

الأستاذ الدكتور  
حسين بن عبد الله العمري  
العلامة القاضي  
محمد بن أحمد الجرافي

العلامة والملجئ المطلق  
**الحسن بن أحمد الجلال**

(١٠١٤-١٠٨٤هـ / ١٦٠٤-١٦٧٣م)

**حياته وأثاره**

(دراسة ونصوص محققة)

دار الفكر المعاصر  
بيروت - لبنان



دار ألف فكر  
دمشق - سورية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العلامة والمجاهد المطلق

**الحسن بن أحمد الجلال**

(١٠١٤-١٠٨٤هـ / ١٦٠٤-١٦٧٢م)

**حياته وآثاره**

(دراسة ونصوص محققة)



الأستاذ الدكتور  
حسين بن عبد الله العمري

العلامة القاضي  
محمد بن أحمد الجرافي

العلامة والمجاهد المطلق

**الحسن بن أحمد الجلال**

(١٠١٤-١٠٨٤هـ / ١٦٠٤-١٦٧٣م)

**حياته وآثاره**

(دراسة ونصوص محققة)

دار الفکر  
دمشق - سورية



دار الفکر المعاصر  
بيروت - لبنان



الرقم الاصطلاحي: ١٣٩٤, ٠١١

الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-631-2

الرقم الموضوعي: ٩٢٠

الموضوع: التراجم والسير والأنساب

العنوان: الحسن بن أحمد الجلال

التأليف: العلامة القاضي محمد بن أحمد الجرافي

أ. د. حسين بن عبد الله العمري

الصف التصويري: دار الفكر - دمشق

التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت

التجليد الفني: محمد علي الحمصي - بيروت

عدد الصفحات: ٥٤٤ ص

قياس الصفحة: ٢٥ × ١٧ سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع

والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي

والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن

خطي من

دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد

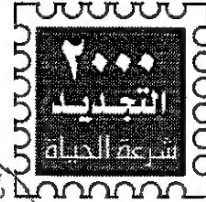
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية

فاكس ٢٢٣٩٧١٦

هاتف ٢٢١١١٦٦، ٢٢٣٩٧١٧

<http://www.fikr.com/>

E-mail: info @fikr.com



الطبعة الأولى

جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ م

## المحتوى

الموضوع	الصفحة
- فرش: بين يدي الحسن بن أحمد الجلال	١١
- الحسن الجلال من المهد إلى اللحد	١٩
- المولد والنشأة والرحلة في الطلب	٢١
- الهادي بن أحمد الجلال	٢١
- أبرز شيوخ الحسن الجلال	٢٥
- الرحيل إلى صنعاء	٢٦
- زواج ثان	٢٩
- الجلال واحد من كبار أعلام عصره	٢٩
- المتوكل إسماعيل: نقد ونصائح له	٣٢
- المؤرخون وشخصية الحسن الجلال	٣٤
- وفاة العلامة الحسن بن أحمد الجلال	٣٩
- ترجمة الحسن بن أحمد الجلال بقلم يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابه: (بهجة الزمن في تاريخ حوادث اليمن)	٤٣
- الحسن الجلال الأصولي المجتهد	٥٣
- اجتهادات وترجيحات	٥٥
- كتابه (ضوء النهار)	٥٧
- ليس الجلال ظاهرياً	٥٨
- الأذكار والاعتدال في الصلاة	٦٠
- صلاة الجمعة فرض كفاية	٦١
- هل الإمامة في كل الناس	٦٢

الموضوع	الصفحة
- هل تحل الزكاة للهاشمين	٦٥
- في خلق أفعال العباد	٦٧
- لا كفر تأويل ولا تكفير بالإلزام	٦٨
- قبول الأخبار الأحادية	٧٥
- لاهجرة عن دار الفسق	٧٨
- في العقول والجنايات	٨٢
- في مسائل الطلاق	٨٣
- مؤلفات الحسن بن أحمد الجلال من كتب ورسائل.	٨٥
- من مؤلفات الحسن الجلال بتحقيقنا:	٨٩
- العصمة عن الضلال	٩١
- باب التوحيد	٩٨
- باب الحكمة والعدل	١٠٤
- باب النبوة	١١٢
- باب الإيمان والإسلام والكفر	١١٩
- باب الإمامة	١٢٣
- فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع:	١٣٣
- تمهيد	١٣٧
- مقدمة	١٣٩
- المحكم والمتشابه	١٥٥
- الجدل	١٧٣
- تلقيح الأفهام بصحيح الكلام على تكملة الأحكام للمرتضى:	٢٠٩
- مقدمة المؤلف	٢١٣

الموضوع	الصفحة
- كتاب التكملة للأحكام والتصفية عن بواطن الآثام	٢١٥
- أفعال القلوب	٢١٧
- فصل: جملة ماورد الشرع بتحريمه، منها سبعة عشر نوعاً	٢٢١
- فصل: الكبر	٢٢٤
- فصل: العُجب	٢٥٨
- فصل: الرياء	٢٦٥
- فصل: المباهاة	٢٨٠
- فصل: المكاثرة	٢٨٢
- فصل: التفاخر بالآباء	٢٨٨
- فصل: الحسد	٢٩٣
- فصل: الغل	٣٠٠
- العداوة	٣٠٢
- فصل: ظن السوء، وقبح سوء الظن	٣٠٣
- فصل: حكم موالة الفاسق وتعظيمه	٣١٦
- فصل: الحمية	٣٤٦
- فصل: ذم المداينة وتقبيحها	٣٥٠
- جواز تعظيم الكافر والفاسق لمصلحة عامة	٣٥٧
- الفقيه الزهري وموقفه من الإمام زيد وهشام بن عبد الملك	٣٧١
- فصل: حب الدنيا	٣٨٨
- فصل: الجبن	٣٩٤
- البخل والشح	٣٩٨
- السرف والتبذير	٤٠١

الموضوع	الصفحة
- مفهوم الزهد	٤٠٣
- فصل: الفرح	٤٠٨
- فصل: الجزع	٤١٢
- فصل وخاتمة: في بيان ما يلحق بمحرمات أفعال القلوب من الخطر المخوف الذي عده فيما تقدم لاحقاً	٤١٤
- براءة الذمة في نصيحة الأئمة	٤٢٥
- رسالة: في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، وفي ظن وجوبها على من سمعه مع كمال شروطها وجوباً معيناً	٤٤٥
- رسالة: في عدم تقرير البانين (الهنود) وأهل الذمة في اليمن	٤٦٧
- رسالة: في عدم وجوب الخمس في الخطب	٤٧٧
- رواميز المخطوطات	٤٨٥
- فهرس الكتاب:	٤٩١
- الأعلام	٤٩٣
- أسامي الكتب	٥١٧
- الأماكن والبلدان	٥٢٥
- الأقوام والجماعات	٥٢٩
- ثبت المصادر والمراجع	٥٣٣



العلامة والمجتهد المطلق

## الحسن بن أحمد الجلال

(١٠١٤-١٠٨٤هـ/١٦٠٤-١٦٧٣م)

حياته وآثاره

(دراسة ونصوص محققة)

الأستاذ الدكتور

حسين بن عبد الله العمري

العلامة القاضي

محمد بن أحمد الجرافي







## بين يدي الجلال

منذ نحو عقد من الزمن أخرجت كتابي عن شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني:  
ت: ١٢٥٠هـ = ١٨٣٠م: (الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره)<sup>(١)</sup>،  
واعتمدت في تناول بعض موضوعاته - فيما اعتمدت - على كتابات العلامة المجتهد الكبير  
الحسن بن أحمد الجلال، مفيداً من سعة علم الأخ الجليل العلامة القاضي محمد ابن أحمد  
الجرافي، وذخائر مكتبته التي تضم عدداً من مؤلفات الجلال القيمة التي لما تنزل مخطوطة. من  
عدادها كتاب ((ضوء النهار)) قبل أن يقدر له الطبع<sup>(٢)</sup>. و ((نظام الفصول)) و ((عصام  
المتورعين عن مزالق المؤصلين)) و ((تلقيح الأفهام شرح تكملة الأحكام)) وغير ذلك.

تبين لي وقتئذ شمول فضل الجلال، وعلو كعبه في العلم، كما ساورني من وجه آخر  
دهش وأسف من انصراف من يعنى بالتراث عن الاهتمام بمورثات الجلال من كتب  
تحمل إلى الوارثين أفانين فضله في علمه؛ رغم إقرار أولي الفضل ممن عاصره ومن أتى  
بعده حتى زمن العلامة ابن الأمير، ومن بعده شيخ الإسلام الشوكاني، ومن تلاه حتى  
يوم الناس هذا، كل أولئك يقرّون له بأنه فريد زمانه، ونسيج وحده، علماً واجتهاداً،  
وأدباً، وفضلاً.

ومن العرفان بحقوق ذوي الفضل على وارثي ذخائرهم من العلم، عقدت العزم -  
بالاتفاق والتعاون العلمي مع الأخ العلامة العزي الجرافي - على القيام بدراسة شاملة

(١) صدر في دار الفكر - في دمشق.

(٢) صدر في أربعة أجزاء كبار عن مجلس القضاء الأعلى سنة: ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.



لفقه الجلال وفكره، والعمل في تحقيق ما يمكننا إخراجهم من كتبه ورسائله إلى الناس منشوراً؛ فقصصنا غير المتوفر منها، حتى أصبنا معظم ذلك مخطوطاً أو مصوراً بعد أن التمسناها في مظانها<sup>(١)</sup>.

غير أن انتقالي إلى لندن للعمل ثمة، وانشغالي بذلك. ثم عكوفي على المشاركة في تحقيق (شمس العلوم) للعلامة الكبير نشوان بن سعيد الحميري<sup>(٢)</sup>، كل ذلك آخر كثيراً إنجاز ما عقدنا عليه العزم من إيفاء الجلال شيئاً من حقه علينا من الاهتمام به حتى اليوم. حيث استقام لنا تحقيق أربعة من مؤلفاته الهامة غير المنشورة. وفرغنا من وضع مقدمة لها يتصدرها بحث نرجو أن يستوفي سيرة الرجل في نشأته وتلقيه وعلمه، وميزاته الاجتهادية، وانتفاع الناس بأصالة فكره، وسعة علمه، وقويم منهجه.

ونحن في سعينا أثناء وضع الدراسة أصبنا ترجمة للجلال وضعها معاصره العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم في تاريخه ((بهجة الزمن)) ووقفنا على ما داخل تلك الترجمة من بعض التشويشات والمآخذ وسوء الادعاءات، ففندنا ذلك ودحضناه في الفصل الذي عقدناه بعنوان: (الجلال الأصولي المجتهد).

كان قد صدر للعلامة الجلال السفر الحفيل: ((ضوء النهار)) في أربعة مجلدات عام: ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م. ويعود الفضل في ذلك إلى المرحوم القاضي حسين بن أحمد السياغي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، تعضده لجنة انتظم فيها أربعة عشر عالماً من الفضلاء، يرأسهم في هذا العمل الجليل الأخ العلامة القاضي محمد بن أحمد الجرافي نفسه، وقد كان وقتئذ يتسهم منصب نائب لوزير العدل<sup>(٣)</sup>.

وها هي مؤلفات سبعة للجلال نضعها بين أيدي القراء الكرام في نشرة محققة<sup>(٤)</sup> جعلناها القسم الثاني من كتابنا هذا:

(١) انظر مؤلفات الجلال من كتب ورسائل: ص ٨٥.

(٢) صدر بمحمد الله في اثني عشر مجلداً عن دار الفكر المعاصر - بيروت - ودار الفكر - دمشق - صيف عام: ١٩٩٩ م.

(٣) مقدمة (ضوء النهار)، ص: ٢٥.

(٤) قامت المطبعة المنيرية في القاهرة - محمد منير الدمشقي - سنة: ١٣٤٨ هـ = ١٩١٠ بطباعة (فيض الشعاع) و (العصمة عن الضلال) في نشرة سقيمة غير محققة مع رسائل مبنية أخرى، وهي - مع ذلك - نادرة مفقودة.

## - الأول: (العصمة عن الضلال).

في أصول العقائد؛ اعتمادنا في تحقيقه أصلاً بخط العلامة ابن الأمير، وعليها تعليقاته، قيدناها في هوامش طبعتنا كما جاءت لم نطرح منها شيئاً بغية الإفادة منها، فقد وقفنا فيها على مناقشات لابن الأمير لآراء الجلال، فأبدع ببصره الثاقب في موضوعات على درجة بالغة الأهمية في أصول العقائد، من التوحيد، إلى الحكمة والعدل، ومن النبوة إلى الإمامة، وفي ((الإيمان والإسلام والكفر)).

الثاني: شرحه المحكم لبديعته الشعرية المطولة التي أسماها: ((فيض الشعاع))، مطلعها:

الْعِلْمُ عِلْمُ مُحَمَّدٍ وَصَحَابِهِ      يَا هَائِماً بِقِيَاسِهِ وَكِتَابِهِ  
وهي مع شرحها أصبناها بخط الجلال، فرغ منها في شهر شعبان سنة: ١٠٥٨هـ =  
سبتمبر: ١٦٤٨م. حين ناهز الثالثة والأربعين من عمره<sup>(١)</sup>.

## الثالث: رسالة الجلال المهمة: ((براءة الذمة في نصيحة الأئمة)):

كان وجهها إلى معاصره الإمام المتوكل على الله إسماعيل بعد توحيده بلاد اليمن شماليها وجنوبيها، ينتقد فيها الجلال بعض ما يقوم به عمال الإمام في إداراتهم البلاد من تدابير لا يقر بعضها الشرع، كفرض الضرائب على ((الضعفاء والفقراء)) في مشرق البلاد، كما تعرض لأمر آخرى بالمناقشة كالقول بكفر التأويل الذي ينكره<sup>(٢)</sup>. هذه الرسالة ذكر المؤرخ العالم عبد الله بن علي الوزير - في حوادث سنة: ١٠٦٦هـ = ١٦٥٠م - أن العلامة الجلال: ((استشكل فيها التحريج على يافع، وانجر كلامه إلى أطراف، وقد كتبت منها نسخة بخطي، ويمكن المناقشة لبعض أطرافها. وقد كتب عليها بعض أهل وقته جواباً شغل فيه القرطاس واستنتج من غير قياس))<sup>(٣)</sup>.

(١) ومولده في شهر رجب سنة: ١٠١٤هـ = نوفمبر: ١٦٠٥م.

(٢) انظر الفصل الخاص بالجلال ((الأصولي المجتهد)).

(٣) طبق الحلوى: ١٢٤.

نسخة الرسالة هذه هي التي كتبها القاضي العالم محمد بن عبد الملك الأنسي<sup>(١)</sup> (ت: ١٣١٦هـ = ١٨٩٩م) بخطه، فاعتمدناها أصلاً. وبعد أن بذل صديقنا العزيز الأستاذ الدكتور عدنان درويش وسعه في مقابلتها - بعد انتساخها - بنسخة أخرى أصبناها، أهدانا الأخ الكريم الأستاذ القاضي علي بن أحمد أبي الرجال مصورة نسخة للرسالة المذكورة بخط العلامة ابن الأمير: ((كتبها لنفسه في شهر صفر سنة: ١١٢٨هـ [يناير: ١٧١٥م]))، وذكر أنه قابلها على النسخة الأم التي نقلت عنها، وقد ألفيناها مطابقة للنسختين الآخرين المشار إليهما، خلا عبارات نزرة وشاهدين من الشعر مزيدة في تلك النسخة، ولسنا ندري إن كان ذلك مما وضعه المؤلف أو أنه إضافات أقحمها العلامة ابن الأمير في النص. ولم يتيسر لنا إثبات ذلك والقطع فيه حيث كنا قد فرغنا من تحقيق النص وشرعت المطبعة بالطبع. بيد أننا سوف نستدرك ذلك في طبعة قابلة بإذن الله.

الرابع: شرحه الثمين: ((تَلْقِيحُ الْأَفْهَامِ بِصَحِيحِ الْكَلَامِ)) على (تَكْمِلَةِ الْأَحْكَامِ لِلْمُرْتَضَى).

وقد اعتمدنا نسختين خطيتين:

الأولى (أ): منقولة عن خط العلامة ابن الأمير، لتلميذه الفقيه العالم الفاضل عبد الرحمن بن يحيى المخرابي (ت: ١٢٢١هـ = ١٨٠٠م) منقولة عن نسخة المؤلف، فاعتبرناها أصلاً، كما أثبتنا في الحواشي.

وعارضناها بنسخة خطية خزائية ثانية (ب): بقلم يحيى بن إبراهيم بن عبد الله الجحافي، عليها عبارة تملُّك كتبها مالك النسخة علي بن القاسم بن أحمد بن القاسم مؤرخ في سنة: ١١٣٢هـ = ١٧٢٠م.

(١) ترجمته في ((حوليات [رفيقه] العلامة الجرائي)) بتحقيقنا، (دار الفكر المعاصر - بيروت - دار الفكر - دمشق) :

تعود أهمية ((تلقيح الأفهام)) الذي نشره للمرة الأولى محققاً لندرته في بابيه، فإن (تكملة الأحكام) للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى المدحقة بكتابه ((البحر الزّخّار)) لم تتجاوز (ثماني عشرة ورقة)<sup>(١)</sup>، وقد حاول فيها أن يلخص ما لم يتكلم عليه الفقهاء، في كتب الفروع الفقهية من (أفعال القلوب)، وقد بدا للجلال ببصره النفاذ وذهنه الوقاد وسعة اطلاعه مدى خطورة قصورهم في هذا الجانب المهم الذي غاب في طيات ما أسهب به الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وتباين عصورهم وأصقاعهم في شروح أحكام الجوارح - من قتل وزنى وسرقة... ونحو ذلك - في فروع الفقه لعلاقة ذلك مباشرة بالأحكام الشرعية والمعاملات، وكادوا يغفلون هذا الأمر أو التوسع والنظر في ((أفعال القلوب))، هذا الأمر الذي هو - دون ريب - مسلك أخلاقي قائم على السرائر والنوايا المضمرة أو الآثام الباطنة، من حسد أو غل أو كذب أو افتراء وبهتان، أو كبر وزهو، أو نفاق، أو جبن وبخل؛ إلى غير ذلك مما تناوله الجلال بالشرح والإيضاح بإحاطة وشمول، وعمق فكر العالم البصير بنزعات النفس البشرية، المدرك لدقائق أبعاد السلوك الإنساني العام، مفرقاً بين ذلك وبين أفعال الجوارح أو أعمالها من عبادات ومعاملات، حاشداً في إباناته عن ذلك مختلف الأدلة والحجج الدينية والشرعية واللغوية، والأصولية، والعلمية فقهية وحديثية، ثم المنطقية من تحسين وتقبيح؛ كل ذلك بشفافية بالغة وإخلاص صوفي نقي أخاذ.

الخامس: رسالة في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، وفي ظن وجوبها على من سمعه مع كمال شروطها وجوباً معيناً.

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة نسخة أصيلة كتبها يحيى الشهاري سنة: ١١٨٧هـ. وجاء في خاتمتها:

((انتهى هذا الرقم لعشر ليال بقين من شهر جمادى الآخرة سنة: ١١٨٧، بقلم الفقير إلى الله تعالى يحيى بن صالح بن محمد الشهاري...)).

السادس: رسالة في عدم تقوير البانيان (الهنود) وأهل الذمة في اليمن.

اعتمدنا في تحقيقها نسخة أصيلة منسوبة مقابلة. جاء في خاتمتها:

((انتهت منقولة هي والتي قبلها من خط السيد البحر النمر محمد بن إسماعيل الأمير، قدس الله روحه، نقلها من خط مؤلفها، رضوان الله عليه، والحمد لله رب العالمين، بلغ مقابلة على الأم بحمد الله أنا ووالدي وجيه الأمة كان الله له آمين)).

السابع: رسالة في عدم وجوب الخمس في الخطب.

اعتمدنا في تحقيقها نسخة مخطوطة فريدة، تبدو عليها سمة الأصالة والصحة، فلم تذييل بخاتمة تعلمنا تاريخها أو اسم من اضطلع بنسخها.

وبعد: فحق علينا التنويه والشكر لجنود مجهولين لولا عونهم لنا ما كان بوسعنا إخراج النصوص المخطوطة محققة على هذا النحو من الدقة التي نرجوها، فقد قام كل من الأخ الأديب القاضي عبد السلام بن محمد بن أحمد الجرافي، وابن أخيه النابه عصام ابن محمد بن محمد، وتوليا انتساخ ((تلقيح الأفهام))، كما اضطلع صديقنا العلامة الأخ الدكتور عدنان درويش مشكوراً بانتساخ الرسائل الست الأخرى، وأكثر من ذلك فقد ناب عنا في النظر في تجارب الطباعة، وذلك أمر لا يدرك أهميته إلا من يعاينه. أما صديقنا الأخ الأستاذ محمد عدنان سالم المدير العام لدار الفكر فأياديه سابعة كثيرة، وما ظهور هذا الكتاب عن الجلال بصورته الأخيرة بإشرافه إلا مثلاً من أياديه، فله خالص الشكر وصادق التقدير.

وإننا إذ نأمل في تلافي ما قد يحتاج إلى تلافيه في طبعة قابلة، نعتذر عن القصور فيما كنا نطمح ونبغي. ولكن حسبنا صدق المحاولة. ونلتمس من الله حسن الجزاء، وهو من وراء القصد.

أ. د. حسين بن عبد الله العمري

لندن في: ١٢ شوال: ١٤٢٠هـ

الموافق: ١٨/١/٢٠٠٠م



## الحسن بن أحمد الجلال من المهد إلى اللحد

(١٠١٤ - ١٠٨٤ هـ / ١٦٠٤ - ١٦٧٣ م)

- المولد: (مسقط رأسه) النشأة والتلمذ.

- شقيقه الهادي بن أحمد الجلال.

أ - أبرز شيوخه:

١- العلامة لطف الله الغياث الظفيري.

٢- الحسين بن القاسم.

ب - الرحيل إلى صنعاء.

٣- العلامة عبد الرحمن الحيمي مرآة العصر.

٤- الشيخ الختن العلامة المفتي المؤيدي.

ج - زواج ثان.

د - الجلال واحد من كبار أعلام عصره.

هـ - المتوكل إسماعيل (نقد ونصائح له).

و - المؤرخون وشخصية الجلال.

ز - وفاته وبكاء ابن الأمير على قبره.

((العلم في حدث الجلال بحوره: ١٠٨٤ هـ)).



## المولد: (مسقط رأسه)، النشأة ورحلة الطلب والتعلم

في رغبة، إحدى هجر<sup>(١)</sup> العلم، من قرى جماعة صعدة شمال صنعاء، وهي التي تقع إلى يسار الطريق الممتد من صعدة إلى باقم فظهران فنجران<sup>(٢)</sup>. كان مولد حسن بن أحمد بن محمد الذي اشتهر كأسلافه من قبله باسم جدتهم الثامن الجلال<sup>(٣)</sup> للتمييز لهم من فروع أخرى من أشراف اليمن، يلتقي نسبهم بجدتهم المشترك الإمام المشهور الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن الحسين الحسني الطالبي الرسي (ت ٢٩٨ هـ / ٩١١ م)، مؤسس المذهب والدولة الزيدية الأولى في اليمن.

في تلك القرية المجهولة، اليوم، كان مولد علامتنا الحسن بن أحمد في شهر رجب سنة (١٠١٤ هـ / نوفمبر ١٦٠٥ م)، من أبوين فاضلين، فقد كان والده معروفاً بالتفقه والفضل، كما أن والدته الشريفة آمنة بنت الإمام أحمد بن يحيى بن أبي القاسم، كانت ((مكانة من الفضل وقيام الليل، وكان الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم يرسلها إلى رغبة ويستمد دعواتها))<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

## الهادي بن أحمد الجلال:

ولا نعلم أماً عاش للحسن غير أخيه الهادي بن أحمد، الذي كان على درجة من العلم وعلو الكعب فيه، إلا أنه دون أخيه بالطبع. وكان قد رحل إلى ذمار وإب وتعز، للطلب والتعلم وأخذ أمهات كتب الحديث على شيوخها، وهناك استوطن مع أولاده، وكان له صلة وجراية من زميل دراسته مع أخيه الحسن بن أحمد أيام صعدة وربما شهارة، الأمير الكبير محمد بن الحسن بن القاسم (ت ١٠٧٩ هـ / ١١٦٨ م)<sup>(٥)</sup>.

(١) المحجرة في مصطلح أهل اليمن: مركز للعلم والمتعلمين تكون في الغالب وسطاً بين القرى.

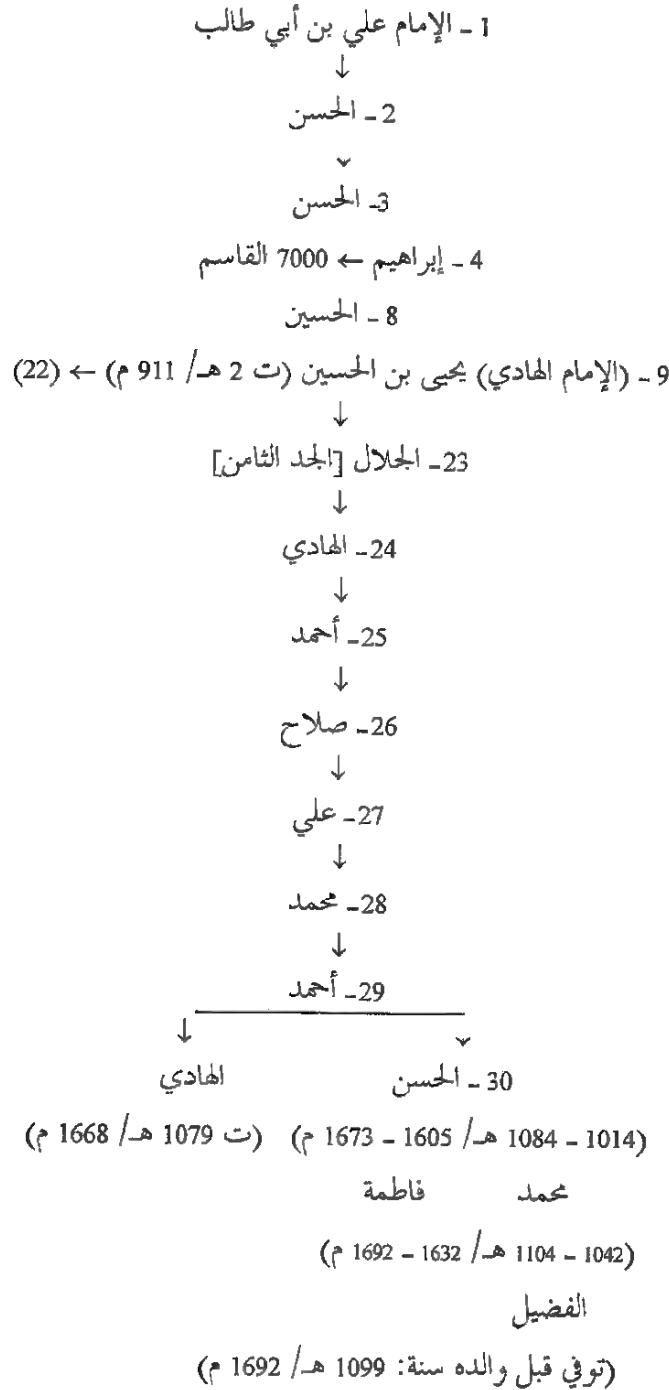
(٢) الأكوخ (القاضي إسماعيل): البلدان اليمنية عند ياقوت (الكويت ١٩٨٥) ١٢١.

(٣) فهو: ١- الحسن، ٢- ابن أحمد، ٣- ابن محمد، ٤- ابن علي، ٥- ابن صلاح، ٦- ابن أحمد، ٧- ابن الهادي، ٨-

ابن (الجلال). وانظر الجدول (المشعر) في الصفحة التالية.

(٤) زبارة: نشر العرف ٨٣/٣.

(٥) نشر العرف: ٩٧/٣.



وعلى الرغم من أننا لم نطلع على كتاباته أو تصنيفاته، إلا أن الاقتباس التالي عن ابن الوزير قد يكمل لنا الصورة عن الرجل وعلمه، فقد ذكر أنه في ((أيام سكونه باليمن سمع في الحديث النبوي، وآثاره تدل على فطنة وتضلُّع، وشرح الأسماء الحسنی شرحاً وافق في بعضه مسائل الأشعرية، وخالفهم في مسألة الكسب<sup>(١)</sup>، وأحققهم على أحد تقديرين بالجهمية<sup>(٢)</sup>، وأثبت الرؤية وجعلها كمذهب أوائل الحنابلة حقيقية، وجوز حصولها في الدنيا، وقطع في عقيدته التي صنفها بخروج العصاة الأشقياء<sup>(٣)</sup>).

لم يكن الهادي الجلال في درجة علم أخيه، كما أنه لم ينزع منزعه في الاجتهاد والجرأة في المناظرة والإعلان بما كان يعتقد صواباً غير خائف في ذلك لوم لائم، وقد عبر عن هذا الفارق بينهما الحسن الجلال نفسه حين قال لتلميذه العلامة عثمان بن علي الوزير (ت ١١٣٠هـ / ١٧١٨م) ذات مرة:

((يا ولدي أنا حذوت حذو محمد بن إبراهيم الوزير<sup>(٤)</sup> فعاداني أهل الوقت، وأخي الهادي هذا حذو الهادي بن إبراهيم فأخذ عنهم وأخذوا عنه<sup>(٥)</sup>).

كان من غريب المصادفات أن قام الهادي الجلال بالطلوع إلى صنعاء لزيارة أخيه الحسن، فمكث لديه أياماً في الجراف، حيث كان استقر، ومات عنده في يوم الثلاثاء

(١) مفهوم الكسب عند الأشعرية: هو أفعال العباد، التي هي كسب لهم وهي خلق الله، وأن ((علمه سبحانه وتعالى لا يوصف بالضرورة والكسب، لأن ذلك صفات علم الخلق)) الباقلاني: ((الإنصاف) ط الخانجي، القاهرة ١٩٦٣: ٣٣، ٤١، وعن الأسماء والصفات عندهم انظر: الباقلاني (التمهيد)، بيروت ١٩٥٧: ٢٢٠ - ٢٥٠.

(٢) الجهمية: فرقة إسلامية تنسب إلى مؤسسها جهم بن صفوان الراسبي السمرقندي (ت ١٢٢٨هـ - ٧٤٥م).

(٣) طبق الحلوى: ٢٤٣.

(٤) هو العلامة المجتهد الكبير صاحب العواصم والقواصم (ط) وغيره (ت ٨٠هـ / ١٤٣٦م). وسيأتي معنا ذكره كثيراً، والهادي بن إبراهيم بن علي الوزير هو أخوه الأكبر، برع في عدة علوم، وأصبح من أكابر علماء اليمن وأحسنهم نظماً وشعراً، فكاتبه العلماء والأدباء والشعراء من مختلف الأرجاء والأصقاع، وترجمه السخاوي في الضوء اللامع ١٠/٢٠٦، وابن حجر في إنبائه ٣/٢١٠ - ٢١١، وأثنى عليه وعلى أخيه محمد بن إبراهيم الذي وصفه بأنه: ((شديد الميل إلى أهل السنة))، وانظر عنهما أيضاً البدر الطالع ٢/٨١، ٣١١٦.

(٥) نشر العرف ٩٨/٣.



عاشر جمادى الأولى سنة (١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م)<sup>(١)</sup>، في الوقت الذي كان صاحبه محمد ابن الحسن يزور أقرباءه في الروضة القرية من الجراف على مسافة عشرة كيلو مترات شمال صنعاء حيث مات أيضاً في السنة نفسها<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أيضاً أن والدهما توفي مبكراً، فقد ذكر المترجمون للحسن الجلال أنه انتقل بعد وفاة والدته إلى صعدة يافعاً للتعلم على علمائها<sup>(٣)</sup>، الذين كان من أبرزهم الشيخ القاضي الحسن بن يحيى حابس، ثم لم يلبث أن ارتحل عنها إلى مدينة شهارة وكانت منارة علم، كما باتت وقتها معقل المقاومة اليمنية ضد الوجود العثماني في شمال البلاد.

واتخذ منها المؤيد محمد بن القاسم بن محمد عاصمة له بعد أن خلف والده المتوفى سنة (١٠٢٩هـ / ١٦٢٠م)<sup>(٤)</sup>، والتفّ حوله في شهارة كبار العلماء والسياسيين، ومشاهير القادة، ورجال الدولة القاسمية الناشئة. ويفيدنا مؤرخ العصر، ابن أخي الإمام المؤيد، أحد أعلام زمانه علماً وفقهاً وأدباً، يحيى بن الحسين بن القاسم<sup>(٥)</sup> (ت ١١٠٠هـ / ١٦٨٨م) بأن وصول الجلال إلى شهارة لطلب العلم والتعلم كان في (أول دولة الإمام المؤيد)<sup>(٥)</sup>، أي أنه كان وقتئذ في نحو السادسة أو السابعة عشرة من عمره، وهي سن يرتقي فيها الطالب النابه إلى مرحلة أو درجة في الطلب يدرس فيها علومها يتجاوز فيها حفظ المتون الصغيرة بعد قراءة القرآن الكريم أو حفظه، بعضه أو كله، وتجويده، وترديد أراجيز ومنظومات النحو والصرف، إلى علوم اللغة والبيان، والتدرج في الدرس وحضور الحلقات في علوم القرآن والإعجاز، والفقه وأصوله، وعلم الكلام والمنطق، (أصول الدين) إلى علوم الآلة وغير ذلك، ثم ينتقل بعده إلى الدراسة والتعمق

(١) طبق الحلوى ٢٤٣.

(٢) طبق الحلوى ٢٣٧.

(٣) الشوكاني: البدر الطالع ١/١٩٢.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ٢/٧١ - ٧٢.

(٥) يحيى بن الحسين: بهجة الزمن (حوادث سنة ١٠٨٤هـ).

في علوم الاجتهاد وأدواته كما يطلق عليها الفقهاء<sup>(١)</sup>. وإذ يجمل الشوكاني القول بأنه ((رحل إلى شهارة وأخذ عن أهلها))<sup>(٢)</sup>، فإن يحيى بن الحسين قد ساعدنا بقوله بأنه قرأ في شهارة ((تلك الأيام على الشيخ العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري وعلى شرف الإسلام الحسين بن القاسم))<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

### أ - أبرز شيوخه

#### ١- العلامة لطف الله الغياث:

علامة زمانه، المحقق الكبير، الرحلة، و دائرة (المعارف المحققة)، التي استفاد منها في رحلته واستقراره بعض الوقت، ومن ثم اختلاطه بعلماء العرب والمسلمين في مكة، كما يفيدنا الشوكاني، حتى إنه ((لم يكن باليمن إذ ذاك من يبلغ في تحقيق علم المعاني والبيان والأصول والنحو والصرف إلى درجته، فضلاً عن أن يكون شيخاً له، وقد تبحر في جميع المعارف العلمية، وصنف التصانيف))<sup>(٤)</sup>.

لقد تلمذ الجلال إذن في شهارة على مشايخ أبرزهم، العلامة الغياث، لازمه ربما ثلاث سنوات أو أربع، حتى قام الشيخ بزيارة مسقط رأسه وأهله، (ظفير حجة) في أوائل سنة (١٠٣٥هـ / ١٦٢٦م)، وكان عالي السن، إلا أنه كان قوي العقل والذاكرة، وصادف أن مات هناك، ربما فجأة أو إثر مرض، وذلك في رجب / إبريل من السنة نفسها.

\* \* \*

#### ٢- الحسين بن القاسم بن محمد:

هو العلامة الأمير الشريف الحسين بن القاسم بن محمد (ت. ١٠٥٠هـ / ١٦١٢م)، فهو - وإن كان تلميذاً للأول - إلا أن أهميته وأثره على التلميذ الجلال<sup>(٥)</sup> لم تنقطع

(١) راجع أدب الطلب لشوكاني ١٠٧ - ١١٤، ومناهج العلماء المسلمين لروزنغال (الترجمة العربية)، ولعلامة الحسين بن القاسم كتاب في آداب العلماء والمتعلمين (ط).

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ١/ ١٦٢.

(٣) بهجة الزمن ٢/ ١٤٥ آ.

(٤) البدر الطالع ٢/ ٧١ - ٧٢، أدب الطلب ١٠٩.

(٥) يكثر الحسين بن القاسم، الحسن الجلال بخمسة عشر عاماً، فهو من مواليد سنة (٩٩٩هـ / ١٥٩١م)، فحين كان التلميذ الجلال في أول هذه المدة في نحو السابعة عشرة كان شيخه كهلاً في نحو الثانية والثلاثين.

بفترة شهارة، بل ملازمته له سنوات لاحقة طويلة، كما لازم أخاه الآخر الحسن بن القاسم وغيرهما، وتأتي أهمية العلامة الحسين بن القاسم بن محمد، وهو والد المؤرخ يحيى بن الحسين، أنه دون شك كان أعلم أولاد الإمام القاسم بن محمد العشرة<sup>(١)</sup>، وأبقاهم أثراً في تاريخ الفقه والعلم، كما كان في الحرب والسياسة، لقد كان شيخه الغياث يعجب كثيراً من فهمه العالي، وحسن إدراكه، حتى فاق أقرانه في الدقائق الأصولية والبيانية والمنطقية والنحوية، واشتغل بالحديث والتفسير والفقه وأصوله، وهو مؤلف (الغاية)، وشرحها المشهور (هداية العقول شرح غاية السؤل) الذي بات فيما بعد زاد طلبة العلم وعليه المعول لعصور لاحقة، ويرى شيخ الإسلام الشوكاني ((أنه لا يوجد في كتب الأصول من مؤلفات أهل اليمن مثله، ومع هذا فهو ألفه وهو يقود الجيوش ويحاصر الأتراك في كل موطن))<sup>(٢)</sup>.

نسوق هذا لا استطراداً، بل لصلته وعلاقته المباشرة بالمنابع والبيئة العلمية والسياسية التي كونت ذهنية التلميذ الجلال الوقادة ودراسته التي تدرجت معها، كما سنرى أثر ذلك في نظراته الانتقادية وتأملاته العقلية في اجتهاداته المتعددة للخروج عن المؤلف، دونما استمرار للتقليد لأنه تقليد، ولا رغبة في المخالفة، أو حباً في الظهور، بل لأن الله ((قد تفضل على الخلف كما تفضل على السلف، بل ربما كان في أهل العصور المتأخرة من العلماء المحيطين بالمعارف العلمية على اختلاف أنواعها من يقل نظيره من أهل العصور المتقدمة))<sup>(٣)</sup>، كما ذهب إلى ذلك معمماً، عن حق، الإمام الشوكاني.

\* \* \*

## ب - الرحيل إلى صنعاء

استمر الجلال في التلمذ والأخذ على كبار من في شهارة من العلماء إلى النصف الثاني من عام (١٠٣٨هـ / ١٦٢٩م)، فيكون بهذا قد أمضى نحواً من ثماني سنوات

(١) أنجب القاسم بن محمد مؤسس حكم بيت القاسم في اليمن عشرة أبناء، أكبرهم محمد (المؤيد) الذي خلفه في الإمامة، فحسن، فحسين (هذا)، فعلي، فأحمد (أبو طالب)، فإسماعيل (المتوكل على الله ثم الباقر) انظر بغية المرید (خ) ٥٧.

(٢) البدر الطالع ٢٢٦/١، وراجع في الموضوع: كتاب العمري (الإمام الشوكاني رائد عصره) ١٦٩ - ١٧١.

(٣) البدر الطالع ٣/١.

متفرغاً للدرس، غير ناج بالتأكيد كغيره من أصحاب الأحداث وتسارعها، مع صعوبة المعيشة، وشظف في العيش، في الثلاث السنوات الأخيرة بالذات، حين اشتدَّ فيها حصار القوات اليمنية على الحاميات التركية في مدن الشمال والحصون القريبة من شهارة كثلاً وكوكبان، إلى أن تساقطت في يد قوات المؤيد واحدة بعد أخرى، بما فيها مدينة صنعاء التي سمح لوالها حيدر باشا بعد استسلامه بمغادرتها سالماً، وكان ذلك في أول رجب سنة (١٠٣٨هـ / ٢٣ فبراير ١٦٢٩م).

وبعد خروج حيدر باشا، وهنا القصد، يفيدنا يحيى بن الحسين بأن صاحبنا الجلال ((ارتحل إلى صنعاء عقب خروج حيدر عنها، ودرس على السيد العارف محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي)) المتوفى سنة (١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م) أو التي تليها<sup>(١)</sup>، ولعله كان بصحبة الأمير الشاب يحيى بن الإمام محمد المؤيد الذي أرسله والده أميراً على صنعاء بعد خروج الوالي التركي منها، فقد تأكدت علاقة الحسن الجلال وهو في شهارة بشيخه الحسين بن القاسم، وتعرف عن قرب أخاه الإمام المؤيد وبعض إخوته الآخرين، كما تزامن وترافق في الدرس هناك مع بعض أترابه من أبنائهم، وتعرف إسماعيل بن القاسم (المتوكل على الله فيما بعد) في هذه الفترة، وكان أسن من إسماعيل بخمس سنوات<sup>(٢)</sup>، غير أن الجلال في كل ذلك لم يكن يولي غير العلم والمعرفة حباً ومرافقة، بل عشقاً وهياماً بفهم عال وتأمل وثيد.

كانت هذه بداية المرحلة الثانية في الطلب والتعلم، وهي الأخيرة التي اكتمل فيها تعلم الجلال، ونضج فكره، بعد أن أحاط عن طريق شيوخه وبقراءاته الواسعة والمتعددة بكل ما وصل إلى عصره من علوم عقلية ونقلية.

وفي صنعاء ولسنوات طويلة ((أخذ عن أكابر علمائها وما حولها من الجهات، ومن جملة مشائخه العلامة القاضي عبد الرحمن الحيمي، وسائر أعيان القرن الحادي عشر))<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) بهجة الزمن (خ) ١٤٥/٢، وانظر ترجمة العلامة المؤيدي في البدر الطالع ٢٠٤/٢.

(٢) مولد المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم سنة (١٠١٨هـ / ١٦٠٩م).

(٣) البدر الطالع ١٩٢/١.

### ٣- العلامة عبد الرحمن الحيمي مرآة العصر:

ولأنه من الواضح مدى الأثر الذي تركه شيخه الحيمي من بين عشرات آخرين في فكره ومصنفاته، كاد المترجمون المتأخرون يضيفون في وصفه: أن العلامة الجلال والقاضين المسوري وابن أبي الرجال من جملة تلاميذه<sup>(١)</sup>، فلا بد لنا من الإشارة إلى أن العلامة الكبير عبد الرحمن بن محمد بن نهشل الحيمي (ت ١٠٦٨هـ / ١٦٥٨م)، كان أشهر علماء صنعاء ومشايخها انخراطاً وانشغالاً بالتدريس لأمّهات كتب الحديث مؤلفات عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٩م)، والسعد التفتازاني (ت ٧٩٢هـ / ١٣٩٠م) وأضرابهما في اللغة والمنطق ((وكان من العلماء الجامعين بين علمي المعقول والمنقول.. واشتهر من جملة تلامذته العلامة الحسن بن أحمد الجلال وجماعة أكابر.. ولكنه ما سلم من الامتحان من أهل عصره لسبب اشتغاله بالأمّهات علماً وعملاً وتديساً، وليس ذلك بيدع فهذا شأن هذه الديار من قديم الأعصار!))<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ٤- الشيخ والحق العلامة المفتي المؤيدي:

أثّر تتلمذ الجلال في هذه المرحلة على شيخه الآخر العلامة محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي أيضاً مصاهرة التلميذ لشيخه فتزوج ابنته<sup>(٣)</sup>، وقد وصف المؤرخ العلامة أحمد ابن أبي الرجال (ت ١٠٩٢هـ / ١٦٨١م)، الذي كان زميلاً للجلال، شيخهما هذا بأنه ((إمام العلوم المطلق، منتهى المحققين وفقه المدققين)). ومن سرده لشيخه يظهر أخذه، ربما في مكة، على علماء كبار من الحنفية والمالكية والشافعية، بالإضافة إلى كبار علماء اليمن من زيدية وشافعية<sup>(٤)</sup>، أما الشوكانى فقد ذكر: ((أنه شيخ مشايخ الفروع الذي تنتهي أسانيدهم إليه))، وأن من جملة تلاميذه القاضي إبراهيم بن يحيى السحولي

(١) البدر الطالع ١/٣٤٠.

(٢) البدر الطالع ١/٣٤٠.

(٣) نشر العرف ٣/٨٣.

(٤) مطالع البدور (خ).

(ت ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م)، والعلامة الحسن بن أحمد الجلال وآخرين ذكرهم<sup>(١)</sup>، وله مصنفات في أصول الدين والأصول والفروع الفقهية ((هي في غاية الإتقان)).

\* \* \*

### ج - زواج ثان

وكان من زملاء الجلال القدماء في التلمذ على شيخه المفتي والأكبر عمراً عالم، أديب ظريف، هو صلاح بن أحمد السراجي المعروف بالحاضري (ت ١٠٤٦هـ / ١٦٣٦م)<sup>(٢)</sup>، الذي ذكر لنا معاصرهما يحيى بن الحسين أن الجلال تأهل بإحدى بنات الآخر<sup>(٣)</sup>. ولا نعرف تاريخاً لأي من الزوجتين، كما لا نعلم أيضاً هل جمع بين الزوجتين، أو أن تكون الأولى توفيت أو طلقت، غير أن المؤكد أن السراجية الحاضرية واسمها آمنة هي أم ولديه العالم الزاهد محمد بن حسن، وأن مولده في الجراف مطلع عام (١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م)<sup>(٤)</sup>، فيكون الجلال قد تأهل في السنة التي قبلها، ويكون قد مضى عليه نحو ثلاث سنوات منذ وصل صنعاء، واتخذ في الفترة نفسها تقريباً، من الجراف مقراً وإقامة، ويكون شارف نهاية العقد الثالث من عمره الذي سيمتد به إلى السبعين<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

### د - الجلال واحد من كبار أعلام عصره

لن نكون مبالغين إذا قلنا: إن القرن الحادي عشر / السابع عشر للميلاد، وهو عصر المؤيد وأخيه المتوكل على الله إسماعيل، هو أخصب عصور الازدهار الفكري والأدبي في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، وإن ظهور أعلام علماء فقهاء وأدباء مشهورين بعد

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٠٤.

(٢) انظر طبق الحلوى لابن الوزير ٥٣، ٣٠٥، وفيه اضطراب في سنة وفاته.

(٣) بهجة الزمن ٢/ ١٤٥.

(٤) الحوثي: نفحات العنبر (خ)، نشر العرف ٣/ ٧٩.

(٥) مولده سنة ١٠١٤هـ / ١٦٠٤م ووفاته سنة ١٠٨٤هـ / ١٦٧٣م.

ذلك، ليس إلا امتداداً وتأثراً بهذا العصر الذي نبغ فيه عدد لا يحصى من شيوخ الحسن الجلال وأترابه ومعاصريه وتلاميذهم من بعدهم<sup>(١)</sup>.

وإذا كان العلامة الجلال هو أهمهم وأكثرهم تأثيراً وإثارة في عصره وبعد عصره إلى اليوم، فليس ذلك إلا لأن البيئة العلمية والمدرسة الزيدية الاجتهادية من حوله قد اتسعت دوائرها، فكثر هجرُ العلم ومدارسه، وتنافس أبناء القاسم ومن بعدهم بعض أبنائهم النابهين في تحصيل العلم، وتشجيعه، وجلب واقتناء كتب العلوم والفقه والآداب على اختلاف منابعها وأماكنها العربية والإسلامية، ووقف الكثير منها على طلاب العلم وشيوخه في خزائن الحجر، ومكتبات الجوامع الكبيرة في صنعاء وذمار ويريم وتعز وصعدة وزبيد وغيرها من المدن والحوضر الأخرى الكثيرة<sup>(٢)</sup>.

وكان للمناظرات والمناقشات التي تدور في حلقات الدرس التي كانت تعقد في جو من الحرية والترفع عن الصغائر أثر آخر يتضح من ورود الكثير مما كان يدور بين العلماء على اختلاف آرائهم ومشاربهم دونما تكفير أو تشهير، بالإضافة إلى توجيه النقد والاعتراض على الحاكم (الإمام) من دون خوف أو جزع، لأنه لا يتجاوز النصح (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وكان علامتنا الجلال فارس هذا الميدان، وتلك صفة ميزته عن كثيرين، كما كان لها انعكاساتها في هجوم وتهجم معاصريه عليه، وحسد هم له، وخلقت له الكثير من المتاعب، فمن ذلك على سبيل المثال لتلك المواقف والمناظرات ما يوضح القصد ويعطينا ملمحاً عن الجلال وعصره:

ففي عام (١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م) التقى في صنعاء الأخوان الكبيران الحسن والحسين ابنا القاسم بن محمد بعد انسحاب الأتراك العثمانيين وعودهما من قيادة المعارك ضدهم، وإرساء قواعد الاستقرار في التهائم واليمن الأسفل، وقد انضم إليهما الأخ

(١) انظر للتدليل على هذا مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن لحبشي بين بداية القرن ومطلع الذي يليه، العمري: مصادر التراث اليمني، الإمام الشوكاني رائد عصره ٤١ وما بعدها، ١٦١ - ١٧٠، ٣٧٩ - ٤٠٧، وتاريخ اليمن الحديث والمعاصر (تحت الطبع)، زبارة: نشر العرف، الأكوع: المدارس الإسلامية في اليمن.

(٢) ذكر مؤرخ آل القاسم، عامر بن محمد في (بغية المريد) ١٤٧، أن المتوكل على الله إسماعيل ترك مكتبة مينة أوقف ثلثها، ووزع على أولاده خمسة وعشرين ألف مجلد فانتفعوا بها وانتفع بها المسلمون.

الأصغر (السادس) إسماعيل الذي كان مع أخيه المؤيد في شهارة، وقد جرت في صنعاء لقاءات ومناظرات علمية شارك فيها كثيرون منهم الجلال نفسه، من ذلك حضورهم قراءة (الفصول اللؤلؤية) للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، الذي وضع عليه الجلال حاشيته (نظام الفصول)<sup>(١)</sup>، على شيخهم العلامة محمد بن عز الدين المفتي المتقدم ذكره. وقد جرت نقاشات ومراجعات بين الشيخ وتلاميذه الذين كان الحسين ابن القاسم أبرزهم: ((فقد اتفقت المراجعة بينه وبين شيخه في مسألة الرجاء عند إملاء ما نقله صاحب الفصول عن الفقيه قاسم المحمي<sup>(٢)</sup>. من قاعدة بناء العام على الخاص)).

وقد اطلع صاحب (طبق الحلوى) ابن الوزير على الإجابة عن الأسئلة في الموضوع فقال: ((ورأيته لا تحل ذلك الإشكال، وأشفها أن التوعد على كبيرة بعينها لا يجلب إليه تطرق الاحتمال، وهو بعد ذلك مطروق بمناقشة صعبة الاضمحلال، وهي أن التوعد كذلك لا يخرج عن المعصية المعينة من عموم الأوقات والأحوال، ورأيت الجد<sup>(٣)</sup> صارم الإسلام قد ترك الإشكال مفتوحاً، ولأمر ما خلاه عن طرق النظر مطروحاً وهو الذي عض في العلوم بناجذ، وتلمح من المعقول والمنقول خفيات المآخذ<sup>(٤)</sup>)).

وفي حوادث السنة نفسها (١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م) يسوق لنا يحيى بن الحسين الخبر المبثور التالي:

((وفيها جرت مناظرة بين السيد الحسن بن أحمد الجلال وبين القاضي العلامة أحمد ابن صالح العنسي<sup>(٥)</sup> بحضرة شرف الإسلام الحسين بالمعرة ووادي النائية، فقال السيد الحسن الجلال: إن الجن لا وجود لهم، فأجابه القاضي بوجودهم والقرآن ناطق بهم<sup>(٦)</sup>)).

(١) راجع الفصل التالي من الكتاب.

(٢) هو قاسم بن أحمد المحلي الوادعي من كبار علماء اليمن في القرن الثامن.

(٣) هو جد صاحب طبق الحلوى وهذا نقد من الحفيد لجدّه.

(٤) طبق الحلوى ٥٦ - ٥٧.

(٥) هو أحمد بن صالح العنسي، العياني، الصنعاني (ت ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) عالم أستاذ، شيخ، أصولي، فقيه، لغوي، متكلم، متبحر على قواعد المعتزلة، أصيب بالنقرس وانعزل عن الناس في آخره وتوفي بصنعاء (طبق الحلوى ١٥٧، ملحق البدر الطالع ٣٤/٢).

(٦) بهجة الزمن (خ) ١٦/١ب.



والظاهر أن الأخوين الحسن والحسين عادا من صنعاء في منتصف السنة أو في آخرها إلى ضوران أنس التي كانت مقراً للأول، حيث بنى قبيل ذلك في سنة (١٠٤٠هـ / ١٦٣٠م)<sup>(١)</sup> حصن الدامغ وجامع ضوران البديع الذي دمره زلزال عام (١٩٨٢م)، وكان معهما الحسن الجلال حيث كان خير تلك المناظرة مع العلامة العنسي<sup>(٢)</sup>. وقبل ذلك بعامين كان الجلال برفقة الأمير الحسن بن القاسم ملازماً له في يفرس ((عند تربة الشيخ أحمد بن علوان أيام جهاد الأتراك))، وهناك صنف كتابه (شرح تهذيب المنطق)<sup>(٣)</sup> الذي فرغ منه ((في تاريخ أربع بقين من شعبان سنة خمس وأربعين وألف<sup>(٤)</sup> [٣ فبراير ١٦٣٦م])).

وفي (٣ شوال سنة ١٠٤٨هـ / ٦ فبراير ١٦٣٩م) توفي الحسن في الحصين من ضوران تحت حصن الدامغ، وهو في الواحدة والخمسين من عمره<sup>(٥)</sup>، ولم تذكر المصادر ما إذا كان الجلال ما زال لديه، لكن أخاه الحسين حضر وفاته، ولم يلبث هو نفسه أن وافاه الأجل في مركز إمارته مدينة ذمار بعد سبعة عشر شهراً في (١٢ ربيع الآخر ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م)<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

### هـ - المتوكل إسماعيل (نقد ونصائح له)

استقر الجلال، وطاب له سكن الجراف آخر مدة الإمام المؤيد إلى أن مات فيه<sup>(٧)</sup>، وبعده كانت وفاة صاحبيه، توفي الأخ الأكبر الإمام المؤيد سنة (١٠٥٤هـ / ١٦٤٤م) وخلفه الأخ السادس إسماعيل، فبذلك لم يبق بعد إخوته الأكبر والأصغر منه سوى أحمد بن القاسم أمير صعدة<sup>(٨)</sup>.

(١) البدر الطالع ٢٠٧/١.

(٢) طبق الحلوى ٦٠ - ٦١.

(٣) الخوئي: نفحات العنبر (خ).

(٤) انظر الفصل (الثاني) فيما يأتي من الكتاب.

(٥) البدر الطالع ٢٠٧/١، طبق الحلوى ٦١.

(٦) البدر الطالع ٢٢٧/١، طبق الحلوى ٤٨.

(٧) بهجة الزمن (خ) ١٤٥.

(٨) بغية المريد (خ)، طبق الحلوى ٩٩ - ١٠٠.

كان الجلال قد بلغ الأربعين حين تسنم المتوكل على الله إسماعيل سدة الحكم بعد تنافس مع أخيه أحمد الذي كان يكبره بعامين، وانتهى لصالحه، وفي ظل حكمه الذي استطال نحواً من ثلاث وثلاثين سنة (١٠٥٤ - ١٠٨٧ هـ / ١٦٤٤ - ١٦٧٦ م) أمضى الحسن الجلال كهولته وشيخوخته وسبقه إلى الرفيق الأعلى فمات قبله بثلاث سنوات.

وعن حكم المتوكل ودولته التي أعادت وحدة اليمن من حدود الحجاز شمالاً إلى حدود عمان جنوباً يحمل الشوكاني ما يذكره المؤرخون في ترجمته له بقوله: ((و لم ير الناس أحسن من دولته في الأمن والدعة والخصب والبركة، وما زالت الرعايا معه في نعمة، والبلاد جميعها مجبورة كثيرة الخيرات، وكثرت أموال الرعايا، وكل أحد آمن على ما في يده لعلمه بأن الإمام سيمنعه عدله أن يتعرض لشيء من ماله، وغير إمام تمنعه هيبة الإمام عن الإقدام إلى شيء من الحرام، وقد كان الناس حديثي عهد بجور الأتراك، وقد نهكهم الحرب الواقعة بينهم وبينهم على طوال أيامها))<sup>(١)</sup>.

لم يكن من اليسير على المتوكل على الله إسماعيل تحقيق تلك الوحدة والاستقرار دوغماً حروب وشن غارات، وعلى الرغم من أن الجلال قد اعتزل في داره في الجراف متفرغاً للعلم والتصنيف، فإنه كان مشاركاً هموم الناس ومتتبعا أخبار الإمام والبلاد، موجهاً رسائل النصيح والانتقاد للمتوكل، أو مطلقاً لها بين العام والخاص.

فعندما أرسل المتوكل ابنه الثالث الحسن بن إسماعيل (ت ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ م) على رأس حملة إلى صعدة، وكان ما زال شاباً، وكان على درجة من الوسامة والركة والخلق الكريم<sup>(٢)</sup>، علق الحسن الجلال على ذلك منتقداً ومشفقاً، وكان يردد مستشهداً<sup>(٣)</sup>:

طفـلٌ يـرقُّ المـاءُ في وِجَنَاتِهِ وَيـرقُّ عـودُهُ  
ويـكـادُ مـن شـبّه العـذـا رى فـيـه أن تـبـدو نـهـودُهُ

(١) البدر الطالع ١/ ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) انظر ترجمته في نشر العرف ١/ ٢/ ٤٥٦.

(٣) بغية المريد (خ)، نشر العرف ١/ ٤٥٦.

نَاطُوا بِمَنْطِقٍ خَصَرَهُ      سَيْفًا وَمِنْطَقَةً تَوَوَّدَهُ  
 جَعَلُوهُ قَائِدًا عَسَاكِرِ      ضَاعَ الرَّعِيلُ وَمَنْ يَقُودَهُ  
 أما لما دخلت عساكر المتوكل يافع سنة (١٠٦٦هـ / ١٦٥٥م) وبلغه مسلك الشدة في إخضاعها، بعث إليه برسالة سماها (براءة الذمة من نصيحة الأئمة)<sup>(١)</sup>، وقد أثارت جدلاً شرعياً في أوساط العلماء في محيط المتوكل في ضوران وصنعاء وغيرهما بين مؤيد ومخالف<sup>(٢)</sup>، وقد كان الجلال ((كثير المناقشة له والرد للقواعد التي بنى عليها الفقهاء أحكام المعاملات والسياسات، وكان المتوكل إسماعيل يعظمه غاية التعظيم، ويرى له الحق الأكيد ويتوقى اعتراضاته<sup>(٣)</sup>، أو كما قال الشوكاني: فقد كان المتوكل ((يجله غاية الإجلال، ولا يعرف الفضل إلا أهله<sup>(٤)</sup>)).

\* \* \*

## و - المؤرخون وشخصية الجلال

يرسم المؤرخون للجلال شخصية متميزة تستحق التأمل والإنصاف، فهو بإجماعهم متقشف، زاهد في الدنيا، يميل إلى التصوف المحمود، أو المتوازن، ألم يؤلف شرحه في المنطق مجاوراً للصوفي الكبير أحمد بن علوان (ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) في يفرس؟ ثم نراه بعلم وشفافية ينظم مقامات الصوفية في قصيدة مطلعها<sup>(٥)</sup>:

لِلْقَوْمِ أَلْفَ نَظَائِرٍ      سَرُّهُمُ الْهَوَى دَاعٍ لَنَا  
 وَكَأَن يَخْفَى عَنْهُمْ      فَصَارَ مَنْ ذَا عَلَنَّا  
 مِنْهَا لِأَرْبَابِ الْعُلَى      جَمْعٌ وَفَرَقٌ وَفَنَّا

(١) هي محققة محققة بعد هذا.

(٢) ابن الوزير: طبق الحلوى ١٤٥، أبو طالب: تاريخ اليمن (نشره الحبشي ٦٧ - ٦٨).

(٣) نشر العرف (عن العلامة إبراهيم خطبة) ٨٥/١٣.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ٩٣/١.

(٥) بهجة الزمن، (خ) ٧٤/١ ب.

وربما أشكل علينا قوله الآتي:

أنا للعشيق<sup>(١)</sup> إمام غير أنني ذو صبابه  
أرشف الريق وأهوى كل مجذول الذؤابة

فهل هو مجنون - كما ذهب إلى ذلك يحيى بن الحسين - أم ضرب من هيام الصوفية؟

لقد اتفقوا جميعاً من يحيى بن الحسين إلى المتأخرين على وصف الجلال (بالعارف)، تلك الصفة الخاصة بالصوفية، فالعارف: هو المستغرق في معرفة الله وصحبته ((وهذا ما قيل: إن للسعداء أحوالاً: الرجوع عما سوى الله وهو الزهد، أو الذهاب إلى الله وهو العبادة، والوصول إلى الله وهو المعرفة، وجمعها وهو الولاية))<sup>(٢)</sup>، ويؤكد لنا هذا المعنى المؤرخ الخوئي (ت ١٢٢٨ هـ / ١٨٠٨ م)<sup>(٣)</sup>. فبعد أن يذكر علمه واجتهاده وتحقيقه ((لجميع الفنون الأصلية والفرعية)) يضيف: ((إنه ترقى في مدارج السالكين إلى رب العالمين، حتى وصل إلى درجة الواصدين، وأشرقت إليه الأنوار، وانفتحت له أبواب الأسرار، وكان ذا همّة عليّة ونفس أبيّة، وذكاء متوقد))<sup>(٤)</sup>، وإذا كان ذلك كذلك فيكون العلامة الجلال قد وصل إلى أعلى الدرجات وهي (ولاية الله) التي أصلها: المحبة والتقرب<sup>(٥)</sup>، غير أن بعضهم قد ذهب إلى أن به (حدّة) وهي تتناقض مع من له تلك الصفات التي تستدعي الروية والهدوء والمجادلة بالتي هي أحسن، وقد أسرع الجلال نفسه، لا ليدفع عن نفسه تهمة الحدة تلك، بل ليفلسف فهمه للأمر شعراً<sup>(٦)</sup>:

(١) العشيق: في البهجة: ((العشاق))، وما أثبتناه ليستقيم الوزن.

(٢) الكليات لأبي البقاء (ط ٢) ٤٩٠.

(٣) انظر عن العالم الأديب المؤرخ إبراهيم بن عبد الله الخوئي (بدر الطالع ١٨/١، المؤرخون اليمينيون للعمرى ٨١ - ٨٦).

(٤) ترجم له في تفحات العنبر (خ).

(٥) انظر في موضوع (الولاية) كتاب الإمام الشوكاني (ولاية الله والطريق إليها) وهو المنشور بهذا العنوان، تحقيقاً

لحديث الولي (إبراهيم هلال، القاهرة ١٩٦٩)، وراجع عنه (الإمام الشوكاني رائد عصره) ٣٤٥ - ٣٤٩.

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم (الولي) عند المسلمين (كالقديس) عند النصارى.

(٦) نشر العرف ٨٤/٣.

قالوا بلغست من العلوم مبالغاً      قصُرت خطى العلماء عن إدراكها  
لو كان فيك سلامةٌ من حدةٍ      عينُ الكمالِ رمتك من أشراكها  
فأجبتهم: موسى أخذٌ وقد سما      فوق السماء وعُدُّ من أملاكها  
وبحدةِ النار استفاض النور في      كل الدُّنى وعلت على أفلاكها  
أما وقار المسرِّ فهو سكوتهُ      في الحادثات تأنيلاً بفكاكها  
والعبيُّ يحسبه وقاراً جاهلٌ      سبلُ العُلَى ما كان من سلاّكها

وهو بعد ذلك وقبله يوضح لنا في خريدته العميقة (فيض الشعاع)<sup>(١)</sup> مذهبه وما يعتقده تصوّفاً كان أو فلسفة، علماً أو معرفة:

الدِّينُ دِينُ مُحَمَّدٍ وَصَحَابِهِ      يَا هَائِماً بِقِيَاسِهِ وَكِتَابِهِ  
إلى أن يصل في آخرها مخاطباً النبي الكريم ﷺ:

وَقُلْ ابْنُكَ الْحَسَنُ الْجَلَالُ بِجَانِبٍ      مَنْ قَدْ غَلَا فِي الدِّينِ مِنْ تَلْعَابِهِ  
لا عاجزاً عن مثلِ أقوالِ الوري      أو هائباً من علمهم لصعابِهِ  
فالمشكلات شواهدٌ لي أنني      أشرقتُ كلَّ مدقق بلعابِهِ  
لولا محبّةُ قُدوتي بمحمدٍ      زاحمتُ رَسْطَاليسَ في أبوابِهِ  
لكنني أولى السورى بمقامِهِ      فأنا ابنه وأسيرٌ في أعقابِهِ  
يا سيّد الرسلِ الكرامِ دعاءٍ من      أودى به الهجرانُ من أحبابِهِ  
وقد انفردتُ عن الرّجالِ ومؤنسي      قرب إليك أعودُ حلسَ جنابِهِ

(١) انظر (فيض الشعاع) فيما يأتي ص: ١٣٣ .

وهكذا ما كان لمن يحمل ذهنية الجلال وعلمه الواسع ومنطقه الجدلي الرفيع، أن يتخذ من التصوف غاية ونهاية يتوه في تهويماتها، وقد يكون هذا ما أفزع بعضهم مثل فاضل عالم زاهد متقشف هو إمام الجامع الكبير، الشيخ صلاح الدين بن حسين الأخفش (ت ١١٤٢هـ / ١٧٣٠م)<sup>(١)</sup>، الذي لم يكن يقول بالفلسفة (علم الكلام) ولا يرى: ((أن علم المنطق من جملة علوم الاجتهاد))<sup>(٢)</sup>، فوصف بعض مصنفات الجلال ((أنه عظم لا لحم عليه))، وقد خالفه الشوكاني مزيفاً فقال: ((بل هو بحر عجاج متلاطم الأمواج))<sup>(٣)</sup>.

ويتفق الشوكاني مع معاصره وزميله الحوثي على أن سيفره الفقهي الحفيل (ضوء النهار)<sup>(٤)</sup> ((.. لا نظير له في الكتب المدونة في الفقه))، ويضيف: ((وما أظن سبب كثرة الوهم في ذلك الكتاب، إلا أن هذا السيد كالبحر الزخار، وذهنه كشعلة نار، فيبادر إلى تحريم ما يظهر له واثقاً بكثرة علمه وسفر دائرته وقوة ذهنه))<sup>(٥)</sup>، وهو ما ذهب إليه الآخر نفسه مع فائدة ثانية هي إيضاح: لماذا اتخذ الجلال من علم الكلام (الجدل) منطقاً للإقناع:

- ((وهو كتاب جليل المقدار كثير الفائدة، عظيم النفع، لم يؤلف أحد ممن تقدمه مثله، دلّ على غزارة علم مؤلفه، وعظم ملكته، ورسوخ قدمه في الفقه والحديث، وكيفية استنباط الأحكام، ومأخذ المدارك في الاجتهاد، وكثيراً ما سلك فيه طريقة الجدل، والإتيان بالمسائل الغريبة على جهة المعارضة بالمثل، والقصد بذلك الصنيع هو إقناع الخصم، وإلزامه من دون ذلك إلى حقبة ذلك في الأمر نفسه أولاً، كما هو شأن الطريقة الجدلية، وإنما سلك تلك الطريقة لأنه لو قرر المسائل على وفق ما انتهى إليها علمه، لرماه الخصم بكل حجر ومدن))<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ترجمته في البدر الطالع ٢٩٦/١.

(٢) البدر الطالع ٢٩٧/١.

(٣) البدر الطالع ٢٩٢/١.

(٤) سيأتي الحديث عنه في الفصل (الخاص بضوء النهار).

(٥) الشوكاني: البدر الطالع ١٩٢/١.

(٦) تفحات العنبر (خ).

وهكذا، ولواذ ثلاثين عاماً طاب للجلال المقام في ضاحية الجراف في المزرعة التي شراها، وأقام فيها داراً متواضعة ومسجداً هو إلى المصلى أقرب منه إلى المسجد<sup>(١)</sup>، وكان يعيش حياة بسيطة مع ابنه محمد بن حسن وحفيده فضل<sup>(٢)</sup>، معتمداً على خيل للتاج كان يبيع صغارها ((على قاعدة أهل بلده رغافة ويستغني بثمرتها فيما يقوم بمؤنته))، فإنه لم يكن ((يأكل من بيت المال شيئاً، بل كان ينفقه في وجوه أخرى))<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

كان الخروج من صنعاء إلى الجراف<sup>(٤)</sup> بمثابة سفر قصير، فكان ذلك أحد أسباب ندرة الزيارة أو التلمذ والأخذ عن العلامة الكبير، بالإضافة إلى رغبته في العزلة للتأمل والتعب، وقد زاره مرة معاصره العلامة إبراهيم خطبة فقال:

((سرت إلى الجراف لزيارة السيد العلامة الحسن بن أحمد الجلال في عيد، فرأيت معتمداً يسيراً من القطن خشنة من حياكة صنعاء يسمونها ريزرة (بكسر الراء المهملة وسكون الياء المثناة من تحت وزاي مفتوحة معجمة)، قال فقلت: إن هذه ليست مما يليق بك، فقال: وأعجبك، أن هذه كان جدي يتحمل بها للعيد، ثم تبعه في ذلك والدي، وهي باقية معي أتحمل بها للعيد، كأنه ييغض إليه الدنيا، ويحثه على الزهد فيها))<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) لا زال باقياً إلى اليوم بعد أن تهدم سقفه وبعض حيطانه الخارجية.

(٢) احتزمته المنية شاباً فمات سنة (١٠٩٩هـ / ١٦٨٨م) بعد جده بخمس عشرة سنة، وقبل والده بخمس سنين، وبذلك انقطع نسل العلامة الجلال من صلبه وأنجبت ابنته الوحيدة العالمة الفاضلة فاطمة أولاداً، وهم من هذا الطريق من بقي من ذريته إلى يوم الناس هذا.

(٣) الخوئي: نقحات العنبر (خ).

(٤) يبعد الجراف عن صنعاء (القديمة) خمسة أميال، وبات اليوم أحد أحيائها بعد امتداد العمران شمالاً وجنوباً، وهذا أحد أسباب السطو على أرض الجلال الحرة والموقوفة حتى كاد التجار وسراق الأراضي من المختالين والسماسرة يبيعون قبره، وقد فعلوا! كما سيأتي بعد قليل.

(٥) نشر العرف ٨٥/٣.

## ز - وفاة الجلال: ١٠٨٤هـ = ١٦٧٤م.

ووقوف ابن الأمير على قبره وبكاؤه

(العلم في جدث الجلال بحوره)

أمضى العلامة والمجتهد الكبير حياته العريضة المثمرة، مؤثراً العزلة التي لم تخلُ من وقت لآخر من منغصات ومجادلات، لم يكن مصدرها أمثاله من المجتهدين والعلماء، بل من الجامدين والمقلدين، المتعصبين أو المتفهبين، فقد كان له ((مع أبناء دهره قلائق وزلازل، كما جرت به عادة أهل القطر اليمني من وضع جانب أكابر علمائهم المؤثرين لنصوص الأدلة على أقوال الرجال))<sup>(١)</sup>، بل وتلك عادة وتقليد أكثر حدة وتعصباً في كل أقطار العرب وديار الإسلام حتى يوم الناس هذا<sup>(٢)</sup>.

وفي ليلة الأحد لثمان بقين من ربيع الآخر سنة (١٠٨٤ هـ = الخامس من أغسطس ١٦٧٣م) أسلم الجلال الروح آمناً مطمئناً، ودفن في قبره الباقي إلى اليوم في أكمة معروفة أسفل (الجرف) قريباً من داره وأرضه ومسجده<sup>(٣)</sup>، غربي الطريق الرئيسة النافذة إلى المطار، وكان قد بلغ السبعين.

مات الجلال مخلفاً تلاميذ كثيرين ممن حملوا علمه، وواصلوا رسالته، وكان من أبرزهم العلامة المجتهد صالح بن مهدي المقبل (١٠٤٧ - ١١٠٨ هـ / ١٦٣٧ - ١٦٩٦م). الذي ضاق صدره من شدة التعصب، فرحل عن صنعاء إلى مكة وهو في الثالثة والثلاثين، قبل وفاة الجلال بأربع سنوات، بعد أن جرت بينه وبين بعض علماء

(١) البدر الطالع ١٩٣/١.

(٢) انظر على سبيل المثال (إعلام الموقعين) لابن قيم الجوزية ٧/١، وما بعدها، (الدرر الكامنة) لابن حجر (ترجمة ابن تيمية) ١٤٤/١ - ١٦٠.

(٣) البدر الطالع ١٩٣/١، نشر العرف ٩٥/٣، وبعد أن كاد القبر يسوى في أرضه التي بيعت من سحاسة الأراضي قبل خمس سنوات، قبض الله للقبر وذكرى الجلال العطرة بعض أهل الخير للمحافظة عليه، وتجري الآن محاولة مع أمين العاصمة الأخ العقيد حسين محمد المسوري لإنقاذ ما بقي حول القبر من أرض صغيرة وتأسيس مسجد صغير يحوي مكتبة ومدرسة باسم الرجل الذي أفنى عمره للعلم، فعسى أن يتم ذلك بإذن الله قريباً.



صنعاء ((مناظرات أوجبت المنافرة لما فيه من الحدة والتصميم على ما تقتضيه الأدلة، وعدم التفات إلى التقليد))<sup>(١)</sup>.

أما العلامة الكبير المعمر محمد بن إسماعيل الأمير (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ / ١٧٨٤ - ١٨٦٨ م) المختل بفقه الجلال وفكره، فقد كان يتزدد بين متنزه الروضة وصنعاء، وقد وقف مرة في طريقه على قبر الجلال في الجراف سنة (١١٣٣ هـ = ١٧٢١ م) بعد مضي نصف قرن على وفاته، فأرتجل قصيدة قدم لها بقوله:

- لما وقفت على ضريح السيد العلامة إمام العقل والنقل، وشامة خد المجد والفضل، شرف الآل، الحسن بن أحمد الجلال رحمه الله، تذكرت محاسنه التي لا تبلى، وفوزه في العلوم بالقدح المعلى، وامتألت العيون بالعبرات، سمحت القرحة بهذه الأبيات:

جادت على قبر الجلال	عيبي بدمح ذي انهمال
ووقفت فيه مدلهما	أبكي على فقد المعالي
جبل من التحقيق غي	به الفنا تحت الرمال
بحر إذا أخذ السيرا	ع تدفقت منه السلاي
فتاح أقفال الدقا	ثق ما ابن سينا والخيالي
أزرى بسعد الدين في	تحقيقه وأبي المعالي
فرد يعز له النظير	ر فلا يعرف بالمثال
لم يأت في مسـتقبل	وكذاك في ماضٍ وحال
أبقى من التدقيق ما	بهر الفحول من الرجال
متضلع في كل فن	لا يجاريه بحال
أبدى لنا ضوء النهـا	ر فأشرفت منه الليالي
جمع الأدلة فيه جمـ	ع الدر في جسد الغزال
بعبارة رققت ور	قت فهي كالسحر الحلال

وتصـرّف بالاجتهـا  
تأليفـه في كل فن  
هـذي المفـاخر لا التفـا  
أبقت له حسن الثـنا  
وجفاه قـوم ما دروا  
وكذا أفاضل كل عـصـا  
من صار فرداً في الكما  
من ذا تراه سالماً  
وشـهوده في كتبه  
فاطعم ثمـار علومه  
وعلى ضريح قد حوا

د فلا يهاب ولا يـالي  
جاء في حـلل الكمال  
خـر بالخـيول وبالعـوالي  
ء وفاز بالرتب العـوالي  
كيف السـمين من الهـزال  
بر عـرضـة لذوي الضـلال  
ل رموه بالداء العـضـال  
في النـاس من قيل وقال  
إن كنت تنصـف في المقـال  
واشرب من العـذب الزلال  
هـ تحية من ذي الجلال

\* \* \*

قال المرحوم المؤرخ زبارة<sup>(١)</sup>: وقيل في تاريخ وفاته:

((العلم في جدث الجلال بحوره ١٠٨٤))

\* \* \*

(١) نشر العرف ٩٦/٣.

- لمزيد من تفاصيل ترجمة العلامة الجلال (انظر):
- ترجمته ليحيى بن الحسين الملحق الكتاب.
- طبیب السمر للحميمى (خ) (نسخة المكتبة البريطانية) ١٦١/١.
- طبق الحلوى لابن الوزير ٧٩، ١٢٤، ١٤٥.
- خلاصة الأثر، للمحيى ١٧/٢.
- مساجد صنعاء، للحجري ٥٦ - ٥٨.
- البدر الطالع، للشوكاني ١٩١/١ - ١٩٤، وطبعة دار الفكر (١٩٩٨) بتحقيقنا: ٢٠٦ - ٢٠٨.
- هدية العارفين ٢٩٥/١.
- نشر العرف زبارة (ط ١) ٥٦٨ - ٥٨٢، (ط ٢ تصوير مركز الدراسات) ٨٣/٣ - ٩٦.
- مصادر الحبشي ١٢٩، ٢٢١ - ٢٢٢، ومصادر العمري ٢٧٤ - ٢٧٩.



# ترجمة الحسن الجلال

بقلم معاصره

المؤرخ اليمني الكبير

يحيى بن الحسين بن القاسم

(ت ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م)

في كتابه المخطوط\*

بهجة الزمن

في تاريخ حوادث اليمن

---

(\*) بقلم المؤلف في ثلاثة مجلدات في مكتبة اجماع الكبير برقم ٢١ (الفريفة)، وقامت المعيلة بقسم التاريخ اباحنة  
أمة الغفور عبد الرحمن الأمير بتحقيق قسم منه لنيل درجة الماجستير، راجع عنه كتابنا (المؤرخون اليمنيون في  
العصر الحديث) دار الفكر المعاصر (١٩٨٨م) ٣٥.



## حوادث سنة (١٠٨٤هـ = ١٦٧٣م)

### من بهجة الزمن في تاريخ حوادث اليمن

#### وفاة الحسن بن أحمد الجلال

[ق ٤٥ آ] وفي يوم الأحد ثاني وعشرين ربيع الثاني منها: مات السيد الشريف العارف<sup>(١)</sup> الحسن بن أحمد الجلال، كان المذكور مستوطناً لجراف شمالي صنعاء في الخريف والشتاء، ودفن جنب صنوه<sup>(٢)</sup> برسلان، وكان المذكور قد اختار سكون ذلك المكان على صنعاء في جميع الأوقات والأزمان، وأصل داره<sup>(٣)</sup> وأهله جهات صعدة، ثم ارتحل إلى شهارة في أول دولة الإمام [المؤيد]<sup>(٤)</sup> فقرأ فيها تلك الأيام على الشيخ العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري<sup>(٥)</sup>، وعلى شرف الإسلام الحسين بن القاسم<sup>(٦)</sup>. ثم ارتحل إلى صنعاء عقب خروج حيدر [باشا]<sup>(٧)</sup> عنها، ودرس على السيد العارف محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي<sup>(٨)</sup>، وتأهل ببنت من بنات السيد صلاح

(١) هي صفة للصوفية، ولتحامل المؤلف - كما سيأتي - لم يصفه بالعلامة أو العالم.

(٢) هو الهادي بن أحمد الجلال، توفي يوم الثلاثاء عاشر جمادى الأولى سنة (١٠٧٩هـ / ١٥ / ١٠ / ١٦٦٨م)، ابن الوزير: طبق الحلوى ٢/٢٣٨.

(٣) مسقط رأسه في رعاقة من أعمال (نواحي) صعدة، البدر الطالع ١/١٩١.

(٤) أضفنا المؤيد بين قوسين للتوضيح، وقد حكم بعد وفاة والده القاسم بن محمد سنة (١٠٢٩هـ / ١٦٢٠م)، انظر ترجمته في البدر الطالع ٢/٢٣٨.

(٥) ت ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

(٦) هو والد مورخنا كاتب الترجمة، العلامة الأصولي الحسين بن القاسم بن محمد صاحب (الغاية) في الأصول (ت ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م) انظر ترجمته في طبق الحلوى لابن الوزير ٧٨ - ٨١، البدر الطالع للشوكاني ١/٢٢٦.

(٧) أضفنا [باشا] وهو السوالي العثماني الأخير على اليمن وقد غادر صنعاء بعد استسلامه عام ١٠٣٨هـ / ١٦٢٩م.

(٨) توفي سنة ١٠٤٩هـ أو التالية (البدر الطالع ٢/٢٠٤).

الحاضري السراجي<sup>(١)</sup> وما زال بصنعاء؛ ثم طاب له سكن الجراف آخر مدة الإمام المؤيد إلى أن مات فيه، وكان يدعى<sup>(٢)</sup> الاجتهاد، وأنه ترجح له مذهب داود الظاهري<sup>(٣)</sup>، ويعول عليه في أقواله في الأصول والفروع [٤٥ آ]، ويقول: إن الإجماع ليس بحجة، ويقول بالمتعة موافقة للرافضة الإمامية، ولا يحتج بالآحاد موافقة للقاشاني وإن صح بالإسناد، ولا يحتج إلا بالمتواتر<sup>(٤)</sup> وما لم يجده فبالبراءة الأصلية، وقال: إنه على رأي ابن حزم<sup>(٥)</sup> في العمل بالبراءة، وله أقوال عجيبة، ونوادر غريبة فيها ركة وإباحة ومخالفة لجمهور الأمة، وللإجماعات المنبرمة فلا قوة إلا بالله!، ولو توقف على مذهب داود نفسه لكان أقل من تلك النوادر والمخالفات، لكنه خرج عن أصل داود في موافقة الرافضة في المتعة وفي سب عثمان رضي الله عنه، وفي موافقة الخوارج في منصب الإمامة فقال: ((إنها في جميع الناس عربي وعجمي فيها على سوى، وإنما يشترط فيهم التقوى))، وكان يرى في خلق الأفعال مثل قول أهل السنة، وثبوت الخروج لأهل الكبائر من النار بالشفاعة والرؤية، وكان لا يكفر بالإلزام كما يقول به محققو علماء الإسلام، قال السيد ما لفظه: ((إلزام الجبر مع عدم صحة نقله عن المرمي به تواتراً مما لا يجوز أن ينسب عليه حكم ظني، فضلاً عن قتال، واستباحة النفوس وأموال، لأن الجبر لا يعرفه مدققو علمائهم (مدعياً أن ذا وهم عن الاعتزال قائم البرهان)، ولا

(١) هو العالم، الشاعر الأديب الظريف صلاح بن أحمد السراجي المعروف بالحاضري (ت ١٠٤٦هـ / ١٦٣٦م)

كان أثراً عند الوالي التركي في صنعاء جعفر باشا الذي حكم البلاد نحو عقد من الزمن حتى عام (١٠٢٥هـ /

١٦١٦م) انظر: طبق الحلوى ٥٢.

(٢) لم يكن العلامة الجلال يدعى الاجتهاد، بل كان في الواقع مجتهداً مطلقاً (راجع الفصل الخاص بالموضوع من الكتاب) حيث نقاشنا ما أورده المؤلف المؤرخ من آراء وأقوال عن الجلال في هذه الترجمة.

(٣) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، الملقب بالظاهري (ت ٢٧٠هـ / ٨٨٤م) أحد الأئمة المجتهدين، تنسب إليه الطائفة الظاهرية ومذهبها الذي سميت به لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وحول رأي حجية الإجماع عند الظاهرية، انظر: ابن حزم (أحكام الأحكام) ١٤٢/٤ - ١٥٠.

(٤) الآحاد من الحديث الشريف مختلف في الأخذ بها عند الفقهاء، وقد عرضنا لرأي الجلال في الحديث عن كتابه

(نظام الفصول) ويراجع: ابن حزم ١/١١٩، الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث ط ٣، ٩٦ - ١٠٢،

الشافعي (الرسالة)، دار الفكر ٣٦٩، ابن الأمير (توضيح الأفكار) ٧/٢. ط القاهرة ١٣٦٦هـ.

(٥) هو علامة الأندلس، مؤصل المذهب علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (توفي سنة ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م).

قائل بتكفير الأشاعرة لقولهم بالكسب، ولا يكفر أهل الكسب فيما يعلم إلا مجازف لا يعرف العلم ولا أهله، لأن الكسب هو الفعل الذي يقول به المعتزلة، وإنما الخلاف للعبارة بعد التحقيق إلى آخر ما ذكره في بعض رسائله)). [٤٦ آ].

وللسيد الحسن الجلال المذكور اعتراض وجواب حسن على أرجوزة القاضي إبراهيم بن يحيى السحولي<sup>(١)</sup> التي وضعها في إسناد جملة مذهب إلى عليّ إلى النبي ﷺ، وكان مجازفة ظاهرة، فقال السيد الجلال بحياً عليه في هذا المجال: ((بسم الله الرحمن الرحيم، اطلع الفقير إلى الله الحسن بن أحمد الجلال على الأرجوزة التي نظمها القاضي العارف إبراهيم بن يحيى السحولي التي جعلها نظاماً لفروع مذهب الهادي، وقد كان اطلع عليه في إسناد الإمام شرف الدين<sup>(٢)</sup> ولكنه كان في النفس منه شيء فعاق عن استجادته، ورأيت إسناد القاضي لم يخلص أيضاً من ذلك، وهو بحثان:

الأول: أن الإسناد المذكور قد تجاوز إلى النبي ﷺ، فمروى الهادي إلى النبي ﷺ بتلك الطرق المخصوصة هو إما علم روايته، أعني متون أحاديث النبي ﷺ، أو علم درايته، أعني مستنبطاته منها ومستخرجاته، أو كلا الأمرين.

الأول: باطل لأنه لم يكن في كتبه<sup>(٣)</sup> (المنتخب) و (الأحكام) و (الفنون)، مدوناً بتلك الطريق التي تضمنتها الأرجوزة، أعني عن الحسين بن القاسم عن [٤٦ ب] إبراهيم عن إسماعيل عن الحسن بن الحسن عن علي بن النبي ﷺ إلا حديث واحد لفظه في كتاب الطلاق من (الأحكام): ((يا علي يكون في آخر الزمان قوم لهم نبر

(١) هو العلامة الفقيه، الخطيب، الأستاذ، قاضي صنعاء وابن مفتيها إبراهيم بن يحيى بن محمد الشحري السحولي (ت ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م)، له حاشية على متن الأزهار وشرح على الثلاثين مسألة للخصاص، والأرجوزة هذه هي المعروفة بـ (الطراز المذهب في إسناد المذهب) ضمنها سند المذهب الزيدي بتفريعات الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ / ٩١١م) مؤسس المذهب ونشره في اليمن (طبق الحلوى ١٢٣، البدر الطالع ٩٦/٢، مساجد صنعاء للشحري وفيه نص الأرجوزة ٥٣).

(٢) هو الإمام يحيى شرف الدين (ت ٩٦٥هـ / ١٥٥٧م) صاحب (الأممار)، ط، حفيد الإمام العلامة المهدي أحمد ابن يحيى المرتضى صاحب (الأزهار)، ووالد المطهر شرف الدين الذي دوخ الأثر.

(٣) انظر عنها: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني للعمري ١٣٣ - ١٤٠.



يعرفون به يقال لهم الرافضة، فإذا أدركتهم فاقتلهم، قتلهم الله فإنهم مشركون))، وما نقله غير تلك الطريق، يعلم ذلك من استقصى بحث كتبه المذكورة.

**والثاني:** - أعني علم درايته - باطل أيضاً، إذ لم يقل عالم بجواز إسناد التلميذ دراية نفسه قولاً لشيخه، مثلاً قياس النبيذ على الخمر في الحرمة لا يصح أن يقال فيه قال النبي ﷺ: النبيذ حرام، إذن لبطل القياس وعاد نصاً؛ ولا قال النبي: لا زكاة في المعلوفة، إذن لبطل كونه مفهوماً وعاد منطوقاً، وكذا سائر الاجتهادات.

**والثالث:** باطل بمثل ما بطل الأولان.

**الثاني<sup>(١)</sup>:** أن ما في كتب الهادي رواية ودراية لا يبلغ العشر مما صار الآن في كتب فروع مذهبه. وقد قدمت أن دراية التلميذ لا يحل روايتها قولاً للشيخ، وإنما يحل روايتها قولاً لراويها، بل قال الإمام القاسم بن محمد<sup>(٢)</sup> في آخر (إرشاده): ((وبلغنا عن بعض العلماء، يعني المهدي والفقهاء يوسف، أنه قال ما لفظه: إن هذا الحكم الذي يعد أنه مخرج ليس بقول لمن [٤٧آ] خرج على قوله، ولا قول الذي خرج من قول المجتهد، فحينئذ يكون هذا الحكم لا قائل به، فكيف تجري عليه الأديان والمعاملات؟! وهذه ورطة تورط فيها الفقهاء برمتهم إلا من لزم النصوص، وكذا في بعض كتب الأصول لأهل المذهب (كالجوهرية)<sup>(٣)</sup> إنكارها، وقرأت بخط شيخني أمير الدين عبد الله وأظن أنني سمعته منه عن بعض السادة من أهل البيت أنه قال: ((كثير من التخاريج مصادمة للنصوص، ولهذا يمتنع كثير من أهل التحري من العمل بالتخريجات والإفتاء بها لمخالفتها لنصوص الأئمة من غير ضرورة ملجئة إلى مصادمتها، وسمعت الإمام الحسن بن علي ينكرها وقال ما معناه: كان مذهبنا سليماً إلى زمان كذا، وذكر بعض أول المخرجين في مذهب الهادي وكذلك أتباع الفقهاء الأربعة، فإن استطاع القاضي

(١) أي من الباحثين.

(٢) هو الإمام المنصور القاسم بن محمد (ت ١٠٢٩ هـ / ١٦٢٠ م) مؤسس حكم الأئمة من بيت القاسم وهو جد المؤرخ كاتب الترجمة، وكتاب (الإرشاد) أحد مصنفاته في الفقه (خ).

(٣) لعله يقصد: الجوهرية المنتقاة من كتب الرواة فيما بنى عليه من مسائل الأزهار لمعاصره الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن السابق (ت ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م) (خ).

أن يخلص هذا الإسناد من هذين الإشكالين تفضل به لنا، وإلا وجب عليه الحد من هذه المجازفة التي وقعت للإمام شرف الدين، ونسب في هامش الفصول مثلها للمؤيد بالله، والإشكالات واردات للجميع، وقد وجدت في إجازات جدي العلامة صلاح ابن الجلال استشعار خلل هذا الإسناد جملة [٤٧ب] والاعتذار بأنه إسناد معنوي تسامحاً لا تحقيقاً، وما أدري ما جدوى هذا العذر عنها، فقد علمتم ما في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى علماء أمته من الوعيد الشديد الذي يسببه ترك أكابر الصحابة الرواية عن رسول الله ﷺ، وامتنع كثير من أهل التحري من العمل بالتخريجات كما ذكرنا عن الإمام القاسم حذراً منه. وخرج أئمة الحديث بالتجاوز في رواية لفظة أو نحوها زائدة، ونسبوا روايتها إلى الوضع، فما ظنكم برواية مالا نهاية له من أقوال الرجال قولاً لرسول الله ﷺ ولأهل بيته، والله تعالى يوفقنا إلى ما يرضيه)).

انتهى كلامه وهو كلام جيد وارد. وقد كنت أجبت على السيد بأن هذا يرد على القاضي لأنه أطلق، وأما على مقتضى ما هو مطلق أول شرح (التجريد)<sup>(١)</sup> فإنه يقتضي أنه أراد الرواية في الحديث لا الدراية، ولكن فيه إشكالات قد ذكرتها في جواب رسالة القاضي أحمد بن سعد الدين<sup>(٢)</sup>، على أن كلام القاضي إذا كان في جملة أصل الدين فليس بخاص لدينه ومذهبه، فإنه قد ذكر ابن أبي الحديد<sup>(٣)</sup> في (شرح نهج البلاغة) أن كل مذهب أسند أهل مذهبه إلى علي بن أبي طالب: المعتزلي والأشعري، والرافضي، والزيدي، فلا يخص حينئذ في هذا الأمر الاعتباري إن أرادته، وإن أراد الإطلاق فهو كما قال السيد ابن الجلال ظاهر البطلان والله أعلم.

(١) شرح التجريد (خ) للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني (ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م) منه نسخ في مكتبة

الجامع الكبير (الغربية) انظر فهرسها للقاضي عبد الرزاق الرقيحي والحبشي (١٤٢ - ١٤٨).

(٢) هو العلامة الكبير القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري (ت ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م) كبير القضاة وأحد أعيان

الدولة القاسمية أيام المؤيد وأخيه المتوكل إسماعيل من بعده.

(٣) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ / ١٣٥٨ م)، عالم، معتزلي، أديب، شاعر،

واسع الاطلاع على التاريخ، وشرحه لكتاب (نهج البلاغة) مشهور مطبوع.

وله رسالة تتضمن الاعتراض على المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم<sup>(١)</sup> في دخول  
عسكره المشرق، وأنه لا يجوز ذلك، في كلام طويل تضمن ذلك رسالته. [٤٨آ] وله  
قصيدة<sup>(٢)</sup> في الأصول يذكر فيها الحث على ما عليه السلف من الطريقة الأصولية على  
مقتضى مذهب الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

وله تصانيف على القلائد<sup>(٤)</sup>، حاشية، وتمة حاشية<sup>(٥)</sup> سعد الدين على الكشاف  
وشرح على الأزهار<sup>(٦)</sup>، وكذلك (تعليق)<sup>(٧)</sup> على (الفصول) في أصول الفقه يورد فيه  
تشكيكات على الأصل وإيرادات.

وله شرح<sup>(٨)</sup> على (التهذيب) في المنطق.

وله شواذ كثيرة تعد أشياء منها في الخرافات لا ينبغي الالتفات إليها ولا الاغترار بها  
[!] بل كان التقليد له أولى من القول بها، وقد أوردت بعضها في كراريس وبينت  
ضعفها، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وله في الشعر اليد الطولى وفي الغزليات أيضاً، وله في المجون قوله:

(١) توفي المتوكل على الله إسماعيل سنة ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م بعد وفاة الحسن الجلال بثلاث سنين، وعنوان  
رسالته إليه (براءة الذمة في نصيحة الأئمة) راجع حديثنا عنها وما ورد بها (في الكتاب وانظرها محققة بعد هذا  
بقليل).

(٢) هي التي سماها (فيض الشعاع) ومطلعها:

الدين دين محمد وصحابه يا هائمًا بقياسه وكتاباه

(٣) انظرها في الفصل المعقود لمؤلفاته.

(٤) (القلائد في تصحيح العقائد) كتاب في علم الكلام للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠ هـ / ١٤٣٧ م).

(٥) هي (منح الألفاظ) في تكميل حاشية السعد (الفتازاني) على الكشاف للزمخشري.

(٦) المقصود به (ضوء النهار) المطبوع في أربعة مجلدات سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م انظر مؤلفات الجلال فيما يأتي، ص: ٨٥.

(٧) (الفصول اللؤلؤية) للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير (ت ٩١٤ هـ / ١٥٠٨ م) راجع الحديث حول تعليق

علامتنا الجلال الذي أسماه (نظام الفصول) من هذا الكتاب.

(٨) هو شرحه على كتاب (تهذيب المنطق) لسعد الدين الفتازاني (ت ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م) نشره مركز

الدراسات والبحوث بصنعاء (سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) وراجع (قائمة كتب الجلال ورسائله).

أَنَا لِلْعَاشِقِينَ إِمَامٌ      غَيْرَ أَنِّي ذُو صَبَابٍ  
أَرْشَفُ الرِّيقَ وَأَهْوَى      كُلَّ مَجْدُولِ الذُّوَابِ

وله قصيدة نظم فيها مقامات الصوفية مستهلها قوله:

لِلْقَوْمِ أَلْفَ نَاطِقٍ بِهَا      سِرُّ الْهَوَى دَاعٍ لَنَا  
وَكَيْفَ يَخْفَى عَنْهُمْ      فَصَارَ مَنْ ذَا عَلَانَا  
مِنْهَا لِأَرْبَابِ الْعَالَا      جَمْعٌ وَفَرَقٌ وَفَنَانَا

وهي طويلة والله أعلم.

\* \* \*



## الحسن الجلال الأصولي المجتهد

- اجتهادات وترجيحات
- كتابه: (ضوء النهار).
- ليس الجلال ظاهرياً.
- الأذكار والاعتدال في الصلاة.
- صلاة الجمعة فرض كفاية.
- هل الإمامة في كل الناس؟
- هل تحل الزكاة للهاشميين؟
- في خلق أفعال العباد.
- لا كفّر تأويل ولا تكفير بالإلزام.
- قبول الأخبار الأحادية.
- لا هجرة عن ((دار الفسق)).
- في العقول والجنايات.
- في مسائل الطلاق.



## الجلال الأصولي المجتهد

### (اجتهادات وترجيحات)

أشرنا في ترجمتنا لعلامتنا الأصولي الفقيه، المجتهد الحسن الجلال إلى مدى اتساع اهتماماته وعِلْمه وعُلُومه، وعمق تفكيره، وعُلُوّ كَعْبِهِ في كل ما تناوله ببيانه الواضح والرفيع مع حَصَافَةٍ في الرأي ودِقَّةٍ في المعاني والمباني في مُختلف المواضيع والقضايا التي يتناولها بالبحث والاستقصاء والتدقيق، بدءاً من اللغة وآدابها، إلى الفقه أصولاً وفروعاً، فأصول الدين وعلم الكلام (الفلسفة)، والتفسير<sup>(١)</sup> (رواية ودراية)، وعلم الحديث ومعرفة رجاله (جرحاً وتعديلاً) كل ذلك وغيره مع الإحاطة الواسعة بفنون المعارف العربية - الإسلامية عبر العصور، يتناول ذلك بثاقب نظرٍ، واتساع آفاق فكرٍ، وبِشَفَافِيَةٍ يندر مثلها عند أمثاله من كبار العلماء ومتأخري مُجتهدِي الأُمة، صَقَلَتْهَا موهبة شاعر كبير.

كان عقله الواسع ينظر بعمق في أمهات المسائل الفقهية والفكرية باحثاً عن الحلول، مُرَجِّحاً بموضوَعِيَّةٍ بالغة ما تهديه إليه قناعاته. وكان له رُوح تَوَاقَعٌ أبداً لنشر العدل والإصلاح، مع نَزْعَةٍ مَحْمُودَةٍ في الزُّهد، ومِثْلٍ مُعْتَدِلٍ نَحْوِ التَّصَوُّف. وقد وصف الإمام الشوكاني طريقة تفكيره وأسلوب معالجته للأمور بأنه:

((كالبَحْرِ الزَّخَارِ، وَذِهُنُهُ كَشُعْلَةٍ نَارٍ، فَيُبَادِرُ إِلَى تَحْرِيمِ مَا يَظْهَرُ لَهُ وَائْتِقَاءَ بكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَسَعَةِ دَائِرَتِهِ، وَقُوَّةِ ذِهُنِهِ..))<sup>(٢)</sup>.

(١) يلاحظ ميله إلى كثافة الزمخشري في التفسير، وله عليه ((منح الألفاظ في تكميل حاشية السعد [التفتازاني]

على الكشف)) راجع قائمة مؤلفاته.

(٢) البدر الطالع: (تحقيق العمري، دار الفكر ١٩٩٨): ٢٠٧.



ولهذا نجد للشوكانى بعض الاعتراضات والانتقادات — غير الموافقة أحياناً — على كتاب ((ضوء النهار)) للجلال وترجيحاته في كتابه حول نفس الموضوع الفقهي: ((السَّيْلُ الجرار)) وقد أوضحنا ذلك في كتابنا عنه<sup>(١)</sup>.

أمَّا العلامة ابن الأمير (ت ١١٨٢ هـ / ١٧٦٩ م) فقد كان حفيلاً بفقهِ الجلال وعلمه وقام بالتَّحْشِيَّة على ((ضوء النهار)) ((مُنْحَةِ الْغَفَّار)) ووصلنا الكثير من رسائل الجلال وبعض مؤلفاته بخطه<sup>(٢)</sup>.

غير أن ما يلفت النظر حقاً — ونحن في هذا الصدد — أن نجد عالماً جليلاً ومؤرخاً كبيراً عُرِفَ بالثَّصِفَةِ (الموضوعية)، واتَّسَعَ الأفق مع استكمالهِ أسباب الاجتهاد، هو العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، حفيد الإمام القاسم بن محمد، معاصر الجلال وصديقه، الذي وقف من الجلال — في ترجمته له — موقفاً أقل ما يوصف به تجنُّ وتدليس في أقوال وآراء ليست مما يذهب إليه الجلال ويقول به.

كان الجلال رغم بعده وعزلته في الجراف خارج صنعاء على صلة بآل القاسم، ومنهم المتوكل على الله إسماعيل — عم المؤرخ — وكان يُجلُّه ويقدر اجتهاداته رغم خلافه معه أحياناً، وكذا يحيى بن الحسين نفسه، حتى وقفنا على أقواله في كتابه (المخطوط) ((بهجة الزمن))، الحسن الجلال ولم نجد تفسيراً لذلك إلا الظَّن بأن تحاسد الفقهاء وأضرابهم من العلماء هو السبب أو الحافز على ما قاله فيه يحيى بن الحسين، وبخاصة حين كتب ذلك بعد وفاة الجلال وفي ترجمته له سنة وفاته (١٠٨٤ هـ / ١٦٧٤ م) ولنا في ذلك أمثلة مشابهة أشهرها علاقة العَلَّامَتَيْن السُّيُوطِي (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) والسَّخَّاوي (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م)، فقد أورد السَّخَّاوي في كتابه ((الضوء اللامع)) عن السيوطي ((ترجمة مظلمة غالبها ثَلْبٌ فظيع، وسبٌّ شنيع، وانتقاص

(١) انظر الإمام الشوكانى رائد عصره: ٢٦٢ - ٣١٧.

(٢) انظر الحديث عن النصوص المحققة الملحقة بهذا الكتاب.

وغمطاً لمناقبه تصريحاً وتلويحاً...<sup>(١)</sup>، ولم يفعل مثل هذا يحیی بن الحسین لكنه - كما تقدم - نسب أموراً غير صحيحة إلى الجلال فوجدنا - بعد أن قبسنا تلك الترجمة من موضعها في كتابه وحققناها<sup>(٢)</sup> - أنه من المناسب أن يكون الرد والتوضيح على ما ورد فيها مدخلاً لعرض بعض آراء الجلال وترجيحاته، وبخاصة حين اقتفى أثر الأول المؤرخ العالم عبد الله بن علي الوزير (ت ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م) ناقلاً عنه دونما مراجعة أو تمحيص في كتابه ((طبق الحلوى)) الذي اعتمد فيه فيما اعتمد على ((بهجة الزمن)) كما سنعرضه بعد قليل.

\* \* \*

### (ضوء النهار)

حين أخفق العلامة الشاب أحمد بن يحيى المرتضى (٧٦٤ - ٨٤٠ هـ = ١٣٦٣ - ١٤٣٧ م) في دعوته بعد أن تلقب (بالمهدي)، ووجد نفسه في سجن خصمه علي بن صلاح الدين ولبث سنوات سبعة سجيناً في قلعة قصر صنعاء من عام (٧٩٤ - ٨٠١ هـ = ١٣٩٢ - ١٣٩٨ م)، ولم يكن مختصر (كتاب متن الأزهار) الذي وضعه في غيابات السجن إلا مشروع بيان جَزَل يُرْهَص بظهور شخصية عالم موسوعي كبير، فَشِلَ في معترك السياسة والصراع من أجل الحكم ونجح وَجَلَى في ميادين العلم والمعرفة.

لقد جاء كتاب (الأزهار) من السهل الممتنع، فالإيجاز في عباراته يساعد طلاب الفقه على الحفظ، وبات الكتاب لأسباب علمية وعملية، بل وسياسية أيضاً عمدة أصحاب المذهب الزيدي وطلابه<sup>(٣)</sup> غير أنه كان في حاجة إلى شرح ما أوجزه صاحبه

(١) البدر الطالع (تحقيق د. العمري): وقارن مع الضوء الالامع للسحاري: ٦٨/٤ وانظر ((العلامة السيوطي

واليمين)) في (منايات (I) للعمري: ١٤٣ - ١٥٩.

(٢) انظرها فيما تقدم.

(٣) انظر العمري: الإمام الشوكاني رائد عصره: ٢٦٤ - ٢٦٨، وفيه مصادره في موضوع ((متن الأزهار))

وشروحه وحواشيه.

وتوضيح ما غمض منه والأهم من ذلك دعم ما يذهب إليه أو يختاره من المسائل الفقهية المختلفة بالأدلة والقواعد الفقهية. وقد عمد إلى ذلك أولاً المؤلف نفسه في شرحيه الهامّين: (البحر الزّخّار) (ط) و (الغيث المدرار). كما قامت أيضاً شقيقته العالمة دهماء بنت يحيى المرتضى (ت ٨٣٧ هـ = ١٤٣٤ م) بوضع شرح له جاء في أربعة مجلدات أشار إليه الإمام الشوكاني في ترجمته لها<sup>(١)</sup>، وتوالت بعد ذلك الشّروح والخواشي حتى زادت في عصر متأخر على خمسة وثلاثين كتاباً ما بين شرح وحاشية ((تفاوت في الأهمية وتباين في الأصالة والتقليد أو الاجترار والحشو، أو النقد والإضافة، والاجتهاد والمخالفة...))<sup>(٢)</sup>.

غير أن أهمها وأعمقها دونما شك سيفر علامتنا الجلال: (ضوء النهار المشرف على صفحات الأزهار) الذي ((لم يشرح الأزهار)). بمثله<sup>(٣)</sup>، بل لا نظير له في الكتب المدوّنة)) كما يذكر الشوكاني، وهو جدير بالدراسة والمقارنة والبحث، بيد أننا لا نستطيع فيما نحن بصدد أن نورد أكثر من الإشارة إلى أنباز من ضوء النهار وإلى آرائه الكثيرة فيه كما هو شأنه في مؤلفاته الأخرى، وعلى وجه الخصوص فيما أثاره العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين وغيره من مسائل تستحق التوضيح أو الرد.

\* \* \*

### ليس الجلال ظاهرياً:

أول ما يفاجئ قارئ ترجمة يحيى بن الحسين، التي حققناها، دعواه بأن الجلال ((ترجّح له مذهب داود الظّاهري ويُعوّل عليه في أقواله في الأصول والفروع))<sup>(٤)</sup>. وتلك للأسف دعوى يعوزها الإثبات، فبين أيدينا (ضوء النهار) بمجلداته الأربعة

(١) البدر الطالع (تحقيق العمري): ٢٥٩.

(٢) العمري: الإمام الشوكاني: ٢٦٧، البدر الطالع (تحقيق العمري): ٢٠٦.

(٣) صدر الضوء مطبوعاً للمرة الأولى في أربعة مجلدات كبيرة: ٢٦٥٥ صفحة، عن المجلس الأعلى للقضاء، صنعاء:

١٩٨١ م. وفي حاشيته (منحة الغفار) للعلامة ابن الأمير.

(٤) انظر ما سبق ص: ٤٦.

المطبوعة ليس فيه على تعدد استشهاده بمختلف الآراء وتدليله بكل الأقوال، بما فيها أقوال ابن حزم الظاهري، ما يُعوّل عليه القول بأنه يُرجح ذلك المذهب. وكذلك في كتبه المخطوطة في الأصول (كنظام الفصول) و (عصام المتورعين) أو في رسالته في أصول العقائد (العصمة عن الضلال) وهي التي حققناها وألحقناها بكتابنا هذا<sup>(١)</sup>.

وليس في (ضوء النهار) ولا في غيره شيء من المزاعم التي ذهب إليها يجيى بن الحسين ومن بعده المؤرخ ابن الوزير، كالقول بالمتعة، وبأنه ((أسقط الأذكار والاعتدال في الصلاة)) ونحو ذلك، ولما كان القول بالمتعة لا أساس له، لا عند الجلال ولا عند غيره من كبار مُجتهدَي الزيدية، فحكاية إسقاطه الاعتدال في الصلاة تستحق - فيما سنذكر - وقوفاً قصيراً ننقل فيه نص رده عليه من (ضوء النهار) في شرحه لقول المهدي صاحب الأزهار:

ثم الفرض السادس اعتدال: ((أي انتصاب في القيام خالص عن شيء من الانحناء الذي كان في الركوع، وقال أبو حنيفة: لا يجب لنا ما في حديث المسيء صلاته عند الجماعة إلا الموطأ من حديث أبي هريرة، وعند أبي داود، والترمذي، والنسائي من حديث رفاع بن رافع بلفظ: ((ثم ارفع حتى تعتدل قائماً))، قالوا: وفي الحديث المذكور إذا انتقصت من ذلك شيئاً انتقصته من صلاتك، فصرح بأنه نقص، ولا نزاع في النقص، إنما النزاع في الفساد، والمندوب تنتقص به الصلاة وإن لم تفسد؛ ولهذا كانت أهون على الصحابة من قوله: فإنك لم تصل، قلنا: حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود))، أصحاب السنن والدارقطني، وصححه من حديث أبي مسعود البصري، وهو صريح في نفي الإجزاء. وتقدم غيره عند الكلام على التكبير وحمله على نفي الإجزاء للسنة ليطابق حديث النقص جمعاً بين الأدلة، لأن النقص صريح لا يقبل التأويل.

(١) انظرها (ص: ٩٣).

قلت: وإنما خصّ بهذا التشديد لأنه لا يتحقق الركوع بدون الاعتدال، لأن مفهوم الركوع هو الخروج من صفة الانتصاب، فمن لا انتصاب له لا ركوع له. وقد قام الإجماع على وجوب الركوع وإلى ذلك أشار المصنف، بقوله: ((تامة))<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### الأذكار والاعتدال في الصلاة:

وللتدليل على عدم صحة ما ذكر من أن الجلال أسقط الأذكار كما أسقط الاعتدال في الصلاة ننقل عنه ما نصّ عليه في (ضوء النهار)<sup>(٢)</sup>، بعد أن استدللّ للقائل بوجوب الفاتحة في كل ركعة، وأيضاً حديث أبي سعيد ثابت عند ابن ماجه بلفظ: ((لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة))، وإن كان في إسناده ضعف، فقد أخرجه ابن عبد الهادي، ثم هو منجبر لما عند البخاري من حديث أبي قتادة ولما عند أحمد وابن حبان والبيهقي من حديث المسيء صلاته بلفظ: ((ثم افعل ذلك في كل ركعة)) وهو بيان لما عند غيرهم من لفظ: في كل صلاتك، لأن الركعة تسمى صلاة.

قلت: ولا محيص عن ذلك إلا بالتزامه، أو الدفع في وجهه لمجرد الإباء أو الحمل على الندب، وإن كان رجوعاً إلى قول نفاة الأذكار.

وهو لا يرى رأي نفاة الأذكار، فقد تقدم له قبل البحث في بحث مطوّل يظهر منه ترجيحُه لوجوب القراءة، لكنّها لا بتعيّن الفاتحة. ولهذا نجد ابن الأمير يشرح هذا بقوله:

((واعلم أن الشارح قد اختار عدم تعيين القراءة بالفاتحة بل تُجزّي القرآن لمن كان معه أو التسبيح وما ذكره معه))<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) (ضوء النهار: كتاب الصلاة) ٤٩٧/١ - ٤٩٨.

(٢) ضوء النهار: ٤٩٠/١.

(٣) المنحة، حاشية ضوء النهار: ٤٨٨/١.

## صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ:

نَسَبَ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ إِلَى الْجَلَالِ أَنَّهُ يَقُولُ بَعْدَهُ ((وَجُوبُ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِحُضُورِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ)). وَالَّذِي غَرَّهُهُ هُوَ قَوْلُ الْجَلَالِ فِي (ضَوْءِ النَّهَارِ)<sup>(١)</sup>:

((وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي شُرُوطِ وَجُوبِهَا وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ عَلَى مَخَالَفَتِهَا لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ كَمَا تَقْدُمُ لَابِنِ الْمُنْذِرِ مِمَّا صَبَّرَهَا ظَنِّيَّةُ الْوَجُوبِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَلَمْ يَنْتَهِزْ دَلِيلٌ عَلَى غَيْرِ وَجُوبِ حُضُورِ جَمْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِتِلْكَ الْقِيُودِ الْمَاضِيَةِ.))،

وَالسِّيَاقُ وَاضِحٌ فِي أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَهِزْ وَجُوبِهَا وَجُوبَ عَيْنِهَا كَفَايَةً، أَمَّا أَنَّهُمَا فَرَضُ كَفَايَةٍ فَهُوَ رَأْيُهُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ بِقَوْلِهِ: ((وَعِنْدَ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّهَا فَرَضُ كَفَايَةٍ بِلَا شَكٍّ وَلَا شَبْهَةٍ))<sup>(٢)</sup> مُسْتَدَلًّا بِحَدِيثٍ لِأَحْمَدَ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُخْطُبُ حَتَّى يَسْمَعَهُ أَهْلُ السُّوقِ، وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ الْقَوْلَ ((أَنَّهَا فَرَضُ كَفَايَةٍ)).

إِلَّا أَنَّ الْجَلَالِ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْرَدَ فِي شَرْحِ قَوْلِ (الْأَزْهَارِ): ((وَمَتَى أَقِيمَ جُمُعَتَانِ فِي دُونِ الْمِيلِ لَمْ يَعْلَمْ تَقْدَمُ إِحْدَاهُمَا أُعِيدَتْ)).

قَالَ: ((قَالَ فِي (الْإِنْتِصَارِ) تَصَحَّحَ جَمْعَةٌ مِنْ فِيهِمُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَدَمْنَا لَكَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا هُوَ حُضُورُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، فَمَنْ فَاتَهُ الشَّرْطُ بَطُلَتْ جُمُعَتُهُ...))<sup>(٣)</sup>.

وَجَدِيرٌ بِالْإِشَارَةِ هُنَا إِلَى أَنَّ كِتَابَ (الْإِنْتِصَارِ) الْمَشَارُ إِلَيْهِ سَفَرٌ كَبِيرٌ فِي الْفَقْهِ مَا زَالَ مَخْطُوطًا فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَجْلَدًا وَهُوَ لِلْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ (ت ٧٩٤هـ / ١٣٤٩م)، وَكَانَ مُعْتَمِدَ الْمُهْدِيِّ صَاحِبِ (الْأَزْهَارِ) وَمُعَوَّلَهُ فِي شَرْحِهِ لَهُ فِي (الْبَحْرِ الزَّخَارِ)<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) ١١٤/٢ - ١١٤.

(٢) ١٠٥/٢.

(٣) ١٣٦/٢.

(٤) عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ وَسَفَرُهُ الْإِنْتِصَارَ (انظر مصادر العمري).

## هل الإمامة في كلِّ الناس؟

لم يكن العلامة الجلال إمعة في متابعة المذهب، فله آراؤه واجتهاداته وترجيحاته، ولم تكن مسألة ((الإمامة)) من المواضيع السهلة التناول والمخالفة في شروطها، إلا أن شأنه في هذا الأمر شأنه في قضايا كثيرة يمكن فيها الاجتهاد ينأى عن التقليد الأصم دون شطط في الأمر، كما فعل - على سبيل المثال - نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ / ١١٧٨م)، الذي اعتبر الإمامة في كل الناس ولمن جمع شروطها أيّاً كان جنسه أو لونه<sup>(١)</sup>. ومرة ثانية نجد أن العلامة يحيى بن الحسين، يُصرّ على أن الجلال ((يرى أن الإمامة في جميع الناس العربي والعجمي فيها على سواء، وإنما يشترط فيهم التقوى))<sup>(٢)</sup>.

ومن الغريب أن الأديب العالم المؤرخ عبد الله بن علي الوزير (ت ١١٤٧هـ / ١٧٣٥م) جاء بعدهما بنصف قرن يكرر نفس كلام يحيى بن الحسين، أو بالأصح تُهمه كلها. ففي حوادث سنة (١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م) يذكر ابن الوزير أنه فيها: ((نُسب إلى السيد الإمام الحسن بن أحمد الجلال الجنوح إلى شيء من مذهب الظاهرية وطريقة ابن حزم من العمل بالبراءة الأصلية وإسقاط الاحتجاج بالأخبار الآحادية... والقول بأن الإمامة لا منصب لها مُعَيَّن بل هي صالحة في جميع الناس، مع التقوى، كما يقول نشوان والخوارج...))<sup>(٣)</sup>.

وإذ نترك الآن التهم الأخرى لنقف أولاً على رأي الجلال في ((الإمامة)) كما يراها في كتبه، قال: ((... وأما المصنّف [أي المهدي صاحب (الأزهار)] وغيره من أصحابنا، فاحتجوا للمذهب بالإجماع المركّب وصورته: أن الأمة أجمعت على صحتها في الفاطميين، ولم تُجمع على صحتها في غيرهم، لخلاف أهل البيت عليهم السلام في صحتها في غيرهم.

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لشمس العلوم، و ((الإمامة)) فيه: ١٣٩/١، وكذا الحور العين لنشوان: ٢٠٢ - ٢٠٨.

(٢) ترجمته المستلة من بهجة الزمن.

(٣) طبق الحلوى (نشرة محمد عبد الرحيم حازم): ١٢٤.

وأَجِيبُ بأنَّ عَدَمَ الإِجْمَاعِ نَفْيٌ لِلدَّلِيلِ الْخَاصِّ، وَنَفْيُ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الدَّلِيلِ الْعَامِ فَإِنَّ الدَّلِيلَ هُوَ عَمُومُ قَرِيشٍ لَغَيْرِ الْفَاطِمِيِّينَ.

وأجاب المصنف بأن لفظ (من) في قوله: ((الأئمة من قريش)) للتبويض ولاوجه لتخصيص بعض قريش إلا بالانتساب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ واعتراض بأن الحديث لم يدل على تخصيص بعض حتى يقال: لا وجه للتخصيص، وأما التخصيص بالانتساب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمستلزم صحة ما رواه محمد بن منصور في (الجامع) عن أحمد بن عيسى أنه قال: الدعوة إلى الرضى من آل محمد. قلت له: من ولد الحسين؟ قال: نعم، أو من ولد جعفر بن أبي طالب أو من ولد العباس بن عبد المطلب، إذا كانوا يدعون إلى الرضى. ثم قال: الذي يقوم هو الرضى، ولكنها دعوة جامعة. ثم قال: أنا أرخص. وروى شيخنا أن علياً عليه السلام قال: هي في هذا البطن من هاشم.

قلت: وحينئذ لا يتجه الاحتجاج بإجماع أهل البيت عليهم السلام على قصرها على ولد السبطين، نعم يتجه ترجيحهم بما ورد من آيتي المودة والتطهير والأحاديث المتواترة معنى على عصمة جماعتهم. ولا شك في أن أحكام الجمل إنما تثبت بواسطة الأفراد، فيجب أن يكون أفاضل أفرادهم أولى بذلك المنصب، وإن منعه كل ناصبي متعصب<sup>(١)</sup>.

ولقد علق على هذا العلامة ابن الأمير في (منحة الغفار) حاشية (الضوء) بما يلي:

((أقول: قد ذكر الشارح - أي الجلال - قريباً من هذا في حواشيه على ((شرح القلائد))؛ ثم قال: إن إجماع أهل البيت أي على كونها في الفاطميين العلويين كالمختص، يريد بحديث ((الأئمة من قريش))، ولكلام علي عليه السلام، وإن كان ظنياً لكونه عن الأكثر منهم سكوتياً. لكن كون هذا الدليل مفيداً للقطع إن جعلت المسألة قطعية محل مناقشة بعده هي تضحل بما ورد في أهل البيت من آيتي التطهير



والمودة، والأحاديث الدالة على تقديمهم وعلو منزلتهم، ووجوب تعظيمهم ما يقضي بعصمة جماعتهم؛ إلى آخر كلامه في هذا. وكتب عليه شيخه السيد المحقق محمد المفي في هامش حاشية الشارح على (القلائد) ما لفظه: هذا الكلام من ولدي في هذا المبحث ناب عن مظان الظن، فأما عن القطع فبمراحل والله المستعان)) انتهى.

\* \* \*

وفي (العصمة عن الضلال)<sup>(١)</sup> نقرأ للعلامة الجلال في الفصل الذي عقده (للإمامة) ما يلي:

مَسْأَلَةٌ:

(ولها منصب من الناس مخصوص): هي حق لهم شرعي، من نازعهم فيه صار باغياً.

(وقيل: لا منصب إلا التقدم المذكور لنا ما سيأتي): من أدلة المختلفين في تعيين المنصب.

(واختلف القائلون بالمنصب، فالمختار: أن منصبها (علي وأولادها من فاطمة عليهم السلام؛ وقيل: فريش كلها، لنا حديث استخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثقلين: كتاب الله، وعترته أهل بيته) بلفظ: ((إني تارك فيكم)) و ((مخلف فيكم)) وفي لفظ: ((خليفتي)) من حديث زيد بن ثابت، وفي لفظ: ((فلا تتقدموهما فتهلكوا)) من حديث زيد بن أرقم؛ وله ألفاظ متقاربة من حديث علي، وابن عباس، وأبي ذر، وسلمة بن الأكوع، وابن الزبير، وأبي سعيد، وأبي رافع، وأم هانئ، وأم سلمة، وجابر، وخديفة، والزيد بن، وضمرة الأسلمي، وخزيمة بن ثابت، وسهل بن سعد، وعدي بن حاتم، وعقبة بن عامر، وأبي أيوب، وأبي شريح الخزاعي، وأبي

(١) انظر (ص: ٩٣) من الكتاب.

قُدَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي لَيْلَى، وَأَبِي الْخَيْثَمِ بْنِ التَّيْهَانِ؛ كُلُّ ذَلِكَ مُفَرَّقًا عِنْدَ أُمَّةٍ الْحَدِيثِ فِي دَوَائِرِهِمْ، وَبَعْضُهَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَسُوقُ اسْتِدْلَالَهُ عَلَى ذَلِكَ.

\* \* \*

### هل تحلُّ الزَّكَاةُ لِلْهَاشِمِيِّينَ؟

ومما أخذ على الجلال: أنه أجاز صرف الزكاة للمستحق والفقير من بني هاشم ((آل البيت))<sup>(٢)</sup>. وتلك مسألة لا يراها هدية الزيدية. وله رسالة في ((زكاة بني هاشم)) بخط العلامة ابن الأمير<sup>(٣)</sup>، وفي (ضوء النهار)<sup>(٤)</sup> بسط لمختلف الأقوال وترجيحه للأمر.

ففي (كتاب الزكاة) وفي ((الفصل المتعلق بمن لا تحل له الزكاة)) يذكر المهدي أنه - أيضاً -: ((لا يحل أخذ الهاشميين لها)) فيعلق الجلال بأن ((هذا يخالف قول أبي حنيفة وقول مالك مطلقاً إذا منعوا الخمس)). ثم يسترسل في التدليل على ما يذهب إليه.

لقد رجح كثير من الأئمة والفقهاء ما ذهب إليه الجلال من جواز دفع الهاشمي زكاته لمثله، وبعضهم أطلق ذلك. وقد رجح ابن تيمية أنه يجوز لبني هاشم من زكاة الهاشميين، وإليه ذهب الجعفرية، وبعض الحنابلة، والأصطخري من الشافعية، وآخرون كذلك: ((أنه يجوز إذا حرموا حقهم من الخمس))<sup>(٥)</sup>.

وللدكتور يوسف القرضاوي في كتابه (فقه الزكاة)<sup>(٦)</sup> بحث جيد استوفى فيه آراء الفقهاء ورجح ما رآه الجلال من أن آل محمد المراد بهم: الموجودون في حياته، وأن

(١) مسلم (كتاب فضائل الصحابة): ٢٤٠٨، أحمد: ٣/١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، ٤/٣٦٧، ٣٧١؛ الدارمي (كتاب

فضائل القرآن): ٤٣١/٢ - ٤٣٢.

(٢) طبع الحلوى: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) انظر مسرد مؤلفاته (ص: ٨٥).

(٤) ضوء النهار: ٣٣٣/٢ - ٣٤٠.

(٥) الدر المنتقى.

(٦) القرضاوي (د. يوسف): فقه الزكاة: ٧٢٨/٢ - ٧٣٩.

منعهم منها كان لدفع التهمة. وأما بعد وفاته - ﷺ - فهم كغيرهم تُؤخذ الزكاة من أغنيائهم وترد في فقرائهم، قال: وإنما قلنا ذلك لأمرين:

الأول: أن الشرع الإسلامي في جملة أحكامه لم يُميز أقارب النبي ﷺ على غيرهم من الناس، بل أعلن أن الناس سواسية كأسنان المشط، هم كذلك في الحقوق والواجبات، والمغارم والعقوبات، وقد قال ﷺ: ((وأيّم الله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها)).

الثاني: وهو الأهم أن الزكاة فريضة لازمة وحقّ معلوم يأخذها الإمام ويصرفها في مستحقيها، فلا منّة فيها لأحد على أحد، وما دام الآخذ يأخذها بحقها فلا جناح عليه.

والعجيب أن بعض الفقهاء بل أكثرهم حرم الزكاة المفروضة على الهاشميين وأباح لهم صدقات التطوع، مع أن المنّة فيها أظهر. ولو صح تحريم الصدقة على آل محمد إلى يوم القيامة لكانت صدقة النفل، وهذا ما نقله الحافظ عن بعض الفقهاء، واستدلوا له بأن الواجب لا يلحق مأخذُه ذلّةً بخلاف التطوع.

وقد تبين أن لا إجماع، ورأينا الحوار منقولاً عن أبي حنيفة، واختيار صاحبه محمد، وهو وجه لبعض الشافعية وقول عند المالكية، هذا من جهة النقل. فإذا نظرنا إلى حكمة التشريع وجدناها ظاهرة في تحريمها عليه وعلى آله في حياته، فإنه ﷺ أراد أن يُنزّه نفسه وآله عن أخذ الصدقات.

ثم قال: وفي هذا الحكم سرٌّ آخر نبّه عليه علامة الهند الدهلوي، وهو أنه إن أخذها لنفسه وجوّز أخذها لخاصته كان مظنة أن يظن الظّانّون ويقول القائلون في حقه ما ليس بحق، فأراد أن يسدّ هذا الباب بالكلية ويجهز بأن منافعها راجعة إليهم، وإنما تؤخذ من أغنيائهم وتردّ على فقرائهم رحمةً بهم وحديباً عليهم وتقريباً لهم من الخير. أما تحريم الزكاة على الآل إلى يوم القيامة فلا يظهر فيه ما ذكرنا من السرّ والحكمة.

والعجب ممن حرّموا الزكاة على بني هاشم والمطلّب ولو منعوا خمس الخمس، كيف يصنع الفقراء والمحتاجون من هؤلاء إذا لم يُعطوا من الزكاة حتى لهذه الضرورة؛ وهل

من إكرام آل بيت النبي ﷺ أن يتركوا حتى يهلكوا جوعاً، ولا يعطوا من مال الزكاة الذي هو حقّ معلوم. ولهذا أفتى جماعة من علماء المذاهب الأربعة وغيرها بجواز أخذهم من الزكاة إن منعوا الخمس لأنه محل حاجة وضرورة، بل قال بعض المالكية: إن إعطائهم في هذه أفضل من إعطاء غيرهم. وهذا هو الصحيح<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### في خلق الأفعال ((وعدم التكفير)):

بقي من اعتراضات العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين ومن ذهب مذهبه في نقد ثلاث مسائل عند الحسن الجلال<sup>(٢)</sup>:

أولها: ((وكان يرى في خلق الأفعال مثل قول أهل السنة وثبوت الخروج لأهل الكبائر بالشفاعة والرؤية)).

ثانيها: و ((كان لا يُكفر بالإلزام كما يقول به محققو علماء الإسلام)).

ثالثها: و ((لا يحتاج بالآحاد موافقة للقاشاني، وإن صحّ الإسناد)).

المسألة الأولى: هي في (خَلَقِ الأفعال): أي أن الله خالق أفعال العبد، لا يتفق الجلال مع ما يذهب إليه يحيى بن الحسين في أنه لا يوافق أهل السنة، بل يرى رأي المعتزلة وبعض الزيدية والمطرقية منهم<sup>(٣)</sup> في مسئولية العبد في أفعاله حتى ينال جزاءه، وهذا يدخل في باب مفهوم الحرية والاختيار بنعة العصر، وللتدليل على رأيه أفرد لهذا الأمر (مسألة) في رسالته القيمة: (العصمة عن الضلال)<sup>(٤)</sup> التي يوضح فيها عقيدته، ويستهلها بقوله: ((وللعبد قدرة مُستقلة، وقيل (الأشاعة) لاستقلال...)).

(١) وراجع ضوء النهار: ٣١٩/٢.

(٢) انظر (ص: ٤٥) فيما تقدم.

(٣) انظر: تيارات معتزلة اليمن لعلي محمد زيد، المركز الفرنسي صنعاء ١٩٩٧ (وعن المطرقية وفي الموضوع نفسه:

٢٧٤ - ٢٧٥).

(٤) انظر نصها محققة (ص: ٩٣) فيما يأتي من النصوص المحققة.

وأطال في الاحتجاج للفريقين مدافعاً عن رأيه، ويمكن العودة إلى رسالته هذه التي حققناها وألحقناها بالكتاب للوقوف على ما يراه في هذا الشأن.

\* \* \*

((لا كُفر تأويل، ولا تكفير بالإلزام)):

آخر القضايا التي نودّ النظر فيها وتوضيح موقف الحسن الجلال منها قول يحيى بن الحسين - وغريب أن يصدر من مثله - بأن الجلال: ((كان لا يكفر بالإلزام كما يقول به محققو علماء الإسلام [١])) وهذا وهم ما كان لمثله أن يقع فيه، فلا محققو علماء الإسلام ولا كبار العلماء من عرب ومسلمين ومنهم الجلال وعلماء اليمن، يرون ذلك ((.. فلا كفر تأويل ولا فسق تأويل، ولا يدل على ذلك دليل)) كما يصرح بعد ذلك شيخ الإسلام الشوكاني<sup>(١)</sup>.

وبداية: ما هو الكفر؟ ومن هو الكافر؟

تتفق معاجم اللغة والمصطلح في أن الكفر ((نقيض الإيمان، والكافر - كذلك - نقيض المؤمن))، ((كَفَرَ: كَفَرَ بِاللَّهِ يَكْفُرُ كُفْرًا وَكُفُورًا، وكُفْرَانًا، ويقال لأهل دار الحرب: قد كفروا: أي عصوا وامتنعوا))<sup>(٢)</sup>.

- والكافر: ((من أسقط شيئاً من كلام الله كفر ولا خلاف بين المسلمين))؛ ويجب أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٣ م) على من سأل: ما الكفر عندكم؟ [أي عند الأشعرية] بقوله: ((قيل له: هو ضد الإيمان، وهو الجهل بالله عز وجل، والتكذيب به، السائر لقلب الإنسان عن العلم به، فهو كالمغطي للقلب عن معرفة الحق...))<sup>(٣)</sup>. ويضيف: ((قد يكون الكفر بمعنى التكذيب والجدح والإنكار، ومنه قولهم: (كفرتني حقي) أي جحدني.. وإن جاز أن يسمى - أحياناً ما جعل علماً على الكفر كُفْرًا - نحو

(١) السيل الجرار: ١٧/١ وهو نفس ما ذهب إليه الجلال وابن الأمير قبل ذلك (قارن ضوء النهار: ٦٠/١ - ٦١)

وكذا العلامة القبلي في المنار: ١١٧/١ - ١١٩.

(٢) اللسان (كفر) وشمس العلوم: ٥٨٦١/٩ - ٥٨٧٢.

(٣) الباقلاني: التمهيد (المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧): ٢٤٨ - ٣٤٩.

عبادة الأفلاك والنيران، واستحلال المحرمات وقتل الأنبياء، وما جرى مجرى ذلك مما ورد به التوقيف، وصحَّ الإجماع على أنه لا يقع إلا من كافر بالله ومكذِّب له وجاحد له)).

واختلف المتكلمون في الكُفر على حسب اختلافهم في الإيمان. فمن قال: ((الإيمان بالله هو معرفته)) قال: ((الكُفر هو الجهل بالله، وهو غير منعكس على المحدود)) ((فإنَّ جحد الرسالة، وسبَّ الرسول، والسُّجود للصَّنم، وإلقاء المصحف في القاذورات كُفرٌ بالإجماع، وليس هذا جهلاً بالله إذ قد يصدر ذلك من العارف بالله الجاهل بالدلالة على العلم بامتناع هذه الأمور أو المعرفة بها..

والمُعترلة قسَّموا المعاصي إلى مَعْصية هي كفر، وهي كل معصية تدلُّ على الجهل بالله كَسبَّ الرسول وإلقاء المصحف في القاذورات؛ وإلى مَعْصية لا توجب اتصاف فاعلها بالكُفر ولا بالفُسوق، ولا يمتنع معها الاتصاف بالإيمان كالسَّفَه وكَشْف العورة إلى غير ذلك، وإلى مَعْصية توجب الخروج من الإيمان ولا توجب الاتصاف بالكُفر بل بالفُسوق والفجور، كالقتل العمد والعوان والزنى وشرب الخمر ونحوه...)).

((والكُفر: إما كُفر إنكار: وهو أن يَكْفُر بقلبه ولسانه، وأن لا يعرف بما يُذكر له من التوحيد

أو كفر جُحود: وهو أن يعرف بقلبه ولا يقرُّ بلسانه ككفر إبليس.

أو كفر عناد: وهو أن يَعْرِف بقلبه ويُقرُّ بلسانه، ولا يدين به ككفر أبي طالب...))<sup>(١)</sup>.

لقد ورد في الحديث النبوي الشريف الصحيح<sup>(٢)</sup> ((إذا كفر الرجلُ أخاه، فَقَدْ بَاءَ بها أَحَدُهُمَا)). وقد خرج المتأولون للكفر بأمور ما أنزل الله ولا الشرع بها من سلطان.

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٧٦٤.

(٢) هو من حديث ابن عمر في صحيح مسلم (كتاب الإيمان: باب بيان حال إيمان مَنْ قال لأخيه المسلم: يا كافر): ٦٠، وبغض لفظه عند أحمد: ٣٢/٢، ٦٠، ١٤٢ وفي رواية منها (٢٣/٢) بلفظ: ((أيما رجلٍ كَفَّر رجلاً، فإن كان كما قال وإلا فَقَدْ بَاءَ بالكُفر)).

والمراد بالتأويل: ((نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ))<sup>(١)</sup>، ومن هذا القول ((بكفر التأويل)) من يزعمه أو يقول به. وهذا الأمر هو ما سنقف عنده لنبسط فيه رأي العلامة الجلال الذي لا يُكفّر بالإلزام أو بالتأويل، شأنه شأن علماء ومُجتهدَي الإسلام، وهي الظاهرة التي يتفهبق بها متعصبو الجهلاء في مختلف العصور ومنهم أناس في بعض أقطار الوطن العربي والإسلامي اليوم!

إنَّ أوَّل ما نوردّه في هذا الشأن عن الجلال هو نفس ما اقتبسه عنه يحيى بن الحسين ليدلّل بأنّه ((كان لا يكفر بالإلزام...)) فقد نقل عنه ما لفظه<sup>(٢)</sup>: ((إلزام الجبر مع عدم صحة نقله عن المرضي به تواتر مما لا يجوز أن يُتّبن عليه حكم ظني، فضلاً عن قتال واستباحة نفوس وأموال، لأن الجبر لا يعرفه مُدققو علمائهم مدعياً أنه ذو وهم عن الاعتزال قائم البرهان، ولا قائل بتكفير الأشاعرة لقولهم بالكسب، ولا يكفر أهل الكسب فيما يُعلم إلاّ مُجازف لا يعرف العلم ولا أهله، لأن الكسب هو الفعل الذي يقول به المعتزلة، وإنما الخلاف للعبارة بعد التحقيق...)).

وفي العودة إلى (ضوء النهار)<sup>(٣)</sup> نقف على شرح قول صاحب (الأزهار): ((والتأويل كالمترد، وقيل: كالذمي، وقيل: كالمسلم)). يقول في شرحه:

وأما المتأويل أي المسلم الذي آل قوله إلى الكفر عند مَنْ قال بكفر التأويل، فقال أبو طالب: هو كالمترد لأنه مولود على الفطرة حتّى تصدر منه المقالة المُستلزمة للكفر، فيكون ذلك ردّة، لكن هذا إنّما يتمشّي فيمن لم ينشأ في دور كفار التأويل، وإلاّ فهو كافر أصلي، إما إلحاقاً له بأبويه فيها أو بها إن لم يكن له فيها أبوان.

(١) معجم الباقلائي (د. سميرة فرحات، المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٩١): ٦٩.

(٢) راجع (ص: ٤٦).

(٣) ضوء النهار (كتاب السير): ٢٥٩٣/٤ - ٢٥٩٤.

وقيل: كالدِّمِّيَّ لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى كِتَابِ رَسُولٍ وَاسْتَقَرَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ لِنَفْسِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الذِّمَّةَ إِنَّمَا تَثْبِتُ بِعَقْدٍ عَلَى جِزْيَةٍ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا عَقْدَ مِنَ النَّبِيِّ إِذْ لَمْ تَحْدُثِ الْبَدْعُ الَّتِي وَقَعَ بِهَا التَّكْفِيرُ إِلَّا بَعْدَهُ وَلَا أَثَرَ أَيْضاً عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ عَقَدَ مَعَ الْمُتَأَوِّلِينَ ذِمَّةً وَلَا وَقَفَ مَعَهُمْ عَلَى جِزْيَةٍ دَخَلُوا فِيهَا بَلْ أَخَذَ مِنْهُمْ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الذِّمِّيِّ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ الَّتِي يَرْضَى بِعَقْدِهَا مَعَهُ.

وقيل: كالمسلم في الأحكام الدنيوية، وإن كان كالكافر في الأخروية وهو هَرَوَلَةٌ بَيْنَ التَّكْفِيرِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ ثَمَرَةَ الْخِلَافِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمُعَامَلَةِ فِي الدُّنْيَا. وَأَمَّا مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَسْنَا بِمُخَاطَبِينَ بِهِ عِلْماً وَلَا عَمَلًا. وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَالْإِمَامُ يُحْيَى، وَرَوَاهُ السَّيِّدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْجَامِعُ الْكَافِي) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنصُورٍ الْكُوفِيِّ عَنْ سَلَفِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِالتَّأْوِيلِ رَأْسًا. وَصَنَّفَ فِيهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كِتَابَ (الْجُمْلَةِ وَالْأَلْفَةِ) وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْإِجْمَاعُ الْمُرَوِيُّ عَنِ السَّلَفِ. وَمِنَ السَّنَةِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ جِيءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِجَارِيَةٍ لُتَعْتَقَ فِي الْكُفَّارَةِ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أَيْنَ رَبُّكَ)) فَأَشَارَتْ بِإَصْبَعِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ((هِيَ مُؤْمِنَةٌ)) وَقَضَى بِإِحْزَائِهَا فِي الْكُفَّارَةِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ إِبْتِهَاتٌ لِلْجَهَةِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْإِزْمُ التَّجْسِيمِ وَالتَّكْفِيرِ بِهِ. وَمَا ثَبَتَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضاً أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا نَكْفُرُهُ بِذَنْبٍ وَلَا نَخْرُجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ)) وَحَدِيثُ: ((مَنْ كَفَرَ أَهْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ إِلَى الْكُفْرِ أَقْرَبُ)) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْكَبِيرِ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ؛ وَالْأَحَادِيثُ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ فِي الْمَجَامِيعِ وَالْمَسَانِيدِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَوَاتِلَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَعَائِشَةَ، سَبَعَتْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي أَسَانِيدِ بَعْضِهَا مِنْ تَكْلِمٍ فِيهِ فَشَوَاهِدُهَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارًّا)) أَيْ رَجَعَ عَلَيْهِ. وَفِي (الْبُخَارِيِّ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ((إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرَ فَقَدْ بَاءَ بِهَا وَهُوَ فِي (مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ



مسعود، وفي (الصحيحين) وغيرهما من حديث ابن عُمر، وفي (صحيح ابن حبان) من حديث أبي سعيد، كلاهما بلفظ حديث أبي هريرة. فقياس المزوم على اللازم في كون القول به كفراً مع منع القائل بكونه لازماً وتبريه من القول به تكفير للمتبري من الكفر لا يركن إليه إلا مخاطر بنفسه أن يكون هو الكافر بهذه النصوص المتواترة ومجتهد في مقابلتها. وقد وقع الإجماع أن الاجتهاد في مقابلة النصوص باطل؛ وقد حققنا في (شرح الفصول) ورسالتنا الموسومة (ببراءة الذمة) بأكثر من هذا، والمسألة أصولية ليس هذا المقام من مقام استيفاء الكلام عليها)).

وكان الجلال قبل هذا النص، في شرحه لقول المهدي - صاحب (الأزهار) -: ((ودار الإسلام ما ظهر منها الشهاداتتان والصلاة، ولم تظهر فيها حصلة كفرية، ولو تأويلًا)) قد عرض للموضوع باختصار<sup>(١)</sup> نافيًا قول التكفير هنا بالقياس، محيلًا للتفصيل على كتابيه (المخطوطين)<sup>(٢)</sup>: (شرح القلائد) و (شرح الفصول).

وجاء تعليق العلامة ابن الأمير على إحالة الجلال مفيداً إذ نقل لنا قوله هناك. حيث يقول:

((أقول: أعلم أن المصنف قال في (القلائد) أنه يصح الإكفار مع التأويل واستدل لهذه الدعوى بقوله: إذ أكثر الكفار متأول، قال النجري<sup>(٣)</sup> في شرحه: كنفاء الصانع من الفلاسفة وأصحاب النجوم ومن يقول بقدوم العالم، فإنهم يرون أن ما هم عليه هو الحق، ويوردون في تصحيحه أنواع الشبه، ويكثرون في ذلك الأسئلة والأجوبة، وكذلك اليهود والنصارى وغيرهم. فإذا لم تدفع الشبهة واعتقاد الإصلاح كفر التصريح لم يدفعا كفر التأويل.

(١) ضوء النهار: ٢٥٧٩/٤ - ٧٥٨٠.

(٢) انظر عنهما وتفاصيل فحواهما (مصادر التراث للعمري): ٢٣٤ - ٢٤٠ و ٢٧٤ - ٢٧٩.

(٣) هو علي بن محمد النجري، عالم عقق كان تلميذاً للمهدي صاحب الأزهار واختصر به، وله شرح عرف باسمه، ولعله توفي سنة وفاة شيخه المهدي سنة ٨٤٠ هـ / ١٤٣٧ م.

اعلم أن هذه الملازمة هي محلّ النزاع، لأنّ وجه الفرق بين الطرفين ظاهر مكشوف القناع لأن الدّافع لتكفير التأويل ليس هو الشبهة بمجرد أنها الدّافع له هو مع القطع بتحقيق الإسلام قبل القول بما وقع به التكفير، فإن الخلاف إنما هو فيمن قد ثبت إسلامه لا من لم يكن قد دخل في الإسلام، وإذا كان قد ثبت بقطع وقيين إسلام الشخص وجب ألا يرتفع هذا اليقين إلا بمثله، وحينئذ يعلم الفرق بينه وبين ما ذكره الشارح من الفلاسفة والمنجّمة واليهود والنصارى فإن المذكورين لم يتحقق دخولهم في الإسلام رأساً، فتكفيرهم إنما هو لإجماع أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على تسميتهم كفّاراً.

ثم قال شارح (القلائد): وأيضاً إذا كانت المعصية كفراً فإنما ذلك لكونه يستحق عليها عقاباً عظيماً، قال الشارح عليه: لا يخفى عليك أن كون المعصية كفراً ليس مبنياً على استحقاق أعظم العقاب بل الأمر بالعكس، أعني: أن استحقاق أعظم العقاب مسبب عن الكفر والذي ذكره الشارح، وأنه توجه كونه برهاناً إنياً<sup>(١)</sup> فليس يُفقد هاهنا فلا يتحقق أيضاً وإنما المطلوب هاهنا هو اللّمي لا غير.

ثم قال النجّري: ومعلوم أن من أقدم عليها جاهلاً بها، فإنه يستحق عقابها كاملاً مع عقاب جهله بقبحها، فإنه ذنب آخر، فكيف يجعل جهله مخففاً من عقابها.

قال الشارح على كلامه: أنت خير بأن هذا محلّ النزاع بينه فكيف يكون معلوماً بل المعلوم فرق الشارح بين العالم والجاهل في العقوبة فإن الخطأ في الشيء ليس غير الجهل به، وقد رفع الخطأ حتى ذهب العنبري والجاحظ إلى رفعه في الأصول والفروع لظاهر الدليل.

ثم قال النجّري: وأيضاً لو أخرجها التأويل عن كونها كفراً لأخرجها عن كونها قبيحة، وهو باطل.

(١) البرهان الإنسي والبرهان اللّمي من أقسام البرهان اليقيني في عرف أهل المنطق، وقد أفاد الشارح الجلال رحمه الله تعالى في شرحه على (الإيساغوجي) أن المراد باللّمي أنه الذي يستحق السؤال عن علته بلم، والإنسي هو الذي ينسب إنّه الذي يؤكد بها ثبوت الحكم والحقيقة ما هنالك من تفاضل وأمثلة فيرجع إليه من أراد الوقوف عليه.

قال الشارح عليه: أنت تعلم أن الخصم يلتزم هذا، بل هو مَطْلُوبُهُ لأن العلم عنده شرط في القبح، كما هو رأي الشيخين أيضاً، ثم إنه لم يلتزمه دفعةً واحتجَّ بأن القبيح أعم من الكفر وارتفاع الأخص لا يوجب ارتفاع الأعم، كما قرّر غير مرة.

ثم قال النجري: وقد صرح القرآن بأن من أقدم على الباطل مُعتقداً حَقِيقَتَهُ من الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٨/١٠٣] الآية.

قال الشارح عليه: قلت: الآية واردة في عبادة الأصنام التي كان المشركون يتدبّنون بها، بدليل الآية الثانية أعني قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٨/١٠٥]، وقد وقع الإجماع على كفرهم، وليس ذلك من قصر العموم على سببه، بل بالنص.

انتهى كلام النجري في شرح (القلائد) وكلام الشارح في حواشيه عليه. والذكي لا يخفى عليه صحّة ردّ الشارح للأدلة على إثبات كفر التأويل. فإن الحقّ عدم القول به، وقد أشبعنا القول في ذلك في غير هذا الموضع وإنما هذا بيان لما أشار إليه الشارح<sup>(١)</sup>.

وهكذا يوافق ابن الأمير ما سبق أن قرّره الجلال من عدم التكفير، وكان قد جاء بينهما العلامة المجتهد صالح بن مهدي المقلبي (ت ١١٠٨هـ / ١٧٢٨م) فقرّر ما ذهب إليه الجلال، فقال مُعلّقاً على قول المهدي في (البحر الزّخار) - بعد نقاش طويل: ((...)) وأما إطلاق لفظ الكفر أو الحكم عليه بحكمه الدُّنياوي أو الأخرائي، فلم يجئنا به الشرع بذلك، وليس من مُتصرفات العقل، فنقف حيث وقفنا والله العاصم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) منحة الغفار (حاشية ضوء النهار): ٢٥٧٩/٤ - ٢٥٨٠، وراجع رسالته ((براءة الذمة)) في النصوص المحققة والملحقة بالكتاب.

(٢) المنار (ط. دار الجيل الجديد، صنعاء): ١١٧/١ - ١١٩.

## قبول الأخبار الآحادية:

أخبار (الآحاد) - من الحديث النبوي الشريف - ، هي تلك التي لا يُعلم صدقها ولا كذبها: ((لأنه ما يقترن بها ما يمنع من صحتها؛ وهي ضربان؛ منها ما تتضمن عملاً، ومنها ما تتضمن علماً))<sup>(١)</sup> ، كما أنها نوعان كذلك<sup>(٢)</sup> :

أولهما: الفرق المطلق؛ أي الذي لم يقيد بقيد ما، وهو الذي انفرد به راوٍ واحد، سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المنفرد به أم لم تعدد.

وثانيهما: الفرد المقيد براوٍ أو برواية عن راوٍ مُعَيَّن، أو بأهل بلدٍ أو نحو ذلك.

أمّا التعريف الفقهي - كما ذهب إلى استخلاصه - الشوكاني<sup>(٣)</sup> ؛ فإن الآحاد ((هو خبرٌ لا يقيد بنفسه العلم، سواء كان لا يفيد أصلاً أو يفيد بالقرائن الخارجة عنه، فلا واسطة بين المتواتر والآحاد، وهذا قول الجمهور)).

لقد استرسل الفقهاء في موضوع حُجِّيَّة الاحتجاج على العمل، أو عدمه بخبر الواحد<sup>(٤)</sup> ، ومنهم الجلال الذي يحتج بالآحاد على عكس ما ذكره عنه يحيى بن الحسين، فقد أفرد في كتابه (نظام الفصول)<sup>(٥)</sup> . الفصل الثاني لباب الأخبار داعماً الحجج في العمل بها (الآحاد).

ومن كتابه الفقهي المخطوط الآخر (عصام المتورعين عن مزلق أصول المتشرّعين)<sup>(٦)</sup> نقتبس تعاريفاً وعباراتٍ موجزة تدل بوضوح على رأيه، بأسلوبه الرفيع. يقول الجلال في (المقاصد):

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري: ٥٤٩/٢.

(٢) راجع العمري: الإمام الشوكاني رائد عصره: ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) إرشاد الفحول: ٤١.

(٤) انظر الرسالة للإمام الشافعي (باب خبر الواحد): ٣٦٩، المحصول لسرازي: ٣٢٣/١/٢ - ٣٨٤؛ فتح الباري

لابن حجر: ٢٣١/١٣؛ إرشاد الفحول للشوكاني: ٤٣ - ٤٤.

(٥) اعتمدنا في العودة إلى نسخة مخطوط (نظام الفصول) التي بخوذة الأخ العلامة الخقق القاضي محمد بن أحمد الجرافي.

(٦) نسخة الأخ العلامة القاضي محمد بن أحمد الجرافي.

((الأحكام عزيمة ورخصة، ومعنى العزيمة: كونه مُوجباً للعمل مطلقاً، فالعزيمة ثلاثة:

الأول: محكم الكتاب، وكون مُتواتره دليلاً ثابتاً بضرورة الدّين وغيره - [أي غير المتواتر من الكتاب كالسنة - أي تثبت دليлите بما تثبت به دليّة السنة] - وهي رواية العدلين.

الثاني: محكم ما ثبت من السنة بنصاب الشهادة وكونه دليلاً ثابتاً بفحوى اعتباره في الشهادة، لأنها خبر خاص وأضيق عنه، ولهذا اعتبر في بعضها الأربعة... إلخ.

وفي تعريف العدالة<sup>(١)</sup> بأنها ((ملكة نفسية تحمل على مُلازمة التقوى والمروءة)) قال: ((وهي قنطرة لا يجوزها إلاّ الأبدال))<sup>(٢)</sup>. يَعْلَمُ ذلك مَنْ عِلْمِ كلام أئمة جرح الرجال.

فإن قلت: على هذا فالتكليف بالعدلين نَحْوُ من المستحيل، فكيف يُنَاطُ به فصل الخصومات والأحكام؟

قلت: قد علمت أنهما نصابٌ لوجوب العمل لا بجوازه فإنه جَائِزٌ بالقرائن كالاتجاه للضرورة كما تقدم، وخبر غير العدل منها...)).

ثم قال بعد ذلك: ((.. وَيَحْرُمُهَا [الْعَدَالَةُ] الْجَرَحُ بِنَصَابِ الشَّهَادَةِ عَزِيمَةٍ، وبدونه رخصةٌ للتَّوَرُّعِ، كما يشهد له حديث ((وَاحْتَجَّيْ مِنْهُ يَا سَوْدَةُ))<sup>(٣)</sup>، ويكفي إطلاق الجرح من عدلين...)).

(١) انظر هذا التعريف بما هو أوسع عند الرازي في المحصول: ٥٧١/١/٢.

(٢) الأبدال: الواحد بدل. هم - على ما يقولون - : ((قوم من الصالحين لا تغلوا الدنيا منهم، فإذا مات واحد أبدل الله مكانه آخر)).

(٣) من حديث لعائشة في الصحيحين وغيرهما حول قصة ابن وليدة زَمْعَةَ الذي كان عتية بن أبي وقاص قد عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن يأخذه، ففعل سعد في عام الفتح، غير أن أخاه ((عبد بن زمعة)) قال: ((هذا أخي وأبن وليدة أبي، ولد على فراشه، فتساقا إلى رسول الله ﷺ، فقال سعد: يا رسول الله هذا ابن أخي، عهد إليّ أنه ابنه، فقال عبد بن زمعة: يا رسول الله هذا أخي، ابن وليدة زمعة ولد على فراشه. فنظر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمعة فإذا هو أشبه الناس به، فقال رسول الله ﷺ: هو لك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد على فراش أبيه. قال رسول الله ﷺ: احتجني منه يا سودة بنت زمعة مما رأى من شبهه بعتية، وكانت سودة زوج النبي ﷺ. (البخاري: كتاب البيوع والعتق والخصومات والفرائض: ٢٠٥٣ وأطرافه في: ٢٢١٨، ٢٤٢١، ٢٥٣٣، ٢٧٤٥، ٤٣٠٣، ٦٧٤٩، ٦٧٦٥، ٦٨١٧، ٧١٨٢، مسلم (كتاب الرضاع): ١٤٥٧ وأخرجه أيضاً أبو داود (كتاب الطلاق): باب لولد للفراش: ٢٢٧٣ ابن ماجه (كتاب النكاح: باب الولد للفراش وللعاشر الحجر): ٢٠٠٤ الموطأ (كتاب الأفضية): ٧٣٩/٢ أحمد: ٥/٤، ٣٧/٦، ١٢٩، ٢٢٦، ٢٣٧، ٤٢٩ وانظر فتح الباري: ٢٩٣/٤ - ٢٩٤، ١٦٣/٥ - ١٦٥.

إن الخلاف بين الفقهاء حول المسألة كثير وقد أخذ الجلال هنا بشاهد الحديث هذا للتدليل في قبول الأخبار الأحادية، إذ خبر الاثنين من أخبار الآحاد اتفاقاً، بل ذهب إلى القول بوجوب العمل بما روي من القرآن برواية اثنين حين قال في القراءة الشاذة:

((مسألة: الشاذة: ما لم يثبت بنصّاب الشهادة، والخلاف في العمل بها على أصل من يقبل الواحد في الخبر، لا على أصلنا من وجوب العدلين)).

ويمكن بعد هذا الإحالة إلى كتاباته ورسائله الأخرى الملحقة بالكتاب.

\* \* \*

وعلى هذا النحو تظهر اجتهادات الجلال وترجيحاته، ليس فقط غزارة علمه وسعة أفقه بل تجاوزته المذهبية وأي نوع من التعصب، فتحريراته بيديها ((بريئة من التقليد والعصية)) ملاحظاً فيها ((الجمع بين العقل والسمع المضيئة)) كما يذكر - بحق - في تقديمه لرسائله (العصمة عن الضلال) في أصول العقائد<sup>(١)</sup>.

ونسوق أمثلة أخرى للتدليل على ذلك، ونهي بها هذا العرض السريع لأنباز من الاجتهادات وآراء هذا العالم الجليل.

ومن ذلك أنه في مسألة ((الجهاد))؛ وهي القضية المثارة من قبل المتطرفين اليوم، مدركٌ لمعناه الأصلي المقصود منه الدفاع عن الإسلام في بداية الدعوة وتبليغ أحكام الرسالة، وأن ((قتال الكفار هو لدفع ضررهم لا كفرهم))<sup>(٢)</sup>.

ثم رأيه الذي عرضناه في رفض التكفير جملةً وتفصيلاً أو تأويلًا وتمييزه أيضاً الواضح لمعنى ((دار الكفر)) و ((دار لإسلام))<sup>(٣)</sup>. ومعارضته لقول الهدوية من الزيدية في مفهوم ((دار الفسق)).

\* \* \*

(١) انظرها (ص: ٩٣) في قسم النصوص المحققة.

(٢) ضوء النهار: ٢٥٠٠/٤ - ٢٥٠٢.

(٣) شرح القلائد (خ)؛ ضوء النهار: ٢٥٧٩/٤.

## لا هجرة عن دار الفسق:

يَرى الْهَدَوِيَّةُ مِنَ الرَّيْدِيَّةِ - كما ينص مَتْنُ (الْأَزْهَار) - أن الدَّارَ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهَا الْمَعَاصِي وَلَا يَتِمَكَّنُ الْمُؤْمِنُ مِنْ إِزَالَتِهَا ((دَارُ فِسْقٍ يَجِبُ الْهِجْرَةُ مِنْهَا))<sup>(١)</sup>.  
وَيُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ الْجَلالُ بما يلي:

((وَأَمَّا وَجوب الْهِجْرَةِ ((عن دار الفسق))، وهي ما ظَهَرَتْ فِيهَا الْمَعَاصِي، ولم يُمكن الْمُؤْمِنُ مِنْ إِزَالَتِهَا، فَإِنَّمَا أُثْبِتَ جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ<sup>(٢)</sup> وبعضُ مُحَصِّلِي الْمَذْهَبِ، ونفاها أَبُو هَاشِمٍ مُطْلَقاً، وأبو عَلِيٍّ، غير دَارِ الْبَغْيِ. ورواه الإمامُ يَحْيَى عن أئمةِ الْعِتْرَةِ، قالوا: إِذْ لَا حُكْمَ يُسْتَفادُ مِنْ إِبْطالِها. وأجاب المصنف [أي المهدي] بأن فائدتها الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ بِالْفِسْقِ، ورد بأن الْحُكْمَ بِالْفِسْقِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِسْلَامِ لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ اتِّفَاقاً فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ إِلَّا عَلَى مَنْ عِلْمُ صُدُورِ سَبَبِهِ مِنْهُ، لَا مَنْ لَا يَعْلَمُ وَإِلَّا لَزِمَ إِبْطالُها بِالْجَهْلِ.

نعم، يَتَجَهَّ إِبْطالُ دار وَقَفَ عِنْدَ اسْتِواءِ ظُهُورِ الْفِسْقِ وَالْإِسْلَامِ وفائدتها عَدَمُ الْحُكْمِ عَلَى الْمُعِينِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وبهذا يظهر الْفَرْقُ الْمَانِعُ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى دَارِ الْكُفْرِ. وَأَمَّا الْاِحْتِجَاجُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ [نساء: ١٤٠/٤]، فلا يَنْتَهِضُ لِأَنَّ النِّزَاعَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْاِنتِقَالِ عَنِ الدَّارِ وَالْغَايَةِ قَدْ دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ، وَعَلَى أَنَّ الْاِنتِقَالَ عَنِ الْمَجْلِسِ كَافٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، مَعَ أَنَّها فِي الْمُنَافِقِينَ وَالنِّفَاقِ كُفْرٌ، فَالْحَقُّ أَنَّ دَارَ الْفِسْقِ دَارُ إِسْلَامٍ وَالْاِنتِقَالُ مِنَ الْمَجْلِسِ كَانَ فِيهَا إِنْ لَمْ يَأْمُرِ الْإِمَامُ بِالْاِنتِقَالِ عَنِ الدَّارِ لِلْأَيَّةِ الْكَرِيمَةِ وَأَحَادِيثِ الْعِزْلَةِ الْقَوِيَّةِ وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى جُمْهُورِ مَنْهَا فِي آخِرِ (شَرْحِ الْقَلَائِدِ) وَمَنْ قَصَّرَ بَاعَهُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ وَقَعَ فِي مُخَالَفَةِ النُّصُوصِ بِمَا تَخَيَّلَهُ مِنَ الدَّرَايَةِ!...))<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الْأَزْهَارَ وشرحه الْبَحْرُ الرِّجْحَانِي: ٤٦٨/٥ - ٤٧٠.

(٢) هُوَ جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ بْنِ أَحْمَدَ الثَّقَفِيِّ (ت ٢٣٤هـ / ٨٤٨م) متكلم من كبار المعتزلة.

(٣) ضوء النهار: ٢٥٨١/٤ - ٢٥٨٣.

ولقد أفادنا العلامة ابن الأمير كثيراً حين استحسن ما ساقه الجلال في شرحه (لشرح القلائد) للمهدي صاحب (الأزهار) أيضاً حول الموضوع فنقله بحذافيره في حاشيته تعليقاً، وهو الآتي:

قوله: وهي ما ظهرت فيها المعاصي، أقول: قال المصنف [المهدي] في رَسْمها في (القلايد): دارُ الفِسْق ما ظَهَرَ فيها العِصْيَان من غير إمكان تكثير، قال الشَّارِح [أيّ الجلال]: قد عرفت أن دار الفِسْق مَقْيَسَةٌ على دَارِ الكُفْرِ، ودار الكفر هي ما ظهر فيها كلمة كفرية من دون جوار، وذلك لأن ظهورها من غير جوار يشعر بضعف المؤمنين، وتكون الدار ليست لهم لما علم من حرصهم على حسم مادة الكفر لو أمكنهم، كما ذلك حالهم قبل الفتح في مكة التي هي الأصل المقيس عليه، وحينئذ فالدار التي ظهر فيها الفسق إذا كان يمكن إنكاره الذي هو إزالته كان ذلك كاشفاً عن ضعف الفاسقين وقهرهم، وذلك معنى الجوار. غاية الأمر أن سكوت المؤمنين مع الإمكان كسكوتهم على إنكار كلمة الكفر مع الجوار لأهلها، وذلك لم يخرج الدار عن كونها دار إسلام، وزيادة الإمام للفظ ((إلا مكان)) هاهنا زيادة غامرة بالحسن، بل يحتاج إليها لأنه لو اعتبر نفس عدم الإنكار لا عدم إمكانه، لوجب أن تكون الأرض كلها دار فسق حتى المدينة المنورة أيام حياته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ، لأنه ما من محلّة إلا وفيها بالضرورة من يَفْسُق ولا يُنْكَر عليه إما لعدم التمكن أو التساهل من المطمع والغفلة من غيره، وذلك مما لم يقل به أحد)) انتهى.

وهو كلام حسن، إلا أنه حمل الإنكار على الإزالة كما عرفت من عبارته؛ والمصنف غير بالإنكار، وهو أعم من الإزالة، كما عرفت أنه باللسان والقلب، والإزالة الأظهر في إطلاقها أن المراد باليد، إلا أنه لا ينبغي أن يراد بالإنكار في رسم دار الفسق إلا الإزالة، لأنه قد يظهر المنكر وهو منكر بالقلب واللسان، ولا يرفع ذلك ظهوره فلا يخرج الدار عن كونها دار فسق، فقد أحسن الشارح غاية الإحسان، حيث قال: ((و لم يتمكن المؤمن من إزالتها فعبر بالخاص والمصنف عبر بالعام)).



ويضيف ابن الأمير:

قوله: فالحق أن دار الفسق دار إسلام، أقول: قال بعد كلام ساقه في تحقيق المَراد من ((دَارِ الْفُسْقى))، ما لفظه: هذا والأحاديث طافحةٌ ببيان القَدَرِ المُعتبرِ مما يجبُ على المؤمن من مُجانبة الشرِّ حيث يكثر الحَبْث ولا يتمكن من إزالته وهي أحاديثُ لزوم العُزلة في البيت.

منها ما أخرجه ابن أبي الدُّنيا في العُزلة عن سهل بن سعد السَّاعدي، قال: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: ((إِنَّ أَعْجَبَ النَّاسِ إِلَيَّ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْمُرُ مَالَهُ وَيَحْفَظُ دِينَهُ وَيَعْتَزِلُ النَّاسَ)).

ومنها ما أخرجه الطبراني في الأوسط الصغير أيضاً، وحسَّن إسناده عن ثوبان، قال، قال: رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: ((طُوبَى لِمَنْ مَلَكَ لِسَانَهُ وَوَسَّعَ بَيْتَهُ وَبَكَى عَلَى خَطِيئَتِهِ)).

ومنها ما أخرجه البيهقي والترمذي وابن أبي الدنيا كلهم عن عقبة بن عامر قال: قلت يا رسول الله: ما النَّجاة؟ قال: ((أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ وَلَيْسَعَكَ بَيْتَكَ وَابْكُ عَلَى خَطِيئَتِكَ)).

ومنها ما أخرجه صاحب (غُرَرِ الْخِصَائِصِ) مرسلًا قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: ((نَعَمْ صَوْمَةُ الرَّجُلِ بَيْتُهُ يَصُومُ فِيهِ نَفْسَهُ وَسَمْعَهُ وَبَصَرَهُ)).

ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: ((المهاجر من هجر ما نهى الله عنه)).

ومنها ما أخرجه ابن أبي الدنيا مرسلًا عن مكحول قال: قال رجل: متى الساعة؟ قال: ((ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن لها أشراط وتقارب أسواق)) قال: يا رسول الله وما تقارب أسواقها؟ قال: ((كسادها ومطر ولا نبات وأن تفشو الغيبة ويكثر أولاد البغية، وأن يعظم ربّ المال، وأن تملأ في المساجد أصوات الفسقة، وأن

يظهر أهل المنكر على أهل الحق)) قال رجل: فما تأمرني؟ قال: ((فِرْ بدينك وكن جِلْساً من أَخْلَاسٍ يَبْتَكَ))، ومثله في (الشفاء).

ومنها ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي، حديث حسن غريب عن أبي أمية الشعباني قال: سألت أبا ثعلبة الخشني قال: قلت: يا أبا ثعلبة كيف تقول في هذه الآية ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾؟ فقال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم قال: ((اتمروا بالمعروف واتهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك نفسك، ودع عنك العوام فإن من ورائكم أياماً الصبر فيهن كالقبض على الحمر، للعامِل فيهن مثل أجر خمسين يعملون مثل عمله)) زاد أبو داود وقيل: يا رسول الله أجر خمسين منا أو منهم؟ قال: ((بل أجر خمسين منكم)).

وبالجملة ففيما ذكرنا من الأحاديث الدالة على القدر المعتبر من مجانبة الشر غير الكفر أرجح من القياس الذي ذكر لإثبات الهجرة عن موضع توجد فيه المعاصي وما أشرنا إليه إنما هو قطرة من مطرة، ومَجَّة من لَجَّة، وما أجدر المرء أولاً بالهجرة عن دار فسق نفسه التي لا يمكنه الخروج منها، أنه سلك وسار فمتى خرج من القرية خرج من البعيدة، وإلا فلا فائدة في الهجرة من دار فسق دون دار، ونحن لا ندعي أن ذلك أرجح من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين هما من الإسلام كالروح من الأجسام، وإنما نريد معنى حديث أبي ثعلبة الخشني المتقدم، وهو أن من علم من نفسه عدم النهوض ورأى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مالا يتعلق به من الفروض لفساد الزمان وأهله واقتزان المصالح المرادة بمقاسد يذهب معها المقصود بأصله من فصله)).

انتهى كلامه برمته استوفيناها لحسن سياقه ومطابقته الحق ووفائه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ضوء النهار وحاشيته ((المنحة)): ٢٥٨١/٥ - ٢٥٨٣.

## في العُقُول والجَنَائِيَات:

((العاقلة)): هم القوم تُقسَم عليهم ديةُ المقتول خطأً، وقد اختلف الفقهاء في المسألة كثيراً، وفي بحثها نرى الجلال يرجح رأيَ الأصمّ وابنِ عُلَيَّة، وأكثر الخوارج، وعلقمة، وابن أبي ليلى، وابن شُبْرِمَة وأبي ثور في ((أن العاقلة لا تعقل عن العاقل خطأً))<sup>(١)</sup>.

وللجلال بحثٌ جيدٌ مميز في تقدير أروش الجراحات، وأنه لا يصح في ضمانها إلاّ تقدير عدلّين، ويعتمد الفقهاء على حديث الصحابي عمرو بن حزم المشهور، وهو الذي قيل: إنه حمّله مكتوباً منه - ﷺ - إلى أهل اليمن، وقد ردّ الجلال ما قيل في الحديث بأنه مُتَلَقَّى بالقبول، كما استدللّ على أنه إذا اقتصر بقتل الرجل بالمرأة، فلا يتوخى ورثته نصف الدية (كما تذهب إليه الهدوية)، إذ لا تفاوت في النفس، وإن تفاوتت الدية، وقد قضى أبو بكر في ((الأذن)) وعمر في ((الطرس)) ومالك في ((الهاشمة)) وغيرهم من بعدهم بغير ما ورد في كتاب عمرو بن حزم.

وهكذا يدلّل الجلال بمعرفة الخبر بالرواية واستدلال العالم للغاية فيقول:

((.. فالحق أن الضّمان ليس إلا ما قدره العدلان في الجراحات، كما في جزاء الصيد وقيم المتلفات، لأن القياس أرجح من الخبر المعلوم. وأيضاً الأروش مما تعم به البلوى، فلو صح لما خفي على خواص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما على كتابه الذين كتبوا الكتاب، فإنه لم يروه منهم أحد، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم منها شيئاً، لأن مدارها على صحيفة عمرو بن حزم، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يقوم بهما حجة عند جهابذة المحدثين وإن خرجهما أصحاب السنن فالتخريج ليس بتصحيح؛ ثم إذا رجحنا الخبر هنا فقتلنا الرجل بالمرأة فإنه يتوقّى ورثته من تركة المرأة نصف دية الرجل. وقال زيد والمؤيد والإمام يحيى والفريقان: لا زيادة. واحتج المصنف بتفاوتهما في الدية، وقد قال تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. والقصاص المساواة. قالوا: التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس، ولهذا يقتل عبد قيمته

ألف بعبد قيمته عشرون، ولولا إلغاء التفاوت لوجب المنع من قتل الرجل بالمرأة، كما ذهب إليه مالك ومن معه، وتقتل جماعة بواحد قتلوه بحيث يعلم أن كل واحد قاتل كما سيأتي تفصيله<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### في مسائل الطلاق:

في شرح الجلال ((لكتاب الطلاق))<sup>(٢)</sup> من متن (الأزهار)، يقول الجلال في شرحه بالموافقة، والترجيح أو المعارضة لكثير من المسائل التي بعضها شائك وخلافي بين الفقهاء حتى اليوم.

ومن ذلك رأيه في عدم وقوع الطلاق البدعي، مستدلاً بما ذهب إليه بعض الصحابة والتابعين والإمامية وبعض الظاهرية ((إلى عدم وقوعه)) متكئاً على حديث ابن عمر: ((مُرّه فليراجعها، ولا رجعة إلا بعد طلاق))، ووقع في الحديث المذكور أن ابن عمر حَسِبَهَا تَطْلِيقاً، وكان يفتي بوقوعها...<sup>(٣)</sup>.

وفي حاشيته على (الكشاف) التي أسماها (منح الألطاف)<sup>(٤)</sup>، بحث جيد وواضح حول الطلاق البدعي، وذلك في أول سورة الطلاق.

\* \* \*

### عدم وقوع الطلاق المشروط:

كما أن الجلال يُرجِّح عدم وقوع الطلاق المشروط، وهو ذلك النوع الذي مما تعمّ البلوى به وتكثر به المشاكل بين الأزواج. فهو بدعي لا يقع أصل من يرجحه سواء كان ((الشَّرْطَ نَفِيّاً)) نحو: إن لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ (أو إثباتاً) نحو: إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ (ولو)

(١) ضوء النهار: ٢٣٤٠/٤ - ٢٣٤١.

(٢) ضوء النهار: ٨٩٧/٣ - ١١١٤.

(٣) ضوء النهار: ٩١٣/٣.

(٤) انظر ثبت مؤلفات الجلال في آخر الدراسة ص: ٨٥.

كان الشرط مستحيلاً أيضاً، وقال المروزي: وأحد قولي الشافعي يُلغُو الشرط فيقع في الحال، إذ من حق الشرط تجويز وقوعه. وأجيب بالمنع. كيف وهو في القرآن ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥/٦]، (أو) كان الشرط (مشيئة الله)، نحو: أنت طالق إن شاء الله تعالى [!] فتطلق عند العلم بالمضارة لها، وعدم رجاء الإصلاح لأن مشيئة الله حينئذٍ للطلاق معلومة لقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١/٢]. وقال المؤيد: التقييد بمشيئة الله صار حقيقة عرفية في التأكيد لما قيد به، فيقع في الحال. وقال زيد والفريقان: لا يقع المقيد بها مطلقاً لعدم العلم بها.

قلت: وهو مبني على أن الضرر مما يصح تعلُّق مشيئة الله تعالى به، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُولِي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩/٦]، فلا يحقق مشيئة الله الطلاق عند وجود الضرر، وعلى أصل آخر، وهو أنه لا يقع غير ما أراد الله سبحانه كان، كما عُرف من مذهبهم في الإرادة التي هي المشيئة...<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

إننا نجد الجلال في مختلف مواضيع المعاملات وأبوابها - كما في العبادات - يُعْمَلُ الفِكْرَ وَيَسْتَنْبِطُ الأحكام مجتهداً رأيهِ دونما تعصُّب، آخذاً بما يجده حقاً عند الغير آيًّا كان مذهبه، وفي ((كتاب البيع)) الذي يزيد على (٣٠٠) صفحة من (ضوء النهار)<sup>(٢)</sup> على سبيل المثال، ما يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه، وليس عنده من مناهي البيوع إلا ((الربا)) فقط.

\* \* \*

(١) ضوء النهار: ٩١٧ - ٩١٨.

(٢) ضوء النهار: ١١١٥/٣ - ١٤١٥.

## مؤلفات

### العلامة الجلال من كتب ورسائل<sup>(\*)</sup>

#### - في الفقه وأصوله:

- ١ - بلاغ النهى في شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب (خ) \*\*
- ٢ - (نظام) الفصول اللؤلؤية (خ)  
شرح كامل على كتاب ((الفصول اللؤلؤية)) للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير (ت ٩١٤هـ/١٥٠٨م).
- ٣ - ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار في فقه الأئمة الأطهار (ط).
- ٤ - عصام المتورعين عن مزالق أصول المتشرعين (خ)
- ٥ - براءة الذمة في نصيحة الأئمة  
(رسالة موجهة للمتوكل على الله إسماعيل) (خ)
- ٦ - بحث في قبة وضعت في مقبرة (خ)
- ٧ - رسالة إلى المتوكل على الله إسماعيل في شكاة امرأة إليه (خ)

---

(\*) اعتمدنا في إعداد هذا المسرد على البدر الطالع للشوكانى: (تحقيق د. العمري، ط. دار الفكر ١٩٩٨): ٢٠٦ - ٢٠٨، هدية العارفين لبغدادى: ٢/١ - ٥، خلاصة الأثر للمجى: ١٧/٢، مساجد صنعاء للحجرى: ٥٦ - ٥٨، نشر العرف لزبارة: ٥٦٨/٢ - ٥٨٢، مصادر الحبشى: ٨٦، ١٢٩، ١٦٢، ٢١٠، ٢٢١، ٢٩٠، ٤٨٠، ٣٣٦، مصادر العمري: ٢٧٤ - ٢٧٩، وفي الأخيرين أماكن وجود المخطوط من المؤلفات والرسائل هذه وبشكل خاص في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء والمكتبة البريطانية بلندن مع ذكر أرقامها ومطابقتها وانظر فهرست مكتبة الجامع الكبير وضع العلامة القاضي أحمد عبد الرزاق الرقيحي والأستاذ عبد الله الحبشى. (\*\*\*) رمز (خ) يعني ما زال مخطوطاً و(ط) يعني أنه مطبوع منشور.

- ٨ - رسالة في زكاة بني هاشم (خ) بخط العلامة ابن الأمير  
 ٩ - رسالة في الرضاع (خ) بخط العلامة ابن الأثير  
 ١٠ - رسالة في الدخول في صوم رمضان (خ) بخط العلامة ابن الأمير  
 ١١ - رسالة تتعلق بتقرير البانيان (الهنود) في اليمن (خ)  
 ١٢ - رسالة (أرجوزة) الطراز المذهب للسحولي (ط).

\* \* \*

### في علم الكلام (الفلسفة) والمنطق:

- ١٣ - شرح (التهذيب) في المنطق لسعد الدين التفتازاني (ط):  
 (مركز الدراسات ١٤٠٥هـ/١٩٨٥).  
 ١٤ - العصمة عن الضلال عقيدة السيد حسن الجلال (ط): القاهرة ١٣٤٨هـ.  
 ١٥ - فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع (ط): القاهرة ١٣٤٨هـ.  
 ١٦ - حاشية على شرح القلائد للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت)  
 ٨٤٠هـ/١٤٣٧م): (خ).  
 ١٧ - بحث في الصفات (خ)  
 ١٨ - رسالة في التحسين والتقبيح (خ)  
 ١٩ - الروض الناضر في آداب المناظر (خ).

\* \* \*

### في التفسير:

- ٢٠ - (منح الألطاف) في تكميل حاشية السعد (التفتازاني) على الكشاف (للزمخشري) (خ).

\* \* \*

في التصوف:

٢١ - تلقيح الأفهام شرح تكملة الأحكام للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

\* \* \*

في اللغة والنحو:

٢٢ - الإعراب بتيسير الإعراب (خ)

٢٣ - المواهب الوافية بمفردات طالب الكافية (خ)

(شرح كافية ابن الحاجب)

٢٤ - بديعة الحسن الجلال المسماة (السحر الجلال - ط -).

\* \* \*

في السيرة:

٢٥ - مختصر سيرة الرسول الكريم ﷺ

مخطوط في مكتبة المرحوم القاضي حسين السياغي.

\* \* \*





## من مؤلفات الحسن الجلال بتحقيقنا

- ١ - العصمة عن الضلال: في أصول العقائد.
- ٢ - فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع.
- ٣ - تلقيح الأفهام على تكملة الأحكام.
- ٤ - براءة الذمة في نصيحة الأئمة.
- ٥ - رسالة في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء وفي ظن وجوبها على من سمعه مع كمال شروطها وجوباً معيناً.
- ٦ - رسالة في عدم تقرير البانان (الهنود) وأهل الذمة في اليمن.
- ٧ - رسالة في عدم وجوب الخمس في الخطب.



# العصمة عن الضلال

[ في أصول العقائد ]

للعلامة المجتهد

الحسن بن أحمد الجلال

عن نسخة بخط المؤلف بقلم العلامة

ابن الأمير وعليها تعليقاته

تحقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري



# العصمة عن الضلال

تأليف

العلامة الإمام المجتهد المنتقد النظار  
الحسن بن أحمد الجلال الحسني اليمني

المترقى بجراف صنعاء في: ٢٢ ربيع الثاني سنة: ١٠٨٤  
أربع وثمانين وألف [٥ أغسطس ١٦٧٣م]،  
عن تسع وستين سنة وتسعة أشهر من مولده

رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين، آمين.



## المحتوى

- باب التوحيد
- باب الحكمة والعدل
- باب النبوة
- باب الإيمان والإسلام والكفر.
- باب الإمامة.





100

100

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الإعانة، وعليه التوكّل في البداية

حامداً من أدهشت<sup>(١)</sup> عُقُولَ النَّظَّارِ آيَاتُ جَمَالِهِ. وأجهشت<sup>(٢)</sup> إليه عُيُونُ الشُّطَّارِ  
إِذْ صَدَّهَا عَنْ دَرْكِ هُويَّتِهِ<sup>(٣)</sup> بِحِجَابِ جَلَالِهِ. وَأُصَلِّيَ وَأُسَلِّمَ عَلَى الْمُخْصُوصِ بِأَنْفَسِ  
الْمَوَاهِبِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

وبعد:

فهذه جُمْلٌ من أصول الخلاف في العقائد. إليها أكثر التفاصيل عائد. حرّرتها بريقة<sup>٢</sup>  
من التقليد والعصبية. ولاحظت فيها الجمع بين العقل والسمع المضية. وسميتها:

العصمة عن الضلال

راجياً مطابقتها لمراد ذي الجلال.

\* \* \*

---

(١) أدهشه: غره. (قاموس).

(٢) جهش إليه، كسمع: نزع إليه. (قاموس).

(٣) هوية الشيء: حقيقته، وتختص بالجزئي، كما أن ماهية الشيء حقيقته، وتختص بالكلّي. والهوية: هي الذات المعبر عنها بهويته.

## بَابُ التَّوْحِيدِ

هو في اللغة: جَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا.

وفي الاصطلاح: (نَفْيُ مُشَارَكَةِ اللَّهِ فِي) <sup>(١)</sup> الإِلَهِيَّةِ الْمُسْتَلَزِمِ لِنَفْيِ مُشَارَكَتِهِ فِي (ذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ) كما صرَّحَ به قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١/٤٢]، وقوله أمير المؤمنين: ((التَّوْحِيدُ: أَلَّا نَتَوَهَّمَهُ؛ وَالْعَدْلُ: أَلَّا نَنْتَهِمَهُ)).

\* \* \*

### مَسْأَلَةُ صُورِ تَرْكِيبِ الْعَالَمِ:

وهي <sup>(٢)</sup> هَيْئَاتُ مَا يُحِيطُ بِهِ نِهَايَاتُ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ وَمَقَادِيرُهُ. فما لاصُورَةَ لَهُ وَلَا مِقْدَارَ لَانِهَايَةَ لَهُ. وبذلك يُعْلَمُ أَنَّ الصُّورَ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْجُزْئِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ، لِأَنَّهَا هِيَ الْمُنْتَهَايَةُ/ الصُّورَ. فقولهم: الْكَلِّيَّاتُ مَوْجُودَةٌ فِي الدَّهْنِ، تَسَامَحُ لِيُجُوبَ إِحَاطَةَ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ. وَتَمْتَنِعُ الْإِحَاطَةُ بِمَا لَانِهَايَةَ لَهُ وَلَا صُورَةَ.

[٥]

وتلك الصُّورَ (حَادِثَةٌ وَفَاقًا لِلْحُكَمَاءِ، لَضَرُورَةٍ تَأْخُرُ صُورَةَ الْمَرْكَبِ عَنْ مُحْدِثِهِ، وَكَذَا مَوَادِّهَا) أَيِ التَّرَاكِبِ، وَهِيَ أَجْزَاءُ الْبَسَائِطِ الَّتِي مِنْهَا تَرَكَّبَتْ حَادِثَةٌ أَيْضًا (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) أَيِ الْحُكَمَاءِ، (وَلَمْ تُثَبِّتِ الذَّوَاتِ فِي الْأَزَلِ) مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ عِلْمٌ وَلَا مَعْلُومٌ، خَرَقَ بَعْضُهُمْ حِجَابَ

(١) ما حصرناه بين قوسين ووضعنا تحته خطأ هو المتن الذي قصد المؤلف إلى شرحه في هذا الكتاب، فميزناه بهذه العلامة: القوسين والخط.

(٢) أي الصُّورَةَ.

(٣) قد شك بعضهم في هذا النسب للمعتزلة، ولا وجه لشك، فهو مقتضى القول بثبوت الذوات أزلاً. وقد نسب إليهم في الصحائف السمرقندية مانسب إليهم السيد هنا من الخلاف.

الْهَيْبَةِ فَرَعَمَ أَنَّ الْأَمْرَ أَنْفَ، أَيْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ بِعِلْمٍ حَادِثٍ عِنْدَ حَدُوثِ الْمَعْلُومِ. وَبَعْضُهُمْ لَمَّا اعْتَرَفَ بِكَوْنِ الْعِلْمِ صِفَةً ذَاتِيَّةً ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْعِلْمِ، وَهُوَ الذَّاتُ، ثَابِتٌ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَاعْتِبَارَاتِهِ فِي الْأَزَلِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْوُجُودِ، مُدْعِيًا أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ تَتَعَلَّقْ بِخَلْقِ الذَّاتِ وَلَا بِوُجُودِهَا وَلَا بِمَجْمُوعِهَا، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِجَعْلِهَا عَلَى صِفَةِ الْوُجُودِ.

فَرَدَّ عَلَيْهِمْ طَوَائِفُ الْإِسْلَامِ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ بِخَلْقِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ وَأَنَّ هَذَا نَفْسُ قَوْلِ الْفَلَاسِيفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ. وَقَدْ قَامَ (لَنَا) عَلَيْهِمْ دَلِيلٌ قَاطِعٌ هُوَ أَنَّهُ (لَوْ قُدِّمَتْ الْمَوَادُّ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مُؤَثِّرٍ لِتَرْكِيبِ الْحَادِثِ) ضَرُورَةٌ أَحْتِيَاجُ الْأَثَرِ إِلَى الْمَوْثَرِ.

وَأَمَّا مِنْ نَفْيِ حَاجَةِ الْمُتَوَلَّدِ إِلَى الْمُحْدِثِ فَإِنَّمَا نَفْيُ الْمُخْتَارِ لَا مُطْلَقِ الْمَوْثَرِ. وَنَفْيُ الْأَخْصِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعْمِ، وَإِلَّا لَزِمَهُ نَفْيُ كُلِّ مُؤَثِّرٍ لِعَدَمِ الْمُخَصَّصِ لِنَفْيِ بَعْضِ الْأَثَارِ بِنَفْيِ الْمَوْثَرِ دُونَ بَعْضِهَا، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْمَعْقُولِ.

أَمَّا مُؤَثِّرُ التَّرْكِيبِ (فَهُوَ إِمَّا ذَاتُ الْمَادَّةِ أَوْ غَيْرُهَا؛

الْأَوَّلُ: يَسْتَلْزِمُ قَدَمَ التَّرْكِيبِ)؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ لِلذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا، فَهُوَ مُقَارَنٌ لَهَا فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْعِلَّةُ حُكْمًا؛ فَالْوُجُودُ مُتَقَارَنٌ، وَذَلِكَ يُنَافِي مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ مِنْ حَدُوثِ التَّرْكِيبِ. وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا (إِتِّفَاقَ الْبَسِيطِ) الَّذِي ادَّعَوْا / تَرْكِيبَ الْمَرْكَبَاتِ مِنْهُ، وَهُوَ الْهَيُولَى (١) وَالصُّورَةُ اللَّتَانِ (٢) زَعَمُوا أَنَّهُمَا عَرَضَانِ بَسِيطَانِ حَلٌّ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ فَتَحْيَا وَصَارَا جِسْمًا.

(وَالثَّانِي:) وَهُوَ كَوْنُ الْمَوْثَرِ لِلتَّرْكِيبِ غَيْرَ الْمَادَّةِ (إِنْ كَانَ مُقَارَنًا لِلْمَادَّةِ مُوجِبًا لِلتَّرْكِيبِ لَزِمَ قَدَمُ التَّرْكِيبِ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ أَنَّ مَا وَجَبَ لِلذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا.

(وَأَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ) لَهُ بِتَأْثِيرِ التَّرْكِيبِ دُونَ الْمَادَّةِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْقَدَمِ (وَإِنْ تَأَخَّرَ كَانَ) حَادِثًا (كَالتَّرْكِيبِ) وَرَجَعَ التَّرْدِيدُ فِي مُحَدِّثِهِ كَمَا جَرَى فِي مُحَدِّثِ التَّرْكِيبِ (وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْمَادَّةِ كَانَ ذَلِكَ مَعْنَى حَدُوثِهَا).

\* \* \*

(١) فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ النَّسَبَةِ أَنَّ الْهَيُولَى جَوْهَرٌ مُجَلٍّ، وَالصُّورَةُ جَوْهَرٌ حَالٌ.

(٢) الْأَصْلُ: ((الَّتَيْنِ)) سَهْوٌ.

## مَسْأَلَةٌ:

(فَيَجِبُ وُجُودُ مُحَدِّثِهَا ضَرُورَةً) امْتِنَاعَ حَدَثٍ لِمُحَدِّثٍ لَهُ مُخْتَارٌ وَلَاغَيْرُ مُخْتَارٍ كَمَا تَقَدَّمَ، (و) يَجِبُ أَيْضاً (كَوْنُهُ أَوْ مُحَدِّثُهُ) كَمَا تَدَّعِي الْمَفْرُوضَةُ وَالْبَاطِنِيَّةُ أَنَّ مُحَدِّثَ الْعَالَمِ حَادِثٌ (قَدِيمًا) أَي مَوْجُودٌ لِذَاتِهِ لِلغَيْرِ، وَإِلَّا كَانَ حَادِثًا؛ وَالْوُجُوبُ تَقَدُّمُ الْمُؤَثِّرِ عَلَى الْمُثَرَّرِ (و) <sup>(١)</sup> وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَادَةً تَأْثِيرُ غَيْرِ الْقُدْرَةِ الْقَلِيمَةِ فِي الْعَالَمِ، لِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ عَادَةً إِنَّمَا هُوَ قُدْرَةُ الْبَشَرِ؛ إِذِ الْعَادَةُ اسْتِقْرَاءٌ، وَلَا اسْتِقْرَاءَ إِلَّا لِقُدْرَةِ الْبَشَرِ، لَا لِقُدْرَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ. فَكَيْفَ يَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ تَأْثِيرِ قُدْرَةِ الْبَشَرِ اسْتِحَالَةُ تَأْثِيرِ قُدْرَةِ غَيْرِهِمْ؟

هَذَا إِفْنَاعِي، لِأَنَّ مُدَّعِي الْمَفْرُوضَةِ أَنَّ مُحَدِّثَ الْعَالَمِ يَحْدِثُهُ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ؛ وَمُحَدِّثُهُ قَدِيمٌ. (و) يَجِبُ أَيْضاً (بَقَاؤُهُ، وَإِلَّا بَطُلَ وَجُوبُهُ لِذَاتِهِ)؛ لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ وُجُودَ تِلْكَ الذَّاتِ لَمَّا كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا، بَحِثْ يَجِبُ وُجُودُهُ وَيَجُوزُ عَدَمُهُ، إِذَنْ لَا جَمْعَ النِّقِیْضَانِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ قَدَمُهُ امْتَنَعَ عَدَمُهُ، (و) يَجِبُ أَيْضاً (كَوْنُهُ غَيْرَ مُرَكَّبٍ وَلَا مَادَّةَ مُرَكَّبٍ وَإِلَّا عَادَ التَّرْدِيدُ) السَّابِقُ <sup>(٢)</sup>، فَعَادَ جَائِزًا (وَبِذَلِكَ) أَي بِوُجُوبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَلْزِمِ / لِلْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ وَعَدَمِ مُشَابَهَةِ الْمُرَكَّبَاتِ وَلَا مَوَادِّهَا (يُبَيِّنُ آثَارَهُ) لِأَنَّ تَبَايُنَ اللَّوَاظِمِ يَسْتَلْزِمُ تَبَايُنَ الْمَلْزُومَاتِ؛ فَإِنَّ الْوُجُوبَ لَمَّا بَايَنَ الْجَوَازِ، وَالْقَدَمَ لَمَّا بَايَنَ الْحُدُوثِ لَزِمَ مُبَايَنَةُ الْوَاجِبِ الْقَدِيمِ لِلجَائِزِ الْحَادِثِ (ذَاتًا وَصِفَاتٍ) ذَاتِيَّةً، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّارَ لَمَّا بَايَنَتِ الْمَاءَ بِالْخِفَةِ وَالْحَرَارَةَ الْمُبَايَنَةَ لِثِقَلِ الْمَاءِ وَبَرْدِهِ تَبَايَنًا ذَاتًا وَصِفَاتٍ <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا اشْتَرَكَا فِي الْجَوْهَرِيَّةِ اشْتَرَكَا فِي الْحُدُوثِ؛ وَلَا كَذَلِكَ الْقَدِيمُ وَالْحَادِثُ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَشْتَرِكَا فِي ذَاتِيٍّ قَطُّ. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى هِيَ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ، وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْمَطْلُوقِ هُوَ الْمَأْخُودُ لَا بِشَرْطِ الْوُجُوبِ وَلَا الْجَوَازِ فَسَاقِطٌ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ مَأْخُودٌ بِقَيْدِ الْوُجُوبِ، فَهُوَ مُقَيَّدٌ لَا مُطْلَقٌ. وَلَوْ سُلِّمَ

[٧]

(١) هنا بياض في الأصل.

(٢) في التركيب من قوله: لنا لو قدمت لم يكن بد من مؤثر التركيب الحادث... إلخ.

(٣) الأصل: ((صفات)) خطأ نحوي لا يقوم.

فالمطلقُ يَجِبُ أن يَكُونَ جُزْءاً مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ، أعني وُجُودَاتِ الجواهرِ والأغراضِ. فيلزمُ تجزئته<sup>(١)</sup> تعالى وحُلُولُهُ؛ وذلكَ ممَّا لم يَقُلْ بِهِ غيرُ غَلَاةِ الصُّوفِيَّةِ. (و) وُجُوبُ الوجودِ للذاتِ (اللهِ مرجعُ صفاته السَّلبيةِ) أي هُوَ الْعِلَّةُ في إيجابها لما عُلِمَ من أن مَرَجِعَ التَّبَائِنِ الكُلِّيِّ إلى مَسْأَلَتَيْنِ كَلِمَتَيْنِ من كلا الطَّرَفَيْنِ.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَيَجِبُ وَحْدَتُهُ؛ لِأَنَّ التَّعَدُّدَ إِنَّمَا يُعْقَلُ بِتَمَائِلٍ أَوْ تَخَالُفٍ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ الصُّورَةَ) وهي تَسْتَلْزِمُ التَّرَكِيبَ الْحَادِثَ، فيَجْرِي فِيهِ التَّرِيدُ الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّرَكِيبِ.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَاخْتِلَافُ صُورِ التَّرَاكِبِ دَلِيلُ اخْتِيَارِ الْمُصَوِّرِ) إذ لو كانت فائِضَةً عَنِ الذَّاتِ لَا باخْتِيَارٍ، كَمَا يَقُولُهُ قَدَمَاءُ الْفَلَسِيفَةِ؛ لَمْ تَخْتَلِفْ؛ لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَخْتَلِفُ، (و) الْاِخْتِيَارُ (يَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ تَعَلُّقِ الْمُصَوِّرِ بِالْمُصَوَّرِ)، وَالْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ: عَدَمُ حَاجَتِهِ فِي التَّعَلُّقِ إِلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى ذَاتِهِ، بِهِ يَقَعُ التَّعَلُّقُ، وَإِلَّا كَانَ مَسْبُوقاً بِمَا احْتَاجَ إِلَيْهِ، فَكَانَ حَادِثاً، وَهُوَ خِلَافُ فَرَضِ قِدَمِهِ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَثَمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ((إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَقُدْرَتَهُ ذَاتُهُ)) وَهَذِهِ الصَّحَّةُ هِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَهْيِئِ الذَّاتِ لِلتَّعَلُّقِ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ وُجُودِهِ، كَمَا يُقَالُ فِي الْمَلَكَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَيْفِيَّةً كَالْمَلَكَاتِ.

(وَالْتَّعَلُّقُ) يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، لِأَنَّهُ (إِنْ كَانَ إِحَاطَةً / بِالصُّورِ الْمُعْنَوِيَّةِ فَقَضَاءً وَقَدَرٌ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهَا) أَيِ الصُّورِ (إِلَّا فِي عَالَمِ الْمَعَانِي) وَهُوَ عَالَمُ الْأُمْرِ، وَلَا فِي عَالَمِ الْحِسِّ كَمَا يُتَوَهَّمُ: الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ مُوجِبٌ لِلْجَبْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورِ الْمُعْنَوِيَّةِ كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورِ الْحِسِّيَّةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ﴾ [الرعد: ٣٩/١٣]؛ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ الدُّعَاءَ يَرُدُّ

[٨]

(١) كَذَا وَلَعَلَّهَا ((تَجَزَّئَتْ)).

(٢) هُنَا كَلِمَةٌ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ يَعُودُ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ فِي وَجُودِهِ.

القضاء))<sup>(١)</sup>؛ وغير ذلك مما يدل عليه كتاباً وسنة. على أن لا تلازم بين الوجودين كلياً، وإن كان الحسي يستلزم المعنوي فلا عكس، وذلك ظاهر بالمقايضة على أفعال القوى النفسانية؛ فليس كل ما وجد في النفس وجد في الخارج، بخلاف العكس.

(وإن كان) التعلق بالصُّور (مطلقاً) أي معنوية كانت أم حسية (فعلم) فإن العلم أعم من القضاء والقدر.

(وإن كان) التعلق بالصُّور (إيجاداً) لها في عالم الحس أو عالم الأمر (فقدرة).

لكن الصُّور الحسية إنما تتحقق بالتركيب، وأما المعنوية فإنها تتحقق بمجرد الإحاطة بها، وعند هذا تحبس صحة كون العلم مؤثراً في وجود بعض الصُّور، كما ذهب إليه البعض من أن الأفكار موجدة لصُّور النتائج. ومن ذهب إلى أن ليس للنفس إلا قبول الصُّور من وإهيها أشكل عليه علم الله للأمور المعنوية، إذ لا يقبل سبحانه الصُّور من وإهيها، كما قيل في عالم النفوس البشرية؛ بل الصُّور المعنوية تحصل بمجرد علمه بها. ومن هنا ذهب أبو الحسين<sup>(٢)</sup> وغيره إلى رجوع الإرادة إلى الداعي الرَّاجع إلى العلم.

وما قيل من أن الصُّور عرض لا بُدَّ له من معروض يجب تقدمه على العارض، وذلك معنى ثبوت الذوات في الأزَل ثم بعدم المعروض، وإلا لزم تقدم العارض أيضاً، لأنه عند هذا القائل من الذوات.

فالحق أن تعلق القدرة القديمة بالعارض والمعرض تعلق واحد (فصحة التعلق واجبة)، لأنها هي العلم والقدرة الواجبان للذات (والتعلق جائز)، لتوقيه على مرجح الاختيار، وإلا وجب قدم الموجودات بأسرها، وعدم تجديد حادث، وذلك باطل بالضرورة. وبذلك يندفع ما يتوهم من اجتماع الوجوب والإمكان في الحوادث، لأنه مبني على أن العلم والقدرة الواجبين لذاته تعالى هما التعلق المذكور؛ ولا شك في أنه إضافة لا تتحقق/ المتعلق ضرورة. فلماذا هرب قوم إلى إثبات الذوات في الأزَل، فلزمهم قدم العالم كالفلاسفة. وهرب آخرون إلى أن الأمر أنف، أي إن الله ليس بعالم قبل

[٩]

(١) الحديث في مسند أحمد ٣٣٠/٨ من حديث ثوبان.

(٢) هو أبو الحسين البصري المعتزلي صاحب المعتمد.

حُدُوثِ الْمَعْلُومِ؛ وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مُنْذَفَعٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ الْوُجُوبِ إِنَّمَا هُوَ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بِالْقُوَّةِ. وَأَمَّا بِالْفِعْلِ فَهُمَا مُتَابِعَانِ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَقْدُورِ فِي الْوُجُوبِ، كَمَا فِي عِلْمِ اللَّهِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالْحَدَثِ، كَمَا فِي تَعَلُّقِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ بِالْحَوَادِثِ.

وَلِغَفَلَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَنْ هَذَا التَّحْقِيقِ وَقَعُوا فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِشْكَالَيْنِ.

(وَقِيلَ:) الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ (هُمَا مَعْنِيَانِ قَدِيمَانِ، فَوَرَدَ) عَلَيْهِ (أَنَّهُمَا إِنْ وَجَبَا لِذَاتَيْهِمَا لَزِمَ تَعَدُّدُ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِمَوْجِبِ هُوَ الذَّاتُ، لَزِمَ حُدُوثُهُمَا، وَكَوْنُ الذَّاتِ قَبْلَ حُدُوثِهِمَا غَيْرَ مُتَصِفَةٍ بِهِمَا) لِمُضَرَّةٍ تَقْدَمُ الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَالِى الْعِلْمِ تَرْجِعُ صِفَاتُ الْإِذْرَاكِ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ) وَفَاقاً لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ عِلْمٌ، وَلَا سِيَّماً فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ إِحَاطَةَ عِلْمِهِ لَيْسَتْ بِالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ وَلَا الظَّاهِرَةِ؛ بَلْ ذَاتُهُ الْمَقْدَسَةُ، وَهِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا تَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَ مُتَعَلِّقُهَا؛ وَكَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ صِفَةُ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يَصْلُحُ الْإِذْرَاكِ إِلَّا مَعَهُ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلُوهَا شَرْطاً لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ. لَكِنْ فِي قَوْلِهِمْ نَظَرٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ؛ وَلِهَذَا جَعَلَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ جُزْءاً مِنَ الْمُقْتَضَى. وَلَوْ تَقَدَّمَ تَحْيَاةُ كَانَا حَادِثَيْنِ؛ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ عِبَارَةً عَنْ صِحَّةِ إِذْرَاكِ الذَّاتِ لِلْمَذْرُكَاتِ، وَلَمْ نَرْجِعْهَا إِلَى الْقُدْرَةِ، لِظُهُورِ أَنَّ لِلْقُدْرَةِ تَعَلُّقاً مُؤَثَّراً لِلصُّورِ الْحِسِّيَّةِ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ. وَأَمَّا الْكَلَامُ: فَهُوَ عِلْمٌ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ: تَصْدِيقٌ أَوْ إِنْشَاءٌ. وَالْإِنْشَاءُ: تَصَوُّرٌ. وَالْعِلْمُ: لَيْسَ إِلَّا تَصْدِيقاً أَوْ تَصَوُّراً (كَمَا تَرْجِعُ صِفَاتُ التَّأَثُّرِ مِنَ الْإِرَادَةِ وَالْإِخْتِيَارِ إِلَى الْقُدْرَةِ) فَإِنَّهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ؛ وَالتَّعَلُّقُ غَيْرُ التَّعَلُّقِ، فَإِنَّ التَّعَلُّقَ مُطَاوِعُ التَّعَلُّقِ؛ فَالتَّعَلُّقُ فِعْلٌ، وَالتَّعَلُّقُ إِرَادَةٌ وَإِخْتِيَارٌ؛ وَالتَّعَلُّقُ بِالْكَسْرِ قُدْرَةٌ، وَبِالْفَتْحِ مَقْدُورٌ.

\* \* \*

(١) هُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ / ٨٧٤ - ٩٣٦ م) مِنْ نَسْلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مُؤَسِّسَ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، كَانَ مِنْ أَلَمَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُجْتَهِدِينَ. (الْمُحَقَّق).



## بَابُ الْحِكْمَةِ وَالْعَدْلِ

### مَسْأَلَةٌ:

[١٠] (الحِكْمَةُ: مُرَجِّحُ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ الْمُنَاسِبُ لَهُ عَقْلًا، لَكِنَّ الْعَقْلَ/ قَدْ يُدْرِكُ الْمُرَجِّحَ بِنَفْسِهِ، وَقَدْ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.  
(وَالْعَدْلُ: إِيقَاعُ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْمُرَجِّحِ)، فَيُخْرِجُ الْعَبَثُ، إِذْ لَا يَكُونُ لِمُرَجِّحٍ رَأْسًا.

(وَالْجَوْرُ) لِأَنَّهُ (ضِدُّهُ)، إِذْ تَوَقَّعَ الْمُرَجِّحُ لَا يَنَاسِبُهُ فِي الْعَقْلِ؛ وَإِنْ نَاسَبَهُ فِي الشَّهْوَةِ، فَكَلاهُمَا مِثْلَ عَنْ مَنَاسِبِ الْعَقْلِ (وَمِنْهُ) أَيِ الْجَوْرِ (الظُّلْمِ)<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَلَهُمَا) أَيِ لِلْعَدْلِ وَضِدِّهِ (يَحْسُنَانِ) أَيِ الْفِعْلُ وَالتَّرْكِ (وَيَقْبُحَانِ) بِمَعْنَى كَوْنِهِمَا سَبَبًا لِلْمَذْحِ إِنْ كَانَا عَدْلًا (وَالذَّمُّ) إِنْ كَانَا جَوْرًا. (وَقِيلَ): قَالَتْهُ قُدَمَاءُ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْبِرَاهِمَةِ: يَقْبُحَانِ وَيَحْسُنَانِ (لِذَاتَيْهِمَا، وَقِيلَ): قَالَتْهُ الْأَشَاعِرَةُ: إِنَّمَا يَحْسُنَانِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ (لِلْأَمْرِ) وَيَقْبُحَانِ (وَلِلنَّهْيِ لَنَا عَلَى الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ لِلذَّاتِ لِأَوْجَبَتِ النَّقِیْضَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْوَاحِدَةَ وَإِنْ نَاسَبَتِ النَّقِیْضَيْنِ بِاعْتِبَارَيْنِ فَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ، بِخِلَافِ إِيْجَابِهَا إِيَّاهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الذَّاتُ؛ فَلَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا. وَذَاتُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا هِيَ الْكَوْنُ فَقَطْ لَا ذَاتِيَّ لَهَا غَيْرُهُ، لِأَنَّهَا بِسِيطَةٍ لَا تَتَمَايَزُ إِلَّا بِعَوَارِضَ خَارِجَةٍ عَنِ

(١) وهو ما خلا عن نفع ودفع واستحقاق.

الذات كالمشخصات. (قالوا: لو لم تكن<sup>(١)</sup> هي الذات لما امتنع الكذب، ونحوه) إرسال الكذابين، فكان يجوز وقوعهما (من الله)، تعالى عن ذلك علواً كبيراً. (ورد بمنع بطلان اللازم) إن أريد بالامتناع الاستحالة الذاتية، لأن قدرته صالحة للتعذيب، وإلا كان غير محتار؛ (أو بمنع الملازمة) إن أريد الامتناع في الحكمة، لجواز أن تكون علة الامتناع حكمة، وهي غير الذات. وأما ما يجاب به من أن الكذب صفة نقص، لا تجوز عليه تعالى، فهو اعتراف بالقبح الذاتي، وكان الأنسب بمذهب المجيب هو أن كلام الله أمراً كان للرسل أو غيرهم، أو خبراً صفة ذات؛ لأنه عنده نوع من العلم كما عرفت وليس بفعل. والحسن والقبح إنما يتصف بهما الفعل اتفاقاً. ثم يرجع النزاع في أن كلام الله فعل، كما هو رأي من يقول بخلق القرآن؛ أو صفة كما هو رأي من يقول: هو نوع من العلم. [١١]

أما تسمية النحاة للعلم ونحوه: أفعال القلوب، فمراؤهم الفعل اللفظي المقابل للاسم والحرف، وذلك لما تقرر في الحكمة الإلهية من أن علوم الخلق، وإن كانت كسبية، ليست بأفعال للنفس؛ وإنما النفس قابلة للصور العلمية الفاضلة إليها عن المبدأ الفياض بالصور، ولا فعل للنفس قط.

(و) لنا على (الثاني) وهو القائل بأن الفعل والتترك إنما يتعلق بهما المدح والذم للأمر والنهي فقط، إنها (لواحصرت علة الحسن في الطلب لم يتعلق المدح عقلاً بفعل الله، واللازم باطل) بالضرورة، فإنه محمود ممدوح بأفعاله بلسان المتشريع وغيره عن نفي الشرائع، وليس بمأمور.

\* \* \*

### مسألة:

(وحسن فعل الله تعالى معلل بالحكمة، وقيل: لا)، قاله الأشاعرة مكابرة للمعتزلة؛ وإلا فهم معتزليون بأنبناء القياس الشرعي على العلة التي هي الحكمة الباعثة على حكم

(١) علة حسن الفعل وترك وقبحهما.

الله في الأصل. قالوا: وإنما منعنا ذلك (لوجوب انتهاء الحكمة إلى غاية، ويرجع إلى لذة عقلية أو بدنية؛ والآفة واللذة لا تجوز على الله. وردّ بمنع الانحصار في اللذتين مسنداً بانتهائها إلى صفة كمال لا يعلل) بغير ذاتها (كالكرم)؛ لأنّ حسنه ثابت لذاته. ولهذا قيل في حقيقته: إنه إفادة ما ينبغي، لا لغرض. فحسنة كحسن العلم والقدرة ونحوهما. ولهذا توهم قدماء الفلاسفة أنّ الممكنات صادرة عن ذاته المقدسة بفيض الكرم لا بالاختيار. ولم يلتفتوا إلى أنّ الكرم لا ينافي الاختيار، فلا يحتاج إلى مرجح كما لا يحتاج صفات الله الذاتية إلى مرجح لها على نقائضها، وإلا لزم قول المعطلة أنّ الله لا يوصف بوجود ولا علم ولا قدرة، وإلا احتاج كونه على صفة إلى مرجح له على كونه على نقائضها.

\* \* \*

## مسألة:

(وللعبد قدرة مستقلة بالتأثير) لبعض عوارض الذات الموصوفة بها ولضدّه، (وقيل) قاله الأشاعرة: (لا استقلال لنا، إنّ القدرة قوة معدّة لتأثير الضدين، كالقوة العاقلة المعدّة لإدراكهما)؛ ولا قائل بأنّ العقل غير مستقلّ بإدراكهما، فالفرق بين القوتين تحكم صرف (قالوا: موجهة. قلنا: فلا مشاركة) للعبد، لأنّ الموجب مستقلّ بالتأثير، [١٢] وغيره طرد في المؤثر؛ وبذلك ينطّل القول بأنّ فعل العبد مقدور بين قادرين.

(قالوا: الكسب غير الفعل الواجب عنهما، لأنّ الفعل كون، وهو ذات كالجوهر، ولا يقدر على الذات غير الله؛ وردّ بمنع كونه<sup>(١)</sup> ذاتاً بل صفة) مقدورة للعبد، (وإلا لم يتحقق الكسب، لأنه إن كان أمراً اعتبارياً) اعتبره العبد في فعل الرب، كما قيل: إنه اعتبار العبد كون الفعل طاعة أو معصية أو نحو ذلك (لم يصحّ تعلق الاعتبار بفعل الغير)، وإلا لكان فعل الواحد طاعة أو معصية لكثيرين إذا اعتبروهما في فعله فأثبوا وعوقبوا بفعل غيرهم، وذلك باطل بالضرورتين<sup>(٢)</sup>.

(١) أي الفعل.

(٢) أي العقلية والشرعية.

(وإن كان أمراً وجودياً متميزاً فهو كَوْنٌ آخر)؛ والقرض أن ليس هناك إلا كون واحد، وأن العبد لا يقدر على الكون، (أو غير متميز) بل الكون واحد مقدور بين قادرين لا يتميز مقدور أحدهما عن مقدور الآخر (اجتمع فيه التقيضان) الوجوب بإيجاب القدرة، والجواز باختيار الكسب، (أو انتفى التشارك فيه) إن استقل به أحدهما لما تقدم من أن الواجب مستقل بالتأثير، وغيره طرد في المؤثر. (قالوا: يجب أحدهما جمعا بين أدلة العقل والسمع) فإن إثبات الإلهيات يستلزم الجبر، وإثبات الرسل يستلزم الاختيار، كما صرح به الرازي وغيره من الأشاعرة. (قلنا: الحاجة إلى الجمع فرع ظهور الثاني، ولا تنافي بعد تسليم الاختيار) وكونه ضرورياً بالفرق بين حركة الصاعد والساقط، وكون الجبر استدلالياً، لأن الاستدلال يقابل الضرورة؛ وربما يقال: ضرورة الجبر متعلقة بنحو حركة الساقط واستدلاليه بنحو حركة الصاعد، فليس الضروري منهما باستدلالي ولا العكس، فلا استدلال في مقابلة الضرورة؛ فيجاب: بأن الاختيار في حركة الصاعد ضروري، فلا يصح الاستدلال فيها على الجبر، كما لا يصح الاستدلال في حركة الساقط على الاختيار. لكن لا يخفى أن عدم مقابلة الاستدلال للضرورة، إنما هو في الضرورة البديهية. أما في الضرورة الاستدلالية فتقابلها؛ والخصم يمنع بداهة الاختيار في حركة الصاعد.

[١٣]

(قالوا: قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨/٨١] ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنسان: ٣٠/٧٦] (فالاستقامة بالمشيقتين وهو معنى تركيب العلة، قلنا): ذلك مبني على أن متعلق المشيقتين هو الاستقامة ونحوها وهو ممنوع. (والمعنى: وما يحدث لكم مشيئة إلا أن يشاء الله إن شاؤوا)، أي أن يكون لكم مشيئة واختيار<sup>(١)</sup>، لا أن يكونوا مجبورين. وهذا صرح به أكابر قدماء أئمتنا حيث قالوا: إن الله شاء أن يكون العباد مختارين لتقوم عليهم الحجة باختيارهم، ولم يشأ مختارهم. أما إذا كان مختارهم معصية فظاهر؛ وأما إذا كان طاعة فلما سيأتي من أن الإرادة لا تتعلق بفعل وأما مشيئة العباد فإنها فعل الله وخلقه لخلق لهم، فهي كالقدرة، والداعي المتفق على كونهما غير اختياريين لهم.

(١) فمتعلق المشيقتين هو مشيئة العباد، واختيارهم، ومشية العباد خلق الله.

واعلم: أن المعتزلة وإن هربوا من الجبر فقد لزمهم ما هربوا منه، وذلك أنهم لما أوجبوا ((اللطف)) على الله تعالى، ورد عليهم أنه لم يُلطف بالكافر، فأجابوا بأنه لم يعلم له لطفاً، فورّد عليهم ثانياً لزوم أن الله تعالى عاجز عن اللطف به؛ فأجابوا بأن العجز إنما يكون عن المقدور، والبطاف الكافر محال، لأن الله خلقه على بُنيةٍ لا تقبل اللطف؛ فورّد عليهم أنه خلق مجبوراً على الكفر لا قدرة له على ضده، فلم تكن قدرته صالحة للضدين. ولا بد من أن تكون قدرة المختار كذلك.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(والله تعالى يحبُّ الراجحَ ويرضاهُ فعلاً له أو لعبده اتفاقاً) بينَ مَنْ قَالَ بِخَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهِ؛ (وَلَا يُحِبُّ الْمَرْجُوحَ) وَلَا يَأْمُرُ بِهِ (وَلَا يَرْضَاهُ اتِّفَاقاً) أَيْضاً.

(واختلفَ في إرادته، فقليل: يُريدُه فعلاً لعبده، وإلاَّ كَانَ مغلوباً، وردَّ بأنَّ إرادته التَّخْلِيَةَ) بين العبد وبين ما يُريدُ من خير أو شرٍّ (تنفي المغالبة) لأنها تَحْيِرُ للعبد، فتناقض أيضاً إرادة الله تعالى لأحدِ المخيرينِ بخصوصه، وإن أراد سببه من لطفٍ أو فتنةٍ كما تقدّم في تأويل الآياتِ الموهمةِ تَعَلَّقَ مَشِيئَةُ الله تعالى بطاعةِ العبدِ مثل: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠/٧٦] ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١/٦] فهي مثل: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩/٧]، والسَّمْعُ، وإن وردَّ ((بما شاء الله كان)) فلم يرد: ((بما كان فقد شاءه الله)). والمَوْجِبَةُ الكَلِيَّةُ إنما تنعكسُ جزئيةً، وأما ما يُروى من زيادة: ((وما لم يشأ لم يكن)) فمع أنه لا صِحَّةَ له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي تأويل الآياتِ المذكورة، لأنه يكونُ في قوَّة: ((ما لم يشأ من أفعاله)). إذ الأولى في قوَّة: ((ما شاء الله من أفعاله كان))، فكذا الثانية، لأنَّ الإرادة لا تتعلَّقُ بفعلٍ الغيرِ كما سيأتي.

(قالوا: يُريدُه عقوبةً على إصرار، أو مُظْهِراً لاسْمِهِ الْغَفَّارِ، كما صرَّحتْ به الآيات) من نحو قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦/٢] ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا

كَسَبُوا ﴿١﴾ [النساء: ٨٨/٤] ونحوهما كثير (والآثار) من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يُذنبون فيغفر لهم)) عند مسلم في (الصحيح) <sup>(١)</sup> وغيره من حديث أبي هريرة وأبي أيوب؛ وله شواهد عن جماعة من الصحابة. (ورُدُّ بأن ذلك يرفع محل النزاع) لأن الفعل يصير حينئذٍ راجحاً لرجحان حكمتيه والنزاع في إرادة المرجوح. (و) رُدُّ أيضاً (بأن الإرادة لاتتعلق بفعل الغير) الذي هو الكسب أو غيره على الخلاف لما قلنا في تعلق الاعتبار <sup>(٢)</sup> بفعل الغير فيما تقدم، لأن الاعتبار إرادة، ولأنها مؤثرة في جعل الفعل على وجوه واعتبارات. ويستحيل تخصيص إرادة الغير لفعل غيره بوجوه واعتباره (وإن تعلقت بسببه من لطف أو فتنة) فإن إرادة السبب لاتستلزم إرادة المسبب، إذ الفعل الواحد قد يكون ملزوماً للآزمين: ظاهر مرجوح، وخفي راجح، فيفعل، ويراد للراجح منهما، كقتل الترس، واليمين الفاجرة من منكر الحق، والكي لذات الجنب، وإن استلزم فعله للراجح وقوع المرجوح فغير مُراد؛ بل مامين فعل إلا ومصلحته مقترنة بمفسدة، وإنما يحسن ويقبح للراجح منهما. وكذا في أفعال الله تعالى، كإرسال الرسل يراد للهداية وإن ضل به من ضل. [١٥]

\* \* \*

## مَسْأَلَةٌ:

(ويُدرِكُ العقلُ بغيرِ شرعٍ حُسْنَ بعضِ الأفعالِ وقُبْحَهُ) عند الله (بمعنى كونه موجباً مدح فاعله أو ذمه عند الله لاستلزامه الثواب والعقاب) فلا يدرِكُه العقلُ (وقيل: يُدرِكُهُما) وهذا قول المعتزلة. (وقيل: لا يُدرِكُ أحدهما) وهذا قول الأشاعرة. أما نفى إدراكه استلزام الثواب والعقاب فهو القول الأول. وأما نفى إدراك الحكمة المناسبة

(١) مسلم (كتاب التوبة: باب سقوط الذنوب بالاستغفار): ٢٧٤٨ و ٢٧٤٩؛ أحمد: ٢٨٩/١ (من حديث ابن عباس) و ٣٠٥/٢ (عن أبي هريرة). (المحقق).

(٢) من لزوم كون فعل الواحد طاعة أو معصية كثير بين إذ اعتبروهما في فعله فأنبأ وعوقبوا بفعل غيرهم، وذلك باطل بالضرورتين.

للمدح والذم فهو المقابل للقولين (لنا) على إدراكه الأول (لو لم يذكره لما طابقته الشرائع في الضروريات الخمس): حفظ النفس، وحفظ الدين، وحفظ النسب، وحفظ المال، وحفظ العقل، ومكملاتها، لأنه ما من شرع إلا وهو وارد بالذم على إضاعة الخمسة، والمدح على حفظها، كما قضى به العقل، ولا يقال: المطابقة اتفاقية لأننا نقول: ذلك كافٍ، فإنما ندعي الوقوع لا الوجوب.

(و) لنا أيضاً: لو لم يذكر العقل وجه الحسن والقبح عند الله لما صح نسبة حكم القياس بتخريج المناط إلى الشرع. واللازم باطل باتفاق القائمين بصحة القياس بتخريج المناط من الأشعرية وغيرهم. ولولا أنه يجوز إدراك العقل لحكمة الله في الأصل لما جاز نسبة حكم الفرع إلى الله.

(وإن وقع التعبد بالقياس جملة) فإن ذلك لا يكون معرفاً لخصوص الحكمة الذي هو محل النزاع.

(و) لنا (على عدم إدراكه الجزاء) بالثواب والعقاب أنه (لو استلزم الحسن الجزاء لا ينتقض بأفعال الله، فإنها حسنة بالاتفاق) ولا يذكر العقل استحقاق الله عليها ثواباً لعباده. وأما استحقاقه الشكر فهو المدح نفسه المتفق على إدراكه وليس بثواب.

وينتقض أيضاً (بالأفعال الشرعية) فإنها حسنة بالاتفاق، ولا يذكر العقل استحقاق جزاء عليها؛ (لأنها شكر أو لطف على القولين) المشهورين بين المتكلمين، والشافعي لا يستحق عقلاً جزاء على الشكر وإن أثبتته السمع (لأن الشكر نفسه جزاء، ولا جزاء للجزاء، وإلا تسلسل). وقد دفع بعض المحققين هذا الإشكال بأن الواجب العقلي إنما هو شكر مطلقاً لا معين، / فلما عينه الشارع كان استحقاق الجزاء على امتثال المعين. [١٦] لكن ورد عليه ثانياً أن امتثال العبد أمر سيده لا يستحق عليه جزاء؛ لأن منافعه مستحقة لسيده، وإن استحق مدحاً بالطاعة. (وكذا الملتوف به لا يستحق عقلاً زيادة على اللطف) به.

قيل: وأما استحقاق العقاب على ترك الشكر وترك الالتطاف فيذكره العقل، لأن تركهما كفر نعمة. وأجيب بأنه: لو استلزم الفضل لم يكن فضلاً، إذ الفضل ما لا يستلزم منغصاً ولا عوضاً، وإلا كان معاوضة ومحنة.

قالوا: إدراك الحُسن والقُبْح فرْع إدراك سببهما، وهو رُجحان مصلحة الفعل أو مفسدته عند الله، ولا يعلم ذلك إلا الله. قلنا: قد اعترفتم بإدراكه علة حكم الفرع غير المنصوصة ومطابقتها في الضروريات الخمس؛ فلا يتجه منعه بعد ذلك. وذلك كافٍ لنا، فإننا لاندعي إدراكه وجه كلِّ حُسن، وإنما المدعي جزئيته.



## بَابُ النُّبُوَّةِ

### مَسْأَلَةٌ:

(هي إichاءُ الله بشيءٍ من الغيب إلى بعض البشر) فيخرج الرَّمْلُ والتَّنجِيمُ، لأنَّهما صناعةٌ لإichاء. وتخرج الكهانة، لأنها إichاء الشَّيَاطِينِ. ويخرج إichاءُ الله إلى الملائكة، لأنها لا تُسمَّى نبوةً في العرف.

(فإن كان فيه) أي في إichاء الله تعالى (أمرٌ له بالدعوة إلى جناب الحقِّ فرسالةٌ). فالرسالةُ أخصُّ من النبوة.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(ويعلمُ مشاهدُ صاحبها صدقه بالحدس) وهو ضروريٌّ، لأنَّ الحدسَ مفاجأةُ العلوم للذهن عند حصول مبادئها فيه بلا انتقال فكر من المبادئ إلى المناهي. وما يقال من أنَّ الضروريَّ من فعل الله فيلزم قيام حجة الكافر على الله، حيث يقول: لم يخلق تلك الضرورة لي. فذلك مدفوع بأنَّ الحجة إنما تقوم على الله لوكلَّف الكافر بما لم يقم عنده دليله، وهو لم يكلِّفه به عند / المحققين، كما سيأتي<sup>(١)</sup> وكما حقَّقناه في مؤلفاتنا [١٧] بما لا محيص عنه، وإنما يحصل الحدس للمُشاهِدِ (من العلم بمبانيَّة أحوال النبيِّ لأحوال

---

(١) لعله الآتي له في باب الإيمان والإسلام والكفر من قوله: ((فإن ترك لأعمدًا فالمحтар يأثم التشارك إن قصر في تحقيق المقتضى ونفي العذر))، مثل هذا الوجه لا يتمشى في أول نبي ولا فيمن بعده حتى يبلغوا حدَّ التواتر.

السَّحَرَةِ وَالْكُهَّانِ)، كَمْضِيَّةٍ عَلَى نَهْجِهِ وَإِنْ خُوفَ بِالْقَتْلِ، وَمُوافَقَتِهِ الْأَنْبِيَاءَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ؛ مَعَ أَنَّ عَدَدَهُمْ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ بِسَنَدَيْنِ حَسَنَيْنِ: مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، يُحِيلُ الْعَقْلُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ؛ وَرِضَاَهُ عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْهُمْ فِي عَصْرِهِ، كِإِبْرَاهِيمَ وَلُوطٍ، لَا كَالْمُتَزَاجِمِينَ عَلَى الرِّيَاسَةِ؛ وَرَغْبَتَهُ عَنِ الدُّنْيَا، وَعَنْ أَجْرِ عَلَى أَعْمَالِهِ؛ وَظُهُورُ عَدَمِ تَعَلُّمِهِ مِنْ بَشَرٍ؛ وَاسْتِوَاءُ الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ عِنْدَهُ فِي الْحَقِّ؛ وَاعْتِرَافُ السَّحَرَةِ وَالْكُهَّانِ بِقُصُورِ مَا عِنْدَهُمْ عَمَّا عِنْدَهُ؛ وَكَوْنُهُ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ؛ وَعَدَمُ تَخَلُّفِ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْغُيُوبِ؛ وَبَقَاءُ مُعْجَزَتِهِ كَالنَّاقَةِ<sup>(١)</sup> وَالْقُرْآنِ وَالصَّخْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا لَا يَجْتَمِعُ لِسَاحِرٍ وَلَا كَاهِنٍ.

(و) يَعْلَمُ (الْغَائِبُ عَنْهُ) صِدْقَهُ (بِالتَّوَاتُرِ) لِهَذِهِ الْأَحْوَالِ (وَهُمَا) أَيُّ الْحَسَنِ وَالْتَّوَاتُرِ (ضُرُورِيَّانِ، فَيَنْتَهِضُ) حِينَئِذٍ (قَوْلُهُ حُجَّةٌ فِي الْإِلَهِيَّاتِ مُسْتَقِلَّةٌ) بِدُونِ نَظَرٍ عَقْلِيٍّ (وَلَا دَوْرٌ) فِي الْاسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ صِدْقَهُ ضُرُورِيٌّ لَانْظَرِيٌّ، وَإِنَّمَا يَرِدُ الدَّوْرُ الَّذِي صَوَّرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ لَوْ كَانَ صِدْقُهُ مَأْخُودًا مِنَ النَّظَرِ لَنَظَرٍ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الصِّدْقِ، قَالُوا: ((لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ أَنَّ الْمُعْجِزَةَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا غَيْرُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، فَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ الْعَالَمِ بِوُجُودِ الْقَدِيمِ وَقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَعَدْلِهِ، بَحِثْ لَا يَصِحُّ خَلْقُهُ الْمُعْجِزَةَ عَلَى يَدِ كَاذِبٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ. فَلَوْ اسْتَدِلَّ بِالسَّمْعِ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ دَوْرًا؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْعِلْمُ/ بِصِدْقِ النَّبِيِّ حَدْسِيًّا أَوْ تَوَاتُرِيًّا، فَهُوَ ضُرُورِيٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَسْبٍ بِالنَّظَرِ، بَلْ هُوَ مُفَاجِئٌ لِلذَّهْنِ بِالِاتِّعَالِ فِكْرٍ؛ وَارْتِفَاعُ الدَّوْرِ حِينَئِذٍ ظَاهِرٌ. عَلَى أَنَّ الدَّوْرَ فِي دَلَالَةِ السَّمْعِ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهِ فِي دَلَالَةِ الْعَقْلِ إِذَا كَانَتْ نَظَرِيَّةً)).

[١٨]

تَوْضِيحُهُ: إِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْعَالَمُ، فَلَا يَصِحُّ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ غَيْرُ قُدْرَتِهِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْمُعْجِزَةِ بِلَا فَرْقٍ. وَمَا أُجِيبَ بِهِ فِي دَلَالَةِ الْعَالَمِ أُجِيبَ بِهِ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا خَارِقٌ لِعَادَةِ أَفْعَالِ الْبَشَرِ. وَحَقَّقْنَا الْمُعَارَضَةَ بِوَجْهِ آخَرَ مَذْكُورٍ فِي مَوْلَفَاتِنَا فِي الْكَلَامِ وَالْأَصُولِ.

\* \* \*

(١) هَذَا لَفٌّ وَنُشْرَ مَرْتَبٍ إِذْ فَسَّرَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْغُيُوبِ بِالنَّاقَةِ وَبَقَاءِ الْمُعْجِزَةِ بِالْقُرْآنِ وَالصَّخْرَةِ.

## مَسْأَلَةٌ:

(والجنة والنار جزاء على الأعمال، وقيل: هما لازمان طبيعيان للأعمال، فالجنة: لازم طبيعي لعمل البر. والنار: لازم طبيعي لعمل الإثم، كما يستلزم الغذاء اللذة، والسّم الألم؛ فليسا بجزاء، لأنّ (الجزاء ماقابل نفعاً أو ضرراً للمجازي؛ وهما مستحيلان في حقّ الله تعالى. قلنا: مخالفة أمره ونهيه استخفاف به شبيه بالضرر، وطاعته تعظيم له شبيه بالنفع. قالوا:) الاستخفاف والتعظيم مبيّنان على أنّ أمره ونهيه تعالى طلب، وإنّ الطلب إنّما يكون طلباً لإرادة المطلوب، وذلك ممنوع، بل إنّما يكون الأمر أمراً لإرادة كونه أمراً، كما عليم من مذهب الأشعري، لأنّ الإرادة لا تتعلق بقول الغير؛ ولو سلم فالطالب محتاج، والله تعالى منزّه عن الحاجة، (بل هما إرشاد للعباد، فهما في المعنى خيرٌ عما يستلزمه العمل من خير أو شر، وإن كانا في صورة الطلب)، ولهذا قيل في حدّ الأمر والنهي: إنهما خبرٌ عن الثواب والعقاب، كما نقله صاحب (مختصر المنتهى) وحققنا ذلك في شرحنا له<sup>(١)</sup>، (لأنّ الطلب ينافي الغناء والتخيير الذي صرح به أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه في قوله: ((إنما أمرٌ تخييراً ونهى تحذيراً))) كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩/١٨]. (قلنا: قال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ٤٦/١٤]) فسماها: جزاء. (قالوا: مجاز، بجامع الترتيب جمعاً بين دليلي العقل والنقل. قلت: وبذلك تضمّجِلُ إشكالات).

[١٩] منها: إشكال استحقاق الجزاء على الشكر/ واللطف كما تقدّم.

ومنها: إشكال المغلبة لو حُمِلَ على حقيقة الطلب.

ومنها: إشكال تكليف الكافر بالمحال لو حُمِلَ على حقيقة التكليف.

لأنّا نقول: معنى التكليف: فعل أسباب التكلف التي مرجع جميعها إلى اللطف. ولهذا تختلف التكليف، كما يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا

(١) هو المطبوع باسم (شرح التهذيب في المنطق) ط. مركز الدراسات والبحوث، صنعاء ١٩٨٥ م. (المحقق).

آتَاهَا ﴿[الطَّلَاق: ٧/٦٥] فَإِنَّ اللَّطْفَ شَرْطٌ لِإِرَادَةِ الْمَكْلَفِ بِحُكْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النُّور: ٢٤/٢١]. وَإِرَادَةُ الْمَكْلَفِ شَرْطٌ عَقْلِيٌّ لِفِعْلِهِ، لَا يُمَكِّنُ صُدُورَهُ مِنْهُ إِلَّا بِهَا؛ وَيَسْتَحِيلُ الْمَشْرُوطُ بِدُونِ حُصُولِ شَرْطٍ اتِّفَاقًا.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(واختُلِفَ فِي الْمَوْصِلِ إِلَى النَّارِ، فَقِيلَ: الشَّرْكُ لَاغِيرَ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: بَلْ وَغَيْرُهُ مِنْ الْمُخَالَفَاتِ، مَعَ اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ عَلَى جَوَازِ الْعَفْوِ عَقْلًا، قِيلَ: وَشَرْعًا)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٣٦/١٤]، وَقَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٢١/٥]، وَقَوْلُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ))<sup>(١)</sup>.

(واختَلَفُوا فِيهِ سَمْعًا، فَقِيلَ: ثَابِتٌ بِشَرْطِ التَّوْبَةِ)، وَهَذَا قَوْلُ الْوَعِيدِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ. (وَقِيلَ: مُطْلَقًا لِلْمُوحِّدِ بِشَفَاعَةٍ أَوْ تَوْبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا)، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(وَقِيلَ: بَلْ وَلِغَيْرِ الْمُوَحِّدِ بَقَطْعِ دَوَامِ عَذَابِهِ فَقَطْ) دُونَ أَصْلِ الْعَذَابِ فَلَا بَدَّ مِنْهُ؛ وَهَذَا نَصٌّ عَلَيْهِ الْغَزَالِي، وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَبِعَهُ، فَكَانَتْ الْمَذَاهِبُ أَرْبَعَةً:

- اخْتِصَاصُ عَذَابِ النَّارِ بِالْمُشْرِكِ.
- اخْتِصَاصُ الْعَفْوِ بِالتَّائِبِ.
- عُمُومُ الْعَفْوِ لِلتَّائِبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ.
- عُمُومُهُ لَهَا وَلَوْ مُشْرِكًا بِقَطْعِ دَوَامِ عَذَابِهِ.

(١) هُوَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، مُسَلَّمٌ (كِتَابُ الْجِهَادِ: ١٧٩٢)، أَحْمَدُ: ٣٨٠/١، ٤٢٧، ٤٤١، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ابْنُ مَاجَهٍ (كِتَابُ الْفَتَنِ: ٤٠٢٥) وَفِي رِوَايَةٍ: ((رَبُّ اغْفِرْ لِقَوْمِي...)). (الْحَقِّقْ).

الأول: هو الإرجاء، قَوْلُ مُقاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ<sup>(١)</sup> وَمَنْ تَبِعَهُ.

والثاني: هو الإقناط، وكلا الأمرين إفراطٌ وتفريط؛ ولهذا صَحَّ عن أمير المؤمنين كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ: ((الْفَقِيهُ كُلُّ الْفَقِيهِ مَنْ لَمْ يُؤَيِّسِ النَّاسَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَمْ يُقْنِطْهُمْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)).

والثالث: رَجَاءٌ، وَهُوَ تَرَدُّدٌ بَيْنَ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ لِتَقْيِيدِ الْمَغْفِرَةِ بِالْمَشِيقَةِ الْجَهْلُولِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَذَلِكَ مَعْنَى كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ.

[٢٠] والرابع: رَجَاءٌ أَيْضاً كَالثَّالِثِ، إِلَّا أَنَّ/ مَتَعَلَّقَ الرَّجَاءِ انْقِطَاعُ الْعَذَابِ لِانْقِصَائِهِ وَقُوعِهِ كَمَا سَيَأْتِي.

(اِخْتِجَّ الْأَوَّلُونَ بِبُشْرَى مِنْ قَالَ: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) بِالْجَنَّةِ) وَهِيَ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ. (وَأُجِيبَ بِأَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ دُخُولِ النَّارِ) لِأَحَادِيثِ دُخُولِ الْمُوحِدِينَ لِتَطْهِيرِهِمْ بِهَا كَمَا يُطَهَّرُ السَّمْنَدُلُ، ثُمَّ الْخُرُوجُ مِنْهَا إِلَى الْجَنَّةِ بِشَفَاعَةٍ أَوْ عَفْوٍ أَوْ اسْتِيفَاءٍ؛ فَقَدْ صَحَّ الْاسْتِيفَاءُ قَدْ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا بِالْمَصَائِبِ، وَفِي الْبَرْزَخِ، وَفِي الْحَشْرِ، وَفِي النَّارِ؛ كُلُّ ذَلِكَ نَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ.

(اِخْتِجَّ الثَّانِي بِعُمُومَاتِ الْوَعِيدِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ تَخْصِيصَهَا بِالتَّائِبِ أَبْطَلَ قَطْعِيَّةَ عُمُومِهَا، فَجَازَ تَخْصِيصُهُ ثَانِيًا بِعُمُومَاتِ الْوَعْدِ بِالشَّفَاعَةِ وَالرَّحْمَةِ)، لِاسْتِيفَاءِ أَنَّ الرَّحْمَةَ سَابِقَةٌ لِلْغَضَبِ بِالنَّصِّ النَّبَوِيِّ، وَإِثَارُهَا عَفْوٌ وَفَضْلٌ لَا خُلْفٌ وَلَا كَذِبٌ كَمُخْلَفِ الْوَعْدِ.

(اِخْتِجَّ الثَّالِثُ بِعُمُومَاتِ الْوَعْدِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا مُطْلَقَاتٌ تُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ بِالتَّوْبَةِ؛ قَالُوا: بَلَى<sup>(٢)</sup> مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْخَاصِّ<sup>(٣)</sup> بِحُكْمِ الْعَامِّ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَخْصُصُ بِهِ الْعَامُّ كَمَا عَلِمَ

(١) هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي بالولاء، البلخي (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م) من أعلام المفسرين ورأس المقاتلية من الهجرة (نسبة إليه). (المحقق).

(٢) أي من العفو عن التائب.

(٣) وهو التائب.

(٤) وهو العفو مطلقاً للموحد.

في الأصول. ولو سلم فتحصيله بمفهوم الصفة؛ وعدم العمل به في العلميات متفق عليه. وأيضاً لا يصح التقييد بالتوبة في ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، لأنَّ السلب والإيجاب مطلقان، فإن قيداً كلاهما بطل السلب اتفاقاً للإجماع على أن توبة المشرك توجب المغفرة له. (وبطل تقييد الإيجاب بالمشيئة للإجماع على تساوي التائبين. وإن قيد الإيجاب بها والسلب بعدمها كان تحكماً مع فساد تقييد الإيجاب بالمشيئة أيضاً<sup>(١)</sup>). وإن قيداً كلاهما بعدمها كان ذلك هو المطلوب، وبه يصح تقييد الإيجاب بالمشيئة بتقية لحكمة الخوف؛ فيجب عمل القرآن على ما به يصح، دون ما به يفسد.

[٢١] وتوهم بعض الناظرين/ في<sup>(٢)</sup> هذه المسألة أن كل واحدة من الكبائر المنصوص عليها أخص مما دون الشرك، فيجب تخصيصه بها، على ما هو مذهب البعض في تقديم الخاص على العام المجهول التاريخ، وذلك التوهم غلط، لأنَّ الكبائر المنصوصة بلفظ الزاني والزانية، والذين يأكلون الربا، ونحو ذلك مما هو عبارة عن الفاعل المتوعد ومن شاء، أخص من كل واحد من تلك العمومات، وهو محتمل، وقد خصت به؛ وما خص بمحمل لا يكون حجة على العموم.

ثم توهم أيضاً أن من يشاء تخصيص للمغفور، فيكون المغفور مجعلاً لإجمال مخصصه، وهو غلط على غلط، لأنَّ الإجمال إنما هو في المغفور له لا في المغفور، أعني ما دون ذلك.

(احتج الرابع بأن دوام العذاب يُنافي التمدح باسمي الرحمن الرحيم ونحوهما) العفو المغفور من صيغ المبالغة المقتضية للنهاية في الرحمة، (وبأن النار تنفى؛ لأنها من عالم الفساد دون الجنة، إذ هي رحمته) كما أطبق عليه المفسرون في قوله تعالى؛ ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧/٣] والرحمة لاتنفي.

(قلنا: اجتهاد في مقابلة النص بـ ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ قالوا: يستلزم وقوع العقوبة ولا نزاع فيه، وإنما النزاع في دوامها) ولا دلالة للآية عليه.

(١) أي للإجماع على تساوي التائبين.

(٢) المتوهم إمام زماننا التوكل على الله إسماعيل. من خط المؤلف رحمه الله [يقلم ابن الأمير كبقية ملاحظاته هذه المثبتة والنبه عليها في أول الرسالة] العمري.

(قُلْنَا: آيَاتُ الْخُلُودِ وَالْتَأْيِيدِ. قَالُوا: هُمَا اللَّبِثُ الطَّوِيلُ. قُلْنَا: يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي خُلُودِ الْجَنَّةِ. قَالُوا: مَنَعَهُ قَوْلُهُ: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾ [هود: ١٠٨/١١]، وَهُوَ خَبَرٌ لَا يَكْذِبُ (وَلَا أَنَّ قَطَعَ الْفَصْلَ صِفَةً نَقَصٍ) وَلَا تَصْلَحُ صِفَةُ النَّقْصِ حِكْمَةً غَائِبَةً لِلْحَكِيمِ. وَقَدْ ثَبَتَ تَخْصِصُ الْعُمُومِ وَتَقْيِيدُ الْمَطْلُوقِ بِالْعَقْلِ وَالْعَادَةِ اتِّفَاقًا.

(قُلْنَا: لَوْ سَلَّمَ) مَا ادَّعَيْتُمْ (فَهُوَ سِرٌّ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْ إِفْشَائِهِ فُيَحْرَمُ).

\* \* \*

## باب الإيمان والإسلام والكفر

### مَسْأَلَةٌ:

(الإيمان: تصديق قلبي، وهو الذي يَسْتَلْزِمُ عَمَلَ المَصَدِّقِ بما عَلِمَ مَجِيءَ الشَّرْعِ به)، لا مالا يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ فَلَيْسَ بِتَصَدِيقٍ؛ فَإِنَّ التَّصَدِيقَ عبارة عن اليقين العلمي. ولهذا اتَّحَدَ مَا عَظِدَ اشْتِقَاقُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَهُمَا مِنْ الْاِشْتِقَاقِ الْكَبِيرِ/ ضَرُورَةٌ كَوْنُ الْعَاقِلِ لَا يَعْمَلُ عَلَى غَيْرِ مَا يَعْلَمُ؛ وَإِنَّمَا يَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْجَاهِلُ. [٢٢]

فَقَوْلُنَا: يَسْتَلْزِمُ. . . إلخ: وَصَفُ كَاشِفٍ لَمْخَصَّصٍ؛ وبذلك يَبْطُلُ مَا يُقَالُ: إِنَّ الْفَاسِيقَ مُصَدِّقٌ.

(والكفر تركُّه): أي تَرَكُّ التَّصَدِيقِ، الْمُسْتَلْزِمُ لِلْعَمَلِ بَأَن لا يَكُونُ هُنَاكَ تَصَدِيقٌ وَلَا عَمَلٌ، كَالْحَرْبِيِّ، أَوْ عَمَلٌ لَا تَصَدِيقَ كَالْمُنَافِقِ؛ (فَيَبْنِي عَيْنَهُمَا وَنَقِضَهُمَا تَبَايُنٌ كُلِّيٌّ، وَالْمُسْلِمُ أَعْمٌ مُطْلَقاً مِنَ الْمُؤْمِنِ)؛ فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ وَلَا يَنْعَكِسُ كُلِّيَّةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤/٤٩] وَقَوْلِهِ: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ [التوبة: ٩٧/٩].

(وَأَعْمٌ مِنْ وَجْهِهِ مِنَ الْكَافِرِ) لَوْجُودِ الْمُسْلِمِ وَحُدُثِهِ فِي الْمُؤْمِنِ الْعَامِلِ، وَوُجُودِ الْكَافِرِ وَحُدُثِهِ فِي الْمُنْكَرِ؛ وَاجْتِمَاعُهُمَا<sup>(١)</sup> فِي الْمُنَافِقِ (لِحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>): ((لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي

(١) أي الكفر والإسلام.

(٢) دليل كون المسلم أعم مطلقاً من المؤمن.



وَهُوَ مُؤْمِنٌ))<sup>(١)</sup> ونحوه: ((لَا تَرْجِعُوا<sup>(٢)</sup> بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ))<sup>(٣)</sup>. إلا أنَّ الكُفْرَ في مادَّةِ الاجْتِمَاعِ من وجْهِ دون وجه لا كالْكُفْرِ في مادَّةِ الافتراق، فهو من كلِّ الوجوه، ولم تَجْرُ أحكامُهُ على مادَّةِ الاجْتِمَاعِ تَغْلِيًّا<sup>(٤)</sup> لما يَصْحَبُهُ من لَوَازِمِ الإِيْمَانِ لحديث: ((الإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ))<sup>(٥)</sup>.

(والفَاسِقُ أَخَصُّ مُطْلَقاً مِنَ الْكَافِرِ) فكلُّ فاسِقٍ كافرٌ، ولا ينعكسُ كَلِيَّةً، وذلك لأنَّ الفِسْقَ مَوْضُوعٌ لَغَوِيٌّ لِلْفِعْلِ الْحَسِيِّ فَقَطْ، كَالْكَذِبِ، وَالْعَدْرِ، وَالْخِيَانَةِ، وَالزُّنَى بِحَلِيلَةِ الْجَارِ، ونحو ذلك؛ لَامِثِلِ الْقَتْلِ، وَالنَّهْبِ، وَالشُّرْبِ، ونحو ذلك؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُسَمُّونَهُ: فِسْقاً، / فِي اللُّغَةِ. نَعَمْ، الْمُسْلِمُ الَّذِي يَفْعَلُ الْكَبِيرَةَ نَاكِثٌ عَهْدٍ، وَنَكْثُ الْعَهْدِ؛ فِسْقٌ فِي اللُّغَةِ، كَالْخِيَانَةِ، وَكِلَاهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْحَسِيْسَةِ. فَالْفِسْقُ اللَّغَوِيُّ وَالشَّرْعِيُّ يَجْتَمِعَانِ فِي الْعَدْرِ وَالْخِيَانَةِ ونحوهما؛ وَيُوجَدُ الشَّرْعِيُّ بِلُونِ اللَّغَوِيِّ فِي النَّهْبِ وَالْقَتْلِ بَغِيًّا؛ وَاللَّغَوِيُّ بِلُونِ الشَّرْعِيِّ لَا يُوجَدُ؛ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ مُطْلَقٌ مِنْ جَانِبِ الشَّرْعِيِّ.

(وقيل: إطلاقُ الكُفْرِ على الفَاسِقِ مَجَازٌ. وَرُدُّ: بَأَنَّ الْحَازِيَّةَ تَنْبَسِي عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ)، وَإِلَّا فَاتِّفَاقٌ جُزْءٍ<sup>(٦)</sup> الْإِيْمَانِ مُوجِبٌ لَانْتِفَائِهِ؛ وَانْتِفَاؤُهُ وَجُودُ نَقِيضِهِ، وَنَقِيضُ الْإِيْمَانِ هُوَ الْكُفْرُ فَقَطْ لَمَا عَرَفْتَ مَنْ أَنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا وَيَبْنَ نَقِيضُهُمَا تَبَايُنٌ كُلِّيٌّ فَهُمَا نَقِيضَانِ<sup>(٧)</sup> لَاضِدَّانِ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنْ تَكْفِيرٍ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَعَ أَنَّهَا مُخَصَّصَةٌ بِأَحَادِيثِ

(١) من حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الإيمان: ٥٧)؛ أبو داود (٤٦٨٩)، أحمد: ٢٤٣/٢، ٣١٧، ٣٧٦، ٤٧٩ وعن ابن عمر ٣٤٦/٢.

(٢) دليل كون المسلم أعم من وجه الكافر.

(٣) من حديث ابن عمر عند أبي داود (٦٨٦٤) وعن ابن مسعود عند أحمد ٤٠٢/١.

(٤) علة لعدم جري أحكام الكفر في مادة اجتماعه مع الإسلام؛ وحاصله أنه قد اجتمع في المناق جهة كفر وهي عدم الاعتقاد، وجهة إسلام، وهي العمل بالشرعيات الذي هو من لوازم الإيمان؛ فقلب جانب الإسلام على جانب الكفر للحديث... إلخ [انظر الحاشية الثانية].

(٥) البخاري (كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي (٧٩) وانظر شرح ابن حجر للباب (فتح الباري ٢١٨/٣ - ٢٢٠).

(٦) وهو العمل.

(٧) كما ارتفع أحدهما وجد الآخر.

تكفير الروافض والخوارج، وتكفير المكفر أيضاً، مع كونهم قائلين: لا إله إلا الله، متأولةً بأنَّ النهي مُتَوَجِّهٌ إِلَى أَجْزَاءِ أَحْكَامِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ تَغْلِيْبُ لِلْإِسْلَامِ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدِلَّةِ (و) مَبْنِيٌّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ (الْكُفْرَ لَيْسَ كَالْإِيمَانِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ) لَأَنَّهُمَا وَنَقِيضُهُمَا فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ، فزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا نَقْصُ مِنَ الْآخَرِ، وَالْعَكْسُ. (فَإِنَّ تَرْكَ) التَّصَدِيقِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْعَمَلِ (لَا عَمْدًا) بَلْ جَهْلًا أَوْ لَشُبْهَةً (فَالْمُخْتَارُ: يَأْتُمُّ التَّارِكُ إِنْ قَصَرَ فِي تَحْصِيلِ الْمُفْتَضَى وَنَفَى الْعُذْرَ)؛ وَتَحْصِيلُهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ بِنَظَرِ الْإِنْصَافِ (بَعْدَ تَجْوِيزِهِمَا، وَقِيلَ مُطْلَقًا. وَرُدَّ بِأَنَّهُ مِنْ تَكْلِيفٍ غَيْرِ الْمَعْلُومِ). كَيْفَ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ))<sup>(١)</sup>.

(وَهَلْ يُطْلَقُ الْكُفْرُ وَالْفِسْقُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي اسْتَلْزَمَ اجْتِهَادَهُ مَا لَوْ تَعَمَّدَهُ) بغيرِ اجْتِهَادٍ كَانَ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا بِضَرُورَةِ الشَّرْعِ، (قِيلَ: نَعَمْ)، وَهُوَ رَأْيُ مَنْ يَكْفُرُ بِالتَّأْوِيلِ الْمَبْنِي عَلَى قِيَاسِ اللَّازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ وَالْخَطَأِ عَلَى الْعَمْدِ (وقيل: لا، وهو الصَّحِيحُ)، لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالْمَلْزُومِ جَاهِلٌ لِلزُّومِ اللَّازِمِ، بَلْ مُنْكَرٌ لَهُ مُتَبَرِّئٌ مِنْهُ، فغَايَتُهُ مَخْطِئٌ، وَقَدْ عَلِمَ افْتِرَاقُ أَحْكَامِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ بِضَرُورَةِ الشَّرْعِ/، فَلَا يَقَاسُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ. [٢٤]

(وَمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُوَحِّدِينَ) كَمَا وَرَدَ فِي تَكْفِيرِ الرُّوَافِضِ مِنْ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَفِي مُرُوقِ الْخَوَارِجِ مِنَ الْإِسْلَامِ. وَأَحَادِيثُ تَكْفِيرِ مَنْ كَفَرَ الْمُسْلِمَ (مَحْمُولٌ عَلَى تَكْفِيرِ مَتَعَمَّدٍ الْمُخَالَفَةِ) اتِّبَاعًا لِلْهَوَى، وَهُوَ مَا يُدْعَى مِنْ كَوْنِ مَتَعَمَّدٍ الْكَبِيرَةِ كَافِرًا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

(وَأَمَّا مُخَالَفٌ غَيْرُ الضَّرُورِيِّ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْكُفْرُ اتِّفَاقًا) بَيْنَ الْمُسَوِّتَةِ وَالْمُخَطَّئَةِ وَإِنْ عُدَّ مُخَطِّئًا، سَوَاءً كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ (عَمْدًا أَوْ خَطَأً).

\* \* \*

## مَسْأَلَةٌ:

(والموالاتة) في أصل اللغة: من الولاء، وهو اتصال أحد السببين بالآخر والقرب منه، وفي عرفها: الاتصال لرابطة نسب أو غيره من الأسباب.

وفي اصطلاح الشرع: (اتصال بالغير قلبي) وإن تفارقت الأجسام (لمشاركته في دينه. والمعاداة: نقيضها، فيتناهيان في الفعل الواحد لافي الفاعل) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦/٢٦]، فأمر بالتبري من العمل لا من العامل. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [المتحنة: ٤/٦٠]، فالمراد: من فعلكم، إذ لا يصح التبري إلا من الفعل.

(وقيل: بل) يتناهيان (فيهما) أي في الفعل والفاعل، فالولي لا يصح أن يكون عدوًّا قط، والعكس (لنا أنه يصح) أنه في الرجل خصال خير وخصال شر، فيكون وليًّا عدوًّا (بالاعتبارين)، وبهذا يسقط التكلف لوجه مواصلة بعض المتقين للظالم والكافر.

وأما وجوب الهجرة قبل الفتح فليمتاز حرب المؤمنين عن حرب الكافرين. وعلى ذلك ورد حديث: ((مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ))<sup>(١)</sup> أي في الظاهر، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢/٤] الآية؛ وإلا لما وجبت الكفارة على قاتله ولا سُمِّيَ مؤمناً؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لِمَنْ سَبَّ المَحدودَ في الحَمَرِ: ((لَا تُعِينُوا الشَّيْطَانَ عَلَى أُخْيِكُمْ))<sup>(٢)</sup>، فأبقى له اسم الأخوة في الدين لبقاء بعض الدين فيه، كما قلنا في صحة اجتماع اسم المسلم والكافر في الفاسق.

\* \* \*

(١) الحديث في المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٢٦ من حديث عبد الله بن مسعود. وزاد فيه: ((ومن رضي عمل قوم كان شريكاً من عمل به)).

(٢) رواه البخاري في الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال، رقم ٦٣٩٩، ولفظه فيه: ((لا تكونوا عون الشيطان على أخيككم))، وهو في غيره بالفاظ مقاربة.

## /بابُ الإمامة\*

## مَسْأَلَةٌ:

(الإمام) لُغَةً: الْمُتَقَدِّمُ فِي خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ.

واصطلاحاً: (المتقدم فيما يرجع إليه أمرُ الشريعة، وهو) ثلاثة

أحدها: (ملَكَةُ اجْتِهَادٍ)، أي اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ مَأْخَذِهَا لَا عَنْ تَقْلِيدٍ،  
وإِلَّا كَانَ الْمُقَلَّدُ - بِالْفَتْحِ - هُوَ <sup>(١)</sup> الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَعْظَمِ مَا يَرْجَعُ إِلَيْهِ حِفْظُ  
الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ الْعِلْمُ.

(و) ثَانِيهَا: (نَجْدَةٌ): أَي شَيْءٌ بَأْسٌ يُمَضِي بِهَا الْأَحْكَامُ.

(و) ثَالِثُهَا: (وَرَعٌ): وَهُوَ الْقِيَامُ بِالْوَاجِبَاتِ، وَاجْتِنَابُ الْمَحْرَمَاتِ وَالْمَشْتَبِهَاتِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ النَّجْدَةِ وَالْوَرَعِ (مَتَوَسِّطَيْنِ بَيْنَ طَرَفَيْ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ)؛ لِأَنَّ  
النَّجْدَةَ إِذَا بَلَغَتْ حَدَّ التَّهَوُّرِ جَاوَزَتْ الْعَدْلَ؛ وَإِذَا ضَعُفَتْ قَصُرَتْ عَنْهُ. وَالْوَرَعُ إِذَا  
أَفْرَطَ يُقِيدُ صَاحِبَهُ بِالشُّكُوكِ وَالْأَوْهَامِ فَضَاعَتِ الْحُقُوقُ؛ وَإِذَا ضَعُفَ تَجَاوَزَ الْحُدُودَ  
الشَّرْعِيَّةَ. (وَالْإِلَّا) تَجْتَمِعُ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ (فَمِلْكٌ) لِإِمَامٍ.

\* \* \*

\* ينظر في (الإمامة) أيضاً رأي المؤلف في سِفَرِهِ (ضوء النهار) (كتاب السير): ٢٤٦٧/٤ وما بعدها، وبخاصة:

٢٤٨٠/٤ - ٢٤٨٢

(١) بناء على أنه حَيٌّ.

## مَسْأَلَةٌ:

(ولها مَنْصِبٌ مِنَ النَّاسِ مَخْصُوصٌ) هي حَقٌّ لِمَنْ شَرَعِيٌّ، مَنْ نَازَعَهُمْ فِيهِ صَارَ بَاغِيًّا. وَقِيلَ: لَا مَنْصِبَ إِلَّا التَّقْدِيمُ الْمَذْكُورُ لَنَا مَاسِيًّا (مِنْ أَدْلَةِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي تَعْيِينِ الْمَنْصِبِ).

(وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْمَنْصِبِ، فَاِلْمُخْتَارُ: أَنَّ مَنْصِبَهَا (عَبِيٌّ وَأَوْلَادُهُ مِنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ وَقِيلَ: قُرَيْشٌ كُلُّهَا، لَنَا حَدِيثُ اسْتِخْلَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابِ اللَّهِ، وَعِزَّتِهِ أَهْلُ بَيْتِهِ) بَلْفَظٍ: ((إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ)) وَ ((مُخَلَّفٌ فِيكُمْ)) وَفِي لَفْظٍ: ((خَلِيفَتَيْنِ)) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَفِي لَفْظٍ: ((فَلَا تَقْدَمُوهُمَا فَتَهْلِكُوا)) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ؛ وَلَهُ الْفَاطَةُ مُتَقَارِبَةٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَأُمِّ هَانِيٍّ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَجَابِرٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَالزُّبَيْدَيْنِ، وَضَمْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، وَخُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي شَرِيحٍ الْخُزَاعِيِّ، وَأَبِي قُدَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي لَيْلَى، وَأَبِي الْخَيْثَمِ بْنِ التَّيْهَانِ؛ كُلُّ ذَلِكَ مُفْرَقًا عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي دَوَائِرِهِمْ، وَبَعْضُهَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) <sup>(١)</sup>.

[٢٦] وَلَا يُنَافِيهِ وَرُودُ الْحَدِيثِ / فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بَلْفَظٍ: ((وَسُنِّي)) لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ صَاحِبَ (ذَخَائِرِ الْعُقْبَى) ذَكَرَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي مَوَاقِفَ مُتَعَدِّدَةٍ بَعْضُهَا وَقَعَ بَلْفَظٍ: ((الْعِتْرَةُ)) وَبَعْضُهَا بَلْفَظٍ: ((السُّنَّة)).

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ وَقُوعُهُ بَلْفَظٍ: ((الْعِتْرَةُ)) فَهُوَ سُنَّةٌ، فَيَشْمَلُهُ لَفْظُ: ((وَسُنِّي)) فَيَكُونُ التَّمَسُّكُ ثَابِتًا بِالْخُصُوصِ وَبِالْعُمُومِ.

وَمِثْلُهُ: ((أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ)) <sup>(٢)</sup> فِي

(١) مسلم: (كتاب فضائل الصحابة ٢٤٠٨)، أحمد: ١٧، ١٤/٣، ٢٦، ٥٩، ٣٦٧/٤، ٣٧١، الدارمي: (كتاب

فضائل القرآن) ٤٣١/٢ - ٤٣٢.

(٢) المستدرک: ١٥٠/٣ - ١٥١، الطبرانی (المعجم الصغير): ١٣١/١، ١٣٥، ١٣٩، مجمع الزوائد ١٦٨/٩

جُمْهُورِ دَوَاوِينِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي (الْمُسْتَدْرَكِ) لِلْحَاكِمِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، لَفْظُهُ: ((فَإِذَا خَالَفَتْهُمْ قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ اخْتَلَفُوا فَصَارُوا حِزْبَ الشَّيْطَانِ)).

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَهْلَ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُمُ أَهْلُ خَبَرِ الْكِسَاءِ الْمَشْهُورِ.

إِلَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ خَرَجَتْ عَنِ الْخِلَافَةِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ<sup>(١)</sup>: ((لَنْ تُفْلِحَ أُمَّةٌ وَلَيْتَ أَمْرُهُمْ امْرَأَةً)).

(وَالْكُلُّ) مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ (ظَاهِرٌ فِي إِجْبَابِ اتِّبَاعِهِمَا) الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْإِتِمَامِ بِهِمَا، لِأَنَّ فِيهَا النَّهْيَ عَنْ تَقَدُّمِهِمَا وَالْإِخْبَارَ بِهَلَاكِ الْمُتَخَلِّفِ عَنْهُمَا.

(قَالُوا: أَحَادِيثُ: ((الْأُئِمَّةُ مِنْ قَرِيشٍ))) كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ.

(قُلْنَا): إِخْبَارٌ بِمَا يَكُونُ لَا بِمَا يَجِبُ. (ثُمَّ قَرِيشٌ مُطْلَقٌ يُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ) بِأَهْلِ الْبَيْتِ لَمَّا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمَقْيَدِ إِذَا كَانَ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي مَقَامَيْنَا، وَلَيْسَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْخَاصِّ بِحُكْمِ الْعَامِّ حَتَّى يَقَالَ: لَا يُخَصِّصُهُ، إِذْ لَفْظُ ((قَرِيشٍ)) مُطْلَقٌ لَا عُمُومَ. وَلَوْ سَلِمَ فِي أَحَادِيثِ ((الثَّقَلَيْنِ)) وَ ((السَّفِينَةِ)) نَهْيٌ غَيْرُهُمْ وَتَضْيِيلُهُ، مُخَالَفَتُهُمْ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي التَّخْصِصِ.

(كَمَا أَنَّ الْأُئِمَّةَ حُمِلُوا عَلَى ذَوِي الْعِلْمِ اتِّفَاقًا) إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِاسْتِحْقَاقِ الْجَاهِلِ أَنْ تُعْقَدَ لَهُ الْإِمَامَةُ ابْتِدَاءً، إِنَّمَا خَالَفَ الْبَعْضَ فِيمَنْ فَسَقَ بَعْدَ الْعَقْدِ، فَرَعِمَ أَنَّ خَلْعَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِسُفْلِكِ دِمَاءٍ وَهَتْكَ حُرْمٍ لَمْ يَجْزُ، وَذَلِكَ رَأْيٌ فَائِلٌ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ حِينَئِذٍ، وَجِهَادُ الظَّالِمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى سُفْلِكِ الدِّمَاءِ وَنَحْوِهِ؛ وَإِنَّمَا حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى ذَوِي الْعِلْمِ، (لِأَنَّ أَوَّلِي الْأَمْرِ هُمُ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَقْعَدُ بِتَأْوِيلِ التَّنْزِيلِ بِالنَّصِّ) مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى

(١) البخاري: (كتاب المغازي): ٤٤٢٥ وطره في: ٧٠٩٩ ولفظه ((لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرُهُمْ امْرَأَةً))؛ أحمد:

[٢٧] الله عليه وآله وسلم حيث قال: ((اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ))<sup>(١)</sup> ودَعْوَةُ رَسُولِ اللَّهِ مُجَابَةً اتِّفَاقًا. (وَالْمُتَحَقِّقُ/ بِالْعِلْمِ هُمْ مَنْ قَرَنَ بِالْقُرْآنِ) وليسَ إِلَّا أَهْلُ الْبَيْتِ الْمَعِينِينَ بِخَبَرِ أَهْلِ الْكِسَاءِ. فَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ مَعَ انْتِهَاضِهَا لِتَخْصِيصِهِمْ. تَنْصِبُ الْإِمَامَةَ مُنْتَهِضَةً عَلَى حُجَّةٍ إِجْمَاعِيَةٍ.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(و) الإمامة (هي شرعية) خلافاً لأبي الحسين وغيره؛ فَرَعَمُوا أَنَّ وُجُوبَهَا عَقْلِيٌّ؛ وَقَدْ حَقَّقْنَا رَدَّ كَلَامِهِمْ فِي (ضَوْءِ النَّهَارِ، شَرْحِ الْأَزْهَارِ)<sup>(٢)</sup> وَالشَّرْعِيَّةَ (نَظَرِيَّةً) أَيِ غَيْرِ ضَرُورِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَسَمُوا النَّظَرِيَّ إِلَى: قَطْعِيٍّ، وَظَنِّيٍّ؛ فَكَانَتِ الْعُلُومُ ثَلَاثَةً: عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ، وَعِلْمٌ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ، وَظَنٌّ؛ وَاخْتَصَّ الْعِلْمُ غَيْرُ الضَّرُورِيِّ بِاسْمِ الْقَطْعِيِّ اصْطِلَاحاً<sup>(٣)</sup>، وَجُمُهورُ أَصْحَابِنَا عَلَى كَوْنِهَا (قَطْعِيَّةً أَصْلًا) أَيِ وَجُوباً فِي الْجُمْلَةِ مُحْتَاجِينَ بَفَرْعٍ<sup>(٤)</sup> رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى نَصْبِ إِمَامٍ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا رُجُوعٌ إِلَى كَوْنِهَا وَاجِبَةً عَقْلاً، لِأَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالِيٌّ عَقْلِيٌّ. ثُمَّ حِفْظُ الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَتَعْلِيمِهِمَا؛ فَالْإِمَامُ هُوَ حَافِظُ أَدَلَّتِيهِمَا وَمُعَلِّمُهُمَا لَا الْمُجَاهِدُ لِمُخَالَفَتِهِمَا، حَتَّى قَالَ ابْنُ شِبْرَمَةَ وَغَيْرُهُ: ((إِنَّ الْجِهَادَ مَنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ)) وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ وَتَحْقِيقُهُ أَشْرَنَّا إِلَيْهِ فِي (ضَوْءِ النَّهَارِ).

(و) كَذَا هِيَ قَطْعِيَّةٌ (مَنْصِباً كَلْباً) كَقَرِيشٍ أَوْ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَإِنَّ دَلَالََةَ النُّصُوصِ عَلَى الْأَمْرَيْنِ مُتَوَاتِرَةٌ الْمَعْنَى، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ مَتْنًا مُطْلَقًا؛ وَدَلَالَةٌ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ (ظَنِّيَّةٌ) أَيِ الْمَنْصَبِ إِذَا كَانَ (شَخْصِيًّا) كَالْمَنْصُوبِ لِلْقِيَامِ بِهَا، فَإِنَّمَا يُعْلَمُ اسْتِحْقَاقُهُ إِيَّاهَا بِالنَّظَرِ وَالتَّحَرِّيِّ

(١) تقدّم قبل قليل.

(٢) انظره في المطبوع: ٢٤٦٨/٤

(٣) فيظهر منه أنها عندهم نظرية ظنية.

(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ.

المفيد للظن لا غير، (إلا علياً) عليه السلام إمامته قطعية، لحديث عمار المتواتر لفظاً ومعنى إجماعاً بلفظ: ((وَيَحْ عَمَّار، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ)) وذلك صريح في أن علياً وأصحابه يدعون إلى الجنة التي دعا الله إليها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥/١٠]؛ وذلك معنى الإمامة في الدين قطعاً. فلا تتحقق إمامة الدين إلا لمن سار سيرته في المسلمين.

[٢٨] (والمقصود بها) أي الإمامة، وهو حفظ الدين، ووجوبه (قطعي) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ / مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩/٢]، والجهاد سنأه الدين، ولهذا قال أمير المؤمنين كرم الله وجهه: ((أما والله لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر وما أخذ الله على العلماء ألا يصبروا على كظة ظالم ولا تبعة مظلوم لألقيت حبلها على غاريها ولسقيت آخرها بكأس أولها ولألقيتم دنياكم عندي كعقطة عنز في فلاة)). إلا أن كلامه عليه السلام ظاهر في أن وجود الناصر شرط وجوب الإمامة وجوباً مطلقاً بل مقيداً. ثم يلزم ألا يجب تحصيل الناصر، لأن تحصيل شرط الواجب لا يجب لا يجب كما عليم، وحينئذ يلزم أن يكون العقد أو الدعوة على المذهبين جائزاً لا واجباً.

(وغاصب المنصب مخطئ آثم إن ظن الاختصاص) من دليله، لأن العمل بالظن واجب، ومتعمد مخالفه الواجب - ولو ظنياً - آثم، للإجماع على وجوب العمل بالظن الحاصل عن دليل شرعي (وإلا يظن) (فمعدور) غير آثم وإن كان مخطئاً إذا كان دليلاً<sup>(١)</sup> قطعياً عند من جعل القطعي غير الضروري علماً. وأما من لا يثبت إلا ظناً أو ضرورة فلا ينبغي له أن يجوز بالخطأ، لأن الظن لا يستلزم المظنون، ولا علة بينه وبينه إلا أن يغلب من المخالف ظنه للمنصب؛ فلا شك في تخطئه مخالفته ظن نفسه لوجوب العمل بالظن، فهو ظن مخالف لواجب عنده.

\* \* \*

(١) أي دليل وجوبها في الجملة.



## مَسْأَلَةٌ:

وطريقها العقد، وهو تخصيص جماعة من أمكن حضوره قطرها من أهلها أهلية كلية<sup>(١)</sup> أو شخصية<sup>(٢)</sup>، إذ لا يصح أن يتصرف في الحق غير أهله، فلا يكونون من غير أهل البيت، ولا ممن لم يجمع شروطها منهم أيضاً، إذ لا يعرف الحق غير أهله، فيذعنون (لواحد منهم بها فيلزم طاعته) من عقدها وغيره ممن لم يمكن حضوره من أهلها، إذ العقد كالحكم، وهو يصح على الغائب الذي لا يمكن حضوره موقف الحكم. وبهذا صرح أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه حيث قال: ((ولعمري لئن كانت الإمامة لا تتعقد حتى تحضرها عامة الناس ما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها))، قوله: ((أهلها)) ظاهر في أنها لا تتعقد إلا بعقد من هو أهل لها؛ وفي أنها لا تتعقد إلا بعقدهم، (وقيل: سبقه بالدعوة) للحق إلى طاعته، وهذا رأي بعض أئمتنا؛ (وقيل: غلبته عليها) تقطع حق غيره فيها (لنا عموم منصبها لأهلها) لأنها خاصة نوع، والأصل انعكاسها. وإنما يجوز ألا تنعكس لمانع أو عدم شرط. ألا ترى أن الكتابة بالقوة وبالفعل خاصتان للإنسان، وإن لم يكتب الأمي لفوات شرط هو التعلم؛ ومقطوع اليدين لوجود مانع هو القطع. وغير المنعكس إنما هو حصول الخاصة بالفعل؛ أما بالقوة فمُنْعَكِسة دائماً.

وكذا الإمامة عامة لأفراد منصبها بالقوة منعكسة، وإن لم تنعكس بالفعل لعدم شرط كالعلم ونحوه، أو لوجود مانع، ولا مانع بعد حصول المقتضى إلا المخصص (ولا مخصص إلا بدليل، ولا دليل غير إجماعهم) على اختصاص واحد؛ وإن لم يكن إجماعاً كاملاً فهو كحكم الحاكم.

وأيضاً تخصيصهم لواحد إنما أسقط حقوقهم من التصرف فقط؛ فلهذا بقي لهم على الإمام حق المشاورة، كما وجب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩/٢] مع عصمته وتأيدته بالوحي. ونبه تعالى على

(١) لعله المتقدم فيما يرجع إليه حفظ الشريعة من ملكة الاجتهاد والنجدة والورع المتوسطين.

(٢) لعله المتقدم في أحد الثلاثة.

وَجُوبُهَا عَلَى غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨/٤٢]، وهو (ظاهرٌ في قُبْحِ الأنفرادِ) لأنَّهم مُدْخِلُوا بالشورى، فهي صِفَةٌ مُدْحٍ، ونَقِيضُ صِفَةِ المدْحِ صِفَةُ ذَمٍّ قَطْعاً، وَصِفَةُ الذَّمِّ قَبِيحَةٌ اتِّفَاقاً.

(وَحَدِيثُ: ((إِنَّا لَأُنَوِّلِي هَذَا الْأَمْرَ رَجُلًا سَأَلَهُ أَوْ حَرَصَ عَلَيْهِ))<sup>(١)</sup>): مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى فِي قِصَّةٍ؛ وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ: ((مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارَهُونَ فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ))<sup>(٢)</sup>. وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنْ سُؤَالِ الْإِمَارَةِ كَثِيرَةٌ، كُلُّ ذَلِكَ تَضَمَّنَتْهُ دَوَابِئُ الْإِسْلَامِ السَّتَّةِ؛ وَالْكَلُّ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مَنْ سَأَلَ الْوَلَايَةَ لَا يَسْتَحِقُّهَا<sup>(٣)</sup>. / [٣٠]

(قَالُوا: فَرَضُ كِفَايَةٍ) إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَعْضِ.

(قُلْنَا: بِشَرْطٍ وَهُوَ النَّصَبُ، فَإِنْ اخْتَلَفُوا) قَبْلَ الْعَقْدِ لِوَاحِدٍ (حَكَّمُوا أَعْرَفَهُمْ بِهِمْ وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ الرَّغْبَةِ فِيهِ) كَمَا حَكَّمَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَاحْتَجَّ بِآيَتِي التَّحْكِيمِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخَطَأُ فِي تَعْيِينِ أَصْحَابِهِ لِأَبِي مُوسَى وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ حَكَمَيْنِ، وَهُوَ إِنَّمَا عَيَّنَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَأَمَّا الْمُخَالَفُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْمُخَالَفُ بَاغٍ، وَلَا مِرْيَةَ لِحَدِيثِ: ((إِذَا بُرِيعَ خَلِيفَتَيْنِ فَاضْرِبُوا عُقَّتَ الْآخَرِ مِنْهُمَا))<sup>(٤)</sup> وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ عَقْدَ أَعْيَانِ أَهْلِهَا حُجَّةٌ.

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَيَجُوزُ تَعَدُّهُمْ مَعَ تَفَاضُلِ الْأَقْطَارِ، وَعَدَمِ قِيَامِ الْوَاحِدِ بِمَصَالِحِهَا؛ وَقِيلَ: لَا، لَنَا إِنَّهَا فَرَضٌ بَتَعَلُّقٍ كُلِّ صَالِحٍ لَهَا، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ إِلَّا الْمَانِعُ، وَلَيْسَ إِلَّا خَوْفُ مَقْسَدَةِ التَّعَدُّدِ)،

(١) هو من حديث أبي موسى في الصحيحين (البخاري الأحكام: باب ما يكره من الحرص على الإمارة: ٧١٤٩)،

مسلم: (كتاب الإمارة: باب النهي عن طلب الإمارة: ١٧٣٣).

(٢) الحديث بمعناه عند أبي داود (باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون: ٥٩٣)؛ ابن ماجه: (٩٧٠ - ٩٧١).

(٣) والسابق بالدعوة والمتغلب سائل [آخر تعليقات العلامة ابن الأمير].

(٤) مسلم: من حديث أبي سعيد (١٨٥٣)؛ أحمد: ٢٩/٣ - ٣٠.

كما قال أبو بكر رضي الله عنه للأَنْصار لما قالوا: ((منا أميرٌ ومنكم أميرٌ)): ((سَيِّفَانِ فِي غِمْدٍ لَا يَصْلُحَانِ)) وما الغمْدُ الواحدُ إلا القطرُ الواحدُ.

(ولا مَفْسَدَةٌ مَعَ التَّفَاضُلِ) بحيث يَعْجَزُ الْمَنْصُوبُ عَنْ تَوَلِّي مَا فِي الْمُنْفَصِلِ بِنَفْسِهِ؛ وَرُبَّمَا يُقَالُ: نَصَبَهُ لِمَا فِيهِ يُنُوبُ مَنَابَهُ. وَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ التَّوَلِّيَةَ فَرَعٌ اسْتِحْقَاقُهُ التَّوَلِّيَ بِنَفْسِهِ. فَإِذَا عَجَزَ عَنِ التَّوَلِّيِ بِنَفْسِهِ كَانَتْ التَّوَلِّيَةُ حَقًّا لِأَهْلِهَا فِي ذَلِكَ الْقَطْرِ الْمُنْفَصِلِ لَا لَهُ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ عَلِمَ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ تَوَلِّيَةَ الْأَئِمَّةِ الْفَسَّاقِ الَّذِينَ لَيْسُوا بِأَهْلِ الْقِيَامِ بِشَمَرَةِ الْإِمَامَةِ؛ (فَإِنْ تَعَاطَى أَحَدُهُمَا قَطْرَ صَاحِبِهِ النَّاهِيضِ بِمَا فِيهِ فَبَاغَ لَا إِمَامَ).

\* \* \*

### مَسْأَلَةٌ:

(وَيَنْقَطِعُ حَقُّ غَيْرِهِ مِنْهَا مَا اسْتَقَامَ وَنَهَضَ، وَإِلَّا عَادَتْ عُمُومًا، وَقِيلَ: لَا تَعُودُ)، قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ خَلْعُهُ إِلَّا بِسَقْلِكِ دَمٍ وَهَتَكِ حُرْمٍ (لِلْحَدِيثِ): ((إِنَّهُ قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرَاءِ السَّوِّءِ الَّذِينَ حَذَرُ مِنْهُمْ: أَفَلَا تَنَابَذَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟)) قَالَ: ((لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ))<sup>(١)</sup>. قُلْنَا: مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغَّيْتُمْ﴾ [الحجرات: ٩/٤٩] وَالظَّالِمُ بَاغٍ. (قَالُوا: عُمُومٌ، وَالْحَدِيثُ خُصُوصٌ) مُخْتَصَرٌ بِالْأَمْرَاءِ، وَالْخُصُوصُ مُقَدَّمٌ. (قُلْنَا: وَفِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: ((مَا أَقَامُوا فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ)) وَنَحْوَهُ): ((اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ))<sup>(٢)</sup>؛ وَتِلْكَ زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى مَقْبُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْخَاصِّ بِحُكْمِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ كَمَا عَلِمَ.

[٣١] وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ عِنْدَ (مُسْلِمٍ)<sup>(٣)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((كُنْ كَخَيْرِ ابْنَيْ آدَمَ يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِكَ فَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)) وَهُوَ نَهْيٌ عَنْ قِتَالِ الْمَنَآوِلِ، فَمَهْجُورُ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْمُدَافَعَةِ عَنِ النَّفْسِ وَالْمَالِ.

(١) هو عند مسلم من حديث طويل عن عوف بن مالك (كتاب الإمارة: باب خيار الأئمة وشرارهم): ١٨٥٥

(٢) هو من حديث ثوبان عند أحمد: ٢٧٧/٥

(٣) مسلم (١٦٨٠).

وإجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة من بني حنيفة وغيرهم؛ وقاتل علي عليه السلام لمن بغى عليه؛ ويشهد لصحته حديث عمار المتقدم. فالتمسك بحديث أبي بكر في مقابلة تلك القواطع هوس لا اجتهاد.

\* \* \*

(هذا ما أوردنا جمعه من أصول العقائد. وأما فروعها وتفصيلها فمستوفاة في البسائط التي ألفها أئمة علماء الكلام. وفيما ذكرناه وفاء بالمهم وتمام.

والحمد لله ولي الرحمة والإنعام؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

[مِنْ خَطِّ الْمُؤَلِّفِ]

\* \* \*



**فيض الشعاع**  
**الكاشف للقناع عن أركان الابتداء**

تأليف

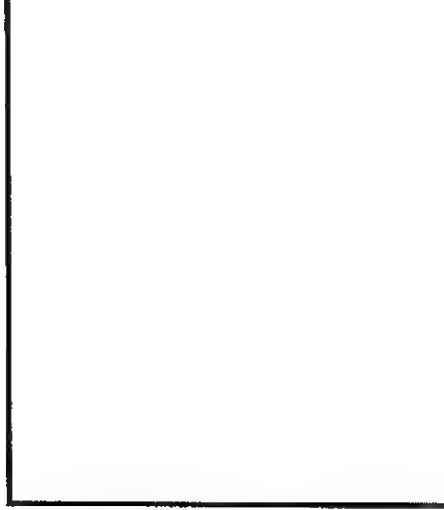
السيد الإمام المجتهد المفضل  
الحسن بن أحمد بن محمد الجلال الحسني اليمني

[ بخط المؤلف ]

تحقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري





## المحتوى

- تمهيد.
- مقدمة.
- المحكم والمتشابه.
- الجدل.





## [تمهيد]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المختص بالحكم المطاع، البريء عن المشاركة في حُسن الابتداع؛ مُرسل  
الرُّسل بصفات كبريائه، وموفقٍ مَنْ شاء لمعرفة من أصفائه.

والصلاة والسلام على مَنْ ساد بالعبودية وَلَدَ آدَمَ، وعلى آله وصحبه نظام العالم.  
وبعد:

فإنَّ الدِّينَ لما عَزَبَ<sup>(١)</sup> عن أَهْلِهِ وَقَوْمِهِ، وَقَرَّبَ نَفَادُ<sup>(٢)</sup> أَجَلِهِ وانكسافُ يومِهِ؛ وشنتِ  
البدعُ عليه الغاراتِ، وخُوفُ أهلها حتى أصبحوا رُهونَ الغاراتِ<sup>(٣)</sup>، فعادت ربوعه  
عشاشاً للبُوم، ومغانيه الآنسةُ محاشاً للوحشةِ والهموم. خَلَفَ لا يكسبك عن سلفه  
علماً، ولا يُشبهه إلا شبه السراب للما.

حَمَلَنِي الوقوفُ على تلك الدِّمَنِ<sup>(٤)</sup> الخالية على البُوح، وهيَّجَنِي لِمُثَارَاتِ<sup>(٥)</sup> نَوْحِهَا  
بالشكاية والنَّوح:

وَلَقَدْ تَشَكُّو فَمَا تَفْهَمُنِي	وَلَقَدْ أَشْكُو فَمَا أَفْهَمُهَا
وَهِيَ أَيْضاً بِالْجَوَى تَعْرِفُنِي	غَيْرَ أَنِّي بِالْجَوَى أَعْرِفُهَا

---

(١) الأصل: غرب.

(٢) الأصل: بعاد.

(٣) كذا الأصل.

(٤) الدِّمَنِ: الحقد القديم الثابت في الصدر.

(٥) الأصل: ((المبارات))، فرجحنا ما أثبتناه.

فَنظَّمْتُ أَيْبَاتًا لَتَعْرِفَ تِلْكَ الرُّسُومَ، وَتَنْبِيهِ الْمُنْتَبِهَ لَمَّا أَصَابَهَا مِنْ أَيَّامِ تِلْكَ  
الْبَدَعِ الْحُسُومَ؛ رَجَاءَ مَعُونَةٍ مُشْتَاوٍهَا بِدَلِيلِهِ، لَا طَمَعًا فِي عَوْدٍ مَنْ تَفَرَّقَتْ بِهِ السُّبُلُ عَنْ  
سَبِيلِهِ.

وَلَمَّا كَانَ النَّظْمُ لَا يَفِي بِالتَّفْصِيلِ، وَالْحَاجَةُ مَاسَّةً إِلَى تَوْضِيحِ السَّبِيلِ، أَخَذْتُ فِي  
شَرْحِ الْمَهْمِّ مِنْ مَعَانِي الْأَيْبَاتِ بِقَدْرِ احتِياجِ الْمُنْصَفِ، لَا بِقَدْرِ الاحتِجَاجِ عَلَى الْمُتَعَسِّفِ؛  
تَحْقِيقًا لِمَا وَقَعَ الْحُثُّ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ جِدَالِ أَهْلِ الْعَمَايَةِ، وَتَصَدِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ  
أُتِيَتْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ١٤٥/٢]. وَمَنْ اللَّهُ أَسْتَمِدُّ مِنْحَ التَّوْفِيقِ  
وَالْهُدَايَةِ.

\* \* \*

(١) وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَيْسَ أُتِيَتْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا فَيُنْتَكِ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ فَيُلْتَمِمْ وَمَا يَمْضِيهِمْ بِتَابِعٍ قِيلَةً  
بَعْضُ وَلَيْسَ أَتْبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

## مُقَدِّمَةٌ

اعلم - أرشدنا الله وإياك - أن هذه الأبيات مَصُوغَةٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الْبِدْعَةِ فِي الدِّينِ، وأنه قد وقع الإجماعُ من أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على تحريمِ البدعةِ فيه، فلا حاجة بنا إلى ذكر أدلتها العريضة الطويلة لكفاية الإجماع عن ذلك؛ وإنما اختلف أهلُ الإجماع في جزئياتِ البدع، فادَّعى كلُّ منهم أنه لم يتدع، وأنَّ قوله هو السُّنَّة والشرعية.

ثم اعلم ثانياً أنه قد وقع الإجماعُ على حُرْمَةِ التَّفَرُّقِ فِي الدِّينِ بصرائحِ نصوصِ القرآنِ المُبين؛ وإنما اعتذر كلُّ واحدٍ من أهلِ هذا الإجماع بأنَّ التَّفَرُّقَ لم يحدث من جهته، لأنَّه على الحقِّ وخصمه على الباطل؛ ولا يجبُ عليه الرجوعُ إلى الباطل، كما يجبُ العكسُ. فثبتَ كلُّ على ما هو عليه، وحصلَ بذلك التَّفَرُّقُ. وإذا قد علمتَ الإجماعينِ على حُرْمَةِ البدعةِ والتَّفَرُّقِ لزمَ حُرْمَةُ كُلِّ مَا وُصِّلَ إِلَيْهَا مِنْ ذَرَائِعِ الْإِصْالِ الْمَعْلُومِ بِإِصَالِهَا إجماعاً. وكذلك المظنونُ عندَ المالكية وغيرهم، وإنما نازع قومٌ في تحريم ما يُصَالُهُ مُجَوِّزٌ فقط، أما بعدَ ظنِّ الإِصْالِ فوفاقٌ. وعلى ذلك من الأدلة ما لا يُحْصَى مثلُ حديثِ ((النَّهْيُ عَنِ الْمِرَاءِ خَوْفَ التَّفَرُّقِ))<sup>(١)</sup>؛ و ((عن قراءة القرآن عند الاختلاف فيه))؛ وحديث: ((لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ))<sup>(٢)</sup>؛ وحديث: ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَفْقَنَ مَوَاقِفَ التَّهْمِ وَلَا يَخْلُوَنَّ بِأَجْنِبَةٍ))<sup>(٣)</sup>؛ وحديث: ((مَنْ

(١) الترمذي (باب ما جاء في المراء): ٦١ - ٢٠٦٣، أبو داود (٤٨٠٠).

(٢) هو من حديث أبي بكر في مسند أحمد: (٣٦/٥، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٥٢).

(٣) طرف حديث جابر بن عبد الله في مسند أحمد: ٣٣٩/٣؛ وفي البخاري (٥٢٣٣) من حديث ابن عباس

بلفظ: ((لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِرَأْثٍ إِلَّا مَعَ ذِي عَرَمٍ)) وبلفظه هذا في مسلم: (١٣٤١)؛ أحمد: ٢٢٢/١

وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ))<sup>(١)</sup>؛ وغير ذلك مما دلَّ على كَوْنِ قُبْحِ الْوَسِيلَةِ إِلَى الْحَرَامِ معلوماً من ضَرُورَةِ الدِّينِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَى اسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ.

إِذَا اسْتَيْقَظْتَ لِذَلِكَ فَاعْلَمْ:

أَنَّ الذَّرَائِعَ الَّتِي قَدْ عُلِمَ إِصَالُهَا إِلَى الْبِدْعَةِ فَتَنَّاوَلَهَا إِجْمَاعُ عَلَى الْحُرْمَةِ، وَحَقَّقَ إطباقَ علماءِ الْعَصْرِ الْأَخِيرَةِ عَلَى مُقَارَفَتِهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنْ إِجْمَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ أَرْبَع:

الأولى: العملُ بالقياس.

الثانية: تأصيلُ الحكمِ النظريِّ للغير.

الثالثة: الجِدَالُ بِالْحَاصِلِ مِنْ ذَلِكَ.

الرابعة: تَقْلِيدُ الْمِيتِ فِي حُكْمِ الْاجْتِهَادِ.

وَأَسْلَمَ الْأَرْبَعُ هِيَ الْأُولَى، لِإِمْكَانِ حُكْمِ الْقِيَاسِ عَلَى قَائِسِهِ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ الْاجْتِهَادُ عَنْ غَيْرِ الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ الْأُخْرَى فَإِنَّهَا مَنِعُ الْفِتْنَةِ. وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْفِتْنَةَ وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَا لَهَا سَبَبٌ إِلَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْفَهْمِ. نَعَمْ، لَوْ وَقَفَ كُلُّ فَهْمٍ عَلَى نَفْسِهِ فِيمَا يَتَفَاوَتْ فِيهِ الْفَهْمُ لَهَانَ الْأَمْرُ، وَلَكِنْ حَاوَلَ إِرْثَامَهُ الْغَيْرَ، فَحَصَلَ الْجِدَالُ وَتَشَيَّعَتِ الشَّيْعُ. ثُمَّ لَوْ اكْتَفَى الْمُتَشَيِّعُونَ بِالتَّشْيِيعِ لِلْأَحْيَاءِ لَا نَقَطَعَتِ الْفُرْقَةُ بِمَوْتِ الْمُتَفَرِّقِينَ، وَفَنِيَ مِنْ أَقْوَالِ الْمُفْتَرِقِينَ مَا كَانَ بَدْعَةً، وَلَكِنْ حَفِظَهَا الْجَاهِلُونَ بِتَقْلِيدِ الْأَمْوَاتِ، وَقَطَعَ نَفِيسَ الْأَوْقَاتِ بِكُتُبِ أَقَاوِيلِ الرُّفَاتِ؛ فَحُرِّمُوا بِذَلِكَ مُبَاشَرَةً بَصَائِرَهُمْ لِأَنْوَارِ التَّنْزِيلِ، وَخَذَلُوا عَنِ الْبُلُوغِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ حَقَائِقِ التَّأْوِيلِ، فَاسْتَبَدَلُوا الْأَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ. وَكَانَ حَظُّهُمْ مِنْ سُيُولِ الْحَقَائِقِ هُوَ الزَّبَدُ الَّذِي يَذْهَبُ جُفَاءً لِغَيْرِهِ.

(١) هُوَ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ لِلنَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا (الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ): ٥٢ وَطَرَفُهُ عِنْدَهُ:

٢٠٥١، وَانْظُرْ شَرْحَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ: ١/١٢٦-١٢٩؛ مَسْمُومٌ: (كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ: بَابُ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ):

ولقد سَحَبْتُ رِوَامِسُ هَذِهِ الْبِدْعِ أَذْيَالَهَا عَلَى مَسَالِكِ أَصُولِ الدِّينِ وَالْفُرُوعِ،  
وَجَالَتْ دُونَهَا فُرْسَانُ طَعْنِ تَكْشِيفٍ عَنْ سَوَاعِدِهَا الدُّرُوعِ، لَوْلَا جَرَاءَتِي عَلَى أَسْنَةِ  
تِلْكَ الْبُهِمِ<sup>(١)</sup>، وَوَثَبَتِي إِلَى مَا بَيْنَ الْبُهِمَةِ وَسِنَانِهِ بِقَلْبٍ أَصَمَّ<sup>(٢)</sup>، وَعَضْبٍ حُطَمَ<sup>(٣)</sup> :

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً      مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
ثُمَّ انْتَشَيْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ      جَذَعَ الْبَصِيرَةِ فَادِحَ الْأَقْلَامِ

حَتَّى انْفَرَجَ الزَّحَامُ عَنْ أَغْيَانِ تِلْكَ الْمَسَالِكِ الْمَعْيَنَةِ، وَاتَّضَحَ هُدَاهَا لِيَهْلِكَ مِنْ هَلَكٍ  
عَنْ بَيِّنَةٍ، وَيَحْيَى مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ. وَنَحْنُ نَشْرَعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ كُلِّ وَاحِدَةٍ  
مِنَ الذَّرَائِعِ الْأَرْبَعِ فِي أَخْصَصِ الْآيَاتِ بِهَا مَعُونَةِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ:

الْعِلْمُ عِلْمُ مُحَمَّدٍ وَصِحَابِهِ      بَا هَائِمًا بِقِيَاسِهِ وَكِتَابِهِ<sup>(٤)</sup>

اعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ قَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلَى مِنَ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ الْقِيَاسُ، مُرَاعَاةً لِرَاعَةِ  
الِاسْتِهْلَالِ عَلَى أَلْطَفِ وَجْهِ؛ وَالْكِتَابَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا تَرْجَعُ إِلَى بَدْعَةِ التَّأْوِيلِ، فَهِيَ  
مُسْتَقْلَةٌ بَيِّنَتُ سَيِّئَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَلَنَا عَلَى نَفْيِ حُكْمِ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ بِتَخْرِيجِ  
الْمُنَاطِ أَنْ الْغَرَضُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَصْلِيٌّ أَوْ فَرْعِيٌّ.

أَمَّا الْقِيَاسُ الْعَقْلِيُّ، أَعْنِي قِيَاسَ وَاجِبِ الْوُجُودِ عَلَى مَمْكِنِهِ، فَالْخِلَافُ فِي صَحَّتِهِ  
لِجَمَاهِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ أَيْضًا لَتَسْوِيقِهِ، مِثْلُ قَوْلِ الْمَلَاحِدَةِ: إِنْ  
كَوَنَهُ تَعَالَى عَلَى صِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَالْمَمْكِنَاتِ الَّتِي تَحْتَاجُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ  
إِلَى تَخْصِيصٍ مُخْصَصٍ. وَمِثْلُ: أَنْ كَوَنَهُ عَالِمًا يَقْتَضِي سَبْقَ الْمَعْلُومِ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ،  
قِيَاسًا عَلَى عِلْمِنَا. وَأَمْثَالُ تِلْكَ الْجَمَازَاتِ وَالْأَجُوبَةِ الْبَيِّنَةِ السُّقُوطِ. وَغَايَةُ مَادَلٍّ عَلَيْهِ  
الشَّرْعُ الْأَمْرُ بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ، وَهُوَ يَنْبَغُ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ، وَدَلَالَتُهُ  
تَلَازِمِيَّةٌ لَا قِيَاسِيَّةٌ، فَلَا اشْتِغَالَ لَنَا بِهِ.

(١) البُهِم: مشكلات الأمور.

(٢) الْأَصَمُّ: الصَّلْبُ الْمُتِينَ.

(٣) الْحُطَم: الشَّدِيد.

(٤) لقد وضعنا خطأً تحت كل بيت من الآيات التي نظمها المؤلف في النهي عن البدعة في الدين وأشار إليها في  
مقدمته وقصدها بالشرح في هذه الرسالة.

ولنَعُدُّ إلى ما نحنُ بصَدَدِهِ فنقول:

الحاكمُ بحكمِ القياسِ الشرعي بتخريجِ المناط، إما المجتهد وحده وليس بشارع، أو الشارع وحده وهو كذب؛ إذ الفرضُ أنَّ الشارعَ لم يتعرَّضْ له، وإلا لما احتيج إلى قياس، ولا نصٌّ على علةٍ حكمٍ أصليه بشيءٍ من طُرُقِ النصِّ، وإلا لثبتَ الحكمُ في جميعِ محالِّ العلةِ بالنصِّ، كما ذهبَ إليه المحققون وحققناه في (شرح المختصر)<sup>(١)</sup> لنا. والنزاعُ إنما هو في قياسِ بعلةٍ أثبتَ القياسُ عليَّتها للحكم، فهي من المناسبِ المرسل؛ ولا نسلمُ ثبوتَ حكمِ الأصلِ به حتى يقاسَ به الفرع.

لأيقال: قد وقعَ منه إذنُ عامٌّ هو التَّعَبُّدُ بالقياسِ جُمْلَةً، فنسبته إلى الشرعِ بواسطة ذلك الإذن العامِّ، ولا حاجةَ بعدَ ذلك إلى إذنيه في كلِّ جزئي جزئي<sup>(٢)</sup>.

لأنَّا نقول: لو سلَّمْ إذنُ الشارعِ به فإنما هو إذنٌ بالقياسِ على الأصلِ الذي نصَّ على علةٍ حكمه، وليس بقياسٍ عند المحققين. والنزاعُ إنما هو في القياسِ على ما لا نصَّ على عِلَّتِهِ؛ على أن الإذن العامَّ ممنوعٌ لبطلانِ جميعِ أدلَّتِهِ بإبطالِ أئمةِ القياسِ القائلين به، وإقرارهم بذلك إلا ما ارتضاهُ صاحبُ<sup>(٣)</sup> (مختصر المنتهى) وإمامُ شَرَّاحِهِ عَضُدُ الدِّينِ رحمهما الله، على مانفى الوقوعِ الذي هو المدَّعي، وهو فعلُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم. ثم استشعرَ على ذلك اعتراضاتٍ ستَّةَ نظمها بقوله:

فإن قيل: أخبار آحادٍ في قِطْعِيَّ سَلَمْنَا.

لكن يجوزُ أن يكونَ علمُهم بغيرِها سَلَمْنَا.

لكن بعضَ الصَّحَابَةِ سَلَمْنَا أن ذلك من غيرِ نكيرٍ دَلِيل.

لكن لأنسلَّم نفي الإنكار.

سَلَمْنَا، ولكنه لا يُدَلُّ على الموافقة.

سَلَمْنَا لكنها أقيسةٌ مخصوصة.

(١) هو كتابه (بلاغ النہی) (شرح مختصر المنتهى) لابن الحاجب (انظر مسرد مؤلفاته فيما سبق، (ص: ٨٥)).

(٢) كذا الأصل.

(٣) أي العلامة ابن الحاجب (عثمان بن عمر ت ٦٤٦هـ) والمختصر هو لكتابه (منتهى السؤل والأمل في علمي

الأصول والجدل) ومن شروحه المشهورة حاشية عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م) المشار إليه وكذا

السعد التفتازاني (ت ٧٩٢هـ/١٣٩٠م).

الجواب عن الأول: أنها متواترة في المعنى كشجاعة علي.

وعن الثاني: القطع من سياقها أن العمل بها.

وعن الثالث: شَيَاعُهُ وتكرارُه قاطع عادةً بالموافقة.

وعن الرابع: أن العادة تقضي بنقل مثله.

وعن الخامس: بما سبق في الثالث.

وعن السادس: القطع بأن العمل لظهورها لاختصاصها كالظواهر (انتهى).

ونحن نقول وبالله التوفيق: إذ قد وقع الإقرار بسقوط ماعدا هذا الدليل، فقد كُفِينَا مؤنة الرد عليه، ولم يبق سقوط القول بوقوع القياس متوقفاً إلا على بيان سقوط أحد الأجوبة الستة، فكيف إذا بان لك سقوطها أجمع بمعونة الله تعالى! على أنا لا نجهل أن انتفاء الدليل مطلقاً لا يوجب انتفاء المدلول، فضلاً عن انتفاء الدليل الخاص، غير أن الشرع لما ورد بأن ما لا دليل فيه، لاحكم فيه، كان عدم الدليل لعدم الحكم مدركاً شرعياً سيما بعد ركوب المثبتين له الصَّعب والدَّلُول لإثباته، فلم يأتوا بغير ذلك، أما الدعوى فجملة مأورده الشارح لتصديقها خمس صور:

منها: رجوع الصَّحابة في قتال مانعي الزكاة إلى أبي بكر. قال الآمدي: قاسوا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على رسول الله في أخذ الزكوات لأرباب المصارف الدفع، إنما عملوا ذلك بدلالة الاقتضاء، أعني: اقتضاء دليل الخلافة الكلِّي له، فهو مما قصد بإيجاب الخلافة، وتوقف عليه، إذ لا معنى للخليفة لُغَةً وَعَقْلاً وَشَرْعاً إلا القائم بما قام به المخلوف، وإلا لم تصح الخلافة، كاعتق عبدك عني في اقتضاء طلب العتق، طلب التملك لتوقف صحة العتق عليه، بل مانحن فيه أولى لتوقف الصحة عقلاً وشرعاً ولغةً، والعِتْقُ إنما يتوقف فيه صحة بعضها، فالمُخَصَّصُ للخلافة بشيء دون شيء مُفْتَقِرٌ إلى الدليل، ولهذا صَمَّم أبو بكر رضي الله عنه وقال: ((والله لو منعوني



عقال بغير مِمَّا كانوا يؤدّونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه<sup>(١)</sup>، بقاء منه على مقتضى وضع دليل الخلافة.

ومنها: اعتراض بعض الأنصار لأبي بكر<sup>(٢)</sup> في توريث أم الأم دون أم الأب بقوله: ((تركك التي لو كانت هي الميتة لورث الجميع))، فشارك بينهما في السُّنُس.

الدفع: إن هذا من تنقيح المناط، أي إلغاء الفارق بين جدّة وجدّة، لقياساً لأم الأب على الميت، وإلا لكانت عصبة، ولم يرد ذلك، ولا على أم الأم، وإلا لوجب لها سُنُس آخر لامشاركة في السُّنُس.

ومنها: أن عمر ورث الميتة في مرضه بالرأي.

الدفع: إن هذا من غير محلّ النزاع، لأنه من الغريب المرسل، ومنعه اتفاق، لأن كلامنا في إلحاق فرع بأصل لثبوت مثل عليّ فيه لا في مطلق الاجتهاد، ودعوى كونه قياساً على قائل: من يرثه للمعاملة بنقيض القصد لم يُرو عن عمر، وقياس غيره لأفيد.

ومنها: أن عمر شكّ في قتل الجماعة بواحد. فقال له عليّ عليه السلام: ((أرأيت لو اشترك جماعة في سرقة أكنت تقطعهم؟)) قال: ((نعم))، قال: ((فكذا هنا))؛ فرجع إلى قول عليّ.

الدفع: إن محلّ النزاع هو عمل الصحابة بالقياس وحده بلا نكير، وعليّ عليه السلام لم يكن عمله به، إنما عمله بعموم من في: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا﴾ [المائدة: ٣٢/٥]، وعموم الجنس المعرف في أن ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥/٥] فإنهما علّمان للواحد والجماعة. وتنبه عمر على نظيره لم يكن للعمل، بل كـ ((أرأيت لو كان على أبيك دين))، وقد وقع الاتفاق على بطلان الاستدلال على ثبوت القياس بمثل ذلك.

ومنها: ميراث الجدّ، بعضهم أحقه بالأب، وبعضهم بالأخ.

(١) انظر: طبقات ابن سعد: ٢٢٤/٢ - ٢٢٨؛ الرمزي: (الإيمان): ٢٧٣٤؛ أحمد: ٣٦/١٩/١، ٤٨، ٥٢٩/٢.

غريب الحديث: ٣/٢

(٢) انظر الخیر والحکم فيه في (ضوء النهار) للمؤلف: ٢٦٣٧/٤ - ٢٦٣٨؛ (البحر الزخار) للمرئضي: ٣٤٦/٥ -

٣٤٧، وانظر في مسألة القياس هذه (الرسالة) للإمام الشافعي (تحقيق أحمد محمد شاكر): ٥٩١ - ٦٠٠

الدفع: قد عرفت أن لاحتجة إلا فيما وقع منهم العمل عليه بلا نكير، وتخطئة البعض للبعض كافية في عدم الاحتجاج به، فهو لنا لاعلينا؛ لا يقال: التخطئة ليس لحض كونه قياساً، بل لكونه فاسداً، لأننا نقول: هذا احتمال لا دليل عليه، غاية أن يحمل الأمرين، وذلك كافٍ في عدم الانتهاز على المدعي. فإن قيل: إن لم يكن ميراثه بالقياس فما الدليل عليه من النقل؟ قلنا: شمول اسم الأب لغة له حقيقة على الصحيح لا مجازاً، وإن سلم فمن عموم المجاز، وهو نقلي من المخصوص الذي يراد به العموم كـ ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ [الإسراء: ٢٣/١٧]، وأما اختصاصه باسم الجد فكاختصاص الناطق باسم الإنسان، ولا يُمنع إطلاق الأعم الذي هو الحيوان عليه؛ كما حققناه في غير هذا الموضع.

وأما الجواب الأول، أعني دغوى كونها متواترة في المعنى، كشجاعة علي: فالمتواتر عنهم هو مدلول هذه الصور وأمثالها؛ والكل منها ليس بقياس كما عرقناك.

وأما الثاني: فغاية مآقره الشارح به دعوى القطع بأن عملهم إنما كان بها. وقد أوضحنا لك في كل الجزئيات المذكورة أنها ليست بقياس.

وأما الثالث: فهو بعد بطلانه بما تقدم من عدم وجود صورة من القياس كان عمل الصحابة عليها لا غير مُناوش للمخلص من ريبة لا خلوص منها، لأن غاية ما حصل به مجرد دغوى لإجماع سُكوتي. وقد قرّر أئمة الأصول، منهم الشارح المحقق في باب الإجماع، كونه لا يفيد إلا الظن، والظن غير مفيد في مثل هذا الأصل الأعظم عند غير أبي الحسين، منهم المصنف والشارح وسائر أئمة الأصول. وسيأتي الرد على أبي الحسين؛ فكيف وقد صحّ النكير أيضاً، كما سيأتي في الجواب الرابع.

وأما الرابع: فأبين سقوطاً من الفلق؛ إذ قد روي ذم الرأي عن علي، وعثمان، وابن مسعود، وابن عمر، وغيرهم ممن رواه الشارح وغيره؛ وإنما تقصى عنه بأنهم إنما أنكروا ما كان في مقابلة النص، وما يعدّم فيه شرط؛ وأسندها بأن عدم الذم في الصور غير المحصورة مقطوع به. ولا يخفى أن هذا التخصيص يفتقر إلى دليل، لأن الصور غير المحصورة من الرأي، على قوله: بكونها أقيسة، ودخول الأخص تحت حكم الأعم ظاهر لا يخرج إلا بدليل. فإنكار الأعم إنكار للأخص، وكاشف عن كون عمل

المنكرين بما يتوهم كونه رأياً ليس عن رأي، وإنما هو عن نقل، كما أوضحناه في دفاع صور الدعوى. وعند ذلك لا ينتهض قياس غير المنكرين منفرداً حجة، والحمد لله.

وأما الخامس: فقد أحاله على الثالث، وقد علمت ما فيه.

وأما السادس: فلأن حاصل دليل مانعي الزكاة فيه هو أن العمل بالأقيسة المخصوصة لا توجب العمل بكل قياس، كما هو المدعى، إلا أن يقاس عليها بقية الأقيسة وهو مصادرة ودور. وحاصل ما أفاده الجواب استنباط علية العمل بها، أعني الظهور، ثم قياس ما حصلت فيه العلة من بقية الأقيسة عليها، وهو تحقيق للمصادرة والدور.

وأما قياسها على الظواهر فدور أيضاً، إذ لا يثبت صحة هذا الجزئي من القياس إلا بعد ثبوت أن القياس حجة.

وأيضاً علية الظواهر والعمل بها هي الوضع الشرعي النقلي، لا الظهور بمجرده، فلولا الوضع لمنع العمل بها مع الظهور. وتحقيقه أن خبر العدل ظاهر في صدق الخبر، فلولا التعبّد النقلي بالعمل به إن سلم أيضاً لما كان دليلاً شرعياً؛ وكذلك سائر الأدلة.

\* \* \*

### تنبيه:

القياس يُطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: مساواة فرع لأصل في علة حكمه، وهذا مسماه عند الأصوليين، وهو محل النزاع.

الثاني: قول مؤلف من قضايا يلزم عنه قول آخر، وهذا مسماه عند أهل المنطق، ويسمّون الأول تمثيلاً. فكما يجب أن يُعلم أن النزاع في حجية الأول يجب أن يُعلم أن لانزاع في حجية الثاني. بل مدار الاجتهاد عليه، لأن موضوع الصغرى فيه خصوص، وموضوع الكبرى عموم، واندرج الأخص في الأعم بعد كمال المادة والصورة أمر ضروري، بديهي في الأول واستدلالي في الثلاثة الأخر. ثم قد يُظنّ بالمستدل بالافتراضي أنه يستدلّ بالتمثيلي، كما فعل صاحب (المختصر) وشرأحه وغيرهم، فظنّوا مسألة الجدة والجدّة المتقدمتين، وقول علي: ((إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فأرى عليه ماعلى المفتري)) وغير ذلك قياساً تمثيلاً.

واحتجوا بقول علي عليه السلام على جواز القياس في الحدود، يريدون أنه قاسَ المَظَنَّةَ على المِثْنَةِ، وليس شيء من ذلك بتمثيلي، إذ تلك تَنْتَظِمُ في الاقتِراني هكذا: أم الأب جدّه. وكلُّ جدّة ترث، فأُم الأب ترث. والجدُّ أب، والأب يُسَقِطُ الإخوة، فالجدُّ يُسَقِطُ الإخوة. وتبين الكبرى في الأوّل بإلغاء الفارق المسمّى بنتيـج المناط؛ والصغرى في الثاني. مثل: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨/٢٢]، ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبُوئِيكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧/٧]. والسكران مُفْتَرٍ، والمفترى يُجْلَدُ ثمانين، فالسكران يُجْلَدُ ثمانين. غير أن شرط الصغرى في هذا القياس بحسب الجهة، أعني: فعليتها فانت، فتتجه المنازعة فيها. ويُجاب باستقراء ربط الشارع للأحكام بالمظنة لا بالمثنة؛ والسكر مَظَنَّةُ الافتراء الموجب للحد، كالسكر مَظَنَّةُ المشقة الموجبة للفطر والقصر.

وأما التمثيلي فلا يَنْتَظِمُ اقترانياً قط، مثلاً لو قيل في النبيذ: هذا مسكر، وكلُّ مسكر حرام، فإن سلّمَت كَلِيَّةُ الكبرى بطلَ التمثيلي، لأنَّ الحرمة قد ثَبَتَتْ لعموم المسكر، فلا يكون النبيذ مقيساً عليه لشموله له. وشرط حكم الأصل ألا يكون شاملاً لحكم الفرع، كما علمت. وإن مُنِعَت كَلِيَّةُ الكبرى بطلَ كونه اقترانياً، لأن الأشكال الثلاثة إنما يتحقّق إنتاجها بالرّد إلى الأوّل، وشرط إنتاج كَلِيَّةٍ كبرى.

مثال آخر لتفتيح المناط: لو قيل في المواقع في رمضان: ((هذا مواقع، وكلُّ مواقع يجب عليه الكفارة، فهذا يجب عليه الكفارة)).

فيقال لك: من أين لك كَلِيَّةُ الكبرى ودوامها؟ وإنما ورد ذلك في أعرابيٍّ مخصوصٍ وشهرٍ مخصوص.

فنقول: خصوصية الأعرابي والشهر ملغاة، إما باستقراء أن تخصيص الأحكام في نظر الشارع إنما غلب في المحكوم فيه دون المحكوم عليه والأزمنة والأمكنة، أو بتمثل حكّمي على الواحد حكّمي على الجماعة. وإما بأن القرائن كما تصحّح أن يراد بالعموم الخصوص تصحّح أن يراد بالخصوص العموم، ويسمّى هذا: عموماً عرفياً كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣/٤] ومن ذلك العمل بعموم المحاز، وهو يكفي دليلاً بدون العموم اللغوي، سيما والحقيقية العرفية مقدّمة على اللغوية باتفاق. وقد

ذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ فِي الْخُطَابِ لِوَاحِدٍ فِي نَحْوِ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ﴾ [المزمل: ١/٧٣]، وَلَعِنَ أَشْرَكَتَ إِلَى أَنْ ذَلِكَ عَامٌّ، وَقَرَّرَ عَضُدُ الدِّينِ <sup>(١)</sup> عَدَمَ انْتِهَاضٍ مِنْهُ بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

وَأَمَّا بَأَنَ النَّصِّ عَلَى الْعِلَّةِ وَضِعَ لِعِلَّتَيْهَا، كَرَضَعَ سَبِيَّةَ الزَّوَالِ، وَمَانِعِيَّةَ الْأَبْوَةِ عَنِ الْقِصَاصِ، وَشَرْطِيَّةَ النَّصَابِ لِلزَّكَاةِ؛ وَقَدْ عَلِمْتَ وَجُوبَ عُمُومِ أَحْكَامِ الْوَضْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُمُومٌ لَفْظِيٌّ، وَلَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلٍ غَيْرِ الشَّارِعِ مِمَّنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَوْضْعِ الْأَحْكَامِ الْوَضْعِيَّةِ، كَمَا لَا يَلْزَمُ قَوْلُهُ فِي التَّكْلِيفِيَّةِ؛ فَيَنْدَفَعُ بِهَذَا مَا قِيلَ فِي ((أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِحُسْنِ خُلُقِهِ))، لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْعُقُودِ خَبَرٌ، وَالتَّعْلِيلُ فِي الْخَبَرِ بِخَارِجِيٍّ يَسْتَحِيلُ فِيهِ الْعُمُومُ لَتَشْخِصِهِ بِخِلَافِ الطَّلَبِ، فَالتَّعْلِيلُ فِيهِ لِلتَّعْلُقِ، وَالتَّعْلُقُ بِكُلِّ مَحَلٍّ لِلْعِلَّةِ مُمْكِنٌ، فَلَوْ قَالَ: ((أَعْتَقْتُ غَانِمًا)) بَلْفَظِ الْأَمْرِ لَاتَزَمْنَا عُمُومَ الطَّلَبِ لَعَنَى كُلَّ حَسَنِ الْخُلُقِ؛ بَلْ هُوَ مَذْعَانَا، وَحِينَئِذٍ فليَكُنِ الْحُكْمُ فِي الْكِبَرَى كَلْبًا. وَأَنَّهُ ثَابِتٌ لَغَيْرِ الْأَعْرَابِيِّ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

فليَكُنْ مَاثِبَةً بِنَتَقِيحِ الْمُنَاطِ وَوَضْعِ الْعِلَّةِ وَالْآلَاتِ بِالْإِمَاءِ وَالْاِقْتِضَاءِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ طُرُقِ الاجْتِهَادِ ثَابِتًا لَا بِالْقِيَاسِ بَلْ بِتَّعْمِيمِ الدَّلِيلِ. فَإِنْ ادَّعَيْتُمْ عَمَلَ الصَّحَابَةِ بِغَيْرِهِ، لَمْ تَجِدُوا شَيْئًا لَمْ يَتَكَرَّرْ إِلَّا مِنْهُ وَأَنَّهُ وَفَاقٌ. وَإِنْ سَمَّيْتُمْ ذَلِكَ قِيَاسًا فَزَاعَ لَفْظِيٌّ.

ثُمَّ مُحْصَلُ مَا اخْتَرَنَاهُ هُوَ عَيْنُ مَا اخْتَرْتُمُوهُ فِي مَسْأَلَةِ تَخْصِيصِ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوصَةً جَازَ وَإِلَّا فَلَا؛ قَالَ عَضُدُ الدِّينِ فِي (تَقْرِيرِهِ): ((لَأَنَّهَا كَالنَّصِّ وَلِرُجُوعِهَا إِلَى حُكْمِيٍّ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِيٍّ عَلَى الْجَمَاعَةِ. فَإِذَا ثَبَتَتِ الْعِلَّةُ أَوْ الْحُكْمُ فِي وَاحِدٍ ثَبَتَ فِي حَقِّ الْجَمَاعَةِ بِهَذَا النَّصِّ، وَلَزِمَ تَخْصِيصُ الْعَامِّ بِهِ، وَكَانَ بِالْحَقِيقَةِ تَخْصِيصًا بِالنَّصِّ لَا بِالْقِيَاسِ)). انْتَهَى.

\* \* \*

تَنْبِيْهِ:

إِنْ قِيلَ: إِنْ الْقِيَاسَ وَالْاجْتِهَادَ فِي دَلَالَاتِ النُّصُوصِ كِلَاهُمَا مَنَبْعُ الْفُرْقَةِ وَالْبِدْعَةِ، فَلَمْ وَقَعَ التَّعَرُّضُ لِإِبْطَالِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؟

(١) الْمَقْصُودُ بِهِ: عَضُدُ الدِّينِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمْبِي (ت ١٣٥٥/١٧٥٦م) عَالِمُ الْأَصُولِ وَلِمْعَانِي وَالْعَرَبِيَّةِ.

قلنا: قد حكمنا بإبطال تأصيل أحكام الاجتهاد لا مأخذها من مأخذها، لأن حكم القياس لم تثبت نسبته إلى الشارع، فهو في نفسه بدعة لما قدّمنا في صدر الأبيات، فيبطل كسائر البدع إذ هي ذرية بعضها من بعض. وأما حكم الاجتهاد في دلائل النصوص فمنتسب إلى الشارع بأي الدلالات الثلاث، أعني: المطابقة، أو التضمنية، أو الالتزامية؛ ولا يصح أن يكون لفظ الشارع منشأً مفسدة بنفسه، فإن وقعت فإنما أتى فيها المكلف من جهة نفسه، إمّا لعدم وقوفه عند قدر نفسه من القصور عن مرتبة الاجتهاد المبنية على أساس إحكام العقول والمنقول الآخذ كل منهما بحجزة الآخر ضرورة دينية، كما أحكم قوم من المحدثين علم النقل وقصّروا في علم العقول، فحملوا آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه ونحوه؛ وأحكم قوم من المتكلمين علم العقول وقصّروا في المنقول، فوقعوا في مخالفة النصوص المتواترة الكاشفة عن خطأ ماتوهموه حكماً عقلياً. وإمّا لزيف في قلبه، كما كان من ابن الزبغري<sup>(١)</sup> في احتجاجه بعموم: «ماتعبدون» على دخول الملائكة والمسيح؛ وهو لا ينكر أن لفظ ((ما)) لما لا يعقل، وإن سلم استعمالها لما يعلم فإن استعمال ألفاظ العموم في الخصوص لانزاع فيه، وإمّا وقع النزاع بين<sup>(٢)</sup> المجتهدين في أيهما هو الحقيقة؛ فمن قطع بالحقيقة بغير التفات إلى قرائن الحجاز المعلوم كثرته في اللغة فوق كثرة الحقيقة، فقد أضاع النظر، فضلاً عن الاجتهاد تأثيراً لنصرتة لزيف قلبه. وعلى هذا عمل من تمذهب في أصول أو فروع. اهـ.

\* \* \*

وَاللَّهِ مِنْهُ الْخُلَاصَةُ كُلُّهَا      إِرْثًا تُنَوِّسِخَ عَنْ هُدَى أَصْلَابِهِ

أما معنى هذا البيت: فقد بلغ التواتر المعنوي، وكفانا في الاستدلال عليه من جميع فضائل أهل البيت عليهم السلام حتى صح أن إجماعهم حجة الإجماع، وما ذاك إلا للعصمة التي شهدت بها الأدلة وهي خلاصة العلم المدعى اختصاص جماعتهم بها،

(١) هو عبد الله بن الزبغري بن قيس السهمي القرشي (ت نحو ١٥ هـ) شاعر قريش في الجاهلية، كان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى بحران، فقال فيه حسنان أبيتاً، فلما بلغته عاد إلى مكة، فأسلم واعتذر، ومدح النبي ﷺ فأمر له بحلة.

(٢) ليست في الأصل. وإنما أضيفت ليمت المعنى.

وإن شذ من أفرادهم من غلبَ عليه خلطة أهل البدع. ولو لم يكن منها لجماعتهم إلا آية التطهير<sup>(١)</sup>، وخبر السفينة<sup>(٢)</sup>، و((إني تارك فيكم))<sup>(٣)</sup>، ولأبيهم علي كرم الله وجهه إلا حديث<sup>(٤)</sup>: ((أنه باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم)) وحديث<sup>(٥)</sup>: ((أفضاكم علي)) وحديث<sup>(٦)</sup>: المنزلة، وحديث: الراية، لكفى ذلك دليلاً على أنهم المصاصة، ولهم من علم النبوة الخلاصة.

وأما عجزه<sup>(٧)</sup>: ففيه إشارة إلى حديث: ((فأين يثأر بكم عن علم تنويع من أصلاب أصحاب السفينة، حتى صار في عترة نبيكم)) وهو صريح في وراثتهم لعلم النبوة الأولى والأخرى.

\* \* \*

### وَقَضَوْا بِمُحْكَمِ كُلِّ آيِ كِتَابِهِمْ فَجَنَنُوا بِهِ الْإِيمَانَ بِالْمُتَشَابِهِ

هذا البيت يرجع بالآخرة بعد التحقيق إلى براءتهم عن الذريعة الثالثة التي هي تأصيل حكم النظر والاجتهاد، لأدفع ما يرد على النفوس من معاني المتشابه، فإنه ضروري. ولأمنع العمل بما رجح منها، غير متنبه إلى انتفاء الفتنة الذي سبق الذم في الآية إليه. وحاصله كون العمل بما رجح للناظر رخصة يتنفي بها الإثم الذي هو حرارة القلب؛ وليس له رخصة في تأصيل ظنه على غيره، مع إمكان أن يقوى عنده أو عند غيره خلافه. أما صدر البيت: فهو جملة معطوفة على الجملة الاستثنائية التي وقعت بياناً لصدر الأول بواسطة دعوى أن العلم هو العمل، فقد ثبت عند أئمة الاشتقاق أن العلم

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

(٢) الخبر من حديث أبي ذر، أخرجه الحاكم في المستدرک: ١٥٠/٣ - ١٥١.

(٣) هو من حديث زيد بن أرقم عند (مسلم - فضائل الصحابة): ٢٤٠٨؛ أحمد (من حديثه ومن طرق أخرى):

١٤٤/٣، ١٦، ٢٦، ٥٩، ٣٦٧/٤، ٣٧١؛ سنن الدارمي (فضائل القرآن): ٤٣١/٢ - ٤٣٢.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک: ١٢٧/٣ واختلف في صحة الحديث فذكر الذهبي بطلانه وأورده ابن الجوزي

والشوكاني في الأحاديث الموضوعة: ٣٤٨ - ٣٤٩ وانظر (در السحابة) للإمام الشوكاني بتحقيق العمري: ٢٠٣.

(٥) انظر في هذه الأحاديث: در السحابة: ١٩٩ - ٢٢٩.

(٦) البخاري (فتح الباري) ٦٠/٧، ٩١/٨؛ مسلم بشرح النووي: ١٠٧/٢ - ١٠٨؛ مسند أحمد: ١٧٠/١ - ١٧٩.

(٧) أي عجز البيت وهو الشطر الثاني منه.

والعمل يجمعهما اشتقاق واحد كالحمد والمدح؛ وكل لفظين يجمعهما اشتقاق فمعنى أحدهما من الآخر، وإن سلم تغايرهما فليكن العلم علة موجبة للعمل، وتسمية المسبب باسم السبب أمر لانزاع فيه، بيان العللية أنه كثر في القرآن نفى العلم لانتفاء العمل، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢/٢] وغيرها. وقد صحَّ ((أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام حتى ورمت قدماه، وأنه لما قيل له في مثل ذلك: إن الله قد غفر لك ماتقدمات من ذنبك وما تأخر، قال: أفلا أكون عبداً شكوراً))<sup>(١)</sup>. وكفاك أن الله تعالى لم يضرب الكلب الذي هو المثل في الحساسة، والجمار الذي هو المثل في الجهل، مثلاً لغير العالم الذي لم يعمل، فقال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥/٧] إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة: ٥/٦٧].

ومن المشاهد أن قوماً يقرؤون العلوم القانونية مثل النحو، والصرف، والأصول، وغيرها، ويقطعون فيها بعض الأعمار، ثم إذا ورد عليهم جزئي من تلك القواعد لم يبلغوا إلى القدرة على تطبيقه على قانونه؛ وهذا هو العمل، ففوته دليل على أنهم لم يعلموا.

ومن الصريح في ذلك ما أخرجه الدارمي، وابن ماجه، والترمذي وقال: حديث حسن غريب من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشخص ببصره إلى السماء، وقال: ((هَذَا أَوَانُ يُخْتَلَسُ الْعِلْمُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ)). فقال زياد بن ليبي الأنصاري: يا رسول الله، كيف يُخْتَلَسُ مِنَّا وقد قرأنا القرآن، فوالله لنقرأه ولنقرئه نساءنا وأبنائنا. فقال: ((كَلِمَتُكَ أَمْلُكَ يَا زِيَادُ، إِنْ كُنْتَ لِأَعْدُكَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ هَذِهِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَمَاذَا تُغْنِي عَنْهُمْ))<sup>(٢)</sup>. قال جبير: فلقيت عبادة بن الصامت فقال: ألا

(١) هو من حديث المغيرة وأبي هريرة رواه أصحاب الكتب الستة - سوى أبي داود -: مسلم: (كتاب صفات

المنافقين): ٢٨١٩؛ ابن ماجه (إقامة): ١٤١٩ - ١٤٢٠؛ أحمد: ٢٥١/٤، ٢٥٥/٦، ١١٥

(٢) هو من حديثه عند الترمذي (باب ماجاء في ذهاب العلم): ٢٧٩١، ومن حديث زياد بن ليبي عند ابن ماجه:

٤٠٤٨، وأحمد: ٤/١٦٠ - ٢١٨ - ٢١٩، وفي الزوائد صحيح ورجاله ثقات إلا أنه منقطع.



تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو الدَّرْدَاءِ؟ وَأَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي قَالَ؛ فَقَالَ: صَدَقَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، إِنْ شِئْتَ  
أَخْبَرْتُكَ بِأَوَّلِ عِلْمٍ يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ: الْخُشُوعُ، يَوْشَكَ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ فَلَا  
تَرَى فِيهِ رَجُلًا خَاشِعًا.

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنْ مَرَجَعَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْمَالِ إِلَى التَّحَلُّقِ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ  
تَعَالَى الْحُسْنَى؛ فَقَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((تَحَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ))  
حَتَّى نَظَّمَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup> فِي مَمَادِحِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ غَلَا  
فِي عَجْزِ الْبَيْتِ:

تَقَيَّلَتْ أَخْلَاقُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّتِي عَذَرْتُ بِهَا مَنْ شَكَّ أَنَّكَ مُرْبُوبٌ

وَوَقَعَ لِي، ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَبَقَنِي إِلَيْهِ غَيْرِي، أَنْ الْمُرَادَ بِإِخْصَائِهَا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَالَّهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ))<sup>(٢)</sup> هُوَ الْعَمَلُ بِهَا لَا  
سَرْدُهَا، وَإِنْ جَازَ لِسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ سَرْدُهَا سَبَبًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، كَالنُّطْقِ  
بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَقَدْ سَرَدَ مِنْهَا جَهَابُذَةُ الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ  
وَالصِّفَاتِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَلْفِ اسْمٍ. وَإِذَا كَانَ مَرَجِعُ الْعَمَلِ إِلَى التَّحَلُّقِ الْمَذْكُورِ تَوَقَّفَ عَلَى  
مَعْرِفَةِ كُلِّ اسْمٍ أَوَّلًا، وَلَنْ يُحْصِيَ أَلْفَظُهَا أَوَّلًا عَنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ إِلَّا جَهْدٌ قَدْ نَحَلَ مَوَارِدَهَا  
مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْهَا إِلَّا جَذْبُهَا بِالْحَكْمِ وَعَذِيقُهَا بِالرَّجَبِ:

إِمَامٌ تَحَامَاهُ الْعَوَاذِلُ فِي الْهَدَى كَمَا يَتَحَامَى رِيضَ الْخَيْلِ حَازِمُهُ

قَدْ قَادَتْهُ يَدُ الْإِتِّبَاعِ لَأَنَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى هَجَمَتْ بِهِ  
عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، فَاسْتَلَانَ مَا اسْتَوْعَرَهُ الْمُتَرْفَعُونَ، وَاسْتَأْنَسَ بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ.  
عَرَفَ التَّوَسُّطَ فِي التَّحَلُّقِ بَيْنَ مَا هُوَ صِفَةُ الْجَاهِلِ مِنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ؛ وَتَغَلَّغَلَ قَافٌ  
قَلْبُهُ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِذَلِكَ الْبَحْرِ الْخَاطِبِ. وَهَذَا كَافٍ فِي بَيَانِ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْعَمَلُ.

(١) هُوَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحَدِيدِ (٥٨٦ - ٦٥٦ هـ / ١١٩٠ - ١٢٥٨ م) عَامٌ بِالْأَدَبِ، مِنْ

أَعْيَانِ الْمُعْتَزَلَةِ، لَهُ شَعْرٌ جَيِّدٌ وَأَطْلَاعٌ وَاسِعٌ عَلَى التَّارِيخِ، وَشَرَحَهُ ((نَهْجُ الْبَلَاغَةِ)) مشهور معروف.

(٢) هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ: (مسلم: كتاب الذكر والدعاء: ٢٦٧٧؛ ابن ماجه: ٣٨٦٠ -

وأما تفريغ عجزه<sup>(١)</sup> الذي هو الإيمان بالمتشابه تألفاً على العمل: فلأنه قد تقرر عند أئمة العلوم كلها أن الوقف إنما يكون عند تعارض الأدلة؛ والتعارض لا يكون إلا مجتهد، لوجوب إحاطته من حيث كونه مجتهداً بكل ما يمكن تعلقه بالحكم ونقيضه من مقتضى كل واحد منهما، وما ينع، ومتنه، وسنده، ودلائله، وإمكان الجمع بينهما أو استحالة، وغير ذلك مما لا يمكن استحضاره من وجوه تصحيح النظر؛ وها هنا بحر يعز ملاحه، وقفر يذهب في ريشه خريته البادي فلاحه، يوجب الحيرة والإبلاس، ولا يحصل معه المنصف على غير الظفر بالياس. وعند ذلك يضمحل ما كان فيه يُملي، ويرجع مشتاقاً إلى الإيمان الجملي، منجياً على نفسه باللامّة، قائلاً قول أبي القاسم في العامّة، مبيناً لهم السلامة. وقد أكثر جهابذة العلماء رحمهم الله تعالى من نظم هذا المعنى، فأنشد ابن أبي الحديد:

وَأَسْأَلُ الْمَلَلَ الَّتِي اخْتَلَفْتُ	فِي الدِّينِ حَتَّى عَابَدَ الْوَثْنَ
وَحَسِبْتُ أَنِّي بَالِغٌ أَمَلِي	فِيمَا طَلَبْتُ وَمُبْرئُ شَجَنِي
فَإِذَا الَّذِي اسْتَكْثَرْتُ مِنْهُ هُوَ الْـ	.. حَجَانِي عَلَيَّ عَظَائِمُ الْحَنِّ
فَظَلَلْتُ فِي تَيْهِ بِلَا عِلْمٍ	وَعَرِقْتُ فِي يَمٍّ بِلَا سُفْنٍ

وأنشد الإمام فخر الدين بن الخطيب<sup>(٢)</sup>:

الْعِلْمُ لِلرَّحْمَنِ جَلَّ جَلَالُهُ	وَسِوَاهُ فِي جَهْلَانِهِ يَتَعَمَّمُ
مَالِ التَّرَابِ وَاللُّغُومِ وَإِنَّمَا	يَسْعَى لِيَعْنَمَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ

(١) أي عجز البيت الذي يقوم بشرحه.

(٢) هو الإمام، المفسر، الأصولي محمد بن عمر بن الحسن التيمي، البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ / ١١٥٠ - ١٢١٠ م) أصله من طبرستان ومولده في الري، وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري).

وَأُنْشِدُ الشَّهْرِسْتَانِي<sup>(١)</sup> فِي (نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ):

وَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا      وَأَعْمَلْتُ طَرَفِي بَيْنَ كُلِّ الْمَعَالِمِ  
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ      عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ  
وَذَلِكَ كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي مَعْنَى الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ تَفْرِيعُ الْحَيِّرَةِ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى صَارَتْ  
الْحَيِّرَةُ سِمَةً الْعَارِفِينَ، وَأُنْشِدُ بَعْضَهُمْ:

حَايِرَةٌ عَمَّتْ وَأَيٌّ فَتَى      رَامَ عِرْفَانِئاً وَلَمْ يَحْـرَـرْ  
وَأَمَّا الْجَاهِلُ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ رُؤْيَا كَأْسِ ذَلِكَ الشَّرَابِ قَبْلَ أَنْ يَذُوقَهُ، فَيَسْطُو بِشَرْبِهِ عَلَى  
أَهْلِ حَضْرَتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لَطَرْدِهِ. وَلَأْمُرٌ مَا ظَهَرَ تَفَاوُتَ الْقَدَمِينَ الشَّرِيفِينَ؛  
قَدَمِي مُحَمَّدٍ وَمُوسَى، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَمَدَحَ اللَّهُ مُحَمَّدًا بِقَوْلِهِ: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ  
وَمَا طَغَى﴾ [النجم: ١٧/٥٣]، وَقِيلَ فِي غَيْرِهِ: ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾  
[الأعراف: ١٤٤/٧]، مَعَ مَا جَرَتْ إِلَيْهِ نَشْوَةُ ذَلِكَ الْقَرَبِ مِنْ تِلْكَ الصَّعَقَةِ، وَافْتَقَرَ صَاحِبُهَا  
بَعْدَهَا إِلَى تَجْدِيدِ التَّوْبَةِ، وَلِهَذَا أَنْشَدُوا:

إِذَا صَحَبْتَ الْمُلُوكَ فَالْبَسْ      مِنْ التَّوْقِيِ أَعَزَّ مَلْبَسِ  
وَادْخُلْ إِذَا مَا دَخَلْتَ أَعْمَى      وَاخْرُجْ إِذَا مَا خَرَجْتَ أَخْرَسِ  
لَا يُقَالُ هَذَا فِيمَا الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْعِلْمُ، وَأَمَّا الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْعَمَلُ، فَالْمَطْلُوبُ فِيهِ أَمْرٌ  
خَارِجِيٌّ لَا يَدُّ مِنْهُ وَلَا تَقْتَضِيهِ الْحَيِّرَةُ، لِأَنَّا نَقُولُ: بَلْ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا الْمَطْلُوبُ فِيهِ  
الْعَمَلُ، وَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ عِنْدَ الْحَيِّرَةِ هُوَ الْوَقْفُ كَعِنْدَ التِّبَاسِ النَّاسِخِ بِالْمَنْسُوخِ. وَأَمَّا  
الْوَقْفُ فِي الْمَعْقُولَاتِ فَلَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّهُ فَرَعٌ التَّعَارُضِ، وَحُكْمُ الْعَقْلِ وَاحِدٌ قَاطِعٌ،  
وَالْقَوَاطِيعُ لَا تَتَعَارَضُ، وَإِلَّا لَاجْتِمَاعِ النُّقِیْضَانِ كَمَا عَلِمَ فِي الْقَوَاعِدِ. فَمَنْ أَدْعَى أَنْ عِنْدَهُ  
قَاطِعاً غَيْرَ عِبَارَاتِ الْقُرْآنِ فَقَدْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بِالْوَقْفِ، أَوْ أَكْذَبَهُ مَنْ رَجَعَ إِلَى الْوَقْفِ مِنْ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْفَتْحِ الشَّهْرِسْتَانِي (٤٧٩ - ٥٤٨ هـ / ١٠٨٦ - ١١٥٣ م) نَسَبُهُ إِلَى  
بَلَدَةِ شَهْرِسْتَانِ مَسْقُطِ رَأْسِهِ وَمَشْهُورِ رِفَاتِهِ، عَلَامَةٌ، مَتَكَّمٌ مِنْ فَلَاسِفَةِ الْإِسْلَامِ، كَتَابَهُ (نَهَايَةُ الْإِقْدَامِ فِي عِلْمِ  
الْكَلَامِ) مَطْبُوعٌ مَعَ كِتَابِهِ الْآخَرِ الْمَشْهُورِ (الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ) وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ ضَائِعَةٌ.

أقرانه الذين زاحموه في ورده وصدره؛ كما شنع به ابن أبي الحديد المعتزلي وغيره من أئمة الكلام على قول أبي هاشم<sup>(١)</sup> : ((إن الله لا يعلم من ذاته غير ما يعلمه هو)).

\* \* \*

### [المحكم والمتشابه]

وإذ قد وقع ذكر المحكم والمتشابه فلا بد من بيان معناهما ومعنى التأويل أيضاً على اختلاف العلماء في ذلك.

أما المحكم والمتشابه: فمنهم من قال: ((المحكم: ما لا يحتمل إلا معنى واحداً)) فهذا لا يشمل إلا النصّ الجليّ؛ وعزاه الإمام يحيى إلى أكثر طوائف المتكلمين والحشوية.

ومنهم من قال: ((المحكم: ما كان إلى معرفته سبيل))، فلا يكون المتشابه على هذا إلا معرفة قيام الساعة، والحكمة في عدد حملة العرش وخزنة النار، ونحو ذلك، مثل الحكمة في خلق العصاة، ودوام عذاب الكافر مع سعة الرحمة.

ومنهم: من قصر المتشابه على آيات مخصوصة هي الحروف المقطعة في أوائل السور، أو آيات الشقاوة والسعادة، أو القصص والأمثال، أو المنسوخ؛ أقوال أربعة.

ومنهم: من قصر المحكم على آيات الحلال والحرام.

فهذه سبعة أقوال؛ المحكم في كل منها خلاف المتشابه والعكس.

وأما التأويل: فمعانيه ثلاثة:

أولها: ترجيح المرجوح ظاهراً على الراجح للدليل أو جَبَ ذلك؛ وهذا كلام الأصوليين.

وثانيها: التفسير للمعنى المحتاج إلى التفسير؛ وهذا رأي المفسرين.

وثالثها: نفس الحقيقة التي يؤول إليها معنى الخطاب.

ونضرب لك بيانا للثلاثة في مثل: «يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» [المائدة: ٦٤/٥].

(١) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي أبو هاشم المعتزلي (٢٤٧ - ٣٢١ هـ) له آراء انفرد بها وتبعته

فرقة سميت ب (البهشمية) مولده ووفاته ببغداد. انظر وفيات الأعيان ١٨٠٣/٣.

فأما الترجيح: فهو أن المراد باليد: النعمة، وإن كان مرجوحاً ظاهراً لقيام الدليل على أن الله تعالى ليس بذي يد؛ وهذا يعتمد من قصر باعنه في علم البيان، فتكون اليد مجازاً مُرسلاً.

وأما التفسير: فهو إبقاء اليد والبسط على موضوعيهما، ولكن المراد ببسط اليد الكناية عن الجود، وإن لم يكن هناك يد ولا بسط، لأن الكناية لا تستلزم صحة إرادة المعنى الأصلي؛ فالبقاء على الحقيقة ليس أمراً مرجوحاً، وفهم هذا يفتقر إلى كمال أهلية في علم البيان. وهذا نحو ما فرق به التفتازاني بين التأويل والتفسير، أعني دعوى أن التأويل مَقْنُونٌ والتفسير مَقْطُوعٌ.

وأما نفس الحقيقة: فهي مدلول هذا الخبر، أعني كثرة النعمة والكرم في الخارج. إذا عرفت هذا فقد دلّ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧/٣].

على أن ليس المراد بالمتشابه في الآية هو الذي لا يفهم منه معنى رأساً، لأن الاتباع مستلزم لمتبوع ضرورة؛ فمن دفع الوقف على الجلالة بأن الخطاب بما لا يفهم بعيد، وأنه كخطاب العربي بالعجمية، فقد زاع سبهم احتجاجه عن الرمية، إذ لا قائل بأن في القرآن ما لا يفهم منه معنى رأساً، حتى الحروف المقطعة فإنها أسماء لمسمياتها المعروفة؛ إنما النزاع في أنه: هل المراد بالتأويل الترجيح، أو التفسير، أو الحقيقة. ثم إن كان المراد أحد الأولين فهل مرجح أو فسر به هو مراد الله؟ فإنما الترجيح والتفسير كلاهما بيان المراد، حتى يصح أن يوصف المرجح أو المفسر بأنه عالم بالمراد، لأن العلم يشترط فيه مطابقة الواقع؛ أو لا يعلم أنه مراد الله فلا يكون عالماً، بل غايته أن يكون ظاناً فقط، والظن رخصة كافية له، إن سلمت من معارض في جواز العمل كما علم، لا موجهة لوصف الظان بالعالمية؛ أو غاية ما يلزم من إخفاء المراد ما يلزم من إخفاء ليلة القدر، والصلاة الوسطى، وساعة الجمعة، والاسم الأعظم، مع الأمر بطلب فضيلة ذلك كله. فأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وعليهم أجمعين، وصحابته رضي الله عنهم خافوا أن يكون مراد الله غير ما فهموه، تحقيقاً لقدر علم ربهم، وتحقيقاً بمعرفته قدر علمهم، فاقنعوا بالإيمان الجملي بما أراد الله، ورأوا أن فهم المراد شرط في وجوب العمل،

فتيقنوا سقوط وجوب العمل لعدم حصول القدر المعتبر من شرطه، كما يسقط العمل على المجتهد عند تعادل الأمارات، وعدم المرجح؛ ولم يكن الله في زمانهم مكلفاً بالستة التكليف التي كلفته بها المعزلة ومضوا على ذلك في العملي كما هو القياس، وفي العلمي لفهمهم أن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣/٥] مصدر مضاف، فهو عام للدين العلمي والعملي؛ ولم يروا إحداث دين بالعقل من عند أنفسهم غير مانطق به الكتاب والرسول؛ حتى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما خاضوا في تفسير معنى ((الأب)) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١/٨٠] نكت بقضيه الأرض غضباً وقال: ((هذا لعمر الله التكلف))؛ وضرب صبيح بن عسل وطاف به على قتب لما سأل عن ((الذاريات)) وقال له: ((والله لو وجدتكم مخلوقاً لضربت عنقكم)). وعند هذا يتحقق لك براءتهم عن الذريعة الثالثة التي هي تأصيل الاجتهاد.

وأما غيرهم فرأى أن رجحان ظن أحد معاني التشابه موجب عليه العمل؛ ثم احتاط إما واقف للحكم على نفسه ولم يوصله إن رجح له غير حكم الأصل، أو راجع إلى حكم الأصل إن رجح أو ساوى؛ والرابع ابتغاء الفتنة بتأصيله مافهمه على الغير، وبالجدال بظنه الحاصل له، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في ترك الجدال.

وإن كان المراد من التأويل هو الثالث من وجوهه فأظهره في اختصاص الله بعلمه، إذ لا يعلم بسر كيفية سحر النار، وشرب الجنة وأنهارها، ولا كيفية الميزان والصراط والحساب وأحوال يومه التي هي التأويل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣/٧]، وإن دلّ مثل قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧/١٠٢] على إمكان عين اليقين، فإن ذلك مبلّغ علم الأنبياء. وعين اليقين غير حق اليقين الذي هو التأويل، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى. وقد ثبت في وصف الجنة ((مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر))<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) هو من حديث أبي هريرة عن طريق مغير عن هشام بن منه عند البغاري (كتاب التوحيد ٨٤٩٨)، وطرف

حديث من طريق المغيرة عند مسلم (كتاب الإيمان: ١٨٩)؛ ابن ماجه (باب صفة الجنة) عن أبي هريرة

(٤٣٢٨)؛ أحمد: ٣١٣/٢، ٣٧٠، ٤٠٧، ٤١٦ وغيره..

ماضِرَهُمْ وَالْعِلْمُ كُلُّ فُنُونِهِ      لِلَّهِ غُنَيْتُهُمْ بِأَمْنًا بِهِ

في البيت إشارة إلى قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في (النهج) في (خطبة الأشباح)<sup>(١)</sup>: ((وأما الراسخون في العلم فهم الذين أغناهم الله عن تقحّم السدود المضروبة دون الغيوب)) الإقرارُ بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله تعالى اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عنه رسوخاً. انتهى.

وهو صريح في كون ذلك منتهى الفضائل التي ينبغي المحافظة عليها، فكيف يكون مضرّة. ثم فيه دليل على أن الوقف على الجلالة، كما هو المروي عن أبي، وابن مسعود، وابن عباس، وهؤلاء الأربعة<sup>(٢)</sup> هم أربعة أركان الكتاب والسنة؛ وعلى ذلك جماهير السلف.

ولأن يقولوا: ﴿أَمَّنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧/٣] على تقدير الوقف على الراسخين في العلم يكون حالاً منهم، فيفسد المعنى من وجهين:

الأول: إن القول حينئذ بصير قيدا للعلم على ما هو المعلوم من كون الحال قيدا في عاملها، فيكون المعنى: لا يعلمونه إلا حال كونهم قائلين: ﴿أَمَّنَّا بِهِ﴾، وهو ظاهر السقوط.

والثاني: أنه لا معنى للإيمان الذي هو التصديق بالمعلوم، إنما التصديق بالجهول ضرورة عرفية.

وهذا الفساد إنما يتم على تقدير كون الضمير في ﴿به﴾ راجعا إلى التأويل، لا على تقدير لجوعه إلى التشابه كما يشهد به قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا﴾<sup>(٣)</sup> فإنها مذكورة لسند الإيمان.

وأما توهم أن الضرر فيه هو لزوم كونه خطابا بما لا يفهم فهو كخطاب العربي بالعجمية، فقد عرفت فساده بما قدمنا لك في شرح البيت السابق لهذا.

(١) نهج البلاغة بشرح الشيخ محمد عبده (ط ٢). دار البلاغة، بيروت (١٩٨٥): ٢١٢

(٢) سقط الاسم الرابع من الأصل ولعله: زيد بن ثابت.

(٣) وثمناها: ﴿... وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبَّنَا﴾.

ونريدك بياناً: أن مواضع الرِّبِّية قد تواترَ النَّهْيُ عنها، وهي أحاديث سَدِّ الذَّرَائِعِ للمفاسيدِ الدينيَّةِ والدُّنيويَّةِ، مثل نَهْيِ القاضي عن القضاء وهو غَضْبَانٌ، والنَّهْيُ عن الخلوِّ بالأجنبيَّةِ، والنَّهْيُ عن سَفَرِ المرءِ وخَذُّهُ، وأن يبيتَ على سطحٍ ليس عليه حائطٌ، وغير ذلك مما بلغَ معناه الكلِّي التَّواترَ المَعْنَوِي، وهو مُسْتَلْزَمٌ لِلْعِلْمِ بالنَّهْيِ عن كُلِّ مَفْسَدَةٍ مَحْزُوزَةٍ، وسُقُوطِ طلبِ المصلحةِ المُقْتَرَنَةِ بها، كما سَقَطَ الأمرُ بالقضاءِ عندَ حُصولِ تجويزِ الخطأ.

إذا علمتَ ذلك فقد تقررَ أنَّ الكذبَ على الله وعلى رسوله مَفْسَدَةٌ من أكبرِ المفاسيدِ، وعظيمةٌ من أكبرِ العَظَائِمِ بصريحِ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ [النحل: ١١٦/١٦]، و﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠/٣٩] الآية. وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: ((إن كذباً عليَّ ليسَ ككذبٍ عني غيري))<sup>(١)</sup>، و((إنَّه مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))<sup>(٢)</sup>. والمجتهدُ في نقلِ حُكْمِ الأَصْلِ المعلومِ في مواضعِ الرِّبِّيةِ المنهي عنها مُتَعَمِّداً للكذبِ؛ ومثله راوي الحديثِ الذي لم يبلغِ الصَّحَّةَ والحُسْنَ بغيرِ تَبَيُّهٍ على ضعفِهِ. وسيأتي قولُ عليٍّ عليه السَّلامُ: ((قاتلَهُمُ اللهُ، أي عِصَابَةُ بِيضَاءِ سَوْدَوَاءِ، وأيُّ حديثٍ من حديثِ رَسولِ اللهِ أَفْسَدُوا)) حيثُ صَرَّحَ بأنَّ خَلَطَهُمُ لأكاذيبهم بقولِ رسولِ الله إفساداً لحديثِهِ، ولا معنى لإفسادِهِ إلا فسادُ العَمَلِ به، كما قالَ ابنُ عَبَّاسٍ فيما أخرجه مُسْلِمٌ: ((لما رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ والدَّلُولَ لم نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ))<sup>(٣)</sup>.

إذا تحققتَ أنَّ الحُكْمَ عِنْدَ الْمُتَشَابِهِ مِظَنَّةٌ لهذهِ المَفْسَدَةِ العَظْمَى ضرورةً؛ وأنَّ التَّوَقُّفَ عَنِ الحُكْمِ عِنْدَ التَّشَابُهِ كَتَوَقُّفِ الحَاكِمِ عَنِ الحُكْمِ وهو غَضْبَانٌ، سواءً في أن تجويزَ

(١) هو من حديث المغيرة عند البخاري (كتاب الجنائز: ١٢٩١) ولفظه: ((كَذَّبَ عَلَيَّ أَحَدٌ)) وهو أيضاً عنه عند أحمد: ٢٤٥/٤

(٢) الحديث في الصحيحين وكتب السنن الأربع ومسنند أحمد من طرق متعددة (البخاري: باب من كذب على النبي (ص): ١٠٦ — ١١٠ وأطرافه في كتب: الجنائز والأنبياء والأدب: ٣٥٣٩، ٦١٨٨، ٦١٩٧، ٦١٩٣؛ مسلم: المقدمة: باب تغليظ الكذب على رسول الله (ص): ١ - ٤؛ كتاب الزهد: ٣٠٠٤؛ أبو داود: ٣٦٥١؛ ابن ماجه: المقدمة: ٣٠ - ٣٧)؛ أحمد ٤٧/٢، ٨٣، ١٢٣، ١٥٩، ٣/٣، ١٣، ٤٩، ١٦٦ - ١٦٧، ١٧٦ وغيرهما... القرمذي (العسم: ٢٧٩٦ - ٢٧٩٨).

(٣) مسلم: المقدمة: باب النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضَّعْفَاءِ والاحتياطِ فِي تَحْمِلِهَا.



مخالفة المراد مانع من الحكم عُلِمَتْ أن القول بالترجيح عند التعارض بما لا يُعْلَم به انتفاء المعارض قول معارض بما تواتر معنى من النهي عن ذرائع المفاسد المحوّزة، وأنه غير مفيد أيضاً، لأن المرجح مادام ظناً لا يرتفع الشك عن أحدٍ مقابله، إذ لأعلقة بين الظن وبين شيء من الحقيقة، كما تقرر في علم الاستدلال فيكون الشك في أحد المتقابلين شكاً في الآخر كما ثبت في علم الاستدلال أيضاً، فلا ينبغي الشك عن المرجح بالفتح، ومع الشك لا يجوز العمل به إجماعاً.

وأما بقاء حكم الطهارة مع الشك في الحدث ونحوه فمُخَصَّصٌ بدليله من عموم ذلك، وعموم حديث: ((دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ))<sup>(١)</sup> حَسَنُهُ الترمذي والنووي وغيرهما من حديث الحسن بن عليٍّ، وحديث: ((إِلْتَمَ مَحَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ الْفَتُونَ)) حَسَنُهُ النووي وغيره أيضاً من حديث النّوّاس بن سَمْعَانَ<sup>(٢)</sup>. فلا شك أن الترجيح بقواعد الترجيح ليس إلا فتوى المفتين الذين قَعَدُوها؛ ثم سكون النفس بعد الترجيح لا ينتهض دليلاً على الحق؛ لأنه فرع للاختيار وتابع له؛ ولهذا سكنت نفوس الفلاسفة والقائلين بقدّم العالم وغيرهم إلى ما اختاروه. والخطأ المُنْبَهُ الذي هو حُجَّةُ اللَّهِ أَمْنَعُ من أن يقيده نفوس المختارين في المقام الذي نهى الله عن الاختيار فيه.

وأيضاً قواعد الترجيح أدلة تثبت بها الأحكام. وكون الشيء دليلاً حكم شرعي وضعي لا يثبت إلا بخطاب الشارع النص لا القياس، إذ الدليل سبب للحكم ولا قياس في الأسباب، كما أوضحنا بطلانه في الأصول بما لا مدفع له، والله الحمد.

وبهذا أيضاً تعلم أن الحكم بعد التعارض ليس إلا الوقف، والبقاء على حكم الأصل، وبرائة الذمة من الحكم الناقل عنها؛ ومن هاهنا ذهب الظاهرية إلى أن حكم البراءة الأصلية لا ينتقل إلا بدليل مفيد للعلم، لكن حكمها معلوم، وامتناع نسخ المعلوم

(١) هو من حديث أنس عند أحمد: ١١٢/٣، ١٥٣؛ النهاية: ٢٨٦/٢

(٢) هو النّوّاس بن سَمْعَانَ بن خالد الكلبي، صحابي مشهور سكن الشام (تقريب التهذيب: ٣٠٨/١)، والحديث

في مسند أحمد ١٩٨/٦ بلفظ مقارب من حديث النّوّاس.

بالمظنون؛ فلهذا لم يقبلوا من الحديث إلا ما أفاد العلم، كالتواتر والمشهور، ومن ذلك البقاء على حكم الطهارة المتيقنة عند الشك في الحديث، ونحو ذلك مما كان الحكم الشرعي معلوماً، فطراً الشك في نقيضه؛ وإنما النزاع فيما لم يعلم الأصل من المتعارضين، بل ظن، أو لم يعلم ولم يظن. وهذا لازم لامحيص لمن منع نسخ العلوم بالمظنون عنه.

وأما مثلنا ممن يقول: استمرار الحكم أصلياً كان أو عارضاً مظنوناً، فلا يمتنع نسخه بمظنون، وإن كان المنسوخ معلوماً فهو يمتنع عن هذا المضيق.

وبما حققنا لك تعلم أن الأدلة الدالة على العمل بالظن إنما ينتهض على ظن سالم عن المعارض، منتسب سببه إلى الشارع؛ ولا كذلك الحكم عند التشابه، لأن كل واحد من المحكم والتشابه العلم به متوقف على العلم بصاحبه. فالأشعري يرى المحكم: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣/٧٥]، والتشابه: ﴿لَا تَذَرِكُهَا الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣/٦]. والمعتزلي على العكس، والراسخ يؤمن بما أراد الله من الآيتين، لعلمه أن كلا من عند ربه.

لا يقال: هذا التجويز الذي جعلته مانعاً عن الحكم حاصل في خبر الآحاد السالمة عن المعارض أيضاً، وفي المفتي لتجويز كذبهما لانتفاء العصمة؛ لأننا نقول: قد التزمه غيرنا من الظاهرية وغيرهم، وحققنا لهم الفرق بين العمل بالظن من الدلالات الظنية في المتن القطعي، وبين العمل به في المتن الظني بما حاصله: أن الطلب في المتن القطعي متحقق، فدلالة اقتضائه الامتثال ضرورية، ولا امتثال إلا بالعمل بالظاهر؛ بخلاف ظني المتن، فلا تحقق للطلب ولا ضرورة مقتضية للعمل به. وأما نحن فنقول إن لم نلتزمه: إن ذلك لهما إمكان لتجويز، إذ العدالة مانعة من التجويز؛ وإلا لبطل ظن العدالة وانقلبت شكاً، والعمل عنده ممتنع باتفاق. فيجب عليك أن تعرف الفرق بين الإمكان والتجويز، فإن تصور خلاف حكم خير العدل مثلاً وهم، إن لم يستند إلى معارض؛ والوهم لا يعتبر إجماعاً، وإن استند إلى معارض صار شكاً، والشك يمنع العمل اتفاقاً.

وتوضيحه: أن أئمة الكلام قرروا أن الله تعالى قادر على القبيح - تعالى عنه - لأن من قدر على شيء قدر على جنس ضده. ولم يجوزوا وقوعه منه، وهذا من ذاك، وهي مسألة أحيل السؤال. وإن كان الحق أن المحال يستلزم المحال.

وأيضاً إنما عمل بالآحاد<sup>(١)</sup> والمفتي لورود التعبد بهما شرعاً معلوماً لا مظنوناً، فيكون تخصيصاً للنهي عن ذرائع المفاسد المحوّزة لو سلم التجويز، أو كاشفة عن عدم المفسدة رأساً، لأن نص الشارع لا يكون منشأ مفسدة راجحة ولا مساوية لما عليم من وجوب حكمته، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: ((نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالِي فَوَعَاها فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا))، الحديث<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: هذا إثبات أصل بظن ودور.

قلنا: بتواتر معنوي، منه تواتر بعثة الآحاد إلى النواحي لتبليغ الأحكام.

قالوا: للفتيا لا للرواية.

قلنا: كلاهما نقل للحكم لعموم: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣/١٦]، والواحد الجامع للشروط أهل، مخبراً كان أو مفتياً، حتى تقع الريّة فيما نقله، فترتفع الأهلية، إذ يكشف وقوعها عن وجود معارض، كما أنكر عمر خير فاطمة بنت قيس لقوله: ((لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ)). وعائشة في خبر ابن عمر في ((تعذيب الميت بكاء أهله))<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤/٦]، أو انتفاء شرط كما كان من علي عليه السلام في استخلاف من توهّم نقصان أهليته من رواة الحديث. ولهذا كان لا يستحلف أبا بكر. وفي فعل هؤلاء الأعيان من الصحابة وغيرهم ما يدفع قول المحدثين: إنه لا يسأل عن حال الصحابة، فإنه ظاهر في تعلق الريّة بهم كغيرهم، إلا أبا بكر أو مثله. وكل ذلك يشعر بما أردنا من أن جواز العمل مختص بحالة عدم الارتياح الذي هو التجويز. وإن القول بغلبة ظنّ خلاف المحوّر مع بقاء تجويزه قول من لا يعرف الفرق بين الإمكان والتجويز، فإن التجويز فرغ عن حصول سبب

(١) في العمل بالآحاد انظر المعتمد لأبي الحسين البصري: ٥٤٩/٢؛ الشوكاني: إرشاد الفحول: ٤٣ - ٤٤.

(٢) هو من حديث زيد بن ثابت عند أبي داود (٣٦٦٠)؛ ابن مذي (باب الحث على تبليغ السماع): (٢٧٩٤)،

ابن ماجه: (المقدمة؛ باب من بلغ علماً: ٢٣٠)؛ أحمد: ١٨٣/٥، وعن ابن مسعود: ٤٣٧/١.

(٣) الحديث من طريق ابن عباس عند البخاري من عدة أحاديث في باب (قول النبي يُعَذَّب الميت) (١٢٨٨) وطرفاه

في: ١٢٨٩ و ٣٩٧٨) وانظر شرحه في فتح الباري: ١٥٠/٣ - ١٥٦.

الجزم. والجزم بانتفاء السبب مع وجود مسببه أمر لا يصدر عن عاقل فضلاً عن فاضل. ولا كذلك الإمكان فإن معناه كون الشيء مقدوراً.

لا يقال: المانع لك عن الترجيح خوف مخالفة مراد الله، وهذا إنما يلزم على رأي المخطئة، كقولهم: بأن الله حكماً معيناً. وأما المصوبة فلا حكم لله إلا ما حكم به المجتهد.

لأننا نقول: التصويب مستلزم ترك الترجيح أيضاً، بيانه أنه: لا مراد لله تعالى معين قبل اختيار المجتهد، فنصبه للأمارتين المختلفتين: إما للدلالة على تخيير المجتهد في مدلوليهما، والتخيير مناف للترجيح، لأن معنى التخيير تساوي المخيرات في تحصيل كل منها للقدر المطلوب فيه، وترجيح أحد المتساويين بحكم. وإما لبيان اختلاف المحكوم عليه، واختلافه كاختلاف المحكوم فيه؛ فكما لا معنى لترجيح حرمة الخمر على حل العسل مثلاً، لا معنى لترجيح التحريم على زيد على التحليل لعمرو.

ولا يقال: هذا من تكليف بعض غير معين، وهو غير معقول كما في عرف أهل الأصول. لأننا نقول: قد فوض التعيين إلى اختيار المجتهد، كما فوض إلى الحائث أحد خصال الكفارة. وهذا عذر من قال بجواز تعارض القواطع. وتحقيقه أن الحكمين إن تساويا في تحصيل القدر المطلوب فيه بالنظر إلى كل مكلف فهو الواجب المخير. وإن لم يتساويا فهو الواجب المعين، ولا ثالث لهما.

ثم المطلوب من المجتهد: إما الظن غير متعلق بشيء، وهذا باطل؛ لأنه من الإضافيات التي يستحيل تعللها غير متعلقة بشيء، أو متعلقاً بشيء، وهو المخير أو المعين. فيكون ذلك هو حكم الله. وقد قال عضد الدين<sup>(١)</sup> في دفعه: ((إنما يتعلق الظن بالآتي والأنسب بالأصول المعينة، وهذا لا يستلزم تقدم حكم الله قبل الظن)) وهذا الدفع ساقط، لأن حكم الله تعالى في الأصول متعين إجماعاً. فإذا كان الظن في الفرع مطلوباً من المجتهد، ومتعلق الظن المطلوب هو الأنسب بالأصل، وجب أن يكون الفرع متعيناً، وإلا لم تتحقق المناسبة بينه وبين أصله؛ وإن هذا معنى تعيين حكم الله قبل الاجتهاد. ثم إن كان المطلوب الأنسب في الواقع فهو عين الاقتضاء المستلزم للتخطة،

(١) هو العلامة عضد الدين الإيجي وقد تقدمت ترجمته.

أو في نظَرِ المجتهدِ فهو عينُ التَّخْيِيرِ المستلزمِ لانتفاءِ الرَّجْحَانِ في الواقعِ، أعني تفاوتَ قَدَرِ المَلْطُوفِ فيه، إذ لا يراؤُ بالواجِبِ المَخْيَرِ مالا يترجَّحُ للمجتهدِ رأساً؛ بل مالا يترجَّحُ فيه في نفسِ الأمرِ؛ وإنْ ترجَّحَ للمكلَّفِ بعضُه دونَ بعضٍ، كما يترجَّحُ له في الجماعةِ الإطعامُ، وفي الخصبِ الكسوةُ ونحو ذلك، فإن هذا ترجيحٌ مُلغى في الكفَّارةِ وتحوُّها، فيُلغى مثله في الأحكامِ المَخْيَرِ فيها.

وغايةُ ما يمكنُ الفرقُ به أنَّ التَّخْيِيرَ هنا بينَ الأحكامِ كما هو أحدُ أجوبةِ الجمهورِ على أدلةِ القائلين بالتفويض.

وفي نحوِ الكفَّارةِ التَّخْيِيرُ في نحوِ الكفَّارةِ بحرفِ التَّخْيِيرِ مُطابقتها؛ وهاهنا باختلافِ الأمرينِ الراميةِ، ولا قائلَ بإهمالِ الدَّلَالَةِ الالتزاميةِ في العلومِ النظريةِ. وهذا معنى التفويضِ الذي قال به القاضي موسى وغيره.. وأنكره الأكثرُ؛ وقد استلزمه القولُ بالتصويبِ كما حققنا، لا محيصَ للمُصَوِّبَةِ عنه، ولا معنى للترجيحِ معه لما عرَّفناك.

ثم هذا مَوْرَدٌ لم تقعْ عينُ بصيرةِ أحدٍ من أئمةِ النظرِ على عينه ولا أثره، حتى اختصني الله، ولَهُ الحمدُ بإظهارِ خَبْرِهِ وخَبْرِهِ:

وَرَدَّتْهُ وَالذَّئِبُ يَغْوِي حَوْلَهُ      مَشَتْكَ سُمُّ السَّمْعِ مِنْ طُولِ الطَّوَى

بِحَيْثُ لَا يَهْدِي لِسَمْعٍ نَبَأٌ      إِلَّا بِسَمِّ الثُّومِ أَوْ صَوْتِ الصَّدَى

فإن قيل: الوقفُ على ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ أولى؛ من وجوه:

الأول: أن الإيمانَ بكونِ الكلِّ حقاً من عندِ الله يَحْصُلُ بِأَيْسَرِ نَظَرٍ، وهو حاصلٌ لعمومِ المؤمنين، فيبقى الوصفُ بالعمومِ ضائعاً.

الجواب: أن المرادَ من الإيمانِ بِهِ عَدَمُ ابتغاءِ تأويلِهِ، لأنَّ الراسخينَ في قُوَّةِ ﴿وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ﴾، لأنَّ جماعةً من مُحَقِّقِي النُّحَاةِ صَرَّحُوا بِكَوْنِ ((أما)) لازمةً التفصيلِ<sup>(١)</sup> المذكوراً أو مُقَدَّرًا، سيما حيثُ تَرْتَبِطُ بِمُجْمَلِ قَبْلِهَا، كهذه الآية، وسُمِّيَ تركُ ابتغاءِ التَّأْوِيلِ إيماناً، لأنَّ مُصَدِّقَ الْخَبَرِ لَا يَتَّبِعِي التَّفْتِيشَ عَنْهُ، ولا كذا مُتَّبِعِي التَّأْوِيلِ، فَسُمِّيَ اللَّازِمَ بِاسْمِ الْمَلْزُومِ.

وأيضاً ماتريدُ بقولك: عُموم المؤمنين؟ فإن أردتَ من يَتبغي تأويله ومن لا يَتبغيه، فممنوع، إذ مبتغي التأويل زائغ قلبه لا مؤمن، وفي مَضِيْق من الشكِّ لا فُسْحَة كفسحةِ الرَّاسخينَ المتَحَقِّقينَ بقولِ القائل:

إذا صَحِبْتَ الملوِكُ فالأبسُ      من التَّوقِّي أعزَّ ملبَّسُ  
واذخُلْ إذا ما دخلتَ أعمى      واخرُجْ إذا ما خرجتَ أحرسُ

أو من لا يَتبغي التأويل من المؤمنين، فذلك هو الرَّاسِخ. لا يقال: فيلزم على هذا أن يكون من لا يقرأ القرآن راسِخاً، لأننا نقول ابتغاء تأويله، وعدم ابتغاء تأويله، فَرُغَ عن معرفته أولاً، ومَعْرِفَتَه فَرُغَ عن معرفة الحكم، لِمَا أن الأشياء لا تَبَيَّنُ إلَّا بأضدادها، ومعرفتهما مُتَوَقِّفٌ على أدواتٍ وعُلُومٍ أُخَرُ تكاد أن تستغرق العُمُرَ، ومن لا يقرأ القرآن بمراحل عن ذلك، على أن أكثر الصَّحابة رضي الله عنهم لم يَجْمَع القرآن كَلَّه، فإنَّ العلمَ ليس علم كتابته ولا اسْتِغْرَاقَه بالسَّرْدِ، فإن جمهور من يَسْرُدُه لا يُجَاوِز حَنْجَرَتَه، ولا العلمَ المبتدع بالقوانين الاصْطِلَاحِيَّةَ والعبارات الجدلية، فإن الوقوفَ عند ذلك نفس الحجاب عن حقيقة العلم الذي جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ، ورُزِقَ به ((خير القرون)) الذي هو قرنه ﷺ، بل ذلك مَحَلُّ النِّزَاعِ وَعَيْنُ الْاِِتِّدَاعِ اللِّذَانِ نَحْنُ الْآنَ على بطلانِهما نُدُنُّن!

الثاني: أن مُقتضى علم الرِّسوخ أن يكون علماً بحقيقته، وإلا فالْمَحْكَمُ والمُتَشَابِهُ سواء في وجوب الإيمان بكون كلِّ منهما من عند الله، فلا تخصيصَ للمتشابه.

الجواب: القول بأن الإيمان هو التصديق، والتصديق عند أئمة المعقول: هو إذعان النَّفْسِ للنسبة، وحصول ذلك على الخبر، إنما يكون حيث لا يعلم مدلول الخبر بغيره من طرف العلم، لما تقرَّر في علم البيان من أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فائدة الخبر أو لازمها. فإذا كانا معلومين للمخاطب كان الخبر لَعَواً فضلاً عن أن يكون مفيداً للتصديق. وإن سَلِمَ فالفضيلة المنوّه بها في القرآن هي الإيمان بالغيب كما ورد في غير آيةٍ وحديث؛ لأنَّ الإيمان بما هو معلوم: كيف وأكثرُ الشَّرْعِ تَعَبُّدٌ مَحْضٌ، لا طريق للعقل إلى العلم بوجوبه؟!

أما تخصيصُ المتشابهِ فلزيادةُ العنايةِ بِمَحَلِّ الرُّتْبَةِ، كما لا يَشْتَغُلُ المِيتُ بِأَكْثَرِ مِنَ الوَصِيَّةِ بأولادِهِ الصَّغَارِ.

الثالث: أن التَّذْيِيلَ بِـ ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢/٢٦٩] تأكيدٌ للرُّسُوخِ لا للاعترافِ بِالْجَهْلِ.

الجواب: القولُ بِالْمَوْجِبِ والاعترافُ بِالْجَهْلِ هو غايةُ الرُّسُوخِ ونهايةُ التَّذْكُرِ، لأنه معرفةُ قَدْرِ النَّفْسِ؛ وأَيُّ عِلْمٍ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ قَدْرَ عِلْمِ نَفْسِهِ بَيْنَ يَدَيْ عِلْمِ رَبِّهِ؛ فَإِنَّ عَدَمَ معرفةِ قَدْرِ النَّفْسِ هو غايةُ الْجَهْلِ، وموجبٌ لِلْهَلَكَةِ بِحُكْمِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((مَا هَلَكَ أَمْرٌ عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ، وَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ))<sup>(١)</sup>، فمعرفةُ قَدْرِ النَّفْسِ من قَدْرِ الرَّبِّ هو نهايةُ الْعِلْمِ الرَّاسِخِ.

الرابع: أنْ مَعْنَى كَوْنِ الْحُكْمِ أَمَّا لِلْكِتَابِ: أن المتشابهَ يرجعُ إليه كما يرجعُ الولدُ إلى أُمِّهِ.

الجواب: أنْ إضافةُ أُمِّ الْكِتَابِ كما حَقَّقَهُ محققو المفسرين بمعنى (في)، وإلاَّ أَدَّى إِلَى كَوْنِ الْكِتَابِ هو مَاعَدًا الْحُكْمَ، بِحُكْمِ مَا تَقْتَضِيهِ الإِضَافَةُ مِنْ تَغَايُرِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ وَإِذَا كَانَتِ الإِضَافَةُ لَا مَعْنَى اللَّامِ لَمْ يَتَعَيَّنْ كَوْنُ الْحُكْمِ أَمَّا لِلْمُتَشَابِهِ، بَلِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَنْهُ، لِأَنَّ أُمَّ الْمُتَشَابِهِ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَبِالْمُرَادِ مِنْهُ، وَإِنْ سَلَّمَ كَوْنُ الإِضَافَةِ بِمَعْنَى اللَّامِ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ، لَا اسْمًا لِمَا يَبَيِّنُ الذَّقَّتَيْنِ لِلْفَسَادِ الْمَذْكُورِ، بَلِ هُوَ نَحْوُ: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٤/٢٤] أَيْ حُكْمُهُ الْمَكْتُوبُ؛ فَتَعَاضُدُ مَذَلُولُ الإِضَافَتَيْنِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ.

وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ لَيْسَ بِأَمٍّ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ، بِحُكْمِ اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ بِالْأُمُومَةِ، لظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ أُمَّهُ هِيَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَمٍّ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، إِنَّمَا هُوَ أُمٌّ لِلْفِتْنَةِ. وَجَبَ أَلَّا يَكُونَ مَنْشَأُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ رَأْسًا لَا مَوْقُوفًا عَلَى النَّاظِرِ وَلَا مَوْصُولًا لِلْعَظِيمِ. وَهَذِهِ طَلِيعَةُ جُيُوشِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي سَنَبَعْتُهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الدَّرِيعَةِ الثَّالِثَةِ الَّتِي هِيَ تَأْصِيلُ أَحْكَامِ النَّظَرِ وَالْاجْتِهَادِ. فَإِنَّ الَّذِي نَدْعِيهِ فِي الْمُتَشَابِهِ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ كَوْنِ الْحَاصِلِ

(١) الحديث في المقاصد الحسنة ٤١٩. وفيه: قال النووي: ليس بثابت.

للمُجْتَهِد منه أصلاً يُلْزَمُ الْغَيْرَ الْعَمَلِ بِهِ، كما سَوَّضْتُ فِي وَجُوبِ تَرْكِ الْجِدَالِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ، وَإِلَّا لَمَّا تَشَابَهَ، فَيَبْقَى أَنْ يَكُونَ ظَنِّيًّا، إِذْ لَا وَاسِطَةَ فِي الدَّلَالَةِ بَيْنَ الضَّرُورَةِ وَالظَّنِّ كَمَا يَدَّعِي بَعْضُ أَئِمَّةِ الْكَلَامِ مِنْ إِثْبَاتِ قَطْعِيٍّ اسْتِدْلَالِيٍّ؛ كَمَا أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ فِي الْمَتْنِ، فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ مَدْلُولِيهِمَا.

\* \* \*

### هَجَمُ الْوُقُوفِ عَلَى طَرِيقَتِهِ بِهِمْ      عَيْنَ الْيَقِينِ فَأُسْكِرُوا بِشِرَابِهِ

فِي الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي حَدِيثِ كَمِيلِ بْنِ زِيَادٍ النَّخَعِيِّ<sup>(١)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَصْفِ الرَّبَّانِيِّينَ: ((هَجَمَ لَهُمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، فَاسْتَبَانُوا مِنْهُ مَا اسْتَوْعَرَ مِنْهُ الْمُتَرْفُونَ، وَأَنْسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ)).

وَأَمَّا ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ وَ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ وَ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ فَعِبَارَاتُ ثَلَاثَ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثُر: ٥/١٠٢] ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثُر: ٥/١٠٢] ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥/٥٦].

فَعِلْمُ الْيَقِينِ: هُوَ الْقَطْعُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، قِيلَ: هُوَ عِلْمُ الْاسْتِدْلَالِ الْقَطْعِيِّ؛ فَالْإِضَافَةُ بَيَّانَةٌ.

وَعَيْنُ الْيَقِينِ: مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقُ الْيَقِينِ بِغَيْرِ الْحَوَاسِّ.

وَحَقُّ الْيَقِينِ: نَفْسُ مُتَعَلِّقُ الْيَقِينِ.

فَالْأَوَّلُ: لَا لَبْسَ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْآخَرَيْنِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ أَنَّ عَيْنَ الْيَقِينِ يَوْجَدُ مِنْ دُونِ حَقِّ الْيَقِينِ، وَلَا عَكْسٌ؛ فَعَيْنُ الْيَقِينِ أَعَمُّ مُطْلَقًا، كَمَا فِي رُؤْيَا عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ فَوْقِ مَنَبَرِ الْمَدِينَةِ لَانْهْزَامِ جِيُوشِ الْمُسْلِمِينَ فِي نَهَاوْنَد، حَتَّى صَرَخَ مِنْ فَوْقِ الْمَنَبَرِ: ((يَاسَارِيَةُ الْجَبَلِ الْجَبَلِ))<sup>(٢)</sup>،

(١) تابعي، ثقة، من أصحاب الإمام علي بن أبي طالب، روي بالتشيع، مات سنة ٨٢ هـ / ٧٠١ م.

(٢) انظر طبقات ابن سعد: ٢٦٥/٣ - ٢٧٥، ابن الجوزي، صفة الصفوة: ١١٢/١.



فالحاصل عين اليقين لا حق اليقين، لأنَّ حقَّ اليقين هو نفس ما وقع في نهاوند. والمعلوم ضرورة أن عمر في المدينة، فهو عن حقَّ اليقين بمراحل.

وأما وجود حقَّ اليقين الأخرى فما لا يظفر به إلا من انفصل عن لوث الصلصال. ومن عين اليقين ما وقع لبعض الصحابة مع عثمان رضي الله عنه قال: دخلت على عثمان وكنت رأيت امرأة حسناء، وقعت في عيني، فلما مثلت قال: ((أما يستحي أحدكم أن يدخل وأثر الزنى في عينه؟)). وأبلغ من ذلك كله الحاصل للأنبياء والأولياء صلوات الله عليهم أجمعين، مثل حديث رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم للجنة والنار وغيرهما. ورؤية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة لمتعلقات علوم الجفر، حتى قال: ((لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً)).

إذا عرفت ذلك فسبب بلوغهم إليه هو محبة الله لهم. وسبب محبة الله لهم هو اتباع آيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التوقف على ورده وصدره، وهو صريح مذكور قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١/٣] فجعل اتباعهم آية محبتهم لله؛ وآية محبة الله لهم. فالإطلاع على شيء من الغيوب صفة أنبياء الله وورثة علومهم من العلماء الربانيين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩/٣] وقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [احن: ٢٦/٧٢]، وفاض على علماء الورثة كل بقدر اتباعه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتضية محبة الله تعالى. ولما كان أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه متحققاً بالاتباع، خصوصاً لحديث: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله))<sup>(١)</sup> كان حظّه من علم المغيبات أكمل حظ، لم يفته بعده إلا النبوة.

وكل من علماء الورثة فاض عليه قسطه بقدر اتباعه ومحبتة بصرائح، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧/٤٧] ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ

(١) هو من حديث ابن عباس وسلمة وغيرهما في معجم الطبراني (الكبير): ٥٧٣٠، ٥٨٧٧، ٥٩٥٠، ٥٩٩١،

٦٢٣٣، ٦٢٨٧، ٦٣٠٣، ٦٤٢١ وسنن البيهقي: ٣٦٢٢/٦؛ مجمع الزوائد للهيتمي: ١٢٣/٩ - ١٢٤، وفي

الروايات رجال ضعاف.

ماءً فَسَأَلَتْ أَوْدِيَّةً بِقَدَرِهَا [الرَّعْد: ١٣/١٧] وَضِدَّ ذَلِكَ كُلَّهُ طَمَسَ أَعْيُنَ الْمُخَالَفِينَ  
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالطَّبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَأَسْمَاعِهِمْ وَإِضْطَالُهُمْ، وَغَيْرُ  
ذَلِكَ مِمَّا صَرَّحَ بِهِ الْقُرْآنُ.

فَمَا أَجْدَرَ الْحَازِمَ بِالْحَذَرِ مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي أَصُولِ دِينٍ أَوْ فُرُوعِهِ؛ فَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ كُشِفَ شَيْءٌ مِنَ الْغَيْبِ  
لَا بِنَ سِينَا<sup>(١)</sup> وَلَا لغيرِهِ مِنْ تَلَوِّثِ بِدْعِ عِلْمِ الْكَلَامِ، أَوْ اشْتَغَلَ بِتَتَبُعِ آثَارِ الرِّجَالِ.  
كَمَا نُقِلَ الْكَشْفُ لِمَجَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ فِي خِدْمَةِ  
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتَفَقَّهُمْ مَقَاصِدِهِ بِغَيْرِ التَّفَاسِيرِ الْمُبْنِيَّةِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْبِدْعَةِ؛  
بَلْ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ابْنِ سِينَا  
فَقَالَ لَهُ: ((ذَلِكَ رَجُلٌ رَأَى الْوُصُولَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِي فَقَطَعْتَهُ)).

وَرَوَى بَعْضُ الْأَكْبَارِ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنِ الثَّقَةِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَعْمَانَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
أَنَّهُ رَأَى الْفَقِيهَ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْغَنِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ مُغَيَّرَةٌ جَدًّا، قَالَ:  
فَقُلْتُ لَهُ: يَا سَيِّدِي، مَا ثِيَابُكَ مُغَيَّرَةٌ؟ فَقَالَ: لَأَشْتَغَالِي بِالْإِرْشَادِ وَتَرْكِي لِكِتَابِ اللَّهِ.

قُلْتُ: وَحَقٌّ ذَلِكَ لِتَارِكِهِ، وَكَيْفَ لَا، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
أَنَّهُ قَالَ: ((سَتَكُونُ فِتْنَةٌ)) قَالُوا: ((فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا؟)) قَالَ: ((كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ  
مَاقِبِلُكُمْ وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَفَصْلٌ مَا بَيْنَكُمْ، فَهُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، مَنْ ابْتَغَى  
الْحَقَّ مِنْ غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ)) إِلَى قَوْلِهِ: ((وَمَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أَجَرَ، وَمَنْ  
حَكَّمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ فَقَدْ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)). خَرَّجَهُ السَّيِّدُ أَبُو طَالِبٍ  
فِي (الْأُمَالِي) مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: عَنْ عَلِيٍّ، وَالْآخَرُ: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَهُوَ فِي (التِّرْمِذِيِّ)<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَفِي (جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ  
الْخَطَّابِ. فَهُوَ مَعَ شَهْرَتِهِ فِي شَرْطِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَلَقًى بِالْقَبُولِ.

(١) هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِينَا، أَبُو عَلِيٍّ، شَرَفَ الْمُلُوكُ (٣٧٠ - ٤٢٨ هـ / ٩٨٠ - ١٠٣٧ م)، الْفِيلَسُوفُ  
الرَّئِيسُ، سَاحِبُ النِّصَانِيفِ فِي الطَّبِّ وَالْمُنْطِقِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ وَالْإِهْيَاتِ، يُسَمِّيهِ الْأَوْرَبِيُّونَ Avicenne وَلَهُ  
عِنْدَهُمْ مَكَانَةٌ رَفِيعَةٌ.

(٢) هُوَ عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ (بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ): ٣٠٧٠، وَقَدْ عُلِقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ((هَذَا حَدِيثٌ  
غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَمَزَةِ الزِّيَّاتِ وَإِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ، وَفِي حَدِيثِ الْحَارِثِ [الْأَعْمُورِ رَاوِي حَدِيثِ عَلِيٍّ  
هَذَا] مَقَالَ)).

وأما قوله: ((فاسْكُرُوا بِشِرَائِهِ)):

فهو معنى ما قدمنا من أن الحيرة صفة الراسخين، حتى استشعر العلماء رضي الله عنهم سؤالاً يرد في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر حين رفع يديه بالدعاء حتى بدا بياض إبطيه قائلاً: ((اللَّهُمَّ إِنْ تَخِذْ هَذِهِ الْفِتَّةَ فَلَنْ تُنْصَرَ بَعْدَهَا)) قال له أبو بكر: ((حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْ أُلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ، وَاللَّهُ مَنَجُزُكَ مَا وَعَدَكَ))<sup>(١)</sup>؛ وتحقيق السؤال: أنه كيف يكون يقين أبي بكر بصديق وعده الله أقوى من يقين النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ سيما أنه أراهم مصارع القوم، فما عداً أحد منهم مصرعاً؟ وأجابوا رضي الله عنهم بأن ذلك من أبي بكر دليل على قصور علمه عن علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جَوَزَ أَنْ يَكُونَ وَعْدُهُ يَأْخُذُ الطَّائِفَتَيْنِ، كَوَعْدِ يُونُسَ بِعَذَابِ قَوْمِهِ، فإنه يجوز تأخر الموعد به لتأخير شرط من شروط الحكمة في وقوعه ويجهله المخاطب، كما كُشِفَ تأخره عن قوم يُونُسَ بأنه كان مشروطاً بأن لا يؤمنوا؛ وكُشِفَ هلاك ابن نوح وقد وعده بنجاة أهله أنه ليس من أهله.

ولم تزل الحيرة سمة الراسخين، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠/١٢] بتخفيف ((كذَّبوا)). ومثله قول شعيب: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩/٧] وتفسيره بغير ظاهره قول من ادعى أن حكمة الله وإقفة على رأيه، فقد سمعت أمثاله، وهناك غيرها. ولسنا بصدد التطويل.

\* \* \*

وَرَأَوْا حَقِيقَةَ أَنْزَلِ أَمْرَهُمْ بِهِ      فَتَجَاهَلُوا ذُلًّا لِعِزِّ جَنَابِهِ

هذا البيت إشارة إلى أن صفات العلماء الربانيين لاقتداء بقول الملائكة صلوات الله عليهم: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢/٢]. وقد عرفت أن الحيرة إنما تنشأ من تعارض مقتضى أسماء الله الحسنى، وأن مرجع الوجود كله إلى مقتضى

الأسماء الفعلية، وأن الحكمة فيها دائرة بين الاسم ونقيضه، كاسم (البسيط) مع (القابض) واسم (العفو) مع (المنتقم) واسم (الرحيم) مع (الجبار) إلى غير ذلك؛ إذ لو تعطل مقتضى أحد اسمين لتعطل النظام؛ إذ رؤية استحقاقه تعالى الوصفين هو حقيقة أمره وميته عزّ جنابه وقدره، فالمكلف إذا جزم بمقتضى أحد الوصفين على الخصوص فقد عطّل الآخر للدليل؛ وإذا لاحظته كما هو الواجب لم يحصل من الجزم على كثير ولا قليل، إذ يظهر عند ذلك تقاوم الوصفين، ويرجع الأمر إلى اقتساميهما للبصيرة بنصفين. ومن هنا قال الرازي<sup>(١)</sup> في تفسيره (مفاتيح الغيب): ((إن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر، وإثبات الرسل يلجئ إلى القول بالقدر؛ فكانت هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم النظرية، وبحسب تعظيم الله نظراً إلى قدرته، وبحسب تعظيمه نظراً إلى حكمته، وبحسب التوحيد والنبوة، وبحسب الدلائل السمعية. فلهذه المآخذ التي شرّحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسألة وغمضت؛ فنسأل الله أن يوفقنا للحق)) اهـ.

فهذا إمام علم الكلام بلا ريب منغمس في بحر خيرة علم الغيب. وقد أضربنا عن نقل كلام أضرايه واكتفينا به مع ماتقدم حذراً من تطويل الواضح وإطنا به. فليتهم إذا بلغوا من النظر إلى هذه الغاية علموا أنها أول ما أهدته للمقتدين. محمد صلى الله عليه وآله وسلم يذ العناية، فأريحوا من وعثاء السفر، ونقلوا بعد ذلك من ظفر إلى ظفر.

\* \* \*

وتبادروا الأعمال حين تيقنوا      أن النفس أهم ما يعنى به

اعلم أن الأعمال: تعلق، وتخلق، وتحقق؛ وأن مرجع الأولين إلى أسماء الله الحسنى كما قدمنا لك، وأن مرجع الأخير إلى نقائصها، وأن مرجع التعلق ليس إلا واحداً منها هو اسم الذات المستجمع لكمال الصفات. والعمل المتعلق به شهادة أن لا إله إلا الله؛

(١) تقدمت ترجمته.

وهذا هو معنى التعلُّق لا غير، فقد وردَ في (الصحيح): ((الإيمان بضغّ وسبعونَ شعبةً أعلاها قولُ لا إلهَ إلا اللهُ وأذناها إمطةُ الأذى عن الطريق))<sup>(١)</sup>. وتسمية ما يتعلَّق به من العملِ تعلُّقاً؛ لأنه ليس لمخلوق أن يتخلَّق بمذلوله تعالى عن الشَّرْكَ فيه.

وأما التَّحَلُّقُ: فمعناه الاقتداء بفعلِ الله تعالى من الكَرَمِ والرَّحْمَةِ والعِلْمِ وغيرها، كما ورد: ((تَحَلَّقُوا بِأَخلاقِ الله)). وقد قدَّمنا ذلك، إلاَّ العَظَمَةَ والتَّكَبُّرَ، فقد وردَ اختصاصُه تعالى فيهما في حديثٍ قُدسيه على لسان نبيِّه: ((العَظَمَةُ رِذائي والكِبَرُ بئاءُ إزارِي، فَمَنْ نازَعَنِي واحداً منهما قذفته في النَّارِ))<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك فهو تعالى لم يُخلِ عبده من بذلِهما، وهو العِزَّةُ، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨/٦٣] ولذا يَحْفَى الفرقُ بينها وبينَ الكِبَرِ والعَظَمَةِ على غيرِ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ.

وأما التَّحَقُّقُ: فهو معرفةُ المخلوق حقيقةَ نفسه، ((فَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ)) وبذلك يَسْلَمُ من الهَلَكَةِ، ((فَمَا هَلَكَ امْرُؤٌ عَرَفَ نَفْسَهُ)). وحينئذ يتحقَّقُ عندَ حُصُولِ شيءٍ من العِلْمِ له أنه باقٍ في مرتبةِ نفسه من الجهل؛ وعندَ حُصُولِ شيءٍ من الكَرَمِ أنه باقٍ في مرتبةِ نفسه من الشُّحِّ؛ فيتحقَّقُ بالأوَّلِ صدقُ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩/٢٤]. وبالثاني صدقُ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا الْأُمْسُكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠/١٧] وهلمَّ جرّاً في مذلولاتِ الأسماءِ الحسنَى ونقائضِها، فقد تقررَ أنَّ صِفَاتِ العَبْدِ نقيضُ صِفَاتِ الرَّبِّ، وإنما فيضُ كَرَمِهِ تعالى أكسبَ عبده منها شيئاً لا يعدُّ العَبْدُ فيه مشاركاً، كما ثبت في (الصحيح) عَنِ الحَضِرِ عليه السَّلامُ أنه قال لموسى عليه السَّلامُ وقد رأى طيراً يشربُ من البَحْرِ: ((مَا مِقْدَارُ عِلْمِي وَعِلْمِكَ وَعِلْمِ جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فِي

(١) هو بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الإيمان): ٥٨، وهو عند أبي داود (كتاب السنة): ٤٦٧٦ وروايته: ((إمطة العظم))؛ وأوله عند البخاري عن أبي هريرة أيضاً (كتاب الإيمان: ٩) وبقيته بلفظ: ((والحياء شعبة من الإيمان)) وانظر فتح الباري: ٥١/١.

(٢) الحديث بلفظه عن أبي هريرة عند أبي داود (اللباس): ٤٠٩٠؛ ابن ماجه (الزهد: باب البراءة من الكبر والتواضع): ٤١٧٤؛ أحمد: ٣٧٦/٢، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٤٢.

جَنَّبَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا كَمَا أَخَذَهُ مِنْقَارُ هَذَا الطَّائِرِ مِنَ الْبَحْرِ<sup>(١)</sup>. وهذا تمثيل، وإلا فقد ثبت عن السلف رحمهم الله أن نسبة علم المخلوقين إلى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى كِنِسْبَةِ لَاشَيْءٍ فِي جَنَبٍ مَالَا نِهَايَةَ لَهُ، وَجَعَلَ إِكْسَابَهُ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ اسْتِقَامَتِهِ فِي مَرْتَبَةِ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي هِيَ كُلُّهَا تَذَلُّلٌ وَخُضُوعٌ لَا تَطَاوُلَ فِيهَا بِنِعْمَةٍ وَلَا تَضَجُّرٌ مِنْ نِقْمَةٍ وَلَا فُتُورٌ عَنْ خِدْمَةٍ.

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَهُوَ مَرْجِعُ الاسْتِقَامَةِ الَّتِي هِيَ الْعَمَلُ بِالْمَعْلُومِ، وَلَنْ يَبْلُغَ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ فَجَعَلَ كِتَابَهُ إِمَامَةً. ولهذا لما قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أَسْرَعَ فَيْكَ الشَّيْبُ))، قَالَ: ((شَيْبَتْنِي هُودُ))<sup>(٢)</sup> قِيلَ: ((مَافِيهَا مِنْ قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَإِهْلَاكِ قَوْمِهِمْ))؟ قَالَ: ((بَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١/١١٢])) فاستيقظ هذه اللفظة من القرآن الكريم كيف رَبَطَتِ الْعِلْمَ بِالْعَمَلِ.

فَأَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ وَصَحَابَتُهُ لَمَّا فَاضَتْ أَشْعَةُ التَّنْزِيلِ إِلَى حُجُورِهِمْ وَأَهْلِهِمْ لِلْعَمَلِ بِشَرْحِ صُدُورِهِمْ أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ بِهِمْ دِينَهُ، وَيَجْعَلَهُمْ أَعْمَدَتَهُ وَأَسَاطِينَهُ، فَرَّقَ فِيهِمْ مَا اجْتَمَعَ فِي إِمَامِهِمْ، وَاخْتَصَّ بِالْحِظِّ الْأَوْفَرِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، فَظَهَرَ تَفَاوُتُ أَقْدَامِهِمْ وَقَدْ اجْتَمَعُوا مِنَ الْعَمَلِ عَلَى نِصَابِ الْأَصْطِفَاءِ. فَحَسْبُنَا مِنْ تَفْضِيلِهِ مَا نَطَّقَ بِهِ الْقُرْآنُ وَكَفَى.

\* \* \*

### [الجدال]

وَتَجَنَّبُوا فِي الدِّينِ دَاءَ جِدَالِهِمْ حَذَرًا لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ أَوْصَابِهِ

فَاعْلَمْ أَوَّلًا: أَنَّ الْجِدَالَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

(١) هو من حديث طويل عن ابن عباس عند البخاري (تفسير سورة الكهف): ٤٧٣٦ وانظر شرحه في فتح

الباري: ٥١١/٨ - ٤٢٢

(٢) هو من حديث ابن عباس عند الترمذي (تفسير سورة الواقعة): ٣٣٥١ ولفظه عنده: ((عن ابن عباس قال،

قال أبو بكر: يا رسول الله قد شبت ا قال: شَيْبَتْنِي هُودٌ وَالْوَاقِعَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَإِذَا الشَّمْسُ

كُوِّرَتْ)) وقد حسَّنه الترمذي.

- ١- جدال بالباطل.
- ٢- جدال بحق معلوم لمريده.
- ٣- جدال بحق مظنون لمريده.
- ٤- جدال بحق معلوم لمن لا يريد.
- ٥- جدال بحق مظنون لمن لا يريد.

فكما أنَّ الأول معلومٌ قبحه وتحريمه من ضرورة الدين، فالثاني والثالث وقوعهما والترخيصُ فيهما معلومٌ من ضرورة الدين، ولا ينطلقُ عليهما اسمُ (الجدال) الذي هو المرء إلا مجازاً، لأنَّ محصولهما تفهيمٌ وتعلُّمٌ يحصلُ فيهما من المتفهم والمتعلِّم تنبيهٌ على ضعف الدليل واستنهاض ما يصحُّه أو يتضح سقوطه؛ فيقع الاجتماعُ على مرادٍ واحدٍ؛ وهذا هو المسمى بالبحث والنظر؛ ولعدم انفكاكه عادةً عمَّا صورته صورة الجدال سمي جدالاً وخصاماً. ولذلك وقعَ بين الملائكة المعصومين، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص: ٦٩/٣٨]، وصحَّ أن ملائكة الرحمة وملائكة العذاب اختصمت على قبض نفس قاتل الملة بعد تويته، بل وقعَ بينهم وبين ربهم تعالى. قال: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠/٢] استيضاحاً للحكمة لا ممانعة للحق، كيف وهم القائلون: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢/٢].

ومثله وقعَ بين الأنبياء وبين ربهم تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤/١١] وكذا: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥/٧].

ووقعَ بين النبيين كما وقعَ من موسى مع الخضر عليهما السلام مع بقائه من النصفَةِ والإذعان للعلم الذي توجه له على ما كان عليه، ولهذا قال في الثالثة: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ [الكهف: ٧٦/١٨].

ووقعَ بين المؤمنين ورُسُلِهِمْ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١/٥٨] ومجادلة سعد بن الربيع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر على المنزل، قال: ((إِنْ كَانَ هَذَا مِنْزَلاً أَمَرَكَ اللَّهُ بِنَزُولِهِ لَمْ يَقْبَلْ لَنَا رَأْيٌ، وَإِنْ كَانَ رَأْيًا رَأَيْتَهُ فَلَيْسَ

برأيي)) قال: ((بَلْ رَأَيْ رَأَيْتُهُ)) فوقَ الرجوعِ إلى رأي سَعْدٍ رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

وأنكرَ صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمةَ نَوْمَهُمَا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فقال له عليُّ عليه السَّلام: ((أروا حُنَّا مُعَلَّقَةً بِيَدِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ أَرْسَلَهَا)) أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزُّمَر: ٤٢/٣٩] الآية. وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حِينَ لَمْ يُوقِظْهُ وَأَصْحَابُهُ فِي الْوَادِي إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ: ((أروا حُنَّا مُعَلَّقَةً بِيَدِ اللَّهِ))، فقال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((سُبْحَانَ اللَّهِ ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾)) [الكهف: ٥٤/١٨].

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى تَصْحِيحِ النَّظَرِ لِتَحْصِيلِ الْاجْتِمَاعِ مَعَ الْإِنْصَافِ حَتَّى يُظْهَرَ طَلَاتِعُ الْإِصْرَارِ مِنْ كُلِّ عِلَى مَالِدِيهِ؛ وَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْقَلِبُ جَدَلًا حَرِيًّا بِاسْمِ الْمِرَاءِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْ عَالِمٍ فَضْلًا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَلَا تَرَاهُمْ لَمَّا بَلَغَ الْأَمْرُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ((مَنْ بَاهَلَنِي بَاهَلْتُهُ))<sup>(٢)</sup>، أَعْرَضَ كُلُّ مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ حَدِيثِ صَاحِبِهِ فِيهَا، وَلَمْ يَقْبَلُوا مَجْلِسًا لِلْمَنَازَرَةِ كَمَا أَسَّسَهُ أَئِمَّةُ الْجَهْلِ.

وَأَمَّا الْخَامِسُ: فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مَنْ يَرِيدُ الْحَقَّ لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلْجِدَالِ لِوُجُوبِ اتِّبَاعِ كُلِّ فِيهِ ظَنَّهُ، فَمَا ظَنُّكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لَهُ مَعَ مَنْ لَا يَرِيدُ الْحَقَّ؛ فَالْمُجَادِلُ بِهِ سَفِيهٌ لَا يَعْرِفُ الْعِلْمَ فَضْلًا عَنْ كَيْفِيَّةِ الْجِدَالِ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: وَهُوَ الْجِدَالُ بِالْحَقِّ الْمَعْلُومِ لِمَنْ لَا يَرِيدُهُ، فَهُوَ رَمِيَّةُ سَهْمِ الْبَيْتِ، وَمِثْدَانُ فُرْسَانِ الْاِقْتِدَاءِ الَّذِي يَتَضَحُّ فِيهِ الْجَلِّي مِنَ السَّكَّيْتِ. وَلَا يَذْهَبُ عَنْكَ أَنَّ أَهْلَ الْمَذَاهِبِ قَدْ صَارُوا كَأَهْلِ الْأَدْيَانِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ الْقَطْعُ حَاصِلٌ بِأَنَّ كُلَّ مَلْتَزِمٍ لِمَذْهَبٍ لَا يَرِيدُ مَذْهَبَ غَيْرِهِ؛ فَجِدَالُهُ كَجِدَالِ الْيَهُودِيِّ لِلنَّصْرَانِيِّ، لَا يُمْكِنُ رَجُوعُ أَحَدِهِمَا وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَتَوَقَّفٌ عَلَى النِّصْفَةِ؛ فَجِدَالُهُ مِنَ الْجِدَالِ الَّذِي تَضَمَّنَتْ الْأَدَلَّةُ النَّهْيُ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنَ التَّمَذُّبِ جُمْلَةً، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَبْوَابَ الْهُدَى لِلْحَقِّ.

(١) فِي السِّيرَةِ: ٦٢٠/١ أَنَّهُ الْحَبَابُ بْنُ الْمُنْذَرِ بْنِ الْجَمُوحِ وَلَيْسَ سَعْدًا الَّذِي اسْتَشْهَدَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمَ أُحُدٍ.

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلْهَرَوِيِّ: ٣٠٠/٢



إِذَا عَرَفْتَ مَا فَصَّلْنَا فَاغْلَمْ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ الرَّبَّانِيِّينَ وَرَثَةً، كَمَا صَحَّ ذَلِكَ وَاشْتَهَرَ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ فَيَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ اتِّبَاعُ أَثَرِ الْمُرُوثِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٢٢/٦٨]. ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠/٣]. ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٦/٤٢]، وهذا صريحٌ في الإضرابِ عن الجدالِ؛ وَيَبْدَأُ لِلَّهِ هِيَ أَحْسَنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٦/١٢٥]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٤٦]. وَمِنَ السُّنَّةِ ضَمَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ بَيِّتٍ فِي الْجَنَّةِ، وَحَدِيثُ: ((اقرؤوا القرآنَ مَا اتَّلَفْتُ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا عَنْهُ))<sup>(١)</sup> صحيح، ((وَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَإِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْأَلْدُ الْحَصِيمُ))<sup>(٢)</sup> صحيح، ((مَاضِلٌ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ))<sup>(٣)</sup> صححه الترمذي من حديث أبي أمامة، وَعِنْدَ الدَّارِمِيِّ: ((مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يَرِيدُ أَنْ يُقْبَلَ بِوُجُوهِ النَّاسِ عَلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ جَهَنَّمَ))<sup>(٤)</sup>.

ومفاسيدُ المِرَاءِ كثيرةٌ تَضَمَّنَتْهَا الْآثَارُ الْجَمَّةُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمَا، حَتَّى امْتَلَأَتْ بِذَلِكَ دَوَائِنُ الشُّعْرِ فَضْلًا عَنْ دَوَائِنِ الْعِلْمِ:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

آخر:

لَا يَنْطِقُونَ عَنِ الْفَحْشَاءِ إِنْ نَطَقُوا وَلَا يُمَارُونَ إِنْ مَارُوا بِأَكْثَارٍ

(١) هو بهذا اللفظ من حديث جندب بن عبد الله البجلي في الصحيحين، (البخاري: كتاب فضائل القرآن): ٥٠٦٠،

٥٠٦١ وأطرافه في: ٧٣٦٤، ٧٣٦٥؛ مسلم (كتاب العلم): ٢٦٦٧ وانظر في شرحه فتح الباري: ١٠١/٩.

(٢) طرفه من حديث عائشة في الصحيحين، (البخاري: باب وهو ألدُّ الخصام) ٤٥٢٣، ٧١٨٨؛ (مسلم: كتاب

العلم: ٢٦٦٨)، الترمذي: (٤٠٥٩)، وأوله بمعناه في صحيح مسلم من حديث ابن عمر (٢٦٦٦).

(٣) هو من حديثه عند الترمذي (تفسير سورة الزخرف): ٣٣٠٦ ومسند أحمد: ٢٥٢/٥، ٢٥٦.

(٤) الدارمي: (مقدمة ٣٧).

مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقَلَّ لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ      مِثْلُ التَّحُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي  
 بَلْ عَلِمَ بِالْعَقْلِ أَنَّ الإِصْغَاءَ إِلَى السَّفِيهِ مِمَّا يَزِيدُهُ سَفَاهَةً، حَتَّى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خُذِ  
 الْعَقْرَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩/٧]، وَقَالَ فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ:  
 ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥/٢٨] ﴿وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ  
 سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥/٢٨] ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا  
 سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣/٢٥]، وَحَتَّى تَرَفَّعَ أَكَابِرُ الشُّعْرَاءِ عَنْ مِمَارَةٍ مَنْ لَا يَعُدُّونَهُمْ مِثْلًا لَهُمْ،  
 قَالَ حَسَّانُ (١):

لَا تَسُبَّنِي فَلَسْتُ بِسَبِي      إِنَّ سَبِي مِنَ الرِّجَالِ كَرِيمٍ  
 مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَرَنِ نَيْسٍ      أَمْ لِحَانِي يَظْهَرُ غَيْبِ لَيْمٍ

\* \* \*

فَلَوْ أَنِّي بُلِيتُ بِهَاشِمِيٍّ      خُؤُولْتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ  
 لَهُنَّ مَا أَلْقَى وَلَكِنَّ      تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

\* \* \*

غيره:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي      فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي  
 فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ادَّعَتْ أُمَّةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لِحِمَايَةِ الدِّينِ بَقْطَعِ شُبِّهِ الْمُلْحِدِينَ، لِأَنَّ السَّمْعَ  
 لَا يَتَهَيَّضُ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُمْ مُنْكَرُونَ صِحَّتَهُ؛ فَلَا سِتْدَالَ لَهُ بِهَ اسْتِدْلَالٌ بِنَفْسِ مَحَلِّ النِّزَاعِ.  
 قُلْنَا: أَوَّلًا: وَمَا الدَّلِيلُ الْمَوْجِبُ لِاخْتِصَاصِ الْمُسْلِمِ بِالْفَلَجِ وَالْغَلْبَةِ فِي الْمُنَاطَرَةِ، فَإِنَّ ابْنَ  
 الرَّبْعَرِيِّ (٢) قَدْ تَعَرَّضَ لِمُنَاطَرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: ((حَجَّجْتُ

(١) الشعر منسوب لعبد الرحمن بن حسان يهجو مسكيناً الدَّارِمِيَّ كما في اللسان (سب).

(٢) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِيُّ السَّهْمِيُّ الْقُرَشِيُّ (ت ١٥٠هـ / ٦٣٦م) شاعر قريش في الجاهلية، كان شديداً على

المسلمين، أسلم بعد فتح مكة، والخبر وما أنزل في سيرة ابن هشام: ٣٥٩/١ وكذا بقية الأخبار.

محمداً ورب الكعبة)) حتى نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١/٢١]. وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي سفيان يوم إسلامه مثل ذلك. ومع الوليد بن المغيرة، حتى أجاب عليه بسورة السجدة، حتى وصفهم الله بالخصومة في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزحرف: ٥٨/٤٣] ولم يصف رسوله بها. وكذا ماجرى له مع نصارى نجران من الإعراض عن مناظرتهم وطلب المباهلة.

فإذا كان الجدل واجباً لحماية الدين فلم لم يتبادر صاحبه الذي هو أغبر عليه إلى حمايته بالجدال؟ ولم يقل أحد: إنه واجب عقلي ولا شرعي.

وثانياً: إن العلماء إذا كانوا ورثة الأنبياء فليس للوارث إلا ما كان للمورث عليه؛ وقد تقدم ماله للأنبياء، وعليهم ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ [المائدة: ٩٩/٥] ﴿إنما أنت منذر لمن يخشاها﴾ [النازعات: ٤٥/٧٩] وهذا قصر بأداته. فلا جهاد لتصحیح الجدل اجتهد في مقابلة النصوص؛ أما النصوص على ما يجب على المجادل إن كان متشرعاً فقد تقدمت؛ وإن كان كافراً فهو إما حربي أو ذمي أو مرتد؛ الحربي غير المستأمن والمرتد حكمهما السيوف. والمستأمن لا يُعقد له أمان على التلبس بالجدال، فإذا فعله فقد بطل اعتبار أمانه ورجع إلى حكم إخوانه، والذمي كذلك.

لا يقال: هذا فيما لو أرادوا الجدل لنصرة دينهم؛ وأما إن أرادوه لاستيضاح الحق ليؤمنوا به فتوضيحه بحل ما لديهم من الشبهة واجب؛ لأنه وسيلة إلى الإيمان الذي هو أكبر فوائد الجدل.

لأننا نقول: قد تقرر منع المتشرع عن الجدل، فلا بد له من التزام أحكام الشرع ولا إرادة نقضها برأي اجتهد في مقابلة النص.

وأما الطالب لتوضيح الحق فإن كفاه ما كفى مؤمناً أمة محمد لم يختج إلى جدال؛ وإن لم يكفِهِ فهو دليل كونه معانداً، لا ممتناع القول لضعف الموجب لإيمان المؤمنين، على أنه ليس إلا تحض الخصومة بالهداية، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥/٦]، وضده، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ آتَيْنَ الَّذِينَ أَوْتَوْا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥/٢] ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَاباً مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا

فِيهِ يَعْرِجُونَ، لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴿١٥﴾ [الحجر: ١٥، ١٤].  
 وأما الحكاية المصنوعة في أَنَّ الرُّومَ أَرْسَلُوا إِلَى هَارُونَ يَسْأَلُونَهُ الْمُنَازَعَةَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مُحَدَّثًا، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِحَدِيث: ((بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ))<sup>(١)</sup> الحديث. فَسَجَرُوا بِهِ، وَأَرْسَلُوا إِلَى هَارُونَ يُعَلِّمُونَهُ؛ فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مُتَكَلِّمًا، فَبَعَثُوا مَنْ تَلَقَّاهُ إِلَى الطَّرِيقِ لِيُعَلِّمُوا حِذْقَهُ، فَوَجَدُوهُ كَمَا يَخَافُونَ، فَسَمَوْهُ قَبْلَ وَصُولِهِ. فَلَوْ اكْتَفَى الْمُدَّعُونَ لِمَصْلَحَةِ الْجِدَالِ لِمَصْلَحَةِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ الَّتِي اصْطَنَعُوهَا، حَيْثُ حَصَلَتِ السُّخْرِيَّةُ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَقَتْلُ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ، وَكَشَفَتْ عَنْ عِنَادِ الطَّالِبِينَ لِلْجِدَالِ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَا يَزَعُ وَيَسْرُدُّ. فَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ مِنْ عَمَى أَهْلِ الْبِدْعِ. وَلَوْ كَتَبُوا إِلَيْهِمْ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَلَفِهِمْ، وَلَفَظَهُ<sup>(٢)</sup>:

((مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ: أَمَا بَعْدُ، فَأَسْلِمَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ. فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ؛ ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤/٣].

لكان في رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَ حَسَنَةٍ وَسَلَامَةً مِنْ تِلْكَ الْمَفَاسِدِ الْمُسْتَهْجَنَةِ. وَلَكِنْ هِيَ هَاتِ أَنْ تَنْشَأَ مَصَالِحُ الدِّينِ وَالْهُدَى عَنْ آرَاءِ أَئِمَّةِ الضَّلَالِ وَالْهَوَى.

لا يقال: أنت بصددِ التَّهْيِيءِ عَنِ الْجِدَالِ، وَأَنْتَ الْآنَ فِيهِ تَخَوُّضٌ فَمَا هَذَا؟

لأننا نقول: قد قَسَمْنَا لَكَ أَقْسَامَ الْجِدَالِ إِلَى الْخَمْسَةِ، الَّتِي عَرَفْتَ أَنَّ اثْنَيْنِ مِنْهَا جَائِزَانِ جَارِيَانِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَأَهْلِ النَّصْفَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا مِنْهُمَا، إِذْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ إِلَّا تَوْضِيحُ طَرِيقِ الْحَقِّ الْمَعْلُومِ لِمُرِيدِهِ فَقَطْ. وَأَمَّا مَنْ لَا يُرِيدُهُ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يُقْصَدَ بِتَوْجِيهِهِ الْخُطَابُ إِلَيْهِ.

\* \* \*

(١) هو عنوان الباب الأول من كتاب الإيمان عند البخاري، والحديث الثاني منه (رقم ٨ وطره في ٤٥١٥)، وهو من حديث ابن عمر في البخاري ومسلم (كتاب الإيمان: ١٦) ونفذه عندهما: ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)) وانظر شرحه في فتح الباري: ٤٥/١ - ٥٠؛ وقد أخرجه له الترمذي وحسنه وصححه: (٢٧٣٧)، وأحمد: ٢٦/٢، ٩٣، ١٢٠، ١٤٣.

(٢) السيرة: ٦٠٦/٢.

إِنَّ أَبَهُمَ الْقُرْآنُ حُكْمًا أَبَهُمُوا      حَذَرَ اتِّدَاعِ خَوْفُوا بِعِقَابِهِ

هذا البيتُ يَرْجِعُ بِالْآخِرَةِ إِلَى الْإِيمَانِ بِالْمُتَشَابِهِ، وَعَدَمِ الْجَزْمِ فِي مَوْضِعِ الرِّبَاةِ؛ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا تَذَاكُرُوا فِي اعْتِبَارِ قَيْدِ الدُّخُولِ بِالنِّسَاءِ فِي تَحْرِيمِ أُمَّهَاتِ الزَّوْجَاتِ، كَمَا اعْتَبَرَ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَائِبِ، فَقَالَ: ((أَبَهُمُوا مَا أَبَهُمَ اللَّهُ)) فَكَانَتْ عَنْدهُمْ تُسَمَّى (الْمُبْهَمَ). وَلَوْ ذَهَبُوا إِلَى قِيَاسِ الْأُمِّ عَلَى الْبِنْتِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةٌ جَوَّازٌ تَخْصِصِ الْعُمومِ بِالْقِيَاسِ، أَوِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَيْدَ بَعْدَ مُتَعَدِّدٍ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ صَالِحًا لِلرُّجُوعِ، كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي مِثْلِهِ عَلَى الْأَكْثَرِ، لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا فِي اعْتِبَارِ الدُّخُولِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَيْضًا لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْاسْتِنَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤/٤] سَكَتَ وَلَمْ يُجِبْ. كُلُّ ذَلِكَ وَهُوَ الْحَبْرُ الْبَحْرُ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي التَّأْوِيلَ))<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ((لَوْ بَلَغَ أَسْنَانُنَا مَعَاشِرَهُ مَنَا أَحَدًا)).

وَمِنْ ذَلِكَ غَضَبُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ التَّكْلُفِ لِتَفْسِيرِ: ﴿وَأَبَا﴾<sup>(٢)</sup> [عبس: ٣١/٨٠] كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَوْلُهُ: ((هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ هُوَ التَّكْلُفُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ)).

وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّهُمْ لِخَبَرِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ الْمَتَقَدِّمِ، مَعَ أَنَّ تَخْصِصَ الْعُمومِ بِالسُّنَّةِ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْمَشْهُورَةُ. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ تَعْدَادُهُ، وَيَقْضِي بِأَنَّ اسْتِصْحَابَ الْحُكْمِ وَتَرْكُ الاجْتِهَادِ الْمَخْرُجِ عَنْهُ هُوَ الْوَاجِبُ، حَتَّى يَثْبُتَ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ أَوِ الظَّنَّ السَّالِمَ عَنِ الرِّبَاةِ، وَلِهَذَا قُلْنَا:

وَبَقُوا عَلَى حُكْمِ الْأُصُولِ لِفَقْدِهِ      وَكَذَاكَ مَنْ يَجْرِي عَلَى آدَابِهِ

أَمَّا عَلَى أَصْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ لِلْفِعْلِ حُكْمًا فَذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ وَأَمَّا عَلَى غَيْرِهِ فَلَأَنَّ الْحُكْمَ فِيمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ نَفْيُ الْحُكْمِ، وَنَفْيُ الدَّلِيلِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ، لَمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِأَنَّ

(١) الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ: ٥٣٤/٣ وَلَفْظُهُ: ((اللَّهُمَّ فَقِّهْ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْنِي التَّأْوِيلَ)) وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ عَنْهُ:

٢٦٦/١، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥، وَفِي تَارِيخِ بَغْدَادَ ١٧٣/١: ((اللَّهُمَّ فَقِّهْ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْنِي الْحِكْمَةَ وَالتَّأْوِيلَ)).

(٢) ﴿وَفَاكِهَةٌ وَأَبَا﴾ وَانْظُرْ: فَتْحُ الْقَدِيرِ فِي تَفْسِيرِهَا: ٤٤٦/٥.

((مالا دليل عليه لاحكام فيه)) فكانَ عَدَمُ الدَّلِيلِ لِعَدَمِ الْحُكْمِ مَذْرَعًا شَرْعِيًّا، وَلَمْ يَلْزَمْ إِثْبَاتُ حَاكِمٍ غَيْرِ الشَّرْعِ. وَكَذَا قَرَّرَهُ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ عَضُدُ الدِّينِ <sup>(١)</sup>.

### تَنْبِيْه:

الِاتِّفَاقُ بَيْنَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى حُكْمِ الْأَصْلِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ؛ وَإِنَّمَا خِلَافُنَا وَإِيَّاهُمْ فِي تَعْيِينِ مَرْتَبَةِ الرُّجُوعِ الَّتِي يَصِحُّ عِنْدَهَا، فَعِنْدَنَا هُوَ قَبْلَ الْقِيَاسِ وَالتَّرْجِيحِ، وَعِنْدَ غَيْرِنَا بَعْدَهُمَا.

### تَنْبِيْهٌ آخَرُ:

لَا يَذْهَبُ عَنْكَ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ لَا يَتَعَارَضَانِ، وَكَذَا الْعِلْمُ وَالظَّنُّ؛ وَإِنَّمَا يَتَعَارَضُ الظَّنُّ؛ وَحِينَئِذٍ لَا تَذْهَبُ الرَّيَّةُ بِالتَّرْجِيحِ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الشَّكَّ فِي أَحَدِ الْمُتَقَابِلَيْنِ شَكٌّ فِي الْآخَرِ، فَلِهَذَا قَدَّمْنَا حُكْمَ الْأَصْلِ عَلَيْهِ لَتَعْلُقِ الشَّكُّ بِكُلِّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَامْتِنَاعِ الْعَمَلِ بِالشَّكِّ إِجْمَاعًا.

لَا يُقَالُ: قَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الْإِثْبَاتِ عَلَى بَيِّنَةِ النِّفْيِ، مَعَ أَنَّ بَيِّنَتَهُ مُعْتَصِدَةٌ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، فَلَمْ يَتِمَّ لَكَ مَا ذَكَرْتَ.

لَأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ عَمَلٌ بِالْبَيِّنَتَيْنِ مَعًا، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ؛ بَيَّانُهُ أَنَّ حَاصِلَ بَيِّنَةِ النِّفْيِ مَا عَلِمْنَا، وَلَا يُنَافِي الْإِثْبَاتَ لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْأَسْتِدْلَالِ أَنَّ التَّنَاقُضَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِاتِّحَادِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ فِي الثَّمَانِ الْوَحْدَاتِ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا. وَأَمَّا حُكْمُ دَلِيلِ النِّفْيِ فَلَمْ يَكُنِ الْحَاصِلُ مِنْهُ نَفْيُ الْعِلْمِ، بَلْ إِثْبَاتُ نَقِيضِ الْحُكْمِ. فَكِلَا الدَّلِيلَيْنِ مُثَبَّتٌ؛ وَلَوْ كَانَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ لَرَجَحَتْ مُوَافَقَةُ حُكْمِ الْأَصْلِ. وَأَيْضًا إِنَّمَا عُمِلَ بِذَلِكَ فِي الشَّهَادَاتِ لَوْ قُورِعَ التَّعَبُّدُ بِهِ قَطْعًا. فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ قِيَاسَ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ فَقَدْ قَدَّمْنَا بُطْلَانَ الْقِيَاسِ. وَإِنْ سَلِمَ فَالْفَرْقُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْعَمَلَ لِمُثَبَّتِهِ عَمَلٌ بِهِمَا بِخِلَافِ الدَّلِيلَيْنِ.

\* \* \*

مَا أَصْلُوا قَوْلَ الرَّجَالِ وَلَا أَتَوْا

ذَاكَ الْمَحَالَّ وَلَا ارْتَوَوْا بِسَرَابِهِ

هذا البيتُ إشارةٌ إلى الذريعة الثالثة.

اعلم: أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ لَا يُزَاغُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُؤْصَلْ غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْبَيْتُ تَعْرِضٌ لِمَنْ صَدَرَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِمَا اكْتَفَوْا بِهِ، فَأَصَلَ بِنَظَرِهِ وَاجْتِهَادِهِ أُصُولًا لِلْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

إذا عرفت هذا: فتأصيلُ الشيء جعلُهُ أصلاً يُرْجَعُ بغيرِهِ إليه؛ والمرادُ به هاهنا ما يرادفُ القانونَ والقاعدةَ والضابطَ؛ ورسموه بأنه حُكْمٌ عَلَى كُلِّيٍّ بِحُكْمٍ يُتَعَرَّفُ مِنْهُ أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِهِ. وَلَكُونِهِ مُعْرِفًا لِأَحْكَامِ الْجُزْئِيَّاتِ دَلِيلًا أَيْضًا؛ وَلِمَا كَانَ دَلِيلًا؛ يَسْتَنْزِمُ مَذْلُولَاتٍ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ لَا تَنْتَاهِي.

ذَهَبَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْأُصُولِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ بِالظَّنِّ، لِأَنَّ الظَّنَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَنٌّ لَا عُلُقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِذَا فُرضَ خَطَأَ الْأَصْلِ اسْتَلْزَمَ مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ مِنَ الْخَطَأِ؛ فَكَانَتِ الْمَفْسَدَةُ كُلِّيَّةً، وَالْمَغْتَفَرُ لَطَلَبِ الْمَصَالِحِ إِنَّمَا هُوَ الْمَفْسَدَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَتْلِ الترس <sup>(١)</sup> خَشْيَةَ اسْتِصْصَالِ أَقْطَارِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِهِ.

وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِي جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ فَإِنَّ الْمَفْسَدَةَ عَلَى تَقْدِيرِ الْخَطَأِ جُزْئِيَّةٌ مُغْتَفَرَةٌ، وَلِهَذَا مَنَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْأُصُولِ أَيْضًا الْقِيَاسَ فِي الْأَسْبَابِ وَالشَّرُوطِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِخِطَابِ الْوَضْعِ لَا لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ، أَوْ مُتَنَفِّيةٌ فِيهِ عِلَّةُ الْأَصْلِ عَنِ الْفَرْعِ، أَوْ مَتَّحِدٌ إِنْ كَانَتْ عِلَّةُ الْأَصْلِ حِكْمَةً أَوْ ضَابِطًا لَهَا؛ بَلْ لِأَنَّ السَّبَبَ أَصْلٌ، وَالْقِيَاسُ لَا يُفِيدُ إِلَّا ظَنًّا، وَالْأُصُولُ لَا تُثْبِتُ بِالظَّنِّ. وَكَذَا نَقُولُ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْعِلِّيَّةِ، فَنَمْنَعُ الْقِيَاسَ عَلَى الْمُسْتَنْبَطَةِ وَالْمَنْصُوصَةِ أَيْضًا بِغَيْرِ مُفِيدٍ لِلْعِلْمِ.

إذا عرفت: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ أَصْلًا لَا يُثْبِتُ بظنٍّ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ وَالْاجْتِهَادَ لَا يَخْصُلُ مِنْهُمَا غَيْرُ الظَّنِّ، تَبَيَّنَتْ أَنَّ الْأُصُولَ لَا تُثْبِتُ إِلَّا بِضُرُورَةٍ أَوْ بِنَصٍّ مُتَوَاتِرٍ، وَأَنَّ قَوْلَ الْغَيْرِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ.

إِنْ كَانَ مَرْجِعُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا؛ فَالْأَصْلُ هُوَ الْمَرْجِعُ لِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْجِعُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَصِحَّ تَأْصِيلُهُ؛ وَهُوَ نَفْسُ مَا نَدَّعِيهِ.

لا يقال: هذا إِنَّمَا يَنْتَهِضُ لَكَ عَلَى مَنْعِ تَأْصِيلِ الشَّرْعِيَّاتِ الْمَحْضَةِ بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ. وَأَمَّا تَأْصِيلُ الْعُقُلِيَّاتِ الْكَلَامِيَّةِ فَالْحَصْرُ مَمْنُوعٌ، إِذْ يَثْبُتُ بِقَاطِعٍ غَيْرِ نَقْلِيٍّ وَلَا ضَرُورِيٍّ.

لأننا نقول: القاطعُ إِنْ كَانَ ضَرُورِيًّا فَالضَّرُورَةُ هِيَ الْأَصْلُ لِأَغْيَرِهَا؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيًّا فَهُوَ ظَنِّيٌّ، وَلَا نَسَلَمُ الْوَاسِطَةَ، أَعْنِي قَطْعِيًّا غَيْرَ ضَرُورِيٍّ.

بيانه: أَنْ الْخَيْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَوَاتِرٍ وَآحَادٍ.

فالمتواتر: دَلَالَتُهُ ضَرُورِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

والآحاد: ظَنِّيَّةٌ وَلَا وَاسِطَةٌ.

وَلَأَنَّ الْقَطْعَ إِنْ أُريدَ بِهِ الْحَزْمُ فَلَا يَكْفِي فِي حُصُولِ مَا هِيَ الْعِلْمُ لَوْجُودِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ الْفَاسِدِ. وَإِنْ أُريدَ بِهِ مِطَابَقَةُ الْوَاقِعِ فَلَا طَّلَاعُ عَلَى الْوَاقِعِ بِدُونِ الْخَوَاسِّ مَمْنُوعٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ <sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ: ((إِنَّ الْعِلْمَ التَّوَاتُرِيَّ اسْتِدْلَالِيٌّ لِأَضْرُورِيٍّ)) فَمَنْ ادَّعَى الْقَطْعَ بِغَيْرِ ضَرُورِيٍّ فَقَدْ قَطَعَ بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ.

لا يقال: الْحَدْسِيَّاتُ وَالتَّجْرِبِيَّاتُ وَالتَّوَاتُرَاتُ مِمَّا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهَا، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ اسْتِدْلَالِيَّةٌ لِأَضْرُورِيَّةٍ.

لأننا نقول: مَنْ أَثْبَتَ ضَرُورَتَهَا مَنْعَ كَوْنِهَا اسْتِدْلَالِيَّةً، بَلْ هِيَ ضَرُورِيَّةٌ، لَا يَتَوَقَّفُ حُصُولُ الضَّرُورَةِ عَلَى غَيْرِ الْإِتِّفَاتِ إِلَى سَبَبِ الضَّرُورَةِ؛ فَإِنْ عَنَيْتُمْ بِالْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَدِهيَّةٍ فَمُسَلَّمٌ، وَالضَّرُورَةُ كَافِيَةٌ كَضَرُورَةِ الْمُتَوَاتِرِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى سَمَاعِ أَخْبَارِهِ؛ وَإِنْ ادَّعَيْتُمْ قَطْعًا غَيْرَ ضَرُورِيٍّ فَمَحَلُّ النَّزَاعِ.

فإن قيل: لَأَنَسَلَمَ عَدَمَ جَوَازِ التَّأْصِيلِ بِالظَّنِّ، كَيْفَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَهُوَ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ؟

الجواب: هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ فِي تَفَاصِيلِ مَعْلُومِ الْأَصْلِ وَاجِبٌ عَقْلًا، وَهُوَ

(١) المقصود به أبو الحسين البصري المعتزلي صاحب (المعتمد في أصول الفقه) (ط).



ممنوع، وإن سلم ففي اجتناب المفسد، إذ طلب المصلحة لا يجب عقلاً، وإن سلم ففي العقلية فقط؛ فمن أين يجب في الشرعيات ولا يجوز قياسها عليها لعدم التماثل بينهما من حيث إنها تعبدات، على خلاف أحكام العقول. ثم إنه يلزم العمل بالظن في تفاصيل المعرفة، لأنها معلومة الأصل؛ فما كان جوابكم فهو جوابنا.

لا يقال: لو سلمنا ذلك في الشرعيات، لأن التأصيل فيها وضع تعبدية، والتعبدات إلى الشارع، فلا نسلم امتناعه في العقلية، لأبد منه، بيانه أن المعرفة واجبة، فحصولها إما بشرع أو عقل:

الأول: باطل، لأنه دور، إذ لا يثبت الشرع إلا بعد العلم بأن الرسول صادق، ولن يعلم صدقه إلا بعد العلم بأن مرسله عدل لا يخلق المعجزة لتصديق الكاذبين؛ والعلم بالعدل متوقف على العلم بوجوده، ثم على أكثر صفاته. فلو توقفت تلك المعارف على الشرع لوقع الدور حقاً.

الثاني: إما بضرورة أو استدلال:

الأول: باطل، لأن العلم الضروري إنما يكون من فعل الله، فيلزم صحة عذر الكفار وقيام حججهم على الله تعالى، والله الحجة البالغة، حيث يقولون: إنما كفرنا لأنك لم تخلق لنا ضرورة المعرفة.

والثاني: بظن أو علم:

الأول: باطل، لعدم حصول المعرفة بالظن، فيتعين الثاني، وهو المطلوب، أعني الحاجة إلى تأصيل أصل علمي غير شرعي ولا عقلي ولا ضروري ولا ظني.

لأننا نختار: أول كل من المنفصلات الثلاث:

أما أول الثالثة: فلا نسلم أن القدر المعبر من المعرفة، أعني سكون النفس، كما هو رأي أكثر المعتزلة، لا يحصل بالظن، كيف وقد ذهب أبو القاسم، وروى عن القاسم وغيرهما أن مقلد الحق ناج. قالوا: مظنة خطر.

قلنا: ومثله النظر، كيف وقد تفاوتت فيه أنظار الموحدين، وكفرت كل طائفة بها

أخرى، وكلهم يدعي القطع. فلو كان كلٌ منهم على قطعي لتعارضت القواطع، وإنه محال.

قالوا: المخطئ في العقليات آثم.

قلنا: ممنوع، إذ ليس بإجماع، ولو سلم فسواء نظر أو قلّد.

قالوا: المعرفة واجبة لطفاً أو شكراً على القولين، والتقليد لا يوصل إليها.

قلنا: تقليد غير الحق.

قالوا: لو عَمِ الحق لكان بالضرورة أو لدليل: والأول: باطل. والثاني: خلاف المفروض.

قلنا: يكفي لسكون النفس اشتهاً أصلحيته.

أبو الحسين، وابن الملاجمي، والرازي وغيرهم: ((لا يكفي سكون النفس، بل لابد من أن ينتهي النظر إلى الضرورة، فلا يؤدي إلى التسلسل أو التحكم)).

الجواب: إن الضرورة إن ثبتت لكل مقدمات النظر، فهو ماندعيه في المنفصلة الثانية من كون المعارف ضرورية؛ وإن ثبتت لبعض منها دون بعض لم تكن النتيجة التي هي المطلوب ضرورية، لما تقرر في علم الميزان من ((أن النتيجة إنما تتبع أحسن المقدمات)) كما لا ينتج العلم عن معلومه ومظنونه. وحيث لم تكن النتيجة التي هي نفس المطلوب مسلمة بحكم الضرورة يلزم التحكم أو التسلسل بلاريب، فلا انفكاك عنه إلا بدعوى كون المعارف ضرورية أو كافياً فيها الظن كما نقول.

وأما أول الثانية: فلأن حجة الكفار إنما تنتهض لو أردنا بالضرورة البديهة.

وأما إذا قلنا: إنها ضرورة متوقفة على شرط عادي هو الالتفات إلى دلالة الأنفس والآفاق والمعجزات؛ كما يتوقف العلم التواتري على سماع أخبار التواتر، فلا يلزم ذلك، لأنهم إنما يؤثرون من جهة أنفسهم في عدم تحصيل الشرط المعبر المقدور.

وأما أول الأولى: فيصح معارضة، وحل وعقد.

المعارضة: هي أن دليلكم جارٍ في حكم العقل.

تقريره: أن العقل حاكم كالشرع، فلا يصح الاستدلال بحكمه حتى نعلم أن خالفه عدل لا يخلقه للحكم بخلاف الحقيقة الذي هو الكذب؛ ولا يعلم كون خالفه عدلاً إلا بحكمه، فيدور.

وترجح معارضتنا أيضاً بأن كذب العقل في أحكامه شائع بسببه كل فائل إلى حكم صاحبه؛ بخلاف حكم الشرع؛ فلم يثبت من مشرع تكذيبه.

فإن ادعيت ضرورة أنه لم يخلقه إلا بالحق وللحق، ادعينا ضرورة أنه لم يخلق المعجزة للنبي إلا بالحق وللحق ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٧/١٠٥]، ولكن كان لكم دليل أو دفع غير ذلك، فهو لنا، وهو أيضاً إما شرع فلا ينتهض بدليلكم، أو عقل فلا ينتهض بدليلنا؛ فيعود الجميع بلا عقل ولا ميزان.

الحل: لأنسلم أن العلم بكون المعجزة دال على الصدق، يتوقف على العلم بكون فعلها لا يخلقها إلا للصادق. وسند المنع هو أن دلالة المعجزة لذاتها، أعني لكونها معجزة؛ ولهذا منعتم أن تخلق للكاذب لذاتها على تصديقه، لمجرد كونها معجزة للبشر، لا للنظر إلى كونها من فعل الله: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ. قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٣١٠]. فجعل الصدق لازم الإتيان به، لأن كونها من فعله لم يعلم إلا من كونها معجزة للبشر. فلو توقف العلم بكونها معجزة على العلم بكونها من فعله لزم الدور. وإذا كان العلم بكونها معجزة لا يتوقف على العلم بكونها من فعله، مع أن العلم بكونها من فعله علم أعم من كونه فعلها للصادق والكاذب، وهذا أخص منه وفرغ عليه بعدم توقف الدلالة على الأعم موجب لعدم توقفها على الأخص؛ لأنها لو توقفت على الأخص لتوقفت على الأعم ضرورة لعدم حصول الأخص من دون الأعم.

وأيضاً لو قرأنا أن الأنبياء عليهم السلام يدعون - وحاشاهم - أن الله يفعل القبيح، ثم يأتون على ذلك بمعجزة على شروطها، هل كانت تدل على صدقهم فيجب اتباعهم فيما ادعوه أم لا؟

أما حالة السؤال فحاصلها انقطاع عن الجواب وإفحام؛ فإن أجبت بما أجاب به أبو

الحُسَيْنِ من أنَّ ذلك يدلُّ على عَدَمِ العَدْلِ، والمُحَالُّ يجوزُ أن يَسْتَلْزِمَ المُحَالُّ، وقُلْتُمُ بأنها تدلُّ، كان نَقْصاً واضحاً لما اشْتَرَطْتُمُ في دَلَالَتِهَا نَفْسِهَا من كَوْنِ فَاعِلِهَا لَا يَفْعَلُ القَبِيحَ. وإن قُلْتُمُ بأنها لا تدلُّ كان للبراهمة أن يَقُولُوا ذلك لما ادَّعَوْهُ من قُبْحِ ماجاءت به الأنبياء من جَوَازِ ذَبْحِ البَهَائِمِ ونحو ذلك، فلا تكونُ المعجزةُ دليلاً عليهم، ولا حُجَّةً لله ولا لرُسُلِهِ. والإجماعُ منعقدٌ على أنها حُجَّةٌ بالغةٌ على المؤمنين والكافرين.

وأما قولُكم في دفعه: إنَّ الشَّارِعَ لما أَباحَ ذَبْحَهَا عَلِمْنَا أَنَّهُ قد ضَمِنَ لها عِوَضاً يقابله، فيرتفعُ حقيقة الظلم عنه، فإنما ذلك منكم مُجرَّدُ تَصَدِيقٍ للشَّارِعِ في تَحْسِينِ الذَّبْحِ وهو غيرُ مُستندٍ إلا إلى مَحِيثِهِ بالمعجزةِ المرجيةِ لتَصَدِيقِهِ؛ وهو وإن كان كافياً، كما هو الحقُّ، لكنَّهُ محلُّ نزاعِ البراهمةِ، إذ مُحَصَّلُ الاستِدلالِ بفعلِ القَبِيحِ على كونه حَسَنًا، وهذا محلُّ نزاعِهِمْ، إذ يلزِمُ أن يُحَسِّنَ من الشَّارِعِ فَعْلُ كُلِّ قَبِيحٍ حتى أنواعِ الكُفْرِ لِحِكْمَةِ مَغْيِيهِ، ولا وَجْهَ لاسْتِحْسانِ قَبِيحٍ دونَ قَبِيحٍ، وذلك يوجبُ ألا يكونَ للعقلِ حُكْمٌ مَبْتُوتٌ، وأنتم تَمْنَعُونَ ذلك حينَ لَا يُلْقُونَ مَقَالِيدَ الأحكامِ كُلِّهَا بِيَدِ الشَّرْعِ.

وأيضاً لو مُنِعَ تَجْوِيزُ كَوْنِ فاعِلِ المعجزةِ يَفْعَلُ القَبِيحَ عن دَلَالَتِهَا على الصِّدْقِ، لَمُنِعَ تَجْوِيزُ كَوْنِ العالمِ ليسَ من فَعْلِ اللَّهِ، كما تَقُولُهُ المَفُوضَةُ، والباطنيةُ، والمنجمةُ، والطَّبائعيةُ عن دَلَالَتِهِ على وجودِهِ تعالى.

فإن قُلْتُمُ: قد بَطَلَتْ هذه التَّجْوِيزَاتُ بالدَّلِيلِ.

قلنا: وكونُهُ يَفْعَلُ القَبِيحَ قد بَطُلَ بالشَّرْعِ. وفي المقامَيْنِ لَا يَلْزَمُ تَقَدُّمُ نَقِيضِ المَطْلُوبِ على الجَزْمِ بالمَطْلُوبِ عن دَلِيلِهِ، وذلك لأنَّ المُوَصِّلَ إلى المَطْلُوبِ إِنَّمَا هو دَلِيلُهُ لَا إِبْطَالُ مَاعِدَاهُ.

وتَحْقِيقُ المقامَيْنِ أيضاً: أن تَصَوُّرَ خِلَافِ المَطْلُوبِ في نَفْسِهِ كَثِيراً مَا يَتَأَخَّرُ عن الجَزْمِ بالمَطْلُوبِ؛ وأن إِبْطَالَهُ يَتَوَقَّفُ على تَصَوُّرِهِ، فكيف يَتَوَقَّفُ الجَزْمُ بالمَطْلُوبِ عن دَلِيلِهِ على إِبْطَالِ شَيْءٍ لم يَتَصَوَّرْ، إذَنْ لَوْ جَبَّ أَلَّا يُجَزَّمَ بِمَذْلُولٍ عِنْدَ وُجُودِ دَلِيلِهِ قَطُّ لِتَجْوِيزِ مُعَارِضِ لَمْ يَتَصَوَّرْ أو تَصَوَّرَ ولم يُعْلَمَ تَمَامُ مُعَارَضَتِهِ. وَكُلُّ ذلك رُجُوعٌ إلى مَذْهَبِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ من قَبُولِ الشَّكِّ في العُلُومِ كُلِّهَا.

العقد: لدليل المطلوب وتصحيحه بأمرين:

أحدهما: بيان كون دلالة المعجزة على الصدق لا يتوقف على غير العلم بكونها معجزة، وقد اشتمل على بيان تحقيق الحل.

ثانيهما: أن المعلوم أن إيمان من آمن من الأنبياء من الكفار الخالص لم يتوقف إلا على العلم بالمعجزة من دون نظر إلى كونها من فعل الله أو فعل غيره، فضلاً عن كونها من عدل لا يفعل القبيح من إرسال الكذابين وخلق المعجزة لتصديقهم. وهذا مما عُلِمَ ضرورة بين أهل الإسلام. ومن ادعى أنهم لم يؤمنوا إلا بعد تصحيح النظر والحكم أولاً بعدل الله، وأنه هل يجوز من العدل تصديق الكذابين بالمعجزة توجهت إليه سيئاتهم التكذيب بالسنن موارِد الكتاب والسنة؛ فإن إيمان السحرة عقيب إلقاء العصا، وإيمان فرعون عند انطباق اللجة عليه بعد اعتقادهم لعدم إله غير فرعون فضلاً عن كونه عدلاً أو غير عدل؛ وإيمان كفار الجن حين سمعوا القرآن؛ وإيمان قوم يونس لما رأوا ما وعدهم به من العذاب؛ وإيمان بلقيس عند رؤية تلك المحرمات مع سليمان؛ وغير ذلك مما يطول تعداده، كل ذلك مما يدل على أن الإيمان بمجرد رؤية المعجزة لعدم المهلة المتسعة للنظر في أنه: هل يجوز من الله تعالى خلق المعجزة على يد الكاذب أو لا يجوز؟

وأيضاً: لو سلم بقاء تجويز الكذب عند رؤية المعجزة على بُعده، فهو تجويز مرجوح بأن الخوف معه، والأمن مع ترجيح خلافه وهو الصدق، كما يشير إليه قول مؤمن آل فرعون: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدْكُمْ﴾ [غافر: ٢٨/٤٠]، وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١/٦]. وإذا كان الكذب تجويزاً مرجوحاً كانت المعجزة دالة على الصدق دلالة راجحة؛ والدلالة الراجحة هنا توجب الطمأنينة للأمن، ولا يزيد من الدليل غير ما يوجب الاعتقاد الثابت المطابق بالطمأنينة. وإذا ثبت دلالتها على صدق من جاء بها ثبت الاستدلال بما جاء به في علمي أو عملي، وهذا هو المطلوب من كفاية السمع عن التأصيل.

وَقَدْ طَالَ هَذَا الْبَحْثُ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ أَوْضَحَ بِهِ طَرِيقاً طَالَمَا تَنَكَّبَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ وَأَوْصَدُوهَا، وَهِيَ الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمَةُ لِلسَّائِلِ، وَالنَّهْجُ الَّذِي يُلْزِمُهُ الْأَمْنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَهَالِكِ؛ وَمَا أَظُنُّ سَدَّادَهُ بِتَصْوِيرِ الدَّوْرِ الَّذِي دَفَعْنَاهُ إِلَّا مِنْ دَسِيسِ الْمَلَايِكَةِ، وَصَادَفَ مِنْ هُوَ غَافِلٌ عَنْ مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ فِي شَرْعِهِ فِي مَقَابِلَةِ مِثْلِهِ فَالْتَزَمَهُ وَجَعَلَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ وَاقِفَةً صِحَّتَهُمَا وَفَسَادُهُمَا عَلَى حُكْمِ نَظَرِهِ، فَحَصَلَ نَبْذُهُمَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَذَرِي؛ فَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

وَقَدْ صُنِّفَتْ فِيمَا اخْتَرْنَاهُ كِتَابٌ نَفِيسَةٌ، مِنْهَا:

(كِتَابُ النَّبَوَاتِ) لِلْجَاوِزِ.

وَمِنْهَا: (تَهْذِيبُهُ) لِلْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ.

وَمِنْهَا: (فِي التَّمْهِيدِ) لِلْإِمَامِ يُحْيَى.

وَمِنْهَا: (الشُّفَا) لِلْقَاضِي عِيَاضٍ.

وغيرهم؛ وَمَنْ كَانَ يَمْعُزُ عَنْهَا لِصَلْفِهِ وَعُجْبِهِ بِنَظَرِهِ فَجَدِيرٌ أَلَّا يَشْتَغِلَ بِهِ.

وَلَا بُدَّ أَنْ نَخْتِمَ طَوْلَ هَذَا الْاسْتِدْلَالَ بِعِبَارَةٍ بِقَصَرِهَا يَتَضَحُّ فَضْلُ الشَّغْبِ وَهِيَ: ((إِنَّ مُدْعَانَا أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمُعْجَزَةِ وَحْدَهُ عِلَّةُ الْعِلْمِ بِالصِّدْقِ؛ كَمَا أَنَّ سَمَاعَ التَّوَاتُرِ عِلَّةُ الْعِلْمِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَالْمُعْتَرِضُ يَقُولُ: الْعِلَّةُ مَا ذَكَرْتُمْ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ فَاعِلَهَا لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، فَمَحْصُلُ اعْتِرَاضِهِ مُعَارَضَةٌ غَيْرُ مُسْتَقِلَّةٍ.

وَبَعْضُ الْجَدَلِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ، وَإِنْ سَلَّمْنَا قَبُولَهَا فَقَدْ جَعَلُوا لَهَا أَجُوبَةً كَثِيرَةً، مِنْهَا بَيَانُ كَوْنِ الْعِلَّةِ مُسْتَقِلًّا بِالتَّأْتِيرِ مِنْ دُونِ مَا اعْتَبَرَهُ الْمُعْتَرِضُ. وَنَحْنُ قَدْ بَيَّنَّا اسْتِقْلَالَ الْمُعْجَزَةِ بِالدَّلَالَةِ عَلَى الصِّدْقِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِطَوْلِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ)).

\* \* \*

قَدْ كَانَ لَا أَذْرِي لَهُمْ فِي عِلْمِهِمْ      ثُلَاثِيهِ أَوْ كَانَتْ عَمُودَ نِصَابِهِ

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الشَّرِيفَةَ لَمْ تَزَلْ حِلْيَةً الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ<sup>(١)</sup>.

(١) وَقَدْ نَظَمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ:

أَمَّا قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢/٢].

وَأَمَّا قَوْلُ مُؤْمِنِي الْجَنِّ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> [الجن: ١٠/٧٢].

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١/٢١]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩/٢١]، ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩/٤٦].

وأما أفراد المؤمنين، فما مِنْ إمامٍ إِلَّا رُوِيَ عَنْهُ؛ وَاسْتِقْصَاءُ النُّقْلِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ مُتَعَسِّرٌ؛ وَلَكِنْ أَيْمَةُ الْمَذَاهِبِ، اشْتَهَرَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ نَيْفٍ وَأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعٍ، وَقَالَ فِي الْبَقِيَّةِ: ((لَا أَدْرِي)). وَأَجَابَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي ثَمَانِ مَسَائِلَ: ((لَا أَدْرِي)). وَقَالَ الْأَثَرُمُ عَنْ أَحْمَدَ: ((سَمِعْتُهُ يَكْثُرُ مِنْ لَا أَدْرِي)). وَسَأَلَ ابْنُ عَبَّادٍ الْحَكَمَ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْمُتَعَةِ: أَكَانَ فِيهَا طَلَاقٌ وَمِيرَاثٌ؟ فَقَالَ: ((لَا أَدْرِي)).

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَامَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ خَطِيباً سُئِلَ عَنْ أَعْلَمِ النَّاسِ، فَقَالَ: ((أَنَا)) فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ وَهُوَ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ ظَنِّهِ، فَدَلَّ اللَّهُ عَلَى الْخَضِرِ، وَكَانَ مِنْ قِصَّتَيْهِمَا مَا عُرِفَ.

وَلَمَّا أَجَابَ أَبُو يُوسُفَ فِي مَسْأَلَةٍ بِهِ ((لَا أَدْرِي)) قَالَ لَهُ بَعْضُ الْجُهَالِ الْمَدْعِينَ لِلْعِلْمِ: ((أَتَأْخُذُ كَذَا وَكَذَا مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى فُتْيَاهُمْ، ثُمَّ تَقُولُ: لَا أَدْرِي؟)) فَقَالَ: ((لَئِنَّمَا آخُذُ ذَلِكَ بِقَدْرِ عِلْمِي، وَلَوْ أَخَذْتُ بِقَدْرِ مَا جَهِلْتُ لَمْ يَكْفِنِي بَيْتُ الْمَالِ)).

وَاشْتَهَرَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ ((لَا أَدْرِي)) أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ.

وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ: ((لَا أَدْرِي: نِصْفُ الْعِلْمِ))<sup>(٢)</sup>.

= أَيُّهَا الْمَسْئُولُ عَمَّا لَيْسَ فِي  
مِنْ يَقْلُهُ فَهُوَ خَيْرٌ لِسُورِي  
عِلْمُهُ لَا تَعَدُّ عَنْ لَا أَعْلَمُ  
وَمَنْ النَّاسُ جَمِيعاً أَعْلَمُ

(١) ومماها: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾.

(٢) هو عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، الكوفي، فقيه شاعر يضرب المثل بحفظه، عمل قاضياً لعمر بن عبد العزيز، ومات بعده سنة ١٠٣ هـ (انظر تهذيب التهذيب ٦٥/٥، وتاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ وبه قوله).

كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نَتِيجَةُ الظَّفَرِ بِالسَّلَامَةِ مِنْ دَاءِ الْكِبَرِ الَّذِي وَعَتْ ضَرَرُهُ أَذَانُ قُلُوبِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦/٧] ولهذا قلنا:

إِذْ لَمْ يُرِيدُوا مِنْهُ نَصَبَ مَنَاصِبٍ حَتَّى يَعُودُوا عَابِدِي أَنْصَابِهِ

لأنَّ عابِدَ الْمَنَصِبِ لما كَانَ تَوَقَّى مَا يَثْلُمُهُ بِنَصَبِ عَيْنِهِ، ورَأَى أَنَّهُ لَمْ يَنْتَصِبْ لَهُ إِلَّا بِاسْمِ الْفَضِيلَةِ الْعِلْمِيَّةِ ظَنَّ أَنَّ ((لَا أَدْرِي)) جَهْلٌ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَعْمَدَةٍ مَنَصِبِهِ، فَأَسْقَطَهَا، وَتَكَلَّفَ فِي مَوَاضِعِ جَهْلِهِ تَصَوِيرَ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ نِسْبَتُهُ عِلْمًا، فَتَحَقَّقَ بِمِثَابَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٧٩/٢] هُوَ حَفِظَ تِلْكَ الْمَنَاصِبِ، وَمَا يَجْتَنُّونَهُ مِنْ سُحْتِ ثَمَرَاتِهَا الْفَاسِقَةِ. وَهَذِهِ قَدْ أَشْرَفَ ضَرَرُهَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ وَلِأَمْرِ مَا جَاءَ مَدْحُ الْأَخْفِيَاءِ الْأَتْقِيَاءِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. فَنَسَّالَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَنَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَيَتَوَلَّى أَدْوَاءَ دَائِنَا مِنْهُ بِمَزِيدِ التَّعْلِيمِ، وَيَرْزُقَنَا الْوُقُوفَ عِنْدَ مَقَادِيرِ أَنْفُسِنَا، إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ.

\* \* \*

بَلْ أَثَرُوا حَثَّ الْكِتَابِ لَهُمْ عَلَى تَرْكِ السُّؤَالِ تَخَوُّفًا لِمَا بِهِ

الْبَيْتُ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١/٥].

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ((ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاجْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ))<sup>(١)</sup>.

وَعِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَحَسَنَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرُوضًا فَلَا تُضَيِّعُوهَا وَحَدًّا حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا)) وَغَيْرُهُمَا. وَكَفَى بِالْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ.

(١) أخرج أحمد: ٤٠١/١، ٤٢١ من حديث ابن مسعود قريباً من لفظ هذا الحديث.



وقد ثبت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم كانوا يفرحون بالأعرابي يفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليسأله عن شيء من الدين.

وثبت عن جماهير من السلف أنهم كانوا لا يفتنون في مسألة قبل حذوثها؛ حتى إن بعضهم ربما استخلف السائل على وقوعها، وهذا والله هو التوقف عن مناهي الكتاب والسنة والعمل الكاشف عن ظفرهم بالمنية والمظنة.

\* \* \*

فالمراء يلزم غير حكم نفسه فيعود حكماً لاصقاً بشيابه

معنى البيت ظاهر، وهو أن سائر عقود المعاملات من النذر، والهبات، والعهود، والبيع، وغير ذلك مما يدخل المراء فيه باختياره لم يجب عليه الوفاء به؛ ثم الاجتهاد لحكم حادثة لا وقوع لها مما يخاف الجازم بفعله ضعف إسلاميه، لحديث: ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))<sup>(١)</sup>، فهذا الحديث أحد أركان الدين الأربعة التي نظمها بعضهم بقوله:

عُمْدَةُ الدِّينِ عِنْدَنَا كَلِمَاتُ      أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ  
اتَّقِ الشُّبُهَاتِ، وَازْهَدْ، وَدَعْ مَا      لَيْسَ بِعَيْنِكَ، وَاعْمَلْ نِيَّةً

\* \* \*

قَدْ أَبَدَعَ الرَّهْبَانُ رَهْبَانِيَّةً باؤوا بشؤم بديعها ومصابه

هذا البيت إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٧/٥٧]، سجّل عليهم سبحانه بالذمّ بعدم رعايتها، واستجرّ لهم ذلك اسم الفسق، وناهيك أن الله تعالى أنزل آخر سورة البقرة كنزاً من كنوز الجنة: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى

(١) هو من حديث الحسين بن علي عند أحمد: ٢٠١/١.

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴿البقرة: ٢٨٦/٢﴾، والباحث فيما لم يتصَيَّقْ عليه وجوبه مُتَعَرِّضٌ لِحَمَلِ تِلْكَ الْأَصَارِ، مَقِيدٌ بِسَلَفِهِ الَّذِينَ سَجَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ الْعَارَ.

\* \* \*

### وَكَذَا بُنُو إِسْرَائِيلَ لَمَّا شَدَّدُوا      فِي الذَّبْحِ شَدَّدَ مَا اعْتَنُوا بِطِلَابِهِ

الذَّبْحُ: هو البقرة التي أمر الله بني إسرائيل على لسان موسى عليه السلام أن يذبحوها، وَيَضْرِبُوا الْقَتِيلَ الذي جَهِلُوا قَاتِلَهُ ببعضها لِيَعُودَ حَيًّا فيَحْرِهْمُ بِقَاتِلِهِ، فما زالوا يقولون: ماهي، مالونها؟ حتى حُتِمَتْ عليهم بقرة لم يجدوها إلا بماء مَسْكِيهَا ذهباً، حتى قال ابن عباس: لو ذَبَحُوا أَيَّ بَقَرَةٍ لأَجَزَتْهُمْ، ولكن شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللَّهُ عليهم. وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: ((لَنْ يُشَادَّ أَحَدٌ هَذَا الدِّينَ إِلَّا غَلَبَهُ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ فَإِنَّ الْمُتَبَتَّ لَا أَرْضاً قَطَعَ وَلَا ظَهراً أَبْقَى))<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### وَأَبُو حَنِيفَةَ إِذْ رَأَى الْإِيحَابَ فِي      نَفْلِ يُبَاشِرُ مِنْ هُنَا أَفْتَى بِهِ

مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أَنَّ النَّفْلَ بالدُّخُولِ فِيهِ يَنْقَلِبُ واجِباً، ولم يوافقوه غيره إلا في نفل الحجِّ، وذلك لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ عَقَدَ مع الله بالنِّيَّةِ، والدُّخُولِ فِي النَّفْلِ عَهْداً، وَنَقَضَ الْعَهْدَ لايَجُوزُ، وَصَحَّ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَعَامِلَةِ أَنَّ قِطْعَ الرُّوَاتِبِ النَّفْلِيَّةِ زَيْغٌ قَلْبٍ بِحُكْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى﴾ [محمد: ٢٥/٤٧]، ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً وَسَيُحِطُّ أَعْمَالُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [محمد: ٣٢/٤٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨/٣]، وتارك ماتلبس به من الطاعات مرتدٌّ على

(١) الحديث بلفظه في غريب الحديث: ٢٢٤/١ وبعضه من حديث أنس عند أحمد: ١٩٩/٣

(٢) من الآيتين ٢٥ و ٣٢ من سورة (محمد) ونظام الأولى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾، والأخرى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُوا رِسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً وَسَيُحِطُّ أَعْمَالُهُمْ﴾ تلا ذلك الدعاء من الآية (٨).

دُّبْرُهُ لَامَحَالَةٍ. وقد ورد في أدعيته عليه السلام: ((إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ))<sup>(١)</sup>، ((الْكَوْرِ)): التَّقْدُمُ، و((الحَوْرِ)): الرجوع؛ يقول: نعوذ بك من الرجوع بعد التقدم.

\* \* \*

تَا لَلَّهِ مَا عَجَزُوا وَلَا مَن دُونَهُمْ      أَنْ يَكْتُبُوا الْآرَاءَ كَتَبَ خِطَابُهُ

هذا البيت يرجع إلى البدعة الثالثة التي هي ابتدعت لغير عبارة الكتاب والسنة.

فاعلم أنه ثبت في (صحيح مسلم) وغيره أنه قال: ((لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً فَلْيَمَحْهُ))، وعلى ذلك دَرَجَ جَمُّ غَفِيرٍ، منهم: عُمَرُ، وابن مسعود، ويزيد وغيرهم من الصحابة والتابعين إلى زمن ابن جريج وابن عمرويه<sup>(٢)</sup>، وكان أول من كتب ودَوَّنَ في صدر المقتنين، وعَلَّلُوا النَّهْيَ بخوف اختلاط القرآن وغيره، حتى زال الخوف، وعارضوا أدلة المنع بما ثبت عند أبي داود<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عمرو: ((كتبْتُ كلَّ شيء سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَتَهْتَنِي قَرِيشٌ، فقال: اكتب! فوالذي نفسِي بيده ما يخرج منه إلا حَقٌّ، وأشار بيده إلى فيه)). وعند الترمذي<sup>(٤)</sup> ((أَنَّ رجلاً من الأنصار شكَا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سُوءَ الحِفْظِ فَأَمَرَهُ بالكتابة)). وفي الصحيح<sup>(٥)</sup> أيضاً: ((اكتبوا لأبي ساه. مهملتين واثنوني بدواة وقرطاسٍ

(١) هو من حديث عبد الله بن سَرْجَسٍ المخزومي من دعائه عليه السلام عند السفر عند مسلم: ٤٢٦؛ ابن ماجه (٣٨٨٨)؛ أحمد: ٨٢/٥ - ٨٣؛ غريب الحديث: ١٣٥/١.

(٢) توفي ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) - فقيه الحرم المكي - سنة ١٥٠هـ / ٧٦٧م؛ أما عمرويه بن يزيد الأسدي الذي كان من رجال الدولة العباسية وعمَّالها فتوفي سنة ١٨٠هـ / ٧٩٦م.

(٣) من حديثه عند أبي داود (باب في كتاب العلم): ٣٦٤٦.

(٤) هو من حديث أبي هريرة (أبواب العلم: باب في الرخصة فيه): ٢٨٠٤: ((... فقال يا رسول الله إني لأسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه، فقال رسول الله ﷺ: استعن بيمينك وأوماً بيده الخط)).

(٥) طرف حديث لأبي هريرة ((يوم فتح مكة)) (فتح الباري: باب كيف تعرف لقطعة مكة): ٢٤٣٤؛ وأبو شاة: ((رجل من اليمن)) وبقية: ((قلت للأوزاعي [راوي الحديث]: ما قوله: اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ)).

أَكْتَبَ لَكُمْ مَا لَا تَحْتَلِفُونَ فِيهِ بَعْدِي))، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ فِي الصَّحِيفَةِ<sup>(١)</sup> : ((وَكَانَ فِيهَا الْعَقْلُ وَفَكَكَ الْأَسِيرُ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ)).

وَأُجِيبَ عَنِ التَّعْلِيلِ: لَمَنْعُ كَوْنِهِ هُوَ الْعِلَّةُ، إِنَّمَا الْعِلَّةُ خَوْفُ اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مُرْسَلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الصَّدِّيقِ.

وَعَنِ الْمَعَارِضَةِ: بِأَنْ لَا تَعَارِضَ، لِأَنَّ تِلْكَ خَاصَّةٌ؛ وَ((لَا تَكْتُبُوا عَنِّي)) عَامٌ، وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ عَامٍ وَخَاصٍّ، لَا سَتَعْمَالِ الْخُصُوصِ فِي مَحَلِّهِ، وَالْعُمُومِ فِي مَا عَدَا ذَلِكَ. وَالْمَطْلُوبُ هُوَ جَوَازُ كُتُبِ غَيْرِ مَا أُذِنَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقِيَاسُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بُطْلَانَهُ.

وَأَيْضًا يَلِزُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعُمُومَ بَعْدَ التَّخْصِصِ لَيْسَ بِمَحْجَةٍ، وَإِنْ سَلَّمَ التَّعَارِضُ فَحَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ لَا يَعَارِضُهُ لَوْ مَا فِي (الصَّحِيحِ) فِي شَأْنِ ((أَبِي سَاهٍ)) ظَاهِرٌ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ. ((وَأَتُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ)) مِنْ جُمْلَةِ كُتُبِهِ إِلَى الْآفَاقِ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ. وَحَدِيثُ الصَّحِيفَةِ مُوقُوفٌ، أَوْ فِعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غَيْرُ مُحَلٍّ لِلنِّزَاعِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي مَا رَوَى سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((مَا كَتَبْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْقُرْآنَ)). وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ فِي كَلَامِهِ لَمْ يُنَحْ إِلَى مَنْعٍ غَيْرِ ذَلِكَ. وَإِنْ سَلَّمَ فَالْتَّهْيُ أَرْجَحُ مِنَ الْأَمْرِ، وَبِذَلِكَ يَتَضَيِّحُ سَقُوطُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى النَّسْخِ، لِأَنَّ النَّسْخَ إِنَّمَا يُبْصَرُ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْتَوَعٌ؛ وَإِنْ سَلَّمَ فَالْإِجْمَاعُ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ لَمْ يَسْبِقْهُ خِلَافٌ مُسْتَقَرٌّ، وَقَدْ عِلِمَتْ الْخِلَافُ فِيهِ فِي ((خَيْرِ الْقُرُونِ)) وَقَوْلَ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمَتَأَخَّرَ لَيْسَ بِمَحْجَةٍ فِي قُوَّةِ ذَلِكَ.

إِذَا تَحَقَّقَتْ اسْتِقْرَارُ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ كُتُبِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ حَكْمٌ لِلَّهِ، وَعَدَمُ انْتِهَاضِ أُدْلَةٍ جَوَازِهِ فِي طُرُقِ الاجْتِهَادِ، فَمَا ظَنُّكَ بِجَوَازِ كُتُبِ خَيَالَاتِ الرِّجَالِ وَتَصَوُّرَاتِ وَسَاوَسِ

(١) البيهاري (بسبب كتابة العلم): ١١١ وأطرافه في: ١٨٧٠؛ ٣٠٤٧؛ ٣١٧٢؛ ٣١٧٩؛ ٦٧٥٥؛ ٦٩٠٣؛

أهل البدع والجدال استيقنت براءة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بعده عن تلك البدعة، وصونهم واستحقاقهم ((لخير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم))<sup>(١)</sup>، وحكى صاحب سيرة المؤيد بالله عليه السلام عنه أنه قال: ((وَدِدْتُ أَنِّي أُمَكِّنُ مِمَّا أَفْتَيْتُ بِهِ فَأَحْرِقَهُ)). وفي (تذكرة الحفاظ)<sup>(٢)</sup> للذهبي: ((قال يحيى بن يحيى التميمي: سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب وأجمع عليه المسلمون)) انتهى.

لا يقال: كيف تنكر الكتابة وأنت تمتطئ بحجها وخائضٌ لحججها، فما أجدرك بقول القائل:

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

لأننا نقول: لا ينكر مسلم أن الكتابة من أعظم النعم التي من الله بها على عباده، وجعلها وظيفة المقرئين من ملائكته لإصداره وإيراده؛ إنما المنكر أن يكتب بها المعنى الذي اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦/٤٦]، وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩/٢]، وهذه أحكام الاجتهاد والترجيح التي لا تنفك عن ملائسة الرية المشاكلة لقياس: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥/٢] والاجتهاد تحريم السوائب ونحوها تقريباً.

وأنت إذا تصفحت نقات أفلامي، واستيقظت لمواقع سيهامي، لم تر إلا هدم حُكم غير من له الحكم مرمى، ولا ظفرت لها في مواضع الرية بأثر حُكم شكاً ولا جزماً.

\* \* \*

أو يدعوا نقص النصوص ليخبطوا في كلّ وسواس أتسى بعجابه

(١) هو من حديث عمران بن حصين وابن مسعود في الصحيحين وغيرهما (البخاري: كتاب فضائل الصحابة):

٣٦٤٩، ٣٦٥٠؛ مسلم (فضائل الصحابة: ٢٥٣٣ و ٢٥٣٥).

(٢) انظر تذكرة الحفاظ: ٢٩٤/١، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٣٧/٨. فالقول فيه مجرّوه.

اعْلَمُ أَنَّ الْمُتَبَدِّعِينَ بِفَرْضِ الْمَسَائِلِ، وَالْمُسْتَقْصِرِينَ لِعِبَارَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الدَّلَائِلِ، وَالْبَاحِثِينَ عَمَّا سَكَنَّا عَنْهُ مِنْ دَقَائِقِ الْخَيَالَاتِ وَالْجَلَائِلِ، ادَّعَوْا أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَمْ يَفِيَا بِالْأَحْكَامِ الْمُتَجَدِّدَةِ فِي الْحَوَادِثِ، وَأَجَابُوا عَنِ الْاِخْتِجَاجِ عَلَيْهِمْ بِ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨/٦] و﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣/٥] بِالْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ، وَأَنَّهُمَا قَدْ نَبَّهَا عَلَى اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ جُمْلَةً، وَبَقِيَ لِلنَّازِلِ الْمُجْتَهِدِ تَفْصِيلُ ذَلِكَ الْمَعْلُومِ جُمْلَةً، وَتَفْصِيلُ الدِّينِ دِينًا. فَانْتَفَحَ لَهُمْ بِذَلِكَ بَابُ التَّحِيلِ الْمُسْتَلْزِمِ لِمَفَاسِدِ التَّفَرُّقِ وَالْجِدَالِ، وَمَعَارِضَةِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ بِأَقَاوِيلِ الرِّجَالِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا رَدَّ هَذَا التَّعْلِيلِ فِي الْبَيِّنَةِ الْقَائِلِ (١):

وَبَقُوا عَلَى حُكْمِ الْأُصُولِ

وَفِيهَا قَبْلُهُ وَبَعْدُهُ أَيْضًا.

أما القياسُ فلائنه لم يستنهضوه بغير فعل الصحابة، كما تقدم. وقد قدمنا عدم انتهاضه.

وأما الاجتهادُ والنظرُ فإنما نبه الكتابُ على استخراج الحكم بهما من محله الذي نصبه الله ورسوله دليلًا عليه، وجعله أصلًا يرجع بالحكم إليه، لاتأصيل غير ذلك الأصل، ولا زيادة محل لذلك الحكم غير المحل الذي أحله فيه صاحب الحكم الفصل، ولا العمل أيضًا. لما لم يسلم العلم أو الظن به من الرؤية. بل قد نهى عنه بصرائح مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦/١٧] ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣/٥٣] فإن الذي لا مأخذ له منهما ولم يكن ضروريًا وكذا ماله مأخذ وعورض، كلاهما مما ينتفي العلم به شرعًا، فيتناوله النهي، فضلًا عن أن ينهي الكتاب أو السنة على استعماله. ولذا تبرأ أبو يوسف من فتاويه، والمؤيد بالله من كتبها؛ ولا تليق الطبيعة وتردّها عن دعاويها إلا يد التوفيق ومُعَايَنَةُ الموت.

\* \* \*

فَتَفَرَّقُوا دِينًا لَأُمَّةٍ أَحْمَدٍ لِمَذَاهِبٍ أَشْفَتْ عَلَى إِذْهَابِهِ

ثَبَتَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) <sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((لَتَبْعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَيْبَرًا بِشَيْبَرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ)) قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: ((فَمَنْ؟)).

وَبَثَّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup>: ((لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذُو النَعْلِ بِالنَعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ أَتَى أُمَّةً عَلَانِيَةً كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً)) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هِيَ؟ قَالَ: ((مَأْنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي)).

وغيرُهُمَا مِمَّا يَبْلُغُ إِلَى تَوَاتُرِ الْمَعْنَى إِلَى زِيَادَةِ الْهَلَاكِ، فَإِنَّ فِيهَا كَلَامًا مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ حَتَّى أَنْكَرَهَا الْحَافِظُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَجَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ بِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ مِنْ دَسِيسِ الْمَلَا حِدَّةِ.

\* \* \*

حَاكَتْ بَنَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا أَتَى فِي سُوءِ مَا صَنَعُوا وَسُيَّةِ عَابِهِ

أَمَّا الْكِتَابُ بِمَا أَتَوْهُ فَزَاجِرٌ وَالصُّمُّ لَا تَذَرِي بَزَخِرِ عُبَابِهِ

وَالسُّنَّةُ الْبَيَاضُ كُلُّ مُصَحَّحٍ دَارَتْ بِصِحَّتِهِ رَحَى أَقْطَابِهِ

أَمَّا الْكِتَابُ فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩/٦].

﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤/٤٢].

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١/٩].

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩/٢].

(١) البخاري: (الأبياء: ٤٣٥٦) وطرفه في (٧٢٢٠)؛ ومسلم (كتاب العلم: ٢٦٦٩).

(٢) أبو داود (أول كتاب السنة: ٤٥٩٦، ٤٥٩٧) الترمذي، واللفظ له (باب افتراق هذه الأمة) من حديث ابن

عمر: (٢٧٧٨).

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦/٤].

﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥/٣].

وَلَسْنَا بِصَدَدٍ إحصاء فضائهم.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ قَبِيحِ أَخْلَاقِهِمْ، وَتَجَبُّطِهِمْ فِي الدِّينِ، وَخُبْثِ إِغْرَاقِهِمْ عَلَى مَا لَا يَنْبَغِي التَّصَدِّي لَهُ فِي هَذِهِ الْإِشَارَةِ. وَكَفَى بِمَا وَرَدَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَغَيْرِهِ: ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنِّي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ))<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَكَذَا مَقَالَةٌ بَابِ عِلْمِ مُحَمَّدٍ

فِي ذَلِكَ نَصٍّ وَاضِحٌ فِي بَابِهِ

عِلْمُ الشَّرِيعَةِ نُقْطَةً قَدْ كَثُرَتْ

هُ مَقَالَةٌ الْجُهْلَاءِ مِنْ خُطَابِهِ

هَذَا الْكَلَامُ مَشْهُورٌ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَوَاهُ عَنْهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ إِمَامُ النَّقْلِ وَالنَّقْدِ السَّيِّدُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [الوزير] فِي صَدْرِ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: بِ (إِثَارِ الْحَقِّ عَلَى الْخَلْقِ)<sup>(٢)</sup> بِلَفْظٍ: ((الْعِلْمُ نُقْطَةٌ يَسِيرَةٌ كَثُرَ الْجُهْلَاءُ)).

وَإِمَامُ الشَّيْعَةِ الْأَعْظَمُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الدِّيَلَمِي فِي (الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ) وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ: ((مَا كَتَبْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْقُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ)).

وَأَخْرَجَ الذَّهَبِيُّ فِي (تَذَكُّرَتِهِ) مِنْ طَرِيقِ شُرَيْكٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: ((سَمِعْتُ خُزَيْمَةَ بْنَ نَصِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ بِصِفَيْنِ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ! أَيُّ عِصَابَةٍ بِيضَاءٍ سَوَّدُوا؟ وَأَيُّ حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَفْسَدُوا)).

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: ((لَمَّا أَحَدَّثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ! أَيُّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا؟))<sup>(٣)</sup> انْتَهَى.

(١) البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء) من حديث عبد الله بن عمرو (٣٤٦١)؛ وعند أبي داود من حديث أبي هريرة (٣٦٦٢)؛ أحمد: ١٥٩/٢، ٢٠٢، ٢١٤، ١٣/٣، ٤٦، ٥٦.

(٢) الإيثار: تفضيل الغير على النفس.

(٣) مسلم، المقدمة: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء.



قال النُّوويُّ: ((أشارَ بذلكَ إلى ما أدخله الروافضُ والشَّيعَةُ في عِلْمِ عليٍّ رضي الله عنه وحديثه، وتقولوه عليه من الأباطيل، وخلطوه بالحق، فلم يميّز ما هو صحيح عنه ممّا اختلقوه، ولهذا ثبت من طريق ابن أبي مُليكة كما أخرجه مُسلمٌ في صَدْرِ (صحيحه) <sup>(١)</sup> أنه: لما كتبَ إلى ابنِ عباسٍ رضي الله عنه يستحِضُّه أن يكتبَ له ما يختاره، قال: فدعا ابنُ عباسٍ بكتابٍ فيه قِضَاءُ عليٍّ عليه السَّلام، فجعلَ يَكْتُبُ منه أشياء، ويمرُّ به الشَّيءُ فيقول: والله ما بهذا قِضَى عليٍّ إلا أن يكونَ ضلٌّ <sup>(٢)</sup>، وذلكَ من دسِّيسِ المستعينين بالأباطيل؛ حتّى نسبوا إلى جَعْفَرِ الصَّادِقِ القولَ بالرجعة، فقال فيه يحيى بنُ سعيد: في نفسي منه شيء، وهو بريء ممّا نسبَ إليه. غيرَ أنَّ عليّاً رضي الله عنه والصّدْرَ الأوّلَ من أولادِهِ لم يَغْتَرُوا بِنِفَاقِهِمْ. وأما المتأخرون من أولادِهِ فقد استحلّوا نِفَاقَ أولئك المبتدعين حتّى أزرَوْا بَمَذْهَبِ أَهْلِ البَيْتِ القُدَماءِ من عليٍّ رضي الله عنه والصّدْرَ الأوّلَ من أولادِهِ؛ حتّى صارَ المتأخرون تبعاً لِجُهَالِ المقلّدين من مُدَّعي التَّشيع. معَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَشيعُوا للسَّيفِ ولِلْحُطَامِ في الحَقِيقَةِ؛ ولهذا أَكثَرُوا مِنَ النُّكْرِ على مَنْ ثَبَتَ على السُّنَّةِ من مُتَأخري أولادِ عليٍّ المُجْتَهِدينَ لما لم يَكُنْ لَهُمْ شَوْكَةٌ، فصاروا في زوايا الخُمُولِ تَصَدِيقاً لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((بَدَأَ الدِّينُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ)) <sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

### وَعَنِ الْحَدِيثِ نَهَى الْعَتِيقُ وَجُمْلَةٌ كَتَبَتْ فَحَرَّقَهَا حَذَارَ كِذَابِهِ

الْعَتِيقُ: هو أبو بكر الصّدِّيقُ رضي الله عنه كان يقالُ له: الْعَتِيقُ، لِفَرَطِ جَمَالِهِ. رَوَى ابنُ أبي مُليكة عنه مُرسَلاً أَنَّهُ جَمَعَ النَّاسَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: ((إِنَّكُمْ تَحَدِّثُونَ عَن رَسُولِ اللهِ أَحَادِيثَ تَخْتَلِفُونَ فِيهَا، وَالنَّاسُ بَعْدَكُمْ

(١) انظر المقدمة منه: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء.

(٢) في الأصل (ظل). وأثبتنا ما في صحيح مسلم.

(٣) رواه مسلم في الإيمان، باب: بيان أنَّ الإسلام بدأ غريباً، رقم ١٤٥، ولفظه: ((بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء)).

أَشَدُّ اخْتِلَافًا، فَلَا تَحْدُثُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْعًا، فَمَنْ سَأَلَكُمْ فَقُولُوا: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فَاسْتَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ)).

ونقل الحاكيم من طريق موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين وعن إبراهيم بن عبد الله التيمي، حدثني القاسم بن محمد، قالت عائشة: ((جَمَعَ أَبِي الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَكَانَتْ خَمْسَ مِائَةِ حَدِيثٍ، فَبَاتَ لَيْلَةً يَتَقَلَّبُ كَثِيرًا، قَالَتْ: فَغَمَمَنِي، فَقُلْتُ: أَتَتَقَلَّبُ لَشَكْوَى أَوْ لَشَيْءٍ بَلَغَ؟ فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: أَيُّ بُنْيَةٍ، هَلُمِّي الْأَحَادِيثَ الَّتِي عِنْدَكَ، فَجُمَعَتْ بِهَا، فَدَعَا بِنَارَ فَأَحْرَقَهَا، فَقُلْتُ: لِمَ أَحْرَقْتَهَا؟ قَالَ: خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَهِيَ عِنْدِي، فَيَكُونُ فِيهَا أَحَادِيثُ عَنْ رَجُلٍ قَدْ ائْتَمَنَتْهُ وَوُثِّقَتْ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَدِيثًا، فَأَكُونُ قَدْ نَقَلْتُ ذَاكَ)) انتهى.

وقال الذهبي في (التذكرة): ((هذا لا يصح)) قلت: يريد الصحة الاصطلاحية، وإلا فمرسل ابن أبي مليكة شاهد لمعناه، وكذا ما يأتي عن عمر وابن عباس، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١/٩]. انتهى

\* \* \*

### وَكَذَا الْمَحَدَّثُ رَبُّمَا أَنْحَى عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ بَزَجْرِهِ وَعِتَابِهِ

المحدث: بفتح الدال، هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إشارة إلى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ لَمُحَدَّثِينَ فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّ مِنْهُمْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ))<sup>(١)</sup>.

روى شعبة وغيره عن بيان عن الشعبي عن قرطبة بن كعب قال: ((لَمَّا سِيرْنَا عُمَرَ إِلَى الْعِرَاقِ مَشَى مَعَنَا وَقَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ شَيَّعْتُكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، تَكْرِمَةً لَنَا. قَالَ: وَمَعَ ذَلِكَ

(١) الحديث في الصحيحين وغيرهما (البخاري: كتاب فضائل الصحابة): ٣٦٨٩؛ عن أبي هريرة، مسلم:

فإنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله، وأنا شريككم. فلما قديم قرظة قالوا: حدثنا. قال: نهانا عمر)).

وروى الدراوردي عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقلت له: أكنت تحدث في زمان عمر هكذا؟ فقال: لو كنت أحدث في زمان عمر مثلما أحدثكما لضربي بمخفقتي.

وروى معن بن عيسى القزاز قال: نا مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه ((أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا مسعود الأنصاري، قال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم)).

وروى ابن علية عن رجاء بن أبي سلمة قال: بلغني أن معاوية كان يقول: ((عليكم من الحديث بما كان في زمن عمر، فإنه قد كان أخاف الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)).

وذكر الذهبي في ترجمة سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup> وغيره أنه كان يقول: ((وددت أني خلصت من الحديث لا علي ولا لي)).

وصح عن يحيى بن معين أو ابن سعيد أنه قال: ((ما الصحيح في الحديث إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، فالعجب ممن يقع له جزم بغير حديث مجمع على صحته)).

وقد صرح أئمة النظر بأن الظن لمصادفة واحد لا بعينه من اثنين أظهر من مصادفة واحد بعينه.

\* \* \*

وعن ابن مسعود مقال مفسط      ويطول بسط القول من أضرابه

روى شريك عن ابن أبي العميس عن مسلم البطين عن أبي عمر الشيباني قال:

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٤/١ كان من خيرة التابعين وأعلمهم، توفي سنة ٩٣هـ.

((كُنْتُ أَجْلِسُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ حَوْلًا لَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ اسْتَقْبَلْتَهُ الرَّعْدَةُ، وَقَالَ: هَكَذَا، أَوْ نَحْوُ ذَا، أَوْ قَرِيبٌ مِنْ ذَا، أَوْ أَوْ)).  
وَرَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)).

وهو عند مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup> من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ مَرْفُوعًا: ((كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)) قِيلَ: لِأَنَّ جَمِيعَ مَا سَمِعَهُ الرَّجُلُ لَا يَكُونُ صَادِقًا، فَمَنْ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ لَأَثْبُدَّ أَنْ يَكْذِبَ؛ وَالْحَازِمُ لَا يَتَقَرَّبُ بِمَظَنَّةِ الْكَذِبِ)).

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قُلاَبَةَ [قَالَ]: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>: ((عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ ذَهَابُ أَهْلِهِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَتَى يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ؛ وَسَتَجِدُونَ أَقْوَامًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَكُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَقَدْ نَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ وَالتَّعَمُّقَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَيْتِقِ)).

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ وَمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: ((الْاِقْتِصَادُ فِي السُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الْجَهْدِ فِي الْبِدْعَةِ)).

قُلْتُ: لَعَمْرِي، إِنَّ هَذَا هُوَ الْوَرَعُ الشَّحِيحُ، وَالْهُدَى الصَّحِيحُ؛ وَلَا مَرْمَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ أَرْكَانَ الْحَقِّ الْأَرْبَعَةِ، عَلَى بَابِ مَدِينَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ صَدِيقُهُ، وَعُمَرُ فَارُوقُهُ. وَرَضِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَمَّتِهِ بِمَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ. وَكَيْفَ لَا، وَالْأَسَدُ أَمْنَعُ لَهَا، وَأَهْلُ مَكَّةَ أَعْرَفُ بِشِعَابِهَا، وَلِذَا قُلْتُ: (عِلْمٌ . . .) إلخ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ: (مَنْ أَضْرَابَهُ) فَمِثْلُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ((إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))<sup>(٣)</sup>)).

(١) مسلم (المقدمة: باب النهي عن الحديث بكل ما سمع: ٥).

(٢) غريب الحديث: ١٩٧/٢.

(٣) هو عنه بلفظه (المقدمة: ٢).

وَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرَقٍ أَنَّهُ قَالَ: ((إِنَّا كُنَّا نَتَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَمْ يُكَذِّبْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ))<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

عَلِمَ إِلَى أَرْمَاجِهِمْ وَسُيُوفِهِمْ	لِطَتٍ بِلا نُكْرٍ عُرَى أَطْنَابِهِ
وَبِالْاجْتِهَادِ قَضَوْا وَلَكِنْ رُخْصَةً	لِمُكَلَّفٍ يَذْرِيه عَنْ أَسْبَابِهِ
دَفْعاً لِحَادِثَةٍ تَضْيِقُ دَفْعُهَا	وَالْمَيْتُ عَنْهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابِهِ
فَالْحُكْمُ عَنْ نَصٍّ وَحُكْمٌ مُؤَهَّلٌ	وَسِوَاهُمَا لَأَوْجَهٌ فِي إِجْبَابِهِ
وَإِذَا اسْتَدِلَّ لَهُ بِرَأْيٍ غَيْرِهِ	سَقَطَ الدَّلِيلُ وَعَادَ أَصْلُ شَغَابِهِ

هَذَا الْبَيْتُ إِشَارَةٌ إِلَى الذَّرِيعَةِ الرَّابِعَةِ، أَعْنِي: تَقْلِيدَ الْأُمُوتِ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا الدَّلِيلِ: أَنَّ كَوْنَ قَوْلِ الْمَيْتِ حُجَّةً بَعْدَ مَوْتِهِ حُكْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى الدَّلِيلِ كَافْتِقَارِ حُجَّةٍ اجْتِهَادِ الْحَيِّ؛ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ:

إِمَّا نَصٌّ: وَهُوَ عَنْهُ بِمَرَاكِزٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُذِّبْ يَتَهَيَّزُ النَّصُّ، أَعْنِي مِثْلَ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [النحل: ٤٣/١٦] وَ: ((بَايَهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ))<sup>(٣)</sup>، عَلَى تَقْلِيدِ الْحَيِّ لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ: اسْأَلُوهُمْ عَنِ النُّصُوصِ؛ بِذَلِكَ: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبْرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤/٣]، وَاقْتَدَوْا بِهِمْ فِي عَمَلِهِمْ عَلَى مَوْجِبِهَا. وَإِنَّمَا نَهْضَةُ الْاسْتِدْلَالِ بِعَمَلِ الصَّحَابَةِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩/٤]، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَتَهَيَّزَ عَلَى تَقْلِيدِ مَنْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّتُهُ لِلسُّؤَالِ وَالْعَمَلِ وَالطَّاعَةِ وَالْأَمْرِ.

(١) مسلم للمقدمة: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء [٧].

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، أضفناه لاستكمال الآية.

(٣) بقرين من لفظه من حديث أنس عند أحمد: ١٥٧/٣.

(٤) انظر تفسير الآية في فتح القدير.

وإِذَا قِيَاسٌ: على اجتهاد الحي؛ لكنَّ اجتهادَ الحيِّ إِنَّمَا ثَبَتَ التَّعَبُّدُ بِهِ رُخْصَةً لَهُ عِنْدَ فَقْدَانِ النَّصِّ، كَمَا عَلِمَ؛ وَبِمَوْتِهِ انْقَطَعَ تَكْلِيفُهُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الرُّخْصَةِ. فَكَيْفَ يَبْقَى حُكْمُ الرُّخْصَةِ مَعَ انْتِفَاءِ سَبَبِهَا.

وأيضاً بقاء ظنِّ الحُكْمِ الاجتهاديِّ شَرْطٌ فِي جَوَازِ عَمَلِ الْمُجْتَهِدِ وَمُقَلِّدِهِ إِجْمَاعاً، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْحَيِّ؛ إِذِ الْمَيِّتُ لَا ظَنَّ لَهُ. وَكَيْفَ يُقَالُ: الْأَصْلُ عَدَمُ مَا يَدْفَعُ الظَّنَّ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ارْتِفَاعُهُ، وَمُقَلِّدُهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِاسْتِصْحَابِ ظَنِّ الْحُكْمِ، فَكَيْفَ يَبْقَى الْحُكْمُ مَعَ انْتِفَاءِ شَرْطِهِ؟ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ بَطْلَانُ قِيَاسِ اجْتِهَادِهِ عَلَى وَصِيَّتِهِ وَشَهَادَتِهِ وَرِوَايَتِهِ فِي الْبَقَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ وَكَذَا قِيَاسُ اجْتِهَادِهِ عَلَى إِجْمَاعِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ تِلْكَ عَزَائِمُهُ، وَالْاجْتِهَادُ رُخْصَةٌ، وَقِيَاسُ الرُّخْصَةِ عَلَى الْعَزِيمَةِ فِي الْاسْتِمْرَارِ خِلَافُ الرُّخْصَةِ، فَإِنَّ الْانْقِطَاعَ مِنْ خَوَاصِهَا.

وأيضاً يلزَمُ كَوْنُهَا مِثْلَهَا حُجَّةً عَلَى الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ؛ وَذَلِكَ لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلاً عَنْ عَالِمٍ.

\* \* \*

مَا خَوْفَ الْمَادِي أَلَيْمَ عِقَابِهِ

لَا بَلْ جَنَى فِيهَا عَظِيمَ ثَوَابِهِ

فَا حَرَصَ عَلَيْهِ وَذُقْ مَقَالَ نُقَابِهِ

مَنْ عَضَّ فِيهِ بَنَاجِذِيهِ وَنَابِهِ

فَحَفَرِ الْحِزَارَ وَقِفْ عَلَى إِعْرَابِهِ

قَوْلِ الْخَلِيلِ وَقَدْ أَتَى بِصَوَابِهِ

لَوْ كَانَ يَقْرَعُ سَمْعَ قَلْبِ نَابِهِ

الْمَيِّتَ عِنْدَكَ مَا لَهْدَى مِنْ دَابِهِ

لَوْ كَانَ دِيناً كُلُّ فِتْوَى عَالِمٍ

هَلْ خِيفَ فِي دِينِ الْإِلَهِ عُقُوبَةُ

فَعَلَيْكَ دِيناً كَانَ دِينُ مُحَمَّدٍ

رَشْداً أَفَادَ وَحِكْمَةً وَسَلَامَةً

وَالسَّبْرُ وَالْإِثْمُ الدِّيَانَةُ كُلُّهَا

وَهَبِ الْأَيْمَةَ كَالنُّحُومِ أَنَا تَرَى

أَنَا لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ مِنْبَهَاً

وَعَسَاكَ تَعْتَرِضُ الْكَلَامَ نَقُولُ إِنَّ ...

وَقَدْ اقْتَدَيْتَ بِمَنْ مَضَى فِي رَأْيِهِمْ      فَسَاطَلَتْ فِيهِ وَزِدَتْ فِي إِطْنَابِهِ  
فَأَقُولُ: بَلْ أَثْبَتَ رُشْدَ فَعَالِهِمْ      بِدَلِيلِهِ فَافْهَمْ هُدَى أَرْبَابِهِ

تَحْقِيقُهُ: إِنَّا وَصَفْنَاهُمْ بِاجْتِنَابِ الثَّلَاثِ الْبِدَعِ الْأَوَّلِ وَمَا يَحْجُرُ إِلَيْهَا. وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: فَلَيْسَ ثَمَّةَ مَيِّتٍ يَقْلُدُونَهُ غَيْرُ الشَّارِعِ. وَلَمْ يَكُنْ اخْتِيَارُنَا لاجْتِنَابِ الْبِدَعِ تَقْلِيداً لَهُمْ، بَلْ عَمَلًا بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا فِيمَا مَضَى مِنْ شَرْحِ الْآيَاتِ كُلِّ فِي مَوْضِعِهِ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا آثَرُوا الْعَمَلَ بِمَا عَلِمُوهُ مِنْ تِلْكَ الْأَدِلَّةِ، وَأَنْكَرُوا بِمُقْتَضَاهَا مَا رَأَوْهُ مُخَالَفاً لِمَوْجِبِهَا، أَوْ مُسْتَلْزِماً لِخِلَافِهَا؛ وَوُجُوبُ ذَلِكَ النَّكِيرِ مُتَعَلِّقٌ بِهِمْ وَبِغَيْرِهِمْ. فَلِهَذَا خَرَجْنَا بِهَذَا الْجَمْعِ مِنْ عَهْدِنَا، وَتَرَكْنَا لِدَلِيلِكَ أَيْضاً كُتُبَ اجْتِهَادَاتِهِمْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ فَضْلاً عَنِ الْآرَاءِ، أَوْ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ الْجَهْلَ بِإِنَّمَا سَوَّغَ لَهُمْ رُخْصَةً فِي تَكْلِيفِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ مُعَاذٍ. وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ فَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَوْجِبِهِ، أَعْنِي تَرْتَبَ الْأَدِلَّةِ تَرْتَبَ الْإِبْدَالِ، وَهِيَ مَعْنَى الرُّخْصَةِ، وَلِخَوْفِ كُتْمِ مَا عِنْدَهُمُ الَّذِينَ أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ لَيِّسْنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ، وَهُوَ:

إِنْ كَانَ ظَاهِراً مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ فَهُوَ بَاقٍ لِمَنْ بَعَثْنَاهُمْ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَدْبِ مَعَ اللَّهِ أَنْ يُكْتَبَ بِغَيْرِ عِبَارَتِهِ وَعِبَارَةِ رَسُولِهِ الْمَقْطُوعِ بِاشْتِمَالِهِمَا عَلَى الْحِكْمَةِ الَّتِي لَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، مَعَ تَمَكُّنِ الْجَهْلِ بِبَعْضِهِمْ مِنْ فَهْمٍ مِثْلِ مَا فَهِمُوهُ مِنْهَا أَوْ غَيْرِهِ عَلَى حَسَبِ نَظَرِهِ الَّذِي كَلَّفَ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ظَاهِرٍ مِنْهُمَا فَقَدْ قَامَتْ رُخْصَتُهُمْ فِيهِ بِظَنِّهِمْ لَهُ وَحَاجَتُهُمْ إِلَى دَفْعِ الْحَادِثَةِ بِهِ؛ وَلَمْ تَقُمْ لَهُمْ رُخْصَةٌ فِي تَأْصِيلِهِ عَلَى مَنْ بَعَثْنَاهُمْ، وَجَعَلُ فَهْمِهِمْ مُهِمّاً عَلَى فَهْمِ غَيْرِهِمْ؛ فَكَيْفَ يَبْقَى حُكْمُ الرُّخْصَةِ مَعَ انْتِفَاءِ سَبَبِهَا، مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْرُ الْأُمَّةِ مِنَ الْبِدَعِ بِأَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِمُشَاكَلَةِ أَمَّتِهِ لِلْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ فِي التَّفَرُّقِ وَالْإِتِّدَاعِ، فَخَافُوا اتِّخَاذَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ بِأَخْبَارِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ، وَالتَّفَرُّيقِ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْمَذَاهِبُ الْآنَ.

إِذَا تَحَقَّقَتْ هَذَا فَالْقَوْلُ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرْنَاهُ لَيْسَ عَنْ اجْتِهَادِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ قَوْلٌ عَنِ الدَّلِيلِ الْقَائِمِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ، وَمَذْحٌ لَهُمْ بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِهْتِدَاءِ بِأَنْوَارِ شُعَاعِهِ. وَمِقْدَارُ

مَازَكَرْنَا مِنْهُ مَا تَرَكْنَاهُ لَا يَبْلُغُ مَقْدَارَ قَطْرَةٍ مِنْ مَطَرَةٍ أَوْ مَحَّةٍ مِنْ لَحَّةٍ، إِذِ الْغَرَضُ تَنْبِيهُ  
الْمُنْصِفِ لِإِهْدَايَةِ الْمُتَعَجِّفِ.

يَا رَاكِباً يَهْوِي لِقَبْرِ مُحَمَّدٍ	عَرَّجَ بِهِ مُتَمَسِّحاً بِتُرَابِهِ
وَأَقْرَ السَّلَامَ عَلَيْهِ مِنْ صَبٍّ بِهِ	يَبْلُغُ إِلَيْهِ الْقُدْسَ فِي مِحْرَابِهِ
وَقُلْ: ابْنُكَ الْحَسَنُ الْجَلَالُ مُجَانِبٌ	مَنْ قَدْ غَلَا فِي الدِّينِ مِنْ تَلْعَابِهِ
لَا عَاجِزاً عَنْ مِثْلِ أَقْوَالِ الْوَرَى	أَوْ هَائِباً فِي عِلْمِهِمْ لِصُعَابِهِ
لَوْلَا مَحَبَّةُ قُدُّوسِي لِمُحَمَّدٍ	زَاخَمْتُ رَسُوطَ الْيَسِّ فِي أَبْوَابِهِ
لَكِنِّي أَوْلَى الْوَرَى بِمَقَامِهِ	فَأَنَا ابْنُهُ وَأَسِيرُهُ فِي أَعْقَابِهِ

\* \* \*

انتهى ما تيسر من المراد في هذه الأبيات وشرحها. وقد بقي في بعض الأبيات  
المسرودة أخيراً ما لا يستغني عن شرح، ولكن من استيقظ لما تقدم في شرح الأبيات  
المنفردة كل منها بشرح لا يقصر فهمه عما احتاج إليه ما لم يُشرح من الشرح.  
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله  
أجمعين.

فرغ بتاريخ شعبان من شهر سنة: ١٠٥٨ ثمان وخمسين وألف<sup>(١)</sup>.

[بخط المؤلف]

\* \* \*

(١) [أغسطس/ سبتمبر ١٦٤٨م].





تلقيح الأفهام بصحيح الكلام  
(على تكملة الأحكام للمرتضى)

تأليف

العلامة المجتهد الكبير  
الحسن بن أحمد الجلال

[ عن الأصل بخط العلامة ابن الأمير ]

تقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري  
العلامة القاضي محمد بن أحمد الجرافي



## المحتوى

- |                          |                                 |
|--------------------------|---------------------------------|
| - فصل: ظن السوء          | - مقدمة المؤلف.                 |
| - فصل: حكم موالاة الفاسق | - كتاب التكملة للأحكام.         |
| وتعظيمه.                 | - أفعال القلوب.                 |
| - فصل: حب الدنيا.        | - فصل: جملة ما ورد الشرع        |
| - فصل: الجبن.            | بتحريمه: سبعة عشر نوعاً.        |
| - فصل: البخل.            | - فصل: الكبر                    |
| - فصل: السرف والتبذير.   | - فصل: العجب: اعتقاد عظم النفس. |
| - فصل: الزهد.            | - فصل: الريا.                   |
| - فصل: الفرح.            | - فصل: المباهاة.                |
| - فصل: الجزع.            | - فصل: المكاثرة.                |
| - فصل: في الخطر المخوف.  | - فصل: الحسد.                   |
| الخاتمة                  | - فصل: الغل.                    |
|                          | - فصل: العداوة.                 |



## [مقدمة المؤلف]

### بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدًا لَهُ عَلَى تَكْمِلَةِ إِنْعَامِهِ، وَشُكْرًا لِمَا أَوْلَاهُ مِنْ مَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَأَصْلِي  
وَأَسْلَمَ عَلَى مُظْهِرِ الدِّينِ الْقَيِّمِ وَإِمَامِهِ، وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ هُمْ أَمْنَاءُ دِينِ اللَّهِ وَقُرْنَاءُ كَلَامِهِ.

وبعد: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا مَنَّ عَلَيَّ، وَلَهُ الْمِنَّةُ بِكَمَالِ (ضوء النهار المشرق على  
صفحات الأزهار)<sup>(١)</sup> الذي صَنَّفَهُ فِي فِقْهِ أَهْلِ الْبَيْتِ إِمَامِ الْأَثَمَةِ، وَالْحَبْرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي  
كُلِّ<sup>(٢)</sup> الْأُمَّةِ الْمَهْدِيِّ لَدَيْنِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمُرْتَضَى<sup>(٣)</sup> قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ،  
وَكَانَ إِنَّمَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِأَحْكَامِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَصَدَفَ عَنْ أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ  
حِسَانُهَا وَالْقَبَائِحِ. وَإِنَّمَا ذَكَرَ قَبَائِحَهَا تَكْمِلَةً (لِبَحْرِهِ الرَّخَّارِ الْجَامِعِ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ  
الْأُمُصَّارِ)؛ لَمْ يَسَعْنِي إِذْ تَصَدَّيْتُ لشرح كَلَامِهِ إِلَّا الْوَفَاءُ (بِتَكْمِيلِهِ)<sup>(٤)</sup>، وَإِتْمَامُهُ،  
فَتَكَلَّمْتُ عَلَى تِلْكَ التَّكْمِلَةِ. وَإِنْ كَانَ شَيْخَايَ اللَّذَانِ هُمَا الْإِمَامُ الْحَلَّاحِلُ، بَحْرُ الْعُلُومِ  
الَّذِي لَا يَنْتَهِي إِلَى سَاحِلٍ، السَّيِّدُ عَزَّ الدِّينَ مُحَمَّدُ بْنُ عَزَّ الدِّينَ الْمُؤَيَّدِي الْمَعْرُوفِ  
بِالْمُفْتَيِّ<sup>(٥)</sup>، وَالْفَقِيهِ الْعَلَامَةُ شَمْسُ الشَّرِيعَةِ وَقُطْبُ فَلَكِ الشَّيْخَةِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ  
حَابِسِ الصَّعْدِيِّ نَوَّرَ اللَّهُ ضَرْيَحَيْهِمَا وَأَعْلَى فِي حَضْرَةِ الْقُلُسِ رُوحَيْهِمَا، قَدْ ذَلَّلَا لِي  
تِلْكَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَبْقِ لِي فِيهَا<sup>(٦)</sup> إِلَّا حُثَالَةٌ مِنَ التَّحْقِيقِ، سَيِّمَا الْوَالِدَ عَزَّ الْإِسْلَامَ<sup>(٧)</sup>،

(١) انظر الحديث عنه في مسرد مؤلفات الجلال فيما سبق (ص: ٨٥) .

(٢) لفظ كل ساقط من نسخة (ب).

(٣) توفي سنة ١٤٤٠هـ / ١٤٣٧م .

(٤) في نسخة ب بتكلته، وكتاب التكملة هذا هو ذيل لبهر الرخار المطبوع: ٤٨٤/٥ - ٥٢٠ .

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) (فيها) ليست في ((ب)).

(٧) هو لقب كل من اسمه (محمد) والمقصود هنا الأول (الفتي).

فإنه جَمَعَ في شرحه العلوم فأوعى، وحقَّق منها أصولاً وفروعاً، إذ هو الفارس الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ والجلِّي الذي لا يُخَشَى عِثَارُهُ، فَصَلَّيْتُ بَعْدَهُ واقِفاً على مَا يَتَعَلَّقُ بالمشروح، ومُجِلاً بالفوائد على شَرَحِهِ الذي هُوَ من التَّكْمِلَةِ بمنزلة الرُّوح؛ واللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَضَعَ عَمَلِي فِي بَوْتَقَةِ الإِخْلَاصِ، وَأَلَّا يَجْعَلَ عِلْمِي حُجَّةً عَلَيَّ حِينَ لَأَتَ حِينَ مَنَاصٍ، إِنَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ.

\* \* \*

قال المصنف عليه السلام: (كتاب التَّكْمِلَةِ لِلْأَحْكَامِ وَالتَّصْفِيَةِ عَنْ بَوَاطِنِ الْأَثَامِ)<sup>(١)</sup>

والتَّكْمِلَةُ وَالتَّصْفِيَةُ: مَصْدَرُ أَكْمَلَ الشَّيْءَ صَيَّرَهُ كَامِلاً، وَصَفَّاهُ: صَيَّرَهُ صَافِياً خَالِياً  
مِنَ الْعَيْشِ، وَالْكِتَابُ الْمَذْكُورُ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَّا لِبَعْضِ الْحَرَّمَاتِ الْقَلْبِيَّةِ، وَقَدْ تَرَكَ كَثِيراً  
مِنْهَا، فَلَا تَصْفِيَّةَ، كَمَا تَرَكَ واجِبَاتِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا وَمُنْدُوبَاتِهَا، فَلَا تَكْمِلَةَ. فَلَوْ تَرَجَّمَ  
مَا ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْخَاتِمَةِ لَكَانَ هُوَ الصَّوَابُ، عَلَى أَنْ حَعَلَهُ خَاتِمَةً خَطِئاً أَيْضاً، لِأَنَّ أَفْعَالَ  
الْقُلُوبِ مِبَادِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَالْحِكْمَةُ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ الْمِبَادِي عَلَى الْمُنَاهِي. وَلِهَذَا ثَبَتَ  
فِي الصَّحِيحِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ  
وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)).

قال: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِقْهَ الْإِصْطِلَاحِيَّ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ) كَمَا  
مَرَّ، يَعْنِي فِي مَعْيَارِهِ الَّذِي جَعَلَهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ (الْبَحْرِ)، وَنَحْنُ قَدْ حَقَّقْنَا فِي صَدْرِ (ضَوْءِ  
النَّهَارِ) وَفِي صَدْرِ شَرْحِنَا (لِلْفُصُولِ) رَسْمَهُ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّكَرُّارِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ أَيْضاً.

قال: (وَإِنَّمَا تَكَلَّمُ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْفُرُوعِ مِنْهُ عَلَى أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ دُونَ أَفْعَالِ  
الْقُلُوبِ)، وَأَرَادَ بِنَفْيِ تَكَلُّمِهِمْ نَفْيَ جَمْعِهِمْ لَهَا فِي التَّدْوِينِ، لَا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي  
أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَهُ بِالْكَلامِ عَلَيْهَا الْإِمَامُ يَحْيَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي  
(التَّصْفِيَةِ)، وَسَبَقَهُ عَلَى ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ الطَّرِيقَةِ، ثُمَّ التَّصَانِيفُ فِي أَحْكَامِ  
الْجَوَارِحِ لَمْ تُحِطْ أَيْضاً بِكُلِّ وَاجِبٍ وَكُلِّ مُحَرَّمٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا تَعَرَّضَتْ لِمَا يَتَعَلَّقُ

(١) البحر الزخار: ٥/٤٨٤.

(٢) أخرجه الخمسة بلفظ ((ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله  
ألا وهي القلب)) من حديث الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ ((الْحَلَالُ بَيْنَ الْحَرَامِ يَسِّرُ)) (الْبَحَارِيُّ: كِتَابُ  
الْإِيمَانِ ٥٢ وَطَرَفُهُ: ٢٠٥١؛ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ ١٥٩٩؛ أَحْمَدُ: ٤/٢٧٠؛ ابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الْفَتَنِ ٣٩٨٤).



بالصحة<sup>(١)</sup> والفَسَاد من عِبَادَةٍ وَمُعَامَلَةٍ، إِرَادَةً لِبَيَانِ الصَّحِيحِ مِنَ الْفَاسِدِ، وَذَلِكَ عِذْرُهُمْ فِي تَرْكِ الْبَقِيَّةِ لِكِفَايَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي بَيَانِ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صِحَّةٌ وَلَا فَسَادٌ، فَإِنْ ذَكَرُوا مِنْهُ شَيْئًا فَعَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِطْرَادِ.

\* \* \*

---

(١) في (ب): ((به الصحة)).

## [أفعال القلوب]<sup>(١)</sup>

تنبيه: لا يخفاك أن أفعال القلوب ليست باختيارية لها، وإنما نسبة الفعل إليها كِنِسْبَةِ الانكسار إلى المنكسر، والسّر في ذلك أنّ النَّفْسَ عَالَمٌ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ عَالَمِ<sup>(٢)</sup> الأَمْرِ، وعالم الحسّ مسخّرٌ لِقَبُولِ ما اتصلَ به من صورهما، ومرتبة عالم الأمر فوق عَالَمِ النَّفْسِ، كما أن مرتبة عالم الحسّ تحت مرتبة النَّفْسِ، لكنّ عَالَمِ الأَمْرِ حَقٌّ صِرْفٌ، وعَالَمِ الحسّ باطلٌ صِرْفٌ، فالنَّفْسُ متوسطة بين الحقّ والباطل، فإن عظم قُربها مِنَ الْحَقِّ سُمِّيَتْ: مُطْمَئِنَّةً، وإن عظم قُربها مِنَ الْبَاطِلِ سُمِّيَتْ: أُمَّارَةً بِالسُّوءِ، وإن تَوَسَّطَتْ سُمِّيَتْ: لَوَّامَةً، فإذن مواد سَعَادَتِهَا وَشَقَاوَتِهَا على زيادة الْقُرْبَيْنِ وَنَقْصَانِهِمَا، لكن الله تعالت عَظَمَتُهُ ووسعت رَحْمَتُهُ إذا أراد تَخْلِيصَ نَفْسٍ جَرِيئَةٍ عَمَّا ارْتَكَبَتْ فِيهِ مِنْ عَالَمِ

(١) لا يخفى أن هذا ليس على إطلاقه فإن للقلب أفعالاً اختيارية قطعاً كإصرار على معاودة الذنب وكالتندم على ارتكاب الذنب، وركتكم الشهادة قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ﴾، فاستند الإثم إلى القلب لما كان من أفعاله وهل النفاق إلا إبطان الكفر في القلب وأنه قال ﷺ: ((في القلب مضغة إذا صلحت...)) الحديث، وفسرها بالقلب وأسند إليها الصلاح والفساد ولا يسندها إليه إلا وله فعل اختياري. نعم قد يهجم على القلب من الخواطر مالا اختيار له فيها فإن بادر بدفعه لم يؤاخذ به وإن استمر معه صار فعلاً اختيارياً.

(٢) قال النووي: ((عالم الأمر عند أهل الحق ما وجد عن الحق بغير سبب ويطلق بإزاء الكون)) انتهى.. وعالم الحس هو المدرك بالحواس إلا أن قوله باطل محل تأمل أو هذا المحسوس من الآفاق، والأنفس هي أدلة على موجدتها خالقها فهي حق في نفسها وإن لم يستدل بها من غفل عنها فتحمل عبارته على إرادة ما هو شهوات وشبهات من هذا المحسوس. وعلم أن الله تعالى ذكر في القرآن الأنفس الثلاث المشار إليها هنا وللعلماء فيها قولان الأول أن للإنسان ثلاث أنفس. والتحقيق أنها نفس واحدة لها صفات وتسمى باعتبار كل صفة باسم فإذا اطمأنت بالانقياد إلى بيارثها والإيمان واليقين بوعدده ووعيده صارت مطمئنة. وأما اللوامة ففعل مأخوذة من التلوم وهو التردد وقيل من اللوم ثم اختلفوا فقيل هي نفس المؤمن وهذه صفة محمودة. قال الحسن: إن المؤمن لا تراه إلا يلوم نفسه. وقال غيره: إنها توقعه في الذنب ثم تلومه. وأما الثالثة فهي الأمانة وهي المذمومة لأنها تأمر بكل سوء وتحت عليه.

الحسَّ قَذَفَ عَلَيْهَا الْعِلْمُ يُبْطِلَانِ الْبَاطِلُ، فَدَمَغَ بِاطْلِهَا فَانْقَصَلَ عَنْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى <sup>(١)</sup>: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ أي: هَارِبٌ مُدْبِرٌ. فَذَلِكَ هُوَ آيَةُ الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup>: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَتَاهُمُ تَقْوَاهُمْ﴾، وَمَعْنَى الْإِيْتَاءِ: تَثْبِيتُ الْمُؤْتَى فِي الْقَلْبِ لِيَرْسَخَ، كَمَا ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ: ((الْعِلْمُ: عِلْمَانِ، عِلْمٌ فِي الْقَلْبِ، فَذَلِكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَعِلْمٌ <sup>(٤)</sup> اللِّسَانِ، فَذَلِكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ)) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِهِ مَرْفُوعاً بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَرْسَلاً عَنِ الْحَسَنِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ. وَأَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ وَالْأَصْفَهَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَوْقُوفاً <sup>(٥)</sup>، وَابْنُ يَهُيَّى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ.

قَالَ: (وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ مُحَرَّمَاتَهَا): أَيِ مُحَرَّمَاتِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ (شَطِراً) أَيِ بَعْضاً مِنْ مُطْلَقِ الْمُحَرَّمَاتِ حَيْثُ قَالَ: (وَذَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ، فَالْبَاطِنَةُ هِيَ مَآثِمُ الْقُلُوبِ فِي أَصَحِّ التَّفْسِيرَاتِ) لِأَنَّهَا قَدْ فُسِّرَتِ الظَّاهِرَةُ ((بِالزُّنَا)) فِي الْخَوَانِيَّةِ، وَالْبَاطِنَةُ بِالزُّنَا فِي غَيْرِهَا، وَبِالْفِعْلِ الْمَحْرَمِ وَالْعَزْمِ عَلَيْهِ، وَبِالظَّاهِرَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْمَسْتُورَةِ مُطْلَقاً، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْقَصْرِ عَلَى مَخْصُوصٍ. وَلَكِنْ تَبْهِنَاكَ عَلَى أَنَّ مَا يَرُدُّ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ ضَرْوَرِي لَا يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْلُفِ إِلَّا مُدَافَعَةٌ مَا هُوَ مَبْدَأُ إِثْمٍ بِتَذَكُّرِ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ طَلَبٌ لَوَاجِبٍ لَا نَهْيٍ عَنْ مَحْظُورٍ، كَيْفَ وَقَدْ حَصَلَ فِي الْقَلْبِ وَثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ حَدِيثُ جَابِرٍ <sup>(٦)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ((رَأَى أَجْنَبِيَّةً فَبَادَرَ إِلَى بَيْتِهِ فَوَجَدَ زَوْجَتَهُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا (أَيِ تَدْلِكُ جِلْدَهَا بِالْإِبْهَامِ)،

(١) الأنبياء: ١٨/٢١.

(٢) الروم: ٥٦/٣٠.

(٣) محمد: ٤٧/.

(٤) في (ب): ((على)).

(٥) في (ب): ((مرفوعاً)).

(٦) هر من حديثه عند مسلم (كتاب النكاح): ١٤٠٣ باختلاف يسير في اللفظ ويمثله عند أحمد: ٣٣٠/٣؛ أبو

داود: (٢١٥١) وروايته: ((فإنه يضر ما في نفسه)) أي يضعفه ويعله؛ الترمذي (باب ما جاء في الرجل يرى المرأة

تعمجه): ١١٦٨ وقد حسنه وصححه وذكر أن في الباب عن ابن مسعود. وانظر النهاية: ((معس)): ٣٤٢/٤.

دلكاً شديداً، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ فَلَيَاتِ امْرَأَتَهُ فَلْيُؤَاقِعْهَا فَإِنْ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ)). وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنَعَ الْوَارِدَاتِ عَنِ الْوُرُودِ عَلَى النَّفْسِ غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَإِنَّمَا الْمَقْدُورُ هُوَ فِعْلُ مَا يُحَلَّلُ الْوَارِدُ وَيَطْرُدُهُ عَنِ الْقَبْلِ.

قال: (فَوَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ لَهَا فِي عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ بَابٌ يَتَضَمَّنُ تَفْصِيلَهَا بِحَقَائِقِهَا وَتَعْرِيفَاتِهَا وَتَمْيِيزَ حَلَالِهَا مِنْ حَرَامِهَا لِيُمْكِنَ التَّحَرُّرُ مِنَ الْإِثْمِ الْبَاطِنِ كَمَا فِي <sup>(١)</sup> الظَّاهِرِ).

ولهذا أَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْمَوْطَأَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٢)</sup> ((إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْتِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ أَوْ يَتَكَلَّمُوا))، وَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ <sup>(٣)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤/٢] اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ كَلَّفَنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نَطِيقُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْجِهَادَ وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَا نَطِيقُهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا ﴿آمَنَ الرَّسُولُ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>: ﴿مَالَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ فَصَرَّحَ تَعَالَى بِأَنَّهُ مَالَا يُطَاقُ وَعَفَا عَنِ التَّكْلِيفِ بِهِ. وَإِذْ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يُطَاقُ فَقَدْ أَجْمَعَ مَا عَدَا الْأَشْعَرِيَّ عَلَى مَنَعِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، لَكِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلٍ ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ وَإِنْ نَسَخَ، وَإِلَّا لَزِمَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ. وَوَجْهُ التَّأْوِيلِ أَنْ يُحْمَلَ الْإِبْدَاءُ وَالْإِخْفَاءُ عَلَى إِظْهَارِ فِعْلٍ مَا فِي النَّفْسِ وَإِخْفَاءِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ نَفْسَ مَا فِي النَّفْسِ لَا يَبْدُو، وَإِنَّمَا يَبْدُو أَثَرُهُ وَكَذَلِكَ فِي الْإِخْفَاءِ، وَيُحْمَلُ التَّجَاوُزُ عَلَى عَدَمِ التَّكْلِيفِ كَمَا فِي ضَيْقِ فَمِ الرُّكْبَةِ.

(١) كَذَا الْأَصُولُ وَفِي مَطْبُوعِ الْبَحْرِ الزَّخَارِ: ٤٨٤/٥: ((كَالظَّاهِرِ)).

(٢) الْبُخَارِيُّ: (كِتَابُ الْعَتَقِ: ٢٥٢ رُطِفَاهُ فِي ٥٢٦٩، ٦٦٦٤)؛ مُسْلِمٌ (كِتَابُ الْإِيمَانِ: ١٢٧)؛ أَبُو دَاوُدَ:

(كِتَابُ الطَّلَاقِ: ٢٢٠٩)؛ التِّرْمِذِيُّ (كِتَابُ الطَّلَاقِ: ١١٩٤)؛ النَّسَائِيُّ: (بَابُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ): ١٥٦/٦؛

أَحْمَدُ: ٣٩٨/٢، ٤٢٥، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٩١ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ زِيَادَةُ لَفْظِ بِالتَّقْدِيمِ أَوْ بِالتَّأَخِيرِ.

(٣) مُسْلِمٌ (بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَكْلَفْ إِلَّا مَا يُطَاقُ: ١٢٥).

(٤) الْبَقَرَةُ: ٢٨٦/٢.

(وهذا الباب أهم من غيره، إذ لا يعرَى مُكَلَّفٌ بالشرعيّات من التّكليف به)<sup>(١)</sup> لو قال: إذ أفعال القلوب مبادئ أفعال الجوارح، والمبادي مقدّمة طبعاً، والمقدم طبعاً هو الأهم، لكان هو الصّواب لأن غير هذا الباب مشارك في العلة التي ذكرها. على أنا عرّفناك عدم التّكليف بمنع الوارد، إنما التّكليف متعلق بتحريم ما ينشأ عنه لما عرّفناك به من أن النفس مُسخّرة لقبول ما ورد عليها من صور الحقّ والباطل، وإنما يُطرد الباطل بعون الله تعالى ولطفه، وإيتائه العبد التقوى والعلم الرّاسخين في القلب اللّذين بهما يُجاهد النفس الأمّارة حتى تطمئن إلى موجب العلم.

\* \* \*

## (فصل)

(جملة ما ورد الشرع بتحريمه منها سبعة عشر نوعاً).

لا يذهب عنك أن التحريم<sup>(١)</sup> أخص من التقييح، فكل تحريم تقييح، ولا تنعكس كُلية ضرورة أن القبيح يتعلق بالأعيان، كما يقال: وجه حسن ووجه قبيح، ولا يتعلق بها التحريم إلا بتأويل، كما عُلِم في الأصول.

وأيضاً قد حققنا أن الحق كون المكروه قبيحاً غير مُحَرَّم، وإن توهَّم الجمهور كونه من الحسن، وكذلك الرخصة، فإنها عفو، والعفو إنما يكون عن قبيح فقد ثبت كونها قبيحة غير مُحَرَّمة حال العذر، ولو لم تكن قبيحة لما حُرِّمت رأساً. ثم لا وجه للحصر على سبعة عشر؛ فإن الأمن من عذاب الله والقنوط من رحمة الله وغير ذلك قبائح قلبية.

قال: (وهي الكبر وما يتفرع منه) إن أراد بما يتفرع ما ينشأ عن فعل القلب من أفعال الجوارح، فلا وجه لإدراج الكلام عليه في الكلام على أفعال القلوب، إذ ما من فعل جارحة إلا ومبدؤه فعل قلبي، وإن أراد بالتفرع ما يقال: إن الحديث ذو شجون، فربما استلزم الكلام على فعل القلب كلاماً على فعل الجارحة بالتبع فمسلم، لكن الكلام كله إنما هو في التحريم والتحليل. وقد عرفت أنهما لا يتعلقان بفعل القلب وإن تعلقا به لفظاً. كما يقال مثلاً: ظنُّ السوء حرام، فإنما المراد العمل عليه.

كيف وقد ظنَّ المعصومان النبي والوصي سلام الله عليهما صدق ((حديث الإفك)) وكاداً أن يعمل على وفقه كما هو معروف في القصة<sup>(٢)</sup>. واتهم النبي ﷺ رجلاً بأم

(١) حاصل ما يريد الشارح رحمه الله هو أن المصنف رحمه الله يقول: جملة ما ورد الشرع بتقييحه لأن الواردات المذكورة على القلب قبائح وليست بمحرمة لأنه لا بد في التحريم من الاختيار، وهي ترد على القلوب بغير اختيار. (من هامش الأصل).

(٢) انظر القصة و (خير الإفك) عن عائشة رضي الله عنها في الطبري: ٦١٠/٢ - ٦١٩؛ سيرة ابن هشام: ٢٩٧/٣ - ٣٠٧؛ مغازي الواقدي: ٤٢٦/٢؛ والحديث في الصحيحين: مسلم: (٢٧٧٠)؛ (فتح الباري): ٣٥٠/٨ و ٣٦٥/٩ و ٣٦٨ وغيرهما من كتب الحديث، وانظر فتح القدير للشوكاني في تفسيره للآية ١١ من سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ...﴾ (فتح القدير: ١٢/٤ - ١٨).

ولده، فأمرَ عليّاً بقتله فوجده عليّ عليه السّلام مَجْبُوباً، فتركه ورجع إلى النبي ﷺ فأخبره، فحمد النبي ﷺ وتركه كما أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>، وغير ذلك. وعلى هذا قياس قوله: (والعجب كذلك والرّبا والمباهاة كذلك، والمكاثرة كذلك، والحسد كذلك).

وأما قوله: (والغلّ كذلك) فلم يذكر له فروعاً (وطنّ السوء كذلك والمعاداة كذلك) وأرادَ المعادة للمؤمن ولو زاد الموالة لأنها قد تكون محرمة للفاسق (والحمية كذلك) وأراد بالحمية: الحمية على غير الحقّ، فأما المعادة للفاسق، والموالة للمؤمن، والحمية على الحق فكلها من الواجبات.

وقد قصّر المصنف البحث على المحرمات القلبية (والمداهنة كذلك) و (حُبّ الدنيا كذلك) ولو جعل حُبّ الدنيا أصلاً لهذه القبائح كلّها وجعلها فروعاً، لكان هو الصّواب لما سيأتي من أن حُبّ الدنيا<sup>(٢)</sup> رأس كلّ خطيئة، إلّا أنا سنعرّفك أن معنى كونه رأساً أنّه سبب، وأن تحريم المسبب لا يستلزم تحريم السبب، إذ الحبّ نفسه طبعي، والتحريم لا يتعلق بأفعال الطبايع كما علمت، وإن تعلق بها الوصف بالقبح كما يوصف الوجه وغيره بالقبح.

وأما قوله: (والجبن كذلك والبخل كذلك وما يتصل بهما من السرف والتقتير والزهد كذلك) فلم يذكر لشيء من ذلك فروعاً مع أن الزهد<sup>(٣)</sup> أيضاً ليس مما يتصل بالجبن والبخل، وإنما هو من لوازم الشجاعة والكرم، وإن كان بعض لوازمه تشبه بعض لوازم البخل والتقتير في الصورة: (والفرح كذلك).

(١) هو من حديث أنس عند مسلم (باب براءة حُرْمِ النبي ﷺ من الرّبة): ٢٧٧١؛ وفي لفظه: ((... فإذا هو مجبوبٌ ليس له ذكر فكفّ عليّ عنه...)).

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب عن الحسن مرسلاً.

(٣) هذا وهم من المؤلف رحمه الله فليس الزهد عن السرف والتقتير حتى يكون من المتصل بالجبن والبخل وإنما هو معطوف على البخل لقربه أو على الجبن لأصالته وإن كانت عبارة المصنف الآتية في آخر الكتاب توهم ما توهمه الشارح وهو قسم من السابغ عشر براسه فإنه الخامس عشر وهو ظاهر على أن جعل الزهد قسماً من القبايح القلبية مشكل جداً فيحقق نعم رأيت بعد مدة من كتب هذا الكلام السيد محمد المفتي انتبه لذلك استشكله واعتذر له بالأجدية (من هامش الأصل).

وأما قوله: (والجزع كذلك) فلم يذكر له فروعاً (ويلحق بذلك) أي بما ذكر على جملة فلا حاجة إلى جعل الإشارة من باب عَوَانٍ بين ذلك (بيان الخطر المخوف بعد حصول العلم والعمل والإخلاص فلنفرد لكل من ذلك فصلاً<sup>(١)</sup>) لجمع مباحثه.

---

(١) تكملة البحر الزخار: ٤٨٥/٥.



## (فصل: الكبر)

اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ الْكِبَرِ ونحوه من أسماء هذه القبائح موضوعات لغوية لم تنقل إلى حقائق شرعية، فهي باقية على حقائقها اللغوية، فيجب توجيه التحريم إلى المعاني اللغوية، وقد ثبت عند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث ابن مسعود أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال<sup>(١)</sup>: ((الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَصُ النَّاسِ)) وهو عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ ((الْكِبَرُ مِنْ بَطَرِ الْحَقِّ وَغَمَصِ النَّاسِ)) ولفظ من يروي بفتح ميمها فيجب حذف مضاف قبل الكبر أي صاحب الكبر من بَطَرٍ وَغَمَصٍ بلفظ الفعلين، ويروى بكسر ميمها فيجب أن يراد بالكبر: التَّكَبُّرُ أي التَّكْبِيرُ ناشئ من بَطَرِ الْحَقِّ وَغَمَصِ النَّاسِ بلفظ المصدرين، قلت: والغَمَصُ والغَمُطُ والبَطَرُ كلها بمعنى الاحتقار للناس وللحق، كما في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا﴾ أي احتقرتها.

ولا شك أَنَّ الاحتقار أمرٌ قلبي، فلهذا قال المصنف: (هو اعتقاد) وأصاب، لكن مُتَعَلِّقُ الْعِتْقَادِ هو أَنَّ قَدَرًا ما استحققه نازل عن قَدَرِ نفسه، أو قَدَرُ ما عنده من رأيٍ أو علمٍ أو مالٍ أو نحو ذلك. وأمّا أن ذلك الاعتقاد (مطلق) فوهم. أمّا على رأي من يرى أن الاعتقاد جنس يشمل التصديقات كلها فالأنه قد قيده بمتعلق مخصوص، فكيف يكون مُطْلَقاً؟ وأمّا على رأي الأكثر فلا حاجة إلى قوله: (غير علم) لأن الاعتقاد من التصديق مُتَمَيِّزٌ عن سائر أنواعه بأنه تصديق نفسي لا يحتمل النقيض عند المصدّق لو

(١) مسلم (باب تحريم الكبر وبيانه): ٩١ ولفظه: ((.. وغمط الناس)) وهو كما ذكر الجلال بنفس المعنى؛ أبو داود: (كتاب اللباس): ٤٠٩٢، وهو عند أحمد أيضاً: ٣/٣٨٥، ٤٢٧؛ الترمذي (أبواب السر): ٢٠٦٧ بلفظ

المؤلف وقال: ((هذا حديث حسن صحيح غريب)).

(٢) القصص: ٥٨/٢٨.

قدّره، فمفهومه مفارق للعلم بذاته بأنّ العلم لا يحتمل النقيض عند المصدّق ولا في الواقع، ومفارق للظن والوهم لأنهما مُحتملان للنقيض عند المصدّق، ومفارق للشك، بأنّ الشك ليس بتصديق بل تصور محض، ثم ذكر ((مُطلق)): غلط أيضاً لما تقدم ولأنّ المطلق إنّما هو ماهيّة الاعتقاد لا أفرادها، فإنها مقيدة. ومن الشراح من فسّر المطلق بما لا سبب له. وهو غلط أيضاً من وجوه:

أحدها: أن قيود الرسوم إنّما محترز بمنطوقها عن مفهومها، ومفهوم المطلق: إنّما هو المقيد فكيف يحترز عمّا لا سبب له.

وثانيها: أن صدور شيء من الكائنات بلا سبب محال عادي.

وثالثها: أنّه لا يندفع به الاعتراض بأن قوله غير علم مستدرك.

وأما قوله: إن متعلق الاعتقاد هو (أن النفس تستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيرها ثم لا يعلم استحقاقه الإهانة).

فإنّما هو لازم لاحتقار الناس، ثم ذكره محلّ بالعكس لاستلزامه ألا يكون احتقار الحق كبير، لأنّ محتقره لا يرى عند احتقاره، استحقاق نفسه تعظيماً، وإنّما يتأفّف عن الحق عدم مبالاته به<sup>(١)</sup>. واحترز المصنف بقوله: غير علم عمّا لو علم المعتقد استحقاقه فوق ما يستحقه الغير، فإن اعتقاده وإن تضمن استحقاق قدر الغير لا يكون كبيراً، لكن لا يخفّاك أن العلم المنفي هو<sup>(٢)</sup> الذي يكتفى فيه بالعمل، وإن لم يكن مطابقاً كما في العلم بالعمل بشهادة الشاهدين ليكون مفهومه أن من قام دليل شرعيّ على فسقه جاز للمؤمن اعتقاد كون نفسه تستحق فوق ما يستحقه الفاسق من التعظيم وإن لم يستحق تعظيماً رأساً. وذلك نوع من العمل على وفق الدليل لإقامة الحدّ، لكن ينبغي ألا يطلق الاستحقاق، بل يُقيد بنفي ظاهر الحال، لأنّ الخواتم مجهولة وأعمال البر معلومة<sup>(٣)</sup> بحيث لا يمكن المؤمن اعتقاد استحقاق نفسه تعظيماً<sup>(٤)</sup> لأنّ ذلك فرع تحقّقه قبول أعماله الصالحة وسلامتها من المخيطات الخفيّة، وذلك من الغيب المحجوب، ولهذا قال

(١) في (ب): ((عدم مبالاة به)).

(٢) في (ب): ((هو العلم الذي)).

(٣) في نسخة (ب): ((معلولة)).

(٤) في نسخة (ب) زيادة ((ما)).

أئمة الطريقة: ((رُبَّ طَاعَةٍ أَوْرَثَتْ عِزًّا وَاسْتِكْبَارًا، وَرُبَّ مَعْصِيَةٍ أَوْرَثَتْ ذُلًّا وَانْكِسَارًا)) فرمما كان اعتقاد المؤمن استحقاق نفسه التعظيم محبطاً لعمله لأن فيه نوعاً من الكبر المذموم، بل سيأتي أن رؤية العامل لعمله الصالح اعتداد به وركون عليه في النجاة، وذلك نوع من العجب والمنّة على الله وله المنّة ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَلَّ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup>. ثم المؤمن هو الخائف. والخائف لا يحكم لنفسه بالنجاة، لأن معناها استحقاقه التعظيم بالجنة ونحوها؛ فقد حكم لنفسه باستحقاقها التعظيم، فقد حكم لها باستحقاقها الجنة، أو الثواب الذي معناه التعظيم، فنستغفر الله ونسبئ إليه من كل نظر إلى ما سواه. كيف وقد قال ﷺ: ((إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَغْمِدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ)) أخرجه الشيخان<sup>(٢)</sup> وغيرهما من طرق.

قال: (ودليل كونه من أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾<sup>(٣)</sup>)، أي: إِلَّا اعْتِقَادَ كِبَرٍ قَدَرِ أَنْفُسِهِمْ، وحينئذ يستقيم معنى قوله: ﴿مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾: أي ما

(١) الحجرات: ٢٢/٤٩

(٢) هو من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ وبقریب منه عند البخاري (كتاب الرقاق: ٦٤٦٧) ومسلم: (باب لن يدخل الجنة أحد بعمله، بل برحمة الله تعالى): ٢٨١٦ وهو من حديثه أيضاً عند ابن ماجه (كتاب الزهد: باب التوقي على العمل): ٤٢٠١؛ أحمد: ٢٣٥/٢، ٢٥٦، ٢٦٤، ٣١٩. وفي إحدى روايات مسلم بلفظ: ((لَنْ يُنْجِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ عَمَلَهُ))، وقد نقل محقق صحيح مسلم المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ملخص شرح الإمام النووي على الحديث بما يلي (إكمالاً لفائدة): ((اعلم أن مذهب أهل السنة؛ أنه لا يثبت بالعقل ثواب ولا عقاب ولا إيجاب ولا تحريم ولا غيرهما من أنواع التكيف. ولا تثبت هذه كلها ولا غيرها، إلا بالشرع. ومذهب أهل السنة أيضاً أن الله تعالى لا يجب عليه شيء. تعالى الله. بل العالم ملكه. والدنيا والآخرة في سلطانه، يفعل فيهما ما يشاء. فلو عذب المطيعين والصالحين أجمعين وأدخلهم النار كان عدلاً منه. وإذا أكرمهم ونعمهم وأدخلهم الجنة فهو فضل منه. ولو نعم الكافرين وأدخلهم الجنة كان له ذلك، ولكنه أحرر، وحرره صدق، أنه لا يفعل هذا، بل يغفر للمؤمنين ويدخلهم الجنة برحمته. ويعذب الكافرين ويخلدهم في النار، عدلاً منه. وفي ظاهر هذه الأحاديث دلالة لأهل الحق أنه لا يستحق أحد الثواب والجنة بطاعته. وأما قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ونحوها من الآيات الدالة على أن الأعمال تدخل بها الجنة. فلا يعارض هذه الأحاديث. بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال. ثم التوقي للأعمال، والهداية للإخلاص فيها وقبولها، برحمة الله تعالى وفضله. فيصبح أنه لم يدخل بعمل مجرد العمل. وهو مراد الأحاديث. ويصح أنه دخل بالأعمال. أي بسببها، وهي من الرحمة)) (صحيح مسلم: ٢١٦٩/٤).

(٣) غافر: ٥٦/٤٠. وما هُمْ بِبَالِغِيهِ.

هم بالغني مُتعلّق ذلك الاعتقاد، لأن اعتقادهم فاسدٌ، والفاسدُ غير مُطابقٍ للواقع، إذ لا يصح أن يراد ما هم ببالغني الاعتقاد، لأنهم قد بلغوه بالضرورة. وتحقيقه أن الكبر، - بسكون الباء - والكبر - بفتحها - مصدران يتصف بهما الكبر من كل شيء، والمصدر يُستعمل كثيراً بمعنى الصفة المشتقة منه كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي كبيره، وكما في قوله تعالى: ﴿أَصْبَحَ مَأْوَئُكُمْ غَوْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر:

(هوأي مع الركب اليمانيّ مُصعدٌ)<sup>(٣)</sup> .....

أي: مهوى، ونحو ذلك كثير. فقد تحقق حينئذ أن المستثنى في الآية هو الاعتقاد المضاف إلى الكبر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما في ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٤)</sup>، والمضاف غير المضاف إليه، فلا تنتهض الآية للدلالة على أن الكبر الحقيقي هو نفس الاعتقاد، وإن كان مجازاً فيه. وكالآية الحديث الصحيح عند مسلم<sup>(٥)</sup> وغيره بلفظ: ((لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ كِبَرٍ)).

قال عليه السلام [أي المرتضى]<sup>(٦)</sup>: ((والتكبر هو أن يضمّ إلى هذا الاعتقاد قولاً أو فعلاً أو تركاً يُنبئ عن حصوله كقول إبليس: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وتركه السجود لآدم عليه السلام. وقد عرّفناك أن المحذور إنما هو هذا المنبأ لا ما أنبأ عنه، فإنه ضروري لا يتعلّق به نهى وإن كان قبيحاً. نعم هناك تكليف واجب هو مدافعة ما هجم منه على النفس بتذكر التقيح الشرعي له، وأما قول المصنف (فأنبأ) إبليس اللعين (على)<sup>(٨)</sup> اعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه آدم عليه السلام؛ فغير مُتّجه، لأن

(١) النور: ١١/٢٤ تمامها: ﴿لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) الملك: ٣٠/٦٧ تمامها: ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾.

(٣) البيت للشاعر الفارس جعفر بن عتبة الحارثي (ت ١٥٤هـ/ ٧٦٢م) من شعر قاله في السجن عشية قتله قصاصاً، وعجز البيت: (... جَنِبٌ وَجْهَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ). (انظر الشعر وترجمته في الموسوعة اليمنية: ٣٢٠/١ - ٣٢١).

(٤) يوسف: ٨٢/١٢ تمامها: ﴿... الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْغَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾.

(٥) هو من حديث ابن مسعود عند مسلم (باب تحريم الكبر وبيان: ٩١)؛ وأبو داود: (٤٠٩١) وليس فيهما لفظ ((عردل)).

(٦) البحر الزخار: ٥٨٥/٥.

(٧) الأعراف: ١٢/٧.

(٨) في تكملة البحر الزخار: ٤٨٥/٥ ((عن)).

كلامه إنما يُنبئ عن كَوْن النَّارِ أَشْرَفَ وأعلى مرتبةً من الطَّيْنِ، وأنه لا يَحْسُنُ في المَعْقُولِ تواضع العالي للسَّافِلِ، لا أنه يعتقد أنه يستحق أكثر من السجود. والذي حصل لآدم ضرورة أن كلامه بمعزلٍ عن الدَّلالة على ذلك، لا بمطابقة ولا تَضَمُّن ولا التزام.

قال: (ومن ثم قال تعالى: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾) أي: ومن أجل أن ذلك القول انضم إلى اعتقاده سَمَاهُ الله تعالى متكبِّراً. لكن لا يخفى أنه إنما سُمِّيَ متكبِّراً لتزكُّ السُّجود لا لأجل قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾، فالتكبر إذن إنما هو ترك التواضع والتذلل للحق الذي هو أعظم منه ومن آدم.

قال: (وإنما فسرنا الكبر بذلك) أي باعتقاد أن النَّفس، إلى آخره. (لأن التكبر في اللغة دعوى الأَكْبَرِيَّة في القدر، لا الجسم اتفاقاً، ولا معنى للأَكْبَرِيَّة في القدر إلا ما ذكرنا) من استحقاق تعظيم فوق ما يستحقه من لا يعلم استحقاقه الإهانة (قطعاً إذ لا يحتمل) الأَكْبَرِيَّة في القدر (غيره): أي غير الاستحقاق المذكور (عند السَّبَر): أي عند اختيار صلاحية المعاني المحتملة لمعنى كِبَر القَدَر. وقد بيَّن الشُّراح السَّبَر هنا بما لا ينبغي أن يُنسب إلى عالم فضلاً عن فاضل. ثم ألحق منع عدم احتمال كِبَر القَدَر لغير الاستحقاق المذكور، بل منع كونه من معاني كِبَر القَدَر المحتملة، وإنما هو لازم لكِبَر القَدَر، وكِبَر القَدَر هو كَثْرَةُ فَضَائِلِ الشَّيْءِ لأن الكبير كثير، والعكس فإن المجموع من أجزاء يتصف بالكثرة من جهة مادته، وبالكبر من جهة صورته، ولهذا سُمِّيَ قَدَرًا، فإن القَدَر هو المقدار، وهو الكم الذي هو الكثرة، سواء كانت في المساحة أو غيرها، ولهذا علَّل إبليس خيريته على آدم بأنه خُلِقَ من نارٍ وآدم من طِينٍ، والنارُ محيطة بالثلاثة العناصر، والمحيط أكبر من المُحَاط به وأظهر شرفاً، لكن ظهور الكبر والشرف على شيء لا يمنع طاعة الشريف لمن هو أشرف منه، فإن إبليس ما عَصَى إلا لمخالفته أمرَ الله الذي أعظم هو من كل عظيم، ولولا أن الله تعالى أمر بالسُّجود لآدم، لكان قبيحاً عقلاً وشرعاً ضرورة، أن مخلوقاً لا يستحق لذاته على مخلوق مثله، تعظيماً وإن استحقه عليه بإحسانٍ إليه أو شرعٍ أوجبه عليه. فتكبر إبليس في الحقيقة إنما هو على الله تعالى،

فهو نظير قول الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> وإنما وفّقهم الله للتسليم لحكمته بقولهم: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وخذل إبليس فغمط<sup>(٣)</sup> الحق الذي هو حكمة الله وبطره، فكان تكبره على الحق لا على آدم، فإن الملائكة عليهم السلام قد شاركوه في استحقاق ذات آدم بنسبته إلى الفساد، حتى علموا وجّه الحكمة في خلقه، فأذعنوا ونزّهوا ربّهم، واعترفوا بالجهل توفيقاً لهم من الله ورحمة.

(وأما الكبرياء وهو استحقاق أعلى مراتب التعظيم فلا يُوصف به إلا الله تعالى) بناءً على ما قيل من أن زيادة اللفظ لزيادة المعنى، وإلا فهو مصدر كالكبر بمعنى الشرف والعظمة. وأما الاستدلال على قصر الوصف به على الله بقوله: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٤٥/٣٧]، فتقديم المسند، وإن أفاد القصر فإنما أفاد قصر حقيقة الكبر لا قصر الوصف بها، فإنها كالكبر لا يوصف به غير الله تعالى، كيف وقد ورد فيما حكى الله عن الكفار قولهم لموسى وهارون: ﴿وَيَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾، وكذا الكلام في قوله تعالى في حديث قدسيّ على لسان نبيه ﷺ: ((العزّ إزاري والكبرياء ردائي فمن نازعني واحداً منهما عذبت به بناري)). أخرج البرقاني وأبو مسعود الدمشقي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وأخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> أيضاً من حديثهما لكن بلفظ: ((العزّ إزاره والعظمة رداؤه)) وأخرجه أبو داود وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة بلفظ: ((الكبرياء ردائي والعظمة إزاري))، وابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عباس.

\* \* \*

(١) البقرة: ٣٠/٢.

(٢) الجاثية: ٣٧/٤٥.

(٣) في (ب): ((لغط)).

(٤) هو عند مسلم من حديث طويل في الشفاعة (كتاب الإيمان: ١٩٤)؛ وهو كما ذكر المؤلف عند أبي داود

(كتاب اللباس: باب ما جاء في الكبر): ٤٠٩٠، وابن ماجه (كتاب الزهد: باب البراءة من الكبر والتواضع):

٤١٧٤؛ أحمد: ٢/٢٤٨، ٣٧٦، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٤٢.

## (قَرَعُ: والتكبر):

اعلم أن فرع الشيء ما ينشأ عنه، وهو في فروع المسائل عبارة عن الحكم الناشئ عن حكم المسألة لمناسبة بينهما مع مُغَايَرَة، فكل كلام في موضوع المسألة أو محمولها أو حكمها أو دليلها أو مثالها، فليس بفرع عنها، بل هو من أصلها فتسمية المصنف بياناً حكم التكبر وذكر دليله وأمثله وإن تعددت فروعاً غفلة عن معنى الفرع، لأن الحكم بأن التكبر (قبيح) هو نفس المقصود من التأليف، فكيف يكون فرعاً عن المقصود؟ وأما كون القبح (عقلاً) فقد عرفت أن الكبر ليس إلا على من لا يستحق الإهانة. ومثله التكبر، لكن تعليله القبح بقوله: (لصدوره عن اعتقاد جهل) مُشعر بأن التكبر هو نفس القول أو الفعل أو الترك، لأن ذلك هو الصّادر عن الاعتقاد لا المجموع، وإلا لزم صدور الشيء عن نفسه، فهذا ظاهر في أن التكبر هو ما اقترن بالاعتقاد، فيكون بسيطاً لا مركباً وذلك<sup>(١)</sup> التحريم راجعاً إليه لا إلى ما صدر عنه وهو الاعتقاد لعدم كونه اختياريّاً، كما عرّفناك، وإن كان اعتقاد الجهل قبيحاً فإنّا عرّفناك أن القبح يتصف به الأعيان، وإن لم تكن محرّمة، بخلاف التحريم، فإنما تتصف به الأفعال الاختيارية. ثم لا يصح الحكم بقبح كل ما صدر عن اعتقاد جهل لإجماع الأمة على أن اجتتهاد المجتهد واجب عليه العمل به، وإن كان صادراً عن ظن واعتقاد خطأ، وكل واجب فهو حسن، وصح حديث: ((إذا اجتهد المجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد))<sup>(٢)</sup>، ولا شك أن اجتتهاد المخطئ صادر عن اعتقاد جهل (و) أما أن التكبر القبيح قبيح (شريعاً) فظاهر (للإجماع) والوعيد عليه في قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ونحوها) ولما كان من التكبر ما هو فاش من الناس غير مُبالين به أراد المصنف التحذير منه بخصوصه، وإن كان مفهوم التكبر شاملاً له ظاهراً فيه تنبيهاً للغافل عن ذلك وزيادة في النصيحة فقال<sup>(٤)</sup>: (ومنه الاستخفاف بمن لا يعلم فسقه

(١) في (ب): ((ويكون)) مكان ((وذلك)).

(٢) الترمذي (الأحكام): ١٣٤١.

(٣) النحل: ٢٩/١٦.

(٤) البحر الزخار ٤٨٥/٥.

والترفع عن بعض ما يستحقه الوالد والإمام والعالم (من التعظيم)<sup>(١)</sup> أي عن شيء مما يستحقه المذكورون، فلا مفهوم للبعض (كما كان ترفع إبليس عن بعض ما يستحقه آدم عليه السلام تكبراً) وقد عرفنا أن تكبره في الحقيقة إنما كان عن الحق وهو أمر الله تعالى له بالسُّجود.

\* \* \*

(فرع): أي كلام تفرع عن ذكر ما يستحقه الوالد والإمام والعالم لبيان تفصيل المستحق بقوله: (وما من مرتبة في التعظيم إلا ومُستحقها هؤلاء الثلاثة مع صلاحهم) ولا يردّ مثل: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾<sup>(٢)</sup> فإنّ المعروف لا يستلزم التعظيم للكافرين والفاستقين؛ إلا أنّ الصّلاح مطلق، وهو يصدق على صلاح ما؛ ومن رأى أن المصدر المضاف للعموم كالمصنف لزمه ألا يجعل الحكم المذكور إلا لمن جمع أنواع الصّلاح كلها وليس إلاّ الأنبياء والأولياء الخُصّص. والحقّ أنه لا يستحق أعلى مراتب التعظيم إلاّ من بلغ إلى أعلى مراتب الصّلاح، وإلاّ لما<sup>(٣)</sup> كانت مراتب التعظيم على قدر مراتب الصّلاح، كما في الثواب، وكما ثبت من حديث عائشة أنها قالت: ((أُمرنا أن نُنزِلَ النَّاسَ منازلَهُمْ)) وذلك معروف من الشّرع والعرف. ويكفي في تعيين المرتبة الظّن إذ لا سبيل إلى العلم بالصّلاح في حقيقة الأمر (إلاّ) أنّه لا يستحق أحد الثلاثة من التعظيم (ما انفرد الله باستحقاقه كالسُّجود) والحلف به وغير ذلك مما منعه<sup>(٤)</sup> السّنة. وكذا يُستثنى ما يختصّ به رسول الله ﷺ كتحریم منكوحاته وغير ذلك من خواصّه المستلزمة لتعظيم حرمة. وإنما كان الثلاثة المذكورون يستحقون كلّ مرتبة من التعظيم لا يختصّ الله أو رسوله بها (لقوله ﷺ: ((لو كنت آمراً لأحد أن يسجد لأحد)) لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)) هذا تمام (الخبر) أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup>،

(١) (من التعظيم) ساقط في (ب).

(٢) لقمان: ١٥/٣١

(٣) (لما) ساقطة في نسخة (ب).

(٤) منعت منه نسخة (ب).

(٥) الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظه (النكاح: باب ما جاء في حق الزوج على المرأة): ١١٦٩.



وحَسَنَهُ من حديث أبي هريرة، وهو عند أحمد<sup>(١)</sup> من حديث أنس، وبطريق أخرى من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وزاد القائلون للمراسيل من أصحابنا في الخبر و (المتعلم للعالم)<sup>(٢)</sup> ولا أدري ما صحة هذه الزيادة عن النبي ﷺ. هذا ولا يخفأك أن اللام في: ((لقوله ﷺ)) لتعليل استحقاق ((العالم على المتعلم)) للتعظيم بناءً على صحة الزيادة التي في آخر الحديث، وكان الصواب أن يذكر الزوج مع الثلاثة، لاسيما والدليل إنما ورد فيه (فتبّه) الخبر المذكور بدلالة التنبيه لا بالنص (على أن ما دون السجود من التعظيمات مُستحق للزوج على الزوجة وللعالم على المتعلم) ووجه كون تلك الدلالة من دلالة التنبيه لا من النص أن الخبر حكم بأن الزوج والعالم كانا يستحقان أن تُؤمّر الزوجة والمتعلم بالسجود لهما لولا المانع من ذلك، فيفهم منه أنهما مأموران بأن يعظما الزوج والعالم بما لا يختص به الله من التعظيم.

تنبيه: لا يخفأك أنه لا دلالة في الخبر على النهي عن السجود لغير الله، لأن امتناع الأمر بالسجود لا يستلزم النهي عنه، فإذا تم تحريم السجود لغير الله مفتقر إلى دليل، كيف وقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم، وسجد يعقوب وأولاده ليوسف وهم أنبياء، ولم يعيب الله ذلك عليهم. وتأويلها بـ ((اسجدوا لله لأجل آدم)) أو لأجل لقاء يوسف تعسف لا يقبل لظهور اللام في الاختصاص، وكون لام التعليل إنما تدخل على غرض الفعل، وآدم ويوسف ليسا بغرضين للسجود. والخبر المذكور لا يصلح ناسخاً للجواز، لأنه إنما دلّ على انتفاء الأمر لاعلى النهي عن السجود. (وقوله ﷺ) بالجر عطف على لقوله على أنه دليل ثانٍ لوجوب إكرام العالم.

روى المصنف أن النبي ﷺ قال (حاكياً عن الله تعالى): ((من أراد أن يُكرمني فليكرم أحبائي)) الخبر نصبٌ على الإغراء أي: تمّ ما بقي منه قبل تمامه، فقيل: يا رب من أحبّاءك؟ فقال: العلماء. قنت: لكن هذا الخبر لا يُعرف له أصل في المرفوع إلى

(١) أحمد: ٤/٣٨١؛ ٦/٧٦؛ ٥/٢٢٨؛ وأخرجه أيضاً ابن ماجه في كتاب النكاح من حديث عائشة (باب حق

الزوج على المرأة): ١٨٥٢.

(٢) في البحر الزخار: ٥/٤٨٥ - ٤٨٦؛ ((والعالم على المتعلم)) وفي تعليق العلامة بهران (ت ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م)

في الحاشية نفس ما ذهب إليه الجلال من عدم ورود روايته بـ ((سجود المتعلم للعالم)).

النبي ﷺ، وإنما الحديث الصحيح<sup>(١)</sup> ((مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ)) كما سيأتي في المعادة إن شاء الله تعالى؛ ويغني عنه ما علم ضرورة من وجوب تعظيم النبي ﷺ كما صرح به قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد ثبت حديث: ((العلماء ورثة الأنبياء)) من حديث البراء<sup>(٣)</sup> مرفوعاً عند أبي داود والترمذي والدبلي وعبد الغني وابن جبان وأحمد وابن ماجه والحاكم وصححه، وحمزة الكنعاني وحسنه، وله شواهد أخر. وإذا كانوا ورثة الأنبياء، كان للوارث ما للموروث، كما أن عليه ما عليه، على أن في الحديث المذكور أن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم. وإذا<sup>(٤)</sup> كانت الملائكة تفرش<sup>(٥)</sup> أجنحتها فما ظنك بغيرهم ممن لا يداني شيئاً من علو شأنهم، (و) إذا كان هذا للعالم كان (الإمام) أي من يؤتم به في الدين والذنب<sup>(٦)</sup> عن شريعة سيد المرسلين لا من سُمي بالإمام وسيرته مخالفة لسيرة النبي الأمين وقدماء أهل بيته الطاهرين. فمن تحققت له هذه الإمامة كان (أعظم حقاً) من العالم والوالد والزوج (لأنه) زاد على الثلاثة لمرجحين:

أحدهما: أنه (أمر) أي أمر الله تعالى المؤمنين (بطاعته كما أمر بطاعة الرسول حيث قال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>)، ولم يكن مثل ذلك في حق الوالد والعالم. والطاعة نوع من العبودية، فإنه لا معنى للعبد إلا المطيع، وهذا الذي وجب لأولي الأمر هو غاية التعظيم، إلا أن طاعتهم لما كانت مشروطة بما أقاموا كتاب الله، كان الطاعة والتعظيم في الحقيقة لله لا لهم، كما كان سُجود

(١) هو عند البخاري (الرقاق): ٦٥٠١ أول حديث قدسي عن أبي هريرة وانظر فتح الباري ٣٤٠/١١.

(٢) المحررات: ٢/٤٩.

(٣) هو من حديث طويل لأبي الدرداء عند أبي داود (٣٦٤١)؛ ابن ماجه (باب فضل العلماء): ٢٢٣؛ أحمد:

١٩٦/٥؛ الترمذي: (٢٧٩١).

(٤) في (ب): ((فيذا)).

(٥) في (ب): ((تفرشه)).

(٦) في (ب): ((والذي على شريعة)).

(٧) النساء: ٥٩/٤.

الملائكة طاعةً وتعظيماً لأمر الله لا لذات آدم عليه السلام، لكن كون الأئمة مختصين بوجوب الطاعة لهم دون الثلاثة ممنوع، فإنَّ السُّنة طَافِحَةٌ بوجوب طاعة الولد لوالده حتى في منعه عن الجهاد والحج. وكذا بوجوب طاعة المرأة زوجها، وأمَّا العالمُ فالإمام إنما وجب طاعته لكونه عالماً عاملاً لا لمجرد الإمرة، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾<sup>(١)</sup> أي إلى حكمهما. فالأربعة متساوون في وجوب طاعتهم بشرط الاستقامة على الدين.

وثانيهما: أنه قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ﴾<sup>(٢)</sup> إياكم لما يحكيكم المناسب لقوله تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ولا تجعلوا دعاءكم إياه: أي نداءكم له على عادتكم الجارية (بينكم) بأن تدعوا باسمه، أو تجهرُوا له بالقول، أو تنادوه من وراء الحجرات كأجلاف الأعراب، وتحسبوا أن دعاءكم إياه ﴿كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ فإن ذلك غفلة منكم عن كون مساواتكم إياه بأنفسكم مُنافٍ لما يجب له من التعظيم والجلالة. لكن الآية تدلُّ بآخرها وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(٤)</sup> إلى آخرها على المعنى الأول، فهو نهي لهم عن التناقل والتباطؤ عند دعائه إياهم، كالأية المتقدمة في الأمر بطاعته. وأمَّا المعنى الثاني فقد عدَّه العلماء من خواص النبي ﷺ؛ وإنما (الإمام قائم مقامه) فيما لا يكون من خواصه فهي كثيرة: واجبات، ومباحات، ومحرمات، وقضائِل، وكراماتٌ كلّها مفصلة عند أئمة الحديث.

وإذا كان ذلك التعظيم مما يختصُّ به النبي ﷺ لم يصحَّ قياس الإمام عليه في ذلك، لما عُلم من شروط صحّة القياس، ولقد غلا كثيرٌ من أصحابنا بتسوير الأئمة على مرتبة رسول الله ﷺ حتى فتحوا لهم بذلك باب التشريع ابتداءً ونسخاً، فوقعوا في مذهب الروافض وفيما نقمه الله على اليهود بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ

(١) النساء: ٥٩/٤

(٢) النور: ٦٣/٢٤

(٣) الأنفال: ٢٤/٨

(٤) النور: ٦٣/٢٤

دون الله<sup>(١)</sup> حتى قيل لرسول<sup>(٢)</sup> الله ﷺ: عبدوهم يا رسول الله؟ قال: ((أطاعوهم، أمروهم فأتَمروا ونهَوهم فأتَنهَوا)). فَنَسأل الله السَّلامَةَ من بدع الأهواء وتجاوزِ حُدود المقادير بمجرد الدَّعوى.

قال: (نعم: فالترُّفُّع عن بعض ما يستحقُّه هؤلاء من التعظيم) أي: عَن شَيْءٍ مِنْهُ (تَكْبُرُ كَتَكْبُرِ إبليسَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ) مِنَ السُّجُودِ لِآدَمَ، إِلَّا أَنَّ السُّجُودَ مُسْتَحَقٌّ لِآدَمَ بِنَصٍّ خَاصٍّ، فِي خَاصٍّ لِخَاصٍّ، وَالتَّعْظِيمَ الْمُسْتَحَقَّ لِأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورِينَ ثَابِتٌ بَعَامٌ فِي عَامٍ لِعَامٍّ قَدْ خُصِّصَ بِمَخَصَّصَاتٍ جَمَّةٍ، وَالْعُمُومَ الْمَخْصُوصُ قَدْ صَارَ مُجْمَلًا عِنْدَ الْحَقَّاقِينَ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقَ التَّعْظِيمِ مَعْلُومًا، لَكِنْ الْمُطْلَقُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْيَدِ، فَالْحَقُّ مَا قَدَمْنَاهُ لَكَ مِنْ أَنَّ مَقَادِيرَ التَّعْظِيمِ تَابِعَةٌ لِمَقَادِيرِ الصَّلَاحِ، وَالظَّنُّ كَافٍ فِي تَعْيِينِ الْمَقَادِيرِ، وَهُوَ ظَنٌّ مِنْ عَلَيْهِ التَّعْظِيمُ، لَا ظَنٌّ مِنْ هُوَ لَهُ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَكْلُوفِ إِنَّمَا هُوَ اتِّبَاعُ ظَنِّ نَفْسِهِ لَا ظَنِّ الْغَيْرِ لِحَدِيثِ<sup>(٣)</sup> ((لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعَاوِهِمْ لَادَّعَى رَجُلٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ)) فَإِنَّ الْعِصْمَةَ<sup>(٤)</sup> مَرْتَفَعَةٌ عَنْ غَيْرِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ لَا رَغْبَةَ لَهُمْ فِي تَعْظِيمِ الْخَلْقِ لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ لَا يَرُونَ اسْتِحْقَاقَ أَنْفُسِهِمْ تَعْظِيمًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَأَمَّا رَغْبَتُهُمْ فِي تَحْقِيرِ أَنْفُسِهِمْ. ثَقَّةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾<sup>(٥)</sup>.

قال: (فأما لو تركه) أي لو ترك من وجب عليه تعظيمُ المذكورين تعظيمهم (تساعحاً لا ترفعاً) عن فعله (مع عزيمه على فعله لو اتهم بالأنفة)<sup>(٦)</sup> فليس تكبراً) وأما

(١) التوبة: ٣١/٩

(٢) أخرجه الزمذني عن عدي بن حاتم (تفسير سورة التوبة: ٥٠٩٣) وفيه ((وسمعه يقرأ اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله قال: إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه)).

(٣) هو من حديث ابن عباس في الصحيحين (البخاري: تفسير ٤٥٥١)؛ مسلم: (الأقضية: ١٧١١)؛ ابن ماجه: (أحكام: ٢٣٢١)؛ أحمد: ٣٤٣/١، ٣٥١، ٣٦٣

(٤) في نسخة (ب): ((فالعصمة)).

(٥) القصص: ٨٣/٢٨

(٦) في نسخة (ب) زيادة (عنه).

قوله: (إذ لا يتضيق عليه إلا عند التهمة) فمبني على أن التعظيم ليس حقاً للغير، وذلك بخلاف المفروض، فالحق أن الحق إنما يسقط بإسقاط من هو له، كما إذا علم ممن هو له أنه لا يريد التعظيم. لكن عرفت أنك أن تريد التعظيم لا يستحق التعظيم، كما سنزيده إيضاحاً إن شاء الله تعالى. ويدل عليه قوله<sup>(١)</sup> عليه الصلاة والسلام: ((من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار))

قال<sup>(٢)</sup>: (ومنه الترفع عن طلب العلم ممن هو أصغر سناً أو أقل جاهاً منه والأنفة عن الجواب بلا أدري، حيث لا يعلم الجواب الموافق للحق) فيجيب بغير علم (و) تحريم ذلك يدل (عليه قوله ﷺ): ((اكتبوا العلم عن كل كبير وصغير وغني وفقير و (من ترك العلم) من أجل أن صاحب العلم فقير أو أصغر منه سناً فليتبوأ مقعده من النار)). هذا تمام (الحبر) أخرجه أبو طالب في الأمالي من حديث ابن عمر، وفي الجواب بـ ((لا أدري)) خاصة حديث: ((إذا أغفل العالم لا أدري أصيبت مقاتله)) إلا أن الحديثين غير ظاهري الصحة للجهل بحال رجال الأول، وعدم صحة رفع الثاني. قال السخاوي: هو من كلام محمد بن عجلان، ويغني عنهما ظهور كون التركيب المذكورين ظاهرين في التكبر الذي قام دليل تحريمه كتاباً وسنة، ولهذا قال: (ولتضمنه الأنفة عن تعظيم المعلم حينئذ فكان كتكبر إبليس) كما مضى في الأنفة عن تعظيم العالم (و) التكبر (منه الزهو).

اعلم أن الزهو، والتكبر، والعجب، والتيه، والفخر، والبأ، والتطاول مشتركة في أمر يعمها؛ ولهذا يفسر أئمة اللغة كثيراً منها<sup>(٣)</sup> بالأخرى، والأمر المشترك هو استعظام النفس ما تناله من أمر ديني أو دنيوي، وليس في نفسه عظيماً، لأن الدنيا وما فيها باطل بالذات، وإن كانت<sup>(٤)</sup> حكمة الله في خلقه حقاً. فإذا وقفت النفس نظرها إلى استعظام

(١) هو من حديث معاوية عند أبي داود (أدب): ٥٢٢٩؛ الترمذي (أدب): ٢٩٠٣ وحسنه؛ أحمد: ٩١/٤، ٩٣،

١٠٠ وفي رواية بلفظ: ((من أحب أن يمثل له الرجال قياماً)).

(٢) البحر الزخار: ٤٨٦/٥

(٣) في نسخة (ب): ((بالأخر)).

(٤) في (ب): ((كان)).

ما تناله حصلت لها نشوة شبيهة بنشوة الخمر تُسمّى تيهاً وزهواً وعجباً، كما قال حسّان<sup>(١)</sup> :

(وَنَشْرِبُهَا فَتَرَكْنَا مُلُوكاً وَأُسْدَاءَ لَا يُنْهِنُنَا اللَّقَاءُ)

وأهلُ المعاملة يسمّون ما يجدونه من لذة الواردات العِلْمِيَّة على قلوبهم سُكراً، ويروّون ذلك من الأحوال الناقصة، لأنه إنما يعجب من بقي له رغبة في غير الحق تعالى، كما ذلك معروف في مصنفاتهم رضي الله عنهم.

ثم إن تعدّى نظرهما إلى أنّ الغير لم يحصل له ما حصل لها حَدَث لها مع النشوة<sup>(٢)</sup> المذكورة احتقار للغير وفخر وتطاول عليه، وكلٌّ من الحاصِلين لها قَبِيحٌ، أمّا قبح المسرة فلأنّها سرورٌ بباطلٍ، لأنّ ما عدا الله فهو من الدُّنيا، وكلّها باطل، ولهذا قال<sup>(٣)</sup> ﷺ: ((أَفْصَحُ كَلِمَةٍ قَالَتْهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدَ: .....

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ))

وقد صرّح أئمة المعاملة بأنّ رؤية العاملين لأعمال البرِّ عاقبةٌ لهم عن الله تعالى، حتى صرّح الدَّيْلَمِي في (الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ) بأنّ الصَّلَاةَ مِنَ الدُّنْيَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ<sup>(٤)</sup> ((حُبِّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيِّبُ، وَالنِّسَاءُ، وَجَعَلْتُ قُرَّةَ عَيْنِي الصَّلَاةَ)) أي: والصَّلَاةُ الَّتِي جَعَلْتُ قُرَّةَ عَيْنِي، وَهِيَ الْقُرْبُ مِنْ رَبِّي فِيهَا، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ<sup>(٥)</sup> :

(١) البيت العاشر من أول قصائد ديوان حسّان (شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م): ص: ١٤؛ وروايته (..) ما يُنْهِنُنَا اللَّقَاءُ)) والقصيدة في هجاء أبي سفيان قبل فتح مكة، وقد علق الشارح على هذا البيت: ((بأنه آخر ما قاله حسّان من هذه القصيدة في الجاهلية ثم أكملها في الإسلام من عند قوله ((عَدِمْنَا خَيْلَنَا...)).

(٢) النشوة في (ب): ((النشوة)).

(٣) أخرجه الشيخان وابن ماجه وأحمد ولفظ: ((أصدق كلمة قالها الشاعر لبيد: ألا كل شيء)) وهو من حديث أبي هريرة عند مسلم: (كتاب الشعر ٢٢٥٦)؛ البخاري (مناقب: ٣٨٤١ وطفاه في: ٦١٤٧، ٦٤٨٩)، ابن ماجه: (أدب ٣٧٥٧)؛ أحمد: ٢٤٨/٢، ٣٩٣، ٤٥٨، وعجز بيت لبيد (..) وكل نعيم لا محالة زائل).

(٤) هو من حديث أنس عند النسائي (كتاب عشرة النساء): ٦١/٧، أحمد: ١٢٧/٣ - ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥

(٥) هو من حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الصلاة): ٤٨٢، أبو داود: (٨٧٥)، أحمد: ٤٢١/٢

((أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربه وهو ساجدٌ))، حتى إنَّ من اشتغل بالصلاة عمَّن هي له فقد اشتغل بالدنيا. وأمَّا الاحتقار للغير فلأنه جمَّع قَبِيحٌ إلى قَبِيحٍ، لأن كل خلقٍ لله تعالى وأمرٌ فهو مشتمل على حكمة هي حقٌّ في طيِّ باطل، وكلُّ حقٍّ فهو عظيم، فمن احتقر ما اشتمل على الحقِّ فقد احتقر الحقَّ وبَطَرَهُ وَجَحَدَ حِكْمَةَ فاعِلِهِ، ومن جَحَدَ حِكْمَةَ الله تعالى فقد كفر.

وبهذا يظهر لك أن الألفاظ المذكورة تطلق تارة على المعنى البسيط وتارة على المركَّب، كما يطلق الجهل تارة على المركَّب وتارة على البسيط، وأن المركَّب أقبَحُ من البسيط، لأنه جمع بين قبيحين. فقول المصنِّف في رسم الزهو: (وهو التَّبَخُّرُ في المشي) أو نحوه يناfi قوله: إنه من التكبر، إذ لا بدَّ في التكبر من أن يكون الفعلُ استحقاراً للغير، ولا يتم ذلك في التبخر لأنَّه لا احتقار للغير فيه، وإنما هو كنشوة السكر وعَرَبْدته. وأمَّا الاحتجاج على كونه من التكبر بقوله: (إذ لا يفعله غالباً<sup>(١)</sup>) إلاَّ المستعظمون أنفسهم (المتكبرون) فغاية ما يفيد هذا الدليل أنه لازم للتكبر، واللازم أعم، يستلزم<sup>(٢)</sup> الشيء وغيره، والأعم لا يدلُّ على الأخص، وكان المصنِّف أشار بقوله (غالباً) إلى هذا، ولكنه لا يُجديه نفعاً. وأمَّا القول بأنَّه إنما أشار به إلى تَبَخَّرَ يكون طَبِيعياً، فالطَّبِيعي لا يُسمَّى تَبَخَّرَ، لأن التبخر تَفَعُّل وهو للتكلف، والطَّبِيعي غير متكلف (و) كذا لا ينتهز الاحتجاج على كونه تكبراً بحديث<sup>(٣)</sup> ((مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ)) عند أحمد وأبي داود والطبراني من حديث ابن عمر بسندٍ ضعيف. وعند البزار<sup>(٤)</sup> من حديث حذيفة وأبي هريرة، وفي (تاريخ إصبهان) لأبي نعيم عن أنس، وعند القضاعي عن طاووس مرسلاً، وعند أبي يعلى من حديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: ((من رضي عَمَل قوم كان منهم)). وَجَهٌ عدم انتهاض الاحتجاج بذلك أن الكلام في كون التبخر ونحوه تكبراً لا في كون فاعله من أهل التكبر. وأيِّن أحد

(١) (غالباً) في المطبوع ٤٨٦/٥: ((عادة)).

(٢) في (ب): ((يلزم)).

(٣) هو من حديث ابن عمر عند أبي داود: (٤٠٣١) وأحمد: ٥٠/٢، ٩٢، الطبراني في المعجم الصغير: ٩٥/١

(٤) رواية البزار في (كشف الأستار): ٢١٧/٢

المعنيين من الآخر؟ والاستدلال على عقاب المتبخر بأحاديث الوعيد الصحيحة فيمن جرّ إزاره خيلاء لا يستلزم كونه تكبراً لأنه معصية أخرى، واتحاد اللازم لا يستلزم اتحاد الملزومات كما تقدم.

قال: (ويجوز الزهو): اعلم أنّ حُسْنَ الفعل وقُبْحه إنما يكونان لوجوه واعتبارات كما هو قول الجبائية<sup>(١)</sup> وإليه يرجع كلام المحققين كما بينا ذلك في غير موضع من مؤلفاتنا. وقد ثبت عند أبي داود والنسائي من حديث<sup>(٢)</sup> جابر بن عتيك أن النبي ﷺ كان يقول: ((إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، ومنها ما يُبْغِضُهُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِّيَّةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِّيَّةٍ، وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُبْغِضُهَا اللَّهُ، ومنها ما يُحِبُّهُ اللَّهُ، فَأَمَّا مَا يُحِبُّهَا اللَّهُ فَاخْتِيَالِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالَهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يَبْغِضُهَا اللَّهُ فَاخْتِيَالَهُ فِي الْبَغْيِ وَالْفَخْرِ))، ولفظ النسائي: ((في الباطل)).

وأما قول المصنّف رحمه الله: إِنَّ الزَّهْوَ يَجُوزُ (لِلْمَرْأَةِ إِذْ هِيَ تُحَسِّنُ بِهِ فِي عَيْنِ زَوْجِهَا)<sup>(٣)</sup>: فإن أراد ليس ثياب الزينة ونحوها مما رخص للنساء فيه على كراهة أيضاً، فمُسَلَّمٌ، وإنَّ أَرَادَ جَوَازَ جَرِّ الذُّيُولِ وَالتَّيْخَرِ لكونها تحسّنُ به في عين زوجها ليس مقتضياً شرعياً، ولو جاز لها فعل ما تحسّنُ به عند زوجها، لما نهيت<sup>(٤)</sup> عن الرِّشْمِ وَالْوَشْرِ وَالنَّمْصِ ونحو ذلك مما تحسّنُ به في عين الزوج. والزَّهْوُ من ذلك القبيل، لأنَّه تَحَنُّنٌ وَتَكَسَّرٌ، وتغيير لخلق الله تعالى. ثم الزَّهْوُ قد جعله المصنّف من الكِبَرِ، والكِبَرُ لَا يَحَسُنُ مِنْ أَحَدٍ قَطْ.

وأما قوله<sup>(٥)</sup>: (وَمَنْ ثَمَّ قَالَ عَلِيٌّ: خَيْرُ خِصَالِ النِّسَاءِ شَرُّ خِصَالِ الرِّجَالِ: الزَّهْوُ وَالْجُبْنُ وَالبُخْلُ)، فَمَحْمُولٌ إِنْ صَحَّتْ الرواية عنه على التَّزْيِينِ المَرخُصِ فيه، وليس من

(١) هم أصحاب أبي محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي (ت ٤٩٥ هـ) انظره في الملل والنحل ١/٧٨ - ٨٥، وانظر عن مذهبه وجماعته أيضاً مقالات الإسلاميين للأشعري ٢/٥٣١

(٢) هو من حديثه عند أبي داود (كتاب الجهاد: باب في الخيلاء في الحرب): ٢٦٥٩، والنسائي (الاختيالات في الصدقة): ٧٨/٥ كما أخرجه من حديثه أيضاً أحمد: ٤٤٥/٥ - ٤٤٦، وانفرد ابن ماجه بروايته من حديث

أبي هريرة (النكاح: باب الغيرة): ١٩٩٦

(٣) في المطبوع: ((بعلها)).

(٤) انظر النهاية: ١٨٨/٥ - ١٨٩

(٥) البحر: ٤٨٦/٥



الزَّهْو. كما أن الجُبْنَ مَحْمُولٌ على تركِ الجرأة على لقاء الرجال. والبخلُ مَحْمُولٌ على حفظ مال الزوج. وكيف يصحُّ خلاف ذلك، وقد كان النبي ﷺ يفضل زينبَ أم المساكين على سائر زوجاته لكثرة صدقتها حتى قال<sup>(١)</sup>: ((أسرعكنَّ لحوقاً بي أطولكنَّ يداً)) وقد كنَّ يَغزُونَ مع النبي ﷺ، حتى ركبَتْ أم ملحان البحر مع الغزاة، وحتى دافعت<sup>(٢)</sup> عنه ابن قَمَيْة لَعَنَهُ الله حين طعن النبي ﷺ في وجهه. حتى ضربته ضرباتٍ بالسيف، وكان مضاعفاً بين درعين، وضربها في منكبها ضربةً فاحشة. وثبت أن ابن الزُّبَيْر حَجَرَ على عائشةَ مالها لسعة إنفاقها. ولم يَحْجُرْ إلَّا للسرف لا لقبح الكرم. فكيف يكون البخلُ والجُبْنَ محمودين على الإطلاق! هذا خُلْفٌ، وكأنَّه اغتزار بقول الطُّغْرَاي:

قَدْ زَادَ طَيْبُ أَحَادِيثِ الْكِرَامِ بِهَا مَا بِالْكَرَامَةِ مِنْ جُبْنٍ وَمِنْ بُخْلِ

وقوله هذا محمول على ما ذكرنا لا على الإطلاق.

(و) أمَّا أَنَّهُ (قد يحسن الزَّهْوُ من الرجل وذلك عند لقاء العدو) فصحيح لما تقدم من حديث جابر بن عتيك (ولقوله ﷺ حين تبختر أبو دجانة الأنصاري حين يروزه للقتال) في أحد، كما ذكره المؤرخون في ترجمة<sup>(٣)</sup> أبي دُجَانَةَ وأهل السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ في قصته، حتى قال النبي ﷺ: ((إِنَّ هَذِهِ لَمْشِيَّةٌ يُغْضِئُهَا اللهُ إِلَّا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ)) وَوَجَّهَ حَسَنُهُ على أعداء الله أَنَّهُ من الغِلْظَةِ والشَّدَةِ اللتين أمر الله بهما في قوله: ﴿وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾.

(و) التَّكْبُرُ (منه تَكَلُّفُ التَّصَدُّرِ في المجالس واختيارها ترفعاً وطَلَبُ مَرْتَبَةٍ في التَّعْظِيمِ لَا يَسْتَحِقُّهَا) بدليل على الاستحقاق كاستحقاق أهل بدرٍ لزيادة الفضل على

(١) هو من حديث عائشة في الصحيحين (البخاري: كتاب الزكاة): ١٤٢٠؛ مسلم (فضائل): ٢٤٥٢، ولفظه: ((إن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلن له آتينا أسرع لحوقاً بك؟ فقال: أطولكن يداً فأخذنوا قصبة يذرعونها فكانت سودة أطولهن يداً فلما توفي النبي ﷺ كانت التالية له زينب بنت جحش فتبين أن المراد باليد الصدقة لأن زينب كانت تحب الصدقة)). انظر شرحه في فتح الباري: ٢٨٥/٣ - ٢٨٨.

(٢) انظر السيرة: ٨٢/٢

(٣) السيرة: ٦٨/٢؛ الطبري: ٥١٠/٢؛ صحيح مسلم: ٢٤٧٠؛ أحمد: ١٢٣/٣؛ سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٤٣/١

غيرهم، والعالم على الجاهل، والأعلم على العالم، ونحو ذلك. إذ لو ثبت الاستحقاق كذلك لم يكن طلب الحق تكبراً. لكن سيأتي أنه لا يحسن إلا إذا جهل قدر الرجل.

(وقد قال علي عليه السلام: ما هلك امرؤ عرف قدره) ومفهوم الصفة يدل على أن من لا يعرف قدر نفسه يهلك، إما بأن يطلب ما ليس لها، أو يضيع ما هو لها، فهو حجة على الأمرين. لكن أئمة المعاملة يفسرون كلام أمير المؤمنين هذا بتفسير: ((من عرف نفسه فقد عرف ربه)) ومعناه: أن من عرف حقارة نفسه عرف عظمة ربه. إذ الأشياء إنما تبين بأضدادها، فمن رأى لنفسه حقاً فقد عظمها. ومن عظمها فقد جهل حقارتها، ومن جهل حقارتها فقد جهل عظمة خالقها. لأنه بدعوى العظمة شاركه فيها ولهذا قال الجنيّد بن محمد رضي الله عنه: إن طريقنا هذه لا تصلح إلا لقوم كُنِسَتْ بأرواحهم المزابيل. وإذا كانوا يستحقرون نفوسهم فاستحقارهم لحظوظها أظهر، لأنهم يترؤون منها، فكيف يطلبون ما يترؤون منه.

نعم: التكليف بتعظيمهم متعلق بغيرهم (و) يدل على قبح تكلف التصدر في المجالس أنه قد نهى<sup>(١)</sup> عن تخطي الرقاب ليتجاوز المتخطي إلى أعلى المجالس والصُّفوف المتقدمة في جماعات الصلاة، وفي النهي عن ذلك غير ما حديث ثابت<sup>(٢)</sup> حتى عقد له المحدثون باباً على حدة.

قيل: لكن في الأحاديث التعليل بإيذاء الناس، فالنهي لذلك لا للتكبر.

قيل: وعموم النهي أيضاً مخصوص بتخطي الإمام والخطيب ومن استنداه الإمام إليه، كمن توسّط أرضاً مغصوبة ثم تاب، فلا يتم له الخروج الواجب إلا باستعمال الغضب. وفرق بأن الخروج من الغضب لدفع مفسدة أعظم من مفسدة عدم الخروج.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ لرجل رأيتك تخطي رقاب الناس وتؤذيهم من أذى مسلماً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يهلكه (من الجامع الصغير:).

(٢) أخرجه الترمذي وأبو داود: (٤٨٢٥) من حديث جابر بن سمرة قال: ((كنا إذا أتينا النبي ﷺ جلس أحدنا حيث ينتهي))، وهو أيضاً في حاشية البحر الزخار تعليقا على قول المؤلف: ٤٨٧/٥، وبه على أن ليس في الحديث ذكر ((أعلى المجالس)).

ودفع أعظمِ المفسدتين بأهونَهما شائعاً، ولا كذلك جَلَبُ المصلحة بمفسدةٍ، إلا إذا كانت المصلحة كُليّة ضرورية على القول بالمصالح المرسلة.

وأما قول المصنف<sup>(١)</sup>: (وكذلك): يعني أن من التّكبر (طلب القرب من مجلس السلطان ليُشرف به) فمع أنه تكرير لتكلف التّصدُّر في المجالس هو غير صحيح أيضاً، لأن طلب الشرف عند المصنّف غير قبيح، وليس من التّكبر، وإلا لكان طلب القرب من الله تكبراً لأنه نهاية الشرف، وإنما وجه القبح عند الرجال هو التعزُّز بغير الله، لأنهم حزموا بأن من طلب الشرف في دُنْيا أو آخرة، فهو عابِد لهواه لا لمولاه، حتى قالت رابعة العدويّة<sup>(٢)</sup>، رضي الله عنها، وقد قرأت<sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ. فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ. وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ. وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾: ((يا سُبْحَانَكَ، تُطْمِئِنِّي فِي خِدْمَتِكَ بِغَيْرِكَ. وَاللَّهُ مَا عَيْدَتُكَ طَمَعاً فِي جَنَّتِكَ وَلَا خَوْفاً مِنْ نَارِكَ، وَلَكِنْ لِعَظَمَةِ جَلَالِكَ))، وكلامهم في هذا المعنى كثير، حتى إنهم كانوا يكرهون الدعاء وهو ((مُخِ الْعِبَادَةِ)) كما ثبت في الحديث<sup>(٤)</sup>. ومرامهم في ذلك إلى طرح حُطُوط النفس في الدنيا والآخرة، حتى إن مُرَادَاتِهِمْ مَحْصُورَةٌ على مرادات الله تعالى، ساءت أو سرّت، نَفَعَتْ أو ضَرَّتْ. فإذا دَعَوْا رَبَّهُمْ فَإِنَّمَا يَدْعُونَهُ امْتِثَالاً لأمره بالدُّعاء لا لغرض يريدونه، علماً منهم بأنه أعلمُ بحاجاتهم منهم، وأكرمُ من أن يَمْنَعَ ما عَلِمَ فيه المصلحة لهم.

ولمّا كان في التّرفع عن بعض الأفعال مالا يكون تكبراً مع إمكان أن يتوهّم كونه من التّكبر، ذكره المصنّف فقال<sup>(٥)</sup>:

\* \* \*

(١) البحر الزّخار: ٤٨٧/٥

(٢) هي رابعة بنت إسماعيل العدويّة، أم الخني، مولاة آل عتيك البصرية (ت ١٣٥هـ / ٧٥٢م) صالحة، عابدة، مشهورة من أهل البصرة.

(٣) الواقعة: ٣٨/٥٦ ٣٠

(٤) انفرد بإخراجه الترمذي من حديث أنس (باب ما جاء في فضل الدعاء): ٣٤٣٢ وهو بلفظ: ((الدُّعاء مُخِ الْعِبَادَةِ))؛ وقال: ((هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن هبيرة)).

(٥) البحر: ٤٨٧/٥ والعبارة فيه: ((لجواز الاستخفاف بهم)).

(فرع: وليس منه الترفع عن مجالسة الأرذال والسقط المتلبسين بالقبائح لجواز الإهانة لهم والاستخفاف بهم) على ما سبق لك من أن الكبير لا يكون إلا على من لا يعلم استحقاقه للإهانة، إلا أنا عرفناك أن الكبير دعوى عظم النفس وحقارة الغير، وأن الخواص مجهولة، والأعمال معلونة. وإذا كان الأمر كذلك كانت تلك الدعوى باطلة وكيف لا! وقد صح عن النبي ﷺ في الصحيحين<sup>(١)</sup>، من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: ((... إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا قَدْرُ ذِرَاعٍ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّهُ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا قَدْرُ ذِرَاعٍ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا)).

ثم إن المترفع عن مجالستهم، إن كان مثلهم، فأولى به أن يترفع عن مجالسة نفسه، وإن كان صالحاً فترفعه حائل بينه وبين ما يجب عليه من نصحتهم وبذل الجهد في هدايتهم، ولو ترفع النبي ﷺ عن مجالسة الضال لما اهتمدوا. فاللائق إنما هو الترفع عن فعل القبيح، لا عن فاعله، فربما كانت مخالطته لإرادة صلاحه واجبة وتركها حرام.

(إلا) أن الترفع (عن مجالسة المساكين الأتقياء) لا يكون تكبراً بل إذا وقع (فتكبر)، لأنهم لا يستحقون الإهانة (لقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾<sup>(٢)</sup> الآية) نزلت فيمن ترفع ﷺ عن مجالستهم من فقراء المؤمنين كابن مسعود، والمقداد، وعمار، وصهيب، وحباب، حين قال له عظماء الكفار: نَحْ عَنَّا هَؤُلَاءِ الْمَوَالِي الَّذِينَ رِيحُ رِيحِ الضَّأْنِ، حَتَّى نُجَالِسَكَ وَنُؤْمِنَ بِكَ، فنزلت وفيها: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ إلا أن نسبة المصنف<sup>(٣)</sup> للترفع

(١) هو من حديثه عند البخاري (كتاب القدر): ٦٥٩٤؛ (كتاب اتوحيد): ٧٤٥٤؛ مسلم: (كتاب القدر): ٢٦٤٣؛ وأخرجه أيضاً الأربعة: ابن ماجه (المقدمة): ٧٦؛ أبو داود: ٤٧٠٨؛ أحمد: ٣٨٢/١، ٤١٤، ٤٣٠؛ الترمذي (القدر): ٢٢٢٠ وقد حسنه وصححه.

(٢) الكهف: ٢٨/١٨ وانظر تفسيرها في فتح القدير للشوكاني.

(٣) أي المرتضى صاحب البحر الرُّعَار وتكملته المشروحة هنا.

عنهم إلى النبي ﷺ، ليس بسديد، لأنه لم يترفع عنهم، وإنما أراد تأليف الكفار بترك مجالسة الفقراء، لا ترفعاً عنهم، بل الغرض ديني صحيح.

\* \* \*

(فَرَعَ: وليس منه الأنفة عن الدخول في مهنة يُستردُّ صاحبها في جهتها كالحياكة ونحوها في بعض النواحي).

قد عرفت أن التكبر ليس إلا ((يَطْرَحُ الْحَقَّ وَغَمَصَ النَّاسَ)) والمهنة المستردة وغير المستردة ليست من الحق، بل من الباطل، ((لأن الدنيا)) كلها باطل ((.. ملعونة ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وعالماً ومُتعلماً، وما والاها)). كما ثبت في الحديث<sup>(١)</sup>. فلا حاجة إلى ذكر هذا النوع. كما أنه لا رجة لتخصيص المستردة بالأنفة عنها دون غير المستردة، لأن الرجال أنفوا عن الدنيا وما فيها كله، إلا ما استثناه رسول الله ﷺ في الحديث المذكور، وذلك هو المناسب (لقوله) الذي أخرجه الترمذي من حديث حذيفة<sup>(٢)</sup> حيث قال (ﷺ): ((لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه)) قالوا: يا رسول الله وكيف يذل المؤمن نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لِمَا لَا يُطِيقُ)) انتهى.

يريد ﷺ أن النفس تذل وتخصع لما لا تقدر على دفعه في الدنيا أو في الآخرة. فلهذا زهد الرجال في لذة الدنيا العقلية والحسية، علماً منهم بأنها جريرة الذل في الدنيا، بالحاجة إلى الأعوان، وفي الآخرة بالمناقشة في الحساب على الحلال، وبالعذاب على الحرام، وفي ذلك كله خزي عند ذي الجلال والإكرام.

وأما الحكم بأن الأنفة عن المهنة المذكورة لا تكون تكبراً (لقوله ﷺ) فيما أخرجه الطبراني من حديث الحسين بن علي عليهما السلام: ((إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفافها)) فالحديث المذكور<sup>(٣)</sup> شاهد لما ذكرناه لك من أنه لا

(١) هو من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (كتاب الزهد): ٤١١٢ الترمذي: ٢٤٢٤، وقال: ((حديث حسن غريب)) وفي روايته ((وما والاها)).

(٢) هو من حديثه عنده (كتاب الفتن: ٦٦)، وأخرجه عنه ابن ماجه: ٤٠١٦ وأحمد: ٥٠٥/٥

(٣) البحر الزخار: ٤٨٧/٥ وذكر في الحاشية أن الحاكم صححه في ((المستدرک)) (كتاب الإيمان) مرفوعاً عن سهل بن سعد الساعدي بلفظ: ((إن الله كريم يحب الكرم ويحب معالي الأخلاق ويكره سفافها)).

حاجة إلى ذكر هذا الفرع أصلاً، لأن الكلام في التكبر الذي هو بَطَر الحقّ وغمصُ الناس، وليس الأنفة عن الدنيا بخذاً فيها من ذلك.

(و) من ذلك: (التحشُّم عن دخول الأسواق وخدمة نفسه وأهل بيته) أمّا الأسواق: فلأنها مواضع الشياطين، كما صَحَّ في الحديث من كونها مواضع الزُّور وأيمان الفُجور، فتركها مندوب فضلاً عن أن يكون تكبراً محرّماً. وأمّا خدمة النفس والأهل فإنما يحسنُ تركها (حيث يجد من يخدمه) لأن ذلك من التلقّي لنعمة الله تعالى بالقبول. أمّا لو تركها مع الحاجة إليها أو إلى الناس فلا شك في كون ذلك عنواناً للتكبر (و) أمّا إذا تركها لأنه (يخشى بفعالها استخفاف الجهال به) فقد أراد المصنّف أن الحشية المذكورة مانع من قُبْح التَّرك، بل يحسن<sup>(١)</sup> له، فلا يكون تكبراً قبيحاً. ولا حاجة إلى قوله: (لا سيما) لأن استخفاف الجهال إنما يكون مُصححاً للترك (حيث كان في حَظ مرتبته مفسدة في<sup>(٢)</sup> أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر).

أمّا لو لم يَحش تلك المفسدة، لما حَسُن التَّرك مع الحاجة إلى الفعل، إذ لو كانت خَشْيَة عَصيان العاصي بطاعة المطيع توجبُ قُبْح الطاعة من المطيع، لما حسنت بعثة الرُّسل التي كانت فتنةً للعصاة وحجةً عليهم، وكيف يَقْبَح الحُسْن مخافة أن يكون فتنة المخذول؟! وقد قالوا: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقد صَحَّ عن النبي ﷺ من حديث عائشة<sup>(٤)</sup>: ((أَنَّهُ كَانَ فِي بَيْتِهِ فِي مِهْنَةٍ أَهْلُهُ يُفْلِي ثَوْبَهُ، وَيَجْلِبُ شَاتَهُ، وَيَرْقَعُ ثَوْبَهُ، وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَخْدُمُ نَفْسَهُ، وَيَقْمُ الْبَيْتَ، وَيَعْقِلُ الْبَعِيرَ وَيَهْنُوهُ)). وعلى ذلك درج أصحابه الصالحون رضي الله عنهم، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾<sup>(٥)</sup> ظاهر في أن هزء المشركين لم يمنع

(١) في (ب): ((مُحسن)).

(٢) في (ب): ((على)).

(٣) الفرقان: ٧/٢٥

(٤) قريب منه عن أنس عند ابن ماجه (٣٥٥٦).

(٥) المائدة: ٥٨/٥

المسلمين الأذنان، وكذا النسخ، قالوا: محمدٌ يَسْخَرُ بأصحابه، يأمرهم اليوم بأمرٍ وينهاهم عنه غداً، ونحو ذلك كثير.

وأجيب بالمعارضة بمثل: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وحديث: ((لَا يَسْبُ أَحَدُكُمْ أَبَاهُ. قالوا: يا رسول الله وهل أحدٌ يسبُّ أباه؟! قال: الرَّجُلُ يَسْبُ أَبَا الرَّجُلِ، فيسبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ))<sup>(٢)</sup>. وبالجملة قطعُ ذرائعِ المفاوِيدِ معلومٌ من الشرعِ جملةً وتفصيلاً. لكنَّ الحقَّ أنَّ نوعَ ما فعله رسول الله ﷺ أو أذن به عزيمة أو رخصة، لا يكون من ذرائع الحرام في مثل المحل الذي أذن به فيه؛ إلا أن يُعلم نَسْخُهُ أو تخصُّصُهُ بدليلٍ صحيح، لا بالنظر بالمصالح المرسلة لأنها إنما تصحَّ فيما لا نصَّ فيه، وإلا كانت من الغريبِ الملغى، والمصالح المرسلة لا تكون من الملغى كما عُلِمَ.

وأما ما لم يتعرَّضْ له الشرعُ بخصوصه لا بفعلٍ ولا قولٍ فالواجبُ ردُّ حكمه إلى حكم أقرب الأشياء شبهاً به، بالقياس، كما يقاس في مقامنا تلك الأفعال التي يستخفُّ الجهالُ بفاعلها، على فرض أن النبي ﷺ لم يفعلها، ولم يقل فيها بقولٍ على إيذائه الذي كان الكفار يتخذون الصلاة هُزواً عنده بجامع أن كلاً من الأصل والفرع لا يصلح علّة باعثة على المفسدة، ولا يصحَّ قياسها على سبِّ الأصنام الحاصل عنده سبُّ الله، لأنَّ سبَّ من يعزُّ على الغيرِ باعثٌ له على المجازاة بالمثل، والباعثُ المناسبُ شبيهه بالمكره، فكانَ المسبَّبُ كالمباشر، ولهذا قال ﷺ: ((لَا يَسْبُ أَحَدُكُمْ أَبَاهُ)) فنسب سبُّ أبيه إليه. ومثله الخالفُ على حقٍّ للغيرِ عنده فإنَّه الملجئ للمحلَّف إلى حمليه على الفجرة. وأمثلة الباعثِ وغيرِ الباعثِ كثيرة. وغاية ما في غيرِ الباعثِ أن يكونَ مَظِنَّةٌ لصدورِ المفسدة عنه، لكنَّ اعتبارَ المَظِنَّةِ إنما يثبتُ بالنص، لأنه حكم عليها بالسببية، والحكم لا يصلح إلا من الشارع، ولهذا حقَّقنا ما ذهب إليه المحققون من منْعِ القِيَّاسِ في الأسبابِ في

(١) الأنعام: ١٠٨/٦

(٢) هو من حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم (كتاب الإيمان): ٩٠؛ أحمد: ١٦٤/٢، ١٩٥، ٢١٤، ولفظ

أوله: ((من الكبائر شتم الرجل والديه)) قالوا...

شرحنا (للفصول) <sup>(١)</sup> وفي غيره بما لا يُحَام حول إبطاله، هذا فيما لم يتعرض فيه الشرع لحكم. أمّا فعل ما حرّمه أو ترك ما أوجبه، طلباً للمصلحة أو خوفاً من المفسدة. فإن كان التحريم والإيجاب قطعياً لم يحزّ خلافهما، إلّا في الرخص المنصوص بدليل مثل دليلهما، لأن تخصيص القطعي بالاجتهاد لا يصح كما علم. وإنما رخص البعض في تخصيصه بالآحاد الصحيحة فقط، وبالقياس بتنقيح المناط وتحقيقه، لأنهما من النصّ حينئذ، وإن كان التحريم والإيجاب ظنيين فلا خلاف في جواز الاجتهاد في خلافهما، بشرط أن يجري على قواعد الاجتهاد الأصولية، لا بمجرد الاستحسان، لكن أكثر إقدام علماء الأصول لا تثبت على قواعده عند عروض الفروع، لصعوبة تطبيق الفرع على أصله وعزّة التوفيق، فنسأل الله التثبيت ونعوذ به من معرة التظن والتبعية.

ثم انتفاء مقتضى فعل المذكورات ووجود المانع المذكور إنما يرخّصان في الترك إذا لم يجد التارك في نفسه تكبراً عن الفعل (فإن وجد من نفسه ترك ذلك تكبراً لا لهذه المصلحة) حق العطف على أن يقال: لا حذراً من مفسدة الاستخفاف، لأن الترك إنما هو للحذر من المفسدة، لكن إذا كان في الترك مفسدة التكبر (لزمه كسع نفسه وإهانتها بفعلها) أي: فعل دخول الأسواق وخدمة نفسه وأهل بيته.

فإن قلت: قد تعارضت مفسدتان: التكبر والاستخفاف، فدفع أيهما أرجح. قلت: قد عرفناك آتفاً أن خشية الاستخفاف لا تصلح سبباً مقتضياً للترك بخلاف التكبر فهو سبب للترك، محظور يجب تركه بفعل المتروك.

و (كذلك) أي من مرجحات الفعل (ما لو خشى أن يقتدى به في الترفع عن ذلك) الفعل بحيث (لا) يكون ترفع المقتدى به (لمصلحة بل استعظماً لنفسه لم يحسن منه الترك) ترجيحاً لدفع مفسدة الاقتداء على دفع مفسدة الاستخفاف <sup>(٢)</sup>، لكن عرفناك أن ما فعله النبي ﷺ أو أباحه لا يكون منشأ مفسدة رأساً، وإنما توهم المفسدة فيه من خيالات المتكبرين المصادمة للنصوص فهو اجتهاد من الغريب الملقى.

(١) هو شرحه لكتاب ((الفصول اللؤلؤية)) للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير، وهو في أصول الفقه (خ).

(٢) في (ب): زيادة ((به)).



وبضمك يديك على ما عرّفناك تعلم أنّ تطويل الشّراح في هذا المقام وذكرهم<sup>(١)</sup> السيئة والحسنة مما لا طائل تحته.

\* \* \*

(فرع: ولا يقبح التكبر على ذوي التكبر والتّجبر) لما اختاره المصنّف، من أنّ التكبر القبيح إنّما هو على من لا يستحقّ الإهانة، والمتحIRON مستحقّون للإهانة. لكنّ عرّفناك أنّ التكبر إنّما هو ((بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ)) الناشئان من<sup>(٢)</sup> استعظام النفس، الذي هو اعتقاد جهل، لأنّ الأعمال معلولة، والخواتم مجهولة، فمن اعتقد عظم نفسه، فهو جاهل، ثم غمط فضائل المتكبرين من غمط الناس، وبمجرد تكبرهم لا يُوجب غمط فضائلهم، ولا استحقارهم أيضاً، لما عرّفناك من أنّ الله تعالى في خلقهم حكمة، هي حقّ. فالتكبر عليهم ((بَطَرٌ لِلْحَقِّ وَغَمَطٌ لِلنَّاسِ)).

فقول المصنّف<sup>(٣)</sup>: إنه لا يقبح التكبر عليهم (لقوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾<sup>(٤)</sup>) ليس بشيء لأن الغلظة عبارة عن عدم الرّقة، والرّحمة لهم في القتال لما يستلزم من وهن المؤمنين. وذلك أمر غير التكبر، ولهذا قال تعالى لنبّه ﷺ<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾، أي لو لم تكن رحيماً بهم لطيفاً.

(و) أمّا قول علي عليه السلام<sup>(٦)</sup>: مَا مَعْنَاهُ: إنّ التّكبر على ذوي التّكبر تواضع عند الله فإن صحّ فمراؤه بالتكبر ترك إنزال الحاجات بهم، لأن إنزالها بهم يُصدق ما يدعونه لأنفسهم من العظمة، فإذا استغنى عنهم حقرت نفوسهم عندهم، لأن المحتاج ذليل والمحتاج إليه عزيز، فإذا استغنى عنه ذلّ وحقر، وربما سميت العزّة تكبراً استعارة بجامع بُعد الجانب المشترك بين العزيز والمتكبر؛ لأنّ العزيز يبعدُ جانباً عما استغنى عنه،

(١) في (ب): ((السنة السيئة)).

(٢) في (ب): ((عن)).

(٣) البحر: ٤٨٨/٥

(٤) التوبة: ١٢٣/٩ أولها: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾.

(٥) آل عمران: ١٥٩/٣

(٦) القول في البحر: ٤٨٨/٥ ولم يجد المحقق العلامة بهران في شرحه مصدراً يذكره سوى أنّه قول شائع للإمام علي.

كما أن المتكبر يبعد جانبه عن تكبر عليه، ولهذا قال الحسن بن عليّ عليهما السلام، لما قيل له: إن الناس يزعمون أنّ فيك تيهًا فقال: ليس بتيه، وإنما هو عِزّة، وتلا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> (وقد نبّه ﷺ على ذلك حيث قال: ((من تواضع لغنيٍّ لأجل غناه)). الخبر..)) ولفظه عند الطبراني في (الأوسط) من حديث أنس بسندٍ ضعيف<sup>(٢)</sup>: ((من تَضَعَّعَ لغنيٍّ لينال ممّا في يده أسخطَ الله)) لكن له شواهد عند أبي الشيخ من حديث أبي الدرداء، بسند ضعيف، وموقفه على ابن مسعود، من قوله عند السخاوي<sup>(٣)</sup> في تحريجه. فلا يصحُّ حمل التكبر في كلام عليٍّ على حقيقته، لأن كلام رسول ﷺ، وكلام وصيه ذريّة بعضها من بعض. ويدلُّ على ذلك ما عند البخاري من حديث في (التاريخ) والبعوي وابن شاهين والطبراني وآخرين، أنه ﷺ قال: ((طوبى لمن تواضع في غير منقصة، ودلّ في غير مسكنة))<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(فرع: وليس من التكبر مدح النفس بما هو فيها، لا على وجه الافتخار) الذي هو إظهار العلوّ على الغير، لأنّ ذلك من التكبر، لكن انتفاء الافتخار لا يستلزم انتفاء العجب الذي هو النظر إلى ما به المدح نظر إعجاب، فلا بدّ أن يكون على وجه لا يكون لفخر ولا عجب (بل لإظهار نعمة الله عليها أو ليهتدى به أو لئلا يستخف بها)<sup>(٥)</sup> فلا تمثل ما أمر به ونهى عنه صاحبها من المعروف والمنكر، فيكون مدحها تعريفًا بأهليتها للأمر لئلا تجهل الأهلية (ما لم يصدر) مدح النفس (عن الاعتقاد

(١) المناقون: ٨/٦٣

(٢) ذكر المحقق بهران في حاشية البحر: ٤٨٨/٥ أن تمام الحديث بلفظ: ((.. أحبط الله عمله)) وفي رواية:

((ذهب ثلثا دينه)) وأن الغزالي ذكره في ((الإحياء))، وأورده بلفظ قريب ابن الجوزي في (الموضوعات).

(٣) جاء في هامش الأصل: ((كذا في شرح شيخ الشارح [العلامة] المفني: ولعله في كتاب السخاوي المعروف في الأحاديث الدائرة على الألسنة)).

(٤) أخرجه عنهم السيوطي في الجامع الصغير: ١٣٦/٢ (٥٢٩٩) وفي لفظه: ((.. ودل في نفسه في غير

مسكنة..)) وهو حديث طويل عن ركب المصري، وذكر في الحاشية أنه في سنن البيهقي وأنه حديث حسن.

(٥) في نسخة (ب): ((به)) أي بما أمر به ونهى عنه.

المذكور) في رسم<sup>(١)</sup> الكبر (وقد وقع ذلك) المدح للنفس (من الرسول ﷺ) على أحد الوجوه الجائزة (حيث قال: ((أنا سيّد وُلد آدم ولا فخر))) أخرجه مسلم وأبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة.

((ونحوه)) حديث ((أنا أوّل مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ)) عند مسلم<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك كثير. (و) وقع مدح النفس على الوجه الصحيح (من عليّ عليه السلام حيث قال: ((والله لو ثني لي الوسادة))<sup>(٤)</sup> الخبر، تمامه: ((لَقَضَيْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوَرَاتِهِمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْفُرْقَانِ بِفُرْقَانِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الزُّبُرِ بِزُبُورِهِمْ)) عند الطبراني<sup>(٥)</sup> في (الرياض النضرة) وعند ابن عبد البر أيضاً، بمعناه. ونحوه قوله عليه السلام في (نهج البلاغة): ((لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أنّ محليّ منها محل القطب من الرّحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير)) وقوله: ((لو كشف لي الغطاء ما ازددت يقيناً)) وغير ذلك من كلماته التي أوجبها جحد النواصب لفضله.

(ووقع) مدح النفس على الوجه الصحيح (من كثير من الأئمة وعلماء الأمة) والقدر المشترك من ذلك ضروري لكل مطلع على أقوال الرجال، فلا حاجة لنقل جزئيات مدحهم أنفسهم عند الملجئ لهم إليه (ومنه قول الشافعي:

ولست بآمعة في الرجال أسائل هذا وذأ ما الخبر)<sup>(٦)</sup> ؟

ذكر ذلك الذهبي في ترجمة الشافعي من (النبلاء) عنه، وذكر أبو عبي القّالي في (أماليه) أنّه من قول عليّ، واعتمده أبو طالب في (الأمال). ولما استشعر المصنف أن

(١) في مطبوع البحر ٤٨٨/٥ ((حقيقة)).

(٢) هو بهذا اللفظ من حديثه عند مسلم: (كتاب الفضائل): ٢٢٧٨ وأبي داود (٤٦٧٣) وأخرجه أيضاً أحمد:

٥٤٠، ٢٦٤/٢

(٣) هو طرف حديث لأنس: (كتاب الإيمان): ١٩٦

(٤) العبارة في البحر الزخار ٤٨٨/٥: ((والله لو ثنيت لي الوسادة)).

(٥) تبع الشارح شيخه في نسبة ((الرياض النضرة)) إلى الطبراني وهو وهم فإنها لمح الدين الطبري ذخائر العقبى.

(٦) ديوان الإمام الشافعي (ط. المكتبة الشعبية - بيروت، بدون تاريخ): ٤٩ وهو البيت الثالث من أربعة أوردها له

كذلك ياقوت في معجم الأدباء: ٣٠٩/٨

مدح النفس ظاهر في التزكية لها، وقد نهى الله عنها أجاب بقوله: (وأما النهي عن تزكية النفس في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فالمراد لا تحكموا لها بالطهارة من كل ذنب، فذلك لا يمكنُ أحداً الإخبار به<sup>(٢)</sup> عن علم) ولهذا قال تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾<sup>(٣)</sup>، وفيه دلالة على أنَّ الإخبار عن ظنٍّ لا يجوز؛ وإذا كان المنهي عنه إنما هو الحكم بالطهارة عن كل ذنب، كما هو معنى التزكية، لم يُنافه الحكم بمحصل بعض الفضائل للنفس، الذي هو معنى التَّحْلِيَة - بالمهملة - لأنها لا تستلزم التَّحْلِيَة - بالمعجمة -، وإن كان مقام المعجمة في القياس قبل مقام المهملة، لكن لا يخفى أنَّ تفسير النهي عن التزكية بلا تحكموا لها بالطهارة من كل ذنب ظاهر في أنَّ النهي إنما كان عن الحكم بالطهارة عن الكلِّ، ولا يُنافيه الحكم بالطهارة عن البعض، إذا عُلِّمت الطهارة عنه فالإخبار به عن علمٍ، ممكنٌ للمعصوم وغيره، لأنَّ السَّالبة الجزئية لا تنافي الموجبة الجزئية. مع أنَّ الآية ظاهرة في النهي عن الحكم بتزكية النفس أعم من كون التزكية عن الكل من الذنوب، أو عن البعض منها، إذ الفعل المنهي كالمُنْفِي، عامٌّ في جميع مفعولاته، كما علم في الأصول. فالأولى أن يقال: وأما النهي عن التزكية للنفس فعمومٌ مخصوص بما عُلِّمت الزكاة منه، كما ذكر من فعل الأنبياء، والأئمة؛ وحينئذٍ لا حاجة إلى قوله: (لا سيما غير المعصوم) ولا إلى الإحالة (على ما قد مرَّ في ديباجة الكتاب) يعني في كتاب (القلائد من مقدمة البحر)<sup>(٤)</sup>. ثم لا يخفى أنَّ محل هذا البحث كان بعد قوله: ((فيما سيأتي والأعمال بالنيات)) لأنَّ سؤال التزكية واردٌ على ما قبله وما بعده، وكذا لا يخفى أنَّ ما مضى من قول الأنبياء والأئمة، إنما حَسُنَ لأنه لَوَجِهٍ حَسَنٍ، كما تقدم، فلا وجه للتعبير عنه بالوقوع فقط، والتعبير عمّا وقع للإرهاب بلفظ الحَسَن في قوله (وقد يُحَسِّن ذلك إرهاباً على أعداء الله وإيغاراً لصدورهم) كما يحسِّن تبختر أبي دُجَّانة ونحوه على ما مضى تحقيقه.

(١) النجم: ٣٢/٥٣ ومماها: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾.

(٢) عبارة البحر: ٤٨٩/٥ ((.. أن يخبر به)).

(٣) مقدمة البحر الزخار: ٥٢

(٤) مقدمة البحر الزخار: ٥٢

وكما كان منه ﷺ يوم حنين (حيث قال:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ)

رواه مسلم<sup>(١)</sup> وغيره من أهل السير.

إلا أن الظاهر أن قول النبي ﷺ هذا ليس للإرهاب، لأنه قاله ﷺ غير خطاب للكفار، وإنما قاله حين رأى هزيمة أصحابه، فليس قوله ذلك إلا استشارة لحفيظة النفس بتذكيرها بمنصبها ولا شك في حسنه.

(ومن ذلك ما كان من الإمام المنصور بالله) عبد الله بن حمزة<sup>(٢)</sup> (في كثير من أشعاره كقوله:

أَيْنَكَرَ حَقِّي بِرَجْمِ الظُّنُونِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْخَلْقُ ضَوْءَ الْقَمَرِ

أَلَسْتُ الَّذِي شَقَّ بَرْدَ الصَّلَالِ بِعَزْمٍ يَشُقُّ الْحَصَى وَالشَّجَرِ

وغير ذلك منه ومن الأئمة عليهم السلام) وهذا تكرير لقوله فيما تقدم ونحوه من كثير من الأئمة وعلماء الأمة عليهم السلام.

وأما حديث: ((الأعمال بالنيات))<sup>(٣)</sup> المتفق عليه من حديث عمر بن الخطاب، فالعلماء حملوه على كون نية العبادة شرطاً لإجزائها عن الواجب أو المندوب. والمصنف حمّله هنا على أن العمل القبيح في الصورة قد يحسن بحسن النية فيه، كما أن الحسن في الصورة قد يقبح لقبح النية فيه، كالصلاة والصدقة، يقبحان رياء وسُمعة،

(١) هو من حديث البراء عند مسلم (كتاب الجهاد والسير): ١٧٧٦، والبخاري (كتاب الجهاد): ٢٨٦٤ وأطرافه في: ٢٨٧٤؛ ٢٩٣٠؛ ٣٠٤٢؛ ٤٣١٥؛ ٤٣١٦؛ ٤٣١٧ وانظر خير (يوم حنين) الواقع في سنة ثمان بعد الفتح

وما قيل في ذلك في سيرة ابن هشام: ٤٣٧/٢ - ٤٧٨

(٢) توفي الإمام عبد الله بن حمزة بن سليمان سنة ٦١٤ هـ/ ١٢١٧ م (انظر عنه ومؤلفاته وشعره: مصادر العمري:

١٥١ - ١٥٩).

(٣) هو أول أحاديث صحيح البخاري وأطرافه عنده في: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣ وانظر شرحه في فتح الباري: ٩/١ - ١١٨ وهو عند مسلم: (كتاب الإمارة، باب قوله - ﷺ - إنما الأعمال بالنيات):

١٩٠٧؛ أبو داود: (٢٢٠١)؛ أحمد: ٢٥/١ و ٤٤٣ ابن ماجه (كتاب الزهد، باب النية): ٤٢٢٧.

وما ذكره المصنّف هنا هو الصّواب؛ وهو الذي قرّره في تقرير هذا الحديث، وهو تفسير النّيّات بالنّويّات التي هي الأغراض والفوائد المقصودة من الفعل تفسيراً للمصدر بالمفعول كما يدلُّ عليه آخر الحديث، أعني<sup>(١)</sup> : ((من كانت هِجْرَتُهُ إلى الله ورسوله فَهَاجَرَتْهُ إلى الله ورسوله وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)). وعلى تفسير الفقهاء: النّية باقية على معناها المصدرية، أعني الإرادة نفسها، بمعنى أنّ من لم يقصد أنّه يصليّ الظّهر مثلاً لا يسقط عنه الطلب لصلاة الظّهر، وإن صليّ أربعاً في ذلك الوقت غير مرید كونها هي الواجبة عليه في ذلك الوقت لأنّه يستلزم أن يكون المراد بالأعمال ليس إلا الشرعية، إن الأعمال الشرعية لا تحصل إلا بإرادتها، ومع أن هذا كون الفعل لا يحصل إلا بإرادته لا دليل على تخصيص، بل الظاهر بقاء الأعمال على عمومها للشرعية، وغير هذا الحديث فيفترق المعنيان في صلاة المرائي، فإنه إذا أراد صلاة الظّهر رياءً للناس، فصَلَّاهُ صحيحةً عند الفقهاء، وليست بصحيحة على ظاهر تفسيرنا وتفسير المصنّف هنا، لأنّها معلولة، فالصّحة عندهم الإجزاء وسقوط القضاء وقد حصل شرطهما، وعندنا الصّحة هي السّلامة من العلة المبطلّة للإجزاء، ولا يصح أن يراد بالنّيّات المصدر والمفعول معاً، لأنّه وإن كان استعمالاً للفظ في حقيقته ومجازاً في معنّيه، إن كان مشتركاً، وهو جائز عند البعض، فالقرينة التي هي السبب قد عيّنت المفعول، ودفعت المعنى المصدرية، فلا يكون الحديث دليلاً إلا على أنّ الاعتبار في الفعل بوجهه الذي يقصده الفاعل، من طاعة أو غيرها، والأمران وإن تعلقت بهما الإرادة في حالة واحدة، فذلك إنّما ينافي بالإخلاص، ثم إرادة الوجه القبيح من الفعل الحسّن، وإن قُبّحت، فإرادة الوجه الحسّن من الفعل القبيح لا تحسّنه، إلا أن يقوم دليل صحيح على الترخيص فيه، أمّا لمجرد الاستحسان للمناسب المرسل عن اعتبار الشرع له، فإنما يصحّ عند مجوّزه بشرط كون المصلحة كلّية قطعاً ضرورية، كما علّم في الأصول.

(١) هو أول أحاديث صحيح البخاري وأطرافه عنده في: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣ وانظر

شرحه في فتح الباري: ٩/١ - ١٨؛ وهو عند مسلم: (كتاب الإمارة، باب قوله - ﷺ - إنما الأعمال بالنيات):

١٩٠٧؛ أبو داود: (٢٢٠١)؛ أحمد: ٢٥/١ و ٤٣؛ ابن ماجه (كتاب الزهد، باب النية): ٤٢٢٧.

نعم إذا كان قُبْحُ الْقَبِيحِ ظَنِيًّا، جاز تقييده وتخصيصه، باجتهادٍ ظَنِّيٍّ كما أسلفنا لك مثل هذا في بحث التَحَثُّمِ عن دخول الأسواق.

\* \* \*

(فرع<sup>(١)</sup>): وليس من التَّكْبُرِ قعود الإمام أو أميره وبعض أعوانه قائمٌ على رأسه تَهَيُّبًا لفعله ﷺ يومَ صَلَاحِ الحَدَيْبِيَّةِ).

حين بعثت قريش<sup>(٢)</sup> إلى النبي ﷺ غُرُوةَ بنِ مسعود الثقفي، فجعلَ غُرُوةَ كلما كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ مَدًّا يَدُهُ إلى لحيته. وكان المَغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ قائمًا على رأس رسول الله ﷺ، فَضَرَبَ المَغِيرَةُ يَدَ غُرُوةَ بِنَصْلِ السَّيْفِ، وقال: أَخَرَّ يَدَكَ عَنْ لَحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَلَّا تَرْجِعَ إِلَيْكَ! فقال له غُرُوة: أَيُّ غُدْرًا أَلَسْتُ أَسْعَى الْآنَ فِي غُدْرَتِكَ. يشير إلى أن المَغِيرَةَ جَنَى جَنَايَةَ أَلْزَمُوهَا غُرُوةَ، وكان قريباً له.

إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَنْتَهِزُ عَلَى الْمُدَّعِي إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ<sup>(٣)</sup> المَغِيرَةَ بِالْقِيَامِ عَلَى رَأْسِهِ. ثُمَّ إِنْ ثَبَتَ أَمْرُهُ بِذَلِكَ فَلَا يَنْتَهِزُ إِلَّا عَنِ جَوَازِ ذَلِكَ فِي مَقَامِ الْعُدُوِّ، أَوْ مَقَامٍ يُخَافُ عَلَى الْإِمَامِ فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ، وَإِلَّا كَانَ الْفِعْلُ لغير ذلك تَكْبُرًا لَا مَحَالَةَ.

(و) لهذا أورد على تجويز ذلك حديث: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ تَمُثَلَ الرَّجَالُ لَهُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) عند<sup>(٤)</sup> أحمد وأبي داود، والترمذي، والطيالسي، والنسائي، من حديث معاوية مرفوعاً.

وحديث أنه ﷺ خرج إلى أصحابه فقاموا في وجهه فقال: ((لَا تَقُومُوا كَمَا يَقُومُ الْأَعَاجِمُ يُعْظَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)) عند أبي داود<sup>(٥)</sup> من حديث أبي أمامة. فأجاب المصنف على الحديثين بأنَّ (الخبر الوارد في ذلك مُنْصَرَفٌ إِلَى مَنْ يَفْعَلُهُ تَكْبُرًا وَتَجَبُّرًا) لَا تَهَيُّبًا

(١) البحر الزخار: ٤٨٩/٥

(٢) الخبر بطوله في سيرة ابن هشام: ٣١٣/٢ - ٣١٤، وهو في الطبري (في أمر الحديبية سنة ست).

(٣) جاء في هامش الأصل التعليق الآتي: ((قد يُقال: إنه قرر المغيرة على ذلك ولو كان غير جائز لما قرره عليه، كما هو معلوم من الأصول، وكأنه بناءً على ما قرره لنفسه في الأصول أن التقرير ليس من السنة)).

(٤) هو من حديث معاوية عند أحمد: ٩١/٤؛ ٩٣؛ ١٠٠؛ أبو داود: (كتاب الأدب، باب في قيام الرجل للرجل):

٥٢٢٩؛ الترمذي (الأدب): ٢٩٠٣ وحسنه.

(٥) هو من حديثه عند أبي داود (كتاب الأدب): ٥٢٣٠

على العدو، كما هو المدعى. إلا أن التهيب لا يكون إلا في حضرة العدو كما في تبختر أبي دجانة، وإلا كان تكبراً لا محالة.

(ولا) يكون من التكبر (اتخاذ حاجب عليه): لأنه كالباب المتخذ لدفع معرفة الداخل، مع ما فيه من مصلحة الاستئذان للوافد.

(وقد اتخذ النبي ﷺ أنساً لحجابه و) دليل ذلك أنه (ردّ علياً عليه السلام) كما ثبت ذلك (في خبر الطير) الثابت عن أنس عند الترمذي والحاكم<sup>(١)</sup>، قال الحاكم: ((رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً، قال: وصح أيضاً عن علي عليه السلام وأبي سعيد وسفيانة))، وجزم الذهبي في ترجمة الحاكم<sup>(٢)</sup> بأن للحديث أصلاً بعد أن تصلف لردّه في مواضع من (الميزان) تقيّة من نواصب المحدثين، ولفظ الحديث عند الترمذي: ((أنه أهدي لرسول الله ﷺ طير مشوي قيل هو النحام، كغراب، طائر كالأوز، وقيل: من الحجل، وقيل: هو الحبارى، فقال رسول الله ﷺ: اللهم اتني بأحبّ عبادك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فأتى علي عليه السلام، ثلاث مرات وأنس يرده ثم أتى الرابعة فشعر به النبي ﷺ، فقال لأنس: افتح له...)) الحديث بطوله.

وذكر احتجابه ﷺ في الأحاديث كثير فلا حاجة إلى الاستدلال عليه.

وأما قول المصنّف: (ولم ينكر) النبي ﷺ (عليه) أي على أنس مجرد الحجابة، وإن روي<sup>(٣)</sup> أنه قال له: ((ما حملك على ردّ علي، فقال: لمّا سمعتك أحييت أن يكون الداخل رجلاً من قومي. فقال النبي ﷺ: إن الرجل ليحبّ قومه))، فإنكار النبي ﷺ إنما هو لحجابة علي لا لمجرد الحجابة. وقد أراد المصنّف بالتعرض لنفي الإنكار أنه لا أقل من أن يكون النبي ﷺ قد قرّر الحجابة، إن لم يكن أمر بها. وتقريره أحد الأدلة.

(١) طرفه عند الترمذي (مناقب علي بن أبي طالب): ٣٨٠٥؛ المستدرک للحاكم: ١٣٠/٣ - ١٣١.

(٢) عبارة الحافظ الذهبي في تعليقه على الحاكم بأنه ((لزم طويل ما كان يظن أن الحاكم يحسر أن يودع هذا.

الحديث في مستدرکه))، لضعفه، والحديث في ((الأحاديث الموضوعة)) للشوكاني برقم: (٩٥) ص: ٣٨٢

(٣) هو من حديث أنس عند الطبراني في (الكبير): ٢٢٦/١ برقم (٧٣٠) وهو في الموضوعات عند الشوكاني

ص: (٢٨٢) وفي روايته: ((.. لا يلام الرجل على حبّ قومه)) وهو في مجمع الزوائد عنه وآخرين ١٢٥/٩



(ولا) يكون من التكبر (اتخاذ خادم يُلبسه نعليه ويحفظهما إذا خلعهما إذ كان ابن مسعود يتولى ذلك من رسول الله ﷺ) متفق عليه من حديث أبي الدرداء<sup>(١)</sup> بلفظ: ((إنه قال لرجلٍ من أهل الكوفة: أو ليس فيكم ابنُ أمِّ عبد، صاحبُ النعلين والوساد والمطهرة)). وأما لفظ: ((يُلبسه)) فذكره الذهبي في ترجمة عبد الله في (النبلاء)<sup>(٢)</sup> من حديث ابن سعد عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: ((كان عبد الله يُلبسُ رسولَ الله ﷺ نعليه))، لكن الظاهر أن المراد بالإلباس تناولته إياهما إذا أراد السير، وبخلعهما تناوله إياهما من النبي ﷺ، إذا خلعهما. لا أن المراد بالإلباس شدّهما على الرجلين، وبخلع خلعهما، لأن ذلك لا يكون إلا للأطفال.

(ولا) يكون من التكبر (عدم إنكار) مَنْ له جَلالةٌ في الدِّينِ على مَنْ عَمَدَ إلى (تَقبيل قدميه) (إذ لم يُنكره) ﷺ (على أهل غزاة مؤتة).

لو قال المصنف<sup>(٣)</sup> على من قبل يديه لأنه لم يؤثر تقبيل القدم من أهل غزاة مؤتة، وإنما ثبت عنهم عند أبي داود<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر لفظ: ((فَدَنُونَا فَقَبَّلْنَا يَدَهُ)). وأما تقبيل الرجل فهو عند أصحاب السنن بإسناد قوي في قصة يهوديٍّ قبل يد رسول الله ﷺ ورجله وقال أشهدُ إنك نبيٌّ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو من حديث علقمة عن أبي الدرداء عند البخاري (مناقب عبد الله بن مسعود): ١٧٦١؛ المستدرک للحاكم: ٣١٣/٣ - ٣١٥؛ أحمد: ٤٤٩/٦ و ٤٥٠ وفي بعض الروايات أنه أتى المدينة وبعضها ((الشام)) و ((الكوفة)).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٦١/١

(٣) البحر: ٤٩٠/٥ وفي الحاشية لبهران ما ذهب إليه العلامة الجلال هنا.

(٤) هو بهذا اللفظ من طرف حديث لابن عمر (كتاب الجهاد): ٢٦٤٧؛ (كتاب الأدب): ٥٢٢٣ وقال في سرية ولم يذكر أنها ((غزوة مؤتة)).

(٥) هو من حديث طويل عن صفوان بن عَسَّال المرادي في سنن ابن ماجه (كتاب الأدب): (باب الرجل يقبل يد الرجل): ٣٧٠٥؛ الرمزي (الاستبذان والأدب، باب ما جاء في قبلة اليد والرجل): ٢٨٧٧ وقال: ((حديث حسن صحيح))، وهو أيضاً عنه عند أحمد: ٢٣٩/٤

وهو أيضاً عند أبي داود<sup>(١)</sup> من حديث زارع، رجل من وفد عبد القيس، بلفظ: ((فجعلنا نتبادر من رواحلنا فنقبل يد رسول الله ﷺ ورجله)).

نعم، أخرج أبو بكر المقرئ من حديث ابن عمر في قصة، قال: ((فدنونا من النبي ﷺ فقبلنا يده ورجله)). فإن كانت القصة التي أبهمها قصة أهل مؤتة، صحَّ على ما ذكره الإمام<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) هو بهذا اللفظ من حديث أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدّها زارع وكان في وفد عبد القيس، عند أبي

داود: (كتاب الأدب، باب في قبلة الرجل): ٥٢٢٥

(٢) يقصد الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى صاحب المتن المشروح من الجلال.

## (فصل)

والعجب: اعتقاد عِظَمِ النَّفْسِ بِنَيْلِ ما هُوَ شَرَفٌ عندها، فإنَّ صَحْبَهُ اخْتِقَارٌ لِلْخَلْقِ، فكَبِيرٌ كما تقدَّم. وإِلَّا فَعُجْبٌ فَقَط. فالكَبِيرُ مُرَكَّبٌ والعُجْبُ بَسِيطٌ. وَسَبِيهُمَا نَيْلُ النفس ما هُوَ شَرَفٌ عندها، وإن لم يكن شَرَفاً في الحقيقة.

فقول المصنّف<sup>(١)</sup>: إن (العجب: مَسْرَّةٌ بِحُصُولِ أمرٍ يَصْحَبُهَا تَطَاوُلٌ بِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلَ لَهُ مِثْلُهُ) فِيهِ أَنْظَارٌ مِنْ وَجْهِ:

أحدها: أَنَّ الْمَسْرَّةَ لَيْسَتْ نَفْسَ الْعُجْبِ، وَإِنَّمَا الْعُجْبُ مَا حَصَلَ بِهَا مِنْ تَعَاظُمِ النَّفْسِ كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ الْمَصْنَفُ أَيْضاً.

وثانيها: أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي حَصَلَتِ الْمَسْرَّةُ بِحُصُولِهِ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَبَبُ التَّطَاوُلِ، وَإِلَّا فَالتَّطَاوُلُ قَدْ تَصَحَّبَهُ مَسْرَّةٌ لَيْسَتْ سَبَباً لَهُ، وَلَا يَكُونُ عُجْباً.

وثالثها: أَنَّ الْكَبِيرَ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْ حُصُولِ مَسْرَّةٍ، فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُجْبِ، فَإِنَّ الْعُجْبَ هُوَ الْمَسْرَّةُ، وَالْكَبِيرُ: هُوَ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الْإِعْتِقَادِ؛ ثُمَّ التَّطَاوُلُ عَلَى الْغَيْرِ يَكُونُ (بِقَوْلٍ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ أَوْ إِعْتِقَادٍ) وَسَيَأْتِي تَصْرِيحُ الْمَصْنَفِ بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَعِيدُ الْعُجْبَ إِلَى التَّكْبِيرِ؛ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالتَّطَاوُلِ: التَّرْفُعُ فِي الْقَدْرِ، لَا التَّرْفُعُ عَمَّا يُعَافُ كَالْتَّبَاعِ مِنَ الْمَحْذُومِ، وَالْأَبْرَصِ، وَمَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((فِرٌّ مِنْ<sup>(٢)</sup> الْمَحْذُومِ فِرَارُكَ مِنْ الْأَسَدِ)).

(١) البحر: ٤٩٠/٥

(٢) هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ الْجَذَامِ): ٥٧٠٧ وَأَطْرَافُهُ فِي: ٥٧١٧، ٥٧٥٧،

٥٧٧٠، ٥٧٧٣، ٥٧٧٥، وَقَدْ أَطْنَبَ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِهِ (فَتْحُ الْبَارِيِّ ١٠/١٥٨ - ١٦٣)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً

عَنْ أَحْمَدَ: ٤٤٣/٢ بِنَفْسِ اللَّفْظِ.

وصَحَّ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ رَدَّ الْبِرِّصَاءَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا فَرَأَى فِي كَشْحِهَا بِيَاضاً.

وأمر<sup>(٢)</sup> أَكَلَ الثَّوْمِ أَنْ يَجْتَنِبَ الْمَسْجِدَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(و) الْعُجْبُ (قَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ((لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَخِفْتُ عَلَيْكُمْ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، الْخَبِرُ)، تَمَامُهُ: ((الْعُجْبُ الْعُجْبُ)) أَخْرَجَهُ<sup>(٣)</sup> الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ بَلْفَظٍ: ((لَخَشِيتُ عَلَيْكُمْ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ)).

وَأَخْرَجَ الْعَسْكَرِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: ((الْمُهْلَكَاتُ ثَلَاثٌ: إِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَشُحُّ مَطَاعٍ، وَهَوَى مُتَّبِعٍ)). وَبَعْنَاهُ ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ.

وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ فِي أَمَارَاتِ الْقِيَامَةِ: ((حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحّاً مَطَاعاً وَهَوًى مُتَّبِعاً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ رَأْيَهُ، فَعَلَيْكَ نَفْسُكَ، وَدَعْ عَنْكَ الْعَوَامَّ)).

وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي قُبْحِ الْعُجْبِ (حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ مُحْبِطَاتِ الطَّاعَةِ) لِأَنَّ الْحَدِيثَ صَرَّحَ بِأَنَّهُ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، أَوْ أَكْبَرُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ.

(و) هُوَ وَإِنْ كَانَ أَحَادِيثاً فَقَدْ كَشَفَ (الْإِجْمَاعُ عَلَى قُبْحِهِ)، عَنْ صِحَّةِ مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَقَطْعِيَّةِ مَذْلُوقِهِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنَهُ مُسْتَدَدٌ لِإِجْمَاعٍ، فَهُوَ مُتَقَلِّبٌ<sup>(٥)</sup> بِالْقَبُولِ، فَإِنْ

(١) الْحَدِيثُ عِنْدَ أَحْمَدَ: ٤٩٣/٣ مِنْ طَرِيقِ كَعْبِ بْنِ زَيْدٍ بِأَنَّهُ ﷺ ((تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ، أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا بِيَاضاً، فَانْخَازَ عَنِ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: خُذِي عَيْنِيكَ ثِيَابَكَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِمَّا آتَاهَا شَيْئاً))، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ٣٤/٤، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهَا: ((الْحَقِّي بِأَهْلِكَ)) وَفِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ جَمِيلٌ بَنُ زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٢) فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا عَنْهُ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: ((مَنْ أَكَلَ ثَوْماً أَوْ بَصَلاً فَيَعْتَرِلُنَا، أَوْ لِيَعْتَرِلَ مَسْجِدَنَا وَلِيَقْعِدَ فِي بَيْتِهِ)) (الْبُخَارِيُّ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّوْمِ..: ٨٥٣ وَأَطْرَافُهُ فِي: ٤٢١٥؛ ٤٢١٧؛ ٤٢١٨؛ ٥٥٢٢؛ ٥٥٢١؛ ٥٦١؛ ٥٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ: (٣٨٢٢؛ ابْنُ مَاجَهَ (الإِقَامَةُ: ١٠١٦)؛ الرِّمَذِيُّ (لَا طَعْمَةَ: ١٨٦٦) وَحُسْنُهُ وَصَحُّهُ.

(٣) هُوَ عَنْهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسَّيْوَتِيِّ (٧٤٨٨) ضَعِيفٌ.

(٤) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَشَنِيِّ: (٤٣٤١).

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: ((مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى حُكْمِ دَلِّ عَلَيْهِ حَدِيثٌ لَا تَعْلَمُ صَحَّتَهُ، وَلَا كَوْنَهُ مُسْتَدَدَهُ يَكُونُ تَصْحِيحاً لَهُ، هِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلِفٌ فِيهَا فِي الْأَصُولِ، وَالشَّارِحَ [الْجَلَال] اخْتَارَ فِيهَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ تَصْحِيحاً لِلْحَدِيثِ)).

قلت: قد اخترت أنت أنه مجرد استعظام النفس مجرداً عن احتقار الخلق ليفارق الكبير، فما وجه قبح استعظام النفس؟

قلت: لأنها إنما تعظمت بما حصل لها، وكلُّ حاصلٍ حادث، وكلُّ حادثٍ باطلٌ، فهي كافرة بنظرها إلى غير الله تعالى، وذلك نوع من الكُفر، لأنه ثقةٌ بغير الله، كما قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾. والكِبَرُ في مثل ذلك كالعُجْبِ، وفيه زيادةٌ معصية، هي احتقار فعل الحق، فالتكبر عاكسٌ للحقيقة، لأنه عظمُ الحَقِيرِ، وحقُّرُ العَظِيمِ. والمعجب إنما عظمَ الحَقِيرَ فقط. فالعجب إذاً أهوُّ قُبْحاً من الكبر، ولهذا قُبِّحَ الكتاب العزيز، وصحیحُ السُّنة، وقلَّ تقييحُ المعجب فيهما.

(و) العجب (منه) قول الصحابة رضي الله عنهم: ((لن نُغْلِبَ اليومَ مِنْ قِلَّةٍ)) في (ما روي أن بعض الصحابة رضي الله عنهم) قيل: هو سلمة<sup>(٢)</sup> بن سلامة، وقيل: هو أبو بكر. وأما ما قيل: إنه النبي ﷺ فلا أصل له إلا عند أبي داود<sup>(٣)</sup>، من أن النبي ﷺ، قال في بيان مقادير الجيوش: ((ولن يُغْلِبَ اثنا عشر ألفاً من قِلَّةٍ))، وذلك القول ((يوم حنين))<sup>(٤)</sup> حين (رأى كثرة جنود المسلمين فقال: ((لن نُغْلِبَ اليومَ مِنْ قِلَّةٍ)). وقد<sup>(٥)</sup> قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾ الآية<sup>(٦)</sup> فتضمن كلامه التناول بكون جنودهم أكثر من جنود خصومهم الذين خرجوا لقتالهم مع ما حصل له من المسرة، والقصة مشهورة).

وفي كلام المصنف هذا أبحاث:

(١) الفرقان: ٤٣/٢٥

(٢) كذا الأصل ولعله المقصود الصحابي ((سلامة بن سلامة)) أو ((سلمة بن أسلم الخزرجي الأنصاري))؟

(٣) هو من حديث مرسل لابن عباس عند أبي داود: (باب فيما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا): ٢٦١١

وأخرجه عنه أحمد: ٢٩٤/١ وعن أنس بن مالك عند ابن ماجه (باب السرايا): ٢٨٢٧

(٤) راجع السيرة: ٤٣٧/٢٠

(٥) كذا الأصل وفي مطبوع تكملة البحر الزخار: ٤٩١/٥ ((فقال تعالى)).

(٦) التوبة: ٢٥/٩

أحدها: أن أكثرية جنود خصومهم إنما تعلم بمشاهدة الجندين، والقائل قال ذلك قبل مشاهدة جُند الخصم، مع أن أبا حيان روى عن ابن عباس أن ثقيفاً وهرازيّاً ومَنْ ضامَّهم كانوا ثلاثين ألفاً، وأن المسلمين ومن ضامَّهم لم يكونوا إلا ستة عشر ألفاً، فكيف يصح التَّطاول بالأكثرية؟

وثانيها: أن التَّطاولَ عندَ المصنِّف يؤول إلى التَّكَبُّر، والتَّكَبُّر إنما يقبح عنده على من لا يَسْتَحِقُّ الإهانة. أمَّا الكفار فهم أحق بالإهانة.

وثالثها: أن نسبة الإعجاب إلى الجميع ظاهر من الآية، فلا وجه لقصره على ذلك البعض، لا سيَّما والتَّطاول قد يكون بالاعتقاد كما ذكره المصنِّف، فيمكنُ صُدُورُ التَّطاول من غير ذلك القائل.

ورابعها: أن قوله: من قلة: ظاهر في بقاء تجويز الغلب لأمرٍ غير القلة، فلا يتحقق الإعجاب بالكثرة مع تجويز الغلب معها.

وخامسها: أن لفظ ((أعجبْتُكُمْ)) في الآية لا يدلُّ على القُبْح، الذي هو العُجْبُ بضمِّ العين، لأنه كما في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ولهذا فسَّره بعض الشُّراح بأنه في قوة ما أكثرنا، فوهم، لأن ذلك تَعْجَب لا إعجاب، والفرق بين الأمرين واضح.

\* \* \*

(فرع: والقبیح) من العجب (في التحقيق إنما هو أمران تصحبهما المسرة) لا المسرة نفسها. لأنها ترد على النفس عند حصول سببها، بلا اختيار للنفس، وإنما القبيح أمران:

(أحدهما: قول أو فعل) أو ترك كما تقدم، (يوهم التَّطاول، والفخر على من لم يحصل له مثل ذلك) الموجب للمسرة. والعُجْب، هذا كلامه، وأنت تعلم أن القول

والفعل أفعال جوارح، وكلامنا في أفعال القلوب القبيحة الحرمة، وقد عرّفناك، فيما تقدم أن المقدور إنما هو مدافعة العُجب ونحوه من آفات القلوب، على ما سبق تفصيله. وحيث قد اعترف المصنف بأن لا قُبْح في ما في النفس، ولا تحریم، فقد أصاب الصواب، ثم الصواب أيضاً أن يقول بَدَل ((يوهم التَّطاول)) يدلّ على التَّطاول لأنَّ إيهام التَّطاول لا يوجب الحكم بالتَّطاول.

(وثانيهما: أن يعتقد أن نفسه تستحق لأجل ذلك الحصول أن يعظمه الناس أو يعتقد أن نفسه تستحق (مَنْزِلَةً رَفِيعَةً عِنْدَ اللَّهِ). إلا أنه يشكل تقبيح ذلك بما تقدم من نفيه أن يكون طلب الأنبياء والأئمة تعظيم الناس إياهم تكبراً، فيجاب بأنه إنما يقُبِّح إذا كان (على سبيل القطع)، وكلام الأئمة والعلماء إنما هو عن ظَنِّ استحقاق، فلا يَقْبُح، لأنّه ضروري عند وجود أماراته الموجبة، وكيف لا؟ وقد تفاخر عليّ والعبّاس وطلحة بن شبيب بعد الإسلام، فنزلَ فيهم: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، فأقرَّ كلاً منهم على دعوى الفضل ونفي مساواة الرجلين لعلّي (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>. وإنما يقُبِّح القطعُ لأنه لا بُرْهانَ عليه لما عرفت من أن الأعمال معلولة، والخواتم مجهولة، فالقطعُ بكونها أسباباً للتعظيم المذكور، قطعٌ بغير تقدير، وشهادة للنفس على اللطيف الخبير. كيف وقد عرّفناك أن رؤية العمل مبطلّة له فضلاً عن دعوى استحقاق تعظيم عليه، وتقدم حديث قوله ﷺ: ((إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ)) ولهذا كان يستغفرُ الله في اليوم مائة مرّة، كما ثبتَ ذلك من طرق حمّة، والاستغفارُ إنما يكون عن ذنب، وأهونُ ذنبٍ من المقرّين، أضرُّ من أعظم ذنبٍ من المتّقين.

وأما قوله: (فيؤول) العجب (إلى التكبر) فكان حقّه على هذا ألا يُجعل غيره، كما فعل الغزالي وأئمة اللّغة، مع أنه لا يؤول إليه إلا باعتقاد استحقاقه تعظيماً فوق ما يستحقّه، من لا يعلم استحقاق الإهانة، وأما اعتقاد استحقاق تعظيم ما فلا يكفي في كونه تكبراً.

(١) التوبة: ١٩/٩ وانظر شرحها في فتح القدير.

(٢) في الأصل ((عليهم)) وهو اختصار ((عليه السلام)) شائع في الكتب اليمنية.

(وأما مجردُ المسرّة فلا يمكن دفعُها فلا قُبْح فيها): لما عرّفناك به من أن النفس مُسخرَةٌ لقبولِ ما أكسبَها الحسُّ والوَهْمُ، لا تقدر على دفعه، وإنما المطلوب منها مُدافعةُ ما ورد عليها من تلك القبائح بتذكُّرِ العلم والعمل على وفقه، ولا يتمُّ ذلك إلاَّ بِحَوْلِ الله وقوّته وتوفيّقه، لأنّه - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ وشَمِلَتْ مَنَّتُهُ - استأثر بالفضل ابتداءً وانتهاءً، كما صرّح به قوله [تعالى]<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾.

\* \* \*

(فرع: ولا فرقَ بَيْنَ أن تكون تلك الخصلة التي يَحْصُلُ بها الإعجاب اضطراريّةً كجمال) خلقي (أو فصاحة) سليقية (أو كثرة عشيرة أو مال أو بنين). وقيل: التمثيلُ بكثرة المال وَهْمٌ، لأنّه إنّما يحصل بالكسْب وهو اختياري.

وأجيب: بأن الاختياري إنّما هو الكسْب، لا المكسُوب، فإنّه رِزْقٌ، ولا يَرزُقُ إلاَّ الله، فَرُبَّ سَاعٍ لا يَحْصُلُ من سَعِيهِ على طائل، بل ربّما كان هلاكه في سعيه.

(أو) كانت الخصلة التي بها يَحْصُلُ الإعجاب (اختيارية كإقدام) على الأعداء، لأن الشجاعة النفسية وإن كانت خلقية فهي غيرُ مُوجِبَةٍ للإقدام، وإنّما هو اختياري.

وأما قوله: (أو كثرة علم): فالمراد بالعدم هو الكسْبُ الحاصل من دَرَسِ دَفَاتِرِ العُلُومِ الآلِيَّةِ لا العِلْمِ اللَّذَنِيِّ كعلم الرُّسُلِ، والعُلُومِ الوارِدَةِ على النفس فجأةً، فإن العِلْمَ عبارةً عمّا تدركه النفس من صُورِ المعلومات.

وأما قوله: (أو طاعة): فالمراد بالطاعة صُورَتُها، لأن الطاعة إنّما هي المخلصة، ولا يعلم العبد أن طاعته مخلصة، كما لا يعلم أنه مخلص بالفتح، وإن ظنَّ أنه مخلص بالكسر، لما عرّفناك من أن الأعمالَ مَعْلُولَةٌ لا يعلم<sup>(٢)</sup> صحتها إلا من أهديت إليه.

(١) النور: ٢١/٢٤

(٢) جاء في هامش الأصل التعليق الآتي: ((صوابه كونها مقبولة إذ الصحة معلومة لاستيفاء شرائطها)).



(أو نحو ذلك:) من حسن صناعة أو رأي أو غير ذلك (فالعجب بذلك) الذي يقرن بالمسرة (كله قبيح شرعاً، ولا أعرف فيه خلافاً، ومنه ما حكاه الله في قول فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي﴾<sup>(١)</sup> متطاولاً بذلك على موسى عليه السلام<sup>(٢)</sup>، حيث لم يحصل له مثله ونظائر ذلك كثيرة) ضابطها استعظام غير الله كما أسلفنا ذلك في مواضع.

\* \* \*

(١) الزُحُوف: ٥١/٤٣

(٢) في الأصل (عليه السلام) أي عليه السلام ولن نشير إلى مثل هذا فيما يأتي كما تقدم التنبيه عليه قبل قليل.

## فصل

(الرَّيَاءُ ممدود): لا مَقْصُور لَأَنَّهُ (فَعَالٌ بِكسر الفاء مصدر فاعل بفتح العين، يقال: رأى رياءً ومراءاةً، كَقَاتَلَ قِتالاً ومقاتلةً) وكل منقوص قبل آخره نظيره من الصحيح ألف فإنه (ممدود) قياساً (وهو من) مصادِرِ مزيد الثلاثي، أعني رأى الذي مصدره (الرؤية) فَتَوَهَّمَ الإمام<sup>(١)</sup> أن همزة الرؤية مخففة<sup>(٢)</sup> بقلبها واواً، كما في ((سؤت)) فصارَ الفعل المزيد ((راوي)) ومصدره ((رِوَاً)) بكسر الراء (قُلِبَت الواو ياءً) لانكسار ما قبلها، (كما يقتضيه قانونُ الصَّرف) في مصدر نحو: أعاذ ولاذ، نحو: عيَّاذ، وليَّاذ، ولا شكَّ أن ذلك وَهَمٌّ من وجوه:

أحدها: أنهم لم يخففوها في نحو الرؤية لاستلزام تخفيفها فيه أن يقال: ((رِيةً)) ((كنية)) ولم يسمع.

وثانيها: أنه وإن كان لوجود الواو سببٌ في مصدر الثلاثي لم يكن له سبب في الفعل المزيد.

وثالثها: أنه لو جُعِلَ من الرواية لأن المرائي يروي للناس ما يظهره، لم يكن لقلبها في المصدر وجه، لأنها لا تُعَلَّ في الفعل، فلا تُعَلَّ في مصدره، كما تُعَلَّ في: لأذ لواذاً، وروى رواية، ولو سلم تمام العُدُرِ الماضي للوهم، فالسبعة إنما قرؤوا الرئاء بالهمزة بعد الراء، وإنما قرأ حمزة بالياء في الوقف فقط لوقوع الهمزة بعد كسرة، كما في ((مية))، وقانونُ الصرف في مثل هذه الهمزة ليس إلا ذلك لا غير. فإن قلت: إذا كان ((الرِّياء)) مصدر فاعلٌ، وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين صريحاً متعلقاً بالآخر للمشاركة،

(١) أي المهدي أحمد بن يحيى مصنف تكملة البحر هذه.

(٢) في نسخة (ب): ((خففت)).

فيجئى العكس، وهو نسيته إلى الآخر ضمناً فصاربتُ زيداً في قوة ضربتُ زيداً، وضربني هو، فكيف يصح مثل ما في قوله تعالى: ﴿يَرَاوُنَ النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا معنى للمفاعلة هنا. وفاعل وإن كان قد يقع بمعنى فَعَلَ، نحو سافرتُ بمعنى سَفَرْتُ، ففعل هنا: لا يصح أيضاً، لأنَّ المعنى ليس على أنهم ينظرون الناس، بل على أن الناس ينظرونهم.

قلت: المرائي: إنما يرائي مشاركة في الفعل إظهاراً لمثاله أو زيادته عليه، فلا تكون صلاة المؤمن بين الكفار مراعاة لهم، ولهذا قال النبي ﷺ: ((لا يؤمن أحدكم حتى يكون الناس لديه كالأباعر)) فإنَّ المصلِّي بين الأباعر لا يكون مرائياً لهم ضرورة، وإنما يرائي المصلِّين لأنهم يُروْنَه صلاتهم وهو يُريهم صلاته. ونحو ذلك في الصدقة وغيرها، والمخلصون وإن لم يُريدوا إراءته صلاتهم ففعلهم إياها عمراًى منه، شبيهة بالإراءة له، ولهذا كانت التوافل في البيوت أفضل منها في المساجد. وصدقة النفل سرّاً أفضل منها علانية، لأنَّ الواجب لَمَّا كان محتوماً على المكلف صار كغير المختار فيه، ومالا اختيار فيه لا رياء فيه (فهو) (٢) أي الرياء، ولا وجه لفاء الترتيب (في اللغة عبارة عن فعل أمرٍ من الأمور المستحسنة لا لغرض سوى أن يراه غيره) سوى الله تعالى (طلباً للثناء) من الرائي (أو غيره) أي غير الثناء من نفع أو دفع، لكن لا وجه لحصر الغرض على أن يراه الغير، فإنَّ الجاهلية كانت تفعل المفاخر لمجموع النفع والدفع والثناء. وسيأتي مثله في الشرع. ودعوى الحصر لا دليل عليها، لأنَّ العلة الغائية تجوز تعددها كما علم.

وأما تفسير الغير بقوله (من تورية) فغلط في المعنى والاشتقاق، لأنَّ لفظ ((وراء)) معناه غير لفظ ((رأى)) ومعناه.

نعم: لو جعلنا الرياء مقلوباً كالجاه والهادي على أنه من مصدّر: وارى الشيء يُواريه وراءاً ومواراةً: أي أخفاه لأنَّ المرائي يُخفي مُرادَه من العمل، أو يأتيه من وراءه

(١) النساء: ١٤٢/٤

(٢) في المطبوع ٤٩١/٥١ ((هو)) بدون الفاء، ولعل ذلك عن نسخة أخرى أو من تصحيح الناشر للبحر الزخار وتكملته المرحوم المحقق المورخ القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرائي.

لا من وجهه، لصحَّ وظهرت مناسبة التورية التي هي فعل أو قول يحتمل معنيين: قريباً وبعيداً، ويراد به البعيد، لكنه يأتي ذلك قلبُ الراوي ياء لاجتماع إعلالين في العين واللام وهو مستكره في الثلاثي ونحوه. ولا كذلك قلب الهمزة ياء لأنَّ التخفيف ليس بإعلال، ولأنَّه عارضٌ غير واجب. ولهذا قرأ السبعة بالهمزة بعد الراء.

وأما قوله: (أو غيرها) فكالتنفع والدفع، هذا معنى الرياء في اللغة.

(وأما في الشرع: فهو أن يفعل طاعةً أو يترك معصيةً مُريداً من غير الله بذلك حصول شرفٍ في الدنيا ثناءً أو غيره).

فالمعنى الشرعي إذاً أخصُّ من اللغوي، لأنه مقصور على فعل الطاعة، واللغوي عام في كل مستحسن طاعة لله، أو غير طاعة، لكنَّ كونَ الرياء في الشرع مقصور على ذلك مبنيٌّ على إثبات الحقيقة الشرعية ولم ينتهض، لأن اسم الأعمَّ اسم للأخصِّ. ثم لا وجهَ لقصرِ المراد على الشرف، لأن الرياء يكونُ لدفعٍ أو نفعٍ، فهو نوعٌ من النفاق، لأنهما كليهما إراءةُ الغير ما يستلزم إرادة الخير للفاعل، ولو غير تعظيم من مال أو نحوه، وهو معنى الحديث الصحيح<sup>(١)</sup>: ((المتشيع بما (لم يُعط)<sup>(٢)</sup> كلابس ثوبي زور)). وسواء أراد مع ذلك التقرب إلى الله أم لا فإنه رياء شرعي، ولغوي أيضاً، لما عرفت من جواز تعدد العلل الغائية. وسيأتي في الإخلاص أن ذلك من الرياء. وقيدنا الغير في الرسم اللغوي بكونه سوى الله، والإرادة في الرسم الشرعي بمن غير الله، لئلا يرد أن كلَّ طاعة لا يفعلها المطيع إلا رغباً في الله، أو فيما عنده أو راهباً منه، كما صرح به قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً﴾<sup>(٣)</sup>، وإن تفاوتَ المرغوبُ فيه فأعلاه وجهُ الله تعالى، وأذناه طلبُ قضاء الحاجة، ومنه قول إبراهيم: ﴿وَجَعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي

(١) هو من حديث أسماء بنت أبي بكر في الصحيحين (البخاري: كتاب النكاح: ٥٢١٩؛ مسلم: كتاب

اللباس: ٢١٢٩ - ٢١٣٠؛ أحمد: ١٦٧/٦، ٣٤٥، ٣٥٣؛ وهو من حديثها وعائشة وجابر بن عبد الله عند

الترمذي (أبواب البر والصلة): (باب ما جاء في التشيع بما لم يُعط): ٢١٠٣ وقال: ((حديث حسن غريب)).

(٢) في الأصل: ((كما ليس عنده)) وما أثبتناه من نسخة (ب) ولا اتفاق اللفظ مع الصحيحين.

(٣) الأنبياء: ٩٠/٢١

الْآخِرِينَ»<sup>(١)</sup>، أي سبب ذكر وُكِّلَ ذلك لا ينافي الإخلاص، إنما ينافيه الالتفات إلى غير الله، وذلك هو الشرك بالله، وبعبادة الله. أما الافتقار إلى وجه الله أو ما عنده، فهو ضروري عقلي وشرعي، وهو نفس الإخلاص.

واستدلَّ المصنّف على كون عدم الإخلاص رياءً (بدليل قوله ﷺ فيمن سألته عن قصد مجموع الأمرين): التَّقَرُّبُ إلى الله، والثَّناء من عباده، فقال ﷺ: ((لَا شَرِيكَ لَهِ فِي عِبَادَتِهِ)). رواه الواحدي في أسباب النزول عن ابن عباس، وذكر أنَّ السائل جُنْدُبُ بْنُ زُهَيْرٍ، لكن لفظَ السائل: إِنِّي أَعْمَلُ الْعَمَلَ لِلَّهِ، وإذا أُطْلِعَ عليه سرّني.

ومثله عن مجاهدٍ بلفظ: قال رجل: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَتَصَدَّقُ، وَأَصِلُ الرَّحِمَ، وَلَا أَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا لِلَّهِ، فَيُذَكِّرُ ذَلِكَ مِنِّي فَيَسُرُّنِي وَأَعْجَبَ بِهِ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا)).

وعن طاووسٍ أيضاً بلفظ: إِنِّي أَحِبُّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَحِبُّ أَنْ يُرَى مَكَانِي (حتى نزل) أي فنزل بسبب هذه الأسئلة (قوله تعالى): ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾<sup>(٢)</sup>. لكن لا يخفى عدم دلالة الآية على المدعى، وهو كون ذلك رياءً، وإنما يدلُّ على أمر راجي لقاء ربّه بعدم إشراك غيره في عبادته.

وأما حديث: ((لَا شَرِيكَ لِلَّهِ)) إن صحَّ بهذا اللفظ فنفي الشُّرك فيه، وفي آية التوجُّه للصلاة نفي لوجوده بالأصالة، كما في: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))، كما ثبت عند مُسلم<sup>(٣)</sup> من حديث أبي هريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ((قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ)).

وأخرج أبو داود والنسائي<sup>(٤)</sup> بإسنادٍ جيد من حديث أبي أمامة الباهلي، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال له: أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ رجلاً غداً يَلْتَمِسُ الْآخِرَ وَالذَّكَرَ مَالَهُ؟ فقال رسول الله ﷺ: ((لَا شَيْءَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً

(١) الشعراء: ٨٤/٤٦

(٢) الكهف: ١١٠/١٨

(٣) (كتاب الزهد والرقائق): ٢٩٨٥

(٤) البحر الزخار (حاشية): ٥٩٢/٥

وَابْتَغِي بِهِ وَجْهَهُ))، فإذا كان الله لا يَرْضَى الدخولَ في الشَّرْكَ فلا شريك له رأساً. وإن نَوَى فَأَعْلَلِ الطَّاعَةَ الصُّورِيَّةَ مشاركتَهُ.

ثم قد نَبَّهناك على أَنَّ الطَّاعَةَ الَّتِي يَتَوَسَّلُ بِهَا الْعَبْدُ إِلَى غَرَضٍ مِنْ رَبِّهِ لَا يَكُونُ شَرْكاً بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْغَرَضِ مِنْهُ، إِنَّمَا الشَّرْكُ مَا جُعِلَ وَسِيلَةً إِلَى غَرَضٍ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ غَرَضٍ مِنَ الْخَلْقِ. وكذا ليس من الإِشْرَاقِ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى رِضَى غَيْرِهِ، كما يطلب به رِضَى الوالدين، والإمام وغيرهم من حقوقِ الْخَلْقِ الْمَطْلُوبِ بِهَا رِضَاهُمْ، لأنَّه يعود بالآخِرَةِ إِلَى طَاعَةِ أَمْرِ اللَّهِ، فهو عَمَلٌ لوجهه تَعَالَى، وكل ذلك نفسُ الإِخْلَاصِ، كما أسلفناه لك بأدلتِهِ، عند علمك بهذا تَعَلَّمَ مَا فِي كَلَامِ غَيْرِنَا مِنَ التَّلَوِّنَاتِ لَغَفْلَتِهِمْ عَنِ الضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وبه يتم لك الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدْلَةِ الْمُوهِمَةِ لِلتَّدْفِيعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

نعم: ترفعُ الرَّفْعَاءُ عَنِ الْعِبَادَةِ لطلب غرض منه تعالى غَيْرِ وَجْهِهِ. وألَمَّ أَبُو الطَّيِّبِ بهذا المعنى في قوله<sup>(١)</sup>:

وَمَا أَنَا بِالْبَاسِغِي عَلَى الْوُدِّ رِشْوَةً ضَعِيفُ هَوًى يُنْغِي عَلَيْهِ ثَوَابُ

حَتَّى صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَكُونُ فَقِيراً، حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ، يريد: أَنَّ مَنْ أَنْزَلَ حَاجَتَهُ بِالْكَرِيمِ، فَهُوَ غَنِيٌّ يُخْرِجُ بِالْغِنَى عَنِ مَقَامِ الْفَقْرِ الَّذِي اخْتَارَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِنَفْسِهِ وَدَلَّ عَلَيْهِ أَمَتُهُ، وَلَكِنْ هَذَا مَقَامٌ وَإِنْ تَخَطَّتْ إِلَيْهِ أَقْدَامُ الْبَشَرِ حِيناً، زَلَّتْ عَنْهُ أحياناً، لضعفها عن مقاومةِ الْأَقْدَارِ، المضطربة لها إِلَى الاستعانة، بالواحد القَهَّارِ؛ فَسُبْحَانَ مَنْ اسْتَأْثَرَ بِالْغِنَى الْمُطْلَقِ وَتَعَالَى عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ.

\* \* \*

تَنْبِيهِ: قَدْ يُطْلَقُ اللَّهُ أَلْسِنَةَ النَّاسِ بِالتَّنْائِ عَلَى بَعْضِ عِبَادِهِ، فَيُسَرَّ بِمَا يَسْمَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ فِتْنَةِ اللَّهِ لِعَبْدِهِ، فَإِنْ عَصَمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِفْتِنَانِ بِذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

(١) البيت من آخر قصيدة لأبي الطيب أنشدها في مدح كافور في شوال سنة ٣٤٩ هـ ورواية الديوان (ط).

البرقوقي، بيروت ١٩٨٦: ٣٢٥/١ ((على الحب)).

السرور، لأنه نوعٌ من المثوبة، كما ثبتَ عند مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي ذرٍّ، قال: قيل يا رسول الله أرأيتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ، وفي رواية يُحِبُّهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؟ فقال ﷺ: ((ذَلِكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ)).

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وإلاَّ كان وسيلةً واستدراجاً إلى خروج عن الطريق.

(وأدلة تحريمه): قد عرفناك في أول الكتاب أن المحرمَّ أخصرُّ من القبيح، وأن قبائح أفعال القلوب ليس تركها مقدوراً فيطلب، فالتحريم إنما يتعلق بترك المدافعة لأنها هي الواجبة، وترك الواجب حرام، والإجماع ليس إلاَّ على ذلك، لأنه لا مستند له إلا الكتاب والسنة.

(أما الكتاب) مثل (قوله تعالى: ﴿يُرَآؤُنَ النَّاسَ﴾)<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُنَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup>، ولا دلالة في الآيات على التحريم، وإن دلَّت على القبح. وقد عرفناك أنَّ التحريم أخصُّ من القبح.

(وأما السنة: فكثيرة)، منها حديث أبي هريرة عند مسلم<sup>(٦)</sup> وغيره بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعْمَةً فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ. وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ فَلَانَ جَرِيءً، فَقَدْ قِيلَ: ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ))؛ الحديث بتمامه. وفيه مثل ذلك في العالم والمتصدَّق، وقارئ

(١) (كتاب البر) باب: إذا أثنى على الصالح: ٢٦٤٢ ولفظه: ((تلك عاجل...)) وكذا عند أحمد: ١٥٦/٥،

١٥٧؛ وأخرجه بلفظه ابن ماجه (كتاب الزهد، باب اثناء الحسن): ٤٢٢٥

(٢) يونس: ٥٨/١٠

(٣) النساء: ١٤٢/٤

(٤) الماعون: ٦/١٠٧

(٥) البقرة: ٢٦٤/٢

(٦) مسلم (كتاب الإمارة: باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار): ١٩٠٥؛ وأخرجه أيضاً من حديثه أحمد:

٤٢٥، ٢٩٠/٢

الْقُرْآن. وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَحَبَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى النَّارِ لِأَجْلِ الرِّيَاءِ، بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يُوَدُّوا حَقَّ النِّعَمِ الَّتِي عَرَفُوهَا بَلْ جَعَلُوهَا وَسِيلَةً إِلَى خِلَافِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا.

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الشَّرْكَ لَيْسَ مُجَرَّدَ الْجَمْعِ بَيْنَ إِرَادَتِي الْحَقِّ وَالْخَلْقِ بِالطَّاعَةِ، بَلْ هُوَ أَنْ يُجْعَلَ لِلْخَلْقِ نَصِيبٌ مِمَّا هُوَ لِلَّهِ سِوَاءِ أَنْفَرَدَ قَصْدُ الْخَلْقِ أَوْ شَارَكَ قَصْدُ الْحَقِّ. كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾<sup>(١)</sup>. فَمَنْ جَعَلَ لغيرِ اللَّهِ نَصِيبًا مِمَّا هُوَ لِلَّهِ فَقَدْ وَضَعَ الشَّيْءَ فِي غيرِ مَوْضِعِهِ، وَصَرَفَ الْحَقَّ إِلَى غيرِ أَهْلِهِ، وَذَلِكَ جَحْدٌ لِأَهْلِهِ، وَكُفْرٌ بِحَقِّهِمْ، فَإِنْ مَنَافِعَ الْعَبْدِ كُلِّهَا مُسْتَحَقَّةٌ لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ مُنْهَى عَنْ صَرْفِ حَقِّ السَيِّدِ إِلَى غَيْرِهِ. لَكِنْ لَمَّا كَانَ وُرُودُ الرِّيَاءِ عَلَى النَّفْسِ ابْتِدَاءً غَيْرَ مَقْدُورِ الدَّفْعِ، كَانَ الْمَقْدُورُ طَرْدَهُ بِتَذَكُّرِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْحَقِّ لِأَهْلِهِ، وَأَنَّ الْوَارِدَ يُرِيدُ غَضَبَ حَقِّ الْغَيْرِ.

\* \* \*

### وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ:

(فَرْعٌ: وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِخْلَاصِ فِي الْعِبَادَةِ كِرَاهَةُ الثَّنَاءِ عَلَيْهَا، وَكِرَاهَةُ أَنْ يُطَّلَعَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>، بَلْ)، الشَّرْطُ هُوَ (أَنْ لَا يَرِيدَهُمَا)، فَصَحِيحٌ، لِأَنَّ انْتِفَاءَ إِرَادَةِ شَيْءٍ لَا يَسْتَلْزِمُ كِرَاهَتَهُ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَ نَقِيضُهَا الْكِرَاهَةُ، وَإِلَّا لَكَانَ نَفْيُ أَحَدِ النَّقِيضَيْنِ إِثْبَاتًا لِلْآخَرِ، وَإِنَّمَا نَقِيضُ الْكِرَاهَةِ هُوَ الْحُبَّةُ، وَهِيَ<sup>(٣)</sup> أَعَمُّ مُطْلَقًا، فَإِنْ كُلُّ مُرَادٍ مُحْبُوبٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُحْبُوبٍ مُرَادًا، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْغَيْرِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهَا الْحُبَّةُ، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ هِيَ الَّتِي تَخْصُصُ الْفِعْلَ بِوُجُوهِهِ وَصِفَاتِهِ وَاعْتِبَارَاتِهِ، وَإِرَادَةُ رَجُلٍ لَا تَخْصُصُ فِعْلًا رَجُلًا بِذَلِكَ ضَرُورَةً. وَرَبَّمَا<sup>(٤)</sup> ادَّعَى مَنْ يَرَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعَبْدِ مَخْلُوقَةٌ لِلرَّبِّ، تَعَلَّقَ إِرَادَةَ الرَّبِّ بِهَا، لِأَنَّهَا فِعْلُ اللَّهِ لَا فِعْلُ الْعَبْدِ، فَبَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْحُبَّةِ عِنْدَهُ

(١) الْجَنِّ: ٧٨/٧٢

(٢) فِي مَطْبُوعِ تَكْمَلَةِ الْبَحْرِ: ٤٩٢/٥ (أَنْ لَا يُطَّلَعَ عَلَيْهَا غَيْرَ اللَّهِ).

(٣) فِي نَسْخَةِ (ب) زِيَادَةٌ: ((عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ)).

(٤) فِي نَسْخَةِ (ب): ((نَعَمْ رُبَّمَا...)).



عُثْمُون من وجهٍ، لأنه يرى أن الله يريد مَعْصِيَةَ الْعَاصِي ولا يُحِبُّهَا، ويُحِبُّ طَاعَةَ الْعَاصِي ولا يُرِيدُهَا، ويَجْتَمِعَان في طَاعَةِ الْمُطِيع فيُرِيدُهَا وَيُحِبُّهَا، والمعتزلي وغيره متفقان على أن الإرادة الحادثة لا تتعلق بفعل الغير. وأمّا المحبة فتتعلق به، وإذا كان الثناء فعلاً للغير فلا يتعلق به إلا المحبة، والشروط في الإخلاص ألا يفعل الطاعة محبة للثناء، أي لا يكون الثناء غرضاً، ولا جزء غرض، أمّا إذا حدث بعد الفعل ثناء، وتعلقت به محبة وسرور، ففيه التنبيه السابق.

وبعد هذا يُعْلَم أنه إن خَطَرَ بِالْبَالِ حَالُ الْفِعْلِ <sup>(١)</sup> قَبْلَهُ حُبُّ الثَّنَاءِ مِنَ الْخَلْقِ، بِمَعْنَى كَوْنِهِ غَرَضاً أَوْ جِزْءَ غَرَضٍ، فلا سَبِيلَ إِلَى الْإِخْلَاصِ إِلَّا بِنَفْيِهِ، ولا يَنْتَفِي إِلَّا بِالتَّيَرُّؤِ مِنْهُ، الذي هو نفس كراهيته، فلا بدّ من أن يكون حُبُّ الثَّنَاءِ مَطْرُوداً مَكْرُوهاً حَالِ الطَّاعَةِ وَقَبْلِهَا، فلا يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى إِطْلَاقِهِ. أمّا السرور، بما سُمِعَ مِنْهُ فَأَمْرٌ غَيْرُ جَعْلِهِ غَرَضاً مِنَ الطَّاعَةِ، وإنما هو فائدة العمل، والفرق بين الفائدة والغرض أن الغرض هو الموجود في الذهن قبل الفعل، والفائدة هي الموجودة في الخارج بعد الفعل، فالمنافي للإخلاص إنما هو الغرض لا الفائدة، ثم المنافي للإخلاص أيضاً، إنما هو طلب الثناء من الخلق، أمّا طلبه من الحق تعالى، فقد تَبَهَّنَاك أَنَّهُ نَفْسُ الْإِخْلَاصِ، كما تقدّم في قول إبراهيم: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾، أي سُنَّةَ حَسَنَةٍ أَذْكَرُ بِهَا. فَإِنَّ طَلِبَ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ الثَّنَاءَ لَا يَكُونُ شَرْكاً بِهِ قَطُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وفيما حَقَّقْنَاهُ لَكَ كَفَاءً وَشِفَاءً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَاضْمُمْ يَدَكَ عَلَيْهِ.

(فالإخلاص هو أن يفعل الطاعة ويترك المعصية للوجه المشروع) وهو الامتنال للأمر والنهي (غير مرید) غير متسبب بذلك إلى حصول الثناء من الخلق، وإن تسبب به إلى حصول الثناء من الحق تعالى، فإن الغرض من الفعل، وإن كان هو امتثال الأمر والنهي، فالامتنال فعل آخر لا بدّ له من غرض، هو شرف الطاعة، وغرض الغرض غرض كما علم. (فهذا هو الإخلاص).

(١) في (ب): ((أو)).

وأما قوله: (لأنه نقيض الرياء): فتسامح، وإنما هو نقيض الشُّوب<sup>(١)</sup> لأنَّ المخلصَ نقيضُ المشوب، والإخلاص هو تمييزُ أحدِ المختلطين عن الآخر.

نعم: الشُّوبُ لازم للرياء، والإخلاص مباين له، وتنافي اللوازم يستلزم تنافي الملزومات، وإن لم يستلزم تناقضها كما علم عند أرباب المعقول<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (كما نبه الله عز وجل على ذلك): يريد أنَّ الآية الآتية نبهت على أنَّ عدم إرادة الثناء والجزاء من الخلق كافٍ في إخلاصه (حيث قال تعالى) حاكياً عن أهل الكساء عليهم السلام، كما هو المشهور في تفسير الآية، لما آثروا بعشائهم المرة الأولى مسكيناً، والمرة الثانية يتيماً، والمرة الثالثة أسيراً: ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: لا نحبُّ ﴿مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً﴾. لأنَّ الإرادة تستعمل في المحبة مجازاً مشهوراً، لأنَّ المراد مَحْبُوب؛ فالمحبة لازمة للإرادة على قول الأكثر، واللازم يستعمل في الملزوم، وما قيل من أنَّ السُّورة مَكِّيَّة، فلا تكون في أهل الكساء، لأنهم إنما اجتمعوا في المدينة، مردودٌ بأنَّ كونها مدنيَّة قول<sup>(٤)</sup> الحسَن وعِكرمة، ووافقهما مُجاهد وقتادة في هذه الآية منها.

قلت: والأسيرُ شاهدٌ لهم، لأنَّ الأسيرَ إنما هو كان في المدينة.

قيل: ولو سلم كونها مَكِّيَّة، فهي إخبارٌ بما سيكون، كما يدلُّ عليه المضارع في ﴿يُوفُونَ﴾ و ﴿يُطْعِمُونَ﴾ ولم يكن ذلك إلَّا من عليٍّ وأهل بيته.

نعم: (فجعل إخلاصهم عدم إرادة الجزاء والشكر) أي: عدم إرادة التسبُّب إليهما ممن أطعموه، ولو صرَّح به كما صرَّحت به الآية لكان هو الصواب لما عرَّفناك من أنَّ المنافي للإخلاص إنما هو نَحْبَةُ الجزاء من الخلق، لا من الحقِّ تعالى، فإنه نفس الإخلاص،

(١) الشُّوبُ: الخلط، شاب الشيء شوباً: خلطه، وشبَّته أشوبه: خلطته؛ فهو مشوبٌ (اللسان: شوب).

(٢) أي علماء (علم المعقولات)، وهو العلم: ((الذي يبحث فيما احتصَّ العقل بإدراكه من المدركات)).

(٣) الإنسان: ٩/٧٦

(٤) انظر تفسيرها في فتح القدير.

كما شهد به مفهوم ﴿مِنْكُمْ﴾ في هذه الآية الكريمة. فإنَّ الإخلاص، وإن استلزم كراهة إرادتهما من الخلق (لا) يستلزم (كراهتهما) من الحق تعالى.

(لا يقال): بل عدم إرادة الجزاء يستلزم كراهته لأنَّ العاقل (إن لم يرده فهو كاره له)، فلا بدَّ له في الإخلاص من كراهة الجزاء من الخلق.

(لأننا نقول): ذلك ممنوع مسند بأن الإنسان (قد لا يريد الشيء ولا يكرهه، كما ذلك مقرر في علم الكلام) فإن إرادة شيء إنما تكون لداعٍ إليه، وكراهته إنما تكون لصارفٍ فيه، وكثير من المباحات لا داعي له إليه، ولا صارفٍ فيه، فلا تعلقُ به الإرادة ولا الكراهة، هذا تقرير كلاميه. وقد فصلنا لك في صدر هذا الفرع تحقيق ذلك فلا نكرره.

\* \* \*

(فرع: فلو فعل الطاعة أو ترك المعصية للوجه المشروع، غير مُريد أن يراه أحد، فيُشَى عليه، فإنه مخلص قطعاً، سيما إذا اجتهد في الكتمان، فمن البعيد أن يجتهد في الكتمان ويريد أن يُطلع عليه<sup>(١)</sup> حتى إن الملامية<sup>(٢)</sup> من أهل الطريقة لما التزموا الكتمان، كانوا إذا أُطلع أحدٌ على طاعتهم مَحَقَّوها، فَيَفْطِرُونَ إذا أُطِيعَ على صَوْمِهِمْ، ونحو ذلك.

(فأما لو خطر بباله محبة أن يُطلع عليه، وقد دافع واجتهد في الكتمان فليس بمراء) لما عرفناك غير مرة من أنَّ الخواطر تهجم على النفسِ بغير اختيار، والتكليف إنما هو بمدافعتها لا بمنع هجومها على النفس.

وأما قوله: (ما لم يفعل سبباً للاطلاع من رفع صوتٍ للتلاوة لهذا القصد): أي لقصد الاطلاع أو نحو ذلك، كإظهار أثر السجود في الجبين، وتكليف البكاء لإظهار الخشوع، وغير ذلك (فإنَّ فعلَ ذلك قُمراء) فتكرير لا فائدة فيه بعد معرفة ما تقدم.

(١) تكملة البحر الزحار: ٤٩٢/٥ ولفظ (أحد) عنده: ((غيره)) و (في الكتمان): ((في كتمانها)).

(٢) في الأصل: ((اللامسة))، قومناها من (ب).

وكذا قوله: (وعليه): أي على فعل سبب الاطلاع (يحمل الخبر المشهور) عند المقرئ والإمام يحيى، وصاحب (شمس الأخبار) وغيرهم<sup>(١)</sup> مرسلاً من حديث عبادة بن الصامت بلفظ أن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ الرَّجُلَ لَيَقُومُ فِي اللَّيْلَةِ الْقَرَّةِ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتَهُ، فَيُرْسِلُ سِتْرَهُ، فَيُصَلِّي، فَتَصْعَدُ الْمَلَائِكَةُ بِعَمَلِهِ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّا لَا نَرْفَعُ إِلَيْكَ إِلَّا حَقًّا، فَيَقُولُ لَهُمْ: صَدَقْتُمْ! وَلَكِنَّهُ صَلَّى وَهُوَ يُجِيبُ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ)). وهذا ظاهر في أن من (أحب أن يُطْلَعَ عليه) قد أُحِبَّ عَمَلُهُ. وأما إنه وراء السَّمْع، وليس بموجودين في المتكلم، وإنما حُبُّ الاطلاع على العمل علة له، وآفة غير الرِّياء. ثم تأويل المصنّف حبّ أن يعلم به بفعل سبب العلم به، بعيد لأنه لو فَعَلَ سَبباً للاطلاع لما خَفِيَ على الملائكة.

وأما قوله: (فإن الوسوس وشهوات النفوس لا يمكن الاحتراز عنها): فمُسَلَّم (بل) هو ما وصّيناك به غير مرّة من أن التحريم لا يتعلّق به، وإنما (الواجب المدافعة له) بتذكر العلم بمحضرة استحلاله والعمل على موجب ذلك العلم.

(و) أمّا قوله: إن المصلي (قد دافع بتحري الكتمان) الذي هو الاجتهاد في الكتمان، كما صرّح به آنفاً فلا يُفِيد، لأنّ تحري الكتمان عن الخلق لا يستلزم نفي الإعجاب بالعمل، الذي هو منشأ حُبِّ الاطلاع على عمله، فربّما قدّر على نفي إظهار الفعل، ولم يقدر على نفي حُبِّ الاطلاع عليه.

\* \* \*

(فرع: وقد يحسن من العبد إظهار الطاعة): لا يذهب عنك أن الأصل هو حُسْنُ إظهارها كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٢)</sup>. وربّما وجب الإظهار أيضاً، كما في الشهادتين والموالة للمؤمن، والمُعَاوَاة للكافر، وغير ذلك مما يجب إظهاره. والحُسْنُ الأعم ثابت في غير ذلك بالأصالة، فقوله: قد يحسن، بحرف

(١) ذكر المحقّق بهران في الحاشية: (٤٩٣/٥) معلقاً أنه لم يقف على أصل هذا الخبر لكن له شواهد.

(٢) البقرة: ٢٧١/٢

التعليل، ينبغي أن يُحمل الحُسْنُ فيه على إرادة الحُسْنِ الأخص، أعني الوجوبَ والنَّدْبَ كما يشهد به قوله: (لمصلحة) غير مجرد الطاعة التي شُرِّعَ لها الفعل، لأن طلب المصالح إن لم يكن واجباً فهو مندوب (نحو أن يكون ممن يقتدى به فيفعل كفعله فيكون إظهارها كالأمر بالمعروف. ومنه أن يكون متهماً برذيلة وهو منها بريء، ويظهر الطاعة تذهب عنه التهمة، فيكون إظهارها حينئذ كالنهي عن المنكر إن لم يكن للتهمة سبب من جهته. ونحو أن يكون إظهارها تأكيداً صحة توبته عند من يطلع منه على فعل المعصية، وهذا لاحق برفع التهمة، وإن لم يكن ثم تهمة، بل تأكيداً لتصحيح التوبة. ونحو أن يكون إظهاره الطاعات نفوذاً لكلمته فيما يأمر به وينهى عنه، وقرب الناس إلى إجابة دعوته إلى الحق، وإماتة الباطل فيكون كالأمر بالمعروف حينئذ).

لكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الطاعات، فلا بد أن يكونا من مُخلصٍ فهُما لله، وإلا كان إظهار الطاعة المعينة عليهما استعانة على باطل.

وأما قوله: (ونحو أن يحضر جماعة في مسجد أو غير ذلك، فيتطوعون بتحية المسجد أو غيرها) من صدقة على سائل أو نحو ذلك. (وإذا ترك بعضهم التطوع نسب إلى التقصير والاستهانة بالخيرات فيحسُن منه الدخول في مثل فعلهم دفعا لهذه التهمة) فهذا هو نفس الرياء، فإن المرائي إنما يرائي طمعا أن يزيد قدره في أعين الناس، أو حذرا من أن ينقص في أعين الناس (ولا يبعد أن يجب عليه) الترك فضلا عن وجوب الفعل الذي أرادَه المصنف.

وأما أنه يجب دفع التهمة عن النفس (لقوله ﷺ: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم))، فمع أن هذا اللفظ لم يصح عن النبي ﷺ، وإنما هو مشهور في السلف رضي الله عنهم، فدفع التهمة غير واجب<sup>(١)</sup>، وإن كان حسنا، لأدلة غير هذا الدليل، منها الحديث الصحيح: ((من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه))<sup>(٢)</sup> صحيح.

(١) في (ب): ((سَلِمَ حُسْنُهُ لَا وَجُوبَهُ)).

(٢) أخرجه البخاري وتقدم تخرجه.

ومنها: الحديث<sup>(١)</sup> الصحيح أيضاً، أَنَّ صَفِيَّةً انتقلت إلى بيتٍ غير بيتها الأول، وكان النَّبي ﷺ في مُعْتَكِفِهِ، فخرج إليها زائراً، فمرَّ به رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ وهو على ذلك الباب الذي لا يُعْهَدُ أَنَّهُ عِنْدَهُ، فَأَسْرَعَا فِي الْمَضِيِّ عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا: ((على رَسْلِكُما إِنَّهَا صَفِيَّةٌ، فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَتَّهَمُكُ؟! فَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْهَرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ، إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِكُما فَتَهْلُكَا)).

(ونظائر ذلك كثيرة): لكن لا دِلَالَةٌ فِيهَا عَلَى وَجُوبِ دَفْعِ التُّهْمَةِ عَنِ النَّفْسِ، وَإِنْ حُسِّنَ. وَأَمَّا الدَّفْعُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَدَفْعٌ لِقَبِيحِ بَأْفُوحِ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ هَهُنَا أَبْحَاثًا:

أحدها: إِنَّ إظهار الطَّاعَةِ لِمِثْلِ ذَلِكَ الْغَرَضِ، كَالْتَحَشُّمِ عَنْ دُخُولِ الْأَسْوَاقِ لِإِرَادَةِ ذَلِكَ الْغَرَضِ، لَا اسْتِوَاءَهُمَا فِي أَنْ كِلَا مِنْهُمَا مُحْتَمِلٌ لَوْجِهٍ قُبُحٍ وَوَجْهٍ حُسْنٍ، فَيَجِيءُ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ.

وثانيها: أَنَّ كَوْنَ مَا ذَكَرَ كَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، يَنْبَنِي عَلَى تَحْقُوقِ أَنَّ التُّهْمَةَ مُنْكَرٌ، وَأَنَّ فِعْلَ سَبِّهَا مُنْكَرٌ قَطْعِيَانِ، حَتَّى تَحْبَ إِزَالَتُهُمَا، وَالْأَمْرَانِ عَنِ الْقَطْعِ بِمَرَاكِزٍ؛ أَمَّا سَبَبُ التُّهْمَةِ، فَلَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَلَالاً طَلْقاً، كَمَا فِي ذَهَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ، وَأَمَّا التُّهْمَةُ نَفْسُهَا فَلَأَنَّ خُطُورَهَا بِالْبَالِ ضَرُورِيٌّ، مِنْ نَفَثَاتِ الشَّيْطَانِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمَارِينِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُزِيلُ ذَلِكَ الْخَاطِرَ بِذِكْرِ مَنْ خَطَرَ لَهُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ بِمَرْجَبِهِ، أَمَّا مَنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ التُّهْمَةُ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهَا، لِأَنَّهُ كُلٌّ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ التُّهْمَةُ فِي الْمَزَالِ، تَعَلَّقَ بِهِ فِي الْمَزَالِ، يُتَوَهَّمُ كَذِبُهُ أَوْ تَصْنُوعُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَلَا يَفِيدُ وَلَوْ سُلِّمَ، فَالْغَرَضُ مِنْ إِزَالَةِ التُّهْمَةِ طَلَبُ الشَّرَفِ عِنْدَ الْمُتَّهَمِ لَعَلَّا يَحْتَقِرَهُ، كَمَا أَنَّ التَّطَوُّعَ كَذَلِكَ.

وثالثها: أَنَّ مَوَاقِفَ التُّهْمِ لَيْسَتْ إِلَّا مَظَانَّ الْحَرَامِ الَّتِي نَبَّهَ عَلَيْهَا حَدِيثُ<sup>(٢)</sup>: ((مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ)). وَمِنْهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ،

(١) هو من حديث صَفِيَّةِ بِنْتِ حَبِيٍّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: (بدء الخلق): ٣٢٨١؛ (كتاب الأحكام): ٧١٧١؛ أَبُو دَاوُدَ

(كتاب الصيام): ٢٤٧٠، ابن ماجه (الصيام): ١٧٧٩، أحمد: ٣٣٧/٦

(٢) هو من حديث النعمان بن بشير في الصحيحين وكتب السنن (البخاري كتاب الإيمان): ٥٢ وطرفه في

٢٠٥١؛ مسلم (كتاب المساقاة): ١٥٩٩؛ أَبُو دَاوُدَ (اليبوع): ٣٣٢٩؛ ابن ماجه (الفتن): ٣٩٨٤؛ أحمد:

٢٦٧/٤ - ٢٧١؛ الترمذي (اليبوع): ١٢٢١ وقد حسَّنه وصَحَّحه.

وأما ترك المندوبات فليس من مواقف التَّهَم، وإلا لزم وجوب فعل المندوبات دفعاً للتهمة بتركها، وهذا خَلَفٌ من الاجتهاد.

(و) أما الكلام على حديث (الأعمال بالنيات) فقد تقدّم.

\* \* \*

(فرع: ومنها): أي من الأعمال التي هي رياء. وكان حق هذا الفرع أن يقدّم على الكلام فيما ليس برياء ليتصل كل بمناسبه في أعمال الرياء. (أن يؤهم) الغير (أنه فعل فعلاً) مما يوجب الحمد (ليحمد عليه). (و) الحال أنه (لم يفعله، فقد توعد الله تعالى على ذلك حيث قال: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(١)</sup>) نزلت في يهود سألهم النبي ﷺ عن شيء مما في التوراة، فأخبروه بخلاف ما فيها، وفرحوا بقبوله خبرهم الكاذب، وأحبوا أن يحمدهم على الصدق الذي صدّقوه فنزلت: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾<sup>(٢)</sup> من رجوعك إليهم وتأهيلك إياهم للسؤال، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا من الصدق، وعلى هذا لا تنتهض الآية دليلاً على ما قصده المصنف.

أما أولاً: فلأن ما ذكر لا يندرج في رسم الرياء اللغوي ولا الشرعي.

وأما ثانياً: فلأن الوعيد إنما هو على كتم الحق والكذب الباطلين إجماعاً، لا على أن ذلك رياء كما هو المدعى (فأما لو أحب ذلك ولم يؤهم أنه فعله فالأقرب أنه قبيح أيضاً لأنه محبة للكذب) إن صدر من الغير مدحه بما ليس فيه (وما في حكمه) أي حكم الكذب، إن لم يكن قد مدحه الغير، وإنما عظمه على فعل يؤهم أنه فاعله.

\* \* \*

(١) آل عمران: ١٨٨/٣ وتماها: ﴿.. ولهم عذاب عظيم﴾.

(٢) القسم الأول من الآية السابقة

(فرع: ومن الرياء أن يرى أنه يأكل قليلاً ليُوصَفَ بالقناعة).

قال المصنّف<sup>(١)</sup>: (وقد وَرَدَ أنَّ المرائي في أَكْلِهِ كالمرائي في دينه) إلّا أن هذا اللفظ لا أصل لصحّته عن النبي ﷺ وإنما الحديث الصحيح عنه بلفظ: ((المتشبع بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور))، وهو يشمل التشبع بدعوى القناعة وغيرها (فأما لو تركه): أي الطعام، (إيثاراً للغير) فذلك من الكرم الحمود (أو) تركه (لئلا يوصف بكثرة التهم) فذلك من صيانة العرض، وهي كالنهي عن المنكر، لأنّ الأكل يُوصَفُ بالثهم (حيث رَفَعَ القوم) أيديهم عن الأكل (وبقي) أحدهم، فمن ترك الأكل للعتين المذكورتين (فلا حرج في ذلك عليه) لما عرّفناك به من وجه الحُسْنِ فيهما.

فإن قلت: فيلزم ترك الطاعات حيث يلزم من فعلها لنسبة فاعلها إلى الرياء، وهو مخلص، لأنّه كالنهي عن المنكر، والنهي أرجح من الأمر كما عُلِمَ في الأصول.

قلت: والجواب ما قدّمناه لك آنفاً في البحثين الآخرين في شرح قوله: ((ونظائر ذلك كثيرة)).

نعم: عرّفناك أنّ مذهب الملامية<sup>(٢)</sup> لزوم ترك الطاعات غير الواجبة، إذا خشوا من أن تراها نفوسهم، فضلاً عن رؤية الخلق لها منهم خوفاً من أن يعلم الله لهم عملاً معلولاً، حتى إن الأعمال إذا لم تصحّ لهم تركوها بالأصالة علماً منهم بحديث<sup>(٣)</sup>: ((رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ [ورُبَّ] قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ))، ورأوا أن ترك العمل حينئذٍ هو نفس الإخلاص.

\* \* \*

(١) البحر: ٤٩٣/٥

(٢) نسبة إلى اللوم كأنهم يلومون أنفسهم بالتفريط في الطاعات. (من هامش الأصل).

(٣) هو بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة عند أحمد: ٣٧٣/٢، ابن ماجه (كتاب الصيام): ١٦٩٠، وقال في

الزوائد: إسناده ضعيف.



## فصل

### [المباهاة]

[المَبَاهَاةُ]: مصدر فاعل الذي للمبالغة. تقول: باهَيْتُهُ فَبَهَوْتُهُ، أي غلبته في البهاء، وهو الحُسْنُ والجمال، فهو بمعنى المفاخرة قاله في (القاموس).

وتباهوا: تفاخروا. وقد تقدم أن الفخر من مرادفات الكبر، فقول المصنف: هي (نوع من الرياء مخصوص) فيه نظرٌ، لا يخفى أنَّ المرائي يُريدُ من الفعل غيرَ ما أظهره، ولا كذلك المباهي فإنه مُدَّعٍ لما يظهره، فهو مُباين للرياء، وهذا ظاهر حديث<sup>(١)</sup>: ((تناكحُوا تَكَاثَرُوا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) عند أبي دواد والنسائي والبيهقي من حديث معقل بن يسار بلفظ: ((فإني مكاثِر بكم الأمم)) وهو عند: أحمد والطبراني والبيهقي والحاكم وابن حبان، وصحَّحه من حديث أنس.

وعند أبي داود أن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَأَنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَتَاهُمْ أَكْثَرُ وَارِدِهِ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَهُ))، وهذا ظاهر في أنَّ المكاثرة هي المَبَاهَاةُ، قيل: لكن هذا إنما يكون في الآخرة عند انقطاع التكليف فلا تقبح كما لا تُقبح المَبَاهَاةُ من الله تعالى للملائكة في حديث<sup>(٢)</sup>: ((إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي صَلَاتِهِ بَاهَى اللَّهُ بِهِ مَلَائِكَتَهُ)).

قال: (و) هذا النوع من الرياء، (هو أن يجتهد في إظهار الخصال التي يُشرف بها عند الناس طلباً للشرف)، وادَّعى له صريحاً، وحينئذٍ يُفارق الرياء، لأنَّ طلبَ الشرفِ في الرياء مطويٌّ خفيٌّ والمدعى فيه غير طلب الشرف، بل طلب ما عند الله.

(١) أخرجه بهذا اللفظ من حديث سعيد بن أبي هلال مرسلاً، السيوطي في الجامع الصغير (٣٣٦٦)؛ أحمد:

٢٤٥، ١٥٨/٣، وأخرجه ابن ماجه (١٨٦٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: ((انكحوا فإني مكاثِر بكم)).

(٢) أخرجه البيهقي من حديث أنس والدارقطني وابن شاهين من حديث أبي هريرة وابن شاهين من حديث أبي سعيد.

فَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: (كالمباهاة بحلق التدريس، وكثرة أهلها والانتصاب لها، حيث يراه الناس طلباً للشرف، وعرض الجاه فيهم لغرض دينوي لا ديني)، إن أراد أن طلب ذلك مصرح به فذلك مفاخرة ومكاثرة، وليس برياء. وإن أراد أن ذلك مكشوم غير مظهر، وإنما يظهر ذلك تدنياً وطباً لما عند الله مع إخفاء خلافه فهو رياء، فينبغي التيقظ للفرق المذكور. لكن لفظ المباهاة إنما يُطلق على إظهار المكاثرة والمفاخرة فإدماجها في الرياء لا وجه له.

قال: (وقد ورد الوعيد على ذلك) النوع من الرياء في الأثر عن النبي ﷺ عند الطبراني والبيهقي من حديث ابن عمر، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من سمع الناس)): أي قصد في نفسه أن يسمعوا (بعلمه سمع الله به) أسمع خلقه وحقره وصغره. وهو في الصحيحين<sup>(٢)</sup> من حديث جندب بلفظ: ((من سمع سمع الله به)) ولا أصل فيه لذكر ((علمه)) ولا لزيادة ((كل سميع يوم القيامة))، فلهذا قال المصنف: (أو كما قال) بناء على صحة الرواية بالمعنى، لكن لا يخفى أن الريادة التي ذكرت ليست من معنى الحديث الصحيح، وقد تجاوز المصنف وغيره في مثل ذلك، والله يسامح الجميع!

(و) كذا أورد في الوعيد عليه، قوله ﷺ: ((من طلب العلم، ليحاري به العلماء أو ليُمَارِي به السفهاء، وليصرف به وجوه الناس إليه)) الخبر تامه: ((أدخله الله النار)) أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث كعب بن مالك، (ونحوهما كثير)، إلا أنهما في مطلق الرياء لأن اللام في ((ليحاري به)) و ((ليصرف)) لام الفرض وهو نفسي كما عرفناك خفي، والظاهر من فعل الطاعة خلافه.

\* \* \*

(١) البحر الزخار ٤٩٣/٥ - ٤٩٤

(٢) هو بهذا اللفظ من حديث جندب بن عبد الله البجلي عند البخاري (كتاب الرقاق: باب الرياء والسمعة): ٦٤٩٩ وطرفه في: ٧١٥٢ ومسلم: (الزهد): ٢٩٨٧ وأخرجه أيضاً أحمد عنه: ٤٠/٣ وابن ماجه (الزهد): ٤٢٠٧ بلفظ: ((من رياء يراء الله به. ومن يسمع يسمع الله به)).

(٣) هو عنده (أبواب العلم: باب من يطلب بعلمه الدنيا): ٢٧٩٢

## فصل

### [المكاثرة]

(والمكاثرة: نوع من المباهاة إلا أنها تختص بالمباهاة بالأعيان، كالمال والرجال، سواء كان الرجل عشيرة أو أتباعاً) إلا أنه لا يخفأك أن المصنف قد عدَّ المباهاة من الرياء وعدَّ المكاثرة من المباهاة، فالمكاثرة إذن من الرياء، ولا يخفى أن إظهار المال والرجال ليس من الرياء، في ورد ولا صدر، فلو أدرج المباهاة والمكاثرة في فصل الكبر لكان هو الصواب.

(والمباهاة قد تكون بذلك): أي بالأعيان، فيكون مكاثرة (أو بأي الخصال المحمودة في الناس)، فلا تكون مكاثرة، (فهي) إذاً (أعم من المكاثرة). هذا كلامه<sup>(١)</sup>. ولا أصل له من نقل ولا عقل، لأن الكثرة عبارة عن الكم، وقد تكون في الأعيان والأعمال، فإن من صلى ألف ركعة قد كثر من صلى مائة ركعة، ومن غزا جميع غزوات النبي ﷺ قد كثر من غزا بعضها (و المباهاة والمكاثرة (كلاهما قبيحان)، لرجوعهما إلى التكبر كما عرفناك.

(وأما الاحتجاج على قبح المكاثرة) خصوصاً بأنه قال تعالى: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾<sup>(٢)</sup> فإنما هي ظاهرة في قبح ما يلهي أو يشغل عن الحق.

\* \* \*

(فرع: ومن المباهاة: التفتيُّق في المحافل، بتكلف أنواع الكلام البليغ وغرائب المسائل طلباً للشرف، وقد صرح عليه السلام بتحريمه حيث قال): ((إنَّ أحبَّكم إليَّ

---

(١) أي في البحر: ٤٩٤/٥

(٢) التكاثر: ١/١٠٢

وأقربكم مني يوم القيامة، أحسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني أسوأكم أخلاقاً (الثرثارون)، المتشدقون (المتفهبون))) هذا تمام (الخبر) أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، ورجاله رجال (الصحيح) والطبراني وابن جبان في (صحيحه)، وأبو طالب في (الأمال)، والبيهقي في شعب الإيمان.

قال المصنف<sup>(٢)</sup>: (والفیهة: الكلام)؛ حقّ العبارة أن يقال: التفهق: التكلّم (مملء الشّدق تبجّحاً): أي تعجباً وافتخاراً بحسن التعبير. ويشهد له ما أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث جابر، أنهم ((قالوا: يا رسول الله وما المتفهبون؟ قال: المتكبرون)). فصرّح بأنّ ذلك من التكبر لا من الرياء كما توهمه المصنف.

وفي المعنى عند أبي داود والترمذي<sup>(٤)</sup> من حديث [عبد الله] بن عمرو أنّ النبي ﷺ قال: ((إنّ الله تعالى يُبغضُ البليغ الذي يتخلّل لسانه كما تتخلّل البقرة)). وعند أبي داود<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: ((من تعلّم صرف الكلام ليسني به القلوب لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)).

قلت: والأحاديث ظاهرة في تقبيح التكلف لذلك الغرض، أعني التبجّح.

(وأما قوله<sup>(٦)</sup> ﷺ: ((أنا أفصح من نطق بالصاد)، يئد أني من قريش)) فلا يرد نقضاً على ما نحن فيه، إذ الكلام في تكلف التفهق وفصاحة النسي ﷺ ليست متكلّفة، وإنما يرد سؤالاً على الافتخار، وقد تقدم الكلام على مثله في التكبر، فلا حاجة إلى قول المصنف: (فإنما أراد الإخبار بنعمة الله لا الحث على التفهق في المجالس طلباً

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد: ٢٢/٣ و ٥٥

(٢) البحر: ٤٩٤/٥

(٣) هو طرف حديث له عن جابر بن عبد الله (أبواب البر: باب ما جاء في معالي الأمور): ٢٠٨٧؛ وأخرجه من

حديث أبي ثعلبة الخشني أحمد: ١٩٤/٤ - ١٩٥

(٤) هو من حديث عبد الله بن عمرو بهذا اللفظ عند أبي داود (باب ما جاء في المتشدق في الكلام): ٥٠٠٥؛

وعنه عند الترمذي: (باب ما جاء في الفصاحة والبيان): ٣٠١١ بلفظ ((البقرة...)).

(٥) أبو داود (٥٠٠٦).

(٦) قال السيوطي: هذا حديث غريب لا يوجد له سند.

للشرف، فأما لو أراد بالإتيان بالكلام البليغ تحرياً للأوقع في النفوس في تأدية المعنى الذي قصده) لغرض حسن (لا يُقال: إنه بليغ فليس من التفيهُق في شيء، بل من المندوبات)، أو المباحات. وكيف تُحرّم البلاغة للمقاصد الحسنة؟! وقد قال تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾<sup>(١)</sup>.

(و) أما احتجاج المصنّف بأنه (قد قال ﷺ) كما ثبت عند البخاري<sup>(٢)</sup> وأبي داود من حديث ابن عمر، وعند أبي داود من حديث بُريدة أيضاً: ((إنَّ من البيانِ لَسِحْرًا)) فليس بظاهر الدلالة، بل قد احتجَّ به البعض على القبح الظاهر الشبه بالسحر المتفق على تحريمه، (أي يأخذ في)<sup>(٣)</sup> القلوب) ويعمل فيها عمل السحر، الذي هو تحسين القبيح وتقييح الحسن. وكيف يصحُّ أن يُقال: (فندب ﷺ إلى تحريّ أبلغ الفصاحة)، وذلك غير ظاهر، ولا يثبت المدّعي بالاحتمال؛ والأدلة على الجواز للمقاصد الحسنة مع السلامة من التكلف كثيرة.

وقد ثبت حديث<sup>(٤)</sup> ((إنَّ اللهَ جميلٌ يُحبُّ الجمالَ)). ولا أقلُّ من أن تكونَ محبةُ المرءِ كَوْنُ كلامه حسناً، مثلَ محبةِ كَوْنِ ثوبه ونعله حسناً، إذا خلّت تلكَ المحبةُ من تكبرٍ أو عُجب.

\* \* \*

(فرع: نعم! وقد يحسنُ من العالمِ الحامل ما صورتهُ صورةُ المباهاة من العناية في ظهور علمه، بإظهاره بالتدريس والتكلم في المحافل في المسائل العويصة، ونحو ذلك، ليقصده الناس فينتفعوا بعلمه، ويرشدوا بهديه إذ يكون) حينئذٍ (كالأمر بالمعروف).

(١) النساء: ٦٣/٤

(٢) هو من حديثه عند البخاري: (كتاب النكاح): ٥١٤٦ وطره في: ٥٧٦٧ وعند أبي داود (الأدب): ٥٠١٢ و ٥٠٠٧ وأخرجه أحمد والترمذي من هذا الطريق وغيرها أحمد: ١/٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٩، ١٦/٢، ٦٢؛

١٢٥/٥، ٢٦٣/٤

(٣) في (ب): ((بالقلوب)).

(٤) هو من حديث عبد الله بن مسعود عند مسلم (كتاب الإيمان: باب تحريم الكبر): ١٤٧، وأخرجه أحمد من

حديث أبي ریحانة: ١٣٣/٤ - ١٣٤

لكن عَرَفْنَاكَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَرْجِّحاتِ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ وَمَكَائِدِهِ الَّتِي نَصَبَهَا لِلْعُلَمَاءِ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَطِيعُونَهُ فِي قَصْدِ الْمَعْصِيَةِ فَيُزَيِّنُ<sup>(١)</sup> لَهُمْ طَاعَةً هِيَ مَبْدَأُ مَعْصِيَةٍ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ((أَنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَلُكَ بَابِنِ آدَمَ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ بَاباً مِنَ الْخَيْرِ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُدْخِلَهُ بَاباً مِنَ الشَّرِّ)) فَالْحَزْمُ هُوَ اجْتِنَابُ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِهَذِهِ الْمَرْجِّحاتِ.

(و) أَمَّا أَنَّ (مِنْهُ)، أَيِ مِمَّا فَعَلَ لِلْوَجْهِ الْحَسَنِ الصَّحِيحِ، (قَوْلِ يُوسُفَ: ﴿إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ﴾)<sup>(٢)</sup> لَا أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (تَجَرَّدَ طَلَبُ الرِّيَاسَةِ لِمَا مَرَّ) مِنْ أَنَّ طَلَبَ الرِّيَاسَةِ مِنْ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ قَبِيحٌ لَا يَفْعَلُهُ الْأَنْبِيَاءُ فَلَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ تَصْحِيحِ أَنَّ طَلَبَ الرِّيَاسَةِ مَعْصِيَةٌ فِي نَفْسِهِ كَبِيرَةٌ لِيَكُونَ الْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومِينَ عَنْهَا. أَمَّا لَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَلَا<sup>(٣)</sup> لَجَوَازُهَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

\* \* \*

(فَرَعُ: فَأَمَّا لَوْ طَلَبَ بِذَلِكَ رَفَعَ الاسْتِخْفَافَ بِهِ وَدَفَعَ<sup>(٤)</sup> حَطَّ مَرْتَبَتِهِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا مِثْلُهُ فَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ لَجْرِيهِ مَجْرَى النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ).

لكن فيه بحث: وهو أنه إنَّ أَرَادَ أَنْ يُعَرِّفَ بِقُدْرِهِ مِنْ هُوَ عَالِمٌ بِهِ، فَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، أَوْ مِنْ هُوَ جَاهِلٌ لَهُ، فَلَيْسَ اسْتِخْفَافُ الْجَاهِلِ بِهِ مُنْكَرًا، لَمَّا عَرَفْنَاكَ غَيْرَ مَرَّةٍ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِ الْفِعْلِ قَبِيحًا شَرْطٌ فِي قُبْحِهِ مِنْ فَاعِلِهِ، فَلَا يَكُونُ مُنْكَرًا مِنَ الْجَاهِلِ.

وَأَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْقُبْحَ (هُوَ إِضَاعَةُ) نَفْسِهِ (حَقَّهُ)، حَيْثُ لَمْ يَعْرِفِ النَّاسَ بِقُدْرِ نَفْسِهِ (وَقَدْ قَالَ ﷺ: ((لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ))) (كَمَا مَرَّ، فَكَوْنُ السَّكُوتِ عَنْ تَعْرِيفِ النَّاسِ بِقُدْرِهِ إِذْ لَا لِنَفْسِهِ مَمْنُوعٌ، وَكَوْنُ تَعْرِيفِهِمْ بِذَلِكَ

(١) فِي (ب): ((فَزَيِّنَ)).

(٢) يُوسُفَ: ٥٥/١٢

(٣) فِي (ب): (لَمْ يَنْهَضْ).

(٤) فِي (ب): ((وَرَفَعَ حَطَّهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ)).

من النهي عن المنكر ظاهرُ البطلان، بل هو من المنكر لأنه محض طلب العلو. وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾<sup>(١)</sup>.

(و) كذا لا يصح (قوله ﷺ) حين دخل علي عليه السلام وقد غص المجلس بأهله فأفسح له أبو بكر رضي الله عنه على يمين رسول الله ﷺ حتى عرف السرور على وجه رسول الله ﷺ بما فعله أبو بكر، ثم قال: ((لا يعرف الفضل لأولي الفضل إلا أولو الفضل))<sup>(٢)</sup> أخرجه الخطيب في تاريخه عن أنس، وابن عساكر عن عائشة، ووجه عدم صلاحيته للمقام أن الكلام فيمن قال أو فعل بنفسه ما يريد به حفظ حقها، والحديث ليس من ذلك القبيل.

قال المصنف: (ويحتمل) ما يقول الرجل أو يفعله لإرادة حفظ قدره (التحريم إذ ذلك نوع من طلب الشرف، وقد نهى عنه) لكن لم يذكر المصنف إلا النهي عن طلب مرتبة في التعظيم لا يستحقها الطالب كما تقدم. وعرفناك الحق من كلام أهل الحقيقة.

قال: (والأقرب) من الاحتمالين هو (الأول) وهو الجواز للدليل المقدم، وعرفت ما فيه. (و) أما تعليقه الأقربى بأنه (لابأس عليه أن يطلب القدر المستحق، له من الشرف)<sup>(٣)</sup> إذ في تركه استخفاف به وهو حرام) ودفع الحرام واجب، فأعاده لدعوى الاحتمال الأول وشبهته، وعرفت ما فيه. وأضعف من ذلك قياسه ترك طيب حقه على فعل ما فيه خسة، كما أشار إليه بقوله: (ومن ثم سقطت عدالة من حط مرتبة نفسه بالأكل في السوق والبول في السكك ومجالسة الأزدال)، ووجه ضعف هذا القياس أن حديث ((طوبى لمن تواضع في غير منقصة، وذلل في غير مسكنة))، دل على حسن ترك طلب الشرف كما تقدم؛ بل هو من أحسن الحسن، وأما فعل الأفعال

(١) القصص: ٢٨/٨٣

(٢) أخرجه عنهم الحق بهران في حاشية البحر الزخار: ٤٩٥/٥

(٣) في (ب): ((الشريف)).

الحَسْبُ فَضْرُورَةُ الدِّينِ قَاضِيَةً بِقَبْحِهَا؛ فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ كَيْفَ يَتَصَدَّى لِلْاجْتِهَادِ مِنْ  
يَقِيسُ أَحْسَنَ الْحَسَنِ عَلَى أَقْبَحِ الْقَبِيحِ!

\* \* \*

(فَرَع: فَأَمَّا لَوْ قَصَّدَ بِإِظْهَارِ عِلْمِهِ بَعَثَ النَّاسَ إِلَى مَوَاسَاتِهِ بِمَا يَقُومُ بِعَائِلَتِهِ وَيَسَدُّ  
بِهِ خُلَّتَهُ مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا، أَوْ مِنْ خَالِصِ أَمْوَالِهِمْ، فَلِأَقْرَبِ التَّحْرِيمِ لِمَجْرِيهِ  
مَجْرَى التَّكْسِبِ بِالْعِبَادَةِ وَالْعِلْمِ). بَلْ هُوَ نَفْسُ التَّكْسِبِ بِهِمَا؛ وَالرِّيَاءُ أَيْضاً إِنْ أَظْهَرَ  
كَوْنَ الْمَرَادِ بِهِمَا الطَّاعَةَ، وَأَخْفَى إِرَادَةَ التَّكْسِبِ (و) أَمَّا لَوْ أَظْهَرَ التَّكْسِبَ جَرَى مَجْرَى  
(أَخَذَ الْأَجْرَةَ عَلَى ذَلِكَ) الْوَاجِبِ أَوْ الْمُنْدُوبِ؛ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ  
تُحَرِّمُ، لَكِنْ هَذَا كَلَامُهُمْ، وَلَنَا فِيهِ بَحْثٌ حَقَّقْنَاهُ فِي (شرح الفصول) و (ضوء  
النهار)<sup>(١)</sup> هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ) بِإِظْهَارِ عِلْمِهِ (الشَّرْفُ، كَمَا  
يَجُوزُ الدَّخُولُ فِي الْقَضَاءِ لِيَعُودَ عَلَيْهِ بِمَا يَقُومُ بِمُؤْنَتِهِ كَمَا مَرَّ) فِي (كِتَابِ الْقَضَاءِ)<sup>(٢)</sup>  
مِنْ قَوْلِهِ: ((وَنُدِبَ لَدِي فَقَرَّ لِيَمُونَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، إِذَا الْاِكْتِسَابُ بِالطَّاعَةِ أَوْلَى مِنْ  
الْاِكْتِسَابِ بِغَيْرِهَا)) انْتَهَى. فَذَهَبَ عَنْ ذَلِكَ حَيْثُ عُلِّلَ التَّحْرِيمُ بِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى  
التَّكْسِبِ بِالْعِبَادَةِ؛ فَافْهَمُ أَنَّ التَّكْسِبَ بِالْعِبَادَةِ مُحَرَّمٌ.

ثُمَّ قَالَ: (و) الْاِحْتِمَالُ (الْأَوَّلُ)، وَهُوَ التَّحْرِيمُ، (أَظْهَرَ) لَاسْتِزَامِيَةَ الشَّرْكَ فِي الْعِبَادَةِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْكَ قَصْدُ الْأَمْرَيْنِ سَوَاءً، أَمَا تَمْحِيزُ الْعَمَلِ لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ فَلَيْسَ  
مِنْ الشَّرْكَ بَلْ مِنْ تَمْحِيزِ اسْتِعْمَالِ آلَةِ الدِّينِ لِلدُّنْيَا، وَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا، كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ لِكُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ عِنْدَ الذَّهَبِيِّ  
فِي تَرْجَمَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ (التَّذَكُّرَةِ) وَغَيْرِهِ، فَلَا يَنْتَهِيضُ عَلَى التَّحْرِيمِ،  
وَأَمَّا مَا يُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، لِكَوْنِهِ كَصَلَاةِ الْاِسْتِخَارَةِ وَصَلَاةِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالْحُجَّ  
لِلْقُرْبَةِ، وَالتَّجَارَةِ، فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ، بِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا لَمْ تَقْبَحْ لِأَنَّ التَّوَسُّلَ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،

(١) شرح الفصول (خ)، وانظر: (ضوء النهار) للمؤلف: ((باب القضاء)): ٢٢٣٢/٤، وراجع في الحاشية رأي  
العلامة ابن الأمير في الموضوع عينه.

(٢) البحر الزخار (كتاب القضاء والحكم): ١٠٩/٥ وما بعدها.



لا إلى أحد غيره من خلقه، فهي كاللُّعاء الذي هو مُخُّ العبادة. وأما التَّوسُّل بالعبادات إلى ما عند الخلق، فلا شكَّ في أنه وَضِعُ للشيء في غير مَحَلِّه، وصرفٌ للحقِّ إلى غير أهله كما تقدم تحقيقه، فاضْمُ يَدُك على هذا الفرق يَنْفَعُكَ في كثيرٍ من المواضع التي جَوَّزُوا فيها تَشْرِيكَ الأعمال بالنيَّات<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### [التفاخر بالآباء]

(فَرَع) ومن المَبَاهَةِ (التفاخُرُ بالآباء والأقارب الذين شَرُّفُوا بالدُّنيا) لو قال: التفاخُرُ بمن شَرَّفَ من الآباء بالدُّنيا لكان أولى لِيَتَمَيَّزَ عن المَكَاثِرَةِ كما تقدَّم، (لا) إذا وَقَعَ الافتخارُ بمن شَرَّفَ (بالدِّين) فسيأتي الكلامُ فيه.

واحتجَّ على تحريم هذه المَبَاهَةِ بأنَّه قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، لكن لا يَحْفَى أَنْ الآيةَ إِنَّمَا تَدُلُّ على نَفْيِ كَوْنِ الشَّرَفِ بالدُّنيا سَبَباً عندَ اللَّهِ للتفضيل، لا على تحريمه، (وكذا) الاحتجاج على التحريم بأنَّه (قال ﷺ): ((النَّاسُ كَأَسْنَانِ الْمَشْطِ لَا فَضْلَ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِتَقْوَى اللَّهِ))<sup>(٣)</sup>، هو مع كونه في قوَّةِ الآية، غيرُ صحيح الإسناد، وإنما ذكره صاحب (الشَّهاب) وأكثر أحاديثه واهية.

ثم المصنَّفُ قد ذكر أنَّ المَبَاهَةَ مِنَ الرِّيَاءِ، وقد عرفتَ أَنَّ التفاخُرَ مِنَ التَّكَبُّرِ، فلا وجهَ لعدُّهِ مِنَ الرِّيَاءِ. ثم قوله: (وأما من شَرَّفَ) من الآباء والأقارب (بالدين فلا حرج)، إن أرادَ فلا حَرَجَ في مَدْحٍ من شَرَفٍ بالدِّينِ، فلا كلامَ في جَوَازِهِ، بل في حُسْنِهِ، وإن أرادَ (فلا حرج في الافتخار به) كما هو الظاهر من عقد الفَرَعِ، فذلكَ مناقضٌ لما صرَّحَ به في الفَرَعِ الذي في آخِرِ التَّكَبُّرِ، من قوله: (فرع: وليس من التَّكَبُّرِ

(١) في (ب): ((بالنية)).

(٢) المحررات: ١٣/٤٩

(٣) ذكر في الحاشية ٤٩٦/٥ أنه من الموضوعات.

مدحُ النفس بما هو فيها لا على وجه الافتخار، فينبغي ردُّ هذا الفرع إلى ذلك الفرع، لأنه هو بنفسه، فلا وجه لإعادته ونقضه.

(و) أما أن النبي ﷺ قد (قال: ((أنا<sup>(١)</sup> ابن الذبيحين))) فمع أن الفخر إنما هو بالذابح لا بالذبوح، الكلام فيه كالكلام في قوله فيما تقدم<sup>(٢)</sup>:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

نكرره على أن المشهور في الحديث أن ذلك قول رجل قال للنبي ﷺ: يا ابن الذبيحين، فتبسّم رسول الله ﷺ ولم ينكره عليه، وإن وقع في قول الحاكم أنه من قول النبي ﷺ فالمشهور خلافه، ويعني بالذبيحين:

إسماعيل بن إبراهيم على ما هو الصحيح، من كونه هو الذبيح دون إسحاق.

والثاني: عبد الله بن عبد المطلب، لأن عبد المطلب<sup>(٣)</sup> كان نذر بذبح أحد أولاده إن كملوا عشرة، فلما كملوا أفرع بينهم، فخرجت القرعة على عبد الله، والد النبي ﷺ، فاستشار عبد المطلب قريشاً، فأشاروا عليه بفدائه بمائة من الإبل، كما فدى الله إسماعيل بالذبح العظيم، ففداه بمائة من الإبل. فصارت دية للقتيل.

(ونحو ذلك كثير) وقع من النبي ﷺ ومن الأئمة وعلماء الأمة كما تقدّم في الفرع الذي في الكبير، فلا حاجة إلى التطويل بإعادته وما فيه. ويجب حمل المراد من الافتخار المصرّح به في هذا الفرع على التحدث بالنعمة، وإلا لم يصحّ حمله على ظاهره من الافتخار كما عرفناك.

(فأما الافتخار بكثرة الرجال لا<sup>(٤)</sup> لشرفهم فهو من المكاثرة لا من المباهاة) لكن لا يخفّاك أن هذا خبط من المصنّف، لأنه جعل المكاثرة من المباهاة، وبالجملّة كلامه من

(١) لا أصل بهذا اللفظ وقال ابن حجر والزيلعي: لم نجده بهذا اللفظ، وقد اتفق الذهبي والسيوطي على تضعيفه.

(الألباني: (الأحاديث الضعيفة): رقم ٣٣١ ص: ٣٣٦

(٢) انظره فيما سبق (ص: ٢٥٢).

(٣) انظر الخبر في السيرة: ١/١٥٣

(٤) في (ب): ((بكثرة الرجال عدداً، لا لأجل شرفهم)).

أَوَّلُ فَصْلِ الْمَبَاهَةِ إِلَى أَوَّلِ فَصْلِ الْحَسَدِ كَلَامٌ غَثٌّ لَا يَلِيقُ بِفَضْلِهِ! وَلَقَدْ كَانَ لَهُ مَدْوَحَةٌ عَنْ فَصْلِ الْمَبَاهَةِ وَالْمَكَائِرَةِ لِأَنَّهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى تَكْبِيرٍ أَوْ عَجَبٍ.

\* \* \*

(فَرَعَ: وَمِنَ الْمَكَائِرَةِ رَفَعَ الْبُنْيَانَ وَزَخَرَفَتْهَا فَوْقَ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ، لِقَصْدِ التَّطَاوُلِ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، وَالتَّرْوُسَ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّا لَوْ قَصَدَ مَجْرَدَ التَّلَذُّذِ بِرُؤْيَيْهِ لِحَسَنَتِهَا وَكِبَرِهَا، أَوْ التَّزْيِينِ بِذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْجَوَازِ).

لَكِنْ يَعْتَكِرُ عَلَى دَعْوَى الْجَوَازِ مَا ثَبَتَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: ((إِذَا بَنَى الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ فَوْقَ سَبْعَةٍ أَوْ تِسْعَةٍ أَذْرُعٍ نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَيْنَ تَذْهَبُ يَا أَفْسَقَ الْفَاسِقِينَ؟!)) وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ وَابِيهَقِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً: ((مَنْ بَنَى فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ كُتِفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَحْمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ)) وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ، فَلِلْجَمِيعِ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((كُلَّ نِسَاءٍ وَبَالٍ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا مَالاً)) انْتَهَى. وَأَرَادَ ﷺ بِمَالاً: مَالاً بُدِّ مِنْهُ.

وَأَمَّا أَنَّهُ (قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾<sup>(٢)</sup>) فَغَايَتُهُ عُمُومٌ مَخْصُوصٌ بِالنَّهْيِ الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ.

وَالْمُرَادُ بِالزَّيْنَةِ مَا (قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾<sup>(٣)</sup>) وَمَا قَالَ فِي [النَّحْلِ]: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ وَهَذِهِ هِيَ الزَّيْنَةُ الْمُبَاحَةُ وَنَحْوُهَا، لَا نَحْوُ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ بَيَانٌ لِلزَّيْنَةِ الْمُبَاحَةِ.

وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا (قَالَ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ)) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَلَهُ

(١) هُوَ عَنْده بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (كِتَابُ الْأَدَبِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ): ٥٢٣٧؛ وَأَخْرَجَهُ لَهُ ابْنُ مَاجَهَ (كِتَابُ الزَّهْدِ: بَابُ فِي الْبِنَاءِ وَالْحِرَابِ): ٤١٦٠. وَزَادَ فِيهِ: ((.. وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

(٢) الْأَعْرَافُ: ٢٢/٧

(٣) النَّحْلُ: ٨/١٦ فِي الْأَصْلِ (الْأَنْعَامُ)، وَالصَّرَابُ مَا أُثْبِتَ فِيهِ الْآيَةُ (٦) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ.

(٤) التِّرْمِذِيُّ.

شواهد كثيرة، منها حديث: ((إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ))<sup>(١)</sup>. فكل ذلك عموم مَخْصُوص أو مُطْلَق مُقَيَّد بما لم يُنْه عنه، من بناء أو سرف، أو بُسٍ حرير أو نحو ذلك من المناهي التي صارت أصولاً يُرْجَع إليها بحكم ما شابهها قياساً، وأنَّ ذلك يُنْطَل عمومُ إباحة الزينة، كما حَقَّقْنَا ذلك الأصل في الأصول.

وبهذا يُعرَف ضَعْفُ تأويل أدلة التحريم التي أشار<sup>(٢)</sup> إليها بقوله: ((فَأَمَّا)) (على هَلَكته في الحق))<sup>(٣)</sup>، وقد كانت فاطمة الزهراء رضي الله عنها تستغل من فَدَك<sup>(٤)</sup> والعوالي ألوفاً مؤلفة، وكذا ولدها الحسن عليه السلام بعد تَنْحِيهِ عن الإمامة، كان مَعْلُومُهُ من مُعَاوِيَةَ لَكُوك<sup>(٥)</sup> مُلْكَكَة وهما مَعْصومان.

لكن المصنّف وإن رَخَّص في رَفْع البُنيانِ للتَّجَمُّل، فقد قال<sup>(٦)</sup>: ((اللاتقُ بِمَنْ يُقْتَدَى به الزُّهْدُ في ذلك لئلا يُقْوِي حرصَ العوامِ على الاشتغال بطلب المَلَادَةِ وَجَمْعِ المالِ، فيشتغلوا عن الآخرة بطلبها)) لكن هذا التعليل ظاهراً في أنَّ تركَ مَنْ يُقْتَدَى به للبُنيان ونحوها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما واجبان على مَنْ يُقْتَدَى به، فيستلزمان حرمة مثل ذلك الفعل عليه، لا مجرد أولوية الترك، إلا أنَّ يقال: إنَّ الأمر بالمتدب والنهي عن المكروه لا يجبان على العالم، لكنَّه وارث نبي وقد وجبا على الأنبياء، لمكان وجوب التبليغ للأحكام كلها.

(١) تقدم تخرجه قبل قليل.

(٢) في (ب): ((الذي أشار إليه)).

(٣) هو من حديث ابن مسعود في الصحيحين بلفظ: ((لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا)). البخاري: (كتاب العلم: باب الفهم في العلم): ٧٣ وأطرافه في: ١٤٠٩، ٧١٤١، ٧٣١٦ مسلم: (كتاب الصلاة): ٨١٦؛ أحمد: ٩/٢، ٣٦.

(٤) فَدَك: واحة في الحجاز قرب خيبر، كان أهلها من المزارعين اليهود، اشتهرت قديماً بثمرها وقمحها، أرسل النبي ﷺ عبداً لحاربتهم، ثم صالحهم على نصف أملاكهم سنة ٧هـ / ٦٢٨م، وبسبب أحقية إرث فاطمة لفدك من عدمه بعد وفاته ﷺ كان الخلاف والجفوة بينها مع أبي بكر رضي الله عنه كما هو معروف.

(٥) اللَّكُّ: (ج): اللَّكَّ وَلُكُّوك: عشرة ملايين.

(٦) البحر: ٤٩٧/٥ وفيه ((جمع الأموال)).

وأما قوله:

((وَالصَّيْدُ كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا))

فهو تمثيل على سبيل الاستعارة، لأنه مثل يُضْرَبُ لاتباع الأحسن من الأمرين، فاستعارة المصنف لإيثار الآخرة على الدنيا بالزهد، فالزاهد في زينة الدنيا مُحيي لِسُنَّةِ حَسَنَةٍ.

وقد قال ﷺ: ((مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً)). أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> وغيره من حديث جابر بألفاظٍ متقاربة، لكن فيه: ((وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أَوزَارِهِمْ شَيْئاً)). فمن يُقْتَدَى به إذا تطاول في البنيان، سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً، فيلزم أن يكون التطاول مُحَرَّمًا عليه لا جائزاً له، إذ لا أقلَّ من أن يكون التطاولُ في البنيان مَكْرُوهًا، وَمَنْ سَنَّ الْمَكْرُوهَ، فَقَدْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً، وهذا يناقض ما طَوَّلَ به المصنف في الجواز. فالله المستعان! كيف يدَّعي العالمُ وِثَاةَ النَّبِوةِ ثم يدُلُّ النَّاسَ عَلَى خِلَافِ سِيَرَتِهَا!

\* \* \*

(١) هو من حديث جرير بن عبد الله - وليس جابراً ولعلها سبق قلم من الناسخ - عند مسلم (كتاب الزكاة:

١٠١٧، وكتاب العلم: ١٠١٧)، وأخرجه عنه أحمد: ٣٥٧/٤، ٣٦٠ - ٣٦٢

## فصل

### [الحسد]

(والحسد): هو من لوازم الكبر المساوية له، لأنه إنما يكون من الأقران المتنافسين في عمل دين أو دنيا، فهو كملزومه (محرم شرعاً). وقد عرفناك غير مرة أنّ القبائح القلبية تهجم على القلوب بلا اختيار لها في ذلك، كما يهجم إدراك وجه الأجنبية على البصر بغير اختيار، وإنه لا تكليف بإعدام ذلك الحاصل، لأن إعدام ما وجد مُحال، وإنما الحرم هو استخلاؤه والميل إليه، ولهذا ورد في نظر الأجنبية: ((الأولى لك والثانية عليك))؛ لكن الثانية إنما تندفع بتذكر العلم بتقبيح الشرع أو العقل للوقوف مع لذة ذلك الهاجم على النفس، فالتكليف إنما هو بالمقدور، وهو المدافعة لا بالطبيعي، وهو انفعال النفس لقبول ما هجم عليها، فيكون الحكم الشرعي في الحسد ونحوه من آفات القلوب، إنما هو وجوب مدافعة تلك الآفات، لأن تركها كترك الألم الوارد على البدن، لا يُستطاع، وإنما يُستطاع مدافعته بالأدوية المعروفة في دفعه، لأنه مرض قلبي، كما صرح به قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾<sup>(١)</sup>، فيكون الحكم الذي ثبت في الحسد (إجماعاً) إنما هو مداواته بأدوية العلم؛ وعلى ذلك يُحمل ما يؤهم أنّ التكليف متعلق بالترك (لقوله ﷺ) فيما أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة ونسبه - غير ابن الأثير - إلى الجماعة بلفظ: إن النبي ﷺ قال: ((لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تدابروا ولا يبيع أحدكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يحقره، التقوى ها هنا، ها هنا، ها هنا - وأشار بيده ﷺ إلى صدره ثلاث

(١) البقرة: ١٠/٢ وتماها: ﴿... فزادهم الله مرضاً﴾.

(٢) هو بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة عند أحمد: ٢٧٧/٢، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٦٠؛ وعند أبي داود.

مرات - بحسب امرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه)).

وعند أبي داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة بلفظ أنه ﷺ قال: ((الحسد يأكل الحسنات))، الخبر، تمامه: ((كما تأكل النار الحطب)).

ونحوه عند الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث الزبير بلفظ، أنه ﷺ قال: ((دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، وهي الحالقة، أما إنني لا أقول تحلّق الشعر، ولكن تحلّق الدين)).

ثم المصنف رَسَمَ الحسد بعد ذكر حكمه، وكان القياسُ العكس لأنَّ بيانَ ماهية الشيء قبل بيان حكمه فقال:

(و) الحسد: (هو كراهة وصول النعم إلى المحسود، أو كراهة بقائها) بعد حصوها (لغير) المحسود، بشرط أن تكون تلك الكراهة (لا لأمرٍ موجبٍ) لها (من عداوة) في الدين؛ فإن المؤمن يكره النعمة التي يتقوى بها الكافر على المؤمنين، وإن كان لا يكره وصول نعمة الإيمان إليه. فالرسم يحتاج إلى تميم وتركٍ للتعميم، ولو قال: كراهة بعض النعم على الغير لأمرٍ ديني، لكان مَطْرَدًا، مُعَكِّسًا، كافيًا عن قوله من عداوة (أو نخوها) كما لو كره غني صديقه حذرًا عليه من فتنة الغنى، كما كرهه ﷺ لأهل بيته حتى قال<sup>(٣)</sup>: ((اللهم اجعل قوت آل محمد كفافاً)). فإن ذلك كله لا يكون حسدًا لحسن المقصد فيه.

(١) هو عنده بلفظه (كتاب الأدب: باب في الحسد): ٤٩٠٣، وأخرجه من حديث أنس ابن ماجه (كتاب الزهد:

باب الحسد): ٤٢١٠

(٢) هو عنده بلفظه من حديث الزبير بن العوام (القيامة): ٢٦٢٨؛ وعنه أيضاً أخرجه أحمد: ١٦٥/١، ١١٧

(٣) أخرجه الشيخان والترمذي وابن ماجه وأحمد عن أبي هريرة بلفظ: ((اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً))، وفي

أخرى: ((كفافاً)) (الكفاف: الذي لا يفضل عن الحاجة) (البخاري: كتاب الرقاق): ٦٤٦٠؛ مسلم (كتاب

الزهد): ٢٠٥٥؛ ابن ماجه: (زهد): ٤١٢٩؛ أحمد: ٢٣٢/٢، ٤٦

(ويجري مجرى الحسد على النعم الحسد على الشاء وارتفاع الشأن) كأنَّ المصنّف توهم أن الأمرين ليسا من النعم، فجعلهما بما يجري مجرى النعم، ولا شك في أنهما من أجلها، وإذا ثبت قُبْحُ الحسد (فتجب مُدافعتُه) بتذكُّرِ العِلْمِ بتقبيح الشرع والعقل له. وأما مثل قول الحكماء: ((الحَسُودُ غَضِبَانُ عَلَى مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ)) فهو إخبارٌ بالواقع، ولا يفيد دَفْعَهُ، إِنَّمَا يَدْفَعُهُ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْغَضَبَ عَلَى مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ قَبِيحٌ، ولأنه اعتراض على المنعم في الحقيقة، وهو الله تعالى. ثم هذا تصريح من المصنّف بما كرّرناه لك، من أن المَقْدُور هو المُدْفَعُ له بعد هُجُومِهِ، لا تَرْكُ هُجُومِهِ، فإنه غير مَقْدُور كَتَرْكِ المرض الذي مثلنا لك به. ومثله سائر الآفات القلبية من التكبر، والعجب، وحُبُّ الدُّنْيَا وغير ذلك.

(ولا بأس) على المسلم (أن يسأل الله أن يفعل له مثلما فعل للمَحْسُود).

لو قال مثل ما فعل لغيره لكان أولى، لأنه إذا كان قد حَسَدَ الْغَيْرَ، فقد وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَأْسُ، ولهذا قال: (لَا أَنَّهُ) يجوز (تَمَنِّي كونه له)، لأنه معنى كراهة بقاء النعمة على الغير، الذي هو أصلُ الحَسَدِ (لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup>) والآية وإن كان ظاهرُها النهي عن تَمَنِّي نفس ما حصلَ لغير، فالتحقيق أنَّ النهي إنما هو عن تَمَنِّي مثله، فهو كقوله: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ﴾ وهم إنما قالوا: ﴿يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾<sup>(٢)</sup>، فالآيتان نهى عن مطلق التَمَنِّي، فإنه قبيح يغني عنه سؤالُ الله تعالى، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم الدليلان المذكوران نشر للمدعى الملفوف، غير مُرتب، ولو رتبته فقال: لا بأس أن يسأل الله أن يفعل له مِثْلَ ما فَعَلَ لِلْمَحْسُودِ، لقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ لا تَمَنِّي كونه له، لقوله ولا تَتَمَنَّوْا (ومحبة ذلك): أي محبة مثل ما حصل

(١) النساء: ٣٢/٤

(٢) القصص: ٢٨/٧٩ و ٨٢.

(٣) النساء: ٣٢/٤ ومماها: ﴿... إن الله كان بكل شيء عليمًا﴾.



للغَيْرِ، (يُسَمَّى الْغَيْرَةَ)، وَرُبَّمَا يُسَمَّى حَسِداً أَيْضاً، كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثٌ: ((لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةِ فِي الْحَقِّ)). متفق عليه من حديث ابن مسعود وغيره<sup>(١)</sup>. إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِ غَيْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ: ((رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَقَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ((فَسَمِعَهُ جَارُهُ فَقَالَ: يَا بَنِي أَوْتَيْتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ)). وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ صَرِيحَةٌ فِيمَا قَدَمْنَاهُ لَكَ مِنْ مَعْنَى الْآيَتَيْنِ، فَهَذِهِ الْغَيْرَةُ إِنَّمَا تُقْبَحُ لِأَجْلِ التَّمَنِّي، لَا لَوْ سَأَلَ الْمُتَمَنِّي مَا تَمَنَّا مِنْ اللَّهِ، غَيْرَ نَاضِرٍ فِي سَوَالِهِ إِلَى مِمَّاثِلَةٍ مَا حَصَلَ لِلْغَيْرِ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ شَائِبَةِ الْحَسَدِ. وَلِهَذَا سُمِّيَ فِي الْحَدِيثِ حَسِداً، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي تَحْسُنُ وَيَتَّصِفُ بِهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَهِيَ كِرَاهَةٌ مِثْلُ الْغَيْرِ لَمَّا يَخْتَصُّ بِهِ الْكَارِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَالْمَغِيرَةَ بِنِ شُعْبَةَ، لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>: ((إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَإِنَّ غَيْرَةَ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ)).

قُلْتُ: وَغَيْرَةُ اللَّهِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَتَعَبَّدَ<sup>(٣)</sup> غَيْرُهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ الَّتِي نَهَاهُ عَنْ أَنْ يَتَعَبَّدَ لَهَا، مَعَ كَوْنِ عُبُودِيَّتِهِ مِمَّا يَخْتَصُّ اللَّهُ بِهِ (و) هَذِهِ الْغَيْرَةُ الَّتِي (قَدْ وَرَدَ)<sup>(٤)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَدْحُهَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَالْبَزَّازِ وَالدَّيْلَمِيِّ وَالْقُضَاعِيِّ بِلَفْظٍ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ الْغَيْرَةُ مِنَ الْإِيمَانِ) وَالْمَذَا مِنَ النِّفَاقِ)) وَفِي لَفْظٍ: ((وَالْمَذَالِ)) بِزِيَادَةِ لَامٍ وَالْعَرَبُ تَسْمِي مَنْ لَا غَيْرَةَ لَهُ أَذِيلًا.

\* \* \*

(١) تقدم تخريج الحديث قبل قليل.

(٢) البخاري (كتاب النكاح: باب الغيرة): ٥٢٢٣؛ مسلم (كتاب التوبة): ٢٧٦١؛ أحمد: ٢٣٥/٢، ٣٠٠ -

٣٠١، ٣٤٣، ٥٢٠، ٥٣٢، ٥٣٦، ٥٣٩

(٣) في (ب): ((يُسْتَعْبَدُ)).

(٤) البحر الزخار: ٤٩٧/٥

(فرع): والحسد (يكون بالقلب كما ذكرنا، وبالقول كالوضع من الحاسد للمحسود بإنكار ما ينسب إليه من المكارم، والتنبية على عثراته المفعول عنها، لا لقصد التحذير، بل لحط مرتبته التي حسده إياها، ومنه تكلف الطعن على عبارات المحسود من العلماء في مصنفاتهم، مع احتمال التأويل الصحيح، وتقييح صناعته فيها، لا لقصد التنبية) على الصواب الذي يجب حمل مقاصد العلماء عليه، لأنه كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن لم يرض به المخطئ في عبارة أو معنى، وكثيراً ما يوصي المصنفون من اطلع على خلل في مصنفاتهم بإصلاحه مع الدعاء له أيضاً.

(ومنه ترك التعريف بما يعرفه الحاسد من محاسن المحسود)، أما هذا وإنكار ما ينسب إليه من المكارم فهما من غمط الناس الذي هو نفس التكبر، لا من الحسد، وإن كان لازماً له.

وكذا (إيراد المُلغِزات عليه ليظهر غلظه)، وهو من جملة التنبية على عثراته.

وبالجملة كل ما ذكره المصنف من هذه الأمور التي عددها ليست بحسد، وإنما هي من لوازمه ولوازم التكبر، فإن مراد من تصدر منه هذه الأقوال والأفعال، إنما هو غمط فضائل من يريد بها حط مرتبته، وطلب الغلو عليه، وذلك هو التكبر. وعرفناك أن الحسد من لوازم الكبر المساوية له. واللازم المساوي ملزوم، ولازم كل من المتساويين ملزوم لازم للأخر، كما عُلِم عند أرباب المعقول.

وكون ما ذكره المصنف من الأقوال والأفعال من الحسد (يدل عليه الخبر الذي رواه صاحب (الفردوس) وهو: أبو منصور شهردار بن أبي شجاع الدبلي<sup>(١)</sup> رحمه

(١) عالم، فقيه، محدث، من أهل همدان يتصل نسبه بالضحاك بن فيروز الدبلي، الأبناري، الصنعاني، الصحابي، طارت شهرته لا اختصاره ومن ثم وضع أسانيد جامع والده (فردوس الأخير) الذي سماه (مسند الفردوس) وهو مخطوط في عدة أجزاء، وقد توفي الدبلي سنة ٥٥٨ هـ / ١١٦٣ م (انظر الأنساب: ٤٠٠/٥، العبر: ١٨/٤، وتذكرة الحفاظ: ١٢٥٩/٤ للذهبي، وراجع للمزيد من التفاصيل عنه وعن مصنفه: مقدمة تحقيق در السحابة للشركاني تحقيق د. العمري: ٧٠).

الله روى، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لَا تَقْبَلُوا أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَإِنْ حَسَدَهُمْ غَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ!!))

قلتُ: لكن الضَّعْفَ لَإِيحَ على الحديث من جهة تركيبيه، فإنَّ الحَسَدَ لَا يَتَعَدَّدُ، وَإِنْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهُ، والحديثُ قد ضُعِفَ بغير ذلك، وذكر ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> أَنَّ صَاحِبَ (الفردوس) كَثِيرُ الْأَوْهَامِ. وَأَمَّا آخِرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعَ الْحَسَدَ مِنْ قُلُوبِهِمْ حَتَّى يُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ)) فَمَعْنَاهُ ثَابِتٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَمَّا كَانَ دُخُولُهُمُ الْجَنَّةَ ظَاهِرٌ فِي مُنَافَاتِهِ مَعْصِيَةِ الْحَسَدِ تَأْوِيلُهُ الْمَصْنُفُ فَقَالَ: (هَذَا)، أَيِ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ مَعَ الْغِلِّ (مَحْمُولٌ عَلَى) أَنَّهُمْ يَنْدَمُونَ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُمْ فَيَتُوبُونَ (أَوْ) يُحْمَلُ أَيْضًا عَلَى (كَوْنِهِ) أَيِ: الْغِلِّ (صَغِيرَةً بِالنَّظَرِ إِلَى كَثْرَةِ ثَوَابِهِمْ)، كَمَا قِيلَ: إِنَّ كِبَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ صَغَائِرُ فِي جَنْبِ مَا لَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَوْلٌ مِنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ عِقَابَ الْمَعْصِيَةِ، إِنَّمَا يَكُونُ تَابِعًا لِرِيَادَةِ الْعِلْمِ بِقُبْحِهَا، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَلِهَذَا جَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو هَاشِمٍ وَغَيْرُهُمَا الْعِلْمَ بِقُبْحِ الْقُبْحِ شَرْطًا فِي قُبْحِهِ، وَجَزَمُوا بِأَنَّهُ لَا يَقْبَحُ مِنَ الْجَاهِلِ قُبْحٌ، لِأَنَّهُ كَالْبَهِيمَةِ، الَّتِي جَرَّحَهَا جَبَّارٌ، حَتَّى قَبِلَ فِي الْمَثَلِ: ((حَسَنَاتِ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتِ الْمُقْرِينَ)).

(و) لِهَذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ كَلَامًا مِنَ التَّأْوِيلِينَ (فِيهِ نَظَرُ):

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ نَزْعَ الْحَسَدِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالتَّوْبَةِ تَسْتَلْزِمُ نَزْعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَمَّا تَقَدَّمَ فِي دَلِيلِ حُرْمَةِ الْحَسَدِ مِنْ أَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْخَطْبَ، وَذَلِكَ مَعْنَى الْإِحْبَاطِ، وَالصَّغِيرَةِ لَا تُحْبَطُ.

(١) هو الحافظ تقي الدين، عثمان بن عبد الرحمن الصلاح، الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م) صاحب المقدمة الشهيرة في علوم الحديث (ط).

(٢) الأعراف: ٤٣/٧

(٣) الأحزاب: ٣٠/٣٣

وأما ما قيل في وجه النظر من أنه يلزم تعيين الصغيرة، فيلزم الإغراء بها، وهو قبيح فساقط، لأنه معارض بإيجاب قبول التوبة، فإنه أشد إغراء بالمعاصي، لأنه مغرر بالكبائر، فضلاً عن الصغائر، ومنقوض بأن على الصغائر عقاباً، إلا أنه أسقط في جنب اجتناب الكبائر، كما أسقط عقاب الكبائر بشرط التوبة، وكلاهما ثابت بشرط وساقط بشرط.

فإن قلت: إذا سقطت هذه التأويلات كلها، فكيف تأويل ما شهدت به الآية من الحديث؟

قلت: هو محمول إما على الغيرة، وهي تسمى حسداً، كما تقدم في الحديث الصحيح، وإما على ما عرفناك به غير مرة من أن ما يهجم على النفس من الآفات القلبية لا يتعلق به التحريم، حتى يتعلق به العقاب، فالمراد بنزع الغل هو نزع هجومه على قلوبهم، وهذا التأويل، وإن كفى في آخر الحديث، لم يكف في أوله أنهم عملوا بمقتضى الحسد، لكن عرفناك أن الحديث أقل من أن تشتغل بتأويله لظهور ضعفه من وجوه، والتأويل، إنما يحتاج إليه للآية.

\* \* \*

## فصل

### [الغلّ]

(فصل<sup>(١)</sup>): (والغِلّ) بالكسر في اللُّغَةِ: كالغَلِيل بمعنى المَغْلُول، كالذَّبِيح، بمعنى المَذْبُوح، وهو إما المُخْفَى كما في ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup> أي من يخفي شيئاً من الغنيمة. وإما المخلوط كما في قولهم: نوى غليل: أي مخلوط بُفَّت علفاً للناقة، فهو على الأول: عبارة عما يُخفيه الجوف من حرارة عطش أو حُبٍّ أو حُزْنٍ أو عداوة. وعلى الثاني: ما يُخلطُ بغيره كالغِشَّ بعدم إخلاص المحبة والنصيحة.

وقوله [تعالى]: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٣)</sup> يحتمل الأمرين لأن الغِلَّ مشترك بينهما. فمن يَرَحَمَ المشترك على جميع معانيه غير المتنافية، يجعله في الآية ظاهراً في العداوة المُخَفَاة. والغشّ، والحقد، لأن الحقد هو العداوة المُخَفُودَة، أي المحبوسة في القلب ريثما تحصلُ الفرصة لفعل موجبها.

وهذا ما أراده المصنّف بقوله: (إِنَّ الْغِلَّ وَالْحِقْدَ بَعْنَى وَاحِدٍ)، لأنّ من معاني الغِلّ: العداوة المغلولة، وإلّا فالغِلّ أعمّ من الحقد كما عرفناك. لأنّه يشمل الغشّ وغيره.

قال المصنّف: (وقد نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾) بناءً على أنّ الدُّعَاءَ نَهْيٌ استِلزامي، لأنّ طلب التَّرك هو معنى النّهي، وإنّما يفرقان بالاستِعْلَاء والتَّسْفُل، لكن لا يخفى أنّ الدُّعَاءَ بنفسه شيء لا يستلزم حرمة، لأن الأصل في الدُّعَاء أن يكون التماساً لطلب محبوبٍ أو دفع مكروه، وإن لم يكن مُحَرِّماً كما في طلب السلامة من الشرور التي ليست بمحرّمة، وحينئذٍ لا تنتهض الآية،

(١) البحر: ٤٩٨/٥

(٢) آل عمران: ١٦١/٣

(٣) الحشر: ١٠/٥٩

(ونحوها) قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾<sup>(١)</sup> للدلالة على الحرمة، وإن دلَّ عليها غير الآية، فإنه قد عُلِمَ من ضرورة الشرع حرمة عداوة المؤمن، لأجل إيمانه، ومن ثمَّ استدللَّ بعضهم بالآية على أنَّ المطلوبَ بها العِصْمَةُ عن الغِلِّ لأجل الإيمان، كما هو شأن الكافر، فهي في قوة: (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْكَافِرِينَ) كما حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾<sup>(٢)</sup> على من تعمَّد قتلَهُ لإيمانه، وإلاَّ فقد صحَّ تعمُّدُ قتلِ المؤمن المُتَرَسِّ به، والاجتهاد لقتله كما وقع بين الصحابة في حرب الجمل بين كثير من أئمة أهل البيت، والمقام ليس لتحقيق هذه المسألة، وإنما المراد أنَّ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٣)</sup> في قوة قوله: (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا أَعْدَاءَ لَهُمْ كَالْكَافِرِينَ) هذا معنى هذه الآية. وأمَّا معنى قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾<sup>(٤)</sup> فالظاهر أن المراد بالغِلِّ فيها ما كانت تجرُّ إليه المعاملة الدنيوية من حرَدِ النفوس وتضيُّقها من جرِّي بعض المعاملات على غير قانون المروءة والأخوة. لأننا عرفناك شمولَ الغِلِّ لحراراتِ القلوبِ الناشئة عن أسباب مختلفة (و) لا يتم قولُ المصنِّف: إنَّ الغِلَّ (هو أمرٌ متوسطٌ بين الحَسَدِ والعداوة) إلاَّ على هذا المعنى الأخير، أعني: حرَدِ النفوس وتضيُّقها على الوالي<sup>(٥)</sup> لسوء معاملته، أمَّا إذا حملنا الغِلَّ على إخفاء العداوة كان إيَّاها.

والمصنِّف قد فرَّق بين الغِلِّ والحقد<sup>(٦)</sup> والحسد والعداوة، بأن كلاً من الغِلِّ والحقد الحَرَمَيْنِ (هو إرادةُ نزولِ ضررٍ بالمؤمن أو فَوْتِ نَفْعٍ عنه).  
وأمَّا (الحسد) فهو مجرد (كراهة) وُصُولِ (المنفعة) إلى المحسود كما تقدَّم.  
وكذا الحقد كالغِلِّ في أنَّ كلاً منهما إرادةُ نزولِ المَضَرَّة، أو فَوْتِ المنفعة.

\* \* \*

(١) الأعراف: ٤٣/٧ والحجر: ٤٧/١٥

(٢) النساء: ٩٣/٤

(٣) الحشر: ١٠/٥٩

(٤) الأعراف: ٤٣/٧

(٥) في (ب): ((الولي)).

(٦) في (ب): زيادة ((وبين)).

## [الْعَدَاوَة]

وَأَمَّا (الْعَدَاوَة) فَإِنِهَا (هِيَ هَذِهِ الْإِرَادَةُ) الَّتِي فِي الْغِلِّ وَالْحَقْدِ (مَعَ) زِيَادَةِ هِيَ (الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الضَّرَرِ بِالْعَدُوِّ إِنْ أُمِكنَ) وَحِينَئِذٍ لَا يَلْتَبِسُ الْحَسَدُ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِرَادَةُ ضَرٍّ لِلْمَحْسُودِ، وَلَا إِرَادَةُ قُوْتِ الْمَنْفَعَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَرَاهَةٌ بِقَاءِ الْمَنْفَعَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ كَرَاهَةَ الْبَقَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ الذَّهَابِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِذَنْ فِي الْحَسَدِ إِرَادَةُ قُوْتِ الْمَنْفَعَةِ فَلَا يَفْتَرِقُ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَقْدِ.

وَالْعَدَاوَةُ يَشْتَرِطُ فِيهَا الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الضَّرَرِ بِالْعَدُوِّ بِخِلَافِ (الْغِلِّ وَالْحَقْدِ) فَإِنَّهُ (لَا يَصْحَبُهُمَا عَزْمٌ عَلَى فِعْلٍ، وَإِنْ أُمِكنَ، فَهَذَا هُوَ الْفَارَقُ بَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ).

هَذَا كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا، وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ كَلَامِهِ فِي فَصْلِ الْحَسَدِ أَنَّ كَرَاهَةَ بَقَاءِ الْمَنْفَعَةِ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ زَوَالِهَا. وَأَمَّا أَنَّ الْحَقْدَ لَا يَصْحَبُهُ عَزْمٌ عَلَى فِعْلٍ، فَخِلَافٌ مَا صَرَّحَ بِهِ أَيْمَةُ اللُّغَةِ، فَإِنَّ فِي (الْقَامُوسِ): ((حَقَّدَ عَلَيْهِ: كَضَرَبَ وَفَرِحَ حَقْدًا وَحَقْدًا وَحَقْدًا، وَحَقِيدَةً أَمْسَكَتْ عَدَاوَتَهُ فِي قَلْبِهِ وَتَرَبَّصَ لِفُرْصَتِهَا)). انْتَهَى.

وَحَيْثُ قَدْ سَاوَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغِلِّ، وَجَبَّ كَوْنُ الثَّلَاثَةِ: الْغِلِّ، وَالْحَقْدِ، وَالْعَدَاوَةِ، مُتَسَاوِيَةً فِي إِرَادَةِ الْفِعْلِ، عَلَى أَنْ أَخَذَ إِرَادَةَ الْفِعْلِ فِي مَفْهُومِ الْعَدَاوَةِ، لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ مِنْ نَقْلِ وَلَا عَقْلِ، وَإِنَّمَا الْمَأْخُوذُ فِي مَفْهُومِهَا هُوَ التَّبَاعُدُ فَقَطْ. لِأَنَّ الْعَدُوَّ فَعُولٌ، بِمَعْنَى فَاعِلٍ، كَصَبُورٍ بِمَعْنَى صَابِرٍ، وَالْجَمْعُ عِدَاءٌ كِلَى وَأَعْدَاءٌ، وَهُمْ الْمُتَبَاعِدُونَ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ أَيْمَةُ اللُّغَةِ.

## فصل

### [ظَنُّ السُّوءِ]

(فصل<sup>(١)</sup>) : وَظَنُّ السُّوءِ: لَا يَذْهَبُ عَنْكَ أَنَّ ظَنُّ السُّوءِ وَغَيْرَهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَبَائِحِ الْقَلْبِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ<sup>(٢)</sup>، مُمَكِّنَاتٍ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبَبٍ. وَقَدْ عَرَّفْنَاكَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ، أَنَّ الْوَارِدَاتِ الْقَلْبِيَّةَ تَهْجُمُ<sup>(٣)</sup> عَلَى النَّفْسِ بَعْتَةً عِنْدَ مُصَادَفَةِ أَسْبَابِهَا، وَلِهَذَا أُخْتَلِفَ فِي أَنَّ الْغَضَبَ هَلْ هُوَ مَبْدَأُ إِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ، أَوْ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ هِيَ مَبْدَأُهُ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ مَبْدَأَهُمَا كِلَيْهِمَا، هُوَ إِدْرَاكُ النَّفْسِ لِمَا تَكْرَهُهُ مِنَ الْغَيْرِ، فَتَتَحَرَّكُ بِإِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ مِنْهُ. فَإِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ هِيَ نَفْسُ الْغَضَبِ. وَكَذَا ظَنُّ السُّوءِ مَبْدَأُهُ إِدْرَاكُ النَّفْسِ مُلَابَسَةَ الْمُظَنُّونِ فِيهِ لِمَا هُوَ مَظْنَةٌ لِلْسُّوءِ. وَلِهَذَا قَالَ<sup>(٤)</sup> ﷺ: ((مَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ)) وَفِي حَدِيثٍ: ((فَلَا يُلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنُّ))، فَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ ظَنُّ السُّوءِ مِنْ نَتَائِجِ الْحَسَدِ، وَلَوْلَا الْحَسَدُ مَا سَاءَتِ الظُّنُونُ، كَلَامٌ لَا يَنْبَغِي صُدُورُهُ مِنْ فَاضِلٍ، كَيْفَ وَالرَّجُلُ يُسِيءُ الظَّنَّ بِأَحَبِّ أَحْبَابِهِ، إِذَا وَقَفَ مَوْقِفَ تَهْمَةٍ؟، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ لِلْأَنْصَارِيِّينَ: ((حَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِكُمَا فَتَهْلِكَا))<sup>(٥)</sup>، فَخَافَ عَلَيْهِمَا إِسَاءَةَ الظَّنِّ بِهِ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُمَا مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ لَهُ وَأَعْرَفَهُمْ بَعْلُو قَدْرِهِ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا

(١) البحر: ٤٩٨/٥.

(٢) فِي (ب): ((المعلوم)).

(٣) انظر ما سبق فِي مَقْدَمَةِ (تَلْقِيحِ الْأَفْهَامِ) (ص: ٢١٨).

(٤) هُوَ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ لِلنَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي كَلِمَةِ أَلْقَاهَا فِي الْكَوْفَةِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ:

بَابُ مَنْ اسْتَرَأَ لِدِينِهِ) ٥٢ - طَرَفُهُ فِي: ٢٠٥١ مُسْلِمٌ (كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ: بَابُ أَخَذَ الْحَلَالَ وَتَرَكَ الشُّبُهَاتِ):

١٥٩٩، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (الْبُيُوعِ): ٣٣٣٠؛ وَأَحْمَدُ: ٢٧٠/٤. وَالتِّرْمِذِيُّ (الْبُيُوعِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ

الشُّبُهَاتِ): ١٢٢١ وَ ١٢٢٢ وَقَالَ: ((هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)).

(٥) هُوَ مِنْ حَدِيثٍ صَفِيَّةٍ بِنْتُ حَبِيٍّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٠٣٨) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٤٧٠)، أَحْمَدُ: ٣٣٧/٦ وَقَدْ تَقَدَّمَ.



مُعَاذُ وَإِفْرَاطُ حُبِّهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مشهور، فقول المصنّف في رَسْمِ ظَنِّ السُّوءِ: (هو أن تَظُنَّ بِأَخِيكَ الْمُسْلِمَ فِعْلَ قَبِيحٍ أَوْ إِخْلَالَ بَوَاجِبٍ) غَيْرُ مُنْعَكِسٍ، لخروج القنوط من رَحْمَةِ اللَّهِ. فإنه ظَنُّ سُوءٍ بغير أَخٍ مسلم.

وأما قوله: (من غير إقرار منه ولا أمانة يُوجب الشرع العمل بها كالشهادة العادلة الكاملة، أو ما يجري مجراها) كالشُّهرة، فينبغي أن يحمل على أنه شرط حرمة العمل على الظن، لا شرط للظن نفسه، لأن المظنة إنما سُميت مظنةً لإيجابها الظن، بحيث لا يمكن انفكاكه عن النفس عندها، وإلى العمل على الظن من دون حصول شرط العمل المذكور، تتوجه الأدلة الآتية لما عرّفناك غير مرة من استحالة دفع ما يهجم على النفس، وامتناع تعلّق التكليف بتركه، لاستحالة انتفاء المسبب مع وجود سببه، وانتفاء سبب العمل بالظن، وهو العلم الذي اعتبره الشرع، لا يستلزم انتفاء سبب الظن الذي هو سبب ملبسة المظنة (ودليل تحريمه)، أي تحريم العمل على ما يقتضيه، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾<sup>(١)</sup> أي أن العمل بمقتضى بعض الظنّ إثمٌ بدليل تصريح الآيات الآخر بتحريم الاتباع للظنّ، لأن اتباعه، هو العمل على وفقه، والقرآن يُفسّر بعضه بعضاً لاسيما والمطلق يُحمل على المُقيد إذا كانا في حكم واحد، كما في المقام، ولو حملنا المطلق على ظاهره من الأمر باجتنباب نفس الظنّ، لكان أمراً بالمستحيل لما عرّفناك من استحالة انتفاء المسبب مع وجود سببه، وأما وجوب مُدافعتة بتذكّر العلم بتقبيح الشرع له في مواضع، فإنما ذلك واجب آخر غير المحرم، والنزاع في المحرم، ثم من سوء الظنّ ما هو واجب كإساءة الظنّ بالنفس والشيطان، ومنه ما هو مندوب كالحزم والحدّ من الشُّرور. وعليه يُحمل حديث: ((احْتَرِسُوا النَّاسَ بِسُوءِ الظَّنِّ))<sup>(٢)</sup> عند البيهقي والطبراني في الأوسط والعسكري عن أنس مرفوعاً، وإن تفرّد به بقيّة بن الوليد من هذه الطريق، فقد أخرجهُ القُضاعي في (مُسند الشَّهاب) عن عبد الرحمن بن عَائِذٍ مرفوعاً، وأحمد والبيهقي، عن مَطْرَفِ ابْنِ الشَّخِيرِ مَقْطُوعاً.

(١) الحجرات: ١٢/٤٩

(٢) السيوطي (الجامع الصغير): ٢٣١ عنهم، وهو حديث ضعيف.

ولمعناه شواهد منها ما أخرجه تمام في (فوائده) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: ((مَنْ حَسَنَ ظَنَّهُ بِالنَّاسِ كَثُرَتْ نَدَامَتُهُ)).

وما أخرجه الديلمي، وأبو الشيخ عن علي عليه السلام موقوفاً: ((الْحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ)). وبالجمل لا سبيل إلى النجاة من شرور الدنيا والآخرة إلا بظن الشر، لأنَّ ما لا يُظَنُّ لا يُحَذَّرُ منه. وفرق بين الهرب من السوء المظنون، والإقدام على الإساءة إلى مَنْ ظُنَّ فيه الشر بقول أو فعل. فأحاديث الجواز متوجهة إلى الهرب المذكور، وأدلة التحريم متوجهة إلى الإقدام المذكور. وأما نفس الظن فلا تتعلق به أدلة التحريم رأساً فعليك بضبط ما أهديناه إليك تخلّص من محاربات التعارض بين الأدلة المذكورة وغيرها، وبين كلمات المصنّفين.

قال المصنّف: (وهذه الآية مُجْمَلَةٌ) إذ لم يتعيّن بها البعض الذي هو إثم، لكن لا يخفّاك أن المَجْمَلَ إنما هو مُتَعَلِّقُ التَّحْرِيمِ، أعني البعض لا التحريم الموضوع له الفعل، فهي نصّ فيه، وإنما كان البعض مجملاً لأن المراد به بعضٌ مُعَيَّنٌ كـ ((بقرة)) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾<sup>(١)</sup> عند من قال: إنها بقرة مُعَيَّنَةٌ. أمّا لو أريد البعض الدائر بين الإبعاض، فلا إجمال، لأنَّ المطلق ظاهرٌ في كل فردٍ منه.

وأما قوله: إنه (بينها سبحانه بقوله: ﴿لَوْ لَا جَاؤَا عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>) أي على ما قدّفوا به عائشة وصفوان بن المعطل رضي الله عنهما ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ﴾<sup>(٣)</sup> فهو دليل على ما ذكرناه لك من أن تحريم الظن محمولٌ على تحريم ما ينشأ عنه مما لا يجوز من قول، كالقدف، أو فعل كهجره ﷺ عائشة، وضرب بريرة<sup>(٣)</sup>، وكذا الكلام في قوله تعالى:

(١) البقرة: ٦٧/٢

(٢) النور: ١٣/٢٤

(٣) جاء في هامش الأصل التعليق التالي على هذا الخبر: ((يُروى أن علياً عليه السلام ضرب الجارية التي لعائشة رضي الله عنها لتخبر رسول الله ﷺ بحال عائشة فضربها لظنه أن عندها خبراً عما قيل، إلا أنه قد اعترض تسمية الجارية بريرة لأن بريرة لم تكن عند عائشة إلا بعد الإفك بمدة كما يُعلم من الأحاديث، وقد تقول بأنه سَمِيَ الراوي الجارية بريرة ظناً منه أنها هي والذي في كلام علي إنما هو واسأل الجارية))، وحول حادث الإفك

((وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ<sup>(١)</sup>)). لكنَّ هذا يُشكِّل بِرَدِّ شَهَادَةِ الْمُتَّهِمِ لِصِدْقِهِ أَوْ عَدَاوَةِ أَوْ حَرٍّ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ إِهَانَةٌ لِمَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَإِهَانَةٌ الْمُسْلِمِ الْمُسْتَوْرَ لَا تَحُوزُ، لِأَنَّهَا كَقَذْفِهِ. وَكَذَا يُشَكِّلُ بِأَنَّ الْجَهْدَ بِقَرَأَتِ الْمَجَازِ وَالْمُشْتَرَكِ، وَدَلَالَةِ الْمَفَاهِيمِ، وَوُجُوهِ التَّرْجِيحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الظُّنُونِ الَّتِي يُلْزَمُ بِهَا الْمُجْتَهِدُ غَيْرُهُ، حَتَّى إِنَّهُ لِيُحْبِسَهُ وَيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ، وَيَقْطَعَ مَالَهُ، بِمَجْرَدِ رُجُوعِهِ فِي اجْتِهَادِهِ إِلَيْهَا، لَا إِلَى شَهَادَةٍ كَامِلَةٍ وَلَا نَاقِصَةٍ، فَإِنْ أُجِيبَ بِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ، رُدَّ بِمَنْعِهِ لِخِلَافِ جَمِّ غَفِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي تِلْكَ الْقَوَاعِدِ، وَلَوْ سَلَّمْ، رَدَّ بِمَنْعِ حُجِّيَّتِهِ. وَمِنْ هُنَا اخْتَرْنَا فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْإِكْرَاهُ عَلَى حُكْمِهِ الَّذِي يَكُونُ مَرْجِعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْكَمًا حُكْمُهُ الْخَصْمَانِ، لَا بِمَجْرَدِ نَصَبِ الْأُئِمَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّحْكِيمَ كَالِاتِّزَامِ لَا يُثْبِتُ لِلْمُلْتَزِمِ الْبَرَاءَةَ مِمَّا التَزَمَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((وَعَنْ بَعْضِهِمْ<sup>(٢)</sup>): إِيَّاكَ وَظَنَ السُّوءَ فَإِنَّهُ لَنْ يَدَّعَى بَيْنَكَ وَبَيْنَ صَدِيقٍ صُلْحًا)) فَكَلَامٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَقَامِ، إِذْ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي مَقَاسِيدِ سُوءِ الظَّنِّ، وَلِأَنَّ الْحَقَّ نَفْسَهُ مُشَارِكٌ فِي هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((سَلِّكَ بِالنَّاسِ مَضِيْقًا فَلَمْ يَدَّعْ لَهُ الْحَقَّ صَدِيقًا)).

\* \* \*

(فَرْعٌ: وَالْإِجْمَاعُ) قَائِمٌ عَلَى قُبْحِ هَذَا الظَّنِّ، أَيْ عَلَى قُبْحِ الْعَمَلِ عَلَى وَفْقِ ظَنِّ لَا يَسْتَنَدُ الْعَمَلُ عَلَى وَفْقِهِ إِلَى نَصٍّ شَرْعِيٍّ (و) قَائِمٌ (عَلَى وَجُوبِ التَّأْوِيلِ) لِمُلَابِسِ الْمَظْنَةِ، لِأَنَّ الْمَظْنَةَ قَدْ تَكُونُ مَظْنَةً لِقَبِيحٍ وَحَسَنٍ كَمَا فِي وَقُوفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ صَفِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>، فَيُحْمَلُ مُلَابِسُهَا عَلَى قَصْدِ الْوَجْهِ الْحَسَنِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى التَّأْوِيلِ. إِذِ التَّأْوِيلُ طَلَبُ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ كَأَنَّهُ بِاحْتِمَالٍ غَيْرِ الصَّوَابِ ذَهَبَ

(١) البقرة: ٢٨٢/٢

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْبَحْرِ: ٤٩٨/٥ ((عَنْ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ)).

(٣) انْظُرْ مَا سَبَقَ (ص: ٣٠٣).

عن محلّه، قال: أي رَجَعَ إليه. لكنّ التأويل إنما يجب (حيثُ أمكن): أي حيثُ كَانَ له وجهُ صحّةٍ وقبول بأن يكون السّتر باقياً لم يتحقّق انكشافه، والمظنّة مظنّة لقيح وحسن، وإلاّ يكن الأمر كذلك، بل المتّهم منكشفُ السّتر أو المظنّة مبيّنة للقيح، فإنّ التأويل حينئذٍ لا يمكن إلاّ متعسفاً لا يُقبل ولا يجب.

(و) أما قول المصنّف: إنه (ورد في الأثر عنه ﷺ) ((إذا رأيتم أحداً في خصلةٍ تستكرونها فتأولوا له نيفاً وسبعين تأويلاً)) فلا أصل له، بل أمارات الوضّع لائحة عليه، ولأنه أمر فيه بالتأويل مع رؤية الخصلة المستنكرة، إذ الخصلة لغة: هي السجّية والخلق الذي يتخلّق به الشّخص، وكلُّ خلقٍ مستنكر فهو قبيح. فكيف يُردّ إلى الحسن بالتأويل؟ هذا خلفٌ لا يصحّ معه قوله: (وهو مطابق لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>)، لأنّ أمّ المؤمنين والرجل الصالح الذي حملها على بغيره بعد أن فاتها الركب لم يُرَيا في خصلة مستنكرة، بل في ستر ضافٍ وكرمٍ وافٍ، ولهذا جعلهم الله أنفُس المؤمنين على سبيل الاستعارة للمبالغة تنبيهاً على أنّه كما لا يظنّ المؤمن بنفسه شراً يجب عليه ألاّ يظنّ الشرّ فيمن هو على أخصّ أوصاف نفسه وأكمل كمالاته.

وأراد المصنّف بقوله: (أي تطلبوا<sup>(٢)</sup> التأويل فظنّوا الخير): بيان مطابقة الآية للأثر، وأكد البيان بقوله: (إذ المعلوم أنّه لا يمكن ظنّ الخير مع عدم التأويل) وهذا لا شيء، إذ التأويل ردّ الظاهر الراجح إلى الخفي المرجوح لدليل عضد المرجوح، حتى صار به راجحاً، وأما سبب الإفك فليس ظاهراً في المعصية حتّى يحتاج إلى التأويل، بل الظاهر من أحوال المتّهمين رضي الله عنهما، هو الديانة والأمانة والصيانة، فمن قدّهما فإنما رجّح المرجوح على الراجح، لا لمرجّح، فهو مباهتٌ مُقتحمٌ، خلافاً للظاهر، لا لأمانة بل لاتباع ما نفّثه الشيطان في قلبه من الشرّ. وأما مَنْ رُئي في خصلةٍ مستنكرة فلا ينبغي التأويل له، بل لنا أن نحكم عليه بالظاهر، والله يتولى السرائر.

(١) النور: ١٢/٢٤، والمقصود بأمّ المؤمنين ((عائشة)) رضي الله عنها في حديث الإفك وقد تقدم.

(٢) في مطبوع تكملة البحر: ٤٩٩/٥ ((طلبوا)).

كيف وأدلة العلوم العملية كلها إنما هي ظواهر، والظواهر إنما يجب تأويلها إذا خالفت القواطع، ولا قطع بالإيمان لأنه من الأمور الباطنة، ولا سبيل إلى العلم بالبوطن إلا الله تعالى.

\* \* \*

### [قبح سوء الظن]

(فرع: وظنّ السوء هو أحد أسباب الغلّ) لما عرفت من أنه ظنّ إخلال بواجب أو فعل محظور، وهما مستلزمان المعادة في الدين. وقد عرفناك أنّ المعادة مرادفة للغلّ والحقد، إلا أنه لا وجه للتعرض لبيان كونه من أسباب الغلّ، لأنّ قبحه ليس لكونه سبباً للغلّ حتى يترتب على ذلك بقاء الترتيب في قوله: (فيجب دفعه بالتأويل) بل هو مستقلّ بالقبح المحوج إلى التأويل.

وأما قوله: (فإن تعدّر عليه ما يدفع الظنّ لزمه) أي لزم الظان (مباحثة المظنون فيه) عن ذلك الذي أوجب ظنّ السوء به، فلا وجه له لأن المراد من التأويل (هذا)<sup>(١)</sup> حمل الفعل الموهّم للقبح على وجه من الحسن مبهم لا معيّن، وحينئذ لا يتعدّر ما يدفع الظنّ، إلا إذا كان سببه ظاهراً، والظاهر لا يجب تأويله إلا إذا كان معارضه قطعياً، ولا قطع بالعصمة إلا لني أو نحوه. وأيضاً قد قرّرنا في الأصول: أنه لا يجب البحث عن معارض الظاهر، بل يجب العمل به حتى يظهر معارض، لأنّ البحث من تحصيل شرط الواجب ليحب ولا يجب اتفاقاً. وحققنا ذلك في الأصول تحقيقاً لا يعرفه إلا الفحول.

وأما إيجابه المباحة (ليحصل أحد مخالفص) من سوء الظنّ فلا مضيق، لأن ما لم يظهر فيه وجه القبح يكفي في فعله حملة على وجه حسن مبهم، وما ظهر فيه وجه القبح لا يجب التخلص منه بأحد وجوه. (أما اعترافه) بالقيح (وتمرده عن التوبة فيسلم الظان خطر الظنّ بصيرورته، علماً لا يقبح، و (أما) اعترافه (وتوبته فيهديه الله تعالى على يديه وهو خير له مما طلعت<sup>(٢)</sup> الشمس) كما روي في بعض الأحاديث (أو ينكشف له كذب الأمانة التي بعثت على الظنّ)<sup>(٣)</sup> السوء، لكن عرفناك أنها إن كانت الأمانة

(١) في (ب): ((هنا)).

(٢) في مطبوع تكملة البحر: ٤٩٩ / ٥ ((طلعت عليه)).

(٣) في (ب): ((فرع)).

مما يُسَوِّغُ الْعَمَلَ بِمَثَلِهَا، فَلَا وَجْهَ لِلْمُبَاحَثَةِ. وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يُسَوِّغُ الْعَمَلَ بِمَثَلِهَا فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِ الْمُبَاحَثَةِ؛ بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِصْحَابُ حَالَةِ الْمُتَّهَمِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْأَمَارَةَ الَّتِي لَا يُسَوِّغُ الْعَمَلَ بِمَثَلِهَا لَا تُبْطِلُ حُكْمَ الْاسْتِصْحَابِ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ السَّالِمَةِ عَنِ الْمُعَارِضِ، وَلِهَذَا مَنَعُوا الْعَمَلَ فِي مَسْأَلَةِ الْكِلاَبِ فِي الطَّهَّارَةِ بِتِلْكَ الْأَمَارَةِ الْمَشْهُورَةِ.

(نعم): لَا مَانِعَ مِنَ الْمُبَاحَثَةِ لَكِنْ لَيْسَ الْمَفْرُوضُ هُنَا (كَقَضِيَّةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّحَابِيِّ الَّذِي رَأَاهُ يَدْخُلُ إِلَى امْرَأَةٍ) أَيِ يَأْتِي لِيلاً إِلَى (بَابِ) <sup>(١)</sup> امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَا زَوْجَ لَهَا، فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا الْبَابَ وَيُعْطِيهَا شَيْئاً مَعَهُ، قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَاسْتَرْبَتْهُ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ! مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي يَضْرِبُ عَلَيْكَ بَابَكَ كُلَّ لَيْلَةٍ فَيُعْطِيكَ شَيْئاً لَا أُدْرِي مَا هُوَ، وَأَنْتِ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ لَا زَوْجَ لَكَ؟! فَقَالَتْ: ذَلِكَ سَهْلُ ابْنِ حَنْظَلٍ قَدْ عَرَفَ أَنِّي امْرَأَةٌ لَا أَحَدَ لِي، فَإِذَا أَمْسَى غَدَا إِلَى أَوْثَانٍ قَوْمِهِ فَكَسَّرَهَا فَجَاءَنِي بِهَا، فَقَالَ: احْفَظِي هَذَا، فَكَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُوَثِّرُ ذَلِكَ لِسَهْلِ حَتَّى هَلَكَ عِنْدَهُ بِالْعِرَاقِ. رَوَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي السِّيَرَةِ <sup>(٢)</sup>.

وَالْوَجْهُ فِي عَدَمِ مِطَابَقَةِ الْقِصَّةِ لِلْمَقَامِ أَنَّ الْمُبَاحَثَةَ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا الْمُصَنِّفُ عِنْدَ تَعَذُّرِ التَّأْوِيلِ، وَلَا مُوجِبَ لَهُ هُنَا، أَمَّا لِلرَّجُلِ فَلِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَالتَّأْوِيلُ إِنَّمَا يَجِبُ لِمَنْ عُرِفَتْ دِيَانَتُهُ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ إِنَّمَا تَقْبَحُ فِي مِثْلِهِ، وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ: كَقِصَّةِ عَلِيٍّ وَالْمَرْأَةِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ إِنَّمَا تَعَلَّقَتْ بِهَا، وَلِهَذَا بَايَعَهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا التَّأْوِيلُ لِلْمَرْأَةِ فَلَمْ يَتَعَذَّرْ لِأَنَّ صَدَقَةَ السَّرِّ إِنَّمَا تَكُونُ لَيْلاً فِي الْأَغْلَبِ، وَكَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ، وَالْمَرْأَةُ مُسْلِمَةٌ أَرْمَلَةٌ، وَالْإِسْلَامُ فِي أَوَّلِهِ كَانَ حَاجِزاً حَصِيناً عَنِ الْقَبَائِحِ، وَالرَّجُلُ إِنَّمَا كَانَ يُنَاوِلُهَا وَلَا يَدْخُلُ، وَكُلُّ هَذِهِ قِرَائِنُ الصَّدَقَةِ لَا قِرَائِنُ الْفِسْقِ. فَبِمُبَاحَثَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ فَقَط. وَالْإِطْلَاعُ عَلَى مَا خَفِيَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ لَا يَنْكُرُ شَوْقُ <sup>(٣)</sup> النَّفْسِ إِلَيْهِ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى سَابِقاً إِلَى الْأَذْهَانِ فِي الْقِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ، سَبَقَ إِلَى ذَهْنِ الْمُصَنِّفِ فَقَالَ: (فَكَانَ

(١) فِي (ب): ((بَيْت)).

(٢) أَوْرَدَ الْخَيْرُ نَفْسَهُ عَنِ السِّيَرَةِ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ: ٤٩٩/٥.

(٣) فِي (ب): ((تَشَوَّق)).

سبب نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾<sup>(١)</sup>،  
وعَقَلَ عن كَوْن الذي كَانَ يُعْطِي الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ لَيْسَ بِنَفَقَةٍ مِنْ مَالِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ سَبَباً  
لِلنَّزُولِ؟! والسبب لابد أن يُطابَقِ الْمَسْبُوبُ. وَعَقَلَ أَيْضاً عَنْ كَوْنِ الذي رَوَاهُ أَثْمَنُنا  
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، أَنَّ سَبَبَ النَّزُولِ هُوَ تَصَدَّقَ عَلَيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِأَرْبَعَةِ دِرَاهِمٍ لَا يَمْلِكُ  
غَيْرَهَا، تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لَيْلاً، وَبِدِرْهَمٍ نَهَاراً، وَبِدِرْهَمٍ سِرّاً، وَبِدِرْهَمٍ عَلَانِيَةً؛ وَرَوَاهُ  
أَيْضاً ابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَتَبِعَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي (النَّهْرِ الْجَارِي) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَكَذَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالْمُحْسِنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ كِرَامَةٍ فِي  
(تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ).

وَكَذَا هُوَ (فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ) لِلوَاحِدِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ بِإِسْنَادَيْنِ مُتَصِلَيْنِ، وَعَنْ الْكَلْبِيِّ  
مِرْسَلَةً.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي رِبَاطِ الْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ مِنْ طَرُقٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ  
الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ: أَبُو أَمَامَةَ وَأَبُو الدَّرْدَاءُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَمِنْ التَّابِعِينَ مَكْحُولٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ.  
وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْوَاحِدِيُّ فِي (أَسْبَابِ النَّزُولِ)، وَإِنْ كَانَ مِنْ  
الْمُنْفِقِينَ كَذَلِكَ بَلَا شَكٍّ، لَكِنَّ النِّزَاعَ فِي كَوْنِهِ هُوَ سَبَبُ النَّزُولِ.

\* \* \*

(فَرَعُ: وَإِذَا اعْتَذَرَ) مِنْ بُوْحَثٍ فِي سَبَبِ التَّهْمَةِ لَهُ (وَجِبَ عَلَى الْمُبَاحِثِ قَبُولُ  
عُذْرِهِ وَلَيْسَ لَهُ تَكْذِيبُهُ فِيمَا اعْتَذَرَ بِهِ). لَكِنْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُبَاحِثَ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا الْمُصَنِّفُ  
عِنْدَ تَعَذُّرِ التَّأْوِيلِ. وَعَرَفْنَاكَ أَنَّ تَعَذُّرَ التَّأْوِيلِ، إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ ظُهُورِ الْوُجْهِ الْقَبِيحِ،  
فَقَوْلُهُ: (مَهْمَا لَمْ يَتَيَقَّنْ كَذِبَهُ)، خِلَافُ الْمَفْرُوضِ، وَحَيْثُ لَا يَمْتَنَعُ تَكْذِيبُهُ إِلَّا حَيْثُ لَا  
يُظْهِرُ وَجْهَ الْقُبْحِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ كَوْنُ الْمُتَّهَمِ مُؤْمِناً فَيَصْدَقُ مَعَ عَدَمِ ظُهُورِ وَجْهِ الْقُبْحِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ: ((الْمُؤْمِنُ إِذَا قَالَ صَدَقَ))) وَلَا أَصْلَ لَصِحَّةِ هَذَا اللفظِ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَمَّا مَعْنَاهُ فَتَابَتْ عِنْدَ الْبَزَّارِ وَأَبِي يَعْلَى مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ  
مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: ((يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ)).

(و) أَمَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا (قِيلَ لَهُ صَدَقَ) فَكَذَلِكَ لَا أَصْلَ لَصَحَّتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنَّهُ أَشَارَ الْمُصَنِّفَ إِلَى مَا شَهِدَ لَهُ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى جَوَاباً عَلَى مَنْ قَالَ لِنَبِيِّهِ هُوَ (﴿أَذْنُ﴾) أَيُ يَصْدُقُ كُلُّ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: (﴿قُلْ أَدْنُ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>) أَيُ يَصْدَقُهُمْ، فَعَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِي تَصْدِيقِ الْمُؤْمِنِينَ.

قلت: وأما الاحتجاج بمثل حديث أبي هريرة مرفوعاً عند الحاكم وصححه<sup>(٢)</sup> مع أَنَّ فِيهِ سُؤْدُودَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ وَاهٍ بِلَفْظِهِ: ((وَمَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ مُتَنَصِّلاً فَلْيَقْبَلْ ذَلِكَ مُحَقَّقاً كَانَ أَوْ مُبْطِلاً))، فَمَعْنَى الْقَبُولِ: تَرْكُ مُوَازَاةِ الْعُقُوبَةِ، لَا تَرْكُ اعْتِقَادِ فِعْلِهِ الْبَاطِلِ، فَإِنَّ التَّنَصُّلَ، إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ قَبِيحٍ مَعْلُومٍ.

وقوله: مُحَقَّقاً كَانَ أَوْ مُبْطِلاً، الْمُرَادُ بِهِ سَوَاءٌ كَانَ صَادِقاً فِي الْعُذْرِ الْمَوْجِبِ لِفِعْلِ الْقَبِيحِ أَوْ كَاذِباً فِيهِ.

ومثله ما عند الطَّيْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِلَفْظِهِ: ((مَنْ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مَكْسٍ)). وَنَحْوُهُ عِنْدَهُ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي الْبَابِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْكَلِّ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الذَّنْبِ لَا عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ، مَعَ تَحَقُّقِ سَبَبِ سُوءِ الظَّنِّ فَلَا تَصْلَحُ الْأَدْلَةُ عَلَى قَوْلِهِ.

\* \* \*

(فَرَعٌ: وَعَلَيْهِ إِنْ عَثَرَ مِنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ عَلَى خَطِيئَةٍ) وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ (وَاسْتِثْنَاءُهَا) لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ: (أَنْ يَسْتَرَهَا وَلَا يُذَيِّعَهَا)، وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِبْهُ حَتَّى يَجَاهِرَ بِالْمَعَاصِي كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي أَحَادِيثِ السِّرِّ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَأَمَّا الْاِحْتِجَاجُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٣)</sup>) فَلَا يَنْتَهِزُ عَلَى الْمُدَّعَى فِي مَقَامِنَا، لِأَنَّ الْمَقَامَ فِيمَنْ عَلِمَ مِنْهُ الذَّنْبُ. وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِيمَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ الذَّنْبُ، لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي (حَدِيثِ الْإِفْكِ) وَالنَّهْيِ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ

(١) التوبة: ٦١/٩

(٢) المستدرک: ١٠٣/١

(٣) النور: ١٩/٢٤، وقد تقدّم الحديث حول الموضوع.



عن إشاعة الفاحشة، فيمن لم يفعلها، فإن أجيب بأن العموم لا يقصر على سببه، ردّ بأن من تحققت منه الفاحشة غير مؤمن لحديث: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن))<sup>(١)</sup> عند الجماعة كلهم، وغيره. وحينئذٍ يجب (استصحاب عدم توبته)<sup>(٢)</sup> والحق أنه لا ينضبط الكلام في هذا الفرع إلا بضبط الأخوة في الدين، فمن حمل الدين على الفرد الكامل منه، وهو فعل كل واجب وترك كل حرام قوليين أو فعليين، قال: إن فاعل بعض الكبائر ليس (أخاً لتارك)<sup>(٣)</sup> الكل، فلا يثبت له عليه حق السرّ، إلا أن يعلم توبته، لكن لا يجب عليه طلب العلم لتوبته، لأنه من طلب تحصيل شرط الواجب ليحب ولا يجب، ومن حمل الدين على مجرد الشهادتين وما أمكن معهما من الأعمال، لم يخرج المستتر بفعل الكبيرة من الأخوة في الدين، فيستحقّ حقوقها من النصيحة والسرّ عليه، إلى أن يتمرد ويجاهر. وعلى هذا المعنى الأخير يحمل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن أحد الخصمين<sup>(٥)</sup> لا بد أن يكون مبطلاً، ولم يخرج باطله عن اسم الأخوة للمؤمنين. ومثله قوله ﷺ في الحدود في الخمر وقد لعنه بعض من حضر الحد ((لا تعينوا الشيطان على أخيك))<sup>(٦)</sup>.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الأحاديث في الأمر بسر المسلم كثيرة، منها ما عند الجماعة<sup>(٧)</sup> إلا البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: ((ومن سر على مسلم سره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)).

(١) هو من حديث أبي هريرة وفي الصحيحين وغيرهما؛ البخاري: (كتاب المظالم): ٢٤٧٥ وأطرافه في: ٥٥٧٨،

٦٧٧٢، ٦٨١٠، مسلم: (كتاب الإيمان): ٥٧، أحمد: ٢٤٣/٢، ٣٤٦، ٣١٧، ٣٧٦، ٣٨٦، ابن ماجه:

(كتاب الفتن): ٣٩٣٦؛ أبو داود: (٤٦٨٩).

(٢) في (ب): ((استصحاب الحال وعدم التوبة)).

(٣) في (ب): ((أخاً له)).

(٤) الحجرات: ١٠/٤٩.

(٥) في (ب): ((المختصين)).

(٦) هو من حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ: ((.. لا تعينوا عليه الشيطان))، ولفظه عنه عند أحمد:

٣٠٠/٢ وكذا البخاري من حديثه (كتاب الحدود): ٦٧٧٧ وطره في ٦٧٨١ وأورد ابن حجر الرواية بلفظ

المؤلف أيضاً: (فتح الباري: ١٢/٦٦ - ٧٧).

(٧) أحمد: ٢٥٢/٢، ٢٩٦، ٨٣٩؛ ابن ماجه (المقدمة): ٢٢٥؛ الترمذي (الحدود؛ باب ما جاء في السر على

المسلم): ١٤٤٩؛ أبو داود كتاب الأدب؛ باب في المعونة للمسلم: ٤٩٤٦

وفي الباب غير ذلك. وهو ظاهر في أنَّ المستور باقٍ على الأنحوة لم تخرجه المعصية المستورة عن الأنحوة في الدين، وظاهر في أنَّ السَّتر مُعاونة على الخير، لا على الشر. والسِّرُّ في ذلك أنَّ المُستَرَّ طالبٌ للسَّتر، وطالبُ السَّتر مُعترفٌ بِقُبْح ما سَتَره، فهو باقٍ على الاعتراف، والإيمان بحكم الشرع، وحديث: ((لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهو مؤمِّن)) مقيّدٌ بحين يَزْنِي.

وقد ثبت في الحديث: ((إِنَّ الْمُؤْمِنَ كَالْفَرَسِ يَسْتَنَ فِي طَيْلِهِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أُخَيْتِهِ)) وهي الإيمان المتفق عليه، فهو مستقيل للزَّلة، كما نَبَّه على ذلك حديث: ((أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَشْرَاتِهِمْ)). أحمد وأبو داود والنسائي وابن حَبَّان وصححه، والشافعي والبيهقي من حديث<sup>(١)</sup> عائشة مرفوعاً.

قلت: والعثرة هي السَّقطة وهي نادرة لا غالبية. ويشهد لما فصَّلناه حديث ((كُلُّ أُمَّتٍ مُعَافٍ إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ)) عند مسلم وغيره كما تقدم. وبه يُعلم أنه لا يشترط في حُسْن السَّتر أن يُستتاب العاثر، لأنه كغير المختار، من حيث إن رغبته في الاستقامة، فهو في حكم التائب استصحاباً لمحَبَّته الاستقامة، فإذا عاود القبيح كَشَفَت المَعَاوِدَة عن اختلال الاستقامة، وبطلان استصحابها، فيجري عليه اسم الفاسق، ويمتنع عليه اسم الأخ في الدين.

وما ذكرناه هو مَعْنَى ما (قد قال الإمام القاسم) بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> عليه السلام فيما خاطبه به مَنْ نَصَحَه: ((أَصْحَبْ مَنْ صَحِبْتَ بِالسَّتر لَعُورَتَه والإقالة لعشرته)) وفي خصوص قوله: ((لا تُطِلْ مُعَاتِبَتَه إِذَا هَفَا)) دلالة على ما ذكرناه لك، من أنه لا يشترط

(١) هو من حديثها عند أحمد: ١٨١/٦ وأبي داود (كتاب الحدود): ٤٣٧٥ وبقيته: ((...إلا الحدود)).

(٢) هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسيني العلوي الرَّمِّي (١٦٩ - ٢٤٦هـ / ٧٨٥ - ٨٦٠م)؛ الإمام، العالم، الفقيه، الشاعر سكن جبال ((الرس)) من أطراف المدينة وأعلن دعوته بعد موت أخيه محمد بن إبراهيم المعروف بابن طباطبا سنة ١٩٩هـ، ومات في جبل الرّس على بعد ستة أميال من المدينة سنة ٢٤٦هـ. له رسائل وتصانيف منها (رسالة في الإمامة) و (الرّد على ابن المقفع) و (سياسة انفس) و (العدل والتوحيد) و (الناسخ والمنسوخ) إلى ما هنالك من فتاوى ومسائل فقهية أخرى.

انظر: مصادر التراث للمحقق: ١٣١ - ١٣٢.

الإلحاح عليه في طلب التوبة عن أول زلة، بل تجعل كأنها لم تكن حتى تكرر المعادة فيكشف عن إصرار ورغبة في الشر.

((ولا جفوته إذا جفا فإن زلًا فأقله))، كما صرح به حديث: ((أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم)) (وإن قصر فاحتمله، وإن تمرد عن التوبة)، أي عاود تلك الذنوب فكشف عن كونها ليست بعثرة، (فعليك أن تحذر منه)، لأن المعادة كشفت عن قبح سيرته وخبث سريره، فتحقق كونه فاسقًا خارجًا من الإيمان، ثم كلام القاسم إن انتهى هنا كما هو الظاهر فيحذر ثلاثي غير مُضعف، وإن كان الدليل، أعني (لقوله ﷺ: ((اذكروا الفاسق بما فيه لكي يحذره الناس))) من بقية المنقول عن القاسم، فيحذر - ثلاثي مُضعف العين - بمعنى: عليك تحذير الناس منه، لأن من جعل الشر ديدنًا له صار كالحيّة التي ديدنها الشر، لكن الحديث لا أصل له بهذا اللفظ، وإن كان المعنى صحيحاً من جهة القياس.

وعند الطبراني في الثلاثة<sup>(١)</sup>، برجال كلهم موثقون من حديث معاوية بن حيدة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: ((حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر، اهتكوه حتى يحذره الناس))، لكن الفاجر هو الجاهر كما تقدّم عند مسلم في حديث: ((كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ))، ونحوه حديث ((من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له)) عند البيهقي من حديث أنس مرفوعاً بإسناد ضعيف.

ولكن (عليه) يدل و(يحمل) حديث: ((لا غيبة لفاسق ولا مجاهر)) أخرجه رزين ابن معاوية. وعطف الجاهر تفسيري، فلا يستحق السر كما يستحقه العاثر، لأن العاثر مُعَافَى كما صرح به الحديث. فهو باقٍ على أخوة المؤمنين لا تخرجه العثرة عنها، ولا توجب له اسم الفسق. والسر في ذلك أن العصمة مرتفعة. وحديث: ((لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم كي يُذنبوا فيغفر لهم)) يستلزم تعلق فضل المغفرة بكل مؤمن، ولا مغفرة إلا للذنوب.

(١) أي في معاجمه الحديثية الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير).

والقول بأن العائر فاسقٌ محتاج بعدما حَقَّقناه إلى الدليل، ولا يوجد؛ كيف وقد نادى الله حاطبَ بن أبي بلتعة بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(١)</sup> مع أنه قد تمَّ حديث رسول الله ﷺ إلى الكفار؛ وذلك من أكبر المعاصي، حتى قال عمر للنبي ﷺ: دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال له النبي ﷺ: ((وما يُدريك أن الله قد أطلع على أهلِ بدرٍ فقال لهم: أفعلوا ما شئتم فلاني قد غفرتُ لكم)). ولم يروا أن حاطباً تاب، وإنما اعتذر بأن له في مكة أهلاً وعيالاً، فأراد أن يكون ما فعل يداً لأولاده عند قريش. وذلك العذر ليس بتوبة ولا وجهاً صحيحاً لجواز ما فعل حاطب.

وتقدَّم حديث: ((مثلُ المؤمنِ مثلُ الفرسِ يَسْتَنُّ في طيله ثم يَرْجِعُ إلى أخيته)).

\* \* \*

(١) المتحنة: ١/٦٠، وقصة حاطب بن أبي بلتعة اللخمي الصحابي (ت ٣٠هـ) ومكاتبته لقريش سرّاً واعترافه بذلك مبسوطه عند الطبري ٢٨/٤ وتفسيره ٢٩/٢٨؛ طبقات ابن سعد ٣/١١٤؛ السيرة ٢/٣٩٨، الاستيعاب ٣١٢/١؛ سمر النبلاء ٤٣/٢ وغيرها، وراجع الحاشية التالية.

(٢) هو في الصحيحين وغيرهما من حديث علي (البخاري: كتاب الجهاد، باب الجاسوس): ٣٠٠٧ وأطرافه في: ٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩؛ أحمد: ١/٨٠، ١٠٥، ٣٣١، ١٠٩/٢، ٢٢٥، مسند الحميدي: ٢٨/١.

## فصل

### [حكم موالاة الفاسق وتعظيمه]

(فصل<sup>(١)</sup> والموالاة): مُفاعلة من الوليّ وهو القُرب لأن الوليّ مُقَارِبٌ لولّيه بالجسم أو القلب.

(والمُعَاداة): مُفاعلة أيضاً من عدا كَسَمَا، وهو البُعد، لأنّ كلَّ عَدُوٍّ مُبَاعِدٌ لَعَدُوّه بالجسم أو القلب، والعِدَى: هم المتباعدون. والمراد بالموالاة والمعادة: ما يكونان (في الدّين): أي لأجله على أن في التّعليل، مثلها في قوله ﷺ<sup>(٢)</sup>: ((إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ)).

وهما حيثنّذ (واجبتان إجماعاً). والأقسام أربعة: موالاة المطيع، موالاة العاصي، مُعَادَاة المطيع، مُعَادَاة العاصي.

(فالأول والرابع هما الواجبتان). لكنّ الكلام في مُحَرَّمَات أفعال القلوب. فالقياس أن يُقال: مُحَرَّمَان، وليس المُحَرَّم إِلَّا الْأَوْسَطَان. فعلى المعنى اللّغوي فيهما تكون الموالاة الواجبة قُرب المكلف من الغير، لأجل دينه، وهي الأخوة في الدّين، والمُعَادَاة تَبَاعُده منه، لأجل دينه، فيعودان إلى حُبِّ الإيمان، وَحُبِّ نَقِيضِهِ، فلو حَصَلَ قُرب من العاصي، لَا لأجل مَعْصِيَتِهِ، وَبُعد من المطيع، لَا لأجل طَاعَتِهِ، لم يكن ذلك من الموالاة والمُعَادَاة المقصودتين في شيء.

(١) تكملة البحر: ٥٠٠/٤

(٢) هو من حديث ابن عمر وأبي هريرة وجابر في لصحيحين وغيرهما (البخاري: كتاب بدء الخلق): ٣٣١٨

(وراجع في شرحه فتح الباري: ٣٥٦/٦ - ٣٥٨ مسلم (باب تحريم قتل الهرة): ٢٢٤٢ و ٢٢٤٣ ابن ماجه

(الإقامة): ١٢٦٥؛ أحمد: ١٥٩/٢، ١٨٨، ٢٦١، ٤٢٤، ٥٠١، ٣١٧/٣ - ٣١٨ و ٣٧٤

(وهو): أي كل من وجوب المقاربة لأجل دين الإسلام ووجوب المباحدة لأجل دين الكفر. (مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرُورَةٌ، فَمَنْ أَنْكَرَهُ فَسَقَ، وَفِي كُفْرِهِ تَرَدُّدٌ)، لكن لا وَجْهَ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ دَعْوَى كَوْنِ الْوُجُوبِ ضَرُورِيًّا مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ مَنكَرَ الْوُجُوبِ الضَّرُورِيِّ عِنْدَهُ كَافِرٌ، حَتَّى قَالُوا: وَاشْتَكَى فِي كُفْرِهِ حُكْمَهُ حُكْمَهُ.

وأما تعليل أنه (يُحْتَمَلُ الْكُفْرُ) بقوله: (لِرَدِّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(١)</sup>) فَأَنْكَرَ تَعَالَى إِيْمَانَهُمُ الْمَوَادِّ هُمْ).  
ففيه بَحْثَان:

أحدهما: أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ وَحْدَانِ الْمُؤْمِنِ الْمَوَادِّ لَا عَلَى أَنَّ الْمَوَادَّ غَيْرُ مُؤْمِنٍ، كَمَا هُوَ الْمُدَّعَى، وَلَوْ سَلَّمْ أَنَّ الْوَحْدَانَ مُقْحَمٌ، وَأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْمُؤْمِنِ لَا يُوَادُّ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ بِمَفْهُومِ الصِّفَةِ، عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ يُوَادُّ، وَمَعَ أَنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى التَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ لَيْسَ هُوَ الْمَطْلُوبُ، إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ كَوْنُ الْمَوَادِّ غَيْرَ مُؤْمِنٍ، وَغَيْرَ الْمُؤْمِنِ أَعَمُّ مِنَ الْكَافِرِ عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيْمَانَ وَالْكَفْرَ ضِدَّانِ لَأَنَّهُمَا وَجُودِيَّانِ، فَلَا إِيْمَانَ تَصْدِيقٍ إِيجَابِيٍّ وَالْكَفْرَ تَصْدِيقٍ سَلْبِيٍّ. فَمَنْ لَا تَصْدِيقَ لَهُ إِيجَابِيًّا وَلَا سَلْبِيًّا كَالشَّكِّ، لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ. وَكَذَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا نَقِيضَانِ، لِأَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ نَقِيضِي النَقِيضَيْنِ، قَدْ يَكُونُ عَمُومًا مِنْ وَجْهِ، لِأَنَّ نَقِيضَيْهِمَا يَجْتَمِعَانِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَاسِقِ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُؤْمِنٍ وَغَيْرُ كَافِرٍ، وَالْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةُ غَيْرُ الْمُؤْمِنِ يُوَادُّ وَإِنْ اسْتَلْزَمَتْ عَكْسَهَا، فَإِنَّهَا تَعَكُّسُ جَزْئِيَّةٌ هَكَذَا: بَعْضُ مَنْ يُوَادُّ غَيْرَ مُؤْمِنٍ، وَلَا يَفِيدُ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْكَلِيَّةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ غَيْرُ الْآيَةِ عَلَى مَسَاوَاةِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ فِيهَا، فَتَمَّ الْكَلِيَّةُ مِنْ كِلَا الطَّرَفَيْنِ. وَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ سِوَى الْآيَةِ، وَلَا دَلَالَهَ فِيهَا.

وثانيهما: أَنَّ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ظَاهِرٌ فِيمَنْ مَانَعَهُمَا وَدَافَعَهُمَا عَمَّا أَرَادَهُ مِنْ هِدَايَةِ الْخَلْقِ، لِأَنَّ الْحَدَّ فِي اللُّغَةِ: الدَّفْعُ وَالْمَنْعُ، وَالْمُفَاعَلَةُ مِنْهُمَا عِلَاجٌ، وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا بِالْمُحَارَبَةِ لِهَمَا. وَسَبَبُ النَّزُولِ شَاهِدٌ بِذَلِكَ؛ فَهِيَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى كُفْرٍ مِنْ وَادِّ الْمُحَارِبِ لَا كُفْرٍ مِنْ وَادِّ الْمُسَالِمِ، وَالْمُدَّعَى أَعَمُّ مِنْ مَقْتَضَى الدَّلِيلِ، فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا كُفْرَ مَنكَرِ حُرْمَةِ

موادّة من يُحارب الله ورَسُوله، لأجل حَرْبه لهما. وإذا كانت الآية إنما تدلُّ على ذلك بعد اللَّتْيَا وَالَّتِي! فمن أين يلزَم كَوْنُ حُكْمِ الْأَخْصِّ حُكْماً لِلْأَعْم؟ وقد علِم في علم الاستدلالِ خلافة، هذا خُلف.

وكذا استدلالُ المصنّف<sup>(١)</sup> على كُفر من أنكر حرمة موالاة الكافرين بأن الله تعالى جعل حكمه حكمهم (في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: أي حكمه حُكْمُهُمْ)؛ في الكُفر. والاستدلال بالآية على ذلك وَهَمٌّ لَأَنَّ الْمُدَّعِي كُفْرَ مُنْكَرِ حُرْمَةِ الموالاة، ولم تدلَّ عليه الآية. إنما دلَّت على كون المتولِّي لهم منهم كما قال ﷺ: ((مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ))، وكونه منهم لا يستلزم كفره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾<sup>(٣)</sup> فحكم الله تعالى بأنه مِنْهُمْ وبأنه مؤمن، ولعدم استلزام كونه منهم لكفره يُبطل ما قيل: إن كُفر المنكر لِحُرْمَةِ موالاة الكافر إنما كان لردّه الآية؛ ووجهُ بطلان ذلك القول أَنَّ المنكر لحرمة موالاة الكافر لم يُنْكَرْ مَذْلُولُ الآية. أعني كَوْنُ مُتَوَلِّيهِمْ مِنْهُمْ، ولا انتهض ثبوت كونه منهم دليلاً على كفره كما عرّفناك. ثم تولَّى: تَفَعَّلَ، ومعناه: اتَّخَذَهُمْ أَوْلِيَاءَ أَي قُرْبَاءَ، إِذِ الْوَلِي: الْقُرْبُ لَغَةً وَالْقُرْبُ يَكُونُ لِأَسْبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ، غير الاشتراك في الكفر، والمطلق لا يَدُلُّ على المُقَيَّد. أعني توليهم لأجل كفرهم كما عرفت.

\* \* \*

(فرغ: وحقيقة موالاة الغير) أعم من كونها في الدِّين وغيره وهي نصرته على حُسْنٍ أو قَبْحٍ، لأن المفاعلة علاج، وهو حقيقة في فعل الجوارح، وإن وقع مجازاً في مثل: ﴿يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ فالمراد بالموادّة<sup>(٤)</sup> في مثله ما ينشأ عنها من الأفعال، وليست من أفعال القلوب التي نحن بصدد الكلام على أحكامها، فلو قال: وحقيقة تولي الغير

(١) تكملة البحر: ٥١٠/٥

(٢) المائدة: ٥١/٥

(٣) النساء: ٩٢/٤

(٤) في نسخة (ب): ((بالموالاة)).

بلفظ التفعّل لا لفظ المفاعلة، لكان هو الصّواب، لأنّ التّوليّ اتّخاذ الرّوليّ بالنّية والمحبة، ولهذا قال المصنّف في (الدامغ): ((الموالة إرادة المدح والتّعظيم، والإرادة فعلٌ قلبيّ))، لكن كان الصّواب أن يقول: والتّوليّ.

وأيضاً عرفناك أنّه يصحّ إرادة مدح الكافر وتعظيمه، بوفاء العهد، وحفظ الأمانة، وصدق القول، ونحو ذلك فلا يطرد، فالصواب أن يقال: التّوليّ حبّ الغير. فيشمل الواجب والمحرم، لأنهما يفترقان بحسن سبب الحبّ وقبحه، كما أنّ العداوة كراهة الغير كذلك، فيشمل الواجبة والمحرمّة. وتحقيقه أنّ النفس مُنجذبة إلى المحبوب، فهي وآلية له قريبة منه، ونافرة عن المكروه، فهي بعيدة منه، والولاية والعداوة هما القُربُ والبُعد كما علمت. ولأنهما لا يكونان إلّا عن سبب يُعلم أنه لا بُدّ في أن يكون الرّجل وليّاً وعدوّاً، باعتبار سببين: أحدهما: للولاية، والآخر: للعداوة. وحينئذٍ يجب الترجيح، فتجب مُعاملته بما هو الغالب عليه، لما عرفت من كَوْن الغلبة مدركاً شرعياً في كثير من المواضع. ولهذا فرّقنا فيما تقدّم بين المُجاهر بالمعاصي والعائر بواحدة.

وأما قول المصنّف في رسم الموالة المطلقة: (هي أن تُحبّ له ما تحبّ لنفسك وتكره له ما تكره لها) فمحتملٌ من وجوه:

أحدها: أن الموالة من أفعال الجوارح كما عرفناك به سابقاً. وإن كانت أفعال القلوب مبادئها.

وثانيها: أنّ الموالة إنّما تنشأ من فعل الغير لمحبوبك، وتركه لمكروهك، فمشاركته لك في المحبوب والمكروه سبب الموالة، لأنّ الموالة سببُ محبة المشاركة.

وثالثها: أنّ حبّك وكراهتك له ما تحب وتكره لنفسك، فرغ عن الموالة، لا يحصل إلّا بعد حصولها بحصول سببها، وليس نفسها التي هي حقيقتها.

ورابعها: أنّ المؤمن يحبّ للكافر ما يحبّ لنفسه من الدّين، ويكره له ما يكره لها من الكفر، بل لا يُحاربُه إلّا لِيُوصله إلى ذلك المحبوب ويصرفه عن ذلك المكروه، مع أنّ ذلك ليس بموالة، فالرسم غير مطّرد.



وخامسها: أنَّ المحبوبَ والمكروهَ إن أخذَا مُهمَّلين أو جزئيين كان تعريفًا بالمجهول، وإن أخذَا كُلَّيْنِ لم تثبت موالاة رأساً، لأنَّ من الأمور ما لا يحبُّه الرَّجل لولِّيه، ككنكاح زَوْجته ومِلْك ماله ونحو ذلك ممَّا يحبُّ الاختصاص به. وبالجملَة خلال هذا الرِّسم كثيرة لا حاجة بنا إلى استقصائها.

واستدلَّ المصنّف لصحته بقوله: (كما نَبّه عليه ﷺ) على أن الموالاة هي أن تحب وتكره للولي ما تحب وتكره لنفسك حيث قال من حديث أنسٍ عند مسلم<sup>(١)</sup> بلفظ: ((لا يُؤْمَنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ وَلِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)). والمصنّف رواه بالمعنى فقال: ((لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرى لأخيه المؤمن ما يرى لنفسه ويكره ما يكره لها))، فغيّر لفظه وزاد فيه الكراهة، ونقص منه ((الجار)) ولهذا احتسّس بقوله: (أو كما قال).

لكنّ ذلك لا يدلُّ على ما ادّعاه من حقيقة الموالاة عامّة كانت أو خاصّة، وإنّما هو دليل على حقيقة الإيمان كما أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث معاذ بن [جبل] أنّه سأل رسول الله ﷺ عن أفضل الإيمان فقال: ((أَنْ تُحِبَّ اللهَ وَتُبْغِضَ اللهَ، وَتُعَمَلَ لِسَانُكَ فِي ذِكْرِ الله، قال: ثم ماذا يا رسول الله؟ فقال: وَأَنْ تُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ)).

(وأما حقيقة المُعاداة المطلقَة فقد عرّفناك أنها مُفاعلة كالمُوالاة، وهي علاج لا يكون حَقِيقَةً إِلَّا فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وكلامنا في أَفْعَالِ الْقُلُوبِ. فلا يصح قوله: (أَنْ يُرِيدَ)، لأنَّ الإرادة فِعْلٌ قَلْبِي، فهي العداوة، وأما مُعاداة الغير فهي فعل ما م يتعدّ به نحو (إنزال المضرة به وصرفِ المنافع عنه). لا مجرد إرادة ذلك، لأنَّ هذا رسم العداوة

(١) هو من حديثه بهذا اللفظ عند مسلم وبلفظ: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو قال لجاره) ما يحب لنفسه)) (كتاب الإيمان: باب الدليل على أنه من حصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير): ٤٥

(٢) هو عند أحمد: ٢٤٧/٥ من حديث معاذ بن جبل، وقد جاء في الأصل (معاذ بن أنس) زلّة قلم من الناسخ فصحبنا ذلك؛ ولَمَعَادِ بْنِ أَنَسٍ الْجَاهَنِي حَدِيثٌ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي الْإِيمَانِ سَيَأْتِي عَلَى ذِكْرِ الْمَوْلَفِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

الذي تقدّم له في الفرق بينها وبين الغِلِّ، والفرق بين العداوة والمعاداة، أنّ المعاداة تستلزم العداوة، ولا عكس، لجواز أن يكون الرجل عدوّاً لآخر، والآخر لا يراه عدوّاً، فلا مُعاداة لأنها مشاركة ولا مشاركة.

ثم لا حاجة إلى قوله: (ويعزم على ذلك)، لأنّ إرادة إنزال الضّرر هي العزم عليه، وأما تقييدُ إرادة إنزال الضّرر بذلك الغير والعزم عليه بقوله: (إنّ قدرَ عليه)، فمفهومه مُخِلٌّ، لأنّ مفهومه أنّ المعاداة القلبية لَيْسَتْ إلّا إرادة ما يقدر عليه من الضّرر، ولا شك في أنها إرادة مطلق الضّرر كما في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ الدَّوَائِرُ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذا القيد<sup>(٢)</sup> (بما لم يعرض صارفٌ يُرجّح التّرك)، لأنّ صارفَ إنزال الضّرر بالعدو، لَيْسَ بصارفٍ عن المعاداة القلبية، وإنما هو صارف عن مقتضاها.

تنبيه: لا يخفّك أنّ حقّ ترتيب مباحث الموالاتة والمعاداة أن يُذكر أولاً رسم الأعمّ منهما، لأنّ الأعمّ جزء الأخصّ، والجزء مقدّم طبعاً، ثم رسم الأخصّ، ثم حكم كل منهما. والمصنف قدّم حكم الأخصّ قبل تصوير ذاته، وصوّر الأعمّ فلم يأت بشيء في تصويره، وغفل عن تصوير الأخصّ الذي هو المقصود بالتأليف، وإنما تعرّض له بما لا يوجب تصويره وهو قوله:

\* \* \*

(فروع: والموالاتة والمعاداة إنّما يكونان دينيين، حيث يواليه): أي يُضامه على فعلٍ ديني، لأنّ الموالاتة: المناصرة كما عرفناك به، والمتناصرون: متوالون على الفعل الواحد.

(وأما) أنها لا تكون دينية إلّا إذا (والاه لكونه ولياً لله)، فقد عرفت أنّ ولي الله لا سبيل إلى العلم به، والعلم بحصول المقتضى شرط للعمل بمقتضاه، وإنما المعلوم هو الفعل الذي جعله الله ورسوله ديناً لأوليائه، والواجب إنّما هو تواليهم، أي اجتماعهم على ذلك الفعل، لا جمع ذواتهم. معجّدها.

(١) التوبة: ٩٨/

(٢) في (ب): ((التقييد)).

(وكذا) الكلام في قوله (يُعاديهِ لكونه عدوًّا لله)، لما أسلفناه لك من أن الخواتم مجهولة، كما أن الطاعة معلولة فلا يصح الجزم بولاية الله وعداوته لأحدٍ غير المعصوم.

وأما قوله: (كما نُبِّه عليه ﷺ في قوله) الذي أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث معاذ ابن أنس وأحمد من حديث أبي أمامة أنه قال ﷺ: ((من أحبَّ الله وأبغضَ الله))، الخیر، تمامه: ((وأعطى الله، ومنعَ الله، فقد استكملَ الإيمان))، وقد عرَّفناكَ سابقاً أنَّ هذه نتائج الإيمان لا نتائج الموالاة. (فإن لم يكونا) أي: الموالاة والمعاداة الدينيان (كذلك)، بل كانا لا لأجل كونه وليًّا لله، ولا لكونه عدوًّا لله، (فدنيويان نحو أن يُحبَّ له الخیر لقربته)، لكن عرفت أن صِلَةَ الأرحام من أعظم الأمور الدنيئة فلا ينبغي إطلاق كون محبَّتها دُنيوية، وكذا المجازاة على النفع التي أشار إليها بقوله: (أو لنفعه له)، إذ لا أقل من أن تكون مندوبة إن لم تحب، والمندوب من الدِّين. فإذا قصد بالموالاة في الأمرين الوجه الشرعي، كانت دينية ضرورة أنَّ موالاة المؤمن ومعاداة الكافر إنما يكونان دينيين، إذا قصد بهما الوجه الشرعي، وإلا لم تكونا دينيين فإنه لا بدَّ في الدين من الإخلاص، وإلا لم يكن ديناً حقيقياً، وإن كان ديناً صورياً.

وكذا الكلام في قوله: (يحبُّ له الشرُّ لمضرته له)<sup>(٢)</sup> ولمن يجب، ولا تغفل عما عرَّفناكَ به في حقيقة الموالاة والمعاداة من كون الموالاة هي المناصرة الموجبة للاجتماع على الفعل، والمعاداة هي الممانعة فيه الموجبة للافتراق، وعرفت ما في الرسم فلا تغترَّ به!

\* \* \*

(فرع: وإنما تحرم موالاة الكافر والفاسق الدينيَّة<sup>(٣)</sup> وهي أن تحبَّه لكونه عدوًّا لله). لكن عرَّفناكَ أن القياس أن يقال: أن تحبَّه لدينه الذي هو الكفر أو الفسق، لما مرَّ

(١) هو من حديث معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عند الترمذي (أبواب صفة القيامة): ٢٦٤٢، وقال: ((هذا حديث منكرٌ حسن))، وهو من حديثه أيضاً عند أحمد: ٤٣٨/٣؛ ٤٤٠؛ وأخرجه من حديث أبي أمامة أبو داود (كتاب السنَّة): ٤٦٨١.

(٢) في (ب): ((أول)).

(٣) في أصل تكملة البحر ٥٠١/٥: ((الدينيَّة فقط لما مرَّ)).

من كون وجوب الموالاة والمعاداة في الدين أي لأجله ضرورياً، وترك الواجب الضروري محرم على رأي من يقول: الأمر بالشيء نهى عن ضده وغيره.  
وأما الإشارة بما مرَّ إلى الآيتين المذكورتين هنالك فعائدة على هذا الحصر بالنقض، لأن الآيتين السابقتين مُطلقتان ظاهرتان في الموالاة والتولي دينيين كانا أو دنيويين فإرادان بظاهرها.

قوله: (وتَجَوُّزُ الموالاةِ الدنيويةِ)، ويكون القياس<sup>(١)</sup> بدل قوله: (إلا ما حرّمه الشرع من ذلك)، إلا ما أحله الشرع من ذلك، لأنه لا دليل على قوله: (وهو)، أي ما حرّمه الشرع، (ثلاثة أنواع)، إلا الآيتان المتقدمتان. فلو اشتغل ببيان الجائز كمشي النبي ﷺ إلى أبي جهل كما سيأتي، والحرص على هداية الكافر والفاسق ونحو ذلك كما سيأتي<sup>(٢)</sup>. لكن هذا ليس بموالاة للظالم لأنها المناصرة له على الظلم، كما أن موالاة المؤمن مناصرة على خصال الإيمان.

#### الأول: من ثلاثة أنواع:

(الموالاة الدنيوية) التي حرّمها الشرع (تعظيمه) أي الكافر أو الفاسق (بقول)، كمدحه أو ابتدائه بالسلام، (أو فعل) كمصافحته والمشى وراءه تعظيماً له (و) إنما حرّم مثل ذلك للآيتين السابقتين لا لأنه (قد قال تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾<sup>(٣)</sup>) لأن هذه الأقوال والأفعال، وإن كانت مُحَرَّمَةً فليست بموالاة دينية ولا دنيوية، لأنّا كرّرنا لك أن الموالاة المناصرة في الدين، ولا مناصرة في هذه على دين، وأيضاً الآيتان السابقتان، وهذه كلهن في المحاربة والمدعي حرمة تعظيم من هو أعم منه، وقد أسلفناك أن حكم الأخصّ ليس حكماً للأعم، وحققنا لك أن المراد بالأمر ((بالغلظة)) إنما هو عند القتال، وأما عند المعاملة فبالقول اللين والملاطفة على ما هو قياس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من أنه لا يحسن إن كفى اللين.

(١) في (ب): ((أن يقول)).

(٢) في (ب): ((بما سيأتي)).

(٣) التوبة: ١٢٣/٩ أوها: ﴿فَاتَّبِعُوا الدِّينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾.

(وأما) احتجاج المصنّف على استمرار الغلظة بأنه (قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>). فلو لأنّ المؤمن لهم لَنافى فَعَلَهُ الآية، فمع أنها مُعارضة بالإجماع، على أنه لا يُحشّن إن كفى اللين، وبأنها خَبَرٌ بالعِزّة عند الله، لا أمرٌ بالتعزّز في الدنيا، فالمراد بالعِزّة في الآية الغلبة، لأنّ المنافقين كانوا يعتقدون أنهم الغالبون، لأنّ الدّارَ دارهم، وأن الغلبة لهم فيها، وأنّ الغالب يُخرجُ المغلوبَ من داره.

(وأما) ما عند مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((لا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ))، فلأنّهم كانوا إذا رَدُّوا على المسلمين قالوا: وعليكم السّام، بحذف اللّام، يريدون: الموت! لأنّ السّام: اسم له عندهم؛ ولهذا قال ﷺ: ((وإذا ابتدؤوكم فقولوا وَعَلَيْكُمْ))، أي لا يذكر<sup>(٣)</sup> ما بعد ((وعليكم)) لأن عليكم جواب كافٍ في الدّعاء بالخير إن قَصَدُوهُ، وبالشرّ إن قَصَدُوهُ، وهذا النهي لمانع خاص.

(وأما) تَوَهُّمُ أَنَّ (في تعظيمه إشراكه للمؤمن في العِزّة)، وهو ينافي حكم الله تعالى باختصاصه وأوليائه بها، فساقطٌ لما عرفت من أنّ العِزّة التي يختص بها المؤمن هي العِزّة عند الله لا عند الخلق. فربما كان ذو المال عندهم أعزّ من المؤمن، ولو سلّم كونُ المراد عِزّة الدنيا، لكان المراد بالمؤمنين هم الصحابة، لأنهم هم الذين عزّوا في الدنيا برسول الله ﷺ وتأيده بالملائكة لا غيرهم.

(والفاسق) إذا كان مُجاهراً فقط، لما عَرَفْنَاكَ من أنّ المسترّ مقال العِشّة لا يستحق اسم الفاسق.

(أما المجاهر فحكمه حكم الكافر في وجوب الاستخفاف به)، ودليل ذلك أنه ظالمٌ لنفسه اتفاقاً. (وقد قال ﷺ: ((مَنْ مَشَى إِلَى ظَالِمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَقَدْ بَرِئَ

(١) المنافقون: ٨/٦٣ ومماها: ..ولكنّ المنافقين لا يعلمون.

(٢) هو عنده من حديث أبي هريرة (كتاب السلام): ٢١٦٧ وتام الحديث: ((.. فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه))، وشرح المؤلف لما ورد عند مسلم أيضاً لحديثين آخرين بنفس المعنى من طريق ابن عمر وعائشة (٢١٦٤ و ٢١٦٥).

(٣) في (ب): ((لا تذكروا)).

من الإسلام))) أخرجه الطبراني<sup>(١)</sup> عن أوس بن حنظل مرفوعاً لكن بلفظ: ((مَنْ مَشَى إِلَى ظَالِمٍ لِيَعِينَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ)). وهو مقيد بإرادة ((أَنْ يُعِينَهُ)) فيحمل عليه ما أخرجه القضاعي والدَّيْلَمِي عن مُعَاذٍ مرفوعاً بلفظ: ((مَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ فَقَدْ أَجْرَمَ)) لأنَّ ذكر المعية ظاهرٌ في المناصرة، ولأنَّ المطلق يُحمل على المقيد إذا كانا في حكم واحد كالحدِيثَيْنِ.

ويعضدُ المقيد ما أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث كعب بن عجرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَعِيذُكَ يَا اللَّهُ يَا كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ مِنْ أَمْرٍ يَكُونُونَ بَعْدِي مِنْ غَشْيِ أَبْوَابِهِمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ غَشَى أَبْوَابَهُمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ، فَلَمْ يُصَدَّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَسِيرِدَ عَلَيَّ الْخَوْضُ)).

وفي الباب غير ذلك في (أمالِي) أَبِي طَالِبٍ، وَ (الترغيب والترهيب) للمنذري وغيرهما. والوعيد في الأحاديث المذكورة إنما هو على المشاركة في الباطل، وإن كان تجنب مظان المعاصي مما هو مقصود للشرع في الجملة، فربما رُخص في المظنة إذا علم أنها لا تستلزم المنة، أمّا مع العلم فلا شبهة في تحريم المظنة.

وقال المصنف: (إن النبي ﷺ أراد من مَشَى إِلَيْهِ تعظيماً له إما بزيارة أو تسليم وتهنية أو وداع)، وهو غفلة عما نبهناك عليه في الأحاديث المذكورة من وجه النهي. (ولهذا لا يحرم المشي إليه لحاجة عارضة دينية أو دنيوية عامة أو خاصة يعلم أنه ما مَشَى إِلَّا لِأَجْلِهَا) لا لتعظيمه أو نحوه، لأنه كان المشي لحاجة، لم يكن تعظيماً بل كالمشي لأخذ الوديعة من لدنه.

(وكما مشى النبي ﷺ إِلَى أَبِي جَهْلٍ لِأَمْرِهِ بِإِيْفَاءِ غَرِيمِهِ) الذي شَرَى مِنْهُ أَبُو جَهْلٍ إِبْلاً وَمَطْلَهُ أَثْمَانَهَا، فَقَصِدَ الْبَائِعُ نَادِي قَرِيشَ فَشَكَا إِلَيْهِمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرَأَى مِنْهُمْ،

(١) أخرجه عن الطبراني بلفظ المؤلف السيوطي في الجامع الصغير (٩٠٤٩).

(٢) الترمذي (أبواب الجمعة: ٨٠).

(٣) في (ب) زيادة: ((ولا يرد عني الخوض)).

فقالوا للشاكي: عليك بذلك الرجل، يشيرون إلى رسول الله ﷺ يريدون الهُزءَ به لما يعلمون من التنافر بينه وبين أبي جهل، فذهب الرجل إلى النبي ﷺ فذكر له شكايته، فمضى رسول الله ﷺ إلى أبي جهل فدقَّ عليه الباب، فقال أبو جهل: مَنْ بالباب؟ فقال النبي ﷺ: محمد! فخرج أبو جهل إليه مرَّعوباً، فقال له النبي ﷺ: أعط بيحك<sup>(١)</sup> أثمان إبله! فقال مرحباً! : الساعة أعطيه، فأعطاه الأثمان، ورجع النبي ﷺ، وخرج أبو جهل إلى ناديه فغيَّره، فقال: ويحكم لقد كلمني وعلى رأسه فحلُّ لم أر مثله، قد فتح فاه، ليلعني! والله لو منعته لابتلعني ذلك الفحل. ذكر معنى ذلك أهل السير<sup>(٢)</sup>. فإذا جاز المشي إلى ظالم لاستخراج حقِّ الغير فلا فرق بينه وبين حقِّ النفس، إلا أنَّ حقَّ النفس ربَّما جرَّ إلى موالاة فتركه أولى.

(وأما تعظيمه لمصلحة دينية فيجوز كما سيأتي) من تعظيم النبي ﷺ لجماعة من الكفار، حتى فرَّشَ رداءه الشريف<sup>(٣)</sup> لبعضهم تعظيماً، توسُّلاً بذلك إلى إيمانهم ونصرتهم للإسلام.

(أما تعظيمه لمجرد استعطافه رجاءً لإحسانه أو دفعاً لمضرته فلا يجوز)، كما جاز المشي إليه بحاجة عارضة، إلاَّ أنَّا عرفناك أن ما صورته صورة التعظيم، إذا أريد به التوسُّل إلى حاجة خرج عن كونه تعظيماً، كما تخرج الطاعة بقصد الرياء عن كونها تعظيماً لله، لحديث: ((إنَّما الأعمالُ بالنيات))، فإنَّ النية قد قلبت ما صورته الطاعة معصيةً وما صورته صورة المعصية طاعةً، كما في رمي الترس؛ وتحقيقه أن ما به التعظيم إنما يقبَح لإرادة كونه تعظيماً؛ أما إذا أريد به غرض غير التعظيم فلا قبَح.

نعم: إذا كان فاعل ما صورته صورة التعظيم ممن يُحتجُّ به وتصدَّى بحيث يُوهَم أن ذلك الفعل لمجرد التعظيم، وجب عليه إمَّا التَّرك أو إظهار الغرض من الفعل، لا سيَّما

(١) في (ب): ((بائعك)).

(٢) انظر الخبر في سيرة ابن هشام: ٣٨٩/١ - ٣٩٠.

(٣) يشير إلى حفاوته ﷺ بمقدم جرير بن عبد الله البجلي وبسط عرض رداءه له (انظر سير النبلاء: ٥٣٠/٢؛ مجمع الزوائد: ٣٧٢/٩).

إذا كان الغرض دفع الضرر، فإنه من التقيّة، والآية الكريمة مُصرحةً بجوازها حتى أوجبها الصادق، ونصّ على الجواز صاحب (الكشّاف) وغيره، لا سيما وقد عرفناك أنّ الموالة المحرّمة إنّما هي نُصرةُ المحارب للدين لا غيرها، لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. إنّما يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴿١﴾ الآية، وما قيل من أنها منسوخة بآية السيف، قول من لا يعرف أنّ النسخ إنّما يصار إليه عند تعذر التخصيص، أمّا وهذه الآية خاصة وآية السيف عامة، فالخاص مُقدّم على العام وإن تأخر العام، كما اختار ذلك محققو أئمة الأصول، لا سيما مع إيماء الخاص إلى علة حكمه، وحكم العام كما في الآية المذكورة. وأمّا مثلنا ممن لا يثبت العموم رأساً فهو يمتنع عن هذا المضيق لأنه يقول: آية السيف بلفظ المشركين، والمراد بهم المحاربون المشركون، ولهذا قالوا لعلّي (عليه السلام) ﴿٢﴾ لما قرأ عليهم سورة براءة: بيننا وبين ابن عمك السيف، على أنّا عرفناك أنّ المحرّم إنّما هو التعظيم والموادة لأجل المعصية، وأنه لا مانع من جواز الموادة للعاصي لخبر في ذلك سيأتي إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

### [إعانة الفاسق]

(والنوع الثاني) من الموالة الدنيوية المحرّم فعلها للفاسق: وهو (ما يحصل به إعانة على فسقه)، لا لقصد الإعانة على الفسق، وإلاّ لكان ذلك نفس الموالة المحرّمة التي لا وجه لإعادة الكلام عليها. وإنّما المراد (يكون من قسول) كنصح يقوّي به شوكته لا لإرادة تقوية شوكته، (أو فعل) كبيع سلاح من الباغي (وإن لم يتضمن) كل من القول والفعل (تعظيماً) فإنه يحرم، قال المصنّف: (لقوله ﷺ: ((إذا كان يوم القيامة نادى مناد أين الظلمة وأعوان الظلمة وأشباه الظلمة حتى من لاق لهم دواة أو برى لهم

(١) المتحنة: ٨/٦٠ و ٩

(٢) في الأصل (عليهم) وهو اختصار (عليه السلام) ولن ينبه على مثل هذا فيما يأتي.



قَلَمًا)) الخبر، تمامه: ((فِيُجْمَعُونَ فِي تَابُوتٍ مِنْ حَدِيدٍ ثُمَّ يُرْمَى بِهِمْ فِي جَهَنَّمَ)) رواه الأمير الحسين في (الشفاء)<sup>(١)</sup> بلفظ: ((روى)) على عادته في الإرسال، ولا ندري ما صحته.

(ونحوه) الحديث الذي تقدّم بلفظ: ((من مَشَى إِلَى ظِلِّ لُجَيْنَةٍ)) وما ذكر هنالك، لكن عَرَفْتَ أَنَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مُقَيَّدَةٌ بِإِرَادَةِ الْإِعَانَةِ عَلَى الظُّلْمِ، فَهِيَ مَوَالَاةٌ دِينِيَّةٌ، وَالْمَطْلُوقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَإِلَّا لَزِمَ عَدَمُ صِحَّةِ مَعَامَلَتِهِمْ بِبَيْعٍ وَلَا شِرَاءٍ وَلَا إِجَارَةٍ، لِأَنَّهَا مِمَّا تَحْصُلُ بِهِ الْإِعَانَةُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَقَدْ أَجَازُوا الْبَيْعَ مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْمُبِيعَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَإِنَّمَا خَصَّصُوا مِنْ ذَلِكَ بَيْعَ السِّلَاحِ وَالْكِرَاعِ، وَحَقَّقْنَا حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فِي (ضوء النهار)<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(والنوع الثالث من الموالاة الدنيوية المحرّم فعلها للفاسق): هو الدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ ونحو ذلك مما يستلزم خير الآخرة.

فإن قلت: العلماء قد أجازوا الدعاء لهم بالهداية وهي تستلزم الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ فإن وجود الملزوم مُستلزم لوجود اللازم.

قلت: إنما يُدْعَى بالهداية للأحياء لا للأَمْوَاتِ، وهم إنما منعوا (الدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٣)</sup>) الآية التي قَيَّدَ الاستغفار فيها بقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾. والتبيين إنما يكون بالموتِ على الإصرار على المعصية. وأما غير الميت فعرفناك أَنَّ الْخَوَاتِمَ مَجْهُولَةٌ، وَهَذَا اسْتِغْفَرَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ فِي الْحَيَاةِ لِتَجْوِيزِ هِدَايَتِهِ وَظَنَّهُ إِيَّاهَا لِلْمَوْعِدَةِ الَّتِي وَعَدَهَا إِيَّاهُ، حَتَّى أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ، وَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ. وَعِنْدِي أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ لِسُدِّ أَبْوَابِ الذَّرَائِعِ إِلَى الشُّكِّ فِي عَذَابِ الْكُفَّارِ، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ تَجْوِيزُ الْعَفْوِ

(١) نسبه له أيضاً المحقق بهران في حاشية تكملة البحر: ٥٠٢/٥

(٢) ضوء النهار: ١٩٩٩/٣ وما بعدها.

(٣) التوبة: ١١٣/٩ وتامها: ﴿... وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.

عنهم كان الأمر كما قال بعض آل علي (عليه السلام) لأخيه: ((لا يُغَرِّكَ أَحَادِيثُ أَهْلِ دَارِ الْبَطِيحِ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ فَاطِمَةَ وَذُرِّيَّتَهَا عَلَى النَّارِ، وَاللَّهُ لَئِنْ دَخَلْتَ الْجَنَّةَ بِمَعْصِيَتِكَ وَدَخَلُوهَا بِطَاعَتِهِمْ لَأَنْتَ أَسَعْدُهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ<sup>(١)</sup> عَذَرْتَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ دُونَهُمْ)). ويشهد بذلك ما عند الواحدي في (أسباب النزول)<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَغْفَرَ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ مَا مَاتَ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: مَا يَمْنَعُنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ لِأَبَائِنَا وَقِرَابَاتِنَا، وَقَدْ اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ، وَهَذَا مُحَمَّدٌ يَسْتَغْفِرُ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَاسْتَغْفِرُوا لِلْمَشْرُكِينَ؟ فَنَزَلَتِ الْآيَةُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ.

وفي الآية فوائد:

إِحْدَاهُنَّ: النَّهْيُ عَنِ الاسْتِغْفَارِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، وَلَا تَبَيَّنَ إِلَّا لِلْمَيِّتِ الْمُصْرَبِ.

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ الاسْتِغْفَارَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمِّهِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ كَوْنُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ.

وَالثَّالِثَةُ: أَنَّ فِيهَا رَدًّا عَلَى الْمُقَاسِمِينَ أَنفُسِهِمْ وَأَمْوَاتِهِمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَيِّتِهِ بِإِبْدَاءِ الْفَارِقِ بَأْنِهِ، وَإِنْ اسْتَغْفَرَ لِعَمِّهِ، فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، وَإِنْ خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ أَمْوَاتِهِمُ الْمَشْرُكِينَ. وَهَذَا يَشْهَدُ لِمَا اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَمَاءِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) مِنْ صَحَّةِ إِسْلَامِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَايَةُ خَلْفِهِمْ ذَلِكَ عَنْ سَلَفِهِمْ، ((وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَّامٌ))<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا مَا رُويَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فَغَيْرُ مُتَّصِلٍ بِالإِسْنَادِ كَمَا حَقَّقَهُ الْحَفَظُ، وَمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَارِضُ بِرَوَايَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَصَاحِبِ الْبَيْتِ أَذْرَى بِالَّذِي فِيهِ.

(١) فِي (ب): ((إِذْ)).

(٢) الْوَاحِدِي: سَبَابُ النُّزُولِ: ، وَ (بَابُ النُّقُولِ فِي سَبَابِ النُّزُولِ لِلْسَيُوطِيِّ) بِهَامِشِ تَقْسِيمِ الْجَلَالِينَ: ٣٤١ - ٣٤٤

(٣) اقْتِبَاسٌ مِنْ بَيْتِ صَدْرِهِ: (إِذَا قَالَتْ حَذَّامٌ فَصَلِّوْهَا)، فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَّامٌ، وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ فِي اللِّسَانِ: (حَذَمَ)

إِلَى وَسِيمِ بْنِ طَارِقٍ بْنِ صَعْبٍ وَحَذَمَ أَمْرَاتِهِ. (وَانْظُرْ شَمْسُ الْعُلُومِ: ٣/١٣٧٤ وَتَعْلِيْقُنَا عَلَيْهِ الْحَاشِيَةُ (٣)).

(فهذه) الثلاثة الأنواع التي هي: (التَّعْظِيمُ لِلْفَاسِقِ، والإِعَانَةُ لَهُ والدُّعَاءُ، جُمْلَةً مَا يَحْرُمُ فَعْلُهُ لِلْفَاسِقِ مِنَ الْمَنَافِعِ الدُّنْيَوِيَّةِ)؛ لكن المصنّف قد جعل هذه من الموالاة الدنيوية، وجعل الموالاة مطلقاً من أفعال القلوب كما تقدّم، ورجع هنا إلى أنها من أفعال الجوارح كما هو الحق، وقد قدّمنا لك وجهه.

(وأما الدُّعَاءُ لَهُ بما يجوز<sup>(١)</sup> له من الله كالرزق والعافية فلا بأس بذلك). لكن لا يَخْفَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَهُ بهما من إعانتة التي هي أعظم من بَرِي القلم ونحوه، فيكون من الإِعَانَةِ التي منعها المصنّف، ولا سبيلَ إِلَى قِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الرَّبِّ، فإنه يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَحْسُنُ مِنْ عَبْدِهِ كَالْعَلِيَّةِ بَيْنَ الظَّالِمِ وَالْمَظْلُومِ وَخَلَقَ الضَّوَّارَ، وَإِيلَامَ الْأَطْفَالِ، وَخَلَقَ الْفِتْنَ فِي الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَوَابِ إِلَّا التَّحَكُّمُ بِتَجْوِيزِ مَعُونَةٍ دُونَ مَعُونَةٍ (لَا أَنَّهُ) يَجُوزُ الدُّعَاءُ لَهُ (بَطُولِ الْبَقَاءِ كَمَا سَيَأْتِي) فِي فَصْلِ الْمَدَاهِنَةِ.

ولما كانت الموالاة والمعاداة وَمَنْ هُمَا لَهُ فِي طَرَفِي نَقِيضٍ، وَقَدْ وَضَعَ الْمَصْنَفُ فِرْعَاءَ لِلْمُوَالَاةِ الدُّنْيَوِيَّةِ لِلْفَاسِقِ اسْتَشْعَرَ حَكْمَ نَقِيضِهَا، وَهُوَ الْمَعَادَاةُ الدُّنْيَوِيَّةُ لِلْمُؤْمِنِ، فَوَجِبَ أَنْ يَوْضَعَ لَهُ فِرْعٌ كَمَا وَضَعَ لِلْمُوَالَاةِ الدُّنْيَوِيَّةِ لِلْفَاسِقِ.

\* \* \*

(فَرْعٌ): فَقَالَ: (فَأَمَّا مُعَادَاةُ الْمُؤْمِنِ فَلَا تَجُوزُ لَا دِينَهَا)، لِمَا تَقَدَّمَ، (وَلَا دُنْيَوِيَّهَا)، وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ: (مَهُمَا لَمْ يَصِحَّ فِسْقُهُ)، لِأَنَّ مِنْ صَحَّ فِسْقُهُ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا إِلَّا بِحَازًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ. وَكَلَامُنَا فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنِ الْمَصْنَفُ قَدْ أَفَادَ بِهَذَا الْقَيْدِ أَنَّ فَاعِلَ الْمَعْصِيَةِ الْمُلْتَبَسِ كَثْرُهَا، وَكَذَا مَنْ رُمِيَ بِهَا بِلَا دَلِيلٍ يَصَحُّ وَقَوَعُهَا مِنْهُ بَاقٍ عَلَى حَرَمَةِ مَعَادَاتِهِ، وَهَذَا مَا قَدَّمْنَاهُ لَكَ مِنْ أَنَّ الْمَعَادَاةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُجَاهِرِ بِالْكَبَائِرِ، لِدَلَالَةِ الْمُجَاهَرَةِ عَلَى اسْتِخْفَافٍ<sup>(٢)</sup> بِالشَّرْعِ رُبَّمَا بَلَغَ بِهِ مَرْتَبَةُ الْكَافِرِ.

\* \* \*

(١) العبارة في مطبوع تكملة البحر: ٥٠٢/٥ ((...بما يجوز من الله فعله)).

(٢) في (ب): ((على استخفافه)).

(فَرَع): لَمَّا حَكَمَ الْمُصَنَّفُ بَعْدَ جَوَازِ الْمَعَادَةِ الدَّنْيَوِيَّةِ لِلْمُؤْمِنِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ تَعَادَوْا وَتَهَاجَرُوا وَتَبَاغَضُوا وَرَبَّمَا تَحَارَبُوا، فَأَرَادَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، وَلَا مَخْلَصَ مِنْهُ إِلَّا بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُتَأَوَّلَ فِي الْمَعَادَةِ مَعْذُورٌ، وَأَنَّ الْمَعَادَةَ الْقَطْعِيَّةَ التَّحْرِيمَ لَيْسَتْ إِلَّا مَا كَانَتْ لِأَجْلِ الدِّينِ الْمَعْلُومِ كَوْنُهُ دِينًا عَامًّا لِلْمُسْلِمِينَ، لَا مِنْ عَادَى لِأَجْلِ دِينِ اجْتِهَادِي، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ دِينًا قَطْعِيًّا عَامًّا، وَإِنْ كَانَ دِينًا لِمَنْ اجْتَهَدَ فِيهِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ كُلَّهُمْ — أَعْنِي مَنْ يَقُولُ بِالتَّخْطِئَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِالتَّنْصِيبِ — مُجْمِعُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْعَمَلُ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، بَلْ يَجِبُ، وَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ مُعَادَاةٌ مِنْ خَالَفَهُ، لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ مِنْ خَالَفَهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَلَا تَجُوزُ الْمَعَادَاةُ لِمَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ، فَالْمُعَادِي لِمَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ الْجَمْعُ عَلَى وَجُوبِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ عَلَى تَخْطِئَتِهِ، وَلِأَنَّ الْمَخْطِئَةَ لَا يَدَّعُونَ تَعَيَّنَ الْمَخْطِئُ، بَلْ قَائِلُونَ بِأَنَّ الْمَخْطِئَ مِنْهُمْ فِي الْخِلَافِيَّاتِ لَا يَتَعَيَّنُ يَقِينًا، وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمْ أَنَّهُ الْمُصِيبُ وَالْمَخْطِئُ سِوَاهُ، فَذَلِكَ ظَنٌّ مِنْهُ لَا تَسَوُّغَ لَهُ الْمَعَادَاةُ. وَبَعْدَ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعَادَاةَ بَيْنَ الْفُضَلَاءِ مُعَادَاةٌ حَقِيقِيَّةٌ لَكِنَّهَا تَأْوِيلِيَّةٌ، أَيْ كُلُّ مِنْهُمْ مُتَأَوَّلٌ لِلْحَقِّ فِيمَا فَعَلَ، فَهُوَ مُجْتَهِدٌ مُتَدَيِّنٌ بِذَلِكَ (لِلدَّلِيلِ ظَنُّهُ) <sup>(١)</sup> قَطْعِيًّا عِنْدَ خَصْمِهِ، كَمَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ قَطْعِيٌّ عِنْدَ نَفْسِهِ، فَيَرْجِعُ النِّزَاعُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعَادَاةُ هَلْ هِيَ كَمَعَادَاةٍ مَنْ لَا دَلِيلَ لَهُ لِمَنْ لَهُ دَلِيلٌ، فَيُقَاسُ الْمُتَأَوَّلُ عَلَى الْمُصَرَّحِ، أَمْ لَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّفَرُّقُ فِي الدِّينِ الْمُنْهَي عَنْهُ كِتَابًا وَسُنَّةً قَطْعِيَّتَيْنِ <sup>(٢)</sup> وَلِهَذَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((لَا تَقْتُلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ فَأَخْطَاهُ كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَذْرَكَهُ)).

وَبَعْدَ هَذَا يُعْلَمُ سُقُوطُ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ: (لَيْسَ مِنَ الْمَعَادَةِ الْوَحْشَةُ الَّتِي قُلَّ أَنْ تَخْلُوَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفُضَلَاءِ) تَوَهُّمًا مِنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْوَحْشَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ إِنْزَالِ الضَّرَرِ وَصَرْفِ الْمَنَافِعِ لِمَنْ اسْتَوْحَشَ مِنْهُ، كَمَا سَنُصَرِّحُ بِهِ، فَلَا يَكُونُ مُعَادَاةً، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ قَيْدُ هَذِهِ الْإِرَادَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ. بِمَا إِذَا لَمْ يَصْرِفْ عَنْهَا صَارْفٌ. وَالْفُضَلَاءُ الْمَذْكُورُونَ إِنَّمَا صَرَفَهُمْ عَنْ إِرَادَةِ إِنْزَالِ الضَّرَرِ بِمَنْ اسْتَوْحَشُوا مِنْهُ مُحِبَّتِهِمْ لِلْعَفْوِ وَالْإِبْقَاءِ عَلَى مَنْ لَهُ فَضِيلَةٌ لِأَجْلِ فَضِيلَتِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الصُّوَرِ الَّتِي لَا تُبْطِلُ الْمَعَادَاةَ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ

(١) فِي (ب): ((لِلدَّلِيلِ عِنْدَهُ فَيَرْجِعُ النِّزَاعُ)).

(٢) فِي (ب): ((قَطْعِيَّتَيْنِ)).

المعاداة مجردُ المباعدة التي هي علاجٌ، وقد حصلتْ بينَ الفضلاءِ في الأجسام والأديان، (كما كان بينَ عليٍّ عليه السلام وبينَ بعضِ الصحابة، وكذلك ما كانَ بينَ أحدٍ<sup>(١)</sup> الحسينَ عليهما السلام وأخيهما<sup>(٢)</sup> محمد بنِ الحنفية). ورُويَ مثلُ ذلكَ بينَ الحسينِ أنفُسِهِما، (وكذلكَ الحسنُ البصري وابنِ سيرينَ وبينَ واصلٍ بنِ عطاء (والحسن البصري) أيضاً، (وغيرُ ذلكَ كثيرٌ) كهجرِ ابنِ المسيَّب أباه، وهجرِ سُفيانِ الثوري لابنِ أبي ليلى، وكانَ شيخه حتى إنَّه لم يحضر جنازته.

وهجرِ أحمد بنِ حنبل لأولاده وعمَّه وابنِ عمَّه لما أخذوا جائزة السلطان. وهجرِ عبدِ الرحمن بنِ عوفٍ لعثمانَ إلى أن مات. وهجرِ طاووس لوهب بنِ مُنبه<sup>(٣)</sup>.

وهجرِ ابنِ مسعود من ضحك في جنازة.

وجرى من أبي ذرٍّ وابنِ مسعود وعمَّارٍ، وهم خلاصةُ المؤمنين في حقِّ بعضهم بعضاً، ما هو مذكور في تراجمهم.

وبالجُملة تعدادُ ما صدرَ بينَ الأفاضلِ لا يُحصى، ولا شبهة في أنَّ ذلكَ نوع من المعاداة.

وأما قول المصنِّف: (إنَّ ذلكَ ليسَ من المعاداة) لأنَّه قرَّرَ أنها إنما تكونُ بإرادة إنزالِ المضرة وصرفِ المنفعة، (والمذكورون لا يريد<sup>(٤)</sup>) كلَّ منهم بصاحبه ضرراً: فعجيبٌ. وأيُّ ضررٍ أعظم من تضليله ومنعه مؤانسته.

وأما قوله: (بل يُدافع عنه ما أمكنه) فمجردُ دَعْوَى، ولو دافع علي عن عثمان لما قُتل، وكيف يُدافع عنه الغيرُ، وهو أوَّلُ جانٍ عليه بالتضليل والهجر ومنع المعروف. وإنَّما عُذُّرُهم في العداوة هو التأويلُ الذي ذُكرنا لك، لا اعتقادُ كلِّ منهم أنه الحقُّ لتوهم قطعيةٌ دليhle دون دليل صاحبه، مع أنَّ الدليلين كليهما ظنيان، ومُخالِفُ الظنِّ لا تجوزُ

(١) (أحد) ليست في المطبع.

(٢) في مطبوع تكملة البحر: ٥٠٢/٥ ((صنوهما)).

(٣) في (ب): ((إلى أن مات)).

(٤) في مطبوع تكملة البحر: ((إذ يريد)).

مُعَادَاتُهُ إِجْمَاعاً، فَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ. لَكِنْ مُخَالَفَ الْإِجْمَاعِ خَطَأٌ لَا يَفْسُقُ؛ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُصْنَعُ بِالْأَثْمَةِ الْمُتَعَارِضِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبُوَّةِ وَالْعِلْمِ؟! يُضَلَّلُ<sup>(١)</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَيَحَارِبُهُ، وَيُودُّ لَوْ ظَفَرَ بِهِ لَقَتَلَهُ<sup>(٢)</sup>. يَا سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ يَسْتَحْلِي الْإِمَامُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَعَاذِيرِ السَّاقِطَةِ وَلَا يَعْرِفُ كَيْفِيَّةَ الْعُذْرِ الصَّحِيحِ فِي فِعْلٍ مَا يَصُدُّرُ بَيْنَ الْأَفْضَلِ مِنَ الْقَبِيحِ. وَأَمَّا هَرَبُهُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ عِدَاوَةً، إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الصَّادِرَ بَيْنَ الْفَضْلَاءِ نَوْعٌ غِلٌّ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (الْكَشَافِ) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾<sup>(٣)</sup> أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ((وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو اللَّهَ أَنْ أَكُونَ أَنَا وَطَلْحَةُ وَالزُبَيْرُ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾)) انتهى.

فَذَلِكَ هَرَبٌ مِنَ الْمَصْنَفِ إِلَى مَا هُوَ أَشَدُّ قُبْحاً مِنَ الْمُبَاعَدَةِ، فَهُوَ كَمَا قِيلَ:  
فَكَانَ كَالسَّاعِي إِلَى مَتْعَبٍ مُوَالِئاً مَنْ سُبُلِ الرَّاعِدِ  
وَقَدْ عَرَّفْنَاكَ فِيمَا سَبَقَ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْغِلِّ وَالْعِدَاوَةِ، وَأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ نَقْلًا عَنْ أَثْمَةِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ.

\* \* \*

(فَرْعٌ: فَأَمَّا التَّعَاهُدُ عَلَى الْمَنَاصِرَةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ أَوْ الْفَاسِقِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ<sup>(٤)</sup> أَنَّهَا مُوَالَاةٌ تَوْجِبُ الْكُفْرَ وَالْفَسْقَ).  
وَلَمَّا كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْإِطْلَاقَ لِأَنَّ عَدُوَّ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ قَدْ يَكُونُ مُؤْمِناً، فَمَنَاصِرُهُمَا عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزَةٍ.  
قَالَ الْمَصْنَفُ<sup>(٥)</sup>: (وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي أَنَّ الْمَنَاصِرَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مُوَالَاةً، حَيْثُ تَكُونُ عَامَةً، وَالْعَامَةُ أَنْ يَتَعَاقَدَا عَلَى (أَنْ وَلِيَهُمَا وَاحِدٌ كَاثِناً مِنْ كَانَ وَعَدُوَّهُمَا وَاحِدٌ

(١) فِي (ب): ((بِتَضْيِيلِ)).

(٢) فِي (ب): ((فَيَقْتُلُهُ)).

(٣) الْأَعْرَافُ: ٤٣/٧ وَمِمَّا هِيَ.. تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ.

(٤) الْمَقْصُودُ بِهِ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْزَةَ (ت ٦١٤هـ/١٢١٧م) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

(٥) مَطْبُوعُ تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ: ٥٠٣/٥.

كائناً من كان، فهذه موالاته). لكن هذا سهوٌ على ما رسم به الموالاته، لأن المناصرة وإن كانت عامة، لاتستلزم أكثر من أن يُحبَّ أحدهما انتصار الآخر، لا أن يُحبَّ له كل ما يُحبُّ لنفسيه ويكره له كل ما يكره لها، كما هو رسم الموالاته عند المصنّف، فقد عاد كلامُ الإمامين إلى أنَّ الموالاته هي المناصرة كما عرّفناك به مراراً. وأيضاً الموالاته التي تكونُ كُفراً أو فسقاً إنما هي أن يُناصر أحدهما الآخر على المؤمن لأجل إيمانه لا لأجل دفعه عن شيء من الدنيا، فإنَّ ذلك محرّم آخر لا قطع بكبر العصية به حتّى يبلغ إلى الفسق، ولهذا صرح جماعة من أهل المذهب بأنَّ الموالاته المُجمَع على كونها كُفراً هي أن يوالي الكافر لأجل كفره، ويُعادي المؤمن لأجل إيمانه. وأمّا كونُ هذه المعاقدة (مُحرمة قطعاً)، فلا وَجْهَ للقطع، لأنَّ العموم إنما هو ظاهرٌ في كل فردٍ عند القائل به، والظاهر ليس من أدلّة القطع، كما عُلِمَ في الأصول؛ وأمّا تعليقه للقطع بقوله: (لتضمينها مُعادة المؤمنين حيث يُعادون الفاسق لفسقه والكافر لكفره)، فساقطٌ لأنَّ الدلالة المطابقة ما كادت تنتهض للقطع فضلاً عن التضمنية، وأيضاً مُناصرة المسلم للكافر على مؤمن لاتستلزم أن يُناصره على الوجه الذي عادی الكافر المؤمن لأجله، لجواز أن ينصره معتقداً لِخلافِ مُعتقده، ولا بحالٍ في ذلك لذاته ولا لغيره.

وحينئذٍ يُعلَم أن لا صِحّة لقوله: (وأمّا إذا كانت خاصة نحو أن يتعاقدا على حرب قوم مخصوصين، فليست موالاته حقيقية فلا تُوجب كفراً أو فسقاً) لأنّا إن قيّدنا المخصوصين بغير المؤمن مَن يحسنُ حربَه لم يبقَ لقوله الأتي. فأما من يحسنُ حربَه فأَيده، وإن أطلقنا للمخصوصين ولو مؤمنين لم يتَّجه الفرق بين العامة والخاصة، لأنَّ محاربة المؤمن بالمعاقدة الخاصة إذا لم تستلزم الكفر، فبالأحرى ألا تستلزم العامة، لأنَّ الخاص أقوى دلالة من العام، والحقُّ أنهما مشتركان في قوله: (لكنها إن كانت المناصرة عليهم حسنة) ككونها مدافعة عن نفس أو مال مثلاً، (حسنّت وإلا قُبِحت)، ككونها بغياً مثلاً، وإنما تقبح، (لا لكونها موالاته، بل لكونها إعانة على المنكر)، فأما المعاقدة على حرب (من يحسنُ حربَه)، كما إذا تعاقد الإمام العادل

وسُلطانُ الإسلامِ على حَرْبِ الكُفَّارِ المحارِبِينَ (فلا بأسَ بالاستتصارِ عليه بالفُسَّاقِ والكُفَّارِ كما مرَّ) في كتاب (السير)<sup>(١)</sup>.

وقد كانتْ خِزاعةُ عِيَّةِ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُسْلِمُهُمْ وَكَافِرُهُمْ، حتَّى إنه أَدْخَلَهُمْ فِي عَهْدِهِ الَّذِي عَاهَدَ بِهِ قُرَيْشاً عامَ الحُدَيْبِيَّةِ، كما أَدْخَلَتْ قُرَيْشٌ فِي عَهْدِهِمْ بَنِي بَكْرٍ، وَكَانَ سَبَبُ الْفَتْحِ إِعَانَةُ نَاسٍ مِنْ قُرَيْشٍ لِبَنِي بَكْرٍ عَلَى تَبِيَّتِ خِزَاعَةٍ، وَهُمْ آمِنُونَ، فَأَتَتْ خِزَاعَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنْجِدُونَهُ حتَّى قالَ قائلُهُمْ<sup>(٢)</sup>:

لَا هُمْ إِنْ نِشَأْ مُحَمَّدًا      حِيفَ أَيْنَا وَأَيْنِهِ الْأَتْلَدَا  
إِنَّ قُرَيْشاً أَخْلَفُواكَ الْمَوْعِدَا      وَنَقَضُوا ذِمَّامَكَ الْمُؤَكَّدَا  
هُمْ يَبْتُونَا بِالْحَطِيمِ هُجْدًا      وَقَتَلُونَا رُكْعًا وَسُجْدًا

فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((لَا نَصْرَنِي اللَّهُ إِنْ لَمْ أَنْصُرْ خِزَاعَةَ)). فَتَجَهَّزَ لِلْفَتْحِ وَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَعَانَ عَلَى هَوَازِنَ بَعْنٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَبَّتْ إِسْلَامُهُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَمُزَيْنَةَ، وَأَشْجَعَ، وَغِفَّارَ، وَجُهَيْنَةَ، وَبَنِي سُلَيْمٍ، وَبَنِي لَيْثٍ. وَنَحْوُ ذَلِكَ فَعَلَهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ.

(وقد استعانَ النَّاصِرُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَطْرُوشِ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِجِسْتَانَ مَلِكِ الْمَجُوسِ، وَكَانَ ذَلِكَ وَسِيلَةً إِلَى إِسْلَامِهِ، كما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ صَارِمُ الدِّينِ<sup>(٤)</sup> فِي (الْبَسَامَةِ) بِقَوْلِهِ:

وَكَانَ إِسْلَامُ جِسْتَانَ عَلَى يَدِهِ      فِي أَلْفِ أَلْفٍ مِنَ الْعِبَادِ لِلشَّجَرِ

(١) البحر الزخار: ٣٧١/٥ وما بعدها.

(٢) انظر الخبر والشعر في سيرة ابن هشام: ٣٩٤/٢ - ٣٩٧.

(٣) هو ثالث أئمة الدولة العلوية بطبرستان، كان شيخ الطالبين وعالمهم (ت ٣٠٤هـ/٩١٧م).

(٤) هو العلامة الكبير إبراهيم بن محمد الوزير (ت ٩١٤هـ / م) صاحب ((الهداية)) و((الفصول اللؤلؤية))؛ و((البسامة)) منظومة تاريخية له نشرها المرحوم المؤرخ زبارة (انظر ترجمته في البدر الطالع بتحقيقنا / دار الفكر ١٩٩٨: ٥٠ - ٥٢).



(واستعان علي عليه السلام) بالأشعث بن قيس، وكان يتهمة أمير المؤمنين عليه السلام في الباطن.

وأما قول المصنف: ( بسعيد بن قيس وكان ملكاً في اليمن) فوهم. لأن سعيداً كان من خلص أصحاب علي عليه السلام المحققين، فلا يصلح مثلاً في المقام. كيف وقد أعطاه راية همدان ولم يزل راضياً عليه (حتى قال علي عليه السلام فيه شعراً:

ولله در الحميري الذي أتى إلينا مُغيّراً من بلاد التهائم

سعيد بن قيس خير حمير والداً وأكرم من في غربها والأعاجم)

وبالجملة: لاجابة إلى تعديد ما صدر من رسول الله ﷺ ومن أهل بيته من الاستعانة بالفُسّاق، فإنه متواتر المعنى.

وأما قوله تعالى في المنافقين: ﴿قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾<sup>(١)</sup> فلأنهم الذين كانوا أرادوا أن يغتالوه في العقبة مرجعه من تبوك، فكانوا غير أهل للاستعانة بهم، إنما يستعان بمن ينفع ولا يضر.

وكذا ما أخرجه مسلم من حديث عائشة<sup>(٢)</sup> أن رجلاً من اليهود اعترض للنبي ﷺ في بعض غزواته يستأذنه في أن يخرج معه لها، فقال النبي ﷺ: ((إنا لانسعين بمشرك)) وذلك لأن عداوة اليهود كائمة كما قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودُ﴾<sup>(٣)</sup> فرمما وجدوا فرصة لهم في المسلمين فاغتنموها.

وأما من له حمية على المسلمين لقراية أو نحوها، فهو مأمون الغائلة بشرط أن تكون مصلحة الاستعانة به خالصة عن مفسدة راححة أو مساوية. لا كما في جنود الأئمة في هذه الأعصار، فإن مفسدة الاستعانة بهم راححة على مصلحتها مع أن مصلحتها ليس إلا مجرد حصول الوطأة خالية عن ثمرتها الدينية التي هي المقصود أولاً وبالذات، فإننا لله وإنا إليه راجعون!

\* \* \*

(١) التوبة: ٨٣/٩.

(٢) هو بهذا اللفظ من حديثها عند أبي داود (الجهاد): ٢٧٣٢؛ ابن ماجه (الجهاد): ٢٨٣٢؛ أحمد: ٢٨/٦، ١٤٩.

(٣) المائدة: ٨٢/٥.

**قَوْلُهُ:** لما قَدَّمَ المصنّفُ الكلامَ على مَوَانِعِ<sup>(١)</sup> الموالاة، أراد أن يبيّنَ مَقْتَضِيَّهَا، مع أنّ القياس هو العكس، لأنّ المانع إنما هو مانع المُقْتَضِي ومعرفة المضاف إليه يجبُ تقدّمها على معرفة المضاف، فقال: (ويستحقّ الموالاة والتّعظيمَ مَنْ ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ الإِيْمَانُ)، والمرادُ بالظهور: ما استُتِدَ إلى أمارات تُفِيدُ الظَّنَّ الراجح، وإلا وجب الامتحان لقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ وذلك أنّ الفسقَ والتصنّعَ لما غلبا كانَ الغالبُ هو الأصل، فلا ينتقل عنه إلّا بناقل يُسَوِّغُ العملَ عليه، (وإن كان باطنه مخالفاً) لما دلّت عليه الأماراتُ فإنّه لا رَبْطَ بين الظنِّ وبين شيءٍ من الحقيقة، وإنما وجبَ العملُ عليه (لقوله ﷺ: ((نحنُ نحكمُ بالظاهرِ والله يتولّى السرائرِ)))، إلّا أنّ هذا الحديثَ دارٌ على ألسنة الفقهاء ولا أصلَ للفظه، وإن كانَ معناه عند مسلم<sup>(٢)</sup> بلفظ أنّ النبي ﷺ قال: ((إني لم أؤمر أن أنقبَ على قلوبِ الناسِ، ولا أشقّ بطونهم)) انتهى.

وأحاديثُ السرِّ على المسلم ظاهراً في كراهة إظهار البواطن، (ومن ثمَّ صحَّ أن يحكمَ المكلفُ المحافظُ على دينه أنّه) إذا لم تُرْعَ له حرمة فضله تلك المحافظة كانَ قد حُطَّ عن مرتبته التي يستحقّها) على الناس (من التعظيم) بيانٌ للمرتبة التي استحقّها<sup>(٣)</sup> (عليهم لما يظهر لهم من حاله).

وأما قوله: (وإن كان لا يصحُّ منه أن يعتقده أنه مُستَحِقٌّ للتعظيم في نفس الأمر كمن<sup>(٤)</sup> لا يقطع بأنه من أهل الجنة) فلما عرفناك غير مرّة من أن الأعمال معلولة والخواتم مجهولة، لكن لا ينفى أن الحكم بأنه قد حُطَّ عن مرتبته إنما يكون بعد ظن الاستحقاق في الواقع أو الحكم والاعتقاد كلاهما يتعلّق بما في الواقع، فإثبات أحدهما ونفي الآخر مناقضة؛ اللهم إلّا أن يراد بالحكم الظنُّ بالاعتقاد الجزم فصحيح، لكن لا يساعده قوله: (بل يعلم أنه يستحقُّ من غيره التعظيم)، لأنه إنما يظهر ذلك فقط،

(١) في (ب): ((مانع)).

(٢) هو من حديث أبي سعيد الخدري (كتاب الزكاة): ١٤٤.

(٣) في (ب): ((يستحقّها)).

(٤) في (ب): ((كما لا يقطع)).

والظن غير العلم. وكأنَّ المصنّف ذهبَ وهْمُهُ إلى قولهم في الأصول: إنّ الحكمَ إذا ظُنَّ عُلِمَ وجوبُ العمل به للإجماع على وجوب العمل بالظنّ، والإجماع دليل يُفيدُ العلمَ. وذَهَل عن كونِ متعلّقي العلم والظنّ مُختلِفين فلا يُجديهِ قوله: إنّما<sup>(١)</sup> علم (بالنظر إلى ما يَظهرُ منه من حُسنِ الطّريقة)، لأنَّ ما ظهرَ لا يحصلُ به العلمُ بالاستحقاق، وإنّما يحصلُ به ظنه فقط، والعلمُ بوجوبِ العملِ بالظنّونِ إنّما يكونُ حيثُ يتحدُّ الظانُّ والعامل، لا حيثُ يكونُ الظنُّ من مُكَنَّف؛ والعمل من آخر، فإنَّ ظنَّ مجتهدٍ لا يلزمُ غيرَه العمل عليه، فضلاً عن أن يعلمَ أنه يجبُ على الغير العمل به، هذا سَرَفٌ في الاجتهاد. ومن هذا يُعلمُ بطلانُ قوله فيما سيأتي فَلَهِ المطالبة بما يستحقّه، لأنَّ استحقاقه المطالبة فرعُ ثبوتِ الحقِّ على الغير ولا يثبتُ إلا إذا ظنّه الغير، وإلّا كانَ حكماً للنفس على الغير.

وبهذا يُعلمُ أنّ قوله: (فإذا لم يفعل له ما يستحقّه بالنظر إلى ظاهر حاله فقد حطَّ عن مَرتبته). إن أرادَ أنه قد حطَّ في ظنّه فمسلمٌ ولا ثَمَرَةَ له، وإن أرادَ أنه قد حطَّ مما يستحقّه في ظن الغير، فإن كانَ الغيرُ قد اعترفَ بالاستحقاق لم يبقَ لقوله فيما سيأتي، فَلَهِ المطالبة بما يستحقّه وجه لأن الاعترافَ بالاستحقاق هو نفسُ التعظيم، فطلبه من باب تحصيلِ الحاصل، وإن لم يكنِ الغيرُ قد اعترفَ بالاستحقاق فليس له المطالبة للغير، لأن الحقَّ إنّما يثبت على الغير إذا ظنّه، وظنُّ غيره لا يكون حُجّة عليه.

وبعد هذا يُعلمُ اختلالُ كلامِهِ في بقيّة هذا الفرع إلى آخره من قوله: (وليس له أن يطلب ما يستحقّه من تبليغه تلك المرتبة، إلّا حيث لم يعلمَ أنّه ممن يستحق الإهانة لئلا يطلب ما ليس له)، بل عليه أن يخبرَ من ظنَّ أنّه مستحقٌّ للإكرام أنّه غيرُ مُستحقٍّ له ليرفع التّغريز، كما قال المصنّف: على الفاسق رفع التّغريز (فإن لم يعلمَ أنّه ممن يستحقُّ الإهانة فَلَهِ المطالبة بما يستحقّه لظاهر حاله من الإيمان، لأنَّ التعظيم مستحق لمن لم يعلم فسقه من المؤمنين فَلَهِ طلبُ ما يستحقّه، وله الغضب من الاستخفاف به،

(١) في (ب): ((أنّه)).

إِذْ هُوَ ظَلَمَ حِينَئِذٍ). ولقد كان للمصنّف رحمه الله مندوحةً على الهذر، على أنّه لو سلّم استحقاقه على الغير تعظيماً فالمطالبة إنّما تكونُ بقدر معلوم، وجعلوه شرطاً في صحة الدّعوى على الغير، وليس للتعظيم قدر معلوم. ولهذا قال العلماء: ((لو لم يُعَيّن الله كيفيات شكره لما وجبَ على المُكَلَّف إلاّ ما يسمّى شكراً، قلّ أو كَثُرَ ولو مجرد الاعتراف بالفضل)).

\* \* \*

(فرع: قيل: والموالات والمعاداة يَخْتَصَّان؛ أي يختص وجوبهما وحُرْمَتُهما، لأنّ أنفسهما أفعال قلبية عند المصنّف، فلا يُناسِبُهما قوله: (من يَبَيّن الأحكام الشرعية) إلاّ بتقدير وجوبهما وحُرْمَتُهما اللذين هما حُكْمَانِ شرعيّان يَخْتَصَّانُ بأنّه لا يجوز التقليد فيهما، يعني أنّه يحرم اعتقاد وجوبهما وحُرْمَتُهما، لا عن دليل سوى اجتهد من قلّده المقلّد في الحكم بهما كما في التفسير والتأويل (لتفرّعهما): أي تفرّع الوجوب والحُرمة (على حصول الإيمان والكفر)، والفسق فيمن تعلّق به (وهما): أي الإيمان والكفر، (علميّان) إن أريد أنّ التكليف المتعلّق بإيمان الغير وكفره علمي، أي لأعملي فيه إلاّ مجرد اعتقاده، كمعرفة الله وصفاته، ونحو ذلك ممّا المطلوب فيه أن يعلمه كلّ مكلفٍ عن دليله، فغلط ضرورة أنّه لا تكليف على رجل بالعلم بإيمان غيره ولا كفره. وإن أراد أنهما سببان لأحكام وموانع لأخر وشروط لأخر، وكلّ ذلك من أحكام الوضع التي لا يتعلّق بها عمل، فهي علميّة، ولا يصحّ التقليد في علمي ولا ما يترتب عليه، لزم ألاّ يصح التقليد في الفروع، إذ ما من حكم فرع إلاّ وهو مترتب على شرط أو سبب أو مانع أو قاعدة أصولية هي علميّة، بل الأحكام كلّها مترتبة على معرفة الصّانع وصدق المبلّغ، وهما علميّان.

وإن أريد إخراج الموالات والمعاداة واستثناؤهما من عموم صحّة التقليد في الأحكام الشرعية، فالتخصيص يفتقر إلى دليل، ولا دليل، وإنّ أريد أنّ الموالات والمعاداة متربّتان على العلم بأنّ الباطن موافق للظاهر، لزم في كل الظواهر ألاّ يعمل بهما إلاّ بعد العلم بموافقة باطنها لظواهرها، فيلزم امتناع العمل بالظواهر رأساً، وذلك خروجٌ عن دائرة العلم.

وإن أريد أنَّ الإيمان والكفر أنفسهما علميان، أو اعتقاديان، ولا سبيل لأحدٍ على الاطلاع على اعتقاد غيره كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُدْرًا﴾<sup>(١)</sup> كما توهم أبو هاشم أنه لا يصحُّ اعتقادُ كُفْرٍ من نطق بكلمات الكفر وافتخار به، فساقطٌ لأنه لا يعلم شرح الصدر إلا صاحبه، ولأنَّ الآية إنما نزلت تسلياً لمن أكره على كلمة الكفر وعذراً له بالإكراه، ولولا الإكراه لحكمتنا بكفره، وإن لم يعلم شرح صدره. وأيضاً لو اشترط العلمُ الأخصُّ بالباطن لم يساعده الاستدلال عليه بظاهر الحال كما سيأتي، لأنَّ الظواهر لا تُقيد العلم الأخصِّ بمدلولاتها، أعني المطابق للواقع، ولا يساعده أيضاً الاستدلالُ على التكفير والتفسيق التأويليين اللذين يتابع فيهما المتكلمون بالقياس للمخطئ على العامد، واللازم على الملزوم، لأن القياس من أصله ظني، فكيف به مع ظهور الفارق بين العمْد والخطأ واللازم والملزوم.

وإن أرادوا<sup>(٢)</sup> بالعلم ما هو أعمُّ من المطابق وغيره ليشمل الاعتقاد والظنَّ الراجح لم يستند منع التقليد فيما يترتب على الكفر والإيمان دون غيره إلى دليل، بل هو مجرد تحكُّم صرْفٍ، فالحقُّ منع العمل بكلِّ دليل ظني لم يعلم اعتبار الشارع للعمل به بخصوصه كالشاهدين والنطق بكلمة الإيمان وكلمة الكفر ونحو ذلك من المناطات التي علم من الشارع ترتيب لوازمها عليها، وإن لم يُفد سوى الظن كما حققناه في (شرح الفصول)<sup>(٣)</sup> وغيره؛ وما عدا ذلك من أسباب الظن لا يكون سبباً لوجوب فعل ولا تركٍ ولا تحريم. وتحقيقه أنه لا بُدَّ من العلم بكون الدليل دليلاً شرعياً شرعه الشارع بخصوصه، وإن لم يفد المستدل سوى الظن، لأنه قد علم تكليفه بموجب ذلك الدليل. ومنه يُعلم ما قرّرناه في الأصول من منع القياس في الأسباب.

(١) النحل: ١٠٦/١٦ وتامها: ﴿فعلبيهم غضب الله﴾.

(٢) في (ب): ((أراد)).

(٣) هو كتابه الذي شرح به (الفصول اللؤلؤية) في الأصول للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير وقد سبقت الإشارة عليه.

وأما العوامُّ المقلِّدون لمن عمِلَ على تلك الشبهة التي ليست بحجةٍ، فهم معرُّورون لعدمِ أهليَّتِهِم لمعرفة حقيقة الحق من حقيقة الباطل، وأوزارُهُم محمولةٌ على من أضلَّهُم لقوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وعلى ما قرَّرناه يُحمل قولُ هذا القائلِ أي: (لاتوالي إلا مؤمناً ولا تُعادي إلا كافراً أو فاسقاً، فمن لم تعلم إيمانه يقيناً بما يظهر لك من حاله)، التي جعلها الشارعُ مناطاً للحكم بالإيمان في الظاهر (لا في نفس الأمر)، فلا يشترط، (لم تترك موالاةً، ومن لم يُعلم كفره أو فسقه بما يظهر لك من حاله)، التي جعلها الشارعُ مناطاً للحكم بالكفر أو الفسق، (لم تجز لك معاداته)، ولهذا لا تجوز موالاة المجهول حاله ولا معاداته.

وأما إلحاقه بالدارِ فينبني على وجوبِ الحجرة بعد الفتح وعدمِ وجوبها، وبعد هذا يُعلم أن قوله: (فأما إقامة الحدود بالشاهدين)، مع أنهما لا يفيدان غير الظن لا يردُّ نقضاً على المدَّعي لأنَّ سببَيْتَهُما بخصوصيهما للعمل قليلاً كان أو غيره معلومةٌ كتاباً وسنةً.

(وأما نحوُ حربِ العوامِّ الباطنية وإن لم يحصل لهم يقينٌ بالكفر والفسق)، فلا شك في ورودِهِ نقضاً على منع التقليد في المعادة، لأنَّ حربَ الأئمةِ وأتباعهم لهم مستلزمٌ لمعاداتهم القلبية ضرورةً، مع أنَّ الحربَ إنما كانَ عن اجتهاذٍ من الأئمة، فاتِّباعُ العوامِّ لهم تقليد.

(وأما) الاعتذار بأنَّه وإن وقع الحربُ (فإنما هو عملٌ تتعبدُ به)، فعُذرٌ لامساس له بالمخلص عن مضيق الإشكال، لأنَّ التخلصَ به في الشاهدين، إنما كان لكونيهما حجةً معلومةً قطعاً. فهو حجةٌ على العلماءِ والعوامِّ، وليسَ عملُ العوامِّ على وفقه تقليداً، لأنَّه نصُّ قطعي، والتقليدُ إنما هو في الاجتهاديات التي لانصَّ فيها، وحربُ الباطنية من ذلك القبيل. فكيف يكونُ العوامُّ متعبدين به، والتقليدُ في نفسه جائزٌ لا واجبٌ؟ والجائزُ ليس من المتعبدات، ولو كانوا متعبدين بالاجتهاديات لزمَ تعبدُهم بالاجتهادين

المتناقضين، فيجبُ عليهم مثلاً تقليدُ من يرى كُفْرَ الباطنية في حربهم، وتقليد من يرى عدم كُفْرهم في عدم حربهم، فيجمع عليهم وجوبُ النقيضين في متعلّق واحد وهو محال.

وأما قوله: إن الحرب لا تكون (معاداةً) فأظهرُ فساداً لأنها تستلزمُ المعاداة، والأصلُ بالملزوم أمرٌ يلزمه. ولأنا عرفناك أنَّ الحقَّ كونُ الموالاتِ هي المناصرةُ والمعاداةُ نقيضها.

ولو سلّم صحةُ قوله: (لأنّها من أعمالِ القلوب كما تقدم) فأعمالُ القلوب أفعالٌ يحتاجُ الفرقُ بين أحكامها وأحكامِ أفعال الجوارح إلى دليل. ثم إن أُريدَ أنّه يشترطُ أن يكون مُستندُ أفعالِ القلوب رؤيةً ظاهريّةً حالِ المؤمن والكافر فأفحش غلطاً (لأنّه إن لم يجبَ لنا مُعاداةُ من لم نشاهدْ حاله لزمَ ألا نقبلَ روايةَ فسقيه وإذا اكتفينا)<sup>(١)</sup> برواية فسقيه، فروايةُ الأئمةِ وخواصّهم لحالٍ من حاربوه كافيةٌ للعوامِ في جوازِ معاداته.

نعم: يتّجه عدمُ قبولِ روايةِ المطلق للفسق إذا علّم أنه يفسق بالتأويلِ المختلفِ في كونه طريقاً إلى التفسير والتكفير، كالأئمة المتأخرين لأنهم يحكمون بفسق من خالفهم في الظنّيات، والتفسيرُ إنما يكونُ بمخالفةٍ قطعيّةٍ من إمامةٍ أو غيرها. أمّا من أثبت الفسق بالتأويلِ ومواضع الخلاف، فلا شك في أنّه لا يقلّد في تفسيق معاديه ولا في حربه لأنّ مخاليفَ الظنّي لا يفسق ولا يجوزُ حربه، وإن تعمّد المخالفة للظني كما حقّقنا ذلك في (براءة الذمة في نصيحة الأئمة)<sup>(٢)</sup> وبعد هذا يُعلّم أن قوله<sup>(٣)</sup>: (فإن الأئمة وإن أمروا العوام بحرب الباطنية فليس إلّا كأمر الحاكم بإقامة الحدّ). لا يتّجه إلّا إذا كانت معاصي الباطنية ونحوهم قطعاً التحريم والكبر بالنصر، كأسباب الحدود لا بالتأويل. وكان نقلها من كلّ واحدٍ منهم ثابتاً بنصابِ الشهادةِ كأسبابِ الحدود من الرّثي والقذّف وشرب الخمر. أما إذا كان تحرّمها وكبرها ونقلها اجتهادياً لم يكن أمرُ الأئمة بحربهم كأمر الحاكم بالحدّ، مع أنّ الحاكم لو أمرَ بحدٍّ يعلمُ المأمور أنه لا يجبُ

(١) جاءت العبارة التي بين القوسين في (ب) كما يلي: (لأنّه يستلزم ألا يجوز لنا معاداة من لم نشاهد حاله عمن

روى لنا مجرد كونه فاسقاً بلا نقل سبب الفسق الصحيح وإذا اكتفينا).

(٢) انظرها مطبوعة محققة (ص: ٤٢٥ وما بعدها) من الكتاب.

(٣) تكملة البحر: ٥٠٤/٥.

على المحدود لم يَجْزْ له طاعة الحاكم، فضلاً عن وجوبها عليه. وكذلك الإمام لأحاديث النهي عن طاعة الأمراء بما ليس بطاعة لله كما حققناه في (براءة الذمة) أيضاً وغيرها.

وبهذا يُعَلَمُ سقوط إطلاق القول بأنَّ أمر الإمام حُجَّةٌ كالشاهدين تثبت بها المعادة، وذلك لأنَّ طاعة الأمراء مُقيدةٌ بالأمر بالطاعة المعلومة لا بالأمر الملتبس كونه طاعة أو غير طاعة، كالاتجاهيات؛ فقياس أمر الأئمة على الشاهدين لا يصحُّ إلا إذا كان مستندهم مُستند الشاهدين، وليس إلا المشاهدة، فما لم تعلم الأئمة بالمشاهدة أو التواتر المعصية القطعية وكبرها من حاربوه وإصراره عليها، لا يجبُ تقليدُهم في الحرب ولا غيره، بل لا يجوز. وأمَّا ما قيل من أنَّ المسلمين منذُ خلافة أبي بكر إلى الآن لا يسألون الأئمة ولا يُخالِفونهم فيما أمروهم به، وذلك إجماع على اتباع قول الأئمة، فساقط، لأنَّ الأتباع، إن كانوا مُقلدين فالمقلد لا يعتبر في خلاف ولا إجماع، وإن كانوا مجتهدين، فإنما اتبعوا اجتهاد نفوسهم لا اجتهاد من اتبعوه. على أننا لا نسلم الإجماع على إمامة إمام بعد رسول الله ﷺ بل ربَّما أُجْمِعَ على إمامة الوصيِّ عليٍّ (عليه السلام)، وإن حاربه من حاربه، فإنما حاربه مَحَبَّةً لِلدُّنْيَا لا إنكاراً لإمامته.

ثم قال هذا القائل: (ولو أمروهم بالمعاداة القلبية وإن لم يعلموا) أيَّ العوام<sup>(١)</sup> (كفرهم)؛ أي كفر الباطنية (أو فسقهم)، كان الأمر (خطأً) من الأئمة، لكن عرفت أنَّ المعاداة من جملة الأفعال، فلا فرق بين أمرهم بفعل دون فعل، بل أمرهم بالحرب أحقُّ أن يُمنع، لأنَّ ترك المعاداة القلبية قد لا يكون مقدوراً، بخلاف ترك الحرب، وأيضاً الأمر بالحرب، يستلزم الأمر بالمعاداة كما نبهناك عليه آنفاً.

ثم تحريم الدماء قبيحٌ عقليٌّ وشرعيٌّ لا تحريم الاعتقاد، فإنما هو شرعي، وما جمع الشيعة فهو أغلظ في الحرمة. وأمَّا ما عند البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً أنَّ النبي ﷺ لما قال بعض الصحابة للمحدود في الخمر اللهم العنه، انتهره النبي ﷺ وقال<sup>(٢)</sup>: ((لأعينوا الشيطان على أنيكم)) فلا ينتهض حُجَّةٌ على منع التفسيق، وإنما هو من

(١) في (ب): ((القوم)).

(٢) تقدم تخريج الحديث .



إقامة العاثر وإقالته والنزاع في المصّر؛ ولما كان هذا القيلُ وتفاصيله ظاهرة الضّعف، قال المصنّف: (هكذا ذكره بعضُ علماء المذهب)، وهو الشيخ أحمد بن محمد بن حسن الرصاص<sup>(١)</sup> المعروف بالحفيد، وهو (محمّل للنظر)، وقد عرفناك ما فيه من الأنظار.

وأما قولُ المصنّف في وجهِ النظر: (إذ يحتملُ أن يقالَ إذا قامتِ الشهادةُ العادلةُ بإسلامِ يهوديٍّ أو توبةِ فاسقٍ وجبَ إجراءُ أحكامِ الإسلامِ عليه، والموالاتُ من جملتها، ولا إشكال في ذلك. وكذلك لو شهدوا أنه فعل ما يوجب الفسق)، فلا يرد اعتراضاً على هذا القائل لأنه قال: ومن لم يُعلم كُفره أو فسقه لما يظهر لك من حاله لا في نفس الأمر، فلا يُشترط كما تقدّم. ومن قامت عليه الشَّهادةُ العادلةُ فقد علمنا كُفره أو فسقه بما يظهر من حاله، إذ ليس مراده بالعلم، العلم المطابق، وإلا لا شترط في نفس الأمر، بل مراده العلم بما اعتبره الشارع مناطاً بدليل قاطع. وهذا هو الذي ينبغي أن يقال فيه: هو ظني، والعملُ به قطعي لاغيره. ولا قطعٌ بوجوبِ العملِ إلا إذا كانت مناطيّةُ المناطِ قطعيّةً، ولا كذلك مناطيّةُ الاجتهاديّات، ولهذا يجوز مخالفتها لمخالفة شهادة العدلين، وحققنا ذلك في غير موضع من مؤلفاتنا في الأصول، (فينبغي التحقيق في ذلك)، ونحن قد حققناه لك بما لا مزيدَ عليه والحمدُ لله.

نعم: (فأما خبرُ الواحد [المعدّل]<sup>(٢)</sup> بإسلام أو فسقٍ فالأقربُ أنه لا يعمل به) في العلميّات، وإن كان يُعملُ به في العمليّات، وأدلة العمل بخبر الواحد وإن كانت عامة كما علم في الأصول إلا أنّ العلميّ مخصص (إذ) فرّق النبي ﷺ بينهما حيث (لم يعمل ﷺ بخبر عمه العباس وحده) حين أخبره (أنّ أبا طالب) قد (أسلم) كما ذكر ذلك أهل السير، لكن هذا يبنى على تحقيق كون مانعه من العمل هو كون المخبر به علميًّا، وإلا فالموانع كثيرة لا تنحصر في ذلك، ولهذا قال المصنّف: (ويُحتملُ جوازُ العمل به) في العلميّات كالعَمليّات لعموم أدلّة العمل به، إذ الفارق طردي، والمانع لا يختص بعلميٍّ

(١) لعلّ المقصود الفقيه العلامة الأصولي أحمد بن الحسن بن محمد الرصاص (ت ٦٢١هـ/١٢٢٤م) انظر مصادر العمري: ١٦٣-١٦٥.

(٢) أضفنا (المعدّل) من مطبوع تكملة البحر: ٥٠٤/٥.

ولا عملي لحصول تأثيره في الأمرين. والحقُّ أنَّ الآحادَ متفاوتةُ الرُّتب. فربَّ راوٍ يحصلُ بخبره العلمُ لفرطِ ورَعِه وحِفْظِه، وربَّ راوٍ لا يفيدُ خبره ظناً ولا شكاً، ولهذا قال أحمدُ: العدلُ من يفيدُ خبره العلم، وهو قياسُ القولِ بأنَّ خبرَ الواحدِ المحفوفِ بالقرائن يفيدُ العلم، كما اتَّفَقَ عليه الأصوليون. ولا شكُّ في أنَّ شهرةَ ورعِ الرجلِ وعلمه وحفظه وضبطه، من أعظمِ القرائن وأدلِّها على الصدق إذا جَزَمَ بالخبر. ولا ينبغي إطلاقُ الردِّ ولا القبول، إلَّا أنَّ أدلَّةَ قبول الواحد لما لم تنتهض إلَّا على جوازِ العمل لا على وجوبه، رجَّحنا في الأصول أنها إنما تجوزُ فعلَ ما لم يكن أصله التحريم وترك ما لم يكن أصله الوجوب، لأنَّ الجائزَ إنما يكون جائزاً إذا لم يعارض معلوم الوجوب أو الحرمة. ولهذا منع الجمهور من نسخ القطعيِّ بالأحاد، ومنعتِ الظاهرية نقلَ البراءة الأصلية بغير المشهور، والكلام في غير الجرح والتعديل (كالجرح والتعديل)، ولهذا قال: (عند من لم يعتبر فيهما) نصابُ الشهادة، فلا وجهَ لقياس أحدهما على الآخر.

## (فصل): [الحمية]

(والحمية، هي): لغة الأنفة، وهي الغضب من تعرض الغير لما على الغاضب أن يحميه.

وأما قول المصنف: إنها: (العزم على نصره من له بالعازم وجه اختصاص من رَحَامَةٍ أو مِلَّةٍ أو ولاء)، فَعَبْرُ منعكس لخروج الحمية عنى من لأيريد أن ينصر، وغير مطرد أيضاً لدخول الموالاة، فإنها إرادة الخير للولي، والعزم على النصرة إرادة خير له. وأيضاً إنما يتجه كونها هي العزم المذكور على قول الشَّريف<sup>(١)</sup>: إِنَّ إرادة الانتقام مبدأ الغضب، لا على ما هو المختار من أَنَّ الغضب هو مبدأ إرادة الانتقام. ونَبْهًا كما فيما سَلَفَ على أَنَّ مبدأ الغضب تعمّد الغير لفعل ما يكرهه القادر على الانتصاف؛ فالحمية نوع من الغضب، وتخصيصنا الكاره بالقادر عليه، لأنَّ من لأقدرة له على الانتصاف لا يغضب وإنما يغتم فقط.

\* \* \*

(فروع): والحمية على المحقّ جائزة بل واجبة، لأنَّ الغضب فيها للحقّ، وهو الدين، والدين لله، وقد اتفق المسلمون أنَّ الغضب لله من أفضل أعمال الإيمان الواجبة، لأنَّه من إنكار المنكر.

وأما أنها وجبت (لقوله ﷺ: ((المؤمنون كالبنان أو كالبنيان يشدُّ بعضهم بعضاً)) عند الشيخين<sup>(٢)</sup>) من حديث أبي هريرة بلفظ: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه

(١) المقصود صاحب البحر الزخار وتكملته هذه، المهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

(٢) البخاري (كتاب الأدب: باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً): ٦٠٢٦ وذكر ابن حجر في شرحه: ٤٥٠/١٠ أن النسائي قد أخرج الحديث أيضاً.

بَعْضاً) فلا يتنهضُ دليلاً على الوجوب، وإنما هو خبرٌ عمّا تستلزمه الموالة من التعاون. (والحمية) على المبطل (محرمة) لو قال: الحمية على الحق، والحمية على الباطل، لكان أولى، لأن المحرم إنما هو الحمية على الباطل لا على نفس المبطل، لا لباطله، فإنها قد تكون واجبة كالحمية على المظلوم الفاسق فإنه وإن كان مبطلاً فباطله لا يسوغ ظلمه، وقد احتوى النبي ﷺ على خزاعة وأكثرهم كفار. وسيأتي عقد المصنف لذلك فرعاً على حدة.

وإنما حرمت (لقوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾<sup>(١)</sup>) حين منعوا النبي ﷺ عن البيت عام الحديبية، وقالوا: لا تتسامع العرب بأنك دخلت مكة على كره منا، فارجع هذا العام وعُد لِقابل إن شئت، (فصدوه ﷺ أنفة من أن تُعيرهم العرب، وتُعيرهم باطل، فذمهم الله على ذلك والذم دليل القبح)، لكن لا يخفى أن الآية لا تدل على قبح الحمية إلا بعد العلم بأن حمية الجاهلية صفة ذم، وإذا لم يثبت كونها صفة ذم إلا بالآية كان الاستدلال بها دوراً صريحاً. ثم المراد بها بيان الحكم الشرعي في الغضب وهو الحرمة المدعاة، وبمجرد القبح لا يدل عليها، لما عرفناك من أن القبح أعم، فلا تثبت الحرمة إلا بنهي غير الكراهة، وذلك ليس إلا ما اقترن بوعيد على فعل المنهي عنه، ولا يوجد لما عرفناك من أن الواردات القلبية غير مقدورة المنع، وإنما التكليف بمدافعها كما سبق.

وكذا الحكم بالتحريم (لقوله ﷺ): ((إنما يؤتى الناس يوم القيامة من إحدى ثلاث: إما من شبهة في الدين ارتكبوها أو شهوة للذة آثروها (أو من عصبية حمية أعملوها) فإذا لاحت لكم شبهة فاجلوه باليقين، وإذا عرضت لكم شهوة فاقمعوها بالزهد، وإذا عنت لكم عصبية فادرؤوها بالعفو. إنه يُنادي مناد يوم القيامة: من له أجرٌ على الله فليقم، فيقوم العافون عن الناس، ألم تر إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>) انتهى.

(١) الفتح: ٢٦/٤٨.

(٢) الشورى: ٤٠/٤٢.

لكنّه لا يدلُّ إلا على تحريم أعمال الوارد لا على تحريم الوارد الذي هو المدّعي. ثم هو من أحاديث الأربعين الودّاعية التي شرّحها الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (عليه السلام) (بمديقة الحكمة) مرسلة عن الإسناد، معتذراً بأنّه موجود في نسخ سماعه وكتب مشائخه، لكن قد صرح حُفاظ السنّة بأن هذه الأربعين تعرف (بالودّاعية) عند أئمة الحديث، وأن غالبها من كتب الإسرائيليات<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(فرع: وليس من الحميّة القبيحة الغضب لذم أقارب الإنسان المبطلين بغير إنطالهم من جبن أو غيره فإنه ﷺ حين منصرفه من بدر الكبرى لما سمع من ذم قريشاً بالجبن وهون أمرهم)، وهو سلامة بن قيس أو سلمة بن سلامة شك الراوي، ذكر أهل السير أنّ النبي ﷺ لما بلغ الروحاء قافلاً من بدر الكبرى لقبه من كان تأخراً بالمدينة عن بدر يهتفونه بالظفر، فقال الرجل المذكور: وما الذي تهتفوننا به، فوالله إن لقينا إلا عجائز صلّوا كالبُدن المعقلة فنحرناها وجئنا. فتبسم النبي ﷺ والتفت إليه، وأمّا أنه (التفت مغضباً) فلا، وإنما أمره بالتأني في وصفهم الذي عجل فيه، (فقال: مهلاً)، ياسلمة أو ياسلامة أو يابن أخي. وأمّا لفظ (فلان) فليس في المحكي، وإنما وقع في الحكاية، والتغيير السير في المحكي جائز كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي ما سبقتمونا إليه. ثم قال النبي ﷺ: ((والله إن أولئك للملأ))، الخبر. وفي تأكيده بالقسم، وإنّ واللام وتعريف المسند بلام الجنس المفيد لقصر الملاية عليهم مبالغة عظيمة في تعظيم أمرهم كما في قوله تعالى: ﴿جَنَدًا مَا هُنَالِكَ﴾<sup>(٣)</sup> ولا شك في أن ذلك منه ﷺ حمية على حق، لأن القائل جحدّهم ما هو لهم من النجدة، وغمّطهم حقهم، فاحتّمى النبي ﷺ على الحق لا على الباطل.

\* \* \*

(١) ذكر المحقق بهران على هامش (تكملة البحر): ٥٠٤/٥، أن أصل الحديث لا يحضره.

(٢) الأحقاف: ١١/٤٦.

(٣) ص: ١١/٣٨ وتامها .. مهزوم من الأخراب.

(فرع): وإذا عرفت أن ما يردُّ على النفس من الحمية وغيرها غير مقدور المنع فلا يؤخذ به العبد، وإنما يؤخذ بما تفرَّع عنه من استجلائه، والعمل على وفقه، عرفت أنه يحرم قصد أذى المؤمن بسبِّ أقاربه المبطلين، بل وإن لم يقصد ذلك، إذا ظن أنه يتأذى بسبهم. وأما تعليل الحرمة بقوله: (إذ لا مصلحة في سبهم حينئذ). فمن عجيب التعليل، إذ الحرمة لا تثبت لعدم المصلحة، وإنما تثبت لوجود المفسدة التي من جملتها تأذي المؤمن. (وأما) تأذي المؤمن بسبِّ أقاربه المبطلين لإبطائهم فإنه (لا حرج على المتأذي)<sup>(١)</sup>، لأن التأذي في الحقيقة تأسف عليهم وغيره من تلُّسهم بالباطل كما كان من رسول الله ﷺ. ومثل هذا الأسف وإن كان منهيًا عنه بمثل ﴿وَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿وَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> فهو معفو (إذ لا يمكن دفعه)، كما نبهناك عليه مراراً.

\* \* \*

(١) في (ب): ((.. المتأذى بذلك)).

(٢) الآيتان: الأولى من المائدة: ٦٨/٥ والأخرى من فاطر: ٨/٣٥ ومماها: ﴿.. إن الله عليم بما يصنعون﴾.

## فصل: [ذم المداهنة وتقييها]

(والمداهنة: إيثارُ مُجَامَلَةِ الفاسقِ على إنكار فسقيهِ؛ فهي مُبَايَنَةٌ لِلْمُدَارَاةِ، لأنَّ المُدَارَاةَ مُجَامَلَةُ الخلقِ بغيرِ مَحَرَّمٍ شرعيٍّ، والمُداهنةُ مِنَ الغِشِّ، لأنها إظهارُ خِلَافِ المُضْمَرِّ، كما أنَّ الغِشَّ إخفاءُ خِلَافِ المُظْهِرِ، وهما متقاربانِ بالمعنى لا يفتزقانِ إلَّا بأنَّ المداهنةَ لا يريدُ الغِشَّ، وإنما يريدُ رِضًا المداهِنَ بالقُبْحِ، بخلافِ الغِشِّ فإنه يُريدُ الغِشَّ. وكأنَّ المداهنةَ مِنَ الدَّهْنِ الذي في الظَّاهِرِ لا في البَاطِنِ، وذلكَ نوعٌ مِنَ النِّفاقِ، كما قال ابنُ عُمرٍ لمن قال له: ((إنَّا ندخلُ على السُّلْطَانِ فنَتَكَلَّمُ بكلامٍ حتَّى نَخْرُجَ فنَقُولُ غَيْرَهُ. فقال: كُنَّا نَعُدُّ ذَلِكَ نِفَاقًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)).

وقد تقرر في الأصول أن لفظ: ((كُنَّا نفعل)) ظاهرٌ في فعل الجماعة، إلَّا أن المداهنةَ إنما تكون بقول أو فعل أو تركٍ، وكلُّ ذلك من أفعال الجوارح، وكلامنا في أفعال القلوب. فإن أُجِيبَ بأنَّ المداهنةَ هي إرادةُ تلك الأفعالِ لَزِمَ انحصارُ أفعال القلوبِ القبيحةِ كُلِّها في إرادةِ القُبْحِ، فلا تُمَايِزُ إلَّا بمتعلِّق الإرادة، كما لا تُمَايِزُ العُلُومُ إلَّا بتمايز متعلقاتها؛ فكان يجبُ الاكتفاء بالكلام على قُبْحِ إرادةِ القبيحِ، ثم يُعَدَّدُ القَبَائِحُ الخارجِيةُ. والحقُّ ما عرفناكَ به من أنَّ التكلِيفَ إنما هو بِمُدَافَعَةِ (فِعْلِ القَبِيحِ) <sup>(١)</sup> بتذكُّرِ العِلْمِ بِقُبْحِهِ.

والمداهنةُ قَدْ (وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّهَا)، لما تستلزمُ مِنَ الغِشِّ المحرَّمِ، وتركِ النصيحةِ الواجبةِ، وقد ثبت ((أنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ)) بالأحاديثِ الصحيحة. (وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ المصنِّفِ على ذلكِ بما يُروى (في الأثر) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إذا رأيتَ الرَّجُلَ مُحْمُودًا فِي جِيرَانِهِ وَعَشِيرَتِهِ فَهُوَ مُدَاهِنٌ)) أو كما قال)، فَعُدُولُ عَنْ

(١) في (ب): ((حُبِّ القَبِيحِ)).

الماء إلى التراب، لأنَّ الأثر المذكور إنما هو من قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كما ذكره في (الكشاف) وغيره، وهو مُعَارَضٌ بما عند أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث ابن مسعود<sup>(١)</sup> وحديث كلثوم الخزاعي أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا سَمِعْتَ جيرانك يقولون قد أَحَسَنْتَ فقد أَحَسَنْتَ، وإذا سَمِعْتَهُمْ يقولون قد أَسَأْتَ فقد أَسَأْتَ)) وما قِيلَ من أَنَّهُ لاتَنافِي بين القولين، لأنَّ المدح كما يكون لازماً للصالح يكون لازماً للمداهنة مردود<sup>(٢)</sup> بمنع كونه لازماً لها، لأنَّ المراد بالمدح المدح بظهور الغيب والمداهن إنما يمدح في الوجه، مع أَنَّهُ يذم بظهور.

وأما قولُ المصنّف: (ومعناها إرادة التغاضي)، أي إرادة ترك الإنكار (عند فعل المنكر)، فقد عرّفناك أنَّ الدّهانَ قولٌ أو فعلٌ أو تركٌ، وأنَّ الإرادة لاتصلح معنى له، ولا يصح تعيّلها بقوله: (لثلاً يغضب فاعله) لأنَّ انتفاء غَضبه إنما يكون بترك الإنكار لا بترك إرادته.

وأما استدلاله على أنَّ المداهنة هي الإرادة بما (قال تعالى: ﴿وَذُؤا لَوْ تَذَهَنُ قَيْدَهُنَّ﴾)<sup>(٣)</sup> فَوَهم لا يخفى، لأنَّ المؤدّة هي الحبّ، وحُبّ شيء غيره، وكذا لا يصلح الاستدلال بالآية على التحريم، لأنها مجرد إخبار بحبّتهم لها.

قال: (وهي) أي إرادة المداهنة (قبیح)<sup>(٤)</sup> (شرعاً) بناء على أنَّ العزم يُشارك المعزوم عليه في وجه قُبْحه، وفيه كلام في الكلام.

وأما أنها قُبِحت (لوجوب النهي عَنِ المنكر) فمبنيٌّ على أنَّ الأمر بالنهي عن المنكر نهى عن ترك النهي عنه، وفيه خلاف، والحقُّ أَنَّهُ إنما يستلزمه ولكن (أقله)، وهو

(١) هو من حديثه عند أحمد: ٤٠٢/١ وابن ماجه (كتاب الزهد): ٤٢٢٣.

(٢) جاء بعدها في (ب) مايلي: ((بأن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وارد في جيران عصره وكانوا لا يداهنون كما أن قول سُفْيَانَ وارد في جيران عصره وكانت ظهرت المداهنة واستحلالها الناس ولو كان المقولان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لتنافيا)).

(٣) القلم: ٩/٦٨.

(٤) في (ب): ((قبیحة)).



ما يكون (بالقلب)، لا يمتنع على المذاهب فإنه منكر بقلبه للمنكر، وليس مريداً له، وإن أراد المداهنة فإنه لاتنافي بين إرادة المداهنة وعدم إرادة المنكر، فلا يصلح تعليل قبح المداهنة (بوجوب النهي عن المنكر)، فالعلة إنما هي ما قدمناه لك عند قوله: (وقد ورد الشرع بدمها). على أن المداهنة إنما تكون من كاره المنكر، وإلا كان مؤالياً لامداهناً، والمداهنة محرمة، (ولو) ذاهن الرجل (والدأ أو ولدأ).

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: ((القوا الفساق بوجوه مكفهرة))) فذكره صاحب (النهاية)<sup>(١)</sup> من حديث ابن مسعود، لكن بلفظ: ((إذا لقيت الكافر فآلقه بوجه مكفهر)) وفي هذا المقام من التفصيل ماتقدم عند قوله: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾، فلا وجه لإعادته هنا.

ومما تقدم تعرف الكلام على قوله: (وقد اقتضى الخبر أن من لم يلزمه النكير بلسانه لحلل شرط) من شروط النهي عن المنكر (لم تحسن منه البشاشة والطلاقة في وجهه فاعليه فهما)، أي: البشاشة والطلاقة (دهاناً محرم لما فيهما من إيهام الرضى عنه)، والتصويب له في فعل المنكر، وأما أن فيهما من إيهام عدم إنكار المنكر بالقلب فقد عرفناك أنه لاتنافي بين الدهان وإنكار المنكر بالقلب، إنما ينافيه إنكار المنكر باليد واللسان. على أن فيه شيئاً آخر وهو أن المداهنة عند المصنف إرادة والبشاشة والطلاقة ليسا بإرادة، فلا يتمشى كونهما دهاناً إلا على ما عرفناك به في أن الدهان هو القول أو الفعل أو الترك.

(فأما) لو كانت البشاشة بعد أن (قبح عليه فعله بلسانه أو فعله لم يلزمه بعد ذلك هجره)، لكن الأمر بقاء الفاسق بوجه مكفهر مطلق غير مقيد بقيد الإنكار عليه، والتقييد لادليل عليه، وشهد على بطلانه ما أخرجه زيد بن علي (عليه السلام) وأبو داود من حديث ابن مسعود<sup>(٢)</sup> قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول له: اتق الله يا هذا

(١) النهاية: ١٩٣/٤.

(٢) هو بهذا اللفظ من حديثه عند أبي داود (كتاب الملاحم: باب الأمر والنهي): ٤٣٣٦.

وَدَعَ مَا تَصْنَعُ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيْبَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ)).  
 ثُمَّ قَالَ: ﴿لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩]. ثُمَّ قَالَ: ((وَاللَّهُ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرَّهُ أَطْرًا، أَوْ لِيُضْرِبَنَّ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ ثُمَّ لِيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ)) انتهى.

وهو ظاهرٌ في أنَّ الاكتفاء بتقدُّم النهي لا يقبَّح البَشَاشَةَ وَالطَّلَاقَ بعده.

وأما تضعيفُ عبدِ الله بن محمد القبيلي أحدَ رُوَاتِهِ فَإِنَّمَا ضَعَّفَ بِأَنَّهُ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى الْإِرْجَاءِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَمَّا يُنَافِي مَذْهَبَهُ، فَهُوَ عَلَيْهِ لَا لَهُ. وَقَدْ صَرَّحَ أئِمَّةُ الْأَصُولِ بِأَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُبْتَدِعُ يُقْبَلُ فِيْمَا هُوَ عَلَيْهِ.

قال المصنف<sup>(١)</sup>: (ولا يلزمه بعدَ الإنكارِ الغلظةُ في كلِّ حالٍ حيثُ اضطرَّ إلى مُحَاظَظَتِهِ). الضَّرُورَةُ الَّتِي تُبَيِّحُ فِعْلَ الْمُنْكَرِ عِنْدَ الْمَصْنُفِ<sup>(٢)</sup> هِيَ خَشْيَةُ تَلَفِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ، فَلَا يَصْلُحُ التَّمَثِيلُ بِقَوْلِهِ: (كَالزَّوْجَةِ وَالْخَادِمِ الْفَاسِقَيْنِ)، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ ذَلِكَ عِنْدَ مِثْلِنَا مِمَّنْ فَسَّرَ الضَّرُورَةَ بِالْحَاجَةِ. وَأَمَّا أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ<sup>(٣)</sup> عَلَى جَوَازِ مُحَاظَظَتِهِمَا<sup>(٤)</sup> مَعَ فَسَقِهِمَا فَلَا بَدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ مُسْتَنَدٍ، وَلَا مُسْتَنَدٌ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ إِلَّا مَحَبَّةُ الْفَاسِقِ وَمُنَاصَرَتُهُ عَلَى فَسَقِهِ. وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ. وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ؟ وَإِنَّمَا قَالَ تَعَالَى فِي نَبِيِّهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup> لِمَلَاظَفَتِهِ الْكَافِرَ وَالْفَاسِقَ وَغَيْرَهُمَا.

(١) تكملة البحر: ٥/٥٠٥، والعبارة فيه ((.. لم يلزمه بعد ذلك هجره والغلظة عليه...)).

(٢) كذا الأصل.

(٣) في (ب) ((المسلمين)).

(٤) في مطبوع البحر: ((مع إنكار فسقهما)).

(٥) القلم: ٤/٦٨.

وأما حديث ابن مسعودٍ فقوله فيه: ((ثم يأتيه من الغد وهو على حاله، فلا يمنعه ذلك))، إلى آخره ظاهر في أنهم يقعدون مع العصاة حال عصيانهم، وذلك محرم بالاتفاق لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: (حسب الإمكان): فسبق فلم يرأه به: حسب الضرورة، بدليل قوله: حيث اضطر.

\* \* \*

(فرع: وليس من الإذهان إطعام الفاسق، وأكل طعامه، والنزول عليه وإنزاله، والسرور بمسرته والعكس). لكن لا مطلقاً بل في (بعض الأحوال)، وهي حالة الضرورة في الطعام والإطعام والنزول والإنزال. وأما السرور وعكسه ففيم إذا كان سروره بحق وحزنه من باطل.

(و) كذا ليس من الإذهان (محبه لخصال خير فيه أو لرحمة مع إظهار كراهة فعله ومع فعل الواجب من النكير عليه كما كان منه صلى الله عليه وسلم في مخالفة من سماه الله فاسقاً) وهو الوليد بن عتبة بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مصداقاً<sup>(٢)</sup> إلى بني المصطلق، وكان بينه وبينهم عداوة في الجاهلية، فلما بدا تلقوه مجتمعين على عادة تنقي العرب للمقبل، فظنهم يريدون به شراً، فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له: إنهم ارتدوا ومنعوا الزكاة وهموا بقتلي؛ فهم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> بغزوهم؛ ثم وصل بنو المصطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يتنصتون مما كذبه عليهم، فصدمهم الله وكذبه حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(٤)</sup> وأشار المصنف بمخالفة النبي صلى الله عليه وسلم إلى توليته، قيل: فيه دليل على جواز

(١) النساء: ١٤٠/٤.

(٢) الخبر بطوله في السيرة: ٢٩٦/٢ وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة وأخرجه عبد بن حميد والطبراني عن عائشة.

(٣) في (ب) زيادة ((وأصحابه)).

(٤) الحجرات: ٦/٤٩.

تولية الفاسق؛ وفيه نظر، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ولاه قبل أن تنزل الآية بناء على ظاهير الشهادتين، وإنما ولاه بعد ذلك عثمان لكونه أخاه لأمه. وكان فاسقاً تصريح إلى أن مات حتى حده علي عليه السلام في الخمر، (ولقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد أطعم علي (عليه السلام) ابن ملجم بعد أن ضربه<sup>(٢)</sup>. وأنزل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ثقیف المسجد وهم كفار؛ فالفاسق أولى).

وكل هذه من المخصصات لآيات الموالاة والمعاداة، وعرفناك أيضاً أن هذه الآية أخص من آية السيف، وأن العام يُبنى على الخاص عند جمهور<sup>(٣)</sup> أئمتنا، مع جهل التاريخ، ومع تقدم الخاص أيضاً. ويكون تقدمه قرينة أن العموم المتأخر مراد به الخصوص، وأما من اشترط مقارنة المخصص المنفصل، ولم يقل ببناء العام على الخاص مع جهل التاريخ، لزمه عدم صحة الاحتجاج بهذه الآية ونحوها، وبما خصصته من آيات الموالاة والمعاداة، أما على تقدير جهل التاريخ فللبس الموجب للإجمال، وأما على تقدير تأخر الخاص فلعدم الدليل على مقارنته ولا عدمها. فلا يتحقق كونه ناسخاً ولا مخصصاً لعدم تحقق شرط كل منهما، إذ شرط النسخ كونه<sup>(٤)</sup> وارداً بعد إمكان العمل. وشرط المخصص العلم بكونه كان قبل إمكان العمل، والأصحاب في الفروع ذاهلون عن هذه الأصول التي أصلوها غير عاملين عليها، وربما يقال: وقوع واحد منهم من النسخ أو التخصيص في الواقع كافٍ في جواز العمل بالخاص المتأخر، لأن الخاص إنما ينسخ قدر مدلوله من العام، فهو كالتخصيص. فهذا وهم تتابع فيه الأصوليون؛ لأن النسخ إنما يتعلق بالحكم، وهو الطلب. أعني: أفعلوا ولا تفعلوا، وهو عرض جزئي لا يتبعض. ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يرون أن الخاص المتأخر نسخ للعام

(١) المتنحة: ٨/٦٠.

(٢) ذكر المحقق بهران في تحفته على البحر (٥٠٦/٥) معلقاً على هذا الخبر أنه جاء في إحدى الروايات أن: ((علياً عليه السلام لما ضربه ابن ملجم، قال: ((أطعموه واسقوه وأحسنوا إيساره؛ فإن أعش فالحق حقي، أرى فيه رأيي، وإن أمت فأريكم في حقكم))، وانظر الكامل: ١٩٩/٣ وليس فيه العبارة الأولى.

(٣) يدلها في (ب): ((المحققين)).

(٤) في (ب): ((العلم بكونه)).

كله، وعليه جماعة من الأصوليين، وإنما تبعض العام بالتخصيص، لأن مدلوله كثرة قابلة للتبعض. على أن من ذهب إلى إبطال حجية العام بعد تخصيصه كما هو الحق، احتج بأن دلالة إنما كانت بالعموم، وهو وصف للعام، وقد ذهب، فكيف يبقى المدلول وقد ذهب الدال؟ فالعموم كالحكم لا يتبعض. وحققنا هذه المباحث في الأصول، ولا ينحصر من مضائقها إلا من نفى العموم بالأصالة كما هو الحق وحققناه في مظانه<sup>(١)</sup>.

(ولا بأس بالآلة القول لهم مع فعل ما يجب فعله من النكير لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لأن الواجب إنما هو تبليغ الحكم لا الإكراه عليه لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup> وحققنا كيفية الجدل في شرح بيت يخصه من آيات منظومتنا الموسومة (بكشف القناع عن أركان الابتداع)<sup>(٤)</sup>

(ولفعله صلى الله عليه وسلم مع الرجل الذي قال فيه حين ودَّ له حاجبه صلى الله عليه وسلم)، هكذا في النسخ<sup>(٥)</sup> بواو، والصواب: أذن، لأن الهمزة المفتوحة لا تقلب واو إلا في لفظ أحد على شذوذ، فقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: ((بئس ابن أخي العشيرة هو)) ثم أذن له، ولأن له القول كما حكته عائشة (رضي الله عنها) أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup>. وغيره من حديثها، وبين أن الرجل هو عيينة ابن حصن الفزاري وكان يسمى الأحق المطاع. وفي حديثها أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنك قلت يا رسول الله فيه قبل أن يدخل ماقلت ثم قبلته بخلافه، فقال: يا عائشة! إن من الناس من يتقى لفحشه)).

\* \* \*

(١) انظر مسرد مؤلفات العلامة الجلال (ص: ٨٥) من الكتاب.

(٢) العنكبوت: ٤٦/٢٩.

(٣) البقرة: ٢٥٦/٢ وتماها: ﴿... قد تبين الرشد من الغي﴾.

(٤) انظر مسرد مؤلفات الجلال ص: ٨٥ من الكتاب.

(٥) في المطبوع من البحر: ٥٠٦/٥ ((أذن)) ولعلها قد صححت من قبل المراجع لطبع المرحوم العلامة المورخ

القاضي عبد الله عبد الكريم الجرافي، إذا كانت كل النسخ كما ذكر الشارح علامتنا الجلال.

(٦) هو من حديثها عنده (كتاب الأدب): ٦١٣٢ وطرفاه في: ٦٠٥٤ و٦١٣١؛ وأخرجه عنها أيضاً أبو داود

(٤٧٩١-٤٧٩٢) وانظر شرح ابن حجر للحديث في فتح الباري: ٤٥٢/١٠-٤٥٥.

## [جواز تعظيم الكافر والفاسق لمصلحة عامة]

(فرع: فأما تعظيم أهل الشرف من الكفار والفاسق رجاء لرُجوعهم إلى الخير أو لنصرتهم الحق أو لخذلانهم الباطل أو نحو ذلك من المصالح العامة أو الخاصة أيضاً، كاتقاء فحشه كما علل به رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيمه لعُيْنَةَ بن حُصْن وفيه دليل)، على أنه لا يشترط في التقيّة خشية ذهاب نفس أو عضو كما يدّعيه الفقهاء، (فلا إشكال في جوازه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كثير من رؤساء المشركين حين وقّدوا عليه حتى بلغ من تعظيمه إياهم أن أفرشهم رداءه، والذين أفرشهم رداءه خمسة نفر وهم: أبرهة الأصغر بن شَرَحْبِيل بن أبرهة الأكبر ابن الصباح القيل): أي العظيم المترشح للملك في لغة حمير، وهذا المذكور هو (الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم: ((إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه))).

ولهذا الخبر طُرُق كثيرة عند جماهير المحدثين لم يصح منها شيء، حتى حكّم ابن حجر وشيخه المزني عليه بالوضع، فوهماً، لأنه عند أبي داود في المراسيل بسند صحيح من حديث الشَّعْبِيِّ مرفوعاً مرسلًا، وكثرة طُرُقهِ لا تقصُر به عن الحسن لغیره مع شهادة حديث عائشة له بلفظ ((أمرنا أن نُنزل الناس منازلهم)) كما تقدم<sup>(١)</sup>، لكن المذكور في سبب الخبر عند جميع من خرّجه إنما هو عدي بن حاتم لا أبرهة المذكور.

(ومن الخمسة: الأبيض بن حمّال) ذكره العسّاني<sup>(٢)</sup> في (طرفة الأخبار) وقال: هو الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه)) وهو

(١) قبل قليل وسبق تخريجه.

(٢) يعني الملك الأشرف، عمر بن يوسف الرسولي، الغساني (ت ٦٩٦هـ/١٢٩٦م) صاحب كتاب (طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب) المطبوع بدمشق (المجمع العربي) عام ١٩٤٩؛ انظره وكتابه هذا ومؤلفاته الأخرى في مصادر التراث للعربي: ٥٢-٥٣.

والخير وحديثه (ص) أيضاً في طبقات ابن سعد ٤/٣١٥، العبر للذهبي ١/٦٥، الإصابة لابن حجر ١/١٤١ رقم (١٩) وانظر (كتاب الأموال) لأبي عبيد القاسم بن سلام (تحقيق د. عمارة، دار الشروق): ٣٦٩: (٦٨٦).

(السبائي) من سبأ بن مرثد وفي (منظومة نشوان<sup>(١)</sup>) الحائية) أنه ابن مرثد، (وهو الذي أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم الماء العِد). لم يُقطعه النبي صلى الله عليه وسلم الماء وإنما أقطعه ملح مأرب (ولا ملح لأهل اليمن غيره)، فقال الأقرع بن حابس: يارسول الله إنما أقطعتك الماء العِد، والعِد بكسر العين: الماء الكثير الذي مأؤه<sup>(٢)</sup> لا يَنْقُطع، فشبه معدن الملح بعين الماء لجامع تجديد المادة، وأراد أن مثل ذلك مما لا يستغني عنه الناس، فلا ينبغي اختصاص رجل منهم به.

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: ((لأحِمِّي إِلَّا اللَّهَ وَلِرَسُولِهِ))<sup>(٣)</sup> لأن المتعجرفين من رؤساء العرب كانوا يحُمون لأنفسهم من الماء والكأ ما يضيّقون به على غيرهم. وبسبب ذلك قتل كليب أخو مهلهل بن ربيعة لأنه أفرط في توسيع حمّاه، حتى لم يكد يبقى لغيره ما يجدي.

(فاستقاله)، النبي صلى الله عليه وسلم: أي طلب من الأيّض بن حمّال أن يُقيّله الإقطاع، لما نبّهه الأقرع على مفسدته على الناس، (فأقاله).

ولم يستقل النبي صلى الله عليه وسلم من بلال بن الحارث ما اقتطعه من المعادن القبليّة<sup>(٤)</sup> لظهور أنها ليست مما تعم الحاجة إليه الناس كالماء والملح.

ومن الخمسة: (الحارث بن عبد كلال الأصغر).

ومن الخمسة: حُجر بن وائل الصواب وأئل بن حُجر<sup>(٥)</sup> وفي (شرح الحائية) لنشوان: <sup>(٦)</sup> وائل بن أوس (الحضرمي من ولد شبيب بن حضرموت بن سبأ الأصغر،

(١) انظرها في شرحها بتحقيق العالين القاضي إسماعيل بن أحمد الجرافي والمرحوم علي إسماعيل المؤيد: ١٩٨، وقارن مع الإكليل ١٣٠/٢ والأسماء الواردة هنا مع (شمس العلوم) لنشوان نفسه بتحقيقنا: (ط). دار الفكر ١٩٩٩/٩/٥٧١٥.

(٢) في (ب) ((الذي له مادة لا تنقطع)).

(٣) هو من حديث الصعب بن حثامة عند أحمد: ٣٧/٤-٣٨ وأبي داود: ٣٠٨٣.

(٤) (كتاب الأموال) لأبي عبيد: ٣٦٨ (رقم ٦٨٠) عنه ((أنه - صلى الله عليه وسلم - أقطعه العقيق أجمع)).

(٥) انظر الخبر عنه في طبقات ابن سعد ٢٢/٦ والاستيعاب ١٥٦٢/٤؛ الأنساب للسمعاني ٨٧/١٠.

(٦) انظر عنها ما سبق في الحاشية الأولى في هذه الصفحة.

وهو الذي قال له معاوية) بن أبي سفيان حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم معه عاملاً، ولم يكن لمعاوية نعلٌ لأنه كان صُعلوكاً!، فشكا إلى وائل حرَّ الرُمضاء وسأله (أن يُعيره حذاءه) لأنه كان راكباً ومعاوية يمشي. فقال له وائل: انتقل إلى ظلِّ الناقة. فقال له معاوية: وما يُعني عني ظلُّ الناقة؟! هكذا رواه ابن قَيِّم الجوزية والترمذي وأبو داود باختصار، ولم يذكروا ما ذكره المصنف<sup>(١)</sup> من أنه (قال له: لستَ ممن يلبس أحذية الملوك) ثم قال معاوية: (فأردني خلفك على الناقة قال) وائل: (ولا أنت من أرداف الملوك) وأما قوله: (لكن استظل في ظل ناقتي وكفى لك شرفاً) فهو مشهور في القصة، ولم يذكره من روى الخبر ممن ذكرنا.

ثم عاش وائل إلى إمارة معاوية، وفد عليه، فرحب به معاوية وأدناه وأكرمه وذكره القصة، وقال له: تلك الكسرة والذلة في الإسلام ذهباً عني، والقدر السابق أوردني مآثرى. ثم أمر له بجائزة عظيمة، فأبى وائل وقال: أعطها من هو أحوج إليها مني. وكان وائل حامل راية قومه مع علي عليه السلام أيام صفين وقيل: قُتل فيها. خرج له الجماعة إلا البخاري<sup>(٢)</sup>.

هؤلاء الأربعة من الخمسة، (قال نشوان بن سعيد الحميري يفتخر) بهؤلاء المذكورين في رأيته الطويلة، (وكلهم من حمير).

وأما خامس الخمسة: فإنه لم يكن من حمير ولم يُقرِّشه النبي صلى الله عليه وسلم رداءً وإنما أقعده على مِخْدَتِهِ، غير المصنف العبارة فقال: (وأقعد صلى الله عليه وسلم عدي بن حاتم على مِخْدَتِهِ) وهي سادة من آدم محشوة ليفاً لو كان إقعاده عليها (قبل أن يُسلم وقال في حقه: ((إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه))) هذا هو المشهور كما قدّمنا لك تحقيقه<sup>(٣)</sup>. وإن كان ممكناً تكرّر قول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك القول في غير عدي.

(١) انظر ترجمته وهذه القصة وغيرها في طبقات ابن سعد: ٢٢/٦؛ الاستيعاب: ١٥٦٢/٤، تاريخ بغداد:

١٩٧/١، أسد الغابة ٤٣٥/٥، سير النبلاء ٥٧٢/٢.

(٢) روى له (٧١) حديثاً منها عند مسلم سبعة أحاديث، وأكثرها عند أحمد: ٣١٥-٣١٩ وانظر الجرح

والتعديل: ٤٢/٩ وتهذيب التهذيب: ١٠٨/١١.

(٣) انظره قبل قليل.



فَإِنْ قُلْتُ: الوفود المذكورون لم يَفِدُوا إِلَّا رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَالْوَفَادَةُ لِلذَّكَاءِ كَالنُّطْقِ بِالشَّهَادَةِ. فَلَمْ يُكْرَمِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ لِلْإِسْلَامِ. وَلَمْ يُرَوْا أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ كَافِرًا، فَلَا يَكُونُ الْإِسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ عَلَى إِكْرَامِ الْكُفَّارِ صَحِيحًا.

قلت: استصْحَابُ كُفْرِهِمْ قَبْلَ إِظْهَارِهِمُ الشَّهَادَتَيْنِ كَافٍ فِي تَسْمِيَّتِهِمْ كُفَّارًا، وَالْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَةِ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ.

قال المصنف<sup>(١)</sup>: (وهل يختصُّ هذا النوعُ من التَّأْلِيفِ بِالْإِمَامِ كَالتَّأْلِيفِ بِالْعَطَاءِ؟ مِنْ مَالِ اللَّهِ (الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ)، بِالْإِمَامِ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا جَاءَكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرَمُوهُ)). وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنْ (حَصَلَتْ عِلَّةٌ حَسَنَةٌ) فَعِلَّةُ الْحُسْنِ مَنْصُوصَةٌ بِتَنْبِيهِ النَّصِّ، وَهُوَ تَرْتِيبُ الْأَمْرِ بِالْإِكْرَامِ عَلَى كَرَمِ الْوَفَادِ، فَلَا تَكُونُ عِلَّةُ الْإِكْرَامِ هِيَ التَّأْلِيفُ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُصْنَفُ، بَلْ عَدَمُ غَمَطِ النَّاسِ. (وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ ذَلِكَ الْخَبَرُ)، الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وَعَلَيْهِ يَدُلُّ ذَلِكَ الْخَبَرُ.

قلت: ويدلُّ أيضًا على تقدير أن يكون تأليفًا؛ على أنَّ التَّأْلِيفَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلرُّؤَسَاءِ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ تَأْلِفُهُمْ يَعُودُ بِمَصْلَحَةٍ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَمَّا تَأْلِيفُ آحَادِ الْفُسَّاقِ كَمَا يَدَّعِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أُمَّتِنَا<sup>(٢)</sup> فَإِنَّمَا هُوَ مَعُونَةٌ لَهُمْ عَلَى الْفُسْقِ بِلَا مَصْلَحَةٍ عَائِدَةٍ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا مَضَرَّةَ.

\* \* \*

(فِرْع: فَأَمَّا تَعْظِيمُهُ لِمَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ بِالْمَعْظَمِ لَهُ مِنْ تَحْصِيلِ مَتْعَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، فَالْأَقْرَبُ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَتَجَهَّزْ لِدَفْعِ).

لكن أشرنا لك سابقاً أنَّ قول<sup>(٣)</sup> النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُيَيْنَةَ بْنِ حُصَيْنٍ: ((إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُتَّقَى لَفُحْشَتِهِ)) ظَاهِرٌ فِي جَوَازِ التَّقِيَّةِ عَلَى النَّفْسِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي فَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْمُلَاطَفَةِ.

(١) البحر ٥٠٧/٥.

(٢) يقصد أئمة اليمن وأمراء الأقطار الإسلامية في عصره.

(٣) تقدم تخريجه (ص: ٣٥٦) وهو عن عائشة بلفظ ((استأذن رجل على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: بِمَنْ أَخُو الْعَشِيرَةِ، فَلَمَّا دَخَلَ انْبَسَطَ إِلَيْهِ وَأَلَانَ لَهُ الْقَوْلَ، فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حِينَ سَمِعْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّعْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ((بِإِعَاشَةِ مَتَى عَهْدِي فَاحْشَا! إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتَّقَاءَ فُحْشَتِهِ)) (وانظر فتح الباري: ٤٥٢/١٠ - ٤٥٥).

وأما تعليل عدم الإباحة بقوله: (إِذْ عِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾<sup>(١)</sup>) وسبب نزولها وعموم لفظ أولها لكل عدو الله يقتضي تحريم ذلك، إذ نزلت مُعَاتَبَةً على مُدَاهَنَتِهِمْ رجاء منفعتهم، ولفظها عام لكل مُوَادَّة فلا تقصر على سببها).

ففي هذا التعليل نظرٌ من وجوه:

أحدها: أنَّ الكلامَ في مجرّد التعظيم للفاسق لافي معاونته على فسقه. والآية إنما نزلت عتاباً لحاطب بن أبي بلتعة<sup>(٢)</sup> على إعانته الكفار على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث حذّره بأس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك أعظم المعونة والمؤالة التي عرفناك إنما هي المناصرة، ولهذا صرّح قوله ((أولياء)) بأن تلك مؤالاة، وهي ظاهرة في أنَّ المؤالاة هي المناصرة.

وثانيها: أنَّ لفظ ((عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ)) مضاف، وتعريفُ الإضافة عهدِيٌّ، كما صرّح به أئمة النحوي والمعاني. والمعهودُ بعداوةُ المؤمنين إنما هو المحارب، ويشهد لذلك السبب قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾ الآية المتقدمة.

وثالثها: أنَّ تحريمَ كلِّ موادةٍ إن سَمَّ عمومُ الجنس المحلّي قد خصّص بما تقدم من جواز محبة الفاسق لخصالٍ خيرٍ فيه، ونحو ذلك. وعرفناك صحّة القول بأن العموم بعد تخصيصه لا يكون حجةً في غير السبب، لأنَّ إخراج غير السبب ظاهراً في قصره على السبب. وحيث لا يتجّه قوله فلا تُقصر على سببها وهو فعل حاطب ونحوه. ولا قوله: (إِنَّهُ قَدْ نَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ)، أي على تحريم تعظيم الفاسق لمصلحةٍ خاصّة، وذلك لما عرفناك من أنَّ الآية لم تنقُص على حاطب التعظيم، وإنما نَقَمَتِ المؤالاة (لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ

(١) الممتحنة: ١/٦٠.

(٢) انظر خبره فيما تقدم.

وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ<sup>(١)</sup>  
 فَبْنَاهُ سَبْحَانَهُ عَلَى أَنْ خَوْفُ الْمَضْرُوءَةِ مِنْ مَنَابَذَةِ الظَّالِمِينَ فِي النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ، وَأَنْ خَوْفُ  
 مَفَارِقَةِ الْأَحْبَابِ لَيْسَ وَجْهًا مَرْخُصًا فِي تَرْكِ جِهَادِهِمْ حَيْثُ وَجِبَ.  
 لَكِنْ عَرَفْنَاكَ أَنَّ هَذَا مُسَلَّمٌ، وَإِنَّمَا النَّزَاعُ فِي مَجَرَّدِ تَعْظِيمِهِ، وَلَا دِلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى  
 النَّهْيِ عَنْهُ، إِنَّمَا نَهَتْ عَنِ الْمُنَاصَرَةِ.

فَقُولُهُ: (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ رَجَاءُ نَفْعِهِمْ وَخَوْفُ مَضَرَّتِهِمْ سَبَبُ تَرْخِيصٍ  
 فِي جَوَازِ تَعْظِيمِهِمْ)، حُلُّ النَّزَاعِ، وَأَيْضًا الْآيَةُ مَسْبُوقَةٌ لَتَفْسِيْقٍ مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ الْمَعْيَنِ  
 بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ الْهِجْرَةُ الْمَطْلُوبَةُ فِي مَبَادِئِ الْهِجْرَةِ. وَقَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ (الْكَشَافِ)<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ  
 قَدْ رُخِّصَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَيْضًا الْآيَةُ إِنَّمَا نَقَمَتْ تَفْضِيلَ حُبِّهِ مَا ذَكَرَ عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ  
 وَرَسُولِهِ وَذَلِكَ كُفْرٌ، إِنَّمَا النَّزَاعُ فِيمَنْ لَا طَفَّ الْفَاسِقِ وَخَادَعَهُ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ  
 غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْمُلَاطَفَةَ، فَإِنَّ كَوْنَهُ تَعْظِيمًا إِنَّمَا يَكُونُ تَعْظِيمًا بِقَصْدِ التَّعْظِيمِ كَمَا  
 أَسْلَفْنَاهُ لَكَ، وَكَفَى فِي ذَلِكَ مَا رَخِّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَتْلَةِ ابْنِ  
 الْأَشْرَفِ مِنَ التَّكَلُّمِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعْظِيمِ عَدُوِّ اللَّهِ وَلِلْحِجَّاجِ  
 ابْنَ عِلَاطٍ؛ وَبِالْجُمْلَةِ لَمْ يَعْبِرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ إِلَّا بِإِثَارَ غَيْرِهِ بِالْمُودَّةِ أَوْ تَفْضِيلِ الْغَيْرِ  
 عَلَيْهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> فَمَنْ  
 أَخْلَصَ حُبَّهُ لِلَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ التَّقِيَّةُ بِمُظَاهَرَةِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دِينِهِ أَوْ مَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ مَا حَرَّمَ  
 عَلَيْهِ قَطْعًا، وَالتَّقِيَّةُ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقْتُلُوا مِنْهُمْ تُقَاتَلُ﴾<sup>(٤)</sup> وَحِينَئِذٍ  
 يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَهَيَّزُ لِلْمَصْنَفِ قَوْلُهُ: (سَيِّمًا وَقَدْ قُرَّبَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِذَمِّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ  
 أَيُّ تَعْظِيمِ الْفَاسِقِ، حَيْثُ قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا

(١) التوبة: ٢٤/٩.

(٢) الكشاف: تفسير الآية ٢٤/٩.

(٣) البقرة: ١٦٥/٢.

(٤) آل عمران: ٢٨/٣.

فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴿١﴾ الآية بتمامها إلى قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾<sup>(١)</sup>

ووجه عدم انتهاضه أنَّ ظاهره ذمٌّ من ترك الإيمان قادراً على إظهاره وإظهار فروعه الضرورية كالهجرة في أوَّل الإسلام، لا ذمٌّ من صرح بالإيمان وقام بوظائفه. وإنما عامل الفاسق معاملة دنيوية وقلبه مطمئنٌ بتضليله وبما يجبُ عليه للإيمان، كيف وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾<sup>(٢)</sup>. فأبقى الله تعالى على الكفار ترجيحاً للبقيا على من بينهم من المؤمنين.

وأما قوله: (وكفى بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: ((القوا الفساق بوجوه مكفهرة)) وقوله: ((من مشى إلى ظالم وهو يعلم أنه ظالم فقد برئ من الإسلام))) فقد تقدّم الكلام على ضعف مآلته ودلّالته، فخذّه مما سلف.

وإذا علمت أنَّ الأدلة إنما تدلّ على تقيح استخلاص الكفار، وقبح الاعتذار عن الإيمان ولوازمه الضرورية بدعوى الاستضعاف، عرفت أنَّ قوله: (فلا يخرج من هذا العموم إلا ماخصه دلالة واضحة شرعية ولم يخص هذا الوجه وهو تعظيم الفاسق بالجواز (دلالة)،<sup>(٣)</sup> مُسَلَّم إن كان التعظيم بإخلاص مَرَدَّة ورضى بنفسه، لأنَّ ذلك نفس مولاته على المعصية، والنزاع إنما هو في الملاطفة والمخادعة بالمقال اتفاقاً لشره أو توصلاً إلى حقّ عنده. ولا شك أن ذلك كقصده لمبيع أو ثمن، وأنَّ ذلك ليس تعظيماً بل مجرد مُعاملة كمُعاملة الزوجة الفاسقة والكتيبة عند من أجاز نكاحها، والخادم الكافر، بجامع الحاجة إلى المُعاملة. كيف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يُلَاطِفُ المنافقين مع علمه بأن كفرهم أشدُّ الكفر!

(١) النساء: ٩٧/٤.

(٢) الفتح: ٢٥/٤٨.

(٣) كذا في الأصل وفي مطبوع تكملة البحر: ٥٠٨/٥.

وأما قوله: (ولا يمكن قياس المصلحة الخاصة على المصلحة العامة): فقد عرفت أنه لا حاجة إلى القياس، لأن الأدلة غيره، كما قامت على جواز الملائقة للمصلحة العامة، فقد قامت على الخاصة كما في المعاملات واستخراج الحقوق من مؤمن أو كافر. وكيف لا؟! وإنما قصد النبي صلى الله عليه وسلم أبا جهل لمصلحة خاصة برجل واحد، وكونه غير القاصد وصف طردي في مقتضى بل ثبت حديث ((إبدأ بنفسك ثم بمن تعول)).

نعم! يتجه قبح الملائقة للداع إليها لعدم مقتضى مع وجود المانع، وقد حققنا في (ضوء النهار)<sup>(١)</sup> أنه لا يشترط في جواز أكل الميتة إلا الحاجة إلى الأكل، وأنها هي المراد بالاضطرار في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾<sup>(٢)</sup> لا مازعته الفقهاء من خوف تلف النفس أو نحوه؛ وأوردنا على جواز ذلك حديثين حسنين مرفوعين نصين في كون مجرد الحاجة إلى الطعام كافية في إباحة أكلها.

قال المصنف: (وأما الخبر الذي رواه الفقيه العالم علي بن محمد القرشي الصنعاني في (الشمس))، أي في كتابه الذي سماه (شمس الأخبار) فإنه أورد فيه حديثاً بإسناده إلى ابن عباس في (ذم العلماء المواصلين للأمراء ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن أناساً من أمتي يقرؤون القرآن ويتفقّهون في الدين يأتيهم الشيطان فيقول لهم لو أتيتكم الملوك فأصبتم من دنياهم واعتزلتموهم بدينكم))): أي: ولا يكون ذلك.

وهو عند ابن ماجه<sup>(٣)</sup> ورواته ثقات باختلاف يسير، وزاد فيه: ((كما لا يجتنى من القتاد إلا الشوك. لا يجتنى من قُرْبِهِمْ إلا...)) انتهى.

(١) ضوء النهار (باب الأطعمة والأشربة): ١٩٦١/٤-١٩٦٢.

(٢) البقرة: ١٧٣/٢ وتامها ﴿.. غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾.

(٣) هو عنده من حديث ابن عباس (المقدمة): ٢٥٥.

قيل: يعني النبي صلى الله عليه وسلم ((إلا)): الخطايا. وعند أحمد<sup>(١)</sup> برجال الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ما زداد العبد من السلطان قرباً إلا أزداد من الله بُعداً)) وفي الباب غير ذلك.

قال المصنف: (وكل ذلك مصرح بتحريمه: أي تحريم التعظيم لمصلحة خاصة بلا إشكال).

وأجيب:

أولاً: بما كثر رناه لك من أن كَوْنُ المواصلة لحاجة مُبطلٌ للتعظيم، لأنَّ التعظيم إنما يكون تعظيماً إذا لم يكن حاجةً.

وثانياً: بأن الأحاديث إخبار لانهي، والتحريم لا يثبت إلا للنهي وغاية ما يدل عليه الخبر هو الكراهة، وهي من التقيح لامن التحريم.

وثالثاً: أن مخالطة الملوك مظنة المداينة كما تقدم في قول ابن عمر: ((كنا نعد ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاقاً)) ومطاب القبيح قبيحة، وإن لم تكن محرمة. لأنَّ المظنة لا تستلزم المثنة.

ورابعاً: إنَّ الأحاديث في العلماء تهجيناً عليهم التوجه إلى خلاف موجب علمهم، لأنه ليس في أيدي الملوك إلا الدنيا، وموجب العلم هو الزهد فيها، فإذا عملوا على خلاف موجب علمهم فقد أضاعوه، كما صرح بذلك أحاديث العلماء أمناء الرسل، ما لم يخاطبوا السلطان ويدخلوا الدنيا، فإذا فعلوا ذلك، فقد خانوا الرسل. أخرجهم العقيلي من حديث أنس، وإن كان ضعيفاً. فأحاديث الباب شاهدة له.

ولما استشعر المصنف أن حكمه بالتحريم معارض بما صدر من كثير من أئمة أهل البيت والسلف الصالح من مخالطة الملوك، فيزعم كونهم فعلوا المحرم، لاسيما ومنهم علي عليه السلام فإنه خالط الثلاثة، وإنما هم عند المصنف سلاطين لا أئمة، لأن

(١) هو طرف من حديث عنده من حديث أبي هريرة: ٣٧١/٢، ٤٤٠-٤٤١.

الإمامة للوصي. ومنهم الحسنان خالطاً معاوية، وأمرأته حتى قال المصنف: إن كثرة ما كان يتناولهُ الحسن من معاوية من الأموال أوجب تعلق التهمة به، فإن جازته كانت من معاوية ألف ألف من النقد فقط.

فأجاب المصنف بقوله: (فأما ما اشتهر من مواصلة الحسن بن علي عليه السلام لمعاوية وزين العابدين لعبد الملك بن مروان، فمن بحث السير والآثار علم يقيناً أنهم لم يصلوا إليهم وصول تعظيم في مجرد قصد زيارة أو تهنئة أو قدوم أو وداع أو وجه يقصدون به مداراتهم بوجه تعظيم، وإنما كانوا يواصلون في الروايات المذكورة عنهم، إما مطلوبين إلى حضرتهم أو لطلب حاجة خاصة<sup>(١)</sup>).

ولا يخفك أن جواب المصنف هذا هو الذي مازلنا عليه نذنين من أن مافعل من مواصلة الفساق والملوك لحاجة عامة أو خاصة فقد خرج عن كونه تعظيماً لحديث ((إنما الأعمال بالنيات)) وأن الفعل لا يكون تعظيماً حتى ينوي به التعظيم مجرداً. ومن هذا بدّل بعض من لا يفهم ما ذكرنا لفظ خاصة بلفظ عامة وهو غلط في غلط! لأن الحاجة لا توصف بالعموم وإنما توصف به المصلحة، لأن الحاجة غلبت في الأمر الجزئي الذي يدعو المعاش إليه، ثم هذا التبديل يأباه ماسيأتي من قصد الأفاضل للحاجة الخاصة. ثم استدلل المصنف على أنهم لم يصلوا للتعظيم بأنهم مظهرون للاستخفاف لمن واصلوهم.

(فإذا عرض لهم خطاب أو فعل ظهر منهم الاستخفاف الكلي) بهم بالقول أو الفعل، ومنه ما رواه ابن عبد ربه في (العقد) من (القصة المشهورة عن الحسن<sup>(٢)</sup>) مع معاوية وأخيه عتبة وعمرو بن العاص، والوكيد بن عتبة والمغيرة بن شعبة فروى أن هؤلاء اجتمعوا في مجلس معاوية فسألوه أن يدعو لهم الحسن بن علي ليفاخروه ويصغروه فامتنع عليهم معاوية لما يعلم في الحسن من ثبات جنانه، وطلاقة لسانه، وعلمه بمخازي أقرانه. فأبوا إلا الإلحاح على معاوية فأسعفهم إلى استدعاء الحسن.

(١) في تكملة البحر ٥/٥٠٨ ((عامة م)) ولاحظ تعليق المؤلف على هذين اللفظين.

(٢) في تكملة البحر ((للحسن)).

فَلَمَّا وَصَلَ الْحَسَنُ أَقْبَلُوا عَلَيْهِ إِقْبَالَ الْكِلَابِ عَلَى الْأَسَدِ، وَأُظْهِرُوا مَا فِي نُفُوسِهِمْ مِنَ الْبَغْيِ وَالْحَسَدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَذْكُرُهُ هَنَاتِهِ وَهَنَاتِ أَهْلِهِ، وَيُعَرِّفُهُ مَقْدَارَ خَسَاسَتِهِ وَجَهْلِهِ، حَتَّى أُلْقِمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَجَرَ، وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَقْمَاهُ الْحَجَلُ وَالضَّحَرُ، حِينَ أَظْهَرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَالًا يَطْبِقُ جَحْدَهُ.

وما (سجل عليهم في ذلك المجلس كل واحدٍ وحده. ومنه ما رُوي أنه دخل على معاوية في بعض الحوائج فانقطع عنه معاوية في مشورة بعض أصحابه في جانب المجلس<sup>(١)</sup> فكتب الحسن في ذواق معاوية هذين البيتين):

لَنَا الْفَضْلُ يَا هَذَا غَايِكَ بِذِلِّنا      إِلَيْكَ وَجُوهًا لَمْ تَشْنُهَا الْمَطَالِبُ  
وَإِنَّ الَّذِي يُعْطِيكَ مِنْ حُرِّ وَجْهِهِ      لَأَفْضَلُ مِمَّا أَنْتَ مُعْطٍ وَوَاهِبُ

وهذا ظاهر في أنَّ الحسن عليه السلام إنما قصد معاوية حاجة خاصة خلاف ما ادَّعاه مُبْدِلُ خَاصَّةٍ بَعَامَةٍ، وخلاف مَمانعه المصنَّف من قَصْدِ الْفَاسِقِ لِلْحَاجَةِ الْخَاصَّةِ التي أُلْجَأَ بِهِ مُبْدِلُ الْعِبَارَةِ إِلَى تَبْدِيلِهَا. ثم من له أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِأَسَالِيبِ كَلَامِ الرِّجَالِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الشُّعْرِ إِلَى الْحَسَنِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ، حَيْثُ ادَّعَى أَنَّ لَهُ الْفَضْلَ بِذِلِّ وَجْهِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ قَوْلَ جَدِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>: ((الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى)). وحيث اعترف بِذِلِّ الْوَجْهِ وَادَّعَى أَنَّ الْمَطَالِبَ لَمْ تَشْنُ، وَهَلْ شَتَّى الْوُجُوهَ غَيْرُ بَذْلِهَا؟! هَذَا خُلْفٌ مِنَ الْقَوْلِ لَا يَصْدُرُ عَنْ عَاقِلٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> لِفَاضِل.

(وكفى) في رَدِّ حُجَّةٍ مِنْ احْتِجَّ بِمَوَاصِلَةِ الْحَسَنِ لِمَعَاوِيَةَ عَلَى جَوَازِ مَوَاصِلَةِ الظُّلْمَةِ لَا لِتَعْظِيمِهِمْ: (بما حكاه ابن عبد ربّه في (عقده) والمسعودي في (مروجه)<sup>(٤)</sup>) أن معاوية

(١) في أصل التكملة للبحر زيادة ((ساعة هـ)) والحكاية مبسطة في الهامش نقلًا عن ((كتاب جواهر الأخبار)) لبهران.

(٢) هو من حديث ابن عمر عند أبي داود (كتاب الزكاة): (١٦٨٤).

(٣) في: (ب): ((علمية)).

(٤) انظر مروج الذهب: ١٨١/٣.



بعد عَقْدِ الصُّلْحِ قال للحسن: قم فأعلم الناس أنك قد سلّمت هذا الأمر! فقام الحسن فَخَطَبَ وشكا من أهل العراق، وكان مما قاله: ((وإنما الخليفة من عمل بكتاب الله وسنة نبيه، فأما صاحبكم فإنه رجل قد ملك ملكاً يتمتع به قليلاً ويُعَذَّب به طويلاً، وإن أدري لعله فتنة لكم ومَتَاع إلى حين)) أو كما قال).

يعني أنّ هذا لفظه أو معناه. وكلّ ذلك يدلّ على أن الحسن غير مُعْظَمٍ لمعاوية، لكن لا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا التطويل، مع فهم ماعرفناك به من أنه يُشْتَرَطُ في التعظيم قصّده من الفعل، وكلّ عاقل يعلم أنّ عدوّاً لا يقصد تعظيم عدّوه بفعلٍ قط، وإنما يقصد به دفع حاجته إليه.

**فإن قلت:** وإن انتفى عن الحسن قصّده تعظيم معاوية، ففي فعله المذكور قبح<sup>(١)</sup> آخر، لأنّه استسلم لمعاوية ودلّ له، حتى دُعي بمُذِلِّ رِقَابِ المؤمنين، ومسوّد وجوه المؤمنين، وتعلّقت به التّهم التي ذكرها المصنّف في تناوله الأموال الجليلة من معاوية فما عُذّره؟! وهلاًّ وادّع كما فعل أبوه بعد التحكيم؟ لأنّ ظنّ عدم الغلب إنما يُسوّغ ترك الحرب مدّة معلومة كما في صلح الحديبية، وفي موادعة أبيه بعد التحكيم، وأما ترك الإمامة مطلقاً أو الصلح على ترك الحرب مطلقاً، فلا يجوز كما علم في القواعد.

**قلت:** قد أجيب بما قال الحافظ ابن عبد البر: ((أنّه لا خلاف بين العلماء أنّ الحسن إنما سلّم الخلافة لمعاوية مدّة حياة معاوية لا غير، ثم تكون له من بعده. وعلى ذلك انعقد بينهما ما انعقد، ورأى الحسن ذلك خيراً من إراقة الدماء، وإن كان عند نفسه أنه أحقّ بها)) انتهى مقاله ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>.

ولا شكّ في أنّ ذلك تقييدٌ للمُسالمة بمدّة معلومة الوقوع وإن كانت غير معلومة المقدار، فليست مسالمة مطلقة ولا دائمة، ولهذا احتالوا في سمّ الحسن على يد زوجته جَعْدَة بنت الأشعث حذراً من عود الخلافة إليه<sup>(٣)</sup>.

(١) في: (ب): ((قبح)).

(٢) انظر الاستيعاب: ٣٨٣/١.

(٣) انظر في هذا الكامل لابن الأثير: ٤٦٠/٣؛ سير النبلاء للذهبي: ٢٤٥/٣.

وأقول: في الجوابِ نظرٌ، لأنّ ذلك ظاهرٌ في تركِ الإمامة مدة حياة معاوية، والمسألة إنما تكونُ مع بقاء كلِّ من المتسالمين على دَعَوَاهُ وَحُجَّتِهِ، فالحقُّ أن التّحّي أنه كان لأنه عَلمَ أن لا سبيلَ إلى بقاء الإمامة في أهل بيته، لما علم أن جدّه صلوات الله عليه رأى بني أميّة يَنزُونَ على مِنبرِهِ نَزْوَ القِرْدَةِ فسلّاهُ الله بأنزالِ سورة القدر، وأنها خيرٌ من مُلكِ بني أميّة ألف شهر كما ثبت ذلك في تفسيرها.

وكذا عَلمَ ما قاله أبوه عليه السلام وقد تماوت معاوية، وأمر بإظهار موته ليستنتج بذلك خيراً من عليّ عليه السلام، فلما بلغ علياً ما قيل من موت معاوية قال عليه السلام: ((أَيُظُنُّ ابْنُ أَكْبَادٍ أَنِّي لَا أَعْلَمُ موته وَلَا مَقْدَارَ حَيَاتِهِ؟! وَاللّهِ مَا مَاتَ وَلَا يَمُوتُ حَتَّى يَلِيَّ مَا تَحْتَ قَدَمِي هَذِهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَّبْتُ!)).

فلما علم الحسنُ استحالة بقاء منصب الإمامة فيه وفي أهلِهِ، بما عَلمَ من ذلك وما دلَّ عليه من فسَادِ أصحابِهِ الذين لَانَاصِرَ لَهُ غَيْرُهُمْ، حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى سُرَادِقِهِ وَطَعْنُوهُ بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي إِيَّتَيْهِ. وَجَبَ عَلَيْهِ التّحْيِي من الإمامة، لأنّ حِفْظَهَا صَارَ وَسِيلَةً إِلَى هَلَكَتِهِ وَهَلَكَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ. وَذَلِكَ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ لَا تَجُوزُ لِمَصْلَحَةٍ عَامَةٍ وَلَا خَاصَّةٍ. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ طَلِبَ الْهَلَكَةِ تَحْسُنُ لِإِعْزَازِ الدِّينِ فَكَلَامٌ مِنْ لَا يَعْرِفُ الدِّينَ. وَهَلْ إِعْزَازُ الدِّينِ إِلَّا فِي بَقَاءِ إِمَامِهِ لَا فِي قَتْلِهِ؟! فَإِنَّهُ إِذْ لَالَ لِلدِّينِ وَهَدَمَ لِأَرْكَانِ سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>: ((إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ)).

(وكذلك): أي وكالعذر لمواصلة الحسن لمعاوية العذر (في كل ما نُقِلَ مِنْ مُوَاصَلَةِ الْعُلَمَاءِ الرَّاشِدِينَ لِلظُّلْمَةِ<sup>(٢)</sup>) فَإِنَّمَا كَانَ لَطَلِبِ الْحَاجَةِ<sup>(٣)</sup> لِأَجْرَدِ تَعْظِيمِ بَتْسَلِيمٍ أَوْ تَهْنِئَةٍ أَوْ وَدَاعٍ).

(١) هو من حديث أبي هريرة عند البخاري (كتاب الجهاد): ٢٩٥٧ وطره في: ٧١٣٧؛ مسلم (كتاب الإمارة):

١٨٤١؛ أبو داود (الجهاد): ٢٧٥٧.

(٢) في أصل تكملة البحر ٥/٥١٠: ((لبعض الظلمة)).

(٣) في أصل تكملة البحر: ٥/٥١٠ ((لطلب حاجة أو إجابة طالب)).

لكن عَرَفْتَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ قَدْ غَفَلَ عَنْ مُدْعَاهُ فَاحْتَجَّ لَصِحَّةِ نَقِيضِهِ. وَأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ الْمَوَاصِلَةَ لِلْمَصْلَحَةِ الْخَاصَةِ لَا تَحْزُزُ. ثُمَّ جَعَلَ الْعُذْرَ فِي الْمَوَاصِلَةِ هُوَ طَلَبُ الْحَاجَةِ، وَهِيَ مَصْلَحَةٌ خَاصَّةٌ. وَهَكَذَا فليَكُنْ تَأْلِيفُ مَنْ لَا يَشْتَغِلُ بِالتَّأْمُلِ لِمَفَاسِدِ الْكَلَامِ وَلِحُلِّ النِّزَاعِ وَالْخِصَامِ!

نعم: ((رَبِّمَا نَقَلَ (١) مِنْ مَالِ قَلْبِهِ إِلَى حُبِّ الدُّنْيَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَوَاصِلَتِهِمْ تَعْظِيمًا)).

قد عَرَفْنَاكَ مَاصِرْحَ بِهِ أَئِمَّةُ الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا ظَاهَرَ لَهُ لِكثَرَةِ احْتِمَالَاتِهِ وَوُجُوهِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا بَنِيَّةٌ ذَلِكَ الْوَجْهَ، وَالنِّيَّةُ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَلَا يَطْلُعُ عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ إِلَّا اللَّهُ، إِلَّا أَنْ يُصْرِّحَ صَاحِبُ الْقَلْبِ بِمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ نِيَّةِ الْوَجْهِ الْحَرَّمَ قَطْعًا، جَعَلَنَاهُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةً، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْسَلَخَ عَنْ مُوجِبِ الْعِلْمِ وَارْتَكَبَ فِعْلَ الْحَرَّمَ الْقَطْعِيَّ. (فَقَالَ فِيهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ<sup>(٢)</sup>): ((أَكَلَ مِنْ حُلُوهُمْ فَمَالَ إِلَى هَوَاهُمْ)).

وَمِنْ فِعْلِ الْحَرَّمَ الْقَطْعِيِّ أَوْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ بِمَوَاصِلَةِ الظَّالِمِ تَعْظِيمَهُ، لَا لِمَا اسْتَشْنَى<sup>(٣)</sup> الْمُصَنَّفُ فِيمَا تَقَدَّمَ، مِنْ جَوَازِ النُّزُولِ عَلَيْهِ وَمَحَبَّتِهِ لِمَصَالِحِ خَيْرٍ فِيهِ وَجَوَازِ تَعْظِيمِهِ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، وَإِنْ كَانَ التَّعْظِيمُ لَيْسَ بِتَعْظِيمٍ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَّةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مَخَالَقَةٌ وَمَلَاطِفَةٌ، فَإِنَّ الْفِعْلَ وَالْقَوْلَ إِنَّمَا يَكُونَانِ تَعْظِيمًا إِذَا قُصِدَ بِهِمَا بِمَجْرَدِ تَشْرِيفٍ مِنْ عِلَاقَةِ، فَالْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَصَدُوا بِمَجْرَدِ تَشْرِيفِ الظَّالِمِ غَيْرَ قَائِمِينَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ النُّكْبَرِ فِيمَا وَجَبَ فِيهِ الْإِنْكَارُ (لَا يَخْتَجُّ بِفَعْلِهِمْ إِلَّا ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ).

لَكِنْ لَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْإِسْتِقْرَاءَ التَّامَّ، فِيمَا أَحْسَبَ، أَوْ النَّاقِصَ، فِيمَا أَعْلَمَ، قَاضٍ بِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقْصِدُ بِمَجْرَدِ تَعْظِيمِ الظَّالِمِ، بَلْ لَا يَوْجَدُ مِنَ الْعَوَامِّ أَحَدٌ كَذَلِكَ. وَإِنْ وَاصِلُوهُ تَقْيَّةٌ أَوْ لِحَاجَةٍ خَاصَّةٍ.

\* \* \*

(١) مَنْ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْبَحْرِ: ((... عَمَّنْ)).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ: ٥١٠/٥: ((قِيلَ هُوَ ابْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ)) (وَانْظُرْ عَنْهُ الْحَاشِيَةُ بَعْدَ التَّالِيَةِ).

(٣) فِي (ب): ((لَا لِمَا اسْتَشْنَى)).

## [الفقيه المؤرخ الزهري وموقفه من الإمام زيد وهشام بن عبد الملك]

إذا علمتَ هذا فاعلم أن قد قيل: إن المشار إليه في قول زين العابدين ((أكل من حلواهم فمال إلى هواهم)) هو الزهري<sup>(١)</sup>، حتى إن المصنف والإمام يحيى تلقياً رواية خطأ عليه، هي أنه من حرس خشبة<sup>(٢)</sup> زيد بن علي عليه السلام وهي رواية باطلة من وجوه.

أحدها: أن زيدا صُلب في الكوفة وكان الزهري مع هشام<sup>(٣)</sup> في الشام ولم يسكن الكوفة.

وثانيها: أن الحاكم أبا سعيد ذكر أن الزهري ممن ناصر زيدا وخرج معه لقتال الظلمة. وفي (أمالي أبي طالب) أن هشاماً قال للزهري: أتاني آتٍ فقال لي: إنه ما أصاب أحد من ذم آل محمد إلا أوبق نفسه من رحمة الله!

قال: فخرج الزهري وهو يقول: أمّا والله لقد أوبقت نفسك وأنت الآن أوبق لها!

وذكر ابن حمدون في (التذكرة) عن الزهري أنه قال: إن عبد الملك لما بعث إلى عامله أن يحمل علي بن الحسين إليه في الحديد، فحمّله في حديد أثقله، وكان الزهري حاضراً فاستأذن العامل في أن يودّع علي بن الحسين، فأذن له، قال: فدخلت عليه والقيود في رجله والغل في يديه، وهو في قُبّة، فكبّيت وقلتُ له: ودّدت أني مكانك. فقال: يا زهري! لو أشاء لم يكن ما ترى، ولكنّي أحمّله تذكراً لعقاب الله، ثم أخرج ذلك من عنقه ورجليه بنفسه، ففرّج ذلك ما عندي من الغصّة. وكلُّ ذلك ظاهر في تشييع الزهري لأهل البيت، حتّى عدّ من الشيعة. فكيف يتولّى حراسة خشبة صلب إمامهم؟!

(١) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، القرشي (٥٨-١٢٥هـ/٦٧٨-٧٤٢م)، الفقيه، المؤرخ، المحدث، الحافظ المشهور، أول من دوّن الحديث وله تصنيف في مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم (البحر والتعديل: ٢٧١/٨ طبقات فقهاء اليمن، ٦٦، التهذيب: ٤٤٠/٩).

(٢) أي أنه كان من حراس خشبة صلب الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين صلب في الكوفة في خروجه على هشام بن عبد الملك سنة ١٢٤هـ حيث استشهد (انظر الطري: ٢٧٢/٨).

(٣) المقصود هشام بن عبد الملك.

نعم: اشتهر عند المحدثين أنه كان يَتَزَيَّا بزيِّ الأجناد حتى قال الذهبي: ((كان له جبة مُعَصْفرة ومَلْحَفَةٌ مُعَصْفرة. وقال مكحول: أي رَجُلٍ هُو، لولا أنه أَفسد نفسه بصحبة الملوك)) انتهى.

لكن الزيِّ والصُّبَّة المذكورين من مَسَائِل الاجتهاد التي نحنُ عليها الآن نُدَنِّين، ولم يتمِّ الدَّلِيلُ إلَّا على حُرْمَةِ تَعْظِيم الظَّالِم لأجل ظُلمه كما عرفت، والعالمُ المجتهدُ كالزُّهري لا يخرجُ باجتهادٍ وإن كان اللائقُ به استشعارُ شِعَارِ العلماء والزُّهاد.

\* \* \*

(فرع: فإما إتيانهم بجرْدٍ وَعَظٍ أو تذكير أو أمرٍ بِمَعْرُوفٍ، فلا إشكالَ في جَوَازِهِ، وعلى ذلك ونحوه ينبغي أن يُحْمَلَ مواصلةُ العلماءَ لِلسُّلَاطِينِ لما عَرَفْنَاكَ به آنفاً كما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل يأمره بإيفاء غريمه كما تقدم ولكن ذلك مشروط بأن يعلم مَقْصُودُهُ<sup>(١)</sup> حتى لا يُتَوَهَّم منه قَصْدُ تَعْظِيمِهِمْ بذلك). فيجرُّ على نفسه التُّهْمَةَ ويجعل، نَفْسَهُ قُدُورَةً لِلْعَوَام. لكنَّا عَرَفْنَاكَ أن الفِعْلَ إذا كَانَ لَهُ وَجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وفَعَلَهُ من هُوَ ظَاهِرُ التَّدِينِ، وَجَبَ أن يُحْمَلَ فَعَلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ، ومن حَمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْقَبِيحِ فَقَدْ أخطأ وأتى من جِهَةٍ نَفْسِهِ. فكيف يجبُ على الْعَالِمِ أن يَقْصِدَ إلى ذَوِي الْأَرْهَامِ الْبَاطِلَةِ ليرْفَعَ أَوْهَامَهُمْ؟ ولو أَوْجَبْنَا مِثْلَ ذَلِكَ لافْتَقَرْنَا إلى أن نُعْيمَ كُلَّ من عَلِمَ مِنَّا بِطَاعَةٍ حَتَّى الصَّلَاةِ، وتَوَهَّمُ أَنَا مُرَاوُونَ فِيهَا، أَنَا لم نَفْعَلْهَا رِيَاءً، على أَنَّ أَوْهَامَ الْمَخْذُولِينَ لَا تَنْدَفِعُ بِمَعْذِرَةٍ وَلَا بغيرِهَا، لأنَّهُمْ مُتَقَيِّدُونَ بِالْأَوْهَامِ، مُسْتَغْنُونَ بِهَا عَنْ صَحِيحِ الْأَحْكَامِ.

وَأَمَّا قولُ المصنِّف: (لأنَّه حينئذٍ) أي حين أن<sup>(٢)</sup> يكون في إتيانِ الظَّالِم إِنْهَامَ تَعْظِيمٍ لَهُ يَكُونُ الصَّرَاحُ أَن يَقَالَ: وَإِنْ كَانَ (مَصْلَحَةٌ) دِينِيَّةً، وَلَكِنَّهَا (تُعَارِضُهَا مَفْسَدَةٌ) لكنَّا عَرَفْنَاكَ بِطُلَانِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ إِلَّا مَظَنَّةٌ مَفْسَدَةٍ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْمَظَنَّةِ حُكْمُ الْمُثَنَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، كَمَا جُعِلَ لِلْفَرَّاشِ حُكْمُ الْوُطْءِ، وَلَوْ اعْتَبَرْنَا لِكُلِّ مَظَنَّةٍ حُكْمَ مِثْلِهَا لَحَدَدْنَا مِنْ خِلَافِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) في (ب): ((قَصْدُهُ)).

(٢) ((أَنْ)) ساقطة من (ب).

وَأَمَّا جَزْمُ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ إِبْهَامَ التَّعْظِيمِ لِلظَّالِمِ (مَقْسُودَةٌ رَاجِحَةٌ أَوْ مُسَاوِيَةٌ)، فَجَزَافٌ، لِأَنَّ الرَّجْحَانَ وَالْمُسَاوَاةَ لَا يُعْلَمَانِ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، وَلَا يَنْضَبِطَانِ أَيْضًا. وَلِهَذَا مَنَعَ أُنْمَةَ الْأَصُولِ التَّعْلِيلَ بِالْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ.

\* \* \*

(فرع: فَأَمَّا لَوْ كَانَ الظَّالِمُ هُوَ الَّذِي وَصَلَ إِلَى الْفَاضِلِ تَعْظِيمًا لَهُ فَلَا بَأْسَ بِالْقِيَامِ فِي وَجْهِهِ وَلِقَائِهِ مَكْفَاةً لَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ).

لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِحْسَانَ إِذَا صَحَّ وَقُوعُ التَّعْظِيمِ فِي الْجُمْلَةِ احْتِيَاجُ الْفَرْقِ بَيْنِ أَنْوَاعِ التَّعْظِيمِ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى مَنَعِ الْبَعْضِ وَتَجْوِيزِ الْبَعْضِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَيْسَ بِمَعْظَمٍ لَهُ عَلَى حَدِّ تَعْظِيمِ الْفُضْلَاءِ).

فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَاصِدٍ بِالْقِيَامِ فِي وَجْهِهِ مَا يَقْصُدُهُ بِالْقِيَامِ فِي وُجُوهِ الْفُضْلَاءِ مِنَ التَّعْظِيمِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَخَالَقَةٌ لَا إِرَادَةَ تَعْظِيمٍ فِهَذَا هُوَ الَّذِي مَا زِلْنَا نُكْرِّرُ لَكَ جَوَازَهُ سَوَاءَ كَانَ قِيَامًا فِي الْوَجْهِ أَوْ غَيْرِهِ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا تَعْظِيمَ فِي ذَلِكَ وَلَا صُورَةَ تَعْظِيمٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ الْمَعْظَمُ لِلْفَاضِلِ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ) فَسَرَفْتُ فِي الْخَبْطِ وَانْتَقَلْتُ إِلَى الْكَلَامِ فِي التَّعْظِيمِ بِالْوُصُولِ عَنِ الْكَلَامِ فِي التَّعْظِيمِ بِالْقِيَامِ فِي الْوَجْهِ. وَلَمَّا اسْتَشَعَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ تَلْقَى الظَّالِمُ بِالْقِيَامِ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّعْظِيمُ مَقْصُودًا فِيهِ، فَهُوَ مُوْهَمٌ لِلتَّعْظِيمِ. وَقَدْ أَتَى فِيمَا تَقَدَّمَ بِمَا يُوْهَمُ التَّعْظِيمَ قَالَ: (إِنَّمَا جَازَ هَذَا الْمُوْهَمُ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً دِينِيَّةً) هِيَ التَّسَبُّبُ بِهِ إِلَى أَنْ يُعْظَمَ الظَّالِمُ الْفُضْلَاءِ، إِذْ لَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ لَاسْتَخَفَّ بِأَهْلِ الْفَضْلِ، وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ (لَا تُعَارِضُهَا مَقْسُودَةٌ)، إِلَّا تَوَهَّمُ الْمُتَوَهِّمِينَ. وَهَذَا رَجُوعٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ مِنْ أَنَّ بَجَرْدِ تَوَهَّمِ الْمُتَوَهِّمِينَ لَا يَمْنَعُ مِنْ فَعْلِ مَالِهِ وَجْهٌ حُسْنٍ وَوَجْهٌ قُبْحٍ لِإِرَادَةِ الْوَجْهِ الْحَسَنِ، وَالْكَلَامُ فِي نَفْيِهِ أَنَّ (الْمَقْسُودَةَ رَاجِحَةً أَوْ مُسَاوِيَةً) كَالْكَلَامِ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ: (وَالْمَصْلَحَةُ)<sup>(١)</sup>، الَّتِي سَوَّغَتْ تَعْظِيمَ الْفَاضِلِ لِلظَّالِمِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ، (هِيَ اسْتِدْعَاؤُهُ بِذَلِكَ إِلَى تَعْظِيمِ الْفُضْلَاءِ)، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ

(١) فِي أَصْلِ التَّكْمِلَةِ: ٥١٠/٥ ((وَتِلْكَ الْمَصْلَحَةُ)).

موجبَ تعظیم الظالم للفضلاء وعلته الباعثة له، ليست طمّعه في أن يقوم واحد منهم في وجهه إذا وصل إليه، فقيام واحدٍ منهم في وجهه ليست علةً مناسبةً لاستدعائه إلى تعظیم الفضلاء ضرورة أن دأبه إلى ذلك لا يكون إلاّ مثل ما دعاه إلى الوصول إلى القائم في وجهه.

(و) أمّا قول المصنّف: إن الفاضل وإن ساع له من تعظیم الظالم هذا القدر، فإنه ليس له مكافأته بأن يصل إلى منزله تعظيماً له لالحاجة سوى التعظيم له لأنه يكون في تلك الحال هو المعظم بالوصول إليه خالصاً عن تعظيم من الظالم له، بخلاف القيام في وجهه، فقد اشتملت تلك الحال على تعظيم منه وتعظيم له، لكنّ كلّ هذا هو هوس! ووقوف مع التخيل ونسيان للضابط، لأنّ الاعتبار إذا كان هو المصلحة فقصّد الظالم إلى منزله أشدّ إفضاءً إليها من القيام في وجهه، على أن القصد إذا كان مكافأةً وجبت ولم يكن تعظيماً أيضاً لما عرفت من أن الفعل إنما يكون تعظيماً إذا قصد به مجرد التعظيم. أمّا إذا قصد به المكافأة لم يبعد أن يكون واجباً، وقد ساع القصد لغير واجب من حاجة خاصة كما تقدّم تحقيقه، فلا يتجّه حينئذ قول المصنّف: (وقد نهينا عن تعظيمهم إلا لمصلحة عامة كما قدّمنا).

على أن التعظيم لطلب مصلحة عامة ليس تعظيماً كما كرّرنا ذلك، وإنما هو توسّل بفعل ما صوّر له التعظيم إلى غرض.

(و) أمّا أنه قد (كره المؤيد بالله عليه السلام أكل طعامهم وقبول عطاياهم لما يُورث من محبتهم وهي محرّمة).

فإن أراد بالكراهة الأولوية فلا شك في ذلك، لأنه مَظِنَّة حصول مفسدة على دينه، لأنّه من الشبهة التي ورّد الحث في السنة على اجتنابها. وإن أراد بالكراهة التحريم فلا وجه له، كما لا وجه لقوله: إن محبتهم محرّمة، لأنّ المحرم إنما هو محبة الظالم لظلمه لا لحصله خير فيه. ونحو ذلك مما تقدّم تجويز المصنّف له.

قال: (قلت: وإن أحسنوا إلى المؤمن لم يجب عليه من إظهار<sup>(١)</sup> شكرهم أكثر من الاعتراف بأنهم أنعموا عليه، واليسير من التعظيم الذي لا يظهر به إجلالهم كالقيام في وجهه من وصل بنفسه تعظيماً لأهل الفضل، فهذا القيام لا أثر له في جنب وصوله بنفسه إلى الفاضل، بخلاف وصول الفاضل إلى منازلهم لقصد وجه التعظيم لهم من تهنية أو غيرها. فجلالته في ذلك ظاهرة، إذ لو جوزنا ذلك لم يفتقر الحال بينهم وبين أئمة الهدى فيما يستحقونه من التعظيم).

ولعمري لقد طوّل المصنّف في أمر لم يهتد لمنايطه، ولا حصل على طائل من هياطه ومياطه! فإن المناط هو ما عرفناك به في حديث: ((إنما الأعمال بالنيات))، من أن الفعل إنما يحسن ويقبح لحسن النية فيه أو قبحها، فإن وقع القصد لمجرد التعظيم للظالم قبح، كما يحسن لقصد تعظيم الإمام والعالم. وإن وقع لحسن المعاملة والمكافأة حسن قيام كان في الوجه أو وصولاً إلى منزل من تجب له المكافأة أو غيرهما. فلا وجه ليحصر الأعم في الأخص بلا دليل، إلا التخيّل الذي لا يناف به حكم شرعي، ويجوز كون الرجل معظماً من وجه محقراً من آخر. والمعاملة واجبة على الوجهين، ولا تنافي.

قال: (فأما إطعامهم وإنزالهم فليس بتعظيم، بل تفضل وإحسان كالإحسان إلى الذميين وإلى الخادم والزوجة الفاسقين).

\* \* \*

(فرع: فمن لم يمكنه القيام<sup>(٢)</sup>)، الصواب الإقامة، (في جهتهم إلا بتعظيمهم): قد عرفناك أن القبح إنما هو تعظيم الظالم لأجل ظلمه لا ما صورته صورة التعظيم، وهو لمجرد التقية.

(وكذا مواصلتهم) إنما تحرم إذا كانت موالاة على الباطل، أما المواصلّة للتقية والمعاملة التي فرغنا من الكلام عليها، فقد عرفت حكمها، ثم الموالاة والتعظيم لأجل

(١) ليست ((إظهار)) في المطبوع من التكملة: ٥١١/٥.

(٢) في (ب) كالأصل: ((القيام)) وفي تكملة البحر: ٥١١/٥ ((المقام)).



الظلم أمور قلبية. ففرض عدم إمكان الإقامة إلاّ بهما وجه له، لأنّ الإقامة مُمكنة بدورنهما ضرورة، وإن لم تكن بدون ما صورته صورة التعظيم والموالة، فإنّا عرفناك أنّ الأفعال لوازم لما في القلوب، واللازم أعم، والأعم لا يدلّ على الأخصّ بخصوصه. وحينئذٍ لا يصحّ قوله: (لزمته الهجرة، بلا خلاف)، بين من أثبت دار الفسق وأوجب الهجرة منها.

وأما تعليل اللزوم بقوله: (إذ من لم تمكّنه الإقامة في جهةٍ إلاّ بفعل المحذور<sup>(١)</sup>) لزمته الهجرة بلا خلاف، فإنما ذلك إذا كان تحريم المحذور قطعياً غير اجتهادي. لكن عرفناك أنّ المحرم القطعي إنما هو تعظيم الظالم ومواصته لأجل ظلمه، وذلك إنما تعينه النية، والمكلف غير مضطرّ إلى تلك النية، وإن اضطرّ إلى فعل الجارحة؛ ولهذا أنزل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

نعم: يتجه إيجاب الهجرة على من أكره على محذور لا يفتقر حصره إلى النية كقتل مؤمن ونحو ذلك، وإنما وجبت الهجرة على من لم<sup>(٣)</sup> تمكّنه الإقامة إلاّ بفعل محذور (بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية)<sup>(٤)</sup>.

لكن عرفناك أنّ ظلم النفس إنما يكون بفعل الكبائر القطعية، وترك الواجبات الشرعية<sup>(٥)</sup>، أما الواجبات والمحرمات الظنية الاجتهادية، فقد عرفت أنّ كلّ مجتهد فيها مصيب لا ظالم لنفسه. والمصنّف إن أراد هذا النوع فظنّ النفس فيه والمهاجرة لأجله ممنوعان. وإن أراد من أكره على الفواحش فدلالة الآية عليه مسلمة.

وبعد معرفتك هذا تعلم صحّة عذر جماهير أهل البيت كالحسين وأسباطهما، فإنهم واصلوا وأقاموا في ديار بني أمية وبني العباس ولم يشذّ منهم إلاّ القاسم بن إبراهيم وأبنا عبد الله بن الحسن عليهم السلام.

(١) في أصل تكملة البحر: ((فيح)).

(٢) النحل: ١٦/١٠٦ أمّاها: ﴿فعليهم غضب من الله﴾.

(٣) في (ب): ((من لا يمكنه)).

(٤) النساء: ٩٧/٤.

(٥) في (ب) الضرورية.

والمسألة اجتهاديةٌ ليس للتطويل فيها محلّ. كيف وقد أقام علي عليه السلام بين ظَهْرَانِي عُثْمَانَ مع أفاعيله المشهورة، بل حاول النبي ﷺ للمشركين في أن يأذَنُوا له في الإقامة في مَكَّةَ بعدَ عُمرَةِ الْقَضَاءِ، حتى يَبَيَّنَ بزوجه مَيْمُونَةَ مع كونِ اليَدِ لهم، وهي دار حربٍ، بل لم يَجْرُجْ منها إِلَّا كَرَهًا وَخِيفَةً من الْقَتْلِ. وهذا كافٍ للمُصَنِّفِ، فلا نشارك في التطويل من ليس على مُدَّعَاه دَلِيلٌ، ولو أَجْبَى العُلَمَاءُ وَمَصَابِيحُ الظُّلَمَاءِ عن ديار السُّلَاطِينِ الإِسْلَامِيِّينَ لَضَلَّ الخَلْقُ، وانقطع عن العَوَامِّ معرفةُ الْحَقِّ، والله يُحِبُّ الإِنْصَافَ.

\* \* \*

### [من المداهنة الكتابية بلفظ ((العبد)) و ((المملوك))]

(فرع: ومن بدع المداهنة عندي: التعبدُ لغير الله في المحاورقة)، أي في اللفظ بأن يقول: أنا عَبْدُكَ، وإِلَّا فَالتعبد في اللغة الطاعة والتذلل.

وكذا التعبد في (المكاتبة وهو ما قد أُطبق عليه كثيرٌ من الناس في الكتابة بأقل<sup>(١)</sup> العبيد وأصغر الممالك).

ولا وَجَهَ لقوله: (على مَرَاتِبِهِ المعروفة)، وليسَ في تلك العبارات ترتيبٌ عُرْفِي، فَضْلاً عن لُغَوِيٍّ أو شَرْعِيٍّ أو عَقْلِيٍّ. ثُمَّ لَا وَجَهَ لَعَدُّ ذلك من المداهنة، لخروجه عن مَفْهُومِ رُسْمِهَا المُقَدَّمِ، وإِنَّمَا هي من بدع الأفعال، كما صرَّح به المصنّف رحمه الله في قوله: (فإنه حادثٌ مُبتدعٌ ابتدعه من خالط من المسلمين إلى بلاد العجم، ورأى مَنْ<sup>(٢)</sup> يُعامل به مُلوَكُهَا من ذلك، وهو بَقِيَّةٌ من عباداتهم إياهم، وكان حدوثه في الدَّوْلَةُ الأُمَوِيَّةَ وَقَتَ الوليدِ بنِ يزيدَ الخَلِيعِ<sup>(٣)</sup> فإنه نَهَى أن يُخَاطَبَ بمثل ما يُخَاطَبُ

(١) في (ب): ((بأدل)).

(٢) في (ب): ((ما تعامل به)).

(٣) في المطبوع من تكملة البحر: ٥/٥١١ ((الوليد الخليع))؛ وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان (٨٨-

١٢٦هـ/٧٠٧-٧٤٤م)، خلف عمه هشام بن عبد الملك سنة ١٢٥هـ/٧٤٣م لكنه عاش في قصره بالبادية

منصرفاً إلى الشعر والخمر والموسيقى والغناء، فلم يلبث أن خلع وقتل!

به النَّاسُ أَوْ يَكْتَابُ، وَضَرَبَ رَجُلًا بِسَبَبِ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَيْءٌ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَلَا عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ).

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنْ بِدْعِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ كَانَ حَقُّهُ أَلَّا يُذْكَرَ فِي مُحَرَّمَاتِ الْقُلُوبِ. ثُمَّ الْبِدْعَةُ نَفْسُهَا قَدْ صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِاتِّصَافِهَا بِالْخَمْسَةِ الْأَحْكَامِ:

الوجوب: كِبْيَانِ الْخُطَابِ الْجَمَلِ، وَإِظْهَارِ تَأْوِيلِ الْمُؤَوَّلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ تَقْرِيرِ قَوَاعِدِ الْأَصُولِ وَتَفْسِيرِ غَرِيبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

والنَّدْب: كَمَا قَالَ عُمَرُ<sup>(١)</sup> فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ: ((نَعَمَتِ الْبِدْعَةُ)).

والكراهة: فِي زَخْرَفَةِ الْمَسَاجِدِ، وَتَجَزِئَةِ الْقُرْآنِ، وَتَجْصِصِ الْقُبُورِ.

والإباحة: كَالْمَلَأْسِ الْمُخَالِفَةِ لِمَا كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ومنه: مَا سَيَأْتِي لِلْمَصْنَفِ تَجْوِيزُهُ مِنَ الْبِدْعِ فِي الْمَكَاتِبَةِ.

والحرمة: كَتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ الشَّرْعُ أَوْ تَحْرِيمُهُ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْبِدْعَةِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الصَّحِيحِينَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)).

وَمِثْلَ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ))، وَالْأُمُورُ مَرَادٌ بِهَا أُمُورُ الدِّينِ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ حَمَلًا لِلْمُطَبِّقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْأَصُولِيَّةُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ: (٢٠١٠) بِلَفْظِ ((... نَعَمْ لِبِدْعَةِ هَذِهِ)).

(٢) هُوَ عَنْهَا فِيهِمَا بِلَفْظِهِ: مُسْلِمٌ (كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ): ١٧١٨؛ الْبُخَارِيُّ: (كِتَابُ الصَّلَاحِ): ٢٦٩٧؛ (كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ): فَتَحُ الْبَارِيِّ: ٣١٧/١٣؛ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْهَا ابْنُ مَاجَةَ (الْمُقَدِّمَةُ): ١٤.

(٣) أَبُو دَاوُدَ (كِتَابُ السُّنَنِ): ٤٦٠٧، التِّرْمِذِيُّ: (أَبْوَابُ الْعِلْمِ): ٢٨١٦.

وأما قوله: (بل كان صدرُ مكاتباتهم بعد البسملة من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، سلام الله<sup>(١)</sup> عليك، وإني أحمد الله إليك وأعرفك بكذا)؛ فمسلّم، ولكن هذا فعلٌ، وأكثر ما يدلُّ على الجواز الذي هو حكم العقل وليس بحكم شرعيٍّ، والبدعة إنما هي مخالفة أمر الشرع، لا مخالفة العرف، لا اختلاف الأعراف كما اختلاف الملابس والمأكلي والمشارب واللغات، وغير ذلك.

(و) أما قوله: إن المكاتبات في الصدر الأول (لم تزل كذلك حتى حدثت هذه البدعة. وقد قدمنا<sup>(٢)</sup>) في (كتاب الملل) ما رواه سليمان بن أرقم حيث قال: ((شهدت الحسن، يعني البصري، إذ جاءه كتابُ عمر بن عبد العزيز، وقد بلغ عمر أن الحسن يقول: ((من كذب بالقدر فقد كفر، ومن حمل ذنبه على الله فقد فجر))؛ فكتب إليه عمر: ((أما بعد فإنه بلغني أنك تقول في القدر قولاً، فاكتب إلي برأيك فيه)). فقال الحسن لابنه عبد الله اكتب: ((من الحسن بن أبي الحسن إلى عمر بن عبد العزيز))، فقال له ابنه: ((بدأ باسمك قبل اسمه؟! فقال: ((إنه من السنة كذلك، كانت السنة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر)))).

فهذا لا يدلُّ على المطلوب من الحرمة أو الكراهة، لما عرّفناك من أن السنة لغة: الطريقة، والعادة، والطرائق والعادات لا ضابط لها في غير الديانات.

(و) أما قوله: إن (دليل كون هذه البدعة مكروهة، إن لم تكن قبيحة محرمة قوله ﷺ في الصحيحين<sup>(٣)</sup>) من حديث أبي هريرة: ((لا تقولن أحدكم عبدي وأمتي، ولا يقل المملوك ربّي ولا ربّي، ولكن يقول فتاي وفتاتي) وسيدي وسيدي، والربّ الله)).

(١) في (ب) والمطبوع ٥/١١ حذف الجلالة.

(٢) مقدمة كتاب البحر الزخار: ٣٦ وما بعدها.

(٣) هو بهذا اللفظ وبقریب منه ومن عدة طرق من حديثه عند البخاري (كتاب العتق): ٢٥٥٢ (وانظر شرحه في فتح الباري: ١٧٧/٥-١٨٠)؛ مسلم (كتاب الألفاظ؛ باب حكم إطلاق نغمة العبد والأمة واليد): ٢٢٤٩؛ وأخرجه عنه - أيضاً - أبو داود (كتاب الأدب: باب لا يقول المملوك ((ربي)) و ((ربي))): ٤٩٧٥ وأحمد: ٣١٦/٢، ٤٢٣، ٤٦٣، ٤٨٤، ٤٩١.

وعند مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ: ((لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمِّي. كُلُّكُمْ عَبْدُ اللَّهِ، وَكُلُّ نِسَائِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ أَحَدُكُمْ: غُلَامِي وَجَارِيَّتِي وَفَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلَا يَقُلْ الْعَبْدُ: رَبِّي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ))، وفي رواية ((لَا يَقُلْ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ مَوْلَايَ، فَإِنَّ مَوْلَاكُمْ اللَّهُ)).

فرواية المصنف لفظ: ((مَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً)) لا أصل له في الحديث، وأما ((فَلَا يَقُلْ: عَبْدِي وَلَا أَمِّي، وَلِيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي)) فثابت كما سمعت، كما أن معنى قوله: ((فَإِنَّ الْعِبَادَ عِبَادُ اللَّهِ وَالْإِمَاءَ إِمَاءُ اللَّهِ)) ثابت عند مسلم، وإن كان بغير لفظه. ولهذا احتسّر بقوله ((أَوْ كَمَا قَالَ)).

ولما ثبت هذا النهي، (والنهي يقتضي القبح)، أي التحريم، (إلا لقرينة) تصرّفه إلى الكراهة التي هي من جنس الحسن عند الجمهور، وكان هذا النهي أصلاً يُقاسُ عليه تعبد الحر لغير الله كما أشار إليه المصنف.

(وإذا) كان (قد نهى عن ذلك في حق المملوك فالحرّ أولى، وإذا قبح أن يقول للمملوك: أنت عبدي، قبح أن يقول الحرّ للحرّ: أنا عبدك، أو أقلّ عبيدك، وهو وإن كان مجازاً واستعمال المجاز جائز، فقد ورد النهي عن إطلاق لفظ التعبد لغير الله عز وجل، فوجب أمثاله، ولهذا كان، أكثر ما يُسمّى العبد في القرآن فتى قال تعالى: ﴿مَنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾<sup>(٢)</sup> فسمّى الإمام فتيات ونحوها كثير<sup>(٣)</sup> ﴿قال لفتيانِه اجْعَلُوا بَضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوها.

(١) مسلم: (٢٢٤٩) وانظر الحاشية السابقة.

(٢) النساء: ٢٥/٤.

(٣) في (ب) زيادة: ((كقوله تعالى، وقال...)).

(٤) يوسف: ٦٢/١٢.

(٥) يوسف: ٣٠/١٢.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فلا يكفي في جواز إطلاق هذا اللفظ منّا بعد ورود النهي عنه، لأنّه يجوز من الله ما لا يجوز منا، ألا ترى أنّه يجوز من الله أن يقسم بالمخلوقات من السماء والطارق ونحوهما ولم<sup>(٢)</sup> يحسن منّا للنهي؛ عن الحلف بغير الله كما ثبت ذلك من غير ما طريق في جمهور دواوين الإسلام.

(فكذلك هذا) فإن قيل: قد ورد في لفظ النبي ﷺ تسمية المالك ربّاً، والمملوك أمةً في الحديث الصحيح في أمارات الساعة بلفظ<sup>(٣)</sup> ((وَأَنْ تِلِدَ الْأُمّةُ رَبَّتَهَا))، وغير ذلك. والنبي ﷺ حكمه حكمنا في التكليف، إلّا ما خصّه دليل، أوجب: بأنّه يحتمل النسخ، أو أنّ علّة النهي هي قطع ذريعة التكبر والتعظيم، وذلك إنّما يكون مع إضافة المالك والعبد والأمة إلى نفسه، كما يشعر بذلك لفظ: عبدي وأمتي. وأمّا إذا كانت الإضافة من غير المالك فلا حرج، وهذا هو الوجه عندي.

(لا يُقال: قد أجمع المسلمون على استعماله)، إن أراد القائل الإجماع على استعمال التعبد، فلا شك في صحّة الجواب بقول المصنف: (لأنّا نقول: إجماع أهل العصر ممنوع)، ولكن لا يساعده ما سيأتي من قوله: إنّ بعض الفضلاء امتنع من المكاتبّة، لأنّه لم يمكنه المكاتبّة بغير التعبد للمكتوب إليه، لأنّ الإجماع المدعى إنّما هو سكوتي لأفعلي من الكل، ضرورة أنّ الأعلى والقرن لا يكتبان التعبد، وإن سكنا لمن فعل كما سيأتي في قوله.

وقد تسامح بعض أئمتنا المتأخرين حيث ذكروا الكتابة بغير التعبد ممكنة بل واقعة من الأعلى والنظير، وإن أراد الإجماع على استعمال التراجم في صدور الكتب على خلاف فعل السلف، ليمكن دعوى إجماع المتأخرين عليه انتقض على المصنف دعوى الإجماع بقوله:

(١) النور: ٣٢/٢٤.

(٢) في تكملة البحر: ٥١٢/٥ ((ولا يحسن)).

(٣) هو بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة (كتاب الإيمان): ٥٠ وطرفه في: ٤٧٧٧ بلفظ ((.. إذا ولدت الأمة ربها..))، ولفظ المؤلف عند أبي داود (كتاب السنة): ٤٦٩٥؛ أحمد: ٢٧/١، ٣١٩، ٣٩٥/٢، ٤٢٦، الترمذي (أبواب الإيمان): باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ: ٢٧٣٨ وصححه وحسنه: ابن ماجة (المقدمة): ٦٣.

(فإنه) قد (بلغنا عن بعض) السلف (الفضلاء أنه كان يترك المكاتبة تحرجاً مما قد استعمله الناس من هذه البدعة)، التي هي التراجيم المشتعلة على التعظيم للمكتوب إليه، لما فيها من المداينة للبعض، أو المدح أيضاً وإن كان حقاً. لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ حديث<sup>(١)</sup>: ((المدح الذبح)).

وفي الصحيحين من حديث أبي بكرة<sup>(٢)</sup> مرفوعاً: ((وإن كان الرجل لأبداً مادحاً أخاه لا محالة فليقل: أحسب فلاناً والله حسبه، ولا أركي على الله أحداً، أحسب كذا وكذا إن كان يعلم ذلك)) انتهى.

فقوله: إن كان لأبداً ظاهراً في أنه لا يحسن المدح إلا للملج إليه كتزيبه عرضه والذب عنه ونحو ذلك. وحينئذ لا أقل من أن يكون المدح في صدر التراجيم مكروهاً، والثناء وإن جاز، فإنما يحسن على الغائب لا خطاباً لمن هو له.

(و) هذا الذي ترك المكاتبة بهذه التراجيم (لم يمكنه المكاتبة غيرها) مما كان على عهد رسول الله ﷺ (لئلا ينسب إلى التكبر) الذي هو غمط الناس فضلهم.

قيل: وقد وقع ترك المكاتبة في إسقاط حق جواب من يكتب إليه، وحق الرحم ونحو ذلك. وهذا غمط أعظم قبحاً مما فر منه المصنف وقال: (إنه<sup>(٣)</sup>) لم ينقل الإجماع نقلاً متواتراً ولا آحاداً).

لا يخف أن هذا هو سند منع الإجماع، وكان الواجب تقديمه على ما نقل عن بعض الفضلاء فيقول: هكذا الإجماع ممنوع لأنه لم ينقل، (وإنما ذلك) أي دعوى الإجماع (قياس) من مدعيه (للعائين) عنه (على الحاضرين) عنده، في فعل الغائبين،

(١) هو من حديث معاوية عند ابن ماجة (كتاب الأدب: باب المدح): ٣٧٤٣ ولفظه: ((ياكم والتماذح، فإنه الذبح)).

(٢) هو بهذا اللفظ وبقریب منه من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عند البغاري: (كتاب الشهادات): ٢٦٦٢ وطره في: ٦٦٠٦١، ٦٦٦٢؛ ابن ماجة (كتاب الأدب: باب المدح): ٣٧٤٤؛ أبو داود: (كتاب الأدب): ٤٨٠٥؛ أحمد: ٤١/٥؛ ٤٥-٤٧.

(٣) من تكلمة البحر: ((ثم أنه)).

كفعل الحاضرين (من دون طريقة)، أي علة لقياس، (ناظمة) للمقيس في حكم المقيس عليه، وذلك ديدن المجازفين في دعوى الإجماع، وأيضاً القياس، إنما يثبت حكماً لافعلاً كما في المقام. فقول المصنف: إن ذلك قياس من الخطب أيضاً.

\* \* \*

(فرع: ومن البدع المحدثّة الدعاء لأهل الدّول بتخليد الملوك في محاورّة أو مكاتبة، فإن كان ظالماً فهو قبيحٌ محرّم لقوله ﷺ: ((من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه))) ذكره الزّمخشري في (كشافه) والغزالي في (الإحياء)، لكن قال الشّيبكي: لم يرد مرفوعاً وإنما أورده البيهقي وابن أبي الدنيا من قول الحسن البصري.

قال المصنف<sup>(١)</sup>: (وهذا الخبر نص صريح فيما ذكرنا)، لأنّ البقاء أعمّ من الخلود، فإذا كان القبح لازماً للأعمّ فهو لازم للأخصّ، لأنّ الأعمّ لازم للأخصّ، ولأزم اللازم لازم.

(وأما إن كان محققاً فمكروه أيضاً عندي لتضمّنه طلب ما قد أخبر الله بأنّه لا يفعله حيث قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾<sup>(٢)</sup> فهو بمنزلة الدعاء، بالألا تقام قيامة ولا يجعل دار خلاف هذه الدار).

قيل: وإنما كره لأنّه طلب خلاف ما اقتضته الحكمة، فيلزم العبث، ولا يخفى عدم لزوم، لأن مثل ذلك الدعاء يكون تمنياً لما<sup>(٣)</sup> صرح به أئمة المعاني من كونه صيغ الطلب تكون للتمني، فالوجه هو التعليل بكرهه التمني الثابتة في السنة، ولما استشعر المصنف أن الداعي بالخلود إنما يريد طول البقاء، لأنّ الخلود ممّا يطلق عليه.

قال: (وأما كونه قاصداً لطول البقاء فذلك لا يفيد لفظ التخليد إلا بقرينة لأنّه موضوع للدوام الذي لا انقطاع له).

(١) البحر ٢١٢/٥.

(٢) الأنبياء: ٣٤/٢١ مماها: ﴿.. أفان مت فهم الخالون﴾.

(٣) في (ب): ((كما)).



لكن لا يخفى أن قرينة الحال كافية، ولا يشترط في القرينة كونها لفظية، ثم كون معنى الخلود هو عدم الانقطاع ممنوع، لأنه اعتباري إضافي ينقطع بانقطاع ما اعتبر إضافته إليه، ألا ترى أن الله سَمَّى اللَّبْثُ في الدنيا خُلُوداً في الآية المذكورة. وهذا الخُلُودُ يَنْقُطِعُ ضرورةً، وأما الخُلُودُ في الجنة فلا لأنه إنما لم يَنْقُطِعْ لعدم انقطاع محلّه. وبهذا يُعلم أنه لا يجدي المصنّف قوله: (ألا ترى إلى قوله تعالى حاكياً عن إبليس ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>)، وقال: ﴿هَلْ أَذْلَكُ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: (فَلَفِظُ الْخُلْدِ إِذَا أُطْلِقَ أَفَادَ مَا ذَكَرَ فَمُسَلِّمٌ)، ولا يُجدي ما ادّعاه، لأنَّ الخُلْدَ اللَّبْثُ والحُلُولُ، وهو بالحل، وإذا كان المحلّ ممّا يَفْنَى انقطع الحُلُولُ فيه ضرورةً (فَيَقْبُحُ الدُّعَاءُ بِالْخُلُودِ لِلْفَانِي بِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ)، لأنه من التمني المكروه، والمكروه من جنس القبيح على الأصح. وإن كان رأي المصنّف كونه من الحُسْنِ، وأما اشتراطُه أن تكون القرينة (لفظية)، فغفلة مما صرّح به أئمة المعاني.

وأراد بقوله: (وإن كان قد تسامح في ذلك بعض أئمتنا المتأخرين)، المهدي علي ابن محمد وولده صلاح الدّين<sup>(٣)</sup>، حيث تلقّيا من الناس الدُّعَاءَ هم بالتخلّيد، لكن عرفت أنَّ التسامح إنما يكون حيث لا قرينة على المجاز، وقد عرفناك أنها غير مُنفكة عن هذا المجاز.

\* \* \*

(فرع: فأما الدعاء بطول البقاء فيجوز للمحقق لا المبطل للخبر)، المقدم آنفاً، أي لمفهوم قوله فيه لظالم، فإنه يفهم جواز الدعاء بذلك لغير ظالم، وإن لم تكن له صحّة

(١) الأعراف: ٢٠/٧.

(٢) طه: ١٢٠/٢٠.

(٣) كانا معاصرين لصاحب البحر وتكملته المشروحة هذه المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، وقد سجن الثاني المرتضى سبع سنوات لمعارضته له وماتاً معاً في طاعون سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م (نظر ترجمة المهدي علي وابنه المذكور في ابدير الطالع بتحقيقنا - ط. دار الفكر/١٩٩٨) ٤٨٧-٤٨٩ وراجع الحديث عن المرتضى في المقدمة.

عن النبي ﷺ كما عرّفناك؛ على أنّا قد نبّهناك على أنّ الدُّعاء ما هو فُضُولٌ قَبِيحٌ، ولهذا نزل قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup> تأدياً لرسول الله ﷺ ومنعاً له من طَلَبِ ما لا يَعْلَمُ المصلحة فيه، وقال نوحٌ ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(فرع: فأما استعمال: شمس الدين، وعماد الدين ونحوهما فمبتدع أيضاً، لكنّ لباأس فيه)<sup>(٣)</sup> لجريه مجرى اللقب.

لكنّ اللقب إنّما هو ما غلبَ وصارَ كالاسم مجرداً عن معناه الأصلي من المدح ونحوه، وأمّا مثلُ هذه الألقاب فليست غالبةً على شخص، بل هي باقيةٌ على معانيها من المدح الذي تقدّم الكلام في حُسْنِهِ وقُبْحِهِ، فلا يكونُ (كالتسمية بصالح وفاضل)<sup>(٤)</sup> والأسد ونحو ذلك). وإنّما يجري مجرى اللقب في الكنى، نحو أبو فلان وأمّ فلان، وكانت سنةً أيضاً تركها الناس.

وأما قوله: (إنّه لم يرد نهْيٌ عن ذلك)، أي عن شمس الدين ونحوه، فلا حاجة إلى النهي عنه بخصوصه، لأنّ النهي عن البدع جملةً ثابتٌ، فيلزمُ المصنّف احتياجُ خصوص كلِّ بدعةٍ، بما ذكره آنفاً إلى نهْيٍ خاص، ولم يردّ نهْيٌ صحيح عن النبي ﷺ في خصوص أكثر ما يمتنعُ من ذلك، وإنّما المخلص ما عرّفناك من أنّ البدعة المنهي عنها ما كانت في الدين لا في الأعراف، فكلامُ المصنّف هنا رجوعٌ عمّا ادّعاه من قبح كراهة كلِّ بدعةٍ في الدين أو غيره.

(وأما استعمال: سيّدي ومولاي، للصاحب الذي ظاهره الصّلاح فلا حَرَجَ فيه أصلاً)<sup>(٥)</sup>، أمّا مولاي فصحيحٌ وأمّا سيّدي فيختصُّ بالرئيس المقدّم في الناس؛ فإذا كان

(١) آل عمران: ١٢٨/٣.

(٢) هود: ٤٧/١١.

(٣) من (ب): ((به)).

(٤) في تكملة البحر: ((وبالفضل)).

(٥) في التكملة ((أيضاً)) ((بديل أصلاً)).

الصَّاحِبُ كَذَلِكَ فَصَحِيحٌ، وَإِلَّا فَلَا صِحَّةَ لِإِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى مَرْوُوسٍ، عَلَى أَنَّ صِحَّةَ سَيِّدِي بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ظَاهِرَةٌ الْمَنْعُ فِي الْأَحْرَارِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ مَعْرِفًا بِاللَّامِ أَوْ مِضَافًا إِلَى غَائِبٍ أَوْ مُخَاطَبٍ بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي عَبْدِي وَأَمِّي، فَلَا يَرُدُّ أَنَّ<sup>(١)</sup> النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((أَنَا سَيِّدٌ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرٌ)) وَلَا تَسْمِيَتُهُ<sup>(٢)</sup> لَقَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ الْمُتَقَرِّي: سَيِّدُ أَهْلِ الْوَبْرِ، وَلَا قَوْلُهُ لِلْأَنْصَارِ: ((أَمَّا تَسْمَعُونَ مَا قَالَ سَيِّدُكُمْ؟)).

(وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ: الْمَقَرِّ وَالْمَقَامِ وَالْجَنَابِ وَالْمَجْلِسِ وَنَحْوِهَا، فَمَجَازَاتٌ لَمْ يَرَدْ فِيهَا دَلِيلٌ) خَاصٌّ (عَلَى قُبْحِهَا). لَكِنْ عَرَفْنَاكَ أَنَّ الْمَصْنُفَ قَدْ اكْتَفَى فِي التَّفْصِيحِ بِمَجَرَّدِ الْبِدْعَةِ، وَهَذِهِ بَدْعَةٌ، فَيَنْزِمُ تَقْبِيحَهَا، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوَقُّفُ عَلَى تَقْبِيحِ مَا وَرَدَ فِي تَقْبِيحِهَا بِخُصُوصِهِ دَلِيلٌ خَاصٌّ بِهِ، (وَإِنْ كَانَتْ السُّنَّةُ هِيَ النَّاسِي بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا كَيْفِيَّةَ مُكَاتَبَتِهِمْ)، السَّلَامَةُ عَنْ مَفَاسِدِ التَّصْنُوعِ وَالْمُدَاهَنَةِ وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَحُلُّو عَنْهُ عِبَارَاتُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ: الْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ وَنَحْوِهُمَا فَلَا يَحْسُنُ لِمَنْ لَيْسَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتِ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> كَذِبٌ). وَلَا لِمَنْ هُوَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتِ أَيْضًا لِأَنَّهُ مَدْحٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ دَلِيلُ كَرَاهَتِهِ. وَرُبَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِلنَّاسِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ الْمُدَارَاةِ لِمَنْ يُخْشَى مِنْهُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِيهَا حَدِيثُ<sup>(٤)</sup> ((مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ)) عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَأَبِي نُعَيْمٍ وَابْنِ السَّيِّدِ وَالْعَسْكَرِيِّ وَالْقُضَاعِيِّ وَابْنِ حِبَّانٍ، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا لَهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي بِمُدَارَاةِ النَّاسِ، كَمَا أَمَرَنِي بِالْفَرَائِضِ))<sup>(٥)</sup> وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لَكِنَّ الْحَدِيثَيْنِ مُتَعَاوِدَانِ. فَإِنْ قُلْتَ:

(١) هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (كِتَابُ الْفَضَائِلِ): ٢٢٧٨؛ أَبُو دَاوُدَ: (كِتَابُ الْفَضَائِلِ): ٤٦٧٣، أَحْمَدُ: ٢٦٤ و ٥٤٠.

(٢) طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٣٧/٧.

(٣) فِي مَطْبُوعٍ (تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ): ٥١٣/٥ ((إِذْ هُوَ)).

(٤) هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ فِي الشَّعْبِ كَمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٨١٧٠).

(٥) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِهَا عَنْ (مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ) لِلدَّيْلَمِيِّ السَّيْرُطِيِّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١٦٩٥) وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

المدارة من المداهنة وإلا فما الفرق بينهما؟ قلتُ: المدارة تتجاوز للناس في أمور الدنيا،  
والمداهنة تتجاوز لهم في أمور الدين التي لا رخصة فيها.

\* \* \*

## [حُبُّ الدُّنْيَا]

**فَصْلٌ** وقوله <sup>(١)</sup> ❦ : ((حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ)) (أَخْرَجَهُ رُزَيْسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَةِ الْوَدَاعِ: ((الْحَمْرُ جَمَاعُ الْإِثْمِ وَالنِّسَاءُ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، وَحُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ)).

فهذا الحديث (ونحوه، يوجبُ على المكلّف معرفة تفسير الدُّنْيَا ههنا لِيَجْتَنِبَ حُبَّهَا وَإِلَّا لَمْ يَأْمَنْ الْخَطَأَ)، لكنّ هذا الوجوبُ يبنّي على تصحيح مُقدّمات:

**الأوّلَى:** بيانُ أنّ رأسَ كُلِّ خَطِيئَةٍ معناه أعظمُ الخطايا، ليكونَ نفسُ الحُبِّ لَهَا مُحَرَّمًا يجبُ اجتنابه، كما هو المدعى في أفعال القلوب. لكن عرفت أنّ مُحْجُومَ الحُبِّ على النَّفْسِ ضَرْوَرِيٌّ لَا يَسْتُطِيعُ رَدُّهُ، ولهذا قال أئمة المعاني: إنّ الحُبَّ المُفْرَطُ لَا يُلَامُ صَاحِبُهُ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ، فالْحَقُّ أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ حُبِّهَا رَأْسَ الْخَطَايَا، إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ، هُوَ أَنَّهُ مَنَشَأُهَا كَمَا يُقَالُ، رَأْسُ مَالِ التَّجَارَةِ، لِأَنَّهُ مَنَشَأُ أَرْبَاجِهَا، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ مَنَشَأَ الحُبِّ هُوَ جَمَالُ الْمُحْبُوبِ، وَالْحُبُّ إِنَّمَا هُوَ انْفِعَالُ النَّفْسِ وَمِثْلُهَا الطَّبِيعِيُّ إِلَى صُورَةِ الْجَمَالِ، فَصُورَةُ الْجَمَالِ فِتْنَةٌ لَهَا، أَظْهَرُهَا خَالِقُهَا، وَعَرَفَ عَبْدُهُ ضَرَرَ الْإِفْتِنَانِ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ <sup>(٢)</sup> وَلِيَتِمَّ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ مِنْ حُصُولِ شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ. وَهَهُنَا مُحَارَاتٌ لَا يَهْتَدِي فِيهَا الْبَرُّوعُ <sup>(٣)</sup> إِلَى نَافِقَاتِهِ، فَسَأَلَ اللَّهُ الْحِمَايَةَ وَالْهُدَايَةَ.

وَعِنْدَ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ نَفْسَ الحُبِّ لَيْسَ مُحَرَّمًا، وَإِنَّمَا الْمُحَرَّمُ مَعَ <sup>(٤)</sup> ثِقَةِ الْمُحْبُوبِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَلَهُ الْمُنَّةُ، لِمَا عَلِمَ ضَعْفَ عَبْدِهِ عَنِ الصَّبْرِ عَنِ الْمُحْبُوبِ، لَمْ يَمْنَعْهُ إِلَّا عَنِ

(١) للبيهقي في شعب الإيمان عن الحسن مرسلاً وهو حديث ضعيف (الجامع الصغير ٣٦٦٢).

(٢) الأنفال: ٤٢/٨.

(٣) البربوع: (ج): يرايع؛ نوع من القواضم يشبه الغار، قصير اليدين طويل الرجلين وله ذنب طويل.

(٤) كذا الأصل وفي (ب): ((معانقة)).

شيء يسير من المحبوبات، هو أضرُّها عليه. وإن كانت كُلُّها ضارَّةً، ولهذا وردَ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ لَا يَصْبِرُ عَنِ الْجَمَالِ عِنْدَ رُؤْيِهِ.

الثانية: أَنَّ الدُّنْيَا الَّتِي حُبُّهَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ، نَقِیْضُ الْآخِرَى، وَهِيَ يَقَعَانِ صِفَةً لِنَفْسِ الْحَيَاةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٢) وَصَفَهُ لِنَفْسِ دَارِ الْحَيَاةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ (٣) فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ حُبَّ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، أَوْ حُبَّ الدَّارِ الدُّنْيَا رَأْسُ الْخَطَايَا، لِأَنَّهُ يُنْسَبُ الْمَوْتُ الَّذِي هُوَ لِقَاءُ اللَّهِ، وَيَسْتَلْزِمُ الْأَشْتَغَالَ عَنِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا يُشْغِلُ عَنِ اللَّهِ فَهُوَ مَنَشَأُ كُلِّ خَطِيئَةٍ. وَأَمَّا تَسْمِيَةُ ((مَتَاعِ الدُّنْيَا)) دُنْيَا فَمَجَازٌ مِنْ تَسْمِيَةِ الْحَالِ بِاسْمِ الْمَحَلِّ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ مُصَحِّحَةٍ لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ.

الثالثة: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الدُّنْيَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْمَتَاعِ، لَمْ يَصَحَّ حَمْلُهَا عَلَى الْمَتَاعِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ عَقْلِيَّةٍ أَوْ نَقْلِيَّةٍ، وَلَا قَرِينَةَ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: فنقول، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ سَتُعَرِّفُكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

أَمَّا قَوْلُهُ: أَمَّا<sup>(٤)</sup> حُبُّ جَمْعِ الْمَالِ الْحَلَالِ لِتَحْصِيلِ الْكِفَايَةِ لَيْسَ بِخَطِيئَةٍ، فَلَيْسَ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا: فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالدُّنْيَا مَتَاعُهَا، وَلَا قَرِينَةَ عَلَيْهِ كَمَا عَرَفْنَاكَ. عَلَى أَنَّا وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالدُّنْيَا مَتَعُهَا الْمُتَبَايِنَةَ، لَزِمَ أَنْ يُقَالَ: الدُّنْيَا، بِلَفْظِ الْجَمْعِ، ثُمَّ الْكِفَايَةُ: إِنَّمَا هِيَ سَدُّ الْجَوْعَةِ وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ. ثُمَّ لِاخْتِلَافٍ فِي أَنَّ الزَّهْدَ مِنْ أَفْضَلِ الْمُنْدُوبَاتِ، وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ تَرْكَ الْمُنْدُوبِ مَكْرُوهٌ، وَالْمَكْرُوهُ مِنَ الْقَبِيحِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَا هُوَ مِنَ الْقَبِيحِ فَهُوَ خَطِيئَةٌ. وَإِنَّمَا رَخَّصَ الشَّرْعُ فِي الْمَكْرُوهِ كَمَا رَخَّصَ فِي الْحَرَمِ لِلْحَاجَةِ.

وقد أخرج الترمذي<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة، وقال: حسن غريب، أن النبي ﷺ قال: ((الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلَّا ذَكَرَ اللَّهَ، وَعَالِمًا وَمَتَعْلَمًا وَمَا وَالَاهُمَا)).

(١) النساء: ٢٨/٤.

(٢) القصص: ٧٩/٢٨ تمامها: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ الدُّنْيَا يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾.

(٣) القصص: ٨٣/٢٨ تمامها: ﴿... لِيَجْعَلَ لِلَّذِينَ لَا يَرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾.

(٤) العبارة في (ب): ((لا خلاف أن حُبَّ جَمْعِ الْمَالِ)).

(٥) هو عنده من حديثه (أبواب الزهد) باب (ما جاء في هوان الدنيا عند الله): ٢٤٢٤.

وَيَشْهَدُ لَهُ مَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ أَيْضاً<sup>(١)</sup> وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَهْلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرَ مِنْهَا شَرْبَةً مَاءً)) انتهى.

وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي هَوَانِهَا، وَالْمُهَانِ مَلْعُونٌ، إِذِ اللَّعْنُ: هُوَ الْإِبْعَادُ، وَمَا أَبْعَدَهُ اللَّهُ فَهُوَ قَبِيحٌ، وَإِنْ رُخِّصَ فِيهِ لِلْحَاجَةِ.

وَبَعْدَ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ مَا طَوَّلَ بِهِ الشُّرَاحُ مِنْ بَيَانِ كَوْنِ حُبِّ كَسْبِ الْمَالِ لِلنَّفْسِ وَلِلْعِيَالِ وَلِمَقَاصِدِ الْخَيْرِ لَيْسَ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا، كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَسْتَيْقِظْ<sup>(٢)</sup>، إِنْ مِنْ الرُّخْصِ مَا هُوَ وَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ مُحَرَّمًا غَيْرَ مَحْبُوبٍ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ.

وَبِذَلِكَ يُعْرَفُ عَدَمُ جَدْوَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ<sup>(٣)</sup>: (وَكَذَلِكَ مَحَبَّةُ حِفْظِ الْمَالِ مِنْ دَارٍ وَعَقَارٍ وَقِصَّةٍ وَذَهَبٍ وَنَحْوِهَا، وَعِمَارَاتُهَا وَالْأَخْيَارُ عَلَيْهَا مِنَ الصِّيَاعِ لَيْسَ بِخَطَأٍ، فَلَيْسَ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا. وَكَذَلِكَ مَحَبَّةُ التَّلَذُّذِ بِالْمُبَاهَا<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَالْمَرَائِبِ وَالْمَنَاحِكِ وَالتَّبْنِيَانِ لَيْسَ بِخَطَأٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ (الآية)<sup>(٥)</sup>.

وَوَجْهُ عَدَمِ جَدْوَاهُ مَا عَرَفْنَاكَ مِنْ أَنَّ التَّرْخِيصَ فِي الْفِعْلِ لَا يَنَافِي كَوْنَ التَّرْكِ عَزِيمَةً. وَلِهَذَا وَقَفَ الزُّهَّادُ عَلَى قَدْرِ الضَّرُورَةِ، وَهِيَ سُدُّ الرَّمَقِ، حَتَّى مَاتَ إِمَامُهُمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْلَأْ بَطْنُهُ مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ مَاتَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ فِي أَصْوَاعٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَشْتَغَلْ بِدَارٍ وَلَا عَقَارٍ وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ ضَعْفُ قَوْلِهِ.

\* \* \*

(١) التِّرْمِذِيُّ: (٢٤٢٢)؛ اِسْتَدْرَكَ لِلْحَاكِمِ: (كِتَابُ الرِّقَاقِ) ٣٠٦/٤.

(٢) كَذَا الْأَصْلُ.

(٣) الْبَحْرُ ٥١٣/٥.

(٤) فِي الْأَصْلِ ((لِلْمُبَاهَا)) وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (ب) وَمِنْ مَطْبُوعِ الْبَحْرِ: ٥١٣/٥.

(٥) الْأَعْرَافُ: ٣٢/٧ تَمَامُهَا: ﴿... وَالطَّيِّبَاتُ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصَّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

(فرع: فتلخص مما ذكرنا أن الدنيا التي نهينا عن حبها هي الشرف والمال المطلوبان للمباهاة والمكاثرة والعلو على من عديمهما، لا للكفاية، أو لمصلحة دينية أو لتجمل بين الناس. وقد نبه الله عز وجل على هذا المعنى الذي ذكرناه بقوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: ((ما ذئبان ضاريان في زريبة غنم بأضرّ لهما من حبّ الشرف والمال (على المسلم في دينه)<sup>(٢)</sup>)) أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث كعب بن مالك. وأما رواية المصنّف بلفظ في: ((زريبة بأضرّ من حبّ الشرف والمال على المسلم في دينه))، فزريبة لا أصل لها، والبقية رواية بالمعنى، ولهذا قال: (أو كما قال).

وأما قوله: (فالآية الكريمة والخبر النبوي، كالمصرّحين بأن المراد بحبّ الدنيا الذي نهينا عنه إنما هو حبّ الشرف والمال طلباً للعلو كما قدمنا)، فهو بناء على أن المراد بالدنيا: متاعها، وقد عرفناك خلاف ذلك. ومبني أيضاً على أن المتاع مقصور على الشرف والمال دون ما ذكره الله من نحو قوله: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وذلك مما لا دليل عليه إلا توهم أن الحكم على الخاص بحكم العام، يخصّص العام، فيوجب حمل العام عليه، كما هو مذهب أبي ثور<sup>(٥)</sup> في الأصول، وقد عُلِمَ بطلانه.

(ثم قوله تعالى): ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾<sup>(٦)</sup> ظاهر في أن زينتها غيرها بحكم وجوب تغاير المعطوف والمعطوف عليه. ولقد كان للمصنّف مندوحة عن هذا الاجتهاد المبني على الخيال.

(١) القصص: ٨٣/٢٨.

(٢) ما بين القوسين من مطبوع تكملة البحر: ٥١٣/٥ واتفق مع تعليق المؤلف على لفظ الحديث، وقد جاءت العبارة في الأصل وفي (ب) ((لدين الرجل المسلم)).

(٣) هو من حديثه عند الترمذي (أبواب الزهد): ٢٤٨٢ ولفظه: ((ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأنفسد لها من جرح المرء على المال والشرف لدينه)). وقد حسنه وصححه، وقد أخرجه عنه - أيضاً - أحمد: ٤٥٦/٣، ٤٦٠.

(٤) آل عمران: ١٤/٣.

(٥) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م) العالم الفقيه صاحب الإمام الشافعي.

(٦) هود: ١٥/١١ تمامها ﷻ.. نوف إليهم أعمالهم فيها ﷻ.



وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا) حُبِّ الدُّنْيَا<sup>(١)</sup> (لَطَلَبِ التَّجَمُّلِ فِي النَّاسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ)<sup>(٢)</sup>: فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ الْمُكَاتَّرَةَ وَالْمُبَاهَاةَ مِنَ التَّجَمُّلِ ضَرُورَةٌ، وَعَرَفَتْ قُبْحَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى قَدْرِ مِنَ التَّجَمُّلِ، وَلَيْسَ إِلَّا مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُ بَيْتِهِ، فَإِنَّهُمْ مَعْيَارُ الدِّينِ وَقُدُوةُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ هُوَ (مَعْنَى التَّجَمُّلِ) الَّذِي هُوَ (حُصُولُ جَمَالٍ يُحْصَنُ مَنْ حَصَلَ لَهُ) مَنْ أَنْ تَزْدَرِيهِ الْأَعْيُنُ لِرَنَائَةِ هَيْئَتِهِ وَحَقَارَةِ بَزَّتِهِ.

وَأَمَّا مَا يَحْصَنُهُ (مَنْ أَنْ يُسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ يُحَطَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ الَّتِي يَسْتَحَقُّهَا لِظَاهِرِ حَالِهِ)، فَإِنَّمَا هُوَ فَضَائِلُهُ وَمَحَامِدُهُ لِأَنَّ مَنْ لَا فَضِيلَةَ لَهُ وَلَا مَرْتَبَةَ لَهُ فِي التَّعْظِيمِ، وَإِنْ لَبَسَ الْخُرَّ وَالْقَرَّ. فَإِذَنْ لَيْسَ مَعْنَى التَّجَمُّلِ إِلَّا مَا يَمْنَعُهُ عَنِ ازْدِرَاءِ الْأَعْيُنِ لِهَيْئَتِهِ. وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالثُّوبِ النَّظِيفِ السَّاتِرِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَالِ الْمَذْمُومِ وَلَا الْمَحْبُوبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ السِّرِّ لَا مِنَ الذِّكْرِ.

ولهذا وَرَدَ النَّهْيُ الصَّحِيحُ<sup>(٣)</sup> عَنْ لِبْسِ ثَوْبِ الشُّهْرَةِ (فَحِينَئِذٍ)، أَيَّ حِينَ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْمَذْمُومُ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا عَنْ غَيْرِ الْمَذْمُومِ، (يَخِيفُ التَّكْلِيفُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مَسْكَةٍ فِي الدِّينِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

ومعنى خِفَّةِ التَّكْلِيفِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ: أَنَّ طَالِبَ الْمَالِ إِذَا سَلِمَ مِنْ أَنْ يَنْوِي بِهِ الْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ وَالْفَسَادَ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي جَمْعِهِ، وَإِنْ جَمَعَ مِنْهُ مَا جَمَعَ قَارُونَ. وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ يُثْقَلُ التَّكْلِيفُ، لِأَنَّ زِنَحَارَفَ الدُّنْيَا مَحْبُوبَةٌ، وَحُبُّهَا سُمْ قَاتِلٌ، وَتَرَكَ الْمَحْبُوبَ صَعْبٌ. نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالتَّوْفِيقَ.

(فَإِنَّهُ لَا يُطْلَبُ الشَّرْفُ وَالْمَالُ لِدَلَالَةِ الْمَقْصِدِ، وَهُوَ الْعُلُوُّ فِي الْأَرْضِ) إِلَّا الْمُتَجَبَّرُونَ الْمُتَمَرِّدُونَ عَلَى اللَّهِ، لَا الْمُؤْمِنُونَ الْخَاشِعُونَ، فَإِنَّهُمْ لَا يُطْلَبُونَ الشَّرْفَ وَالْمَالَ رَأْسًا لِعِلْمِهِمْ أَنَّ طَلَبَهُمَا هُوَ نَفْسُ إِرَادَةِ الْعُلُوِّ فِي الْأَرْضِ، وَلِهَذَا تَرَاهُمْ أَذَلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةً

(١) فِي (ب): ((الْمَال)).

(٢) فِي مَطْبُوع تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ: ((فَلَا بَأْسَ فِي ذَلِكَ)).

(٣) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو قَوْلِهِ: ((مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةِ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ)) وَهُوَ

أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ: ٩٢/٢، ١٣٩.

على الكافرين، لا يطلبون من الدنيا إلا كُبْلَغَةَ الرَّأْيِ، (وبا لله العِصْمَةُ ومنه التوفيق)  
لِدَرْكِ الْحَقِّ وَالتَّحْقِيقِ.

\* \* \*

## [الجُبْنُ]

(فصل: الجُبْنُ): تَرْجِيحُ النَّفْسِ بِطَبْعِهَا لِفَائِدَةٍ تَأْخُرُهَا عَنْ دَفْعِ الْمَكْرُوهِ عَلَى فَائِدَةٍ تَقْدُمُهَا عَلَيْهِ، وَهَذَا (هُوَ الْبُخْلُ بِالنَّفْسِ) الَّذِي هُوَ الضَّنَّةُ بِهَا عَنْ مُمَاسَّةِ الْمَكْرُوهِ، وَلِأَنَّ فَائِدَتَهُ السَّلَامَةَ، وَفَائِدَةُ التَّقَدُّمِ عَلَى الْمَكْرُوهِ هِيَ الْكَرَاهَةُ بِنَيْلِ مَا هُوَ كَمَالٌ.

وَالْبُخْلُ بِالنَّفْسِ، (لَا إِشْكَالَ فِي تَحْرِيمِهِ حَيْثُ يَجِبُ بَذْلُهَا)، وَهُوَ حَيْثُ يُجَوِّزُ السَّلَامَةَ كَمَا تَقَدُّمُ فِي اشْتِرَاطِ شَجَاعَةِ الْإِمَامِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْذُلُ لَهَا مَعَ تَجْوِيزِ السَّلَامَةِ، لِأَنَّ بَذْلَ الشَّيْءِ تَقْوِيَتُهُ، كَمَا فِي بَذْلِ الْمَالِ، وَإِنَّمَا اخْتَرَمَ هُوَ تَرْكُ الْإِقْدَامِ عَلَى (طَلَبِ الْعَدُوِّ)، حَيْثُ يَجِبُ الطَّلَبُ، (و) عَلَى (مُدَافَعَتِهِ) عِنْدَ صَوْلَتِهِ مُطْلَقًا.

وَإِنَّمَا حُرِّمَ الْجُبْنُ (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهْمْ يَوْمَئِذٍ ذُبْرَهُ﴾ الْآيَةُ<sup>(١)</sup>). وَالْوَعِيدُ فِيهَا شَدِيدٌ، وَلَا وَعِيدٌ إِلَّا عَلَى مُحَرَّمٍ. وَرُبَّمَا يُقَالُ: الْوَعِيدُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْفِرَارِ، وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَكَلَامُنَا فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ. وَيُجَابُ بِأَنَّ الْفِرَارَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْجُبْنِ، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَنَعَ حَصْرُ الْفِرَارِ عَلَى الْجُبْنِ، لِأَنَّ لَهُ أَسْبَابًا كَثِيرَةً غَيْرَ الْجُبْنِ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ تَحْرِيمَ الْفِرَارِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحْرِيمَ الْجُبْنِ لِمَا عَرَفْنَاكَ مِنْ أَنَّهُ طَبِيعِي، فَلَوْ قُبِحَ لِقُبْحِ<sup>(٢)</sup> خَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبِيحِ وَخَلْقِ الشَّهْوَةِ لَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَلَا قَائِلٌ بِذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ اخْتِيَارِي، لِأَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ الْاخْتِيَارِيِّ اتِّفَاقًا.

(١) الأنفال: ١٦/٨ تمامها ﴿... إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ

المصير﴾.

(٢) فِي (ب) ((الْجُبْنُ)).

(و) أما الاستدلال على تحريم الجبن ( قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةُ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ) فأتبعه عن الدلالة على تحريم الجبن القلبي من الآية الأولى، لما علم من كون القدرة على الفعل شرطاً في تعلّق التكليف؛ والجبن لا يقدر على القتال، فهو تخصيص من عموم الخطاب، كتخصيص الأعمى والأعرج والمريض.

ولما استشعر المصنف أنّ الجبن غير اختياري كما ذكرنا فلا يتعلق به تحريم قال: (وأما قوله ﷺ: ((الجبن والجراة غريزتان يضعهما الله حيث يشاء))) أبو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه معدي بن سليمان، ضعفه غير واحد من الحفاظ. وإنما أخرجه مالك في الموطأ<sup>(٢)</sup> عن عمر موقوفاً، وتبعه البيهقي بلفظ: ((الشجاعة والجبن غرائز في الناس يلقي الرجل يُقاتل عمن لا يعرف، ويلقى الرجل يفِر عن ابنه)).

(و) إذا كان الجبن غريزة فإنّ (الغرائز لا يتعلّق بها تحليل ولا تحريم).

وأما جواب المصنف بقوله: (فإننا نقول: المعلوم من لغة العرب تسمية الإقدام على العدو شجاعة<sup>(٣)</sup>) والفرار منه جبناً). وقد علمنا (تعلّق المدح والذم بهما)، فما كان ينبغي صدوره عن مثله لتهاوته من وجوه:

أحدها: أنّ الإقدام والفرار من أعمال الجوارح، فكلامنا في أفعال القلوب.

وثانيها: أنّ ليس النزاع في التسمية، فإنّ تسمية اللازم باسم الملزوم محاذ مشهور.

وثالثها: أنّ المدح والذم يتعلّقان بغير الاختياري، فإنّ الرجل يمدح بحسن وجهه ويذمّ بقبحه، لأنّ المراد بالحسن ما يكون كمالاً، وبالقبح ما يكون نقصاً خلقين كانا أو كسبتين، وبهذا يُعلم بطلان قوله: (فوجب حمل الخبر) إن صحّ (على أنّ المراد أنّ سبب الجبن والجراة غريزتان باعثنان عليهما فسمي المسبب)، وهو الإقدام والفرار غريزة، (باسم سببه)، القلبي (تجوّزاً)، لأنّ الغريزة ليست إلّا ما في القلب، ووجه

(١) البقرة: ٢١٦/٢.

(٢) هو من حديث له في الموطأ (كتاب الجهاد): ٤٦٣/٢.

(٣) في مطبوع التكملة: ٥١٥/٥ زيادة ((وجراة)).

بطلان هذا الحمل أنه مبني على أن الجنين الذي نحن بصددده، هو الفِرَارُ الذي هو من أفعال الجوارح، وليس كذلك، إنما نحن بصدد الجنين القلبي الذي هو سبب الفرار، فإذا كان هذا السبب غريزة، لم يتعلق به تحرير، وإن كان نقصاً وجب تعلق الدم. بمن هو فيه، فما حصل المصنف من هذا الحمل إلا على تحقيق الإشكال. وأما تمثيله بتسمية المسبب باسم السبب بقوله: (كتسمية الذية عقلاً) فوهم أيضاً، كأنه سبق قلم، وإنما هو تسمية الذية دماً كما يقولون: أكل فلان الدم: أي الذية المسببة عن الدم. وأما العقل فإنه نفس الذية حقيقة مصدر بمعنى المفعول، أي الإبل المعقولة.

وأما قوله: (فكأنه قال<sup>(١)</sup>): الباعث على الجنين والجراءة غريزتان) فكان أقرب من ذلك أن يقول: سبب الجنين والجراءة غريزتان (فلما كثر) استعماله حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما في ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٢)</sup> مجازاً.

وأما القول بأنه (استغنى بالمسبب) عن ذكر السبب فإنما يكون الاستغناء في مجاز الحذف الذي ذكرنا لا في المجاز المرسل، والفرق بينهما واضح، فإن مجاز الحذف لم يجعل فيه المذكور اسماً للمحذوف، بل هو باق على معناه؛ ولا كذلك المجاز المرسل فإن المذكور قد جعل اسماً للمحذوف (فقل الجنين والجراءة غريزتان): أي سببا الجنين والجراءة غريزتان. فقد تبين لك أنه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لا من تسمية المسبب باسم السبب. ولو جعلنا المجاز في لفظ الغريزة كما فسرنا به أولاً لصح كونه من تسمية المسبب باسم السبب الغريزة لكنه يأبى ذلك قوله، فكأنه قال: الباعث على الجنين والجراءة غريزتان، لأن الألفاظ في هذا التقدير كلها حقائق لا مجاز مُرْسَلٌ فيها رأساً.

(والمعنى في الجنين: أن من الناس من يبني الله قلبه بنية تقبل الشجاعة وتبعث عليها، أو يبني الله قلبه بنية تقبل الجن وتبعث عليه). فما حصل المصنف من هذا

(١) في مطبوع البحر: ٥١٥/٥ زيادة: ((قال ﷺ)) والصحيح أن القول لعمر وقد تقدم تخريجه عن مالك قبل قليل.

(٢) يوسف: ٨٢/١٢ تمامها ﴿.. التي كنا فيها والعر التي أقبلنا فيها﴾.

التَّطْوِيلَ إِلَّا عَلَى تَحْقِيقِ أَنَّ الْجُبْنَ الْقَلْبِيَّ خَلَقِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَحْرِيمٌ، فَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يُدْخِلَ  
الكَلَامَ فِي الْجُبْنِ عَلَى مُحَرَّمَاتِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

(وفي تحقيق تلك البنية)، التي بُنيَ عليها القلب، (أبحاث)، هي الأبحاث التي في  
قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْكَافِرَ عَلَى بُنْيَةٍ لَا تَقْبَلُ اللَّطْفَ، جَوَاباً عَلَى مَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ  
مِنْ أَنَّ اللَّطْفَ إِذَا كَانَ وَاجِباً عَلَى اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ يَلْطَفْ بِالْكَافِرِ، فَقَدْ أَخْلَ بَوَاجِبِ  
عَلَيْهِ، فَأَجَابُوا بِمَا ذَكَرَ، فَوَرَدَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَهُ لِلنَّارِ، وَهُوَ يُنَافِي الْعَدْلَ. وَمِنْهُمْ مَنْ  
أَجَابَ بِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ لُطْفاً فَوَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ عَحَزَ عَنْ أَنْ يَلْطَفَ بِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَالُوا  
فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ. وَقَدْ نَبَّهْنَا فِي (شرح الفصول) عَلَى نُبْذِ مِنْ تِلْكَ الْأَبْحَاثِ فِي كَيْفِيَّةِ  
عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ بِقَدْرِ مَا ذَكَرَهُ<sup>(١)</sup> صَاحِبُ (الفصول) مِنْهَا وَإِنْ كَانَ، (يَطُولُ شَرْحُهَا)،  
وَلَا يَحْصُلُ النَّاطِرُ فِيهِ عَلَى طَائِلٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ.

(وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ)<sup>(٢)</sup> مِنْ بَيَانِ كَوْنِ الْجُبْنِ فِعْلاً  
قَلْبِيّاً مُحَرِّماً، فَقَدْ عَرَفْتَ اخْتِلَالَهُ فَضْلاً عَنْ كَيْفَايَتِهِ فِي مُدَّعَاهِ.

\* \* \*

(١) هو العلامة إبراهيم بن محمد الوزير وكتابه (الفصول اللؤلؤية) وشرحه للمؤلف مخطوطان انظر مسرد مؤلفات

الجلال فيما سبق (ص ٨٥).

(٢) في (ب): ((فيما قصدناه)).

## [البخل]

(والبخل): تَرْجِيحُ النَّفْسِ بِطَبْعِهَا لِفَائِدَةِ إِمْسَاكِ الْمَالِ عَلَى فَائِدَةِ بَذْلِهِ. والمرجح: (عبارة عن شِدَّةِ حُبِّ الْمَالِ الْحَامِلَةِ عَلَى مَنَعِهِ حَيْثُ وَجِبَ)، أَوْ رَجَحَ (بِذْلُهُ). وَأَمَّا أَنَّ (البخلَ فِي التَّحْقِيقِ: هُوَ مَنَعُهُ)، فَمَنَعُهُ عَنِ تَرْكِ إِنْفَاقِهِ، وَالتَّرْكِ كَالْفِعْلِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، كِلَاهُمَا لَيْسَا مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، فَهَذَا الْمَنَعُ كَالْفِرَارِ الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ الْجُبْنَ، (وَسَبَبُ الْمَنَعِ شِدَّةُ حُبِّهِ كَمَا قُلْنَا فِي الْجُبْنِ). فَعَلَى هَذَا شِدَّةُ حُبِّ الْمَالِ غَرِيزَةٌ هِيَ سَبَبُ مَنَعِهِ.

(وقد ذَمَّ اللهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾<sup>(١)</sup>) فاقْتَضَى قَبْحَهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾<sup>(٢)</sup> (و) إِذَا كَانَ الْبُخْلُ بِالْمَالِ (هُوَ مَنَعُهُ عَمَّا يَجِبُ صَرْفُهُ فِيهِ مِنْ تَحْصِيلِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ، أَوْ دَفْعِ (ذَمٍّ)، فَقَدْ عَرَفْتَ كَوْنَ ذَلِكَ تَرْكًا لَا فِعْلًا قَلْبِيًّا، فَلَا يَتَجَهَّ عَدُوٌّ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ. وَالْحَقُّ أَنَّ الْجُبْنَ وَالْبُخْلَ كِلَاهُمَا وَصِفَانِ نَفْسِيَّانِ مُنْشِئُهُمَا حُبُّ الدُّنْيَا وَحُبُّ مَتَاعِهَا، إِذِ الْمَحْجُوبُ لَا يَسْمَحُ مُجِبُّهُ بِفِرَاقِهِ. وَقَدْ عَرَفْنَاكَ فِي صَدْرِ فَصْلِ ((حُبِّ الدُّنْيَا)) مَا هُوَ الْحَقُّ، وَعَرَفْنَاكَ أَنَّ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ الْقَبْحِ وَالْحَرَمَةِ، لِأَنَّ مِنَ الْأَعْمَالِ الطَّبْعِيَّةِ مَا هِيَ قَبِيحَةٌ، وَلَا يُعَاقَبُ الْمَرْءُ عَلَيْهَا. كَيْفَ وَقَدْ قَبِحَ اللهُ الدُّنْيَا وَذَمَّهَا مَعَ كَوْنِهَا فِعْلًا وَخَلَقَهُ وَلَا ذَنْبَ لَهَا؟.

(و) لَمَّا كَانَ (التَّقْتِيرُ) نَوْعًا مِنَ الْبُخْلِ تَبَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ أَنْ يُنْفِقَ مِنْهُ)، أَيْ مِنَ الْمَالِ، (ذُوْنَ الْكِفَايَةِ مَعَ سَعَتِهِ لِكِفَايَتِهِ. وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾<sup>(٣)</sup>) حَيْثُ جَعَلَ التَّوَسُّطَ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّقْتِيرِ

(١) النساء: ٣٧/٤.

(٢) محمد: ٣٨/٤٨ تمامها .. والله الغني وأنتم الفقراء.

(٣) الفرقان: ٦٧/٢٥.

صفة الممدوحين، فنبه بذلك على فُحِّ الطرفين، لكن لا يخفى أن الكفاية مجهولة، فالرَّدُّ إليها رَدٌّ إلى جهالة، وقد تكلم كل من الشراح فيها بقدر فهمه وعلمه، فلم يأتوا بشيء. وعندي أن ميزان الاعتدال في ذلك رسول الله ﷺ فنقته هي النفقة الحسنة المتوسطة بين الشيعين.

أما في الأكل: فقد ثبت عنه ﷺ قوله<sup>(١)</sup>: ((ما امتلأ وعاء شر من بطن)) وفي حديث آخر ((يحسب امرئ من القوت لقيمات يُقِمُّنَ صُلبه، فإن كان ولا بُدَّ فاعلاً فثلث ليطعمه وثلث لشرابه وثلث لنفسه)).

وأما في الملبس: فثلاثة ثياب: عمامة، وملحفة، وإزار، وزيادة ثوب نفيس للتحمل. ولكل من يعول نحواً من ذلك، وما زاد على ذلك فهو سرف قبيح.

وليس كل قبيح محرماً كما عرفناك مراراً. هذا هو التوسط في النفقة على الأهل والنفس. وينبغي للضيف زيادة على ذلك، باعتبار منزلته ومقداره.

وأما الصدقة: فعلى طالب القوت طعام يومه، وهو صاع كما في صدقة الفطر. وعلى طالب الستر ما يستر عورته، وعلى طالب المعونة على المغارم قدر ثلث المال. وما تجاوز أحد طرقي ما ذكر فسرف أو تقتير.

إلا أنه ربما عرَضَ للزيادة والنقص مقتضى أو للتوسط مانع، فوجب التأثر للمقتضى والمانع بقدرهما، هذا فيمن ليس بسُلطان. وأما من له سلطان فليكونه ولياً لأهل سلطانه يحبُّ عليه التسوية بينهم على حدِّ التسوية بين أولاده. ونعني بالتسوية الوقوف مع المقادير المعنوية كالفضائل والمنافع في الإسلام والحسبة ككثرة العول وقتلتهم، على نحو ما فعله عمر بن الخطاب في تدوين الدواوين، هذا في أهل ولايته. وأما من ليس منهم كالوفاد من الأقطار الخارجة عن ولايته لطلب الجائزة فعلى مقاديرهم في الشرف أيضاً، وعلى قدر بُعد الشقة وقربها، وقد كانت جوائز رسول

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الأطعمة من حديث المقدم بن معدي كرب (٣٣٤٩) بلفظه ((ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن، حسب آدمي لقيمات يُقِمُّنَ صُلبه، فإن غلبت آدمي نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس)).



الله ﷺ لرؤساء الوفود أربع عشرة أوقية وسبع أواق للأفراد. وربما ظهر مرجح للزيادة فتوقف على قدره، وليس له ضابط إلا ما حصل في ظن المعطي الحكيم العدل، لا المتخيل والمتشهي للرياء والسُّمعة؛ وعلى معرفة الحكمة والمصلحة يُحمل ما كان يصدر عن رسول الله ﷺ من حثو المال وإن كان في صورة السرف، لأنه في جنب ما علمه من المصلحة بمنزلة الثوب الذي يستر به العورة، كما أن الفرس الجواد للبطل المحامي بمنزلة النعلين لغيره.

\* \* \*

## [السرف والتبذير]

(والسرف) لغة: نَقِضُ الْقَصْدِ، (والتبذير): التَّفْرِيقُ، والبَثُّ، كأنه مأخوذٌ مِنْ بَذَرِ الزَّرَاعَةِ، لأنَّ البَاذِرَ يَبْثُّ البَذَرَ فِي أَرْضِ الزَّرَاعَةِ وَيُفَرِّقُهُ.

وأما قولُ المصنّف: إنَّهما (في اللغة: صَرَفُ الْمَالِ فِيما لَا يَجْلِبُ نَفْعاً وَلَا ثَنَاءً وَلَا يَدْفَعُ ضَرراً عَنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ)، فلا أَصْلَ لَهُ فِي الْمَقُولِ عَنِ اللُّغَةِ، وإنَّما اللُّغَةُ بما ذَكَرْنَا نَقْلاً عَنْ أَثْمَتِهَا. عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: فِيما لَا يَجْلِبُ نَفْعاً وَلَا يَدْفَعُ، إِنْ ما جَلَبَ نَفْعاً أَوْ دَفَعَ ضَرراً، لَيْسَ بِسَرْفٍ، وَإِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ ما يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْجَلْبِ والدَّفْعِ، (وقد قال تعالى: ﴿وَلَمْ يُسْرِفُوا﴾)، مدحهم بِتَرْكِ السَّرْفِ، وما تَرَكَهُ صِفَةً مَدْحٍ ففَعَلَهُ صِفَةً ذَمٍّ (وقال: ﴿وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوانَ الشَّيَاطِينِ﴾<sup>(١)</sup>) ولما أَنْفَهُم كَلَامَ المصنّف أَنْفَاءً أَنَّ ما أَنْفَقَهُ الرَّجُلُ لَطَلِبِ الشَّاءِ لَا يَكُونُ تَبْذِيراً فِي اللُّغَةِ، وقد خَالَفَهُ الشَّرْعُ فِي ذَلِكَ فَحَرَّمَهُ.

(قال: وقد حَرَّمَ الشَّرْعُ صَرْفَهُ لِمَجَرَّدِ الشَّاءِ قال الله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> فهو أي التبذير: في الشرع إضاعةُ المالِ أَوْ صَرْفُهُ فِي وَجْهِ قَبِيحٍ؛ يَنْبَغِي أَنْ يُفَسِّرَ الْقَبِيحَ هُنَا بما يَشْمَلُ الْمَكْرُوهَ لما عَرَفْنَاكَ بِهِ مِنْ أَنَّ ما زَادَ عَلَى الْكِفَايَةِ فهو سَرْفٌ وَتَبْذِيرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّماً، كما أَنَّ ما نَقَصَ عَنْهَا مع إمكانها فهو قَبِيحٌ، وَيَشْهَدُ لَهُ ما فِي النُّهْجِ<sup>(٣)</sup> أَنَّ أميرَ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ قال لزياد<sup>(٤)</sup> بنِ الحارِثِ لَمَّا لَيْسَ الْعِباءُ وَتَخَلَّى عَنِ الدُّنْيَا: ((يَا عَدُوَّ نَفْسِي لَقَدْ اسْتَهَامَ بِكَ الْخَبِيثُ - يَعْنِي الشَّيْطَانُ - أَمَا رَحِمْتَ أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ، أَتَرَى اللَّهَ أَحَلَّ لَكَ الطَّيِّبَاتِ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ تَأْخُذَهَا؟ أَنْتَ

(١) الإِسْرَاءُ: ٢٦/١٧-٢٧.

(٢) البقرة: ٢٦٤/٢.

(٣) نهج البلاغة (ط ٢، دار البلاغة، بيروت ١٩٨٥): ٤٦٥-٤٦٥.

(٤) في النهج ((عاصم بن زياد الحارثي)) وهو أخو العلاء بن زياد الحارثي أحد أصحاب الإمام علي.

أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ)). فقال زياد: يا أُميرَ المؤمنينَ هَذَا أَنتَ في خُشُونَةٍ مَلْبَسِكَ وخُشُونَةٍ<sup>(٥)</sup> مَا كَلَّكَ قَالَ: ((وَيَحَكَ إِنِّي لَسْتُ كَمِثْلِكَ، إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةٍ الْهُدَى أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَيْلًا يَتَّبِعَ بِالْفَقِيرِ فَقْرَهُ)).

قلتُ: وكَلَامُ أُميرِ المؤمنينِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ التَّوَسُّطَ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّقْتِيرِ هُوَ مَقَامُ الزُّهْدِ الْمَحْمُودِ. وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّ الزُّهْدَ فِي اللَّغَةِ ضِدُّ الرَّغْبَةِ، وَعَلَبَ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضِدِّ الرَّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ وَقَفَ عَلَى قَدْرِ الْكِفَايَةِ الَّتِي حَقَّقْنَاهَا آتِفًا فَلَيْسَ بِرَاغِبٍ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا هُوَ وَاقِفٌ عَلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ. وَذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الرَّغْبَةِ فِي شَيْءٍ إِذِ الرَّاعِبُ لَا يَقِفُ عَلَى حَدٍّ تَمَّا رَغِبَ فِيهِ.

\* \* \*

(٥) فِي النَّهْجِ ((خُشُونَةٌ)) وَمَعْنَاهُ غُلْظُ الطَّعَامِ وَسُوءُ الْمَأْكَلِ وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ.

## [مفهوم الزُّهد]

(و) أَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: إِنَّ (الزُّهْدَ) <sup>(١)</sup> تَرَكُّ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي يَخْشَى الْمَكْلَفُ أَنْ يَحْمِلَهَا التَّوَلُّعُ بِهَا عَلَى الدُّخُولِ فِي الشُّبُهَاتِ مُحَافَظَةً عَلَيْهَا).

فهذا هو زُهدُ الدَّرَجَةِ السُّفْلَى من الزُّهاد، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْمَلُونَ عَلَى الْخَوْفِ، وَلَيْسَ مِنَ الزُّهْدِ فِي شَيْءٍ لِأَنَّ صَاحِبَهُ رَاغِبٌ فِيمَا زَهْدٌ فِيهِ وَإِنَّمَا صَدَّهُ الْخَوْفُ، فَهُوَ خَائِفٌ لَا زَاهِدٌ، كَمَا أَنَّهُ زُهدُ أَهْلِ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الزُّهَادِ لِطَلَبِهِمْ شَرَفَ الزُّهْدِ وَتَمَرَّتِهِ. وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ وَإِنْ كَانَتْ أَشْرَفَ مِنَ الْأُولَى فَقَدْ بَقِيَ عَلَى أَهْلِهَا لَوْثٌ مِنْ اسْتِعْظَامِ مَا زَهَدُوا فِيهِ لِذَلِكَ حَقَّرُوهُ بِتَرْكِهِ.

وَأَمَّا الزُّهْدُ الْحَقِيقِيُّ، فَهُوَ زُهدُ أَهْلِ الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَهُمْ الَّذِينَ تَسَاوَى عِنْدَهُمُ النَّفِيسُ وَالْحَسَنُ، وَالْخَطِيرُ وَالْحَقِيرُ. وَهَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ زُهدٌ رَأْسًا لِأَنَّ الزُّهْدَ فِي الشَّيْءِ فَرَعَ رُؤْيَتِهِ، وَهُمْ لَا يَرَوْنَ مَعَ اللَّهِ شَيْئًا، حَتَّى طَاعَتُهُمْ زُهدًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهُ، لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ، فَهِيَ لَا شَيْءَ، وَالزُّهْدُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ وَعِنْدَ هَذَا (يَتَحَقَّقُونَ) بِالزُّهْدِ فِي الزُّهْدِ، فَلَا يَتَرَكُونَ نَفْسًا لِنَفَاسَتِهِ، وَلَا يُؤْثِرُونَ خَسِيسًا لِحَسَاسَتِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَعَ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ انْتَفَتَ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ قَائِلُهُمْ:

مَعْنَى بِهِ لُطْفُ الْكَثِيفِ فَأَصْبَحَتْ شُمُّ الْجِبَالِ هِيَ الْغُصُونُ الْمَيْسُ  
وَحَقِيقَةُ طَوْتِ الْبَعِيدِ فَرَامَهُ نَجْدٌ وَلَيْثُ الْغَابِ ظَبْيُ الْأَعْسُ

قال المصنف: (وقد وردت الآثارُ بنُدْبِهِ كَقَوْلِهِ ﷺ: ((أَلَا وَإِنَّ الزُّهَادَ فِي الدُّنْيَا أَرَاخَ قَلْبِهِ وَبَذَنَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ))).

(١) في مطبوع التكملة (البحر) ٥١٣/٥ زيادة: ((في الشرع)).

وهذا من أحاديث ((الأربعين الوداعية))<sup>(١)</sup> التي تكلّم الحفّاظ فيها كما عرفناك، ولا حاجة إليها مع أحاديث الباب فإنها كثيرة.

[من أحاديث الزُّهد]:

حديث: ((ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُجَبِّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ [يُجْبُوكَ])<sup>(٢)</sup> أخرجه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> وغيره من حديث سهل بن سعد الساعدي بأسانيد حسن.

وعند أبي داود<sup>(٤)</sup> والنسائي من حديث عبد الله بن بُرَيْدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَهُوَ أَمِيرٌ بِمِصْرَ: مَا لِي أَرَاكَ شَعْنًا وَأَنْتَ أَمِيرُ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ، قَالَ: فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ جِذَاءً؟ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أحيانًا.

وكفى بما في الصّحيحين<sup>(٥)</sup> من قوله ﷺ: ((اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً)).

وفي الفقر ومدحه ما هو أصح من ذلك وأصرح ولا حاجة بنا إلى استيفاء أدلته في هذا المقام.

\* \* \*

نعم قد عرفت أنّ الزُّهد عبارة عن الرّغبة عن فضول الدُّنيا، وأنّ الفضول عبارة عمّا لا ضرورة نفسية ولا دينية ملحّة إليه. وأما ما كان تكميلًا لما يجب على المرء أو يُندب من فعل أو ترك، فالزُّهد فيه مُحَرَّم كالزُّهد في ترك التّكسّب لِسَدِّ خَلَّتِهِ وَمَنْ يَعُول، والزُّهد في النّكاح لِمَنْ يَخَافُ عَلَى دِينِهِ. ولهذا كان منه واجبٌ ومندوبٌ.

(١) سبق للمؤلف أن ذكر أن أغلب هذه الأحاديث من كتب الإسرائيليات وأن الإمام عبد الله بن حمزة شرحها في كتابه.

(٢) هو من حديثه عنده (كتاب الزهد): ٤١٠٢.

(٣) أبو داود (كتاب الرجل): ٤١٦٠ وهو عند أحمد: ٢٢/٦.

(٤) هو بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الزهد والرقائق): ٢٠٥٥؛ وعند البخاري: (كتاب

الرقائق): ٦٤٦٠ بلفظ ((اللهم ارزق...)) وقد أخرجه عنه أيضاً أحمد: ١١٧/٣، ١٦٧؛ وابن ماجه (كتاب

الزهد): ٤١٣٩ بلفظ مسم.

إذا عرفت هذا (فلا زُهدَ في ثلاثٍ: المرأة الحسناء)، إذا لم تكْمُل العِفَّة إلا بِنِكَاحِها، فإنه يَجِبُ، (وإن غالى في مَهْرِها، لِمَا في ذلك من تَكْمِيلِ الدِّينِ).

أما إذا كَمَلَت العِفَّةُ بِغَيْرِها فلاشكَّ في أنَّ تَرْكُها من الزُّهدِ في الدُّنيا، إذ هي من أَنَفْسِ مَتَاعِ الدُّنيا بحكم حديث<sup>(١)</sup> ((الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ)).

والمرادُ بالصَّالِحَةِ ذاتُ الدِّينِ كما ثبت في الصحيحين<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((فَاطْفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ)).

ولهذا قال: (مهما لم تكن من المنعمات اللاتي لا يفتنن بذون اللذات في المطعم والملبس)، لأنها ربّما صارت جريرةً إلى تركِ الزُّهدِ.

(و) لا زُهدَ أيضاً في (استِغْذَابِ الماءِ): أي طَلَبِ الْعَذْبِ مِنْهُ (إِذْ قَدْ كَانَ يُسْتَعْذَبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ من الأَمَكْنَةِ النَّازِحَةِ)، كَبَثِ السَّقْيَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ، كما ثبت عند أبي داود<sup>(٣)</sup> من حَدِيثِ عَائِشَةَ، ومن حَدِيثِهَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٤)</sup>: ((كَانَ أَحَبُّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحُلُوُّ الْبَارِدَ)).

ووجهه أنَّ الزُّهدَ إِنَّمَا نُدِبَ لِأَنَّهُ تَرْكُ مَا يَشْعَلُ عَنِ اللَّهِ مِنَ الْفُضُولِ لَا أَنَّ الطَّيِّبَاتِ مَكْرُوهَةٌ لِذَوَاتِهَا. كَيْفَ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الرُّسُلِينَ؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾<sup>(٥)</sup> وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) هو من حديث ابن عمر عند مسلم (كتاب الرضاع: باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة): ١٤٦٧؛ ابن ماجه (كتاب النكاح: باب أفضل النساء): ١٨٥٥؛ أحمد: ١٦٦/٢.

(٢) هو من حديث أبي هريرة عند مسلم: (كتاب الرضاع: باب استحباب نكاح ذات الدين): ١٤٦٦، البخاري (كتاب النكاح: باب الأكفاء في الدين): ٥٠٩٠، ابن ماجه: (كتاب النكاح، باب تزويج ذات الدين):

١٨٥٨؛ أحمد: ٩٢/١، ٤٥٧.

(٣) أبو داود: (كتاب الأشربة): ٣٧٣٥.

(٤) الترمذي (أبواب الأشربة: باب ما جاء أي الشراب كان أحبَّ إلى رسول الله ﷺ): ١٩٧٥.

(٥) المؤمنون: ٥١/٢٣.

(٦) طه: ٨١/٢٠.

ولذلك ثَبَتَ أَنَّ الْمُسْتَحْبَثَ مَكْرُوهٌ كَالضَّبِّ وَالْأَرْنبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمَاءُ الْمَدِينَةِ مَالِحٌ كَانُوا يَغَافُونَ شُرْبَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْبَذُوا فِيهِ التَّمْرَ أَوْ الزَّيْبَ، كَمَا زَمَزَمَ أَيْضاً، فَتَعَمَّدَ مَا تَسْتَكْرِهُهُ النَّفْسُ لَيْسَ مِنَ الزُّهْدِ الْمُنْدُوبِ بَلْ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خُبْرُ الشَّعِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُتَرَفِّينَ رَبُّمَا اشْتَقُّوا إِلَى أَكْلِهِ.

وبالجملة: العلة في عَدَمِ كَرَاهَةِ اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ هُوَ مَا ذَكَرْنَا، وَلِهَذَا يُكْرَهُ شُرْبُ أَكْثَرِ مِمَّا يَسُدُّ الْحَلَّةَ مِنَ الْعَذْبِ، كَمَا يُكْرَهُ أَكْلُ أَكْثَرِ مِمَّا يَسُدُّ الْحَلَّةَ مِنَ الطَّعَامِ لَا أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ: مِنْ أَنَّهُ (لَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى كَسْبِ الْأَمْوَالِ)، إِذْ لَوْ كَانَ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرَهُ لَمَا كُرِهَ لِعَوَاصِّ الْمُلُوكِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ وَرَثَةِ الْأَمْوَالِ الْجَلِيلَةِ فِي اللَّذَاتِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَحْتَاجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى كَسْبِ.

وَأَمَّا تَصْحِيحُ عِلَّتِهِ بِقَوْلِهِ: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ [تعالى]: ﴿وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾) <sup>(١)</sup> فَهُوَ سَ فِي الْاسْتِدْلَالِ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي فَهْمٍ بَعْدَهُ عَنْ تَصْحِيحِ، وَلَا زُهْدٍ أَيْضاً (فِي اخْتِيَارِ الْمَنْزِلِ السَّلِيمِ مِنَ الْوَبَاءِ)، لِأَنَّهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَاءِ.

(و) أَمَّا (الْجَامِعُ لِلْمَوَافِقِ) : فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا الْمُعِينَاتُ عَلَى الدِّينِ أَوْ الْمَوْصُوفَاتُ فِي السُّنَّةِ بِالْفَضْلِ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالشَّامَ وَجَزِيرَةَ الْعَرَبِ وَغَيْرَهُنَّ مِمَّا وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى تَفَاوُثِهَا فِي التَّفْضِيلِ فَمُسَلَّمٌ، وَإِنْ أُرِيدَ الْمُعِينَاتُ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنْ خَالَفَ مَا فَضَّلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ مَشَقَّةِ سُكْنَاهُ كَالْمَدِينَةِ، فَلَاشَكَّ فِي أَنَّ اخْتِيَارَهُ عَلَى الْمُفْضَلِ مُخَالِفٌ لِلزُّهْدِ، مَكْرُوهٌ بِالنَّصِّ. وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ، وَتَعْلِيلُ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى غَرَامَةِ مَالٍ)، ضَعِيفٌ كَالْتَعْلِيلِ الْأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: (لَأَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلَّهِ) هُوَ هَوَسٌ فِي التَّعْلِيلِ، لِأَنَّ مُسْتَلَذَّاتِ الدُّنْيَا كُلَّهَا لِلَّهِ، وَقَدْ نَدِبَ تَرْكُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْتَلَذَّاتِ لِأَنَّهُ هُوَ الزُّهْدُ.

(١) الحجر: ١٥/٢٢٢ مآها: ﴿فَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾.

(و) أمّا قوله: (إلا حيث يكون دينه في غير ذلك المسكن)، أقصد وأكمل، (فإن تركه حينئذ كونه زهداً) مندوباً. فغفلة عن كون الزهد إنما هو في ترك المباح، والمكان الذي ينقص فيه الدين غير مباح. وإن أريد ما يجمع المرافق فقد تقدم.

\* \* \*



## [الفرح]

(فصل: والفرح: هو السرور الذي يحصل عنه<sup>(١)</sup> أفعال طرب).

والطرب: خفة تحدث عن مسرة، أو حزن، أو شوق، فيوجب حركة. قال في (القاموس)<sup>(٢)</sup>؛ وتخصيصه بالفرح وهم.

(فإن كان)، الفرح، (محظور فمحرم لقوله تعالى)، حاكياً عن قوم قارون: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ)﴾<sup>(٣)</sup>. إلا أن الفرحين عموم ولا يقصر العموم على سببه عند المصنف، ولهذا عذده بقوله: ﴿ذلکم بما کنتم تفرحون في الأرض بغير الحق﴾<sup>(٤)</sup>. ومفهوم بغير الحق جواز الفرح بالحق، كما قال تعالى: ﴿قل بفضل الله وبرحمته، فبذلك فليفرحوا﴾<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(فرع: فأما)، الفرح القلبي، (الذي يقترب به فعل مباح، كاللعب<sup>(٦)</sup> بالخنيل ونحوه من المباحات، فإن كان فرحاً بمحظور فقيح للآية). إن أراد أن القبيح هو الفرح المحظور الذي اقترب به الفعل المباح، فتكرير. وإن أراد أن المباح لا يقترب به المحظور يقبح، كما يدل على ذلك قوله، فلا يجوز النظر إلى ذلك، لأن النظر إنما يكون إلى الفعل المقترن به الفرح، لا الفرح نفسه، لأنه قلبي فغلط منشؤه منع صاحب (الكشاف)

(١) في مطبوع تكملة البحر: ٥١٦/٥: (يصدر بدل ((يحصل))؛ وفي (ب): (منه) بدل ((عنه)).

(٢) القاموس واللسان وشمس العموم: (طرب).

(٣) القصص: ٧٦/٢٨.

(٤) غافر: ٧٥/٤٠.

(٥) يونس: ٥٨/١٠.

(٦) في المطبوع: ((من لعب)).

عن النظر إلى زيّ الظلّمة ولعبهم بالخيل والمصارعة ونحو ذلك. وهو إنما منع ذلك لأنهم إنما أرادوا به أن ينظر إليهم الناس فيستعظموهم، فإذا لم ينظر إليهم، بطل غرضهم ولم يمنع النظر إلى المباح لأنه صار محرماً، على أنه لو صار محرماً لبطل فرض كونه مباحاً.

(وأما قوله: لِلْحَظَرِ)<sup>(١)</sup>، فإن كان الحظر - بالطاء المهملة - فمعناه لأنه مظنة خطر الدخول معهم في الباطل. لكن لأوجه لبت الحكم بعدم الجواز، لأن المظنة إنما تحرم إذا علم إقصاؤها إلى الغنة، وإلا فهي المتشابهة المكروه. وإن كان الحظر بالطاء المعجمة، كما يشهد له قوله: ( ) (لَا يَجِلُّ لِعَيْنٍ تَرَى اللَّهَ يُعْصِي فَتَطْرَفَ حَتَّى تُغَيَّرَ أَوْ تَنْقَلِبَ) رواه صاحب (الجامع الكافي) وتبعه صاحب (الشفاء)، وله شواهد تقدّمت.

فالغرض إنما هو في اللعب بالخيل ونحوه من المباحات. فكيف يحكم عليه بالتحريم؟! فليته ترك هذا الفرع من أصله واستغنى عنه بقوله.

وإن كان فرحاً بمباح أو مندوب أو نعمة - دينية أو دنيوية - حصلت، فالأقرب أن ذلك كله مباح لا حرج فيه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>(٢)</sup>. إلا أن الظاهر كون ذلك رخصة، والعزيمة هي ترك الفرح مطلقاً، وقوفاً مع ما شاء الله، وقدره، لقوله تعالى: ﴿لَكِنِّي لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. ويعضد ذلك عموم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولا ينافيه الترخيص في الفرح بالحق، لأن الترخيص إنما يكون فيما له أصل في القبح. ولهذا جعل أئمة الطريقة الفرح بالطاعة من العجب بها المبطل لثمرتها كما تقدّم في العجب.

وبهذا يعلم أن نفى الحرج، لما ورد من تجويز التدفيع في العرّسات والأعياد، إنما هو ترخيص في شيء من الباطل. وقد عرفت أن الرخصة حقيقتها ما أبيض لعذر مع

(١) في مطبوع النكمة: ٥١٦/٥ ((الحظره)).

(٢) يونس: ٥٨/١٠.

(٣) الحديد: ٢٣/٥٧.

(٤) القصص: ٧٦/٢٨.

بَقَاءِ التَّحْرِيمِ، لَوْلَا الْعُدْرُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ فِي الْعُرْسَاتِ لِيَكُونَ: ((فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ضَرْبَ الدُّفِّ وَالصَّوْتِ فِي النِّكَاحِ)) رَوَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) <sup>(١)</sup> عَنْ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِي وَالْقُرُوبِي، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، وَالتِّرْمِذِي مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي قُدُومِ الْغَائِبِ، وَفِي الْبَابِ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا بَلَغَ مَبْلَغُ الصَّحَّةِ لِلذَّاتِ وَلِلغَيْرِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي (ضَوْءِ النَّهَارِ) <sup>(٢)</sup>.

(وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ ، يُنْصِرُ اللَّهُ يُنْصِرُ مَنْ يَشَاءُ﴾) <sup>(٣)</sup>.

اعْلَمْ أَنَّ الْفُرْسَ غَلَبَتْ الرُّومَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْهِجْرَةِ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِيهَا: أَنْتُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، وَنَحْنُ لَا كِتَابَ لَنَا، كَمَا أَنَّ الرُّومَ أَهْلُ كِتَابٍ وَالْفُرْسَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، وَمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ هُوَ الْغَالِبُ؛ فَضَاقَ الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ ذَرْعًا حَتَّى إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى الْكُفَّارَ عَلَى أَنَّ الرُّومَ سَيَغْلِبُونَ الْفُرْسَ ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ كَمَا صرَّحتْ بِهِ الْآيَةُ <sup>(٤)</sup>. إِلَّا أَنَّهُ قَدَّرَ الْبِضْعَ بِمُقَدَّارٍ مُعَيَّنٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ((هَلَّا زِدْتَ عَلَيْهِ إِلَى التَّسْعِ؟)) فَوَرَدَ الْخَبَرُ بَعْدَ الْبِضْعِ بِمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرَادَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَفَرَحُوا بِحُصُولِ مَا رَأَوْهُ أَمَارَةً لِنُصْرَةِ اللَّهِ لَهُمْ عَلَى الْمُشْرِكِينَ. فَفَرَحَهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِنُصْرَةِ اللَّهِ لَهُمْ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا غَلْبَةُ الرُّومِ لِلْفُرْسِ لَا أَنَّهُمْ فَرَحُوا بِنُصْرَةِ الرُّومِ عَلَى فَارِسِ لِدَاتِهَا، فَإِنَّ تَغَالِبَ الْمُلُوكِ عَلَى الْمُسْلِكِ مَحْظُورٌ لَا مُبَاحَ، لَا يَفْرَحُ بِهِ الْمُؤْمِنُ لِذَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَمْ يُنَاسِبِ التَّمَثِيلُ بِهِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ فَرَحًا بِمَحْظُورٍ، وَكَلَامُنَا فِي الْفَرَحِ بغيرِ مَحْظُورٍ الَّذِي هُوَ تَصْدِيقُ الْمُرَاهِنِ وَحُصُولُ أَمَارَةٍ النَّصْرِ. إِلَّا أَنَّ الْفَرْعَ مَعْقُودٌ لِفَرَحٍ يَقْتَرِنُ بِهِ فِعْلٌ غَيْرُ مَحْظُورٍ، وَلَا فِعْلٌ هَهُنَا لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

(١) الجامع الصغير: (٥٨٥١)؛ أحمد: ٤/٤١٨؛ ابن ماجة (كتاب النكاح): ١٨٩٦؛ الترمذي، من حديث محمد

ابن حاطب الجحفي - أيضاً - وحسنه (أبواب النكاح): ١٠٩٤.

(٢) ضوء النهار (كتاب النكاح): ٦٩٣/٢ - ٦٩٤.

(٣) الروم: ٤/٣٠ - ٥ وانظر الخبر في تفسيرها في (فتح القدير).

(٤) الروم: ٤/٣٠ ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَيْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾.

(ومن الفرح)، الذي اقترن به مباح (مَا رُويَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ حَجَلَ حِينَ حَصَلَ لَهُ مَسْرَةٌ يُبْشَرُ).<sup>(١)</sup>

رَوَى أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ عِمَارَةَ ابْنَةِ حَمْزَةَ لَمَّا اخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ وَزَيْدٌ أَيْهِمْ يَكْفُلُهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَعْفَرٍ: ((أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي)) فَحَجَلَ. وَقَالَ لَعَلِي (عليه السلام): ((أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ)) فَحَجَلَ. وَقَالَ لَزَيْدٍ ((أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا)) فَحَجَلَ.

وَكَذَا رُويَ أَنَّ جَعْفَرَ لَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ حَجَلَ فَرَحًا.  
(وَالْحَجْلُ: هُوَ نَوْعٌ لَعِبٍ عِنْدَ فَرَحٍ، وَاللَّعِبُ مُبَاحٌ).

\* \* \*

(١) هو من حديث عليّ عنه: ٩٨-٩٩، ١٠٨، ١٠٥؛ وعن ابن عباس: ٢٣٠/١؛ وعن أسامة بن زيد: ٢٠٤/٥؛ وعن عبد الله بن أسلم مولى النبي ﷺ: ٣٤٢/٤.

## فصل:

والجزع: لغة نقيض الصبر، وهو حفة تحدث عن حزن فتوجب حركة، فهو كالفرح، كلاهما مبدأ فعل محرم. وعرفناك أنّ المبادي ليست مقدورة الترك حتى يتعلّق بها تحرّيم، وإنّما المحرّم ما ينشأ عنها من أفعال الجوارح، لأنّ ضبط الجوارح ممكن وضبط الواردات على النفس غير ممكن، وإنّ أمكن ضبطها بتذكّر العلم بشؤمها.

كيف! وقد ثبت في (النهج) عن علي (عليه السلام) أنّه لما وُضع النبي ﷺ في القبر سلّم عليه، وقال بعد كلام: ((أما حزني عليك فسرمد، وأما ليلى بعدك فمسهّد)).

وأما توهم المصنّف أنّ الجزع من أفعال القلوب حتى إنّ<sup>(١)</sup> قال: (هو الغم الذي يقترب به فعل من خمش وجه أو شقّ جيب أو كسر سلاح أو عقير بهيمة أو سلق<sup>(٢)</sup> بصوت)، اختياري أو طبعي كتنشيج البكاء، فإن أراد أنّه مركّب من الغم والفعل فما جزؤه غير قلبي لا يكون قليلاً. وإنّ أراد أنّه الفعل دون الغم، فليس من أفعال القلوب. وإنّ أراد أنّ الغم دون الفعل، فالغم حزن، والحزن لا يهسى عنه، (وقد نهي عن الجزع في آثار كثيرة) ظاهرة في تعلّق النهي بالفعل لا بالغم. (كقوله ﷺ: ((صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة))) الخبر، تمامه: ((ميزمار عند نعمة ورنة عند مصيبة)) أخرجه البزار<sup>(٣)</sup> ورجاله ثقات.

ونحوه حديث: ((ولكنّي نهيت عن صوتين أحققين فاجرين: صوت عند نعمة فرحاً وصوت عند مصيبة ترحاً)) أخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup>، وحسنه البغوي في (شرح

(١) (أنه) ساقطة في (ب).

(٢) في مطبوع تكملة البحر: ٥١٧/٥ ((أو شكوى)).

(٣) هو من حديث أنس، وقد عزه المحقق بهران في الحاشية إلى البزار أيضاً وكذا السيوطي في (المعجم الصغير) (٥٠٥٠).

(٤) هو عنده من حديث جابر (الجنائز: باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت): ١١١ وقد حسنه وصححه،

وذكر أنّ في الحديث كلاماً أكثر مما روى.

السنة). وفي البخاري<sup>(١)</sup> من حديث ابن مسعود: ((وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُلُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ)). وفي الباب غير ذلك.

وَرُبَّمَا أَذْهَلَتِ الْمُصِيبَةُ إِذَا عَظُمَت عَنْ الْأَمْرِ الْيَسِيرِ مِنَ الْكَلَامِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ فَاطِمَةَ سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهَا لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: ((وَإِكْرَبُ أَبْتَاهُ))، فَقَالَ ﷺ: ((لَيْسَ عَلَيَّ أَيْبُكَ كَرَبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ))، فَلَمَّا مَاتَ جَعَلَتْ تَقُولُ: ((يَا أَبْتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ يَا أَبْتَاهُ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ مَاوَاهُ، يَا أَبْتَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ نَنْعَاهُ)).

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَلَا إِشْكَالَ فِي تَحْرِيمِهِ،) يَبْنِي أَنْ يُعْلَقَ التَّحْرِيمُ بِالْأَفْعَالِ النَّاشِئَةِ عَنْ الْغَمِّ، لَا بِنَفْسِ الْغَمِّ وَتَحْرِيمِهِ، (حَيْثُ كَانَ عَلَى مُصِيبَةٍ حَادِثَةٍ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ).

(و) أَمَّا قَوْلُهُ: (فَأَمَّا،) لَوْ كَانَ سَبِيهِ، مُصِيبَةً فِي الدِّينِ نَحْوُ أَنْ يَجْزَعَ لِمَعْصِيَةٍ فَعَلَهَا لِأَجْلِ النَّدَمِ، فَلَا اقْرَبَ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ إِذَا لَمْ يُنْكَرْهُ ﷺ عَلَى مَنْ أَتَاهُ يَحْثُو التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ لَمَّا وَقَعَ أَهْلُهُ فِي رَمَضَانَ).

رواه مالك<sup>(٣)</sup> في (الموطأ) مُرْسَلًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى التُّرَابِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ((جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَضْرِبُ فَخْذَهُ، وَيَتَيْفُ شَعْرَهُ)).

فَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ التَّقْرِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ إِنْكَارٌ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ أَيْضًا، لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ كَافٍ، وَالتَّأَخَّرَ نَاسِخٌ، وَقَدْ طَفَحَتْ الْأَحَادِيثُ بِإِنْكَارِ الْجَزَعِ فَلَا وَجْهَ لِلَاخْتِجَاجِ بِذَلِكَ السُّكُوتِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. عَلَى أَنَّ الْجَزَعَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، مَعْصِيَةً عَلَى مَعْصِيَةٍ<sup>(٤)</sup>، وَالْجَزَعُ وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.

\* \* \*

(١) هو من حديثه عنده (الجنائز: باب ليس منا من ضرب الخلود): ١٢٩٧ و ١٢٩٨؛ وهو أيضاً عند مسلم (كتاب الإيمان): ١٠٣؛ ابن ماجه (الجنائز): ١٥٨٤؛ أحمد: ٣٨٦/١، ٤٣٢، ٤٥٦.

(٢) هو من حديثه عند البخاري (الغازي): ٤٤٦٢؛ وأخرجه عنه ابن ماجه (الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ): ١٦٢٩؛ أحمد: ١٤١/٣.

(٣) الموطأ (كتاب الصيام: باب كفارة من أفطر في رمضان) عن سعيد بن المسيب ٢٩٧/١، وأخرجه برواية المؤلف أيضاً في حديث أبي هريرة أحمد: ٥١٦/٢.

(٤) في (ب) ((على معصية الأول)).

## فصل:

في بيان ما يلحقُ بمحرّماتِ أفعالِ القلوبِ من الخطرِ المخوفِ الذي عدّه فيما تقدّم لاحقاً بها فقال:

(قوله ﷺ: ((الناسُ كُلُّهم هلكى إلّا العالمون، والعالمون كُلُّهم هلكى إلّا العاملون، والعالمون كُلُّهم هلكى إلّا المخلصون والمخلصون على خطرٍ عظيم)).

هذا قد اشتهر أنّه عن النبي ﷺ ولا أصلَ لصحّة ذلك، وإنما هو من كلام الزهاد. قيل: إنّ من كلام ذي النون المصري<sup>(١)</sup>، ولهذا كان إعراب المستثنى فيه على غير المشهور في المستثنى من الموجب.

قال المصنّف: (وهذا يُوجبُ على سامعيه)، أي يبعثُ مَنْ لَهُ كَمالٌ حَذَرٌ على نفسه مِنَ الهلكةِ على سامعيه (إمعانُ النظرِ في معرفة موقع الخطرِ المخوفِ) أي (مُظنّةُ الباقية بعد حصول) سبب النجاة من (العلم والعمل)<sup>(٢)</sup> والإخلاص).

إلّا أنّ ههنا بحثاً وهو أنّ الهلكةَ المحكّومَ بها في هذا الكلام، إنّ كَانَ المرادُ بها الهلكةُ بالفعل فهو مُنافٍ لآياتِ الرّعدِ وأحاديثِ الرّحمةِ والشفاعةِ والعفو مُنافاةً ظاهِرةً، فيجبُ رَدُّه. وإن كَانَ المرادُ بها إمكانُ الهلكةِ لِعَدَمِ العلمِ بِحُسْنِ الخاتمةِ لِعَظِيمِ الفِتنةِ بالدُّنيا وشهواتِها كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الحديثُ الصّحيحُ عندَ الشّيعين<sup>(٣)</sup> من حديثِ ابنِ مسعودٍ أنّ النبي ﷺ قال: ((إنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَكُونَ مَا بَيْنَهُ

(١) نسبه مراجع تكمله البحر (حاشية: ٥١٧/٥) إلى كلام لسهل بن عبد الله التستري (ت: ٢٨٣ هـ = ٨٩٦ م) وهو أحد أئمة الصوفية وعلمائهم، وذكر المحقق بهران في تخريجه أنه لم يقف عليه في كتب الحديث المتبعة، لكن مثله أورده الغزالي في كتاب (الإحياء) ومعلوم ضعف وبطلان كثير من شواهده الحديثية.

(٢) في (ب): ((العمل الخالص)).

(٣) البخاري (كتاب التوحيد): ٧٤٥٤؛ مسلم (كتاب القدر): ٢٦٤٣.

وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا)).

فَمَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكُلَّ لَا يَهْلِكُ، وَإِنَّمَا يَهْلِكُ الْبَعْضُ، وَصَرِيحٌ فِي أَنَّ إِمْنَانَ النَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ مَوْجِعِ الْخَطَرِ لَا يُجْدِي، وَأَنَّ قَوْلَهُ: (وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْخَطَرَ الْمَخُوفَ عَلَى الْمَكْلُوفِ بَعْدَ حُصُولِ ذَلِكَ) الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، وَالْإِخْلَاصَ (مِنْهُ)، إِنَّمَا هُوَ حُصُولُ مَا يَجْبُطُهُ مِنَ الْمَعَاصِي)، مُسَلَّمٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا<sup>(١)</sup>) تَكْلِيفَ عَلَيْهِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الثَّلَاثَةِ: الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ وَالْإِخْلَاصَ إِلَّا فِي حِفْظِهِ ثَمَّا يُحْبِطُهُ مِنَ الْمَآثِمِ)، فَمَمْنُوعٌ، إِذِ الْحِفْظُ مَعَ سَبْقِ الْكِتَابِ غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَلَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِمَقْدُورٍ. وَأَيْضاً مِنْ أُصُولِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ مَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءَ شَرْطٍ وَقُوعِهِ لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِهِ، كَمَا أَنَّ مَا عَلِمَ الْأَمْرُ وَالْمَأْمُورُ كِلَاهُمَا انْتِفَاءَ شَرْطٍ وَقُوعِهِ لَا يَجُوزُ انْفِقَاءً، وَإِنَّمَا حَوَازَ الْأَشَاعِرَةُ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ فِي الْأَمْرِ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ كَمَا يَشْتَرِطُهُ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ. وَإِذَا كَانَتْ إِرَادَةُ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْطاً لِلْأَمْرِ عِنْدَهُمْ، فَإِرَادَةُ الْأَمْرِ لِمَا عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ صِفَةً لَا يَنْبَغِي لِمَخْلُوقٍ فَضْلاً عَنْ الْخَالِقِ الْحَكِيمِ، حَتَّى لَزِمَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مُوَافَقَةُ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ الطَّاعَةَ مِنَ الْمَعَاصِي، وَإِنْ كَانَ يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا لَهُ، وَلَا يُجِبُّ لَهُ الْعِصْيَانُ وَلَا يَرْضَاهُ. وَمِنْ هَذَا فَرَّقَ مُحَقِّقُوهُمْ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ، بِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَى، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِرَادَةِ هِيَ مَا يُخَصَّصُ الْفِعْلُ بِصِفَاتِهِ الْوُجُودِيَّةِ، وَاعْتِبَارَاتِهِ الْإِضَافِيَّةِ، فَلَوْ تَعَلَّقَتْ إِرَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِطَاعَةِ الْعَبْدِ، لَكَانَ تَعَالَى هُوَ الْمُخَصَّصُ لَهَا بِصِفَاتِ وَجُودِهَا وَاعْتِبَارَاتِهِ، فَكَانَ هُوَ الْفَاعِلُ لَهَا. وَالْعَبْدُ مُجَرَّدُ آلَةٍ لِلْفَاعِلِ. وَلَمَّا لَمْ تَبَالِ الْأَشَاعِرَةُ بِكَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ فَاعِلُ فِعْلِ الْعَبْدِ، جَزَمُوا بِأَنَّهُ مُرِيدٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ طَاعَاتِهَا وَمَعَاصِيهَا، وَأَثْبَتُوا لِلْعَبْدِ كَسْباً مَعَ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ. وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَقَدْ حَقَّقْنَا هَذِهِ الْمَبَاحِثَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ مُؤَلَّفَاتِنَا.

(١) فِي التَّكْمِلَةِ ((وَأَنَّهُ)).



وبهذا يُعلم أن حفظ المُكَلَّفِ لِعَمَلِهِ من المُحِبَّاتِ، إذا كَانَ اللهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا عَلِمَ إِلَّا مِنْ انْتِفَاءِ شَرْطِ وَقُوعِهِ لَا يَجُوزُهُ إِلَّا مِنْ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ عِنْدَهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُمَا لَا يَسْتَلْزِمَانِ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمَنْهِي عَنْهُ، الَّتِي إِلَيْهَا مَرْجِعُ قُبْحِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ. وَمِنْ هَهُنَا ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْحَنْفِيَّةِ، إِلَى أَنَّ الْكُفَّارَ غَيْرَ مُكَلِّفِينَ بِالشَّرْعِيَّاتِ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ أَيْضاً صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ، حَيْثُ يَشْتَرِطُ فِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا الْإِسْلَامَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يُكَلِّفُ إِلَّا بِحِفْظِهِ<sup>(١)</sup>) مِنَ الْمَأْتَمِ الْبَاطِنَةِ، كَالرِّبَاءِ وَالْعُجْبِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا وَجْهَ لِلْحَصْرِ عَلَى الْبَاطِنَةِ. وَلِهَذَا قَالَ: فِيمَا سَيَأْتِي، وَكَذَلِكَ التَّحْفُظُ مِنْ أَمْرِ يَدْرُقُ وَجْهَ قُبْحِهِ.

وَأَمَّا الْاِعْتِدَارُ بِأَنَّ الْبَاطِنَةَ هِيَ (الَّتِي يَجُوزُ ذُھُولُ الْخَاطِرِ عَنْ عَظِيمِ خَطَرِهَا فَيَتَسَامَحُ فِيهَا). فَالذُّهُولُ عُذْرٌ مَصْحَحٌ لِلْعَفْوِ عَنِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، فَلَا يَكُونُ مُحِبَّطاً كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ<sup>(٢)</sup>: ((إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ)). وَالْمُرَادُ التَّجَاوُزُ الْمُجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْآيَةُ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ، وَإِلَّا لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَمْدِ فَرْقٌ، إِذَا اشْتَرَطَتْ فِيهِ التَّوْبَةَ.

وَأَمَّا الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى الْمُدَّعَى بِأَنَّهُ (قَدْ قَالَ تَعَالَى مَنِهَاجاً عَلَى ذَلِكَ)، أَيَّ عَلَى أَنَّ الْخَطَرَ هُوَ الْآثَارُ الْبَاطِنَةُ: ﴿أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ فالمراد: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> بِالْحَبْطِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يَعْلَمُهُ وَيَحْكُمُ بِهِ إِلَّا الشَّرْعُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ، بِالْمُحِبَّطِ الَّذِي هُوَ رَفْعُ أَصْوَاتِكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرْوَرَةً شُعُورِهِمْ بِذَلِكَ، وَلَا أَنَّ الْمُرَادَ: ((وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ بِتَحْرِيمِهِ)) لِأَنَّ مَنْ لَا يَشْعُرُ بِالتَّحْرِيمِ، لَا يَحْبِطُ عَمَلُهُ، لِأَنَّ عَدَمَ

(١) فِي التَّكْمِلَةِ ((مِمَّا يُحِبِّطُهَا مِنَ الْمَأْتَمِ)).

(٢) هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ: (كِتَابُ الطَّلَاقِ: بَابُ طَلَاقِ الْمَكْرِهَةِ وَلِنَاسِي): ٢٠٤٣؛ وَنَسَبَهُ

السُّيُوطِيُّ لِلطَّرِيقَانِي وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الْمُعْجَمُ الصَّغِيرُ: ١٧٠٥).

(٣) الْحَجَرَاتِ: ٢/٤٩ وَالْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

الشُّعُورَ بِالتَّحْرِيمِ عُدْرٌ فِي الْعَفْوِ. فَكَيْفَ يَكُونُ مُحِيطًا؟ بَلْ صَرَّحَ أئِمَّةُ الْأُصُولِ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْعِلْمَ بِقُبْحِ الْقُبْحِ شَرْطٌ لِقُبْحِهِ، فَضْلًا عَنْ تَحْرِيمِهِ، وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ شَرْطٌ لِلْعِقَابِ لَا لِلْقُبْحِ، وَإِلَّا لَكَانَ دَوْرًا، إِذْ لَا يَقْبَحُ إِلَّا إِذَا عُلِمَ قُبْحُهُ، وَلَا يُعْلَمُ قُبْحُهُ إِلَّا إِذَا قُبِحَ. فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ: وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ بِالْحَبِطِ، وَأَمَّا الْمُحِيطُ فَلَا بُدَّ مِنَ الشُّعُورِ بِهِ وَبِقُبْحِهِ، فَهَلْ شَعَرُوا بِقُبْحِ رَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ؟

قُلْتَ: نَعَمْ! وَذَلِكَ طَبِيعِي عَقْلِي أَيْضًا. فَإِنَّ الصَّبِيَّ يُعَامِلُ أَضْرَابَهُ مِنَ الصَّبِيَّانِ مِنَ الْجَرَاءَةِ عَلَيْهِمْ وَرَفْعِ صَوْتِهِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ مَا يُعَامِلُ بِهِ الْعُقُلَاءَ. وَكَذَا النَّاقِصُ يُعَامِلُ الْكَامِلَ، مُشَارَكَةً فِي النِّقْصِ. هَذَا ضَرُورِي حِسِّي وَعَقْلِي لَا يَخَالِفُهُ إِلَّا مَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ؛ وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنْ مِقْدَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَظَمَتِهِ ظَاهِرَةٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ. فَمَنْ عَامَلَهُ بِغَيْرِ مُوجِبِهَا، فَقَدْ جَحَدَهَا، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْعُرُوا بِقُبْحِ رَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ فَوْقَ صَوْتِهِ، عَلَى أَنْ شَعُرَهُمْ بِالْقُبْحِ وَالتَّحْرِيمِ مِنْ هَذَا النَّهْيِ كَافٍ، فَإِنَّهُ فِي قُوَّةٍ: اجْتَنَبُوا مَا ذُكِرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. لِقَلَّا تَحَبَّطَ أَعْمَالُكُمْ بِعَصْيَانِ هَذَا النَّهْيِ، وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ أَنَّ هَذَا الْعِصْيَانَ مُحِيطٌ لأَعْمَالِكُمْ.

وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ (قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ جَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: ((إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللَّهِ طَالِبًا)) .

فَالْمُرَادُ بِمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَا تَسْتَحْقِرُونَهُ أَنْتُمْ، وَاسْتَحْقَرَهُمْ إِيَّاهُ لَا يَسْتَلْزِمُ حَقَّارَتَهُ فِي الْوَاقِعِ. كَيْفَ وَقَدْ اسْتَحَقَرُوا عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ؟ بَلْ رَأَوْهَا طَاعَةً وَهِيَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، وَاسْتَحَقَرُوا الْإِفْكَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهَا هِيَ الصَّغَائِرُ فَإِنَّمَا يُعْفَى فِي جَنْبِ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ فَهِيَ مَطْلُوبَةٌ بِشَرْطِ عَدَمِ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ. وَلِهَذَا قَالَ طَالِبًا بِالتَّنْكِيرِ، أَيْ طَلِبًا فِي الْجُمْلَةِ: (وَكَذَلِكَ)، أَيْ (وَكَاثِلُ الْحَفِظِ) مِنَ الْمَآثِمِ الْبَاطِنَةِ (التَّحْفِظُ مِنْ أَمْرِ): أَيْ مِنْ ذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الظَّاهِرَةِ

(يَدِقُ وَجَهَ قُبْحِهِ فَيَرَاهُ الْعَالَمُ<sup>(١)</sup>) الْعَامِلُ الْمُخْلِصُ حَسَنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الزُّهَادِ؛ وَمَنْ وَضَعَ أَحَادِيثَ فِي التَّرْغِيبِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالتَّرْهِيْبِ مِنَ الْأَعْمَالِ الْقَبِيْحَةِ، وَكَذَلِكَ مَا يَتَكَلَّفُهُ أَيْمَةُ الْجَهْدِ مَنْ إِبْتِاتِ حُكْمٍ فِي الشَّرْعِ لَمْ يَنْصُ الْكِتَابُ وَلَا السُّنَّةُ عَلَيْهِ نَصًّا صَرِيحًا وَلَا غَيْرَ صَرِيحٍ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ الْحِمَاةَ.

فِيُوتِي ذَلِكَ الْفَاعِلَ لِمِثْلِ ذَلِكَ (مِنْ إِخْلَالِهِ بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ) أَيِ فِي تَرْجِيحِ فِعْلِهِ عَلَى تَرْكِهِ، فَإِنَّ الْمَجَازِفَةَ فِي الْأَعْمَالِ وَإِهْمَالَ النَّظَرِ فِي مَصْلَحَةِ الْفِعْلِ وَمَفْسَدَتِهِ كُفْرٌ بِنِعْمَةِ الْعُقُولِ وَمِثْلٌ مَعَ الشَّهْوَةِ أَوْ الْفُضُولِ.

قال: (وقد وردَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ التَّحْذِيرُ مِنَ الذَّنْبِ الَّذِي لَا تَمْحُوهُ التَّوْبَةُ، حَتَّى قِيلَ لَهُ: وَأَيُّ ذَنْبٍ لَا تَمْحُوهُ التَّوْبَةُ؟ فَقَالَ ﷺ مَا مَعْنَاهُ: ((إِنَّهُ الذَّنْبُ الَّذِي يَغْتَقِدُهُ الْإِنْسَانُ<sup>(٢)</sup>) مِنَ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعِصْيَانِ)).

قلتُ: لَعَمْرِي إِنَّ مِنْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يَرَوِيهَا الْمُصَنِّفُ! عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَدْرِي عَنْ مَتْنِهَا وَلَا إِسْنَادِهَا وَلَا لَهَا صِحَّةٌ عَنْ نَبِيِّ وَلَا وَصِيِّ!

ثُمَّ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ السُّلُوكِ أَنَّهُ الذَّنْبُ الَّذِي لَا يُتُوبُ مِنْهُ لَا الذَّنْبُ الَّذِي لَا تَمْحُوهُ التَّوْبَةُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ وَاضِحٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَلَا خَطَرَ يَخْشَاهُ الْعَالَمُ الْعَامِلُ الْمُخْلِصُ إِلَّا أَحَدُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ). فَقَدْ عَرَّفْنَاكَ أَنَّ الْخَطَرَ فِيمَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَقْدَمُ ذَكَرَهُ، (وَقَدْ نَبَّهَ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ((حِرَاسَةُ الْعَمَلِ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ))), أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ: ((الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ، أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ)) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، إِلَّا أَنَّ الْمُنْذِرِيَّ قَالَ: أَظَنَّهُ مَوْقُوفًا.

(١) فِي مَطْبُوعِ تَكْمَلَةِ الْبَحْرِ: ٥/١٨٠ ((الْعَبْد)).

(٢) فِي مَطْبُوعِ التَّكْمَلَةِ: ٥/١٨٠ ((الْعَبْد)).

قلت: هو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، حتى روي أنه قيل لرسول الله ﷺ: شَيِّتَ يَارَسُولَ اللَّهِ، قال: شَيِّتَنِي هُوَ، قوله تعالى فيها: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾.

وقوله ﷺ: (((لو صَلَّيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَالْحَنَائِيَا، وَصُمْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَالْأَوْتَارِ وَتَوَقَّيْتُمْ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، مَا نَفَعَكُمْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَرَعِ. أَلَا وَإِنَّ الدِّينَ الْوَرَعَ، أَلَا وَإِنَّ الدِّينَ الْوَرَعَ، أَلَا وَإِنَّ الدِّينَ الْوَرَعَ))) قالها ثلاثاً.

إلا أن هذا السياق لم يَصِحَّ عن النبي ﷺ، وإنما هو كلام ابن عمر. وأما سياق المروي عن النبي ﷺ فهو بلفظ: ((ملاك الدِّينِ الْوَرَعَ))<sup>(٣)</sup> أخرجه الخطيب وابن عبد البر. وأخرج الخطيب أيضاً وابن عساکر من حديث ابن عباس: ((لكلِّ شيءٍ أَسٌّ وَأَسُّ الدِّينِ الْوَرَعَ)).

وفي (جامع الأصول) من حديث جابر أنه ذكر عند النبي ﷺ رجلٌ بِعِبَادَةٍ وَرَجُلٌ بَوَرَعٍ فقال النبي: ((لا يُعْدِلُ الْوَرَعَ بِشَيْءٍ)). وقد قَسَمَ المُصَنِّفُ الْوَرَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَذْنَاهُ الْعَدَالَةُ، وَأَوْسَطُهُ تَرْكُ الْمَكْرُوهَاتِ، وَأَعْلَاهُ تَرْكُ مَا لَا بَأْسَ بِهِ، حَذَرًا مِمَّا بِهِ الْبَأْسُ.

قلت: وفي (الثالث) حديث ابن عَطِيَّة السَّعْدِي عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٤)</sup>، وقال: حَسَنٌ غَرِيبٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ الْبَأْسُ)).

\* \* \*

(١) الأحقاف: ١٣/٤٦.

(٢) هود: ١١٢/١١.

(٣) النهاية: ١٧٤/٥.

(٤) الترمذي (أبواب القيامة: ١٩)، وأخرجهم أيضاً من حديثه ابن ماجه (كتاب الزهد: باب الورع والتقوى):

(فرع: فائدة<sup>(١)</sup> الورع استشعارُ الخوف).

اعترضه شيخنا شمس الدين أحمد بن يحيى حابس<sup>(٢)</sup> رحمه الله: بأن فائدة الورع استِشْعَارُ الخَوْفِ، لأن مَنْ خَافَ تَوَرَّعَ، لا العَكْسَ، كما تُفْهَمُ عبارة المصنّف؛ وأجاب شيخنا عز الدين<sup>(٣)</sup> رحمه الله، بأنّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ لَفْظَ (فَائِدَة) بالفاء، وإنّما هي بالقاف وحذف التاء، ولو سَلِمَ فَهُمَا مُتَلَازِمَانِ، ولا يَخْفَى مَا فِيهِ، لأنّ الفائدة يَجِبُ تَأَخُّرُهَا عَنِ الْمَفِيدِ، وَالتَّلَازِمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ.

(و) أَمَّا أَنَّ (فَائِدَةَ الخَوْفِ عَدَمَ الغَفْلَةِ مِنْ قِصَرِ المَهْلَةِ)<sup>(٤)</sup> وَقُرْبُ الرِّحْلَةِ وَتَجْدِيدُ ذِكْرِ المَوْتِ، فَلَاشَكَّ فِي ذَلِكَ. فَأَمَّا أَنَّهُ (قَدْ نَبّهَ ﷺ عَلَيْهِ) أَي عَلَى ذِكْرِ مَا هُوَ فَائِدَةُ الخَوْفِ، فَلَاتَنْبِيهِ، وَالمُنْبَهَ عَلَيْهِ (بِقَوْلِهِ)<sup>(٥)</sup>: ((أَكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ هَادِمِ اللِّذَاتِ))) هُوَ الأَمْرُ بِذِكْرِ المَوْتِ، ثُمَّ الحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ ((الأَرْبَعِينَ الوَدَاعِيَةِ، وَقَدْ عَرَفْتَ شَأْنَهَا، وَرُوَاةُ الْقَضَاعِيِّ فِي الشَّهَابِ مَقْطُوعاً لَمْ يَذْكُرْ صِحَّتَهُ، وَذَكَرَ شَارْحُهُ: أَنَّ سَبَبَهُ أَنَّ النَبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ جَمَاعَةً يَضْحَكُونَ، فَأَخَذَ بَعْضَادَتِي الْبَابَ وَذَكَرَهُ.

(و) كَذَا (قَوْلُهُ: ((كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعْظَاءً))) لِادِّلِيلٍ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ فَائِدَةُ الخَوْفِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَمَّارٍ، وَبِمَعْنَاهُ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍ عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ المصنّف: (وَلِلَّهِ دُرٌّ بَعْضُ الحُكَمَاءِ حَيْثُ قَالَ: لِيَتَكُنْ طَاعَتُكَ لِلَّهِ بِقَدْرِ حَاجَتِكَ إِلَيْهِ) يَرِيدُ: أَنَّ حَاجَتَكَ إِلَيْهِ لَا تَنْفَكُ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَكَذَا فَلْيَتَكُنْ طَاعَتُكَ. (وَجَرَاءُ تِلْكَ عَلَى المعاصِي بِقَدْرِ صَبْرِكَ عَلَى النَّارِ).

(١) فِي مَطْبُوعِ التَّكْمِلَةِ: ((قَائِدَة)) بِالْقَافِ.

(٢) انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِيمَا تَقْدُمُ

(٣) الْمَقْصُودُ بِهِ شَيْخُ الْمَوْلَفِ، الْعَلَمَةُ الْفَقِيهَ عَزَّ الدِّينَ المُوَيْدِي الْمَعْرُوفَ بِالْمَفْتِي، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ وَقَدْ أَشَارَ الْمَوْلَفُ بِالشَّيْخَيْنِ وَفَضْلِهِمَا فِي أَوَّلِ مَقْدَمَتِهِ لِهَذَا الشَّرْحِ النَّفِيسِ.

(٤) فِي التَّكْمِلَةِ ((الْمُدَّة)).

(٥) هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ: (أَبْوَابُ الزُّهْدِ: بَابُ مَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِ المَوْتِ): ٢٤٠٩ وَلَفْظُهُ ((ذَكَرَ هَازِمٌ...)) بِالزَّيِّ وَقَدْ رَوَى بِالْأَتْنَيْنِ.

لَكِنْ لَا وَجْهَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ مُعَامَلَةٌ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ. وَالْمُعَامَلَةُ الْكَامِلَةُ هِيَ مَا قَالَتْ رَابِعَةُ الْعَدَوِيَّةُ<sup>(١)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((وَاللَّهُ مَا عَبْدْتُكَ طَمَعاً فِي جَنَّتِكَ وَلَا خَوْفاً مِنْ نَارِكَ وَلَكِنْ لِعَظْمَةِ جَلَالِكَ)). قَالَ: (وَاللَّهُ دُرٌّ بَعْضُ الْوَاعِظِينَ) هُوَ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْجَوْزِيِّ<sup>(٢)</sup>، (حَيْثُ يَقُولُ: ((يَا مَقْهُوراً بِغَلْبَةِ النَّفْسِ صَلِّ عَلَيْهَا بِطُولِ الْعَزِيمَةِ، فَإِنَّهَا إِذَا عَرَفَتْ جَدَّكَ اسْتَأْسَرَتْ لَكَ، وَامْنَعُهَا لِذَيْدِ الْمُبَاحِ لَتَصْطَلِحَا عَلَى تَرْكِ الْحَرَامِ، الشَّيْطَانُ وَالذَّنْبُ عَدُوَّانِ بَائِنَانِ عَنْكَ، وَالنَّفْسُ عَدُوٌّ مُبَاطِنٌ)).

بَنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ غَيْرُ النَّفْسِ، وَالْحَقُّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ هِيَ، وَهَذَا قَالَ ﷺ: ((إِنَّ لِي شَيْطَانَةً وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَى قَتْلِهَا)).

(وَمِنْ أَدَبِ الْقِتَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾)<sup>(٤)</sup> وَكَفَى (بِقَوْلِ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ)<sup>(٥)</sup> فِي فَائِدَةِ الْخَوْفِ وَمُخَالَفَةِ النَّفْسِ كَوْنُهَا هِيَ<sup>(٦)</sup> الْجَنَّةُ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾)<sup>(٧)</sup> وَلَكِنْ لَا يَخْشَاكَ أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ

(١) علق في هامش الأصل على استشهد المؤلف بقول رابعة بما يلي:

((لَا يَجْفَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَتَى عِسى مِنْ دَعَا خَوْفاً وَطَمَعاً وَقَالَ: ﴿يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً﴾ وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ وَرَوَى الْخَوْفَ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَدْ مَلَأَ اللَّهُ كِتَابَهُ الْعَزِيزَ مِنْ صِفَاتِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ تَشْوِيقاً وَتَخْوِيفاً فَأَيْنَ يَقَعُ كَلَامُ رَابِعَةٍ مِنْ ذَلِكَ))

(٢) كَانَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَامةَ عَصْرِهِ فِي التَّارِيخِ وَالْحَدِيثِ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ مَوْلَدُهُ وَوَفَاتَهُ بِبَغْدَادِ (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ/ ١١١٤ - ١٢٠٢ م) وَنُسِبَتْهُ إِلَى ((مَشْرَعَةِ الْجَوْزِيِّ)) مِنْ مَحَالِ بَغْدَادِ.

(٣) علق في هامش الأصل بما يلي: ((إِلَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ، وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ بَلْ وَعِنْدَ أَهْلِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ يُسْمَى إِبْلِيسَ وَسُمِّيَ الشَّيْطَانُ مُغَايِرَ لِلْإِنْسَانِ مَادَّةً وَهَيْئَةً، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ صَرَاحُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ أَخَذَ الشَّارِحُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْغَرِيبَةَ! تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَفَا)).

(٤) التَّوْبَةُ: ١٢٣/٩.

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ (ب) وَمِنْ مَطْبُوعٍ تَكْمِلَةُ ابْنِ حَرِّ ٥/٥٢٠.

(٦) فِي (ب): ((ي)).

(٧) النَّازِعَاتُ: ٤٠/٧٩.

فَرَسِي رَهَان لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّ الْخَوْفَ إِذَا غَلَبَ الرَّجَاءَ صَارَ قُنُوطًا مَذْمُومًا، وَالرَّجَاءُ إِذَا غَلَبَ الْخَوْفَ صَارَ وَسِيلَةً إِلَى التَّسَاهُلِ فِي الطَّاعَاتِ، إِلَّا إِذَا حَضَرَ الْمَوْتُ، فَإِنَّ الطَّاعَةَ قَدْ تَعَذَّرَتْ، وَلَمْ يَنْقُ إِلَّا الرَّجَاءُ فَيَجِبُ كَوْنُهُ هُوَ الْغَالِبَ عِنْدَ الْمَوْتِ لِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ مُحْسِنُ الظَّنِّ بِرَبِّهِ)) وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي، فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ)).

وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِعَبْدِي إِلَى النَّارِ، فَمِمَّا وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا التَّفَتَ وَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ<sup>(٣)</sup> ظَنِّي بِكَ لِحَسَنٍ؛ فَقَالَ تَعَالَى: رُدُّوهُ فَأَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي)).

لَكِنْ نَبِّهْنَاكَ فِيمَا سَلَفَ أَنْ مَرَجَعَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ إِلَى أَمْرٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا عِصْمَةَ بِعَمَلٍ رَأْسًا وَإِنَّمَا هِيَ بِفِرَاطِ الْإِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَرَدِّ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَيْهِ، وَالتَّسْبِيحِ مِنْ كُلِّ سَبَبٍ غَيْرِ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ.

\* \* \*

قَالَ الْمَصْنِفُ: (وَلِنُخْتَمَ كِتَابُنَا هَذَا بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾<sup>(٤)</sup> تَفَاوُلًا لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْعَلَ خَاتِمَةَ أَعْمَالِنَا التَّقْوَىٰ وَمُجَانِبَةَ الْأَهْوَاءِ وَعَاقِبَةُ أَمْرِنَا سُكُونُ جَنَّةِ الْمَأْوَى).

(١) هُوَ مِنْ حَدِيثِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (كِتَابُ اجْتِنَاءِ: بَابُ الْأَمْرِ بِحَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْمَوْتِ): ٢٨٧٧، ابْنُ مَاجَهَ: (كِتَابُ الزُّهْدِ: بَابُ التَّوَكُّلِ وَالْيَقِينِ): ٤١٦٧، أَحْمَدُ: ٢٩٣/٣، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٩٠ - ٣٩١، أَبُو دَاوُدَ (كِتَابُ الْجَنَائِزِ): (٣١١٣).

(٢) هُوَ مِنْ حَدِيثِهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: (كِتَابُ التَّوْحِيدِ): ٧٤٠٥، وَطَرَفَاهُ فِي: ٧٥٠٥، ٧٥٣٧؛ مُسْلِمٌ: (كِتَابُ التَّوْبَةِ: بَابُ فِي الْحُضِّ عَلَى التَّوْبَةِ): ٢٦٧٥، ابْنُ مَاجَهَ (كِتَابُ الْأَدَبِ: بَابُ فَضْلِ الْعَمَلِ): ٣٨٢٢، أَحْمَدُ: ٢٥١/٢، ٣١٥، ٣٩١، ٤١٣، ٤٤٥، ٤٨٠.

(٣) فِي (ب): ((إِنْ كَانَ ظَنِّي)).

(٤) النَّازِعَاتِ: ٤٠/٧٩ وَلَيْسَتْ فِي شَرْحِ الْمُؤَلِّفِ، أَخَذْنَاهَا مِنَ التَّكْمِلَةِ لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى.

وَنَحْنُ نَرْجُو ذَلِكَ مِنْ لُطْفِهِ وَكَرَمِهِ، (فَهُوَ أَلْطَفُ مَسْتُولٍ وَأَكْرَمُ مَأْمُولٍ)<sup>(١)</sup>.

وَنَحْنُ نَحْتِمُّ كَلَامَنَا بِإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، عَائِدِينَ بِرِضَاهِ مِنْ سُخْطِهِ وَبِعَفْوِهِ مِنْ نِقْمَتِهِ، وَمُعَافَاتِهِ مِنْ بَلِيَّتِهِ، وَبِهِ مِنْهُ أَنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلِّمْ (تَسْلِيمًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ)<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) عبارة التكملة: ((فهو أكرم مستول وخير مأمول)).

(٢) ما بين القوسين ليس في (ب)، بعده في الأصل حاققة نصها: ((انتهى كتابته بحمد الله تعالى وله المنة والثناء والفضل في شهر رجب سنة سبعين ومائة وألف [مارس ١٧٥٧م]، أدخله الله بخير وختمها به. بقلم العبد الفقير عبد الرحمن بن يحيى المحرابي\* وفقه الله لصالح لأعمال. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين أمين اللهم آمين)).

وكتب إزاء الحاققة في الحاشية مايلي:

((تم مقابلة وتصحيحاً - حسب الإمكان على الأم، وهي بخط سيدي عز الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير، وقال فيها: إنها نقلت من نسخة المؤلف رحمه الله تعالى، صبح الاثنين لعله خامس عشر شهر شعبان سنة ١١٧١ هـ - [٢٣ إبريل ١٧٥٨م]).

لُطْفَ الْبَارِي بن أحمد الورّدة\*\*، لطف الله به أمين)).

(\*) فقيه، عالم، فاضل، زاهد، كان تلميذاً للعلامة ابن الأمير، توفي عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م (زيارة: نيل الوطر: ٣٩/٢ - ٤٢).

(\*\*) خطيب جامع صنعاء وأحد مشاهير علمائها في عصره (ت ١٢١١هـ/١٧٩٧م) (البدر الطالع تحقيق العمري - ط دار الفكر ١٩٩٨: ٥٧٨).





# براءة الذمة في نصيحة الأئمة

للعلامة  
الحسن بن أحمد الجلال

تحقيق  
أ. د. حسين بن عبد الله العمري



## بِرَاءَةُ الذِّمَّةِ فِي نَصِيحَةِ الْأَئِمَّةِ

لِلسَّيِّدِ الْعَلَامَةِ الْمِفضَالِ

الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَلَالِ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله مُقيم الحُجَّةِ على عبادِهِ، ومُوضِّح المَحَجَّةِ إلى رشادِهِ، بما أنزل<sup>(١)</sup> من كتابِهِ المُبِين، وما أَهَّلَ لتبليغِهِ<sup>(٢)</sup> من تراجمَةٍ ربَّانِيَّين، استَبَدَّلُوا بالتَّكْبِيرِ التَّذَلُّلَ لأحكامِهِ، وبالتَّكْثُرِ من المالِ التَّقَلُّلَ من حُطَامِهِ، علماً أنَّهم بأنَّ الفقرِ إلى وجهِ الكريمِ هو الغِنَى المطلقُ، وتحققاً بأنَّ التَّذَلُّلَ لجلالِهِ هو العِزُّ الحَقُّ. فهم مُتَناجِسَتُهُ تراجمَةُ مرادِهِ، وتبليغُهُ حُجَجُهُ القائمة على عبادِهِ.

والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سلفِهِم مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup> الأَمِين، وعلى صِنْوِهِ الأَنْزِعِ البَطِين، وَمَنْ حَذَوْهُمَا مِنْ آلِهِمَا وصَحْبِهِمَا أَجْمَعِينَ.

وبعد:

---

(١) في المتن من الأصل بدلها: (حفظ) أثبت فوقها كلمة مقحمة بين السطرين: (انزل) وبإزائها كلمة: (صح)

فاخترناها لوجهاتها في المعنى، وهي في النسخة (ب): (حفظ) أيضاً.

(٢) جاء بدل هذه الكلمة في الأصل: (لإيضاحه) وأثبت فوقها كلمة: (لتبليغه) مقحمة بين السطرين وبجانبيها

كلمة: (صح) فاخترناها لموافقتها السياق، وهي في النسخة (ب): (لإيضاحه).

(٣) (محمد) ليست في (ب).

فإنه لما التبس في هذه الأعصار الحق بالباطل<sup>(١)</sup>، وانغمز الحالي بأدلة العلوم بالعاطل، استشكل الفقير إلى الله، الحسن بن أحمد الجلال، وفقه الله لصالح الأعمال، أمرين صدرًا في الفتنة الثائرة بين الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد، وبين أهل المشرق، غفلة من فاعلهما عن القواعد العلمية، ومساعدة للواقفين تحت<sup>(٢)</sup> كل راية عمية، فلم يسع الفقير السكوت عن التنبيه على ما فيهما، والكشف بالبيان عن ظاهرهما وخافيهما، حذرًا من الدخول في زمرة<sup>(٣)</sup> الذين يكتُمون ما أنزل الله من البينات والهدى<sup>(٤)</sup> ورجاء أن يستنقذ الله به من أراد أن يُنقذه من الردى، هو ولي التوفيق، والهداية إلى أوضح الطريق.

### الأمر الأول:

ما وقع من أولياء الإمام من إكراه ضعفائهم وفقرائهم، على الإعانة بنفوسهم وخالص أموالهم ولا شبهة في (أمرين هما مناط حجة الفاعل)<sup>(٥)</sup>:

أحدهما: أمر الله ورسوله بالجهاد في سبيل الله بالنفس والمال فيما لا يُحصى من الآيات والأحاديث، حتى صار<sup>(٦)</sup> وجوبه ضروريًا من الدين.

ثم لا شبهة أيضاً في أن فائدة نصب الأئمة إنما هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين بالضرورة من الدين أيضاً، وإن من المعروف إلزام من عيه واجب قطعي بالتخلص منه لأنه من الأمر بالمعروف قطعاً، فيكون إلزام من وجب عليه الجهاد بالنفس والمال قطعاً جائزاً للإمام إن لم يكن واجباً<sup>(٧)</sup> عليه.

(١) فوق هذه الكلمة في الأصل إشارة إحالة إلى تعقيب مثبت في الهامش، لعل أحد انقراة كتبه، نصه: ((ولم يفرق بين الحالي بأدلة الأحكام من العاطل، إلخ، عوض)). ولعل (عوض) اسم المعقب.

(٢) بدله في (ب): (في).

(٣) (إن): ليست في (ب).

(٤) ما حصرناه بين قوسين ليس في (ب).

(٥) فوق هذه الكلمة في الأصل إشارة إحالة إلى تعقيب مثبت في الهامش كتبه قارئ، ونصه: ((شرعية الجهاد إجماعاً وإن خالف ابن شبرمة وغيره في وجوبه، وتانيهما كون فائدة نصب لأئمة، إلخ، عوض)).

(٦) جاءت الكلمتان في الأصل غير منصوبتين، فأصلحناهما بما يقتضيه موقعهما في الجملة نحويًا.

وهاتان المقدمتان تنتظمان في الشكل الأول هكذا:

الجهاد بالنفس والمال واجبٌ والواجبُ يجوز للإمام الإلزام به (ينتج الجهاد بالنفس والمال يجوز للإمام الإلزام به)<sup>(١)</sup>.

ونتيجة الشكل الأول ضرورية، وهي هنا عَصَارَةُ أدلة العلماء، ولم يعتصرها هكذا غيرُنا والله الحمد.

وفي كلتا<sup>(٢)</sup> المقدمتين بحث.

أما الكبرى: فلأنها إن كانت مُهملة فهي في قوَّة الجزئية، وهي لا تُنتج المطلوب كما علم.

وإن كانت كلية فعلى كليتهما<sup>(٣)</sup> منع ظاهر، سنده ما اتفق عليه العلماء من أن الواجبات الظنية لا يجوز الإنكار في تركها على من لا يرى وجوبها اجتهداً، أو تقليداً، أو جهلاً، لتصريحهم بأن الجاهل للظنيات كالمجتهد يُقرُّ على ما فعله ما لم يخترق الإجماع، (ولتصريحهم ثانياً)<sup>(٤)</sup> بأن شرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يعلم الأمر الناهي كون ما أمر به معروفاً، وما نهى عنه منكراً، قال في (البحر)<sup>(٥)</sup> : / ولا يكفي الظن، ولهذا إن الإمام يحیی لَمَّا ادَّعى أنَّ للإمام أن يلزم مذهبه، مسنداً ذلك إلى أنَّ ((لا يد فوق يده)) نظر صاحب (البحر) كلامه، ووجه النظر ما ذكر من عدم الإنكار والإلزام بالمظنون لمن لم يكن مذهباً له إلا عند التحاكم، لأن المُحاكم كالمقلد الملتزم، فيجب عليه العمل بما ألزم نفسه، ويجب إلزامه بذلك.

(١) ما حصرناه بقوسين ساقط في النسخة (ب).

(٢) رسمت في الأصل: (كليتي)، سهو.

(٣) كذا في الأصل، ولعلها: (كليتها) ليقوم المعنى.

(٤) ما حصرناه بقوسين ساقط في النسخة (ب).

(٥) في (ب): (في البحر وغيره) زيادة، ونظر البحر الزخار ٤٦٥/٥.

ومثله من اعتقد إمامة الإمام، ولأن الله تعالى لم يجعل لأولي الأمر طاعةً (عند التنازع، بل أوجب الردَّ إلى الكتاب والرسول. وعِنْدَ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup> من حديث أنس: ((لا طاعة لمن لم يُطع الله))، وعند البخاري<sup>(٢)</sup>: ((أطيعوا ما أقاموا فيهم كتاب الله)). ولا سبيل بعد رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> إلى فصل خصومة التنازع إلا بالتحكيم كما حكم أمير المؤمنين كرم الله وجهه وغيره من الأئمة وغيرهم، لأن الفرض أن التنازع وقع في مدلول<sup>(٤)</sup> الكتاب والسنة، وأنَّ كلَّ خصم متمسكٌ بهما، والإمام وإن كان حاكماً فالحاكم لا يحكم لنفسه ولا لما تولاه، كالوكيل لا يحكم لموكله ولا يحكم له أيضاً حاكم ألزمه بالحكم بمذهبه لأنه وكيل له، وإنما يحكم بالكتاب والسنة سَمايرة بصنائيهما من محققي المجتهدين.

وأيضاً، (المراد بأولي الأمر: النبي ﷺ)<sup>(٥)</sup> بدليل قوله<sup>(٦)</sup>: ((وإن تأمرَ عليكم عبدٌ)) فإنه يشير به إلى زيد وأسامة، لأنهم كانوا يطعنون في إمارتهما، وإلا وجب القول بأنهما تصحَّ إمامة العبد كما ذهب إليه الجويني والأصم وغيرهما، وذلك لأنَّ من أمره النبي ﷺ فطاعته معلومة بالنصَّ المعلوم في زمانه، ولا كذلك<sup>(٧)</sup> من نصب من نفسه أو نصبه نفر من المسلمين، لعدم كون الناصب دليلاً شرعياً فضلاً عن كونه قطعياً.

وأيضاً، ((أولي الأمر)) في تفسير ابن عباس وغيره: هم العلماء، فلا تختصُّ الطاعة بواحدٍ منهم، ولا يكون حُجَّةً على غيره إلا في مجمعٍ عليه، ولأن قولهم: ((لا يد فوق

(١) أخرجه عنه بهذا اللفظ وقريب منه من عدة طرق في المسند: ١٢٩/١، ١٣١، ٤٠٠، ٤٢٦/٤، ٤٣٢، ٤٣٦، ٦٦/٥، ٣٢٥، وابن ماجه (باب لا طاعة في معصية الله) ٢٨٦٣ - ٢٨٦٥.

(٢) انظر فتح الباري ١٨٤/٢ - ١٨٧، ٥٨/٨، ١٢١/١٣ - ١٢٣، قال ابن حجر حول الحديث (٦٩٣): ((...)) وقد عكسه بعضهم فاستدل به لعلي جواز الإمامة في غير قريش، وهو متعقب، إذ لا تلازم بين الإجزاء والجواز)) راجع شرح المؤلف في ضوء النهار ٢٤٧٥/٤.

(٣) جرى الناسخ على اختزال الصلاة على النبي بـ: (صلعم).

(٤) هذا المقدار الكبير من الأصل والذي حصرناه بقوسين ساقط من النسخة: (ب).

(٥) جاءت صيغة العارة المحصورة بالقوسين في (ب) على النحو التالي: ((المراد بأولي الأمر هم أمراء النبي ﷺ)).

(٦) وفي لفظ البخاري لحديث أنس: ((وإن استعمل عليكم عبدٌ حبشي...)) (فتح الباري ١٢١/١٣) ومثله عند ابن ماجه ٢٨٦٠.

(٧) في (ب): (وكذلك) بإسقاط (لا) النافية.

يد الإمام)) عمومٌ مخصوص بيد الشرع، فإنَّها فوق كلِّ يدٍ ومنها أيدي المسلمين على ما هو لهم من دين أو دنيا، وإلا لزم القولُ بعدم تعلُّق خطابات الشرع بالإمام وجعله مشروعاً ثانياً<sup>(١)</sup>، وذلك باطلٌ من ضرورة الدين إذ تقرر أن ليس للإمام الإلزام بالظنِّيات، فمن الظنِّيات وجوب طاعته على غير من اعتقد وجوبها، لأنهم ردُّوا الحكم بصحة الإمامة وعدم صحتها إلى نظر المأموم، حيث أوجبوا عليه النهوض بعد تواتر (الدعوة لبحث عن حال الداعي).

ثم العمل بما ظنَّه من حاله من وجوب اتباعه أو رفضه، ولو كانت قطعية لما توفَّر له النظر. ولا يتَّهَضُّ الاستدلال عليه بمثل من يسمع داعيتنا فلم يجب لإلزامه وجوب إجابة كلِّ داعية محقَّة كانت أو مبطلة، فكان يجب إجابة المتعارضين معاً، وأنَّه تكليفٌ بما لم يعلم<sup>(٢)</sup>، فوجب القول باتِّباع الظنِّ في تعيين المُجاب.

وعند<sup>(٣)</sup> ذلك يصحُّ<sup>(٤)</sup> أنَّ إمامة غير أمير المؤمنين كرم الله وجهه ظنية، إذ لا نصٌّ قطعياً ولا ظنياً، ولا إجماع عامّاً ولا خاصّاً على إمامة رجلٍ معيَّن بعده عليه السلام<sup>(٥)</sup> وبعد الحسنين، إلَّا ما ادَّعته الإمامية في اثني عشر من النص، وما عسى أن يدَّعى من إجماع البيت على إمامة من قبل الهادي عليه السلام<sup>(٥)</sup> سكوتياً أيضاً، ولا يُفيدُ إلَّا الظن كما عُلِم. وإذا تحقَّق كونُ إمامة مَنْ بعده الهادي عليه السلام [ظنية]<sup>(٦)</sup> كما حقَّقه الإمام عزُّ الدين بن الحسن<sup>(٧)</sup> والسيد صارمُ الدين إبراهيم بن محمد الوزير<sup>(٨)</sup> عليهما السلام في

(١) في (ب): مشروعاً.

(٢) ما بين القوسين سقط كبير في (ب).

(٣) (عند): ليست في (ب).

(٤) في (ب): يتضح.

(٥) عبارة التسليم: ليست في (ب).

(٦) ما بين المعقوفتين من (ب)، ولا يقوم المعنى إلا بها.

(٧) هو الإمام الهادي عز الدين بن الحسن بن المؤيد (ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م) وما ذكره المؤلف عنه هو في مجموع

فتاواه، انظر البدر الطالع ٣١/١.

(٨) هو العلامة الكبير صاحب (الهداية) و (الفصول اللؤلؤية) و (الفلك الدوار) وغيرها. (ت ٩١٤ هـ / ١٥٠٨ م).

م. البدر الطالع ٣١/١.



جوابه على رسالة الإمام في الإمامة، لم يكن للإمام أن يلزم بطاعته إكراهاً لمن لا يعتقدها، ولا على المسلمين جهاداً من خالفها في ظني بنفس ولا مال حتى يصول المخالف، إذ الجهاد اسمٌ لقتال من خالف المُجمع عليه من الدين، كالكفار والبُغاة الصَّالين، ولهذا لم يلزم أمير المؤمنين كرم الله وجهه سعداً وابن عمر وعبد الله بن سلام وغيرهم ممن توقف عنه، ولا حارب إلا من حاربه وصال عليه، حتى قال للخوارج: لا نبدؤكم بحرب حتى تبدؤونا، مع تكفيرهم إيَّاه، وصحَّت الأحاديث بمروقهم من الدين وكون إمامته قطعية، فما ظنك بقتال من لم يحقق مرقه من الدين ولا خالف<sup>(١)</sup> إمامة قطعية/ ولذلك<sup>(٢)</sup> لم يُجوز العلماء للإمام الاستعانة بخالص المال إلا لاجتماع تلك الشروط التي كشف اعتبارها عن كون الجهاد لا يكون جهاداً في سبيل الله قطعاً إلا عند اجتماعهما، لأنها حينئذٍ دفعٌ لمنكر قطعي، وذلك منهم بياناً لمسمى الجهاد والبغي أيضاً، وإلا لم يكن لإخراجهم لبعض الجهاد من جواز الاستعانة عليه وجه، وأما الاستعانة في هذه الفتنة فليس لها بشيء من الشروط المعترية مساس، فالله المستعان.

ولا يُحتجُ بفعل آحاد الأئمة المتأخرين ولا قولهم، ولا من قلدتهم، إذ ليس بحُجَّةٍ، وإلا لكفانا الاحتجاجُ بفعل الحاضر منهم، ولو جب القول بالتفويض الذي ذهب إليه القاضي مؤنس، وقد علم بطلانه.

وأما الصُّغرى: فقد تقرر من الكلام على منع كنية الكبرى أنَّ المراد سبيل الله، وبالجهاد هو المُجمع على كونه سبيلاً وجهاداً لا المختلف فيه منهما للإجماع في المختلف فيه على وجوب عمل المجتهد ومقلده بظنه، فكيف يصحُّ الاستعانة بخالص مال المسلمين على إنكار غير واجب شرعي مستند وجوبه إلى الإجماع من المصوب والمخطئ لعدم تعيين المخطئ قطعاً، وعدم جواز التكليف بما لا يعلم، لا يقال إذن قد

(١) في (ب): ((ولا من خالف)).

(٢) في (ب): ((ولذلك أيضاً)).

قررت أن ليس<sup>(١)</sup> للإمام الإلزام بطاعته، ولا على أحد جهاداً، فقد أذهبت ثمرة الإمامة، لأننا نقول: هذا وهم، فإننا قد بينّا أن ثمرة الإمامة تنفيذ المجمع عليه، وقررنا وجوب إعانته عليه قطعاً لتعلق خطاب الشرع في القطعيّات لكلّ مسلم قطعاً، والمثبط عن فعل الواجب القطعي مخالف للقطع، فللإمام أن يلزمه به، بل لسائر المسلمين، فقد ذهب القاضيان شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام<sup>(٢)</sup>، وأبو الفضل بن شروين من شيعة المذهب وغيرهما، إلى أن ذلك إلى من صلح له من آحاد المسلمين فضلاً عن الإمام.

والمخصص ذلك بالإمام ليس له دليلٌ إلاّ توهمٌ أنه إذا لم يفعل ذلك إلا الرسول ﷺ في وقته لم يجوز لغيره، وهذا وهمٌ فاحشٌ، لأنّ هذا شأنُ فرض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض فعله، وسقوط الفعل لا يستلزم عدم تعلق التكليف بكلّ مكفٍ.

ولا ينكر أن النبي ﷺ هو الأولى بذلك لكونه داعياً إلى الهدى، وأولى من قام به وواظب عليه.

وأما حديث: ((أربعة إلى الولاية)) على اختلاف<sup>(٣)</sup> الروايتين، فهو مع ضعف سنده وكونه في أربعة من الواجبات لا في جميعها مشكل الدلالة أيضاً، لأنّ المكلف بالأربعة إن كان هو الإمام دون غيره نزم ألاّ تجب زكاة إلاّ بوجوده، كما صرّحوا بذلك في الحدّ والجمعة، وإلاّ وجب القولُ بهجر ظاهره وبُطلان الاستدلال به.

وفيما أورده القاضي محمد<sup>(٤)</sup> بن يحيى بهرّان رحمه الله على الإمام المحقق الحسن بن عز الدين عليه السلام ما لفظه:

(١) (ليس): ساقطة في (ب).

(٢) هو القاضي العلامة المحدث الزيدي الكبير جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلوي، توفي بسنّاع حدة - جنوب صنعاء - سنة (٥٧٦ هـ / ١١٧٧ م)، انظر ترجمته ومؤلفاته في مصادر العمري ١٤٨ - ١٥٠.

(٣) في (ب): ((أحد)).

(٤) فقيه عام، محدث، برع في عدة علوم وله عدة مصنفات، كان من خواص الإمام شرف الدين، وتوفي سنة (٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م)، البدر الطالع ٢/ ٢٧٩.

((وبعدُ، فاستدلّ لهم بإجماع الصحابة على أن الحدَّ إلى الإمام، والتكليف به، معترضٌ بأنه إما أن يكون وجوبُ الحدِّ مشروطاً بوجود الإمام أو لا، إن كان الأوّل لم يجب نصبُ الإمام، إذ لا يجبُ تحصيلُ شرطِ الواجبِ ليجبَ، كما في الزكاة وغيرها، وإن كان الثاني، فظاهره أنه لا يلزم من وجوب الحدِّ وجوبُ نصب الإمام)) انتهى.

وأجاب الإمام عليه السلام بحجّابٍ حاصله:

((دعوى أن الإمام شرطُ أداءٍ لا شرطٌ وجوبٍ)).

ثم نقل عن والده الإمام عزّ الدين تضعيف الجواب.

قلت: يشهد للتضعيف تصريحهم بسقوط الحدِّ عند عدم الإمام، وبعدم جواز إقامة الإمام الثاني لما وقع سببه في زمن الإمام الأوّل، ولا كذلك شرطُ الأداء لتضييق وجوب فعل الواجب عند حصول شرط أدائه وإن تراخى الشرط.

وأضيق ممّا أورده القاضي أن يقال: إن كان المكلف بنحو الحدود غير الإمام/ والإمام شرطُ أداءٍ وجبَ أن يكونَ للمكلف إقامة مع وجود الإمام لتضييق فعل الواجب عليه لحصول شرط أدائه، وإن كان المكلف هو الإمام لا غير، كان حاصله أن وجود الإمام شرط لتكليفه بالحدود، وكان كالسما فوقنا والأرض تحتنا لا ينبغي حملُ كلام العلماء عليه، ولأنه يعودُ على كونه شرط وجوبٍ، فيعود ترديد القاضي، ويبطلُ الجوابُ بأنه شرطُ أداء.

وأما دعوى إجماع الصحابة على<sup>(١)</sup> أنها إلى الإمام فممنوع، إذ لا يُجمعون على مُحتل الدلالة، وإلا لكان إجماعهم على الضلالة<sup>(٢)</sup> ثم غاية الأمر أن فعل الإمام له مع سكوتهم على ذلك لا يستلزم القول بعدم تعلّق التكليف بغيره، إذ لا يدلُّ على سقوط فرض الكفاية عمّن لم يفعله بعد فعل غيره له على عدم وجوبه عليه، كما تقدم في النبيّ

(١) في (ب): إلى.

(٢) فوقها بين السطرين في (ب) كلمة: (نحو من) فتصبح العبارة فيها: ((على نحو من الضلالة)).

ﷺ، ولأنَّ عدم القول ليس قولاً بالعدم، وإن سُلِّم الإجماعُ على الاختصاصِ وعدم المبالاة بهذه الإشكالات.

فغاياته سكوتيّ ظنّي لا<sup>(١)</sup> يُعارضُ تلك الواجبات القطعيّة المطلقة، ومن قيدها بالحديث اجتهداً مع ظهور ضعف هذا الاجتهاد، لم يكن له الإنكارُ على من منع هذا التقييد القطعي بالظني المضطرب الدلالة أيضاً، كيف والمانع له جمهور المحققين من أئمة الأصول لأن التقييد بالمتفصل نسخٌ عند المُحقِّقين، لأنه زيادةٌ قد غيّرت التخيير بين آحادٍ هذا<sup>(٢)</sup> المطلق إلى التعيين، والتخيير حكمٌ شرعيٌّ وقد رفعته، وأيضاً نقصت من مدلول المطلق، والنقص نسخٌ للمنفوق وفاقاً للمُحقِّقين، والقطعي لا يُنسخ بالظني وفاقاً، وعلى هذا يُنبئ مذهبُ القاضيين وغيرهما.

وعقد الأمير بُرهان العُترة، الحسين<sup>(٣)</sup> بن محمد عليه السلام لتصحيح ما ذهب إليه القاضيان فصلاً في باب صلاة الجمعة في السَّير من (الشفاء) واعترض دعوى إجماع العُترة وشفى ووفى، وإن ذلك يعودُ على قطعيّة وجوب الإمامة<sup>(٤)</sup> بالنقض، إذ لم يجب على ظاهر استدلالهم إلّا القيام بالأربعة، وعند تصحيح قيام غيرهم بها يفتقر الموجب لها<sup>(٥)</sup> إلى دليل شرعيٍّ، ولا يجد<sup>(٦)</sup> غير دعوى إجماع الصَّحابة، وقد تكلم فيه الإمامُ عزُّ الدين بن الحسن، وإن كان السَّيّدُ صارمُ الدين<sup>(٧)</sup> قد حاص من كلامه وباص، ولم ينبّه في حيصه ويصه إلى شيء من خلاصة، كما حققنا<sup>(٨)</sup> في التعليق على كلامهما عليهما السلام.

(١) في (ب): ((ولا)).

(٢) (هذا): ليست في (ب).

(٣) هو الإمام الناصر الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد (ت ٦٦٢ هـ / ١٢٦١ م) مؤلف (شفاء الأوام للتمييز بين الحلال والحرام) الذي أشار إليه المؤلف، منه عدة نسخ في مكتبة الجامع الكبير - الغريبة - انظر فهرسها:

للرقيحي والحبشي ٩٣ - ١٠٤، ١٦٤ - ١٦٥.

(٤) في (ب): وجوب أصل الإمامة شرعاً بالنقص.

(٥) في (ب): الموجب لها شرعاً إلى دليل.

(٦) في (ب): يجب.

(٧) في (ب): صارم الدين إبراهيم بن محمد.

(٨) في (ب): حققناه.

وأما إنه لا تتم تلك الواجبات إلا بإمام، فيكون وجوبه من وجوب مالا يتم الواجب إلا به، كما هو شأن شرط<sup>(١)</sup> الأداء، فمع أن فيه ما تقدم ممنوع، وإن سلم عدم التمكّن في بعض الأحوال إلا بإمام، لزم قول البعض: إن الإمامة لا تجب إلا عند طغيان أهل الظلم من السلاطين، وإن ذلك نفس عدم الوجوب المطلق للإمامة، ثم وجود الإمام لا يصلح مانعاً للمعترض<sup>(٢)</sup> عن التخلص عما وجب عليه في المقتضى.

غاية ما في الباب: أن يكون هو الأولى بذلك، ويُحمل الحديث على الأولوية كما أشار إليه الأمير الحسين، لا سيما وليس في الحديث<sup>(٣)</sup> صيغة حصر.

وأيضاً لو خصصنا بهذا التكليف واحداً لانقلب فرض عين، والاتفاق على أنه فرض كفاية، ولا يسقط عن أحد من المكلفين إلا بعد قيام غيره به، ومن هنا ذهب البعض إلى تعدد<sup>(٤)</sup> الأئمة، والقول بأن من ولّاه الإمام في الأقطار النائية يقوم (مقام الإمام، فرعي كون الثاني غير مكلف بالكفاية)<sup>(٥)</sup>، وكونها قد انتقلت<sup>(٦)</sup> عينا على واحد، وهو محل النزاع، ومُدَّعِيه مدَّعٍ لقريب من خلاف الإجماع.

وأما من جعل وجوب الإمام بالعقل، فينبغي أن يكون وجوب الإمامة مبنياً على القول الأصح<sup>(٧)</sup> عقلاً، وهو مذهب أبي القاسم، وعليه ما عيه في الكلام، ولأن وجوب الأصح لا يمنع من فعل الصالح.

الأمر الثاني: ما وقع في أهل المشرق من قصدهم إلى ديارهم، واستباحة نفوسهم وأموالهم، مع مخالفة السيرة العلوية في مثلهم، ولا شك أنهم مسلمون لظهور أركان الإسلام فيهم من غير جوار، وقصدهم إلى ديارهم يتفرّع على تحقق أمرين:

(١) في (ب): شرط شأن.

(٢) بدلها في (ب)، للغير.

(٣) في (ب): في لفظ الحديث.

(٤) في (ب): إلى جواز تعدد.

(٥) العبارة المحصورة بين قوسين جاءت صيغتها في (ب) على النحو التالي: ((مقام الإمام الثاني في فرع كون الثاني

غير مكلف بالكفاية)).

(٦) في (ب): انقلبت.

(٧) في (ب): على القول بوجوب الأصح كما هو مذهب القاسم.

أحدهما: البغي قطعاً.

وثانيهما: تحقق جواز قصد الباغي إلى داره قطعاً.

أما الثاني: فقول أمير المؤمنين، كرم الله وجهه للخوارج: ((لا نبذوكم بحرب<sup>(١)</sup> حتى تبدؤونا)) صريح في منع قصد الباغي المقطوع ببغيه، ولم تؤخذ أحكام البغاة إلا من قوله وفعله عليه السلام، وهو حجة الشافعي في عدم تجوز قصدهم، وأهل المشرق شافعية، ولا يبعد أن يكون دفاعهم عن مذهبهم جهاداً بعد الإجماع على تقرير المذاهب ووجوب اتباع كل مذهب، وحجتهم يوم القيامة ذلك الإجماع.

وقول أمير المؤمنين، كرم الله وجهه، وقد شرط في الإمام الورع الذي حقيقته ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، ولا شك أن خوف مخالفة الإجماع، ومخالفة أمير المؤمنين عليه السلام من موارد الورع، ولا يعارضه فعل متأخري أولاده المخالفين للقدماء منهم، كالهادي، والمؤيد، والقاسم، وزيد، وابنه، والحسين بن علي الفخري، والناصر الأطروش، ومنلهم.

وقد اشتملت رسالة القاضي العلامة محمد بن يحيى بهران - رحمه الله - على حسن سير بعضهم وشحة ورعهم وحذوهم حذو أبيهم: المصطفى والمرضى، صلوات الله عليهما، حذو القذة بالقذة، والنعل بالنعل، حتى قال الهادي، عليه السلام: ((والله ما هي إلا سيرة محمد أو النار)). وقد صرح في غير ما حديث صحيح تشديد النبي ﷺ، في حرمة من قال: ((لا إله إلا الله)) إلا أن يؤخذ بحكم مجمع عليه.

وقد حرص<sup>(٢)</sup> السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد في جوابه على رسالة الإمام عز الدين بن الحسن: أن إمامة المتأخرين ليست من السيرة النبوية، ثم قال ما لفظه:

(١) حرب: ليست في (ب).

(٢) في (ب): صرح.

((ومن أنكر ذلك فهو جاهلٌ مُعاند، وتَفْسِيْقٌ من خالف هؤلاء قياساً على من خالف أولئك مزلةً قدم))<sup>(١)</sup>.

قلتُ: وينبغي أن نستثني من المتأخرين مثل إمامنا الحُجَّة الظاهرة أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم<sup>(٢)</sup> بن محمد، عليه السلام، فإنه هذا حذو القدماء من سلفه صلواتُ الله عليهم أجمعين، فإن الله كَمَّلَ إمامته كما كَمَّلَ إمامتهم، بعد<sup>(٣)</sup> معارضة ذوي أهلية، وبقتال أُمم طاغية صالت على كلِّ مؤمن حتى أسكنته القفار الخالية. فهنيئاً لهم تلك السعادة للتَّيْنَةِ، والسَّيْرِ التي هَلَكَ فيها مَنْ هَلَكَ عن بَيْنَةٍ وَحَيٍّ مَنْ حَيٍّ عن بَيْنَةٍ. وأما الأول: فلأنَّ البَغْيَ لُغَةً: التعدي على الغير قطعاً، وقد تقدَّم أن مخالِفَ الظَّنِّي من إمامة أو غيرها غير متعدٍّ قطعاً.

لا يقال: كيف نقولُ ذلك وقد منعوا الإمام من الزكوات<sup>(٤)</sup> ما هو له، وإقامة الحدود والجمعات، لأننا نقول: قد قدَّمنا ما يكفي على عدم اختصاصه<sup>(٥)</sup> بها في ظنِّ نفسه، فهم على مذهب الشافعي أنَّ ولاية الزكاة إلى أربابها، وأنَّ الجُمُعَةَ لا يشترط فيها الإمام. وأما الحدود: فليست له، إلا إذا رُفِعَتْ إليه اتفاقاً، ولم يرفع أحدٌ من أهل المشرق إليه شيئاً منها، إلا ما أَرَادَهُ بعض أهل الشَّخْرِ من نُصْرَةِ الإمام له<sup>(٦)</sup> على أن يتولَّى شيئاً منه، وليس ذلك في شيءٍ من مقاصد الشرع، بل ربَّما كان توليةٌ مثليةً مفسدة. منها: إثارة هذه الفتنة العظيمة التي طَحَنَتْ رحاها أنفس<sup>(٧)</sup> المسلمين وأموالهم، على أن ذلك ليس إلى الإمام إلا في ولايته، لأن طلب الولاية عليهم من تحصيل شرط الواجب ليجب.

(١) بعدها في (ب): كلمة: انتهى.

(٢) (٩٦٧ - ١٠٢٩ هـ / ١٥٥٩ - ١٦٢٠) هو مؤسس حكم بيت القاسم ووالد التوكل إسماعيل الذي يوجه إليه الجلال هذه الرسالة (انظر مصادر العمري ٢٤٩).

(٣) في (ب): بعدم.

(٤) في (ب): وقد منعوا الإمام ما هو له من الزكوات.

(٥) فوق هذه الكلمة في الأصل نقطة صغيرة تشير إلى تعقيب أو إضافة في الهامش نصه: ((هذا وإن سلم اختصاصه. صح))، ولعل قارئاً عارض النسخة بالأصل ووجد ثمة سقطاً فأصلحه وأثبته في الهامش.

(٦) (له) ليست في (ب)، والشحر: مدينة على الساحل في محافظة حضرموت.

(٧) الأصل: (رحا أنفس) وكذلك في (ب) فصححناها على الوجه الذي أثبتناه ليقوم المعنى.

وإن قلنا بمذهب المؤيد بالله في أن الولاية إلى الإمام مطلقاً، فغايبته ثبوت ذلك ظناً، والمخالف فيه جماهير أهل البيت وأمة محمد ﷺ، وقد تقدم أن ليس للإمام الإلزام بمختلف فيه، ولا إنكاره على من هو مذهبه، لأنه إنكار لواجبٍ بجميع على وجوب عملٍ يعتقده<sup>(١)</sup> به.

والقول بأنَّ طلب الإمام بقطع الخلاف، قول من لا يستيقظ أن استحقاق الطلب فرعُ استحقاق المطلوب، وقد تقدم نظيرُ صاحب (البحر) على الإمام يحیی في ذلك.

غاية ما يستحقه الإمام في الظنَّيات ما يستحقه الزوج على الزوجة من منافع يضعها إذا اختلف مذهبهما فيها، فإنه ليس للزوج إكراهها على خلاف مذهبها، بل لها أن تقاتله عليه، إلا بحكم حاكم، فكذا الإمام وإن كان حاكماً، لأن الحاكم لا يحكم نفسه، ولا لما تولاه، كالوكيل لا يحكم لموكله، بل يجب عليه المدافعة، وكفى بتحكيم أمير المؤمنين كرم الله وجهه، والله يحب الإنصاف، وهو عند لسان كل قائل.

ولا يُحتجُّ بقتال أبي بكر لما نعي الزكاة لأنهم أنكروا وجوبها، فكان كفراً، ولهذا سُموا أهل الردّة، وصرَّح القاضي محمد بن يحيى بهران أنهم - أعني<sup>(٢)</sup> بني حنيفة - كفار أصلاً<sup>(٣)</sup>، فلا يكون فعل أبي بكر من محلّ النزاع، فأما ما اشتهر من اغتنام غير السَّلاح والكرّاع الذي اشتمل عليه موضع قتال أهل المشرق، فمما لا وجه له، أما على تقدير عدم البغي فظاهراً، وأما على تقديره فلأنهم لم يجلبوا بسلاح ولا غيره، لأنهم قصدوا إلى ديارهم، وقد ردَّ أمير المؤمنين مال الخوارج.

ولما أوقع الهادي<sup>(٤)</sup> عليه السَّلام بأهل يافث بعد محاربتهم إيَّاه، فهربوا من ديارهم، بلغه أن بعض العسكر أخذوا من ديارهم شيئاً من الأثاث، فغضب من ذلك أشد

(١) في (ب): معتقده به.

(٢) في (ب): يعي.

(٣) في الأصل: (أصلي) سهو، وهي في (ب) على الصواب.

(٤) المقصود الإمام الهادي يحيى بن الحسين.



الغضب، واحتجب عن العسكر، وهم باعتزال الأمر وقال: ((لا يحلُّ أن أقاتل بمثل هؤلاء)) فتأبوا مما فعلوا، وردُّوا جميعاً<sup>(١)</sup> ما كانوا أخذوه.

وحارب المؤيد بالله سلطاناً بالدَّيلم، فانهزم أصحابُ السلطان، وحُمِلَ إلى المؤيد<sup>(٢)</sup> بالله ثلاثون ألفاً من مضرب السلطان، فردَّها عليه، روي ذلك كله في (بهجة الجمال)<sup>(٣)</sup>.

وهكذا فليكن الورع الشحيح، والاقتداء الصَّحيح، ومن لم ينفعه الحقُّ لم ينفعه الباطل.

لا يُقال: أهلُ المشرق كُفَّار، تأويلاً لقولهم بالجبر، وحكم التأويلِ حُكم المصريح في قصده وأخذ نفسه وكلِّ ماله.

لأننا نقول:

أما أولاً: فالزائمُ الجبر مع عدم صحَّة نقله عنهم ممَّا لا يجوز أن ينبني عليه حكم ظنيّ، فضلاً عن قتال واستباحة نفوس وأموال، لأن الجبر لا يعرفه إلا مدققة<sup>(٤)</sup> علمائهم مُدَّعين إنه إنما زادهم عن الاعتزال قائم البرهان، وأما من لم يعرف البراهين كالعوام، فالاعتزال عنده ضروريّ، كما صرح به البيضاوي<sup>(٥)</sup> وغيره من علمائهم.

وأما ثانياً: فالظاهر أن شافعيّ الفروع أشعريّ الأصول، ولا قائل بتكفير الأشاعرة لقولهم بالكسب<sup>(٦)</sup> ولا مكفر لأهل الكسب فيما يعلم إلا مجازف<sup>(٧)</sup> لا يعرف العلم ولا

(١) جاءت هذه العبارة في (ب) على النحو التالي: ((فعلوه وردوا ما كانوا أخذوه)).

(٢) (بالله): ليست في (ب).

(٣) هي: (بهجة الجمال وحنة الكمال في المذموم والمملوح من الخصال في الأمة والعمال) للعلامة بهرام السابق ترجمته.

(٤) في (ب): ((ملقوا)) تصحيف وخطأ.

(٥) هو القاضي ناصر الدين عبد الله بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي العالم المفسر، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ /

١٢٨٦ م، ينسب إلى مسقط رأسه البيضاء قرب شيراز، وولي قضاءها، أهم تصانيفه تفسيره المشهور المطبوع

(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) و (منهاج الوصول إلى علم الأصول) و (طوالع الأنوار) في التوحيد.

(٦) عرف الباقلاني الكسب بأنه: ((أفعال العباد هي كسب لهم وهي خلق الله تعالى)) (معجم الباقلاني ٣٨٦).

(٧) في (ب): مخارق وهي أوجه.

أهله، لأن الكسب هو الفعل الذي يقول به العدلية، وإنما الخلاف في العبارة بعد التحقيق.

وأما ثالثاً: فلأن قياس التأويل على التصريح فاسدٌ، لأن أركان الإسلام فارقٌ حليٌّ، ولا قياس مع ظهور الفارق.

وأما رابعاً: فلأن القياس في مقابلة النص باطلٌ بالاتفاق، والنصوص في هذه المسألة بعينها على الخصوص صحيحةٌ صريحةٌ من السنة، في أحاديث جمّة، منها حديث أنس قال، قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثٌ من أصل الإيمان: الكفُّ عمن قال: لا إله إلا الله، لا يكفره بذنوب ولا يخرجُه من الإسلام)) الحديث، رواه أبو داود في كتاب<sup>(١)</sup> الجهاد من (السنن) بإسناد رجاله موثقون كلهم، ورواه أبو يعلى من طريق أخرى أيضاً.

ومنها: حديث أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث أنس ومعناه، رواه أبو داود أيضاً.

ومنها: حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: ((كفُّوا عن أهل لا إله إلا الله لا تكفروهم بذنوب، من كفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب)) رواه الطبراني في (الكبير).

وفي ذلك أحاديثٌ عند أئمة الحديث من أهل المسانيد والجاميع عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، وواثلة، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، رضي الله عنهم، سبعتهم<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ. بمثل ذلك، وإن كان في أسانيد بعضها من تكلّم فيه، فمجموعها إن لم يبلغ التواتر المعنوي الذي لا تشترط فيه العدالة، فلا بد أن يكفي في الاحتجاج به ومنع القياس (في مقابلته)<sup>(٣)</sup>، ولا سيما وأصل الإيمان بعبده، والناقل يفتقر إلى دليل قطعي ولا يجده، وقد حكّم<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ بإيمان الجارية التي جيء بها إليه لعتق في الكفارة حين قالت: إن ربّها في السّماء، مع

(١) هو من حديثه عند أبي داود (٢٣٥٢) بهذا اللفظ.

(٢) في (ب): (وسبعتهم).

(٣) ما بين القوسين ليس في (ب).

(٤) في (ب): ((كيف وقد حكّم النبي))، زيادة.

كون إثبات الجهة يستلزم الجسميّة، فلم يكفرها باللازم الذي اعتمده أئمة الكلام، بل جعلها مجزئة في الرقبة المؤمنة.

وأيضاً قد طوّل الإمام يحيى، وأبو الحسين، والرازي، وغيرهم من علماء الإسلام الاحتجاج<sup>(١)</sup> على عدم كُفر التأويل.

ورواه السيد أبو عبد الله الحسيني في كتابه<sup>(٢)</sup> (الجامع الكافي) عن محمد بن منصور الكوفي عن سلف أهل البيت عليهم السلام قاطبة وعن غيرهم، وصنف فيه كتاب (الجملة والإلفة) وهو قول الإمام المؤيد بالله في الجريّة، نصّ عليه في آخر كتاب الزيادات، فقول بعض المتأخرين بالتكفير خرق لهذا الإجماع المروي عن السلف الذين هم هم.

وبعد هذا يعلم من له إنصاف أن غاية القول بالتكفير استناداً إلى قياس فاسد لمقابلته النصوص، وظهور الفارق فيه، مع كون تحريم الدماء والأموال والأعراض قطعياً لا يعارض بالظن الصحيح فضلاً عن الفاسد.

نعم، إنما جعل الله الإمامة فتنة، كنه طالوت<sup>(٣)</sup>، وحيثان السبب، وحسر الصيّد على المحرم<sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى: ﴿يَبْلُوْنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤/٥] فما أحوج الأئمة إلى توقّي شرّ الفتن، والحذر من مزالقتها بإصلاح أنفسهم أولاً، وإلزامهم أدب<sup>(٥)</sup> الشرع من الورع والعفة والزهد في الدُّنيا، والانتصاف لله لا للنفس، وترك أثرتهم لأنفسهم وأقاربهم بمال الله، ليكون ما تخلقوا به من محاسن الأخلاق حجة لهم على الخلق،

(١) في (ب): الإسلام على عدم الاحتجاج على عدم كفر التأويل.

(٢) هو العلامة محمد بن علي بن الحسين العلوي الحسيني المتوفى سنة (٤٤٥ هـ / ١٠٥٣ م)، ويعرف كتابه

(الجامع الكافي) أيضاً بـ (جامع آل محمد)، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الغريبة في صنعاء (الفهرس ١٠٢

- ١٠٦).

(٣) في (ب): فتنة للأمة كنه طالوت، زيادة.

(٤) في (ب): (الحرمين) سهر.

(٥) في (ب): (آداب).

وداعياً إلى طاعتهم، وإلا انقلبت الحجة لله ولعباده عليهم، فإنما يؤدّب الناس من أدّب نفسه، ولا تنفع موعظة من ليس بممتّعٍ في نفسه.

هذه سبيلي، أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين والحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

انتهت الرسالة، وكان في صُبح يوم الجمعة لعلهُ رابعُ شهر ربيع أوّل عام سنة سبعة وثمانين ومئتين وألف، خُتِمت وما بعدها بخير آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

قال في (الأم) ما لفظه: وكان نقل هذه الرسالة من غرضون الجواب عليها للقاضي أحمد بن عبد الله حنش سَمَاهُ: (حلّ الإشكال ودامغ الإبطال) وهو جوابٌ طويل من أرادهُ فليطلبهُ، والحمد لله رب العالمين.

ونقلت هذه وما قبلها من خطّ سيّدي العلم بخط الفقير محمّد بن عبد الملك، عفا الله عنهما، بلغ مقابلةً بعون الله آمين<sup>(١)</sup>

(١) آخر ما جاء في رسالة الجلال وكلام الناسخ، وبذيله في ظهر الورقة التي فيها نهاية الرسالة كلام هذا مثاله: ((تمام الحاشية، الذي لا ينافي الاجتهاد غير هذا المسلك الذي يؤدبه تارة بالانفراد، وتقضي أخرى بكمال التقييد والانقياد:

هواك بين العيُون لتجل منقسم      داء لعسري ما أبلاه من داء  
يوماً بحزوى ويوماً بالعقيا      حق ويوماً بالعذيب ويوماً بالحيفاء

هذا ما أردناه قاصدين به وجه الله ورضاه، فإن جاء مطابقاً لصواب فمن عطاياه، وإلا فالمطوب من شملته أخوة الدين ممن له ورع شحيح ودين متين، وفهم صادق، وحجر رصين، أن يصلح ما عُرس اعتلاله، ويتقن لخلاله واختلاله، فإنه سبحانه أعلم بحفريات الأمور، ويبدد سنة الميسور، ويسير المعسور، وصلى الله على محمد وآله ذوي التكريه، وعلى سائر الصالحين ممن يستحق التبجيل والتعظيم، ولنختتم الكلام بالكلمتين الخفيفتين الثقيلتين: ((سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)).

قال في الأم: قال المؤلف: جوّده قلم الفقير لمعترف بالإخلال والتقصير عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الإله بن الوزير، غفر الله ذنوبه وسر عيوبه بإجماع نبيّه الأمين، وما عظم لديه من خليقته أجمعين، بأثناء العشر الأوسط من محرم غرة سنة ١١١٠ ختمها الله بخير، تمام النقل يوم الربوع ٩ شهر ربيع أوّل سنة ١٢٨٧. =

= ويلزأ هذا النص في النصف الأيسر من الصفحة كلام آخر لعله بداية النص السابق مثاله: ((فإما وإن لم يقطع بذلك فلا أقل من أن يوجب عندنا المنع من التولي، وحبس اللسان عن الترحم والترضية، وهل يسوغ الترحم والترضية بعد أن تظاهر النقل بأحفاد البتول وسلالة الرسول، وكيف يكون حقها من الله سبحانه الغضب لغضبها، وحسنها من أولادها الرضى عمن أغضبها، إنا إذن لفي عسران من العقول وتصنيع الراجب المؤكد من الحقوق، والله درٌ بعض العصاة العلوية حيث يقول:

ألمرت البتولُ غضبي ونرضي ما كذا يفعلُ البنون الكرام  
وما أحسن ما قال الإمام الأعظم نجم آل الرسول عليهم السلام القاسم بن إبراهيم في جواب السائل له عن الشيعة: ((كان لنا أُمٌ صديقة ماتت وهي غاضبة، ونحن غاضبون لغضبها)). وقول المنصور عبد الله بن حمزة عليه السلام: ((ولئن صحت الرضية عنهم وصغر معصيتهم، فما يعد القائل في قوله:

فويلٌ تالي القرآن في ظلم الليلى لوطوبى لعابده لوثنين  
وكلام الأئمة عليهم السلام في هذا المعنى كثير، والقصد إنما هو الخروج عن الأئمة)).

وفي أسفل النصين السابقين في الصفحة نفسها ما مثاله: ((المورد للسؤال الطالب لما ليس يرضينا بحال، ونسأل الله سبحانه أن يعلمنا ما جهلناه، وأن ينفعنا بما علمناه، وأن يشغلنا بما لا يسعنا الإخلال به، ويوفقنا للإعراض عما لا يسألنا عنه بحق النبي محمد المختار وعترته الطيبين الأطهار، وصلى الله وسلم وبارك، وترحم وتحنن على سيدنا محمد الأمين، وعترته الميامين وعباده الصالحين. وكان الفراغ من زبر هذه الرسالة يوم الربوع قبيل الغداء لعل ٩ شهر ربيع أول سنة ١٢٨٧، بقسم أحقر العباد وأفقر من في البلاد محمد بن عيد الملك بن حسين بن محمد بن عيد الفتاح بن أحمد بن يحيى الأنسي، وفقه الله إلى رضا وغفر له ولوالديه وألحقه بسلفه صالحاً آمين.

ونقت ما قبلها من خط سيدي العلامة العلم القاسم بن الحسين أبياه الله آمين)). وفي زاوية الصفحة من أسفلها في اليمين نص مقابلة صورته: ((بلغ مقابلة الأصل في الكبد والخاصية وما قبلها في مواقف آخرها بعد عشاء الجمعة، أنا والنوالد العلامة الوجيه أبياه الله بحوله وطوله سنة ١٢٨٧ شهر ربيع أول)).

ويلزأ نص المقابلة نقل صورته: ((قال ﷺ: من زار قبر والديه أو أحدهما في كل جمعة فقرأ عندهما (يس) غفر الله له بعدد كل حرف منها. من (الدُر المنشور في التفسير بالمأثور) للسيوطي، انتهى)).

# رسالة

في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء  
وفي قن وجوبها على من سمعه  
مع كمال شروطها وجوباً معيناً

للحسن بن أحمد الجلال

تحقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري



رِسَالَةٌ  
فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ  
وَفِي ظَنِّ وَجُوبِهَا عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مَعَ كَمَالِ شُرُوطِهَا  
وُجُوباً مَعِيناً

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَلَّالَ

قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ

آمِينَ(\*)

---

(\*) في صفحة عنوان الرسالة ثلاثة نصوص منقولة من كتب السيرة والحديث، نصها:

النص الأول:

((حديث: ((مداد العلماء أفضل من دم الشهداء))

المنحنيقي في (رواية الكبار عن الصغار) عن الحسن البصري من قوله<sup>(١)</sup> ، وعند ابن عبد البر في (فضل العلم)<sup>(٢)</sup> له من حديث سماك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً: ((يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء)) وللخطيب في (تاريخه) من حديث نافع عن ابن عمر رفعه: ((وزن حبر العلماء بدم الشهداء فرجح عليهم)) وفي<sup>(٣)</sup> سنده جعفر بن محمد اتهم بالوضع. لكنه هو عند الديلمي من حديث عبد العزيز بن أبي داود عن نافع بلفظ: ((يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء))<sup>(٤)</sup> تمت، مقاصد)). -

---

(١) وكذا وفي كشف الخفاء الحديث رقم (٢٢٧٦).

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٣٦/١).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١٥٣/٢ و ١٩٣).

(٤) رواه الديلمي في مسند الفردوس - رقم (٨٨/٣٩).



## = النص الثاني:

((جملة الذين روي أنها حملت رؤوسهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم: أبو جهل بن هشام، رواه ابن ماجه، سفيان بن خالد بن بلج، كعب بن الأتصرف اليهودي، رواه أحمد في المسند، الأسود العنسي، علي ما روي، عصماء بنت مروان، رفاعه بن قيس أو قيس بن رفاعه، أو عزة الجُمحي. وروي عن أبي هريرة أنه قال: لم يحمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم رأس قط إلا يوم بَدُر. وحُيِّلَ إلى أبي بكر رأس فأنكره. ورواه أبو داود في مراسيله عن سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن معمر عن صاحب له عن الزهري. وهذا السند فيه مجهول فليس بحجة، مع أنه مُرْسَل، وأيضاً فهو نفي وذاك إثبات، فيقدم والله أعلم. ذكر معناه في (شرح سيرة ابن سيد الناس)).

## النص الثالث:

((قال السيوطي في (شرح النقاية) بعد أن نقل كلام ابن حجر في ثبوت الحديث المتواتر وأنه كثير: قلت: صدق شيخ الإسلام وبرّ، ما قال هو الصواب الذي لا يمتري فيه من له ممارسة في الحديث واطلاع على طرقه؛ فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين أحاديث كثيرة بالتواتر، ومنها حديث: ((نزل القرآن على سبعة أحرف))<sup>(١)</sup> وحديث الحوض<sup>(٢)</sup> وانشقاق القمر<sup>(٣)</sup>، وأحاديث المرج والفتن آخر الزمان<sup>(٤)</sup>. وقد جمعت جزءاً في حديث رفع اليدين في الدعاء، فوقع من طرق تبلغ العشرين؛ وعزمت على جمع كتاب في الأحاديث المتواترة، يسر الله ذلك بمنه)).

قد يسر الله ذلك له وسماه (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة).

(١) منها ما رواه البخاري في فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف (٢٠/٩-٢١) ومسلم في

الصلاة، باب: بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، رقم (٨١٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) انظر منها ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في جامع الأصول (١٠/٤٦١-٤٧٣).

(٣) أورد هذه الروايات مجموعة السيوطي في الدر المنثور (٧/٦٧٠) في تفسيره لسورة القمر.

(٤) انظر ما جمعه المتقي الهندي في كنز العمال (١٤/١٩٤) وما بعد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى.

وبعد(\*):

فإنه لما سألني مَنْ لا عُذْرَ لي عن جوابه، ولا رُحْصَةَ لي في تركه على اعتقادٍ فاسدٍ  
قد أُلوى به عن تركِ إقامة الجمعة<sup>(١)</sup> في البادية، أو قَصْدِ حُضُورِها إلى المدينة، إذ كان  
يَرَى أنَّ تركَ كلا الأمرين من الضلالِ المبين<sup>(٢)</sup>، والمخالفةَ للشرعية التي لا تنسبُ إلى

---

(\*) وقفنا على رسالة للعلامة الفقيه علي بن صلاح الطبري الصَّعدي (ت نحو ١٠٧٢ هـ -  
١٦٦١م). تعقَّبَ فيها ما ذهب إليه العلامة الحسن الجلال من رأي حول إقامة الجمعة، وقمنا  
بتحقيقها، ولقد أورد الطبري في رسالته هذه مَتْنَ رسالة الجلال منجماً فقراتٍ، وشفع كل  
فقرة بتعقيبه عليها، واستهل الفقرة بكلمة: ((قال)) مشفوعة بدعاء، وهكذا استوفى فيها ما  
جاء في رسالة الجلال كله حرفاً حرفاً.

ولقد وقفنا لدى عملنا في تحقيقها على شيء يسير من الاختلاف بين متن رسالة الجلال الذي  
أورده الطبري في رسالته وبين متن الرسالة التي نقوم بتحقيقها. فرأينا من الفائدة أن نثبت هذه  
الاختلافات عليها تقوِّم ما قد يقع فيه ناسخ رسالة الجلال من سهو أو تصحيف، ورمزنا  
لرسالة الطبري بالحرفين: (س ط).

---

(١) في (س.ط): ((الجمعة والجماعة في البادية))، زيادة.

(٢) فوقها في الأصل كلمة: ((البيِّن)) مقحمة بين السطرين، ولعلها تصويب وضعه قارىء. وقد جاءت هذه  
الكلمة في (س ط): ((البيِّن)) أيضاً.

مُتَدِين<sup>(١)</sup>، تَوْهُمًا مِنْهُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَطْعِيَّةُ الْمُتَنِّ وَالِدَّلَالَةِ، وَمُسَارَعَةً إِلَى مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَهَالَةِ مِنْ تَضْلِيلِ أَهْلِ الْجَلَالَةِ، أَوْضَحْتُ عُذْرِي<sup>(٢)</sup> مِنْ عُلُومٍ أَرْبَعَةٍ، عِلْمِ الْكِتَابِ، وَعِلْمِ السُّنَّةِ، وَعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَعِلْمِ الْفَقْهِ.

### أَمَّا الْكِتَابُ:

قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾<sup>(٤)</sup> [الجمعة: ٩/٦٢] صريحٌ في أَنَّ الْأَمْرَ بِالسَّعْيِ مَقِيدٌ بِوَقْتِ النَّدَاءِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَئِمَّةُ الْبَيَانِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ قَيْدٌ لِحُكْمِ الْجَزَاءِ؛ وَهَذَا مَفْهُومٌ شَرْطٌ سَالِمٌ عَنِ الْمَعَارِضِ<sup>(٥)</sup>، وَمُعْتَصَدٌ بِالْبِرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ عَنِ الْوُجُوبِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَمُؤَكَّدٌ<sup>(٦)</sup> مِنَ السُّنَّةِ بِمَا سَيَأْتِي، فَهُوَ فِي قُوَّةٍ: لَا وَجُوبٌ إِلَّا عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ. كَمَا فِي: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦/٥]، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى غَيْرِ الْقَائِمِ إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(٧)</sup> إِجْمَاعًا. فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالسَّامِعِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يُنَادُونَ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ طُلُوعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَنِيرِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُسْتَمِعُونَ الْآنَ؛ وَالسَّامِعُ<sup>(٨)</sup> السَّاعِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يُدْرِكُ الْخُطْبَةَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ مُتَطَهِّرًا أَيْضًا، لَا سَيِّمًا وَقَدْ كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصِيرَةً، حَتَّى كَانُوا يَنْصَرِفُونَ مِنَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ لِلْحَيَاطَانِ ظِلٌّ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ: ((إِنَّ قَصَرَ خُطْبَةِ الرَّجُلِ وَطُولَ صَلَاتِهِ لِمَقْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ)). وَالِاسْتِدْلَالُ بِإِبَاحَةِ الْمُبَاشَرَةِ عَنِ جَوَازِ الْإِصْبَاحِ عَلَى الْجَنَابَةِ، وَأَمَّا حَدِيثُ التَّبَكُّيرِ وَالرَّوَاحِ إِلَيْهَا<sup>(٩)</sup> فَضِيلَةٌ لَا فَرِيضَةٌ بِالْإِجْمَاعِ.

(١) فوقها أيضاً في الأصل كلمة: ((تدين))، وهي في (س ط): ((تدين)) أيضاً.

(٢) في (س ط): ((عذري عن ذلك))، زيادة.

(٣) في (س ط): ((فقوه)).

(٤) ((فاسعوا)): ليست في (س ط).

(٥) في (س ط): ((أو)).

(٦) في (س ط): ((مؤيد)).

(٧) في (س ط): ((للصلاة)).

(٨) (السامع): ليست في (س ط).

(٩) ((إليها)): ليست في (س ط).

وَأَمَّا السُّنَّةُ:

فأظهر حديث في عموم وجوبها للأشخاص والأزمان والأمكنة والأحوال حديث أم عبد الله الدؤسي عند الطبراني وابن عدي بلفظ: ((الجمعة واجبة على كل قرية فيها إمام وإن لم يكونوا إلا أربعة))، وحديث طارق بن شهاب عند أبي داود، وصححه الحاكم: ((الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة)) ونحوه، وكلاهما لا ينتهض على التعميم، لأنهما مع انقطاع الأول وتضعيف الطبراني وابن عدي له بغير ذلك مقيدان بقيود مسقطين للعموم:

أحدها: (سماع النداء بالفعل لا بالإمكان والتقدير كما زعمه المفرعون؛ وقد تقدم وجه دلائلها، والحديث ((الجمعة على من سمع النداء))<sup>(١)</sup> عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي، وإن اختلف عليه في رفعه من حديث سفيان، فقد رفعه الدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند جيد)<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: حديث علي عليه السلام: ((لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع))<sup>(٣)</sup>، وإن ضعفه أحمد فقد صححه ابن حزم موقوفاً، وله من مثل أمير<sup>(٤)</sup> المؤمنين كرم الله وجهه حكم الرفع، يشهد لرفع حديث<sup>(٥)</sup>: ((خمسة لا جمعة عليهم: المسافرين، والعبد، والصبي، والمرأة، وأهل البادية)) أخرجه الطبراني والهيتمي في (مجمع الزوائد)

(١) رواه أبو داود في الصلاة، باب: من تجب عليه الجمعة، رقم: ١٠٥٦.

(٢) العبارة المحصورة بين قوسين جاءت صيغتها في (س.ط) على النحو التالي: ((سماع النداء بالفعل لا بالإمكان من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي، وإن اختلف عليه في رفعه، والتقدير، كما زعمه المفرعون للآية وقد تقدم وجه دلائلها. والحديث الجمعة على من سمع النداء عند أبي داود من حديث سفيان فقد رفعه الدارقطني والبيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بسند جيد)).

(٣) عن علي رضي الله عنه، موقوفاً أورده الزيلعي في نصب الراية (١٩٥/٢). وعزاه إلى عبد الرزاق في مصنفه.

(٤) في (س.ط): ((وله من أمير المؤمنين)).

(٥) ((حديث)): ليست في (س.ط).

من حديث أبي هريرة مرفوعاً<sup>(١)</sup>. والقول بأن البادية تختص بأهل<sup>(٢)</sup> العُمد والحيام، يردّه الاتفاق على أن المراد بالبادي في قوله تعالى: ﴿سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٢/٢٥]؛ وفي النهي عن بيع حاضر لباد<sup>(٣)</sup> أعم من أهل العُمد والحيام.

وأما تضعيف الدارقطني لإبراهيم بن حماد من روايته فمُنَجَّبٌ بما يشهد لصِدْقِهِ مِنَ الأمور الآتية.

**(قالها):** أنه ثبت ترك النبي صلى الله عليه وسلم عام حجّه، كما دلّ عليه حديث جابر الطويل<sup>(٤)</sup>، فلو كانت فرضاً لما تركها، كما لم يترك العصرين<sup>(٥)</sup>.

**رابعا:** حديث النعمان بن بشير عند أحمد في (المسند) كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب حتى يسمعه أهل السوق<sup>(٦)</sup>. وذلك ظاهر في أن الجمعة كانت تُقام في المسجد والسوق قائم فيه المسلمون؛ كما يدلّ عليه: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩/٦٢]. وإنما عُوتِبَ المنفضون بالانفضا<sup>(٧)</sup> بدليل: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١/٦٢]. وأيضاً المسجد ورحبته كان صغيراً<sup>(٨)</sup> لا يتسع هو ورحبته لكل المسلمين، ولهذا كانوا يُقيمون صلاة العيد في الصحراء لمزيد اجتماع المسلمين فيه. وبهذا يُعلم أن إكراه أهل السوق على حضور الجمعة، كما يفعله بعض<sup>(٩)</sup> أمراء الزمان مما خالف سيرة

(١) أورده المهيمن في مجمع الزوائد (١٧٠/٢) وقال: ((رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إبراهيم بن حماد ضعّفه الدارقطني)).

(٢) في (س ط): ((يخص أهل)).

(٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، رواه البخاري في البيوع، باب: لا يشتري حاضر لباد بالسمرة (٣١١/٤) ومسلم في البيوع، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي، رقم (١٥٢٣).

(٤) رواه مسلم في الحج، باب: حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (١٢١٨).

(٥) الفقرة التي حصرناها بالقوسين جاءت صيغتها في (س ط) كما يلي:

((قالها: إنه ترك المقيمين لها من أهل مكة عام حج النبي صلى الله عليه وسلم كما دلّ عليه حديث جابر الطويل، فلو كانت فرضاً لأمرهم بها كما أمرهم بإتمام الصلاة وعدم الاقتداء به في قصرها)).

(٦) رواه أحمد في مسنده (٢٧٢/٤) ورواه أيضاً البراء (رقم/٣٢٢٤).

(٧) في (س ط): ((للانفضا)).

(٨) في (س ط): ((وأيضاً كان المسجد صغيراً لا يتسع هو ورحبته لكل المسلمين)).

(٩) ((بعض)): ليست في (س ط).

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو<sup>(١)</sup> تعلق الوجوب لكان بكلّ مسلم لما جهله من في السوق من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما رأوا أنها جماعة كسائر الجماعات فضيلة لا فريضة بدليل: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾. ثم إن أكثر أهل السوق مشغولون بحفظ متاعه؛ وقد عرفت أنّ أعذار الجماعة أعذار لها، ومن أعذار الجماعة الاشتغال<sup>(٢)</sup> ولو بأكل طعام، فقد ثبت عن ابن عباس أنّ الجماعة كانت تقام في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والطعام حاضر، فيأمر بإحضاره ويترك الجماعة؛ وفي الحديث: ((إذا حضر العشاء والعشاء فقدّموا العشاء)).

**خامسها:** إجماع السلف على أنّ الجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانت تقام بأمره إلا في مسجده، وقبائل العرب كانوا مقيمين في نواحي المدينة مسلمين ما كانوا يصلّون الجمعة، ولا أمرهم بالحضور لها حتماً، ولا التجميع في أماكنهم، كما كان يأمرهم بالخمس. وعلى ذلك درج خلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>. ولهذا القرائن حملوا الوجوب والحق في حديث طارق بن شهاب على الترغيب، كما حملوها عليه بالقرائن في حديث: ((غسل الجمعة واجب على كلّ محتلم)) أخرجه السنّة إلا الترمذي من حديث أبي سعيد مرفوعاً<sup>(٤)</sup> وفي الباب غيره. وحديث: ((حق على كلّ مسلم أن يغتسل في كلّ سبعة أيام يغسل رأسه وجسده)) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة<sup>(٥)</sup>. قال في (البحر): ((وقد يعبر عن المسنون بالواجب والحق ترغيباً)) انتهى. وكذلك حملوا الأمر في حديث: ((من أتى

(١) في (س ط): ((إذ لو تعلق)).

(٢) بإزاء هذا الحكم في هامش الأصل تعقيب بخط مختلف نصه:

((يقال من جملة الاشتغال البيع، وقد أمر بتركه عند ندائها فكيف يجعل الاشتغال عسلاً ذلك عذراً في تركها، لقد جاوز...)).

بأخر هذا التعقيب كلمتان غمتا علينا.

(٣) عبارة الترضية ليست في (س ط)

(٤) رواه البخاري في الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٢/٢٩٨-٢٩٩). ومسلم في الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة عسى كل بالغ من الرجال، رقم (٨٤٦). والموطأ: ١/١٠٢، وأبو داود: رقم: ٣٤١، والنسائي: ٩٢/٢.

(٥) رواه البخاري في الجمعة، باب: هل على من يشهد الجمعة غسل (٢/٣١٨) ومسلم في الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة (رقم: ٨٤٩).

الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ))<sup>(١)</sup> من حديث أربعة عشر صحابياً، اتفق الصحيحان على بعضها على النَّدْب؛ فيجري مثل ذلك في الأمر بالسَّعي لهذه القرائن.

وأما حديث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ أَهْلَ قُبَاءَ وَالْعَوَالِي بِحُضُورِ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدِهِ كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ فَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>: ((لَا يَصِحُّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنْ سُلِّمَ فَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ اتِّفَاقاً، إِذْ لَا قَائِلَ بِوُجُوبِ قَصْدِهَا مِنْ مِثْلِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ)) بل في ذلك دليل<sup>(٤)</sup> أَنَّهَا لَا تَقَامُ فِي غَيْرِ حُضُورِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ كَمَا سَيَأْتِي؛ وَلَا فِي مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا مِثْلُ تِلْكَ الْمَسَافَةِ، كَمَا يُفَعَّلُ الْآنَ (فِي صَنْعَاءَ وَالْجَرَفِ، وَالرُّوْضَةِ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ)<sup>(٥)</sup>: ((وَفِي عَدَمِ إِذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ قُبَاءَ وَالْعَوَالِي وَغَيْرِهِمْ فِي إِقَامَتِهَا فِي مَسَاجِدِهِمْ أَبِينُ الْبَيَانِ أَنَّ حُكْمَهَا مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ)) انتهى.

قلت: ولا مخالفة إلا بأن يُعْتَبَرُ فِيهَا مِنَ الشَّرُوطِ مَا لَمْ يُعْتَبَرِ فِي الْخَمْسِ؛ وَأُظْهِرُ الشَّرُوطَ حُضُورَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، كَمَا سَيَأْتِي.

وأما حديثُ جَابِرٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ وَابْنِ بَيْهَقٍ<sup>(٦)</sup>: ((قَضَتِ السُّنَّةُ<sup>(٧)</sup> أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَهَا جُمُعَةً)) وَنَحْوَهُ عِنْدَ صَاحِبِ (الْيَتِيمَةِ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ فَضْعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ أَصْلًا وَرَفْعًا، حَتَّى<sup>(٨)</sup> قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: ((لَا يَثْبُتُ فِي الْعَدَدِ حَدِيثٌ)). وَلَئِنْ قَوْلَ الرَّأْيِ مِنَ السُّنَّةِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا سُنَّةَ النَّبِيِّ

(١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رواه البخاري في الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٢٩٥/٢) ومسلم في الجمعة في فاتحته، رقم (٨٤٤-٨٤٥).

(٢) في (س ط): ((التِّرْمِذِيُّ عَنْ رَجُلٍ)).

(٣) رواه التِّرْمِذِيُّ فِي ابْوَابِ الصَّلَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي الْجُمُعَةِ رَقْم (٥٠١).

(٤) فِي (س ط): ((دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا)).

(٥) العبارة المحصورة بقوسين ليست في (س ط).

(٦) رواه الدَّارِقُطِيُّ (٤/٢) وَابْنُ بَيْهَقٍ (١٧٧/٣).

(٧) فِي (س ط): ((بِأَنَّ)).

(٨) ((حَتَّى)): لَيْسَتْ فِي (س ط).

صلى الله عليه وسلم كما عَلِمَ في الأصول، ولو سُلِّمَ فالسُّنَّةُ غيرُ الفَرَضِ الذي هو محلُّ النزاع، وإنْ أُطْلِقَتْ عليه مَجَازاً في الأصلِ الحقيقة.

فإن قُلْتُ: لو لم يَكُنْ فرضَ عَيْنٍ لما هَمَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بالإحراقِ على قَوْمٍ تَخَلَّفُوا عنِ الجُمُعَةِ بَيُوتِهِمْ، كما ثَبَتَ ذلك في الصَّحِيح. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: هو مُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ في الجماعةِ كما ثَبَتَ في الصَّحِيح أيضاً عندَ مُسْلِمٍ وغيرِهِ، وبه احتجَّ أبو العباس، وداود، وأحمد، وإسحاقُ بنُ راهوية، وأبو ثور، وابنُ المنذرِ على وجوبِ الجماعةِ؛ فما هو جوابُكَ في الجماعةِ فهو جوابُنا على الجُمُعَةِ، لأنك لا تقولُ بوجوبِ الجماعةِ، أو تقولُ بوجوبِها كفايةً، وأمَّا نحنُ فنقول: إن ذلك كانَ في مُنافقينَ مُستَحْفَينَ بالشَّريعةِ فرضيها ونفليها؛ وَمَنِ اسْتَحَفَّ بِأَيُّهَا كَفَرَ. وقد كان تركُها علامةَ المنافقِ؛ وجاءَ وصفُهُ في بعضِ الرواياتِ بالمُنافِقِ؛ والنزاعُ إنما هو في المُسْلِمِ التَّارِكِ لَهَا بغيرِ استِحْفافٍ، بل لِعَدَمِ شَرَطِ الوُجُوبِ <sup>(٢)</sup> من الفراغِ أو غيرِهِ، مما تقدَّم ويأتي.

ومَّا حَقَّقْنَاهُ يَصِحُّ الجزمُ بأنها فرضُ كفايةٍ، كما نقله الطُّبري عن أكثرِ الفقهاء، وتَغْلِيظُ مَنْ غَلَطَهُ مَدْفُوعٌ بما ذكرناه، لأنَّ فرضَ العَيْنِ لا يكونُ حُكْمُهُ كأحكامِ الجُمُعَةِ المذكورة. وكيف يُقْبَلُ تَغْلِيظُهُ وقد كانَ رأى علماءِ العراقِ قاطبةً أن لا جُمُعَةَ إلا في أربعةِ أُمصار، وذلك أَقلُّ مِنْ فرضِ الكفايةِ. ثم قد صَرَّحَ العُلَمَاءُ بأنها إنما شُرِعَتْ شعاراً للإمامِ عندَ من اشترطَهُ، أو للإسلامِ عندَ غيرِهِ، وذلك من الجهادِ وهو فرضُ كفايةٍ اتفاقاً <sup>(٣)</sup> كالأذان، وهو مُخْتَلَفٌ في وجوبِهِ.

وأما الأصول: فالأدلةُ على الجُمُعَةِ بلفظِ الجُمُعَةِ، ولفظِ من تركها، ولفظِ الأمرِ بالسَّعْيِ إليها، وكل ذلك لا يَنْتَهِزُ على الـ [وجوبٍ بمجرده، و] <sup>(٤)</sup> أما الاحتجاجُ

(١) رواه مسلم في المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة رقم (٦٥٢).

(٢) في (س ط): ((الوجوب عليه من الفراغ)).

(٣) في (س ط): ((اتفاقاً أو كالأذان)).

(٤) سقطت عبارات وجمل من الأصل وغادر الناسخ مكانها بياضاً، وقم ذلك في صفحتين من هذه النسخة، فاستدركنا العبارات والجمل المساقطة من شرح هذه الرسالة لعلي الطبري التي رمزنا لها بـ (س ط) ووضعناها بين حواصر معقوفات.



بالأولئك فينبني على انتهاض [أدلة ثبوت العموم، وقد حققنا] ما أشار إليه عضد الدين من سقوطها في (مختصرنا) في الأصول و (شرحه) [وأنها ما خرجت عن الإطلاق الذي يصدق على فرد، ففي مثل] محل النزاع؛ والمراد بالجمعة جمعة النبي صلى الله عليه وسلم [وومن تركها] من كان يستخف بها من المنساقين، كما ورد التقييد [بالاستخفاف أيضاً] في الوعيد، لا سيما واللام والصلة يكونان [للعهد كما يكونان للجنس] وإجابة دعاء رسول الله (١) صلى الله عليه وسلم واجبة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا (٢) اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤/٨]. الآية. ولا كذلك (٣) دعاء غيره للفرق الضروري، لا سيما (٤) والخطاب لا يشمل المعلومين إلا بالتنقيح / المناط كما علم؛ وهو مبني على عدم تحقق الفارق بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره، والفرق ضروري.

وأما حديث: ((إن الله كتب عليكم الجمعة في مقامي هذا في ساعتي هذه في شهري هذا [في عامي هذا] (٥) إلى يوم القيامة فمن تركها من غير عذر مع إمام عادل أو جائر))؛ الحديث عند الطبراني في (الكبير) و (الأوسط) عن أبي سعيد مرفوعاً (٦) ، وعن عمر أيضاً بنحوه. وعند أبي طالب في (الأمالي) ، والبيهقي وابن ماجة من طريق عبد الله بن محمد العدوي عن جابر بن عبد الله (٧) . وعند البيهقي من حديث أبي هريرة من طريق زكرياء الوقار، فحديث باطل؛ أما ما عند الطبراني فلا أنه بإسناد مظلم، وقد صرح متأخرو أئمة الحديث بأن (معجم الطبراني) مجمع الشواذ والمناكير، ولو كان له أصل يثبت به لما خلعت عنه دواوين الإسلام الستة مع الحاجة إليه في أصل عظيم؛ حتى قال السيد محمد بن إبراهيم: ((إن ابن حجر عزاه إلى الطبراني، ويضع

(١) في (س ط): ((دعاء النبي)).

(٢) ((يا أيها الذين آمنوا)): لم يشته الطبري في تعقبه (س ط).

(٣) في (س ط): ((وكذلك)).

(٤) ((لا سيما)): ليست في (س ط).

(٥) ما بين المعفوتين ليس في الأصل استدر كناه من (س ط).

(٦) الحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٠/٢) وقال: ((رواه الطبراني في الأوسط وفيه موسى بن عطية

الباهلي، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات)).

(٧) رواه ابن ماجة رقم (١٠٨١) والبيهقي (١٧١/٣٠).

للكلام عليه، مع طولِ باعِهِ وَسَعَةِ اَطْلَاعِهِ)) ومثل ذلك عِلَّةٌ قَادِحَةٌ تدلُّ على نكارتِهِ بينَ أئِمَّةِ الحديث.

وأما طريقُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ<sup>(١)</sup> فقال فيه وَكَيْعٌ: ((يَضَعُ الحديث))، وقال البخاري: ((منكر الحديث))، وقال ابنُ حِبَّانَ: ((لا يَحْجُزُ الاحتجاجُ به))، وأما طريقُ الوَقَّارِ فقال [ابن عَدِيٍّ]: ((يَضَعُ الحديث))، وقال صَالِحُ جَزَرَةَ: ((حدَّثنا زكرياءُ الوَقَّارُ [وكانَ مِنَ الكَذَّابِينَ الكبارِ])). ثم مَدَّارُ الطريقتين على عليٍّ بن [زيد بن] جُدْعَانَ، وقد جُرِّحَ [وَعُدِّلَ والجَارِحُ أَوْلَى وإن كَبِرَ المَعْدِلُ] كما عَلِمَ، حتَّى قالَ الدارقُطُني: ((كِلا الطريقتين [غيرُ ثابتٍ])). قالَ ابنُ عَبْدِ البرِّ: ((هذا] حَدِيثٌ واهي الإسناد. وأيضاً فلو [سَلِمَ العُمومُ فَقَدْ حُصِّرَ مِنْهُ مَنْ] تقدَّم. وقد صرَّحَ جَمَاهِيرُ مِنْ مُحَقِّقِي أئِمَّةِ [الأصولِ] بأنَّ العُمومَ بعدَ تَخْصِيصِهِ [بالمُنْفَصِلِ لا يَكُونُ حُجَّةً إلا في السَّبَبِ] [وكذا إن قُبِدَ بالمتَّصِلِ، وقد] حَقَّقْنَا البَحْثَيْنِ في (مُخْتَصَرِنَا)<sup>(٢)</sup> في الأصولِ و (شَرْحِهِ) [بما يَقْصُرُ عَنْ إِبْطَالِهِ إِبْدَاءُ الإِبْطَالِ] لأنَّ القَوْلَ بالقَطْعِ بِتَعَلُّقِ المَطْلُوقِ بِجَمِيعِ [الْأَمْكِنَةِ والأَزْمِنَةِ والأَحْوالِ] والصفاتِ والأشْخاصِ مما لا دَلِيلَ عليه إلا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى الموقَّعةِ في لزومِ القَوْلِ بِجَوَازِ النِّسْخِ عن أَكْثَرِ المَكْلُفِينَ قَبْلَ التَّمَكُّينِ، من فِعْلٍ ما كَلَّفُوا به. وأهلُ العَدْلِ لا يَقُولُونَ بذلك، وإن قالتِ المَجْبُورَةُ مثلاً: ((يَكُونُ نَسْخُ اسْتِيقْبَالِ بَيْتِ المقدِسِ على فَرَضِ تَعَلُّقِ وجوبِهِ بنا وبزَمَانِنَا وأَحْوالِنَا، نَسِخٌ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ تَمَكُّينِنَا<sup>(٤)</sup> مِنْ فِعْلِهِ)) وعلى ذلك فِقْسُ تَخْصِيصِ العُمومِ وَتَقْيِيدِ المَطْلُوقِ<sup>(٥)</sup>. وبمثلِ هذا ذهبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ والشافعيُّ وغيرُهُما إلى قَصْرِ عُمومِ<sup>(٦)</sup> على السَّبَبِ، فما ظَنُّكَ بالمطلَقِ؟

(١) في (س ط): ((فقد قال)).

(٢) في (س ط): ((التمكين)).

(٣) في (س ط): ((نسخا)).

(٤) في (س ط): ((تمكيننا)).

(٥) في (س ط): (المطلق بالفضل) زيادة.

(٦) في (س ط): ((العموم)).

### وأما الاحتجاج بالأمر على الوجوب:

فالمحققون أيضاً على أنه لا يدل على الوجوب إلا بالقرينة<sup>(١)</sup> من وعيد أو نحوه. وقد تقدم أن القرينة قد قامت على مجرد الترغيب، كما تقدم في غسل الجمعة. وإن سلم لا ينهض إلا لإيجاب جمعة النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى تركها يُحمل الوعيد كما تقدم دليله؛ لأن الاستخفاف بدعائه صلى الله عليه وسلم لغير عذر كفر.

وأما تركها مع غيره فقد تركها جهابذة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وغيرهم من أئمة جميع الأمصار، مع من لا يرضون سيرته في جميع الأعصار. فلو حكمنا بضلال أولئك الأئمة لهدمنا دعائم ديننا القوية القوية<sup>(٢)</sup>، وسدّدنا طريقه السويّة بالكلية. ثم لو سلم توجه الوعيد على من ترك جمعة غير النبي صلى الله عليه وسلم، فهو متوجه على من تركها استخفافاً كما صرح به الحديث. لكن الاستخفاف لا يتحقق إلا فيمن اجتمعت عليه الشروط، أعني سماع<sup>(٣)</sup> النداء بالفعل، فارغاً بذكره بعده الحضور في مسجد مصر جامع مع الإمام الأعظم المجمع على إماميته. واجتماع تلك الشروط لأكثر الناس قريب من المستحيل.

### وأما الفقه:

فقد شرط أئمته<sup>(٤)</sup> من أصحابنا وغيرهم شروطاً للجمعة استنبطوها من ظاهر حال جمعة النبي صلى الله عليه وسلم وفعله<sup>(٥)</sup> إلا المصّر الجامع، لحديث علي وحديث أهل البادية المتقدمين. وإلا الإمام<sup>(٦)</sup> لحديث جابر (رضي الله عنه وحديث<sup>(٧)</sup>) أبي هريرة: ((وله إمام عادل أو جائز)) تقدم<sup>(٨)</sup>. ولحديث: ((لأربعة إلى الأئمة منها الجمعة)).

(١) في (س ط): ((بقرينة)).

(٢) كذا الأصل، ولا معنى لتكرارها، وهي ليست في (س ط).

(٣) كذا الأصل، وفي (س ط): ((سامع)) وهي أوجه.

(٤) في (س ط): ((أئمة)).

(٥) ((وفعله)): ليست في (س ط).

(٦) في (س ط): ((والإمام)).

(٧) ما بين القوسين ليس في (س ط).

(٨) ((تقدم)): ليست في (س ط).

والأول: وإن كان من الضعف على ما تقدم.

والثاني: لم يثبت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بإجماع المحدثين، وإنما هو من قول التابعين: الحسن، وعبيد<sup>(١)</sup> الله بن مجيرين، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء، ومسلم بن يسار، فلا أقل من أن يكون اشتراطه من جملة ما استنبط اشتراطه من ظاهر<sup>(٢)</sup> جمعة النبي صلى الله عليه وسلم، كالخطبة، والمسجد، ونحوهما، ثم اشتراطه على أحد وجهين: إما اشتراط وجوده في العصر وإن لم يحضر الصلاة، أو حضوره لها. والظاهر من حال جمعة النبي صلى الله عليه وسلم هو الثاني، كما هو صريح حديث أبي سعيد المقدم عند الطبراني، لتصريحه بالمعنى أعني قوله: ((مع إمام عادل أو جائر)) وعليهما يحمل ما في رواية جابر بلفظ: ((وله إمام عادل أو جائر)).

وأما حمل الإمام على إمام الصلاة كما توهمه الأمير الحسين فيدفعه الوصف بالعدل والجور كما ذكره القاضي زيد، لأنهما صفتا الإمام الأعظم. وقد أجاب السيد محمد ابن إبراهيم [الوزير] على هذا الدفع بأن<sup>(٣)</sup> الوصف خرج مخرج الأغلب<sup>(٤)</sup> كما في: ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> [النساء: ٢٣/٤] لأن الغالب أن إمام الصلاة هو الإمام الأعظم، فما حصل من هذا الجواب إلا أن حقق أن المراد به الإمام الأعظم. ولا يستلزم ثبوت الحكم في غير الغالب فإن تحليل الربائب اللواتي لسن<sup>(٦)</sup> في الحجور هو الرواية المشهورة عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه، وصريح كلام فقيه آل محمد أحمد ابن عيسى بن زيد، وصريح كلام الهادي<sup>(٧)</sup> في (الفنون)، وهو مذهب أئمة الظاهر<sup>(٨)</sup>

(١) في (س ط): ((عبد الله)).

(٢) في (س ط): ((ظاهر حال جمعة)).

(٣) في (س ط): ((بأن هذا الوصف)).

(٤) في (س ط): ((الغالب)).

(٥) في (س ط): ((من نسائكم)).

(٦) في الأصل: ((ليس)) مصحفة صححناها بما في (س ط) لاستقامتها مع السياق.

(٧) في (س ط) زيادة: ((عبد السلام))، والمقصود الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت ٢٨٩ هـ / ٩١٠ م) ومن كتابه

(الفنون) ثلاث نسخ في مكتبة الجامع الكبير وفي الامروزيانا (انظر كتابنا مصادر التراث اليمني ١٣٨).

(٨) في (س ط): ((الظاهرية)).

قاطبة، لأن إهدار القيد الصريح، ونقل البراءة التي هي أحد الأدلة بلا دليل مما لا يجوز. وقد عُلِمَ أنَّ المطلق يُحملُ على المقيّد إذا كان في حكم واحدٍ كمسألتنا.

ومن العَجَبِ إيمانُ أهلِ المذهبِ بِبَعْضِ هذا الحديثِ وكفرُهُم بِبَعْضِهِ، مع أنَّ نكارةِ بعضِهِ موجبةٌ لنكارةِ كُلِّهِ. وأما تأويلُهُم للحائِزِ بالجورِ في الباطنِ فساقطٌ لعدمِ<sup>(١)</sup> خطاباتِ الشارعِ بالباطنِ ولا حَمْلِها عليه<sup>(٢)</sup>؛ وإنَّما تُحملُ على الظاهرِ الحديثِ: ((إنَّما يُحكمُ<sup>(٣)</sup> بالظاهر))<sup>(٤)</sup>. على أنَّ التأويلَ إنَّما يُحتاجُ إليه إذا اضطررنا إليه صحّةُ الدليلِ متناً وسنداً ودلالةً. وأما مثلُ هذا الحديثِ فهو<sup>(٥)</sup> أضعفُ من أن يُستعملَ<sup>(٦)</sup> بتأويلِهِ، ويُغني عنه ما تقدّم من أنَّه لم يؤثرَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم الأمرُ بإقامةِ الجمعةِ في غيرِ حضورِهِ.

وأما ما كانَ من تجميعِ مُصَنَّبِ بنِ عُمَيْرٍ وأَسَدِ<sup>(٧)</sup> بنِ زُرارةٍ في بقيقِ الخصمانِ بدارِ بني خَيْشَمَةَ من حرّةِ بني بياضَةَ فَبَيَّاهُ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم لما مَنَعَهُ المشركونَ عن إظهارِ الشعارِ بمكّةَ، كما حَقَّقَهُ أئمةُ الحديثِ، وما فَعَلَ لَعُذْرُ فهو رُخْصَةٌ لا يكونُ حُكْمُهُ عَزِيمَةً؛ فَإِذْ الشَّرْطُ هو حُضُورُ الإمامِ الأعْظَمِ السَّائِرِ سيرةَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم. لكن السَّيِّدَ صَارِمَ الدِّينِ إبراهيمَ بنَ مُحَمَّدٍ الوَزِيرِ صَرَّحَ في جَوَابِ رسالةِ الإمامِ عزِ الدِّينِ بنِ الحَسَنِ في الإمامَةِ بأنَّ سيرةَ المتأخِرينَ مِنَ الأئمةِ ليستَ مِنْ سيرةِ النبيِّ<sup>(٨)</sup> صَلَّى اللهُ عليه وسلّم، قال: ((وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فهو جاهِلٌ مُعاندٌ))، وأشارَ الفَقِيهُ<sup>(٩)</sup>

(١) في (س ط): ((لعدم تعلقات خطابات)). وهي أوجه لإقامة السياق.

(٢) في (س ط): ((حملوها)).

(٣) في (س ط): ((نحن نحكم بالظاهر)).

(٤) بلفظ "نحن نحكم بالظاهر" أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة، رقم (٥٧٩) وقال: "لا يحتج به أهل الأصول" ولا أصل له.

(٥) في (س ط): ((فإنه)). تصحيف لا طائل وراءه.

(٦) كذا الأصل، ولي (س ط): ((نشتغل)) وهي أوجه.

(٧) في (س ط): ((سعد)).

(٨) بدلها في (س ط) ((رسول الله)).

(٩) في (س ط): ((وأشار إليه محمد)). ولعلها الوجه.

محمَّد بن يحيى بهرَّان رحمه الله<sup>(١)</sup> في (آخر (بهجة الجمال) له إلى مثل ما ذكره السيّد صارم الدين)<sup>(٢)</sup>؛ فتحقّق بذلك إسقاط الوجوب، كما يدلُّ عليه أحاديث العزلة في آخر الزمان. والمثل هذا<sup>(٣)</sup> ترك جهابذة الأئمة الجمعة مع مَنْ لا يَرْضَوْنَ سيرته لسقوط الاحتجاج بحديث: ((وله إمام عاقل أو جائر)) لا يُقال: إن فعل الجمعة إذا كان للإمام، كان له أن يأمر بها فيما<sup>(٤)</sup> بعد عنه، لأننا<sup>(٥)</sup> نقول: بل ليس له إلا الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلّم، وقد استخلف عتاب بن أسيد على مَكَّة، وابن أم مكتوم على المدينة، وبعث عليّاً ومعاذاً<sup>(٦)</sup> إلى اليمن، وأتت إليه الوفود من كل ناحية يتعلّمون الدين؛ فما عَلِمْنَا بعد البحث الشديد أنه أمر أحداً بالجمعة أمراً خاصاً بها كما كان يأمرهم بالخمسة الصلوات؛ بل كان يقول لأصحابه: ((إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل)) فردّها إلى إرادتهم. وأما حديث استخلاف ابن أم مكتوم على الصلاة، فمطلق الصلاة حقيقة للخمسة لا ينطلق إلى غيرها إلا بتقييد، كصلاة الجمعة وصلاة الجنازة ونحو ذلك. والافتقار إلى التقييد قرينة الجواز؛ واللفظ لا يستعمل في حقيقته ومجازه إلا مجازاً يفتقر إلى قرينة أيضاً.

وأما الاحتجاج بأقيموا الصلاة فهوّس، لأن الصلاة حقيقة شرعية، فأين دليل كونه الجمعة لغير حضور الإمام الأعظم مشروعة.

(وأما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ((إن أول جمعة جمعت بعد جمعة المدينة بجواتا من البحرين قرية من قرى عبد القيس)) ففعل غير النبي صلى الله عليه وسلّم، ولا يدلُّ على أكثر من الجواز لو صحّ تقرير النبي صلى الله عليه وسلّم له أيضاً، كصلاة المغنورين. ولا دلالة على أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلّم،

(١) عبارة الترحم ليست في (س ط).

(٢) العبارة المحصورة بين قوسين جاءت صيغتها في (س ط): ((في (بهجة اجمال) له مثل ما ذكره صارم الدين)).

(٣) في (س ط): ((ذلك)).

(٤) في (س ط): ((فيمن)). ولا تقوم.

(٥) في (س ط): ((فنحن نقول)).

(٦) في الأصل: (وبعث علي ومعاذ) بالرفع خطأ صوبناه من (س ط).

ومعارضٌ بحديث: ((لا جُمعة ولا تَشْرِيق)) وحديث أهل البادية المتقدمين؛ وما تقدّم من عدم إذن النبي صلى الله عليه وسلم لأهل القرى حول المدينة في إقامتها حتى إن كانوا ليأتونها من ذي الحليفة، وكل ذلك قول، والقول أرجح من الفعل، لأن جواتا من البوادي<sup>(١)</sup>، لا يقال إجماع المسلمين على فعلها في كل مضر وكل عَصْرٍ بغير حضور الإمام؛ فلو كان إقامتها كذلك بدعة لأجمع المسلمون على ضلالة<sup>(٢)</sup>؛ وقد قامت الأدلة على عصمة الإجماع، لأننا نقول: عصمة الإجماع إنما هي عن تعمّد المعصية، وأما عن الخطأ فلم يُعصَم عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن غيره، كما حقّقهُ أئمة الاستدلال. ثم قدّمنا نفى الوجوب عيناً، ونفيه لا يستلزم كون الفعل بدعة محرمة، كجواز<sup>(٣)</sup> كونه<sup>(٤)</sup> كصلاة المغنورين لها. وقد صرح أصحابنا أيضاً بأنها تصحّ مع عدم الشروط التي اعتبروها، قالوا: لأنها شرط<sup>(٥)</sup> للوجوب لا للصحة، أو يكون واجباً مخيراً بينها وبين الظهر، والواجب المخير لا يتصف بالوجوب المعين، بخلاف ما إذا حضر الإمام الجامع للشروط فإنها تتعيّن على من سمع نداءه، بحيث يدرك الحضور رفعه. على أن الإجماع المدعى ممنوح، وكيف تصحّ دَعْوَاهُ وأئمة العراق قاطبة قائلون: إنه<sup>(٦)</sup> لا جُمعة إلا في أربعة أُمصار<sup>(٧)</sup>؛ (وأخرج ابن المنذر عن ابن عمر أنه كان يقول: ((لا جُمعة إلا في المسجد الأكبر الذي يُصلي فيه الإمام))<sup>(٨)</sup> لأنّ تعلق

(١) الفقرة المحصورة بين القوسين جاءت صيغتها في (س ط): ((وكذا ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أن أول جمعة جمعت بعد جمعة المدينة قرية من قرى عبد القيس لأنه فعل لا يدل على أيّين من الجواز لوصح تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم كصلاة المغنورين، ومعارض بحديث ((لا جمعة ولا تشريق))، وحديث أهل البادية المتقدمين، وما تقدم من عدم إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأهل القرى المدينة في إقامتها حتى إن كانوا ليأتونها من ذي الحليفة، لأن جواتا من البادية)). ويلاحظ فيها فنق العبارة والاضطراب.

(٢) في (س ط): ((الضلال)).

(٣) في (س ط): ((الجواز)).

(٤) في (س ط): ((كونها)).

(٥) في (س ط): ((شروط)).

(٦) في (س ط): ((بأن)).

(٧) في (س ط): ((الأربعة الأمصار)).

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (س ط).

الوجوب بغير مَنْ حَضَرَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسْجِدَ خَلِيفَتِهِ بَعْدَهُ مِمَّا لَا يَنْتَهِضُ ظَنًّا فَضْلًا عَنْ قَطْعِ.

ومما هو قرينة على عدم الوجوب عينا تصريح العلماء بأن أعذار الجماعة أعذار لها، وأكثر تلك الأعذار إنما تسقط المندوب؛ ولهذا لا تسقط الخمس لها، لأن منها عدم الفراغ. وقد صرحوا أن الواجب إنما يسقط بالإضرار لحديث أبي موسى عند الحاكم<sup>(١)</sup> مرفوعاً بلفظ: ((مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَارْغاً صَحِيحاً فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ)) حيث جعل الفراغ شرطاً للتحتم؛ وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط، لا يقال: أسقطت الظاهر، فلزم وجوبها مثله، لأننا نقول: لا امتناع في أن يسقط الفرض بالنفل، كما تسقط الزكاة عن ذمّة معجلها قبل شروط<sup>(٢)</sup> الوجوب الذي هو الحول؛ وكما قال بعض الحنفية: إن ما فُعل في أول الموسع إنما هو نفل يسقط به الفرض، وكما يسقط طواف الزيادة إن تعذر بطواف القدوم، مع أنه مندوب عند الفريقين. وتسقط الجمعة على غير الإمام وثلاثة بصلاة العيد، على القول بعدم وجوب صلاة العيد، بل صلاة المعذورين عن الجمعة تسقط صلاتهم<sup>(٣)</sup> الظاهر مع عدم وجوبها عليهم. وعلى الجواز تحمّل صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها في بطن وادي بني سالم حتى قديم المدينة، لأنه مسافر غير نازل، ولهذا تركها في عرفات.

فقد حصل من هذا كله<sup>(٤)</sup> ظن وجوبها عينا على من سمع نداء الإمام الأعظم العادل المقيم المجمع على إمامته، قياساً على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ بشرط أن يسمع نداءً فارغاً بحيث يدرك الحضور معه متطهراً في مسجد مبصر جامع، وبقي الشك في الوجوب على غيره.

(١) المستدرک (كتاب الصلاة): ٢٤٦/١.

(٢) في (س ط): ((شرط)).

(٣) في (س ط): ((صلاة)).

(٤) ((كله)): ليست في (س ط).



وأما قولُ ابنِ القَصَّارِ مِنَ المَالِكِيَّةِ لو جازَ أن يقولَ: إقامةُ الجُمُعَةِ بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم وبخلفائه شَرْطٌ فيها، لجازَ أن يقولَ ذلكَ في سائرِ الصَّلَواتِ ففي نهايةِ التهافُتِ، لأنَّ المِلَازِمَةَ مَنوعَةٌ، ومُسْتَنَدٌ مَنعِها بما تَقَدَّمَ من حَدِيثِ<sup>(١)</sup> أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، ومن قولِ ابنِ المُنْذِرِ، ودَلِيلُهُ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ من مُخَالَفَتِهَا لسائرِ الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>؛ وكيفَ لا، وشَرْطُ<sup>(٣)</sup> وَجُوبِهَا مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ، (وَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الْخُمْسِ اثْنَانِ، بَلْ هُوَ ضَرُورِيٌّ مِنَ الدِّينِ لَتَوَاتُرِ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ فُرَادَى وَجَمَاعَةً، فِي كُلِّ مَكَانٍ وَكُلِّ زَمَانٍ<sup>(٤)</sup>). وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يُعْذَرُ عَنْهَا الْمُسْتَأْنَفُ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِ.

وهذا ما بَلَغَ إِلَيْهِ نَظَرُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَتَمَكَّنُنَا مِنَ النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ. وَمَنْ أَطَّلَعَ عَلَى دَلِيلِ الْوُجُوبِ عَلَى غَيْرِ مِنْ<sup>(٥)</sup> ذَكَرْنَا، وَبَغَيْرِ مَا إِلَيْهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَشَرْنَا، تَفَضَّلْ بِإِهْدَائِهِ لَنَا مَأْجُوراً مَشْكُوراً، وَاللَّهُ تَعَالَى يَهْدِينَا لِمَا يُرِيدُ، وَيُخَلِّصُ أَعْنَاقَنَا مِنْ رِبْقَةِ التَّقْلِيدِ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً طَيِّباً مُبَارَكاً.

\* \* \*

انتهى هذا الرَّقْمُ لعشرِ لَيَالٍ بَقِيْنَ من شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ: ١١٨٧ بفلمِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَحْيَى بنِ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ الشَّهَارِيِّ، سَامِحَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَفَا عَنْهُ، وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَإِخْوَانِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ

(١) ((حديث)): ليست في (س ط).

(٢) في (س ط): ((الصلوات)) وهي أوجه.

(٣) في (س ط): ((وشروطها وشروط وجوبها)).

(٤) جاءت صيغة العبارة المحصورة بين القوسين في (س ط) على النحو التالي:

((ولم يختلف منهم في الخمس وشروطها اثنان، بل هي ضرورة من الدين لتواتر أمره صلى الله عليه وآله وسلم

بها القريب والبعيد جماعة وفردى في كل مكان وكل زمان)).

(٥) كذا الأصل، وهي في (س ط): ((ما))، وهي الوجه.

والأموات؛ إنه قريبٌ مجيبُ الدَّعَوَاتِ آمين. والصَّلَاةُ والتَّسْلِيمُ على أَشْرَفِ المرسلين  
وَحَاتِمِ النَّبِيِّينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ<sup>(\*)</sup>

\* \* \*

(\*) على الصفحة التي فيها نهاية الرسالة أثبتت نَقْلَانِ بِنُطْخِ النَّاسِخِ الشُّهَارِيِّ نَفْسَهُ، وَنَصَبَهُمَا:  
- "من الإنشاء البليغ البديع قولُ الصَّاحِبِ ابنِ عَبَّادٍ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: مَا أَحْسَنُ السَّجْعِ؟ فَقَالَ: مَا عَفَى عَلَى  
السَّجْعِ. فَقِيلَ: مِثْلُ مَاذَا؟ فَقَالَ: مِثْلُ هَذَا. تَحْتَ مِنْ شَرَحِ بَدِيعَةِ ابْنِ حُجَّةٍ (من التسجيع))  
- ((من شرح بديعية ابن حجة في الانسجام ما لفظه:

وَمَنْ بَرَعَ فِي الطَّرَائِفِ الْغَرَامِيَةِ، وَأَتَيْعَ زَهْرَ نَظْمِهِ فِي حَدَائِقِ الْإِنْسَجَامِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السَّرُوحِيُّ. قَالَ أَمِيرُ  
الدِّينِ أَبُو حَيَّانَ: كَانَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ مَعَ زَهْدِهِ يَحِبُّ الْجَمَالَ، وَكَانَ يُغْنِي بِشِعْرِهِ الْغَرَامِيَّ فِي عَصْرِهِ لِرَقَّةِ  
شِعْرِهِ وَعُذُوبَةِ أَلْفَاظِهِ.

وَقَالَ الشَّهَابُ مَحْمُودٌ: كَانَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ يَكْرَهُ مَكَانًا تَكُونُ فِيهِ امْرَأَةٌ. وَمَنْ دَعَاهُ مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ: شَرُّ طَبِيعَةٍ  
مَعْرُوفٍ، وَهُوَ أَلَّا تَحْضُرَ فِي الْجُلُوسِ امْرَأَةٌ. وَكُنَّا يَوْمًا فِي دَعْوَةٍ، وَأَحْضَرُ صَاحِبُ الدَّعْوَةِ شَوَاءً، فَأَمَرَ بِإِدْخَالِهِ إِلَى  
النِّسَاءِ يَقْطَعْنَهُ وَيَجْعَلْنَهُ فِي الصُّحُوفِ، فَلَمَّا حَضَرَ، تَعَرَّفَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: كَيْفَ يُوَكَّلُ وَقَدْ لَمَسْنَهُ بِأَيْدِيهِنَّ.  
وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهُ لَمَّا تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ فِي رَابِعِ رَمَضَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَسِتْمِئَةَ قَالَ أَبُو مَحْبُوبِهِ: وَاللَّهِ مَا أَدْفَنَهُ  
إِلَّا فِي قَبْرِ وَلَدِي، وَكَانَ يَهْوَاهُ فِي الْحَيَاةِ، وَمَا أَفْرَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَمَاتِ؛ لَمَّا كَانَ يَعْهَدُهُ مِنْ دِينِهِ وَعَفْتِهِ.  
فَمِنْ إِنْسَجَامَاتِهِ الْغَرِيبَةِ قَوْلُهُ:

أَنْعَمَ بِوَصْلِكَ لِي فَهَذَا وَقْتُهِ	يَكْفِي مِنْ الْمَجْرَانِ مَا قَدْ ذُقْتُهِ
أَنْفَقْتُ عَمْرِي فِي هَوَاكَ وَلَيْتَنِي	أَعْطَى وَصَالًا بِالَّذِي أَنْفَقْتُهِ
يَا مَنْ شَغَلْتَ بِحَبِّهِ عَنِ غَسِيرِهِ	وَسَلَوْتُ كُلَّ النَّاسِ حِينَ عَشَقْتُهُ
أَنْتَ الَّذِي جَمَعَ الْخَاسِرَ وَجْهَهُ	لَكِنْ عَلَيْهِ تَصَبُّرِي فَرَقْتُهِ
قَالَ الْوَشَاةُ قَدْ ادْعَى بِكَ نَسَبَهُ	فَسَرَرْتُ لِمَا قَلْتُ قَبْدَ صَدَقْتِهِ
يَا اللَّهُ إِنْ سَاقَوْكَ عَنِّي قُلْ لَهُمْ	عَبْدِي وَمَلِكِي يَدِي وَمَا أَعْتَقْتُهُ
أَوْ قِيلَ مَشْتَقًا إِلَيْكَ فَقُلْ لَهُمْ	أَدْرِي بِذَا وَأَنَا الَّذِي شَوَقْتُهُ

وَمَا أَلْطَفَ مَا قَالَ بَعْدَهُ:

يَا حَسَنَ طَيْفٍ مِنْ خِيَالِكَ زَارَنِي	مِنْ عِظَمِ وَجْدِي فِيهِ مَا حَقَّقْتُهُ
فَمَضَى وَفِي قَلْبِي عَلَيْهِ حَسْرَةٌ	لَوْ كَانَ يُمْكِنُنِي الرُّقَادَ لَحَقْتُهِ

قُلْتُ: مَا نَفَثْتُ السُّحْرَ إِذَا صَنَقْتَ عَزَائِمَهَا بِأَوْصَالٍ إِلَى الْقُبُورِ مِنْ هَذِهِ النَفْثَاتِ، وَلَا لِسُلَافٍ ظَلَمَ الْحَبَابَ مَعَ  
حِلَاوَةِ التَّقْيِيلِ عَذُوبَةُ هَذِهِ الرِّشْفَاتِ.  
تَمَّتْ مِنْ شَرَحِ الْبَدِيعَةِ لِابْنِ حُجَّةٍ)).



# رسالة

في عدم تقرير البانيان (الهنود)  
وأهل الذمة في اليمن

للحسن بن أحمد الجلال

تحقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري



[رِسَالَةٌ أُخْرَى لِلْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَلالِ]

قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ

فِي عَدَمِ تَقْرِيرِ الْبَايَانِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ

فِي الْيَمَنِ

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ<sup>(١)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

سَأَلْتُ- أَرْشَدُنَا اللهُ وَإِيَّاكَ- عَنْ تَقْرِيرِ الْبَايَانِ فِي الْيَمَنِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَجُوزُ؛ فَاغْلَمْ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- قَدْ صَنَّفُوا الْكُفَارَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: مُشْرِكُو الْعَرَبِ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْآلِ يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ، لَايَةُ السَّيْفِ الْمَشْهُورَةِ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلُوا خِطَطَنَا بِأَمَانٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً لِيَسْمَعُوا كَلَامَ اللهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦/٩]. الْآيَةُ، فَإِنَّهَا قَيَّدَتْ آيَةَ السَّيْفِ الْمَطْلُوقَةَ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (الشَّفَا) وَكَأَنَّ الْهَادِي فِي الْأَحْكَامِ، وَمَالِكًا وَأَبَا يُوسُفَ جَوَّزُوا لِذَلِكَ ضَرْبَ الْجَزْيَةِ عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ، وَلَوْ وَثْنِيًّا عَرَبِيًّا أَوْ عَجَمِيًّا. وَفِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْجَزْيَةَ تَسْتَلْزِمُ الْأَمَانَ الْمَطْلُوقَ، وَالْآيَةُ مُقَيَّدَةٌ لَهُ بِغَايَةٍ، وَتَصَرُّحُهَا بِإِبْلَاغِهِ الْمَأْمَنَ ظَاهِرٌ فِي بَقَاءِ الْخَوْفِ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ جَوَازِ الْأَمَانِ الْمَطْلُوقِ.

(١) هذا العنوان من وضعنا تيسيراً لإخراجاً لهذه الرسالة وجعلناه بين معقوفتين. والبايان: جماعة من اليهود كانوا يتاجرون وينقلون بين الهند واليمن والخليج.

وأما حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، الْخَيْرُ؛ وَفِيهِ: ((فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهُمْ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>)) الحديث، فَيَدْفَعُهُ مَا سَيَأْتِي فِي الصَّنْفِ الثَّانِي مِنْ أَنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>))، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي نَسْخِ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَغَيْرِهِ.

[٥] عَلَى أَنَّ عَمَلَ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ/ بِهِ مُشْكِلٌ عَلَى مَا نَسَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ<sup>(٣)</sup> (الْفُصُول) مِنَ الْقَوْلِ بَعْدَ حَوَازِ نَسْخِ الْكِتَابِ بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ بِنَسْخِ آيَةِ السِّيفِ إِمَّا بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ أَوْ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، مَعَ ظُهُورِ الْفَارِقِ.

الصَّنْفُ الثَّانِي: أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِهِمْ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩/٩]. وَمَفْهُومُ الْغَايَةِ يَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَحْزُورُ مَقَاتَلَتُهُمْ مَعَ تَسْلِيمِ الْجَزِيَّةِ؛ وَهَذَا الْمَفْهُومُ بَعْدَ تَسْلِيمِ كَوْنِهِ حُجَّةً، وَكَوْنِ (حَتَّى) لِلْغَايَةِ لَا لِلْغَرَضِ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى عَدَمِ قِتَالِهِمْ الَّذِي هُوَ الْمَغْنَى بِهِذِهِ الْغَايَةِ، لَا عَلَى عَدَمِ إِخْرَاجِهِمْ، فَلَا تُعَارِضُ أَدْلَةُ الْإِخْرَاجِ الَّتِي صَحَّحَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا<sup>(٤)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، الْجَمِيعُ بِفَضْلِ: ((أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)) وَفِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) رواه مسلم في الجهاد، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، رقم (١٧٣١) والتِّرْمِذِيُّ فِي السِّيرِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي وَصِيَّتِهِ، رَقْم (١٦١٧) وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ، بَاب: دَعَاءُ الْمُشْرِكِينَ، رَقْم (٢٦١٢).

(٢) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْجِهَادِ، بَاب: إِخْرَاجُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، رَقْم (١٧٦٧).

(٣) هُوَ الْعَلَامَةُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوُزَيْرِ (ت: ٩١٤ هـ/ ١٥٠٨) وَلِلْمُؤَلِّفِ عَلَيْهِ شَرْحٌ مُبِينٌ هُوَ: (نِظَامُ الْفُصُولِ) (انْظُرْهُ فِيمَا تَقْدُم).

(٤) هُوَ بِمُخْتَلَفِ رَوَايَاتِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: (كِتَابُ الْجَزِيَّةِ): ٣١٦٨؛ مُسْلِمٌ: (بَابُ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ): ١٧٦٧؛ التِّرْمِذِيُّ: (بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ): ٢٣٠/٥؛ الدِّرَامِيُّ: ٢٣٣/٢، مُسْتَدْرَكُ أَحْمَدَ: ٢٩/١، ٣٢، ٨٧، ١٩٥، ٤٥١/٢، ٣٤٥/٣، ٢٧٤/٤ سِتْنِ الْبَيْهَقِيِّ ٢٠٢/٩؛ الْمُوطَأُ بِشَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ ٢٣٣/٤، وَانْظُرْ شَرْحَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ: ٦/٢٧٠-٢٧٢، الْبَحْرُ الزُّجْجَارُ: ٤/٤٥٦-٤٥٩؛ نِيلِ الْأَوْتَارِ ٦٧/٨.

ولفظ: ((لا يُتْرَكُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ)) أو لفظ: ((لا يَجْتَمِعُ دِينَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)) أو لفظ: ((لا يَبْقَى دِينَانٌ بِأَرْضِ الْعَرَبِ))<sup>(١)</sup> وجزيرة العرب على ما صرَّح به في (القاموس) وغيره: ما أحاط به بحر الهند والشام، ثم دجلة والفرات؛ وما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً، ومن جُدَّة إلى ريف العراق عرضاً. وعُورِضَتْ هذه الأحاديثُ بِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَخْرَجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ))<sup>(٢)</sup> قال في (الغيث) أَخْذاً مِنْ (الشفا) لِلْأَمِيرِ الْحُسَيْنِ: ((إِنَّمَا قُلْنَا بِجَوَازِ تَقْرِيرِهِمْ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ، لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أَخْرَجُوهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)) ثُمَّ قَالَ: ((أَخْرَجُوهُمْ مِنَ الْحِجَازِ)) عَرَفْنَا أَنَّ مَقْصُودَهُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ: الْحِجَازُ فَقَطْ، وَلَا مُخَصَّصٌ لِلْحِجَازِ عَنْ سَائِرِ الْبِلَادِ إِلَّا بِرِعايَةِ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنْهُ أَقْوَى؛ فَوَجَبَ مُرَاعَاةُ الْمَصْلَحَةِ إِذَا كَانَتْ فِي تَقْرِيرِهِمْ أَقْوَى مِنْهَا فِي إِخْرَاجِهِمْ. هَذَا أَقْوَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا فِي جَوَازِ تَقْرِيرِهِمْ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ)) انتهى كلامه.

ولا يخفى أنَّ هذا اجتهادٌ ساقطٌ مِنْ وَجْهِ:

**الأول:** أَنَّ حَمَلَ جَزِيرَةِ عَلَى الْحِجَازِ وَإِنْ صَحَّ مَجَازاً مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ فَهُوَ مَعَارِضٌ بِالْقَلْبِ بِأَن يُقَالَ: إِنَّهُ أُرِيدَ بِالْحِجَازِ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ إِمَّا لِأَنَّهُ جَازِهَا بِالْأَجْزَارِ كَالْأَنحِيزِ بِالْخِزَارِ الْخَمْسِ، وَإِمَّا مَجَازٌ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ؛ فَيَقْتَضِرُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَجَازَيْنِ إِلَى دَلِيلٍ وَلَا دَلِيلَ إِلَّا مَا ادَّعَاهُ مِنْ فَهْمِ أَحَدِ الْمَجَازَيْنِ دُونَ الْآخَرِ.

نَعَمْ، لَوْ اتَّصَلَ الْخِطَابُ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: أَخْرَجُوهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ الْحِجَازِ، أَوْ مِنْ الْحِجَازِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، لَكَانَ ذَلِكَ بَدَلاً يَكُونُ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودُ قَطْعاً، وَيَثْبُتُ مَا تَوَهَّمَهُ فِي (الشفا) مِنَ التَّقْيِيدِ. وَأَمَّا مَعَ انفصالِ الْحَدِيثَيْنِ فَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ.

(١) رواه مالك في الموطأ في كتاب الجامع، وما جاء في إجماع اليهود من المدينة (٨٩٢/٢، ٨٩٣) عن ابن شهاب الزهري. وعن أبي هريرة رواه عبد الرزاق في مصنفه رقم (٩٣٥٩) وانظر تمام تحريجه في تلخيص الخبير: (١٢٤/٤) ونصب الرأية (٤٥٤/٣).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٣٤٤/١٢).



الثاني: إن في جزيرة العرب زيادة لم تُغيّر حكم الجزء، والزيادة كذلك مقبولة اتفاقاً.

الثالث: إنه لا يتم ذلك التقريب للدليل في آخِر الحديث، أعني أهل نجران؛ لأن جزيرة العرب فيه إن كان المراد بها الكل، لم يبق للفرق بين الفريقين وجه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وإن كان المراد بها الحجاز أيضاً كما قيل في حديث غير أبي عُبَيْدَةَ، كان التقدير: أخرجوا اليهود من الحجاز وأهل نجران من الحجاز. ولا يخفى أن نظمه من الضعف بحيث لا ينبغي نسبته إلى من أولي جوامع الكلم، وأفصح من نطق بالضاد. إذ كان يكفي: أخرجوا اليهود وأهل نجران من الحجاز، لأن نجران من الحجاز في قول الأكثر. وإن لم يكن من الحجاز كان طلب إخراجهم من الحجاز من طلب تحصيل الحاصل، ولا ينبغي نسبته إلى ذي عقل؛ فضلاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الرابع: أن استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم، أعني التقرير لما عُلِمَ من أن المستنبطة إنما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته، وقد عُلِمَتْ دلالة الدليل إلا على نفي التقرير لا ثبوته.

الخامس: إنه استنباط في مقابلة النص لنص الشارع، بتبيين النص على أن العلة كراهة اجتماع وتبين، فلو لم ينص إلا على الحجاز أيضاً لجاز إلحاق غيره به من جزيرة العرب وغيرها بهذه العلة المنصوصة، فكيف تهدر المنصوصة بالخيالية.

السادس: إن التعليل بالمصالح مما أجمع أئمة القياس على بطلانه، لاشتراطهم في العلة كونها منضبطة، وتصريحهم بأن الحكم والمصالح غير منضبطة.

السابع: إن حديث أبي عُبَيْدَةَ بلفظ: ((أخرجوا اليهود من الحجاز)) غلط بهذا اللفظ، وإنما لفظه عند من أخرجه أحمد، والبيهقي، والحميدي، ومُسَدَّد بلفظ: ((أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران)) ولا يتمشى فيه ذلك الاجتهاد عند من له أيسر فهم.

نعم، يتمشى فيه مذهب أبي ثور، وهو القول بأن موافقة حكم الخاص للعام يوجب تخصيص العام؛ وقد عُلِمَ من الأصول بطلانه، لأنه مبني على القول بفهوم القلب، والقول به مستلزم لإبطال أكثر النصوص والأدلة، خصوصاً القياس، فإنه مبطل له بالأصالة لاستلزامه عدم إمكان تعليق الحكم بغير ما سُمي بذلك الاسم.

**الثامن:** إن غاية الأمر أن يكون الفريقان المذكوران هما السبب في غير حديث أبي عبيدة؛ وقد تقرر أن العموم لا يقصر على سببه عند أهل المذهب، وإنما ينسب ذلك إلى الشافعي، ولهذا قصره على الحجاز، ولا يتمشى له ذلك في أهل نجران كما تقدم.

**التاسع:** إنه وإن ثبت لفظ: ((أخرجوا اليهود من الحجاز)) فقد ثبت: ((أخرجوا يهود الحجاز)) وذلك اضطراب في حديث أبي عبيدة موجب لسقوط الاحتجاج به رأساً.

**العاشر:** إنه لو سلم عدم اضطرابه فغايبته معارضة مفهومي المنطوق ما في الصحيحين وغيرهما. والمفهوم لا يقابل المنطوق، ولا ما في غير الصحيحين يقابل ما فيهما صحة ولا كثرة رواية. ولا سلامة من العلة. وبالجمله وجوه ضعف هذا الاحتجاج أوضح وأكبر من أن نشغل ببيانها.

نعم، من رجح القياس على النصوص في بعض المواضع كالحنفية، فقد عمل هنا على أصله، ولهذا لم يوجبوا إخراجهم من الحجاز فضلاً عن جزيرة العرب. وكذا ممن منع نسخ الكتاب بالسنة، كما نسبه في (الفصول) إلى القاسم، وابنه محمد، والهادي، وابن حنبل، وقول الشافعي أثر آية الجزية على هذه الأحاديث؛ إلا أنهم لم يثبتوا على هذا الأصل. [٧] وأما الهادي فقال بنسخ آية/ السيف كما تقدم بغير قران. وأما الشافعي فنسخ آية الجزية بحديث أبي عبيدة، وهذا مخالف لما روي عنهما من منع نسخ القرآن بالسنة المتواترة فضلاً عن الأحادية. ومن تصفح موارد اجتهديهما علم عدم القرار على هذا الأصل.

لا يُقال: السُّكُوتُ مِنَ السَّلَفِ والخَلْفِ على تقريرهم في اليَمَنِ إجماعٌ على جَوَازِهِ، لأننا نقول: هذا غَلَطٌ فاجِشْ، لأنَّ السُّكُوتَ لا يكونُ إجماعاً ولا حُجَّةً إلا إذا كانت المسألة قطعيةً، حَذَرًا من أن يكونَ السُّكُوتُ على مُنْكَرٍ. أما السُّكُوتُ في الخلافات فقد مَنَعُوا الإنكارَ فيها على التصويب؛ والتخطئة والإجماع إنما هو على قَدَرِ المجتهد لا على حَقِّيةِ قَوْلِهِ، وإلا لَوَجِبَ أن يكونَ السُّكُوتُ للحَنَفِيِّ على شُرْبِ المثلثِ إجماعاً على حِلِّهِ فيكونَ المحرَّمُ خارجاً للإجماع؛ وذلك معلومُ البُطلانِ بين أهلِ العِلْمِ.

قالَ النَّوَوِيُّ في (شرح مسلم): ((رَوَى الهَرَوِيُّ<sup>(١)</sup> عن مالك أن جزيرةَ العَرَبِ هي المدينة)) ثم قال: ((والصَّحِيحُ المعروفُ عن مالك أنها مَكَّةُ والمدينةُ واليمامةُ واليَمَنِ)). قال: ((وأخذَ بهذا الحديثُ مالكٌ والشافعي وغيرُهما منَ العُلَماءِ؛ إلا أن الشافعيَّ خصَّ الحجازَ لحديثٍ مشهورٍ في كُتُبِ أصحابِهِ)) انتهى.

قلت: الحديثُ هو حديثُ أبي عُبَيْدَةَ المذكور. ثم القولُ بإخراجِهِم من جزيرة العَرَبِ صَرِيحٌ في قَوْلِ المتأخِرِينَ من أهل المذهب، صاحب (الأثمار)<sup>(٢)</sup> و (الفتح) وغيرهما. وإنما غَرَّهم اسْتِنْبَاطُ أنَّ العِلَّةَ هي المصلحةُ التي قَدَّمْنَا فسادَها؛ فقالوا: يَخْرُجُونَ إِلَّا لمصلحةً، وهذا صَرِيحٌ منهم في ردِّ النصوصِ وإبطالِها، ومعارضتهم لها بالمصالحِ في خِلَافِها المُستلزمِ لجوازِ حِلِّ الزَّنا لمصلحةٍ تكثيرِ نَسْلِ أُمَّةٍ محمدٌ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم يُحَامُوا عن مِلَّتِهِ ويباهي بهمُ الأُمَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. كما استباحَ أُمَّةُ الجَوْرِ أموالَ المُسلمِينَ بدَعْوَى حِيَاظَةِ الإسلامِ بها. وغير ذلك من الخيالاتِ التي هَدَمَتْ شريعةَ محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم؛ وَحَقَّقْتُ حَدِيثَ: ((بَدَأَ الإسلامُ غريباً وَسَيَعُودُ غريباً)) فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون.

على أَنَّا لو سلمنا أَنَّ مثلَ هذا الاجتهادِ يكونُ عُذْرًا لِمَنْ جَهِلَ ضَعْفَهُ فَعَمِلَ بِهِ، لم يكنْ لِمَنْ عَرَفَ ضَعْفَهُ بمثل ما أَوْضَحْنَاهُ عُذْرًا في تَرْكِ العَمَلِ بِهِ، مع كَوْنِ أَصْلِهِ قَبُولٌ

(١) غريب الحديث: ٢٤٤/٢ وانظر شرح النووي .

(٢) صاحب الأثمار هو الامام شرف الدين حفيد صاحب الأزهار المهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

(٣) رواه مسلم في الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً، رقم (١٤٥) ..

السُّنَّة ونسخ الكتاب، وتخصيصه يُصححها. إنَّما العذر لمن كان أصله عدَم ذلك، أو لم يتمكن من تنفيذ وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم؛ كأمير المؤمنين اشتغل بعد عقد البيعة له بتلك الأحوال، وأبي بكر اشتغل بقتال أهل الردة، وعمر اشتغل بفتح الأقاليم، مع كونه قد أجلى جميع من قدر عليه إلى أطراف الشام وسواد الكوفة؛ قيل: كان الذين أجلاهم أربعين ألفاً، قال ابن حجر: ((هم أهل نجران))، على أن من قال بتقريرهم إنما قال به في خطبهم: أيلة، وعمورية، وفلسطين، ونجران، ولهذا هدم الهادي عليه السلام كنائسهم في صعدة، وما قدر عليه من كنائسهم في اليمن، وقال في (الأحكام) <sup>(١)</sup> في بني تغلب: ((إنما يقرؤون إذا لم يتمكن وطأة حق وتخفق راية صديق)) إلى آخر كلامه. وفي ذلك دلالة على أن لا ذمة لهم مطلقاً في اليمن، وإلا لما ساء هدم ما أقره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم؛ وقد قال لعاذل لما بعثه إلى اليمن: ((إنك ستقدم أرض أهل كتاب)) <sup>(٢)</sup> كما لا يسوغ ذلك في غير جزيرة العرب اتفاقاً.

[٨] **الصَّنْفُ الثالث:** المجوس، وأهل الصُّحُف، ومثلهم البانان، ونحوهم من كفار العجم الذين لا كتاب لهم مشهور، وليس في هذا الصَّنْف من السُّنَّة إلا حديث عبد الرحمن بن عوفٍ سَنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وما روي من أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلَّم الجزية من مجوس <sup>(٣)</sup> أهل هجر، وقد عرفت سنتهم فيما بينا لك، أعني وجوب إجلائهم من جزيرة العرب، ولم يبق لهم أكثر مما ثبت للمستأمن من مشركي العرب، وأما تأمينهم مطلقاً في جزيرة العرب فمؤد إلى تفضيلهم على أهل الكتابين الذين هم أشرف منهم لشرف الكتابين، وعلى مشركي العرب؛ ومن هنا ضعف صاحب (الأثمار) كلام أهل المذهب في تأييد صلح غير الكتابي، قائلًا: ((إن كان عدَم قبول الجزية من مشركي العرب تشريفاً لهم، فأهل

(١) أي كتاب الأحكام (خ) للهادي يحيى بن الحسين.

(٢) رواه البخاري في الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٢٥٥/٣) ومسلم في الإيمان، باب:

الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩).

(٣) رواه مالك في الموطأ في الزكاة، باب: جزية أهل الكتاب والمجوس (٢٧٨/١).

الكتاب أولى بذلك لزيادة شرفهم بالكتابين. وإن كان إهانة لهم فكفار العجم أولى بالإهانة لشرف العربي على العجمي.

وبعد هذا يتضح لك ضعف تقرير غير الكتابي، وعدم استناد تقريره إلى دليل منسوخ ولا ناسخ؛ وعدم قبول عذر من قرره بعد الاطلاع على ما بيناه ممن كان مذهبه قبول صحيح السنة، وعدم نسخ آية السيف. وقد قدمنا تفصيل ذلك. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم.

\* \* \*

انتهت منقولة هي والتي قبلها من خط السيد البحر النمر محمد بن إسماعيل الأمير، قدس الله روحه؛ نقلها من خط مؤلفها رضوان الله عليه، والحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

بلغ مقابلة على الأم محمد

الله أنا ووالدي وجيه

الأمة، كان الله له أمين.

# رسالة

في عدم وجوب الخمس في العطب

للحسن بن أحمد الجلال

تحقيق

أ. د. حسين بن عبد الله العمري



## رِسَالَةٌ

[١] /للسيّد الإمام المحقّق المدقّق الحَسَن بن أَحْمَد الجَلال

لا بَرَحَتْ عَلَيْهِ مِنْ رَحْمَةِ ذِي الْجَلالِ سِجَال

فِي عَدَمِ وَجوبِ الخُمسِ فِي الحَظَبِ

والحمدُ لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَأَلَ الْوَلَدُ - حَمَاهُ اللَّهُ - عَنْ وَجْهِ تَخْمِيسِ الحَظَبِ فِي الجِهَةِ الذَّمَارِيَّةِ، فَلْيَعْلَمْ عِلْمُهُ اللَّهُ:

أَنَّ هَذَا الْمَسْئُولَ عَنْهُ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ؛ وَأَنَّ مَنَاطَهَا هُوَ الاجْتِهَادُ، فِي الْأَدْلَةِ الظَّنِّيَّةِ. إِلَّا أَنَّ الاجْتِهَادَ اسْمٌ كَاسْمِ الصَّدِيقِ لَا مَعْنَى لَهُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ؛ لِأَنَّ مَتْنَهُ هِمَمُ أَكْثَرِ عُلَمَائِهَا أَنْ يَمْرُؤَا عَلَى عُلُومِ الاجْتِهَادِ الْمُعْدُودَةِ وَهُمْ مُنْطَلِقُونَ، لَا تَفَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ مِنْ رُبْقَةِ التَّقْلِيدِ لِأُثْمَةِ مَذَاهِبِهِمْ لِأَصُولٍ وَلَا فُرُوعٍ، مَعَ مَنَعِهِمُ التَّقْلِيدَ فِي الْأَصُولِ، ثُمَّ لَيْتَهُمْ يَقِفُونَ عَلَى مَا قَعَّدَهُ صَاحِبُ أَصُولِهِمْ، بَلْ إِذَا وَرَدَ الْجُزْئِيُّ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْأَصُولِيَّةِ عَجَزُوا عَنْ تَطْبِيقِهِ عَلَيْهَا، بَلْ رُبَّمَا ذَهَلُوا عَنْهَا بِالْأَصَالَةِ، فَوَقَعَ الْخَبْطُ فِي الْفُرُوعِ الْجُزْئِيَّةِ بِمَحَرِّدِ الْأَوْهَامِ الْمُتَنَافِيَةِ لِلْقَوَاعِدِ الْكَلِّيَّةِ. ثُمَّ إِنَّ هَذَا الصَّنِيفَ هُوَ الْعَالَمُ الْمَرْضِيُّ عِنْدَ الْعَوَامِّ، الْمَأْخُوذُ بِقُتْيَاهُ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ؛ كَمَا تَضَمَّنَتْهُ الْقَصِيدَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَى الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ حَمَزَةَ <sup>(١)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، وَمِنْهَا:

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ (٦٩٦ - ٧٩٤ هـ / ١٢٧٠ - ١٣٤٩ م)؛ أَحَدُ كِبَارِ الْأُثْمَةِ وَعُلَمَاءِ الزَّيْدِيَّةِ، صَاحِبُ الْإِتِّصَارِ، فِي ثَمَانِيَةِ عَشْرِ مَجْلَدًا (مَخْطُوطٌ) وَالْمُؤَلَّفَاتُ الْكَثِيرَةُ. وَلَدَ بِصَنْعَاءَ وَمَاتَ بِذِمَارٍ (انْظُرْ مَصَادِرَ الْعِمْرِيِّ:



تَضَعُضَعُ الدِّينُ وَأَنْهَارَتْ دَعَائِمُهُ      وَاسْتَحْكَمَ الْفِسْقُ وَاشْتَدَّتْ كَوَاهِلُهُ  
فَصَالِحُ النَّاسِ لَا يُعْبَأُ بِهِ أَبَدًا      وَأَفَةُ التَّبَرُّعِ عِنْدَ النَّقْضِ جَاهِلُهُ  
وَالْجَاهِلُ الْغَرُّ فِينَا لَفْظُهُ دُرُّ      وَالْعَالِمُ الْحَبْرُ لَا تُرْضَى مَسَائِلُهُ  
وَجُمْلَةُ الْأُمَرِ أَنْ الدِّينَ عَادَ كَمَا      بَدَأَ غَرِيبًا وَغَالَتْهُ غَوَائِلُهُ  
وَكَيْفَ يَخْشَى خُطُوبَ الدَّهْرِ مُعْتَصِمٌ      يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ كَافِيهِ وَكَافِلُهُ

وإذا أردت أن تعرفَ صِدْقَ ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَيَّاتِ جَرَّبْتَهُ فِيمَا نَوْرِدُ مِنْ جَوَابِ  
سُؤَالِكَ فَنَقُولُ:

أَصْحَابُ الْخُمْسِ فِي الْمَذْكُورِ رِوَايَةٌ مَغْمُورَةٌ عَنِ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَّا كَافَةُ  
أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ لَمْ يَقْلُدُوهُ، وَكَافَةُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَهَمَّ عَلَى أَنْ لَا خُمْسَ فِيهِ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ  
حُجَّةً إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١/٨] <sup>(١)</sup> بِنَاءً عَلَى أَنَّ  
مِنْ مَعَانِي (غَنِمَ): الْقَوْرَ بِمَا لَا مَشَقَّةَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي (الْقَامُوسِ)؛ وَالْجَوَابُ مِنْ  
وُجُوه:

الأول: أَنْ لَفْظَ (غَنِمْتُمْ) حَقِيقَةٌ فِي اخْتِذِ الْغَنِيمَةِ بِالْقِتَالِ، كَمَا هُوَ مَعْنَى حَدِيثِ <sup>(٢)</sup>:  
((وَأَجَلْتُ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي)) لِأَنَّ الْخَطْبَ وَأَمْثَالَهُ كَانَ حَلَالًا لِمَنْ تَقَدَّمَ  
قَبْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وَأَمَّا اخْتِذُ الْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ كَمَا فِي  
حَدِيثِ <sup>(٣)</sup>: ((لَهُ غُنْمَةٌ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ)).

[٢]

وَقَوْلُهُمْ: ((اِغْنَمِ الْفُرْصَةَ)) وَنَحْوُ ذَلِكَ فَمَجَازٌ؛ وَلِهَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُقَيَّدًا كَمَا  
تَرَى، وَالتَّقْيِيدُ أَحَدُ أدَلَّةِ الْمَجَازِ. وَخَلَطُ هَذِهِ الْمَجَازَاتِ بِالْحَقَائِقِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ مِمَّا ضَعُفَ

(١) وَغَمَامَهَا ((فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّسُولِ)) ٤١٢/٢، ٣٠٤/٣.

(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّيْمِمِ بَابُ التَّيْمِمِ (٣٦٩/١-٣٧٠) وَمُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ فِي فَاتِحَتِهِ رَقْمَ (٥٢١).

(٣) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٣/٣) وَالْحَاكِمُ (٥١/٢) وَابْنُ حِبَّانَ رَقْمَ (٥٩/٤).

به (القاموس) وأنقم على صاحبه على أنه لو تردّد بين المجاز والاشتراك لكان الحكم بالمجاز هو القاعدة الأصولية؛ وحينئذ يكون معنى (غنمتم): أخذتم أموال أهل الحرب، فلا يكون في الآية دليل على أخذ خمس الحطب.

الثاني: أنه صرح في (الجامع الكافي) و (البحر) و (نهاية ابن الأثير) بأن الغنمة هو ما أخذ بالقتال، وأما ما أخذ بغير قتال فإنما هو: فَيء. قال في (الشفاء): ((وهو الأول)) وليس في الفَيء إلا قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: ٧/٥٩] وذلك مقيّد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرى.

الثالث: أنه لو ثبت الاشتراك لكان محملاً لا يتعيّن أحد معانيه إلا ببيان؛ وقد تبين بالإجماع ما أخذ بالقتال، ولا يصح أن يراد بالمشترك<sup>(١)</sup> كلا معنييه، لأنه مجاز أيضاً مقتصر إلى القرينة، كما افتقر الركاز إلى حديث. ((في الركاز الخمس))<sup>(٢)</sup>، ولا قرينة هنا.

الرابع: أنه لو صحّ شموله بالتواطؤ لا بالاشتراك لوجب<sup>(٣)</sup> في الماء وإحياء المرات من الأرض، والأحجار المباحة، والصوف، واللبن، وسائر أرباح الأموال، لأنها غنم، كما صرح به حديث: ((لّه غنمه)) فيجب أن يجمع فيها الزكاة والخمس، كما اجتمع الخراج والزكاة فيما في يد المسلم من الأرض الخراجية.

الخامس: أن هذه الأرباح لما خصّصت من العموم المتوهم، يجب رجوعه إلى الإطلاق، إذ لا واسطة بين العموم والإطلاق<sup>(٤)</sup>، والمطلق لا عموم له ولا قرينة على

(١) فوقها إشارة إلى تعقيب مثبت بإزائها في هامش نصه:

((بل يصح حقيقة كما قرره في الأصول، ولذا حمل الآية الهادي على العموم فلا يردّ هذا الثالث)).

(٢) ((عن أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري في الزكاة، باب: في الركاز الخمس ٢٨٨٨-٢٨٩)) ومسلم

في الحدود، باب، جرح العجماء، والمعدن والتبر جبار، رقم /١٧١٠))

(٣) فوقها إشارة إلى تعقيب مثبت في هامش إلا أنه غمّ بالتجديد.

(٤) بإزاء هذا الكلام في هامش الأصل تعقيب صورته:

((لا يخفى عدم لزوم هذا السورود الدليل بالزكاة في بعضها وعدم الدليل على غيرها بخلاف ما نحن فيه،

فالمفروض أنه قد قام الدليل كما قالوا. ك)).

بَعْضِ أَفْرَادِهِ إِلَّا عَلَى السَّبَبِ الْوَارِدِ فِيهِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِيهِ فَقَطْ لِعَدَمِ بَقَاءِ الْعُمُومِ الشَّامِلِ لغيره. ولهذا ذهبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أئِمَّةِ الْأُصُولِ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ بَعْدَ تَخْصِصِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، كَمَا حَقَّقْنَاهُ بِأَدَلَّتِهِ فِي الْأُصُولِ.

السادس: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ بَقَاءُ الْعُمُومِ فَالْخَطْبُ مُخْصُوصٌ بِثَلَاثَةِ أَدَلَّةٍ:

أولها: تقرير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لِلخَطَّابِينَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةِ فِي عَهْدِهِ عَلَى الْإِسْتِدَادِ بِالْخَطْبِ، لِأَنَّ أَدْلَةَ السُّنَّةِ: قَوْلُ، وَفِعْلُ، وَتَقْرِيرُ، كَمَا عَلِمَ؛ فَلَوْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ لَمَا تَرَكَهُ لَهُمْ، كَمَا لَمْ يَتْرِكْ الزَّكَاةَ وَالْمَغَانِمَ. وَقَدْ احْتَجَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَثَلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِي حُلِيِّ الْكَعْبَةِ لَمَّا أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ لِلجِهَادِ، حَيْثُ قَالَ لَهُ: ((إِنَّ الْحُلِيَّ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ)) فَقَالَ عُمَرُ: ((لَوْلَاكَ لَاقْتَضِيحُنَا)) رَوَى ذَلِكَ فِي (الشفا).

ثانيها: إجماع<sup>(١)</sup> السَّلَفِ مِنَ الْأَلِّ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ قَبْلَ خِلَافِ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامِ، إِنْ صَحَّ أَيْضاً عَلَى تَقْرِيرِ الْخَطَّابِينَ عَلَى الْإِسْتِدَادِ بِالْخَطْبِ.

ثالثها: القياس على الماءِ وَمَوْتَانِ الْأَرْضِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنْ عَدِمَ تَحْمِيسُ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ الْآنَ، وَقياس الخطب عليهما أظهر من قياسه على غنائم الحربِ لِلاشْتِرَاكِ فِي الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ دُونَ الْغَنَائِمِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَحُلُّ إِلَّا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ.

السابع: أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنِ الْهَادِي فِي (البحر) وَغَيْرِهِ مَذْكُورَةٌ بِصِيغَةِ /الْعَنْعَنَةِ/ الَّتِي هِيَ صِيغَةُ التَّمْرِيزِ؛ وَلَوْ رَوَى حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ لَمَا قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ فَضْلاً عَنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ. [٣]

الثامن: أَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ عَنِ الْهَادِي لَمَا دَلَّتْ صِحَّتَهَا إِلَّا عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ مَذْهَباً لَهُ. وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَذْهَبَ الْمُجْتَهِدِ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا عَلَى مَنْ اخْتَارَ التَّزَامَهُ، لَا عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؛ وَإِلَّا لَتَعَارَضَتِ الْحُجُجُ، وَاسْتَحَالَ الْعَمَلُ بِالنَّقِیْضِیْنِ.

(١) فوقها إشارة إلى تعقيب مثبت إزاءها في الهامش مثاله: ((السنة ممن يمنع الإجماع ويكذب ناقله ولعله إلزام بمنهزمهم. ك.))

**التاسع:** إنَّ تقليدَ الميتِ مما ادعى المحققون الإجماعَ على عَدَمِ جَوَازِهِ، ولو سُلِّمَ فالحيُّ أوَّلَى بالاتِّفاقِ، إن لم يكنْ مُقلِّداً للميتِ يَعْمَلُ. معجَرِدُ تقليده لا باستنادٍ إلى دليل.

**العاشر:** إنَّه وإن صَحَّ القولُ بذلك عن الهادي عليه السلام فلم يصحَّ عنه أَنَّهُ أَكْرَهُ الحَطَّائِينَ على تَسْلِيمِ خُمْسِ الحَطَبِ، كما وَقَعَ مِنْ وِلاَةِ الجَهْمَةِ الذَّمَّارِيَّةِ؛ لأنَّ الإكْرَاهَ إِنَّمَا يَكُونُ على الواجبات القطعية، لأنَّه مِنْ الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَعْلَمَ الأَمْرُ كَوْنَ ما أَمَرَ به مَعْرُوفاً قطعاً، قالوا: ولا يكفي الظَّنُّ وإن كان ظناً قوياً، فما ظَنُّكَ بالإكْرَاهِ على ظنٍّ ضعيف.

**الحادي عشر:** إنَّ الجاهلَ، كما صَرَّحَ به العلماء؛ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُجْتَهِدِ يُقَرُّ على ما فَعَلَهُ ما لم يَخْرِقِ الإجماعَ، فكيفَ إذا كان الإجماعُ مِنَ السَّلَفِ على ما عليه الجاهل كما قدمنا، لا يقال: إذا أُلْزِمَ الإمامُ بذلك وَجَبَتْ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩/٤] لأنا نقول: قد حَقَّقَ العلماءُ في غيرِ موضعٍ أَنَّ المرادَ بأُولِي الأَمْرِ أمراءُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وفي (تفسير ابن عباس) وغيره أَنَّهُمُ العُلَمَاءُ. والمراد: أَطِيعُوهُمْ في أَحْكَامِ النُّصُوصِ، بدليل: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩/٤]. وإن سَلِّمَ فإنما وَجَبَتْ لَهُمُ الطَّاعَةُ عندَ عَدَمِ التَّنَازُعِ؛ فإذا تَنَازَعُوا، كما في الخِلافاتِ، وَجَبَ الرُّدُّ إلى الكتابِ والرَّسُولِ، كما صَرَّحَتْ بِهِ الآيَةُ. وقد بَيَّنَّا عَدَمَ دَلَالَةِ الكتابِ على تَحْمِيسِ الحَطَبِ، ودَلَالَةِ السُّنَّةِ والقياسِ والإجماعِ على عَدَمِ تَحْمِيسِهِ.

**الثاني عشر:** إنَّ الخَطَأَ في الاجتهادِ لا يَمْتَنِعُ على الهادي عليه السلام ولا غيره؛ كيف وقد وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، صلى بالمُسْلِمِينَ جُنُباً، وَهَجَرَ عائشةَ لحديثِ الإفك، وهي بريئة<sup>(١)</sup>. وقال: كُلُّ ذَلِكَ لم يكن، وقد كان، وقال: ((إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ))<sup>(٢)</sup>. وغيرُ ذَلِكَ مما لا يُحْصَى؛ وإِنَّمَا وَجَبَ اتِّبَاعُهُ مع

(١) روى حديث الإفك البخاري في الشهادات ، باب، تعديل النساء بعضهن بعضاً (١٩٨/٥ - ٢٠١) ومسلم في التوبة، باب، حديث (الإفك) رقم (٢٧٧٠).

(٢) عن أم سلمة رضي الله عنها رواه البخاري في الشهادات ، باب، من أقام البينة بعد اليمين (٢١٢/٥) ومسلم في الألفية، باب/ الحكم بالظاهر ...، رقم (١٧١٣).

تَجْوِيزِ الْخَطَا لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَنَعَ مَنَازَعَتَهُ مُطْلَقًا، وَأَوْجَبَ الرُّجُوعَ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَيْهِ، فَكَانَ نَصًّا لَا يُوْجِدُ فِي غَيْرِهِ، وَلَا جَامِعَ لِقِيَاسِ الْغَيْرِ عَلَيْهِ.

**الثالث عشر:** إِنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَظُنَّ الْإِمَامُ وَوَالِيَهُ حَقًّا لِهَمَا أَوْ لِمَنْ تَوَلَّيَا عَلَيْهِ عِنْدَ الْخَطَّابِينَ وَنَحْوِهِمْ؛ وَلَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَحْكُمَا لِأَنْفُسِهِمَا فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ وَلَا لِمَنْ نَابَا عَنْهُ، كَالْوَكِيلِ لَا يَحْكُمُ لِمَوْكَلَّهُ، وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّانِ عَلَى مَنْ ادَّعِيَا عَنْدهُ حَقًّا الْإِجَابَةَ إِلَى الْحَاكِمَةِ إِلَى مُجْتَهِدٍ مُطْلَقٍ، أَوْ إِلَى حَكَمِينَ كَمَا فِي تَحْكِيمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ حَقِيقَةُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ بِالتَّحْكِيمِ فِي الزُّوَاجِينَ؛ وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَلَى الْخَوَارِجِ عِنْدَ التَّنَازُعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ.

**الرابع عشر:** /إِنَّ الْخَطْبَ فِي الْخِلَاءِ الْمُبَاحِ مَبَاحٌ كُلُّهُ إِجْمَاعًا، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ إِبَاحَتِهِ بَعْدَ حُوزِهِ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِخَمْسِيهِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا تَوْهُمٌ أَنَّهُ مِنْ مُسَمًّى الْغَنِيمَةِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ سَقُوطِهِ. فَمَا أَخَذَهُ الْخَطَّابُونَ مِنَ الْمُبَاحِ مَبْكَوهُ قَطْعًا، وَتَحْرِيمُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ قَطْعِيٌّ مَعْلُومٌ مِنْ ضَرُورَةِ الدِّينِ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ إِلَّا بِذَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا لَظْنَ ضَعِيفٍ، خِلَافَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ. [٤]

وَبِالْجُمْلَةِ، فَتَحْمِيسُ الْخَطْبِ وَإِكْرَاهُ أَهْلِهِ عَلَيْهِ مَنَافٍ لِلرَّوْعِ بِالْكَلِيَّةِ؛ وَشَاهِدٌ عَلَى فَاعِلِهِ بِالطَّمَعِ فِي الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ، عَصَمَنَا اللَّهُ عَنِ الزَّلَلِ، وَوَقَفْنَا لِصَالِحِ الْعَمَلِ؛ إِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.



[illegible]





أية الذنوب في نصيب الأئمة تأليف

السيد محمد شرف الأئمة و خاتمه

الأئمة الاثني عشر

أحمد الكلال

قدس سره



أحمد الكلال

أحمد الكلال

أحمد الكلال

١٩٧٧

أحمد الكلال

لله النفس وترك الاثره لانفسهم واقاربهم فالله والسيرة  
 امه محبهم للههم ووصية السلام الله عليهما لكون ما تحفوا به  
 محاسن الاخلاق حبه لهم على الحق وادبنا الى طاعتهم كما كان من  
 رسول الله صلى الله عليه وآله انما قلت الحق لله واعباد الله عليهم فانما يورد  
 الناس ارجح من نفسه وترك جهنا لا تنفع معظي من ليس يتعظي في نفسه  
 ومجرد النسخ باسم الامام لا يحد فقد سمي الله للظالمين اليه قال  
 لها وصيها هم اليه يدعون الى النار وكان الدعاه الى الحق اليه  
 يدعون الى جنات تجري من تحتها الانهار فلهذه سبيل ادعو  
 الى الله على نصيره انا ومن اتبعني في سبيل الله وما انا من  
 المشركين واحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم  
 كتبته العقيق محمد بن اسمعيل اللبيري في سنة ١٢٨٨

مجلس  
العلماء  
على  
منازلهم





## الفهارس

- ٤٩٣..... - الأعلام
- ٥١٧..... - أسامي الكتب
- ٥٢٥..... - البلدان والأماكن
- ٥٢٩..... - الأقوام والجماعات والفرق
- ٥٣٣..... - المصادر والمراجع



## ١-الأعلام

إبراهيم بن محمد = صارم الدين ٤٣٥،	(أ)
٤٣٧	آدم - عليه السلام ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥،
إبراهيم بن يحيى السحولي الشحري	٢٥٠
٤٧، ٢٧	الأمدي ١٤٣
إبراهيم التيمي ١٩٥	آمنة أم الزاهد محمد بن حسن ٢٩
إبراهيم خطبة ٣٤، ٣٨	آمنة بنت أحمد بن يحيى بن أبي القاسم
إبراهيم بن إسماعيل ٤٧	٢١
إبراهيم هلال ٣٥	إبراهيم - عليه السلام
أبرهة بن شرحبيل الأصفر ٣٥٧	١١٣، ١١٥، ١٨٨، ٢٦٧، ٢٧٢، ٣٢٨
إبليس ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤١	إبراهيم بن حماد ٤٥٢
ابن أبي حاتم ٣١٠	إبراهيم بن خالد الكلبي ٣٩١
ابن أبي الحديد ٤٩، ١٥٣، ١٥٥	إبراهيم بن عبد الله التيمي ٢٠١
ابن أبي الدنيا ٨٠، ٣٨٣	إبراهيم بن عبد الحوثي ٣٥
ابن أبي شيبة ٤٧١	إبراهيم بن علي بن أبي طالب ٢٢
ابن أبي الرجال ٢٨	إبراهيم بن محمد الوزير ٥٠، ٨٥،
ابن أبي العميس ٢٠٢	٢٤٧، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٩٧، ٤٣١،
ابن أبي ليلي ٨٢، ٣٣٢	٤٦٠، ٤٧٠
ابن أبي مليكة ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١	

ابن الأثير - العلامة ٨٦، ٢٩٣، ٣٦٨	ابن الزبيرى ١٤٩، ١٧٧
ابن الأشرف ٣٦٢	ابن الزبير ٦٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٤٠
ابن أم عبد ٢٠٣	ابن السنّى ٣٨٦
ابن أم مكتوم ٤٦١	ابن سعد ٢٥٦
ابن الأمير - العلامة ١٣، ١٥، ١٦، ٢٠، ٣٩، ٤٦، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨٦	ابن سعيد ٢٠٢
	ابن سيرين ٣٣٢
	ابن سينا ٤٠، ١٦٩
٢٨٧، ٢٠٩، ١١٧، ٩١	ابن شاهين ٢٤٩، ٢٨٠
ابن تيمية ٣٩، ٦٥، ١١٥	ابن شيرمة ٨٢، ١٢٦، ٤٢٨
ابن جريج ١٩٤	ابن شهاب الزهري ٣٧٠، ٤٧١
ابن الجلال ١٩	ابن الصلاح ٢٩٨
ابن الجوزي ١٥٠، ١٦٧، ٢٤٩، ٤٢١	ابن عباس ٦٤، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢
ابن الحاجب ٨٥، ١٤٢	١٦٨، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠
ابن حبان ٦٠، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣١٠، ٣١٣، ٣٨٦، ٤١٧، ٤٨٠، ٤٥٨	١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٨، ٣٠٥، ٣١١، ٣٦٤
ابن حجر ٢٣، ٣٩، ٧٥، ١٢٠، ٢٥٨، ٢٨٩، ٢٣١، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٣٠، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٧٥	٤١١، ٤١٦، ٤١٩، ٤٣٠، ٤٥٣، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٠، ٤٨٣
ابن حزم ٤٦، ٥٩، ٦٢، ١٩٨، ٤٥١	ابن عبد البر ٢١٨، ٢٥٠، ٣٩٨
ابن حمدون ٣٧١	٤١٩، ٤٤٧، ٤٥٧
	ابن عبد الحكم الشافعي ١٩٠

٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥،	ابن عبد ربه ٣٦٧، ٣٦٦
٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠،	ابن عبد الهادي ٦٠
٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١،	ابن عدي ٤٥١، ٤٥٧
٢٩٠، ٢٩٤، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٦،	ابن عساكر ٢٨٦، ٤١٩
٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢،	ابن عطية السعدي ٤١٩
٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٣،	ابن علي ٨٢، ٢٠٢
٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٣٠،	ابن عمر ٧١، ٧٢، ١٢٠، ١٤٥،
٤٤٨، ٤١٨، ٤٥٦،	١٦٢، ١٧١، ١٧٩، ١٩٨، ٢٣٦،
ابن مردويه ٣١٠،	٢٣٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٨١،
ابن مسعود ٧٢، ١١٥، ١٢٠، ١٤٥،	٢٨٤، ٢٩٦، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٥٠،
١٥٨، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٠، ١٩١،	٣٦٥، ٣٦٧، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٦٢،
١٩٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٨،	٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٧،
٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٩،	ابن عمرو ١٩٤
٢٥٦، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٣٢، ٣٥١،	ابن عمرو ١٩٤
٣٥٢، ٣٥٤، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨،	ابن القصار ٤٦٤
ابن المسيب ٣٣٢،	ابن قمئة ٢٤٠
ابن الملاحمي ١٨٥،	ابن قيم الجوزية ٣٩، ٣٥٩
ابن ملح ٣٥٥،	ابن لهيعة ٢٤٢
ابن المنذر ٦١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٢،	ابن ماجة ٦٠، ٧٦، ٨١، ١١٥،
٤٦٤،	١١٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٩،
ابن هشام ١٧٠،	١٦٢، ١٧٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢١٥،
ابن الوزير ٢٣، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٤١،	٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥،
٤٥، ٥٩،	



أبو الأحوص ٢٠٣	أبو الحسن الصري ٧٥، ١٠٢،
أبو إسحاق ١٩٩	١٢٦، ١٤٥، ١٦٢، ١٨٣، ١٨٥،
أبو أمامة ٧١، ١٧٦، ٢٥٤، ٢٦٨،	١٨٧، ٤٤٢،
٣١٠، ٣٢٢، ٤٤١، ٤٥٤	أبو حنيفة - الإمام ٥٩، ٦٥، ٦٦،
أبو أمية الشقباني ٨١	١٩٠، ١٩٣،
أبو أيوب ٦١، ١٠٩، ١٢٢	أبو حيان ٢٦١، ٤٦٥،
أبو البقاء الكفوي ٦٩	أبو الخيثم بن التيهان ٦٥، ١٢٤،
أبو بكر الباقلائي ٦٨	أبو داود ٥٩، ٧١، ٧٦، ٨٠، ٨١،
أبو بكر الصديق ٨٢، ١٣٠، ١٤٣،	١٢٠، ١٢٩، ١٣٩، ١٥١، ١٥٩،
١٤٤، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٣، ١٩٥،	١٦٢، ١٧٢، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩،
٢٠٠، ٢٠٣، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٨٦،	٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩،
٢٩١، ٣١٠، ٣٤٣، ٣٧٩، ٤١٠،	٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩،
٤٣٩، ٤٤٨، ٤٧٥،	٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣،
أبو بكر المقرئ ٢٥٧	٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠،
أبو بكرة ١٣٠، ١٣١، ١٣٩، ٣٨٢،	٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤،
أبو ثعلبة الخشني ٨١، ١٩١، ٢٥٩،	٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣١٢،
٢٨٣	٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٦،
أبو ثور ٨٢، ٣٩١، ٤٥٥، ٤٧٣،	٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٦٩،
أبو جهل بن هشام ٣٢٣، ٣٢٥،	٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦،
٣٢٦، ٣٦٤، ٣٧٢، ٤٤٨،	٣٩٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٤١،
أبو الحسن الأشعري ١٠٣	٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٧٠،

أبو دجانة الأنصاري ٢٤٠، ٢٥١،	أبو طالب ٣٤، ٦٩، ٧٠، ١٦٩،
٢٥٥	٢٣٦، ٢٥٠، ٢٨٣، ٢٥٦
أبو الدرداء ٧١، ١٥١، ١٥٢، ٢٠٢،	أبو طالب بن عبد المطلب ٣٢٩، ٣٤٤
٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٦، ٣١٠، ٤١٨،	أبو الطيب ٢٦٩
٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٤	أبو عبد الله السي ٧١، ٤٤٢
أبو ذر ٦٤، ٧١، ١١٣، ١٢٤،	أبو عبيد ٣٥٨
١٢٥، ١٥٠، ٢٧٠، ٣٣٢،	أبو عبيدة بن الجراح ٤٧١، ٤٧٢،
أبو رافع ٦٤، ١٢٤	٤٧٣، ٤٧٤
أبو رجحانة ٢٨٤	أبو علي ٧٨، ٢٦٨
أبو سعيد ٦٤، ٧٢، ١٢٤، ١٢٥،	أبو علي القالي ٢٥٠
١٢٩، ٢٢٩، ٢٥٥، ٢٨٠، ٢٨٣،	أبو عمر الشيباني ٢٠٢
٢٩٦، ٤٥٣، ٤٦٤	أبو القاسم ١٨٤، ٤٣٦
أبو سعيد ثابت ٦٠	أبو قتادة ٦٠
أبو سعيد الخدري ٧١، ١٩٨، ٣٣٧،	أبو قدامة الأنصاري ٦٥، ١٢٤
٤٤١، ٤٥٦، ٤٥٩	أبو قلابة ٢٠٣
أبو سفيان ١٧٨، ٢٣٧	أبو الفضل بن شروين ٤٣٣
أبو سلمة ٢٠٢	أبو ليلي ٦٥، ١٢٤
أبو شاه ١٩٤، ١٩٥	أبو مسعود الأنصاري ٢٠٢
أبو شريح الخزاعي ٦٤، ١٢٤	أبو مسعود البصري ٥٩
أبو الشيخ ٣٠٥	أبو مسعود الدمشقي ٢٢٩
أبو ذر ٤١٦	أبو موسى ١٢٩، ٤٦٣
أبو العباس ٤٥٥	أبو موسى الأشعري ١٠٣

أبو نعيم ٢٣٨، ٢٩٠، ٣٨٦	أثير الدين - أبو حيان ٤٦٥
أبو هاشم ٧٨، ٢٩٨	أحمد - الإمام ٢٢، ٣٣، ٦٠، ٦١
أبو هاشم العزلي ١٥٥	٦٥، ٦٩، ٧٦، ١١٥، ١٢٠، ١٢٤
أبو هريرة ٥٩، ٧١، ٧٢، ١٠٩	١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٩، ١٤٤
١٢٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٧٢	١٥٠، ١٥١، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠
١٩١، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢	١٦٢، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١
٢٠٣، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦	١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٤
٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤	٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٦
٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٩	٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥
٢٨٠، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦	٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠
٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٤	٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢
٣٤٣، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٧٩، ٣٨٠	٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩
٣٨١، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٩	٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٩
٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٢٢	٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩١
٤٤١، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦	٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٣
٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨١	٣٠٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦
أبو يعلى ٢٣٨، ٣١٠، ٣٩٥، ٤٤١	٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٥
أبو يوسف ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧	٣٥١، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٩
٤٦٩	٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨١، ٣٩٢
أبي ١٥٨	٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣
الأبيض بن حمال ٣٥٧، ٣٥٨	٤١٧، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٤٨، ٤٥٢
الأثرم ١٩٠	٤٥٥، ٤٧٢، ٤٧٣
	أحمد بن أبي الرجال ٢٨
	أحمد بن الحسين الماروني ٤٩

أحمد بن سعد الدين ٤٩	أسماء بنت أبي بكر الصديق ٢٦٧،
أحمد بن صالح العنسي العياني ٢٩٩	
الصنعاني ٣١	إسماعيل بن إبراهيم - عليه السلام
أحمد بن عبد الله حنش ٤٤٣	٢٨٩
أحمد بن عبد الرزاق الرقيحي ٨٥	إسماعيل الأكوخ - القاضي ٢١
أحمد بن علوان ٣٢، ٣٤	إسماعيل - المتوكل على الله ١٥، ٢٠،
أحمد بن عيسى ٦٣	٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣،
أحمد بن عيسى بن زيد ٤٥٩	٣٤، ٥٠، ٥٦، ٨٥، ١١٧، ٤٢٨
أحمد بن القاسم (أبو طالب) ٣٢، ٢٦	إسماعيل بن السابق ٤٨
أحمد بن محمد الرصاص = الحفيد ٣٤٤	إسماعيل الجرافي ٣٥٨
أحمد بن يحيى بن حابس الصعدي ٤٢٠، ٢١٣	الأسود العنسي ٤٤٨
أحمد بن يحيى المرتضى ١٧، ٤٧، ٥٠،	الأشعث بن قيس ٣٣٦
٥٧، ٢١٣، ٢٥٧، ٣٤٦، ٣٨٤	الأشعري ١١٤، ٢٦١
أحمد بن يحيى - المهدي ٢٦٥	الأصفهاني ٢١٨
أحمد محمد شاكر ١٤٤	الأصم ٨٢
أسامة ٤٣٠	الإصطخري ٦٥
أسامة بن زيد ٤١١	الأعمش ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٣
أسحاق ٢٨٩	الأقرع بن حابس ٣٥٨
إسحاق بن راهويه ٤٥٥	الأكوخ ٣٠
أسعد بن زرارة ٤٦٠	الألباني ٢٨٩
	أم أبان بنت الوازع بن زارع ٢٥٧

١٥٩، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦،	أم سلمة - أم المؤمنين ١٢٤، ٦٤،
١٧٩، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩،	٤٨٣
٢٠١، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٣،	أم عبد الله الدوسية ٤٥١
٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٩،	أم ملحان ٢٤٠
٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٧،	أم هانئ ١٢٤، ٦٤
٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩١،	الإمام المؤيد ٢٧
٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣،	أمة الغفور - عبد الرحمن الأمير ٤٣
٣١٥، ٣١٦، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٩،	أمير الدين عبد الله ٤٨
٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢، ٤٠٤، ٤٠٥،	أنس بن مالك ٧١، ١٦٠، ١٩٣،
٤١٣، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٤٨،	٢٠٣، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٧،
٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٧٠،	٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠،
٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣،	٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٦،
البراء ٢٣٣، ٢٥٢، ٤٥٢،	٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٦٥،
البرقاني ٢٢٩	٤١٢، ٤١٣، ٤٣٠، ٤٤١، ٤٥٢،
بريدة ٢٨٤، ٤١٠،	أوس بن حنظل ٣٢٥
بريدة الأسلمي ٤٧٠،	الأوزاعي ١٩٤، ٣١٠،
بريرة ٣٠٥،	الإيثار ١٩٩
برهان العترة الحسن بن بدر الدين	أيوب - عليه السلام ٢٠٣
٤٣٥	(ب)
البرار ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٩٦، ٣١٠،	الباقلاني ٢٣، ٦٨، ٤٤٠،
٤١٢	البحاري - الإمام ٦٠، ٧١، ٧٦،
البغدادي ٨٥	٨٠، ٨٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥،
البغوي ٢٤٩، ٤١٢،	١٢٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٧،
بقية بن الوليد ٣٠٤،	
بلقيس - ملكة سبأ ١٨٨	

(ث)	بلال بن الحارث ٣٥٨
بهران - العلامة ٢٣٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ثابت ٢٤١	
٢٧٥، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٦٧، ٤١٢، ثقيف ٢٦١	
٤١٤	
ثوبان ٨٠، ١٣٠	
بيان ٢٠١	
(ج)	البيضاوي ٤٤٠
جابر ٦٤، ١٢٤، ٢١٨، ٢٥٩	البيهقي ٦٠، ٨٠، ١٦٨، ٢١٨
٢٨٣، ٢٩٢، ٣١١، ٣١٦، ٣٨٦	٢٢٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٦
٤١٢، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٤١، ٤٥٢	٣٠١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٨٣، ٣٨٦
٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٠	٣٨٨، ٣٩٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢
جابر بن سمرة ٢٥	٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٨٠
جابر بن عبد الله ٧١، ١٣٩، ٢٦٧	(ت)
٢٨٣	الترمذي ٥٩، ٨٠، ٨١، ١٣٩
جابر بن عتيك ٢٣٩، ٢٤٠	١٤٤، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢
الجاحظ ٧٣، ١٨٩	١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٤
جبريل - عليه السلام ٣٨١	١٩٨، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٠
جبير ١٥١	٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١
جرير بن عبد الله البجلي ٢٩٢، ٣٢٠	٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦
جستان - ملك الجوس ٣٣٥	٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣
جعدة بنت الأشعث ٣٦٨	٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣١٢
جعفر ٤١١	٣٢٢، ٣٢٥، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٩
جعفر باشا = والي تركي ٤٦	٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٢
جعفر الصادق ٢٠٠	٤١٩، ٤٢٠، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٧٠
	تقي الدين السروجي ٤٦٥
	تمام ٣٠٥

الحباب بن المنذر بن الجموح ١٧٥	جعفر بن أبي طالب ٦٣
الحبشي ٣٠، ٤٣٥	جعفر بن أحمد بن عبد السلام ٤٣٣
الحجاج بن علاط ٣٦٢	جعفر بن عليّة الحارثي ٢٢٧
حجر بن وائل ٣٥٨	جعفر بن مبشر ٧٨
الحجري ٨٥	جعفر بن محمد ٤٤٧
حذيفة ٦٤، ١٢٤، ٢٣٨، ٢٤٤	جميل بن زيد ٢٥٩
٣٨٨	جندب بن زهير ٢٨١، ٢٦٨
حسان بن ثابت ١٤٩، ١٧٧، ٢٣٧	جندب بن عبد الله البجلي ١٧٦
الحسن ٢٢، ٣٢، ٢١٨، ٢٧٣	٢٨١
٣٦٨، ٣٦٩، ٤٥٩	الجنيد بن محمد ٤٤١
الحسن بن أحمد بن الجلال ١٣، ٢٠	جهم بن صفوان الراسبي السرقندي
٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨	٢٣
٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥	(ح)
٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٥	الحارث ١٦٩
٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨	الحارث بن عبد كلال الأصغر ٣٥٨
٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨	حاطب بن أبي بلتعة ٣١٥، ٣٦١
٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩	الحاكم ١٢٥، ١٥٠، ١٨٠، ٢٠١
٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٣	٢٣٣، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩
١٣٣، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢٤	٢٨٠، ٢٨٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٩٠
٢٣٢، ٢٥٦، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٤٥	٤١٦، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٨٠
٤٤٧، ٤٤٩، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧	الحاكم أبو سعيد ٣٧١
٤٧٩	الحاكم النيسابوري ٤٦

الحسن بن إسماعيل ٣٣	الحسنان ٣٣٢، ٣٦٦، ٣٧٩، ٤٣١
الحسن بن عز الدين ٤٣٣	حماد بن سلمة ٢٠٣
الحسن بن علي الأطروش ٣٣٥	حمزة ٢٦٥
الحسن بن علي بن أبي طالب ٢٢، ٤٨، ١٦٠، ٢٤٩، ٢٩١، ٣٦٦	حمزة الزيات ١٦٩
٣٦٧	حمزة الكنانى ٢٣٣
حسن بن القاسم ٢٦، ٣٠، ٣٢	الحوثى - المؤرخ ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٨
الحسن بن يحيى حابس ٢٤	الحميدى ٤٧٢
الحسن البصري ٣٣٢، ٣٧٩، ٣٨٣	حيدر باشا ٢٧، ٤٥
٤٤٧	الخمى ٤١
الحسين ٣١، ٣٢	(خ)
الحسين - الأمير ٣٢٨، ٤٣٦، ٤٥٩	خباب ٤٣
٤٧١	الخلفاء الراشدون ٣٧٨
حسين بن أحمد السياغى ١٤، ٨٧	خزيمة بن ثابت ٦٤، ١٢٤
حسين بن عبد الله العمري ١٨، ٢٠٩، ٤٢٥، ٤٤٥، ٤٦٧، ٤٧٧	خزيمة بن نصير ١٩٩
الحسين بن علي بن أبي طالب ٢٢، ٢٤٤، ١٩٢	الخضر - عليه السلام ١٧٢، ١٧٤، ١٩٠
الحسين بن علي الفخمي ٤٣٧	الخطيب ٤١٩، ٤٤٧
الحسين بن القاسم ٢٠، ٢٥، ٢٦	(د)
٢٧، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٤٧	داود - عليه السلام ٣٥٣
حسين محمد السوري ٣٩	داود الظاهري ٤٦، ٥٨، ٤٥٥
	داود بن علي بن خلف الأصبهاني ٤٦
	الدارقطنى ٥٩، ١٩١، ٢٨٠، ٤٥١
	٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٨٠



٧٣، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٠١،	الدارمي ٦٥، ١٢٤، ١٥٠، ١٥١،
١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١٢١، ١٢٢،	١٧٦، ٤٧٠
١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٩،	الدراوردي ٢٠٢
١٤٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٩،	الدهلوي ٦٦
١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠،	دهماء بنت يحيى المرتضى ٥٨
١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٩١،	الدليمي ٢١٨، ٢٣٣، ٢٩٦، ٢٩٧،
١٩٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧،	٣٠٥، ٣٢٥، ٣٨٦، ٤٤٧
٢٢١، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥،	(ذ)
٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣،	ذو النون المصري ٤١٤
٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨،	الذهبي ١٥٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٨،	٢٠٢، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦،
٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩،	٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٥٧، ٣٦٨،
٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٠٣،	٣٧٢
٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٦،	(ر)
٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٩،	رابعة العدوية ٢٤٢، ٤٢١
٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٤،	الرازي ٧٥، ٧٦، ١٠٧، ١٧١،
٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢،	١٨٥، ٤٤٢
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠،	رجاء بن أبي سلمة ٢٠٢
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩،	رزين بن معاوية ٣١٤، ٣٨٨
٣٧٢، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢،	رسطاليس ٣٦، ٢٠٧
٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٠،	رسول الله صلى الله عليه وسلم = النبي
٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣،	صلى الله عليه وسلم ٣٦، ٤٧، ٤٨،
٤١٤، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩،	٤٩، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧١،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٣٠،	
٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٤،	
٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣،	
٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠،	
٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٧٢،	

زيد بن ثابت ٦٤، ١٢٤، ١٥٨،	٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢،
١٦٢	٤٩٣، ٤٨٣
زيد بن علي ٣٥٢	رفاعة بن رافع ٥٩
زيد - القاضي ٤٥٩	رفاعة بن قيس ٤٤٨
الزبيون ٦٤، ١٢٤	الرقيعي ٤٣٥
الزليعي ٢٨٩، ٤٥١	روز نفال ٢٥
زين العابدين ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١	(ز)
(س)	زارع - رجل من وفد عبد القيس
سبأ بن مرثد ٣٥٨	٢٥٧
السبكي ٣٨٣	زبارة - المؤرخ ٤١، ٨٥، ٣٣٥،
السحولي ٨٦	٤٢٣
السحواوي ٢٣، ٥٦، ٥٧، ١٢٢،	الزبير ٢٩٤
٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥٩	الزرقاني ٤٧٠
سعد ٤٣٢	زكرياء الوقار ٤٥٦
سعد بن إبراهيم ٢٠٢	الزخشري ٥٠، ٥٥، ٨٦، ٣٨٣
سعد بن أبي وقاص ٧٦، ٣١٠	زينب أم المؤمنين ٢١٨، ٢٤٠
سعد بن الربيع ١٧٤، ١٧٥	الزهري ٣٧١، ٣٧٢، ٤٤٨
سعد بن سهل ٣٩٠	زياد ٤٠٢
السعد التفتازاني ٢٨، ٥٠، ٥٥، ٨٦	زياد بن الحارث ٤٠١
١٤٤، ١٥٦	زياد بن ليلى الأنصاري ١٥١
سعيد بن أبي هلال ٢٨٠	زيد ٨٢، ٨٣، ١٩٤، ٣٧١، ٤١١،
سعيد بن قيس ٣٣٦	٤٣٧، ٤٣٠
	زيد بن أرقم ٦٤، ١٢٤، ١٥٠

- سعيد بن المسيب ٢٠٢، ٤١٣  
 سعيد بن منصور ٤٤٨  
 سفيان ١٩٥، ٣٥١، ٤٥١  
 سفيان بن خالد بن بلج ٤٤٨  
 سفيان الثوري ٣٣٢، ٣٥١  
 سفينة ٢٥٥  
 سلامة بن قيس ٣٤٨  
 سلمة ١٦٨  
 سلمة بن أسلم ٤٦٠  
 سلمة بن الأكوع ٦٤، ١٢٤، ١٢٥  
 سلمة بن سلامة ٢٦٠، ٣٤٨  
 سليمان بن أرقم ٣٧٩  
 سليمان - عليه السلام ١٨٨  
 سماك بن حرب ٤٤٧  
 السمعاني ٣٥٨  
 سميرة فرحات. د ٧٠  
 سهل بن حنيف ٣٠٩  
 سهل بن سعد ٦٤، ١٢٤، ٤١٧، ٤٢٠  
 سهل بن سعد الساعدي ٨٠، ٢٤٤، ٤٠٤  
 سهل بن عبد الله التستري ٤١٤  
 سودة بنت زمعة ٧٦  
 سويد بن عبد العزيز ٣١١  
 السيوطي - العلامة ٥٦، ٥٧، ٢١٩، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٤٦، ٤١٤
- ٣٢٥، ٣٨٦، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤٤٤، ٤٤٨  
 (ش)  
 الشافعي - الإمام ٤٦، ٧٥، ٨٣، ١٩٤، ٢٥٠، ٣١٣، ٣٩١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٧٤  
 شبيب بن حضرموت ٣٥٨  
 شريك ١٩٩، ٢٠٢  
 شرف الدين ٤٧، ٤٩، ٤٧٤  
 الشعبي ١٩٠، ٢٠١، ٣٥٧  
 شعبة ٢٠١، ٢٠٢  
 شعيب - عليه السلام ١٧٠  
 الشهاب محمود ٤٦٥  
 شهردار بن أبي شجاع الديلمي ٢٩٧  
 الشهرستاني ١٥٤  
 الشوكاني ١٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ٧٥، ٨٥، ١٥٠، ١٦٢، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٩٧، ٤٦٠  
 الشيخان ٧٤، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٩٤

(ض)	الشیطان ٢٧٧، ٢٨٥، ٣٠٤، ٣٠٧، ٤٠١
الضحاک بن فیروز الدیلمی ٢٩٧	
ضمرة الأسلمي ٦٤، ١٢٤	(ص)
	الصاحب بن عباد ٤٦٥
(ط)	صارم الدين ٣٣٥
طارق بن شهاب ٤٥١، ٤٥٣	صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير
الطبراني ٧١، ٨٠، ١٢٤، ١٩٨	٣١
٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥	صالح بن مهدي المقبل ٣٩، ٧٤
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٠٤	صالح جزرة ٤٥٧
٣١١، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٥١، ٣٥٤	صبيح بن عسل ١٥٧
٣٨٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٤١	الصعب بن جثامة ٣٥٨
٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٤	صفوان بن عسال المراوي ٢٥٩
الطبري ٦١، ٢٢١، ٢٤٠، ٢٥٤	صفوان بن المعطل ٣٠٥
٣١٥، ٣٧١، ٤٥٥	صفية - أم المؤمنين ٢٧٦، ٣٠٣
طاووس ٢٣٨، ٢٦٨، ٣٣٢	٣٠٦
الطغرائي ٢٤٠	صلاح ٢٢
طلحة بن شيبه ٢٦٢	صلاح بن أحمد السراجي الحاضري
الطيالسي ٢٥٤	٢٩
(ع)	صلاح بن الجلال ٤٩
عاصم بن زياد الحارثي ٤٠١	صلاح الحاضري السراجي ٤٦
عامر بن شراحيل الشعبي الحميري ١٩٠	صلاح الدين بن المهدي ٣٨٤
عامر بن محمد ٣٠	صلاح الدين بن حسين الأنخفش ٣٧
عائشة - أم المؤمنين ٧١، ٧٦، ١٦٢	صهيب ٢٤٣
١٧٦، ٢٠١، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠	

عبد الله بن عمرو بن العاص ٨٠،	٢٤٥، ٢٦٧، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٠٧،
١٩٩، ٢٤٦، ٢٨٣، ٤٥١	٣١١، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٤،
عبد الله بن عمرو بن شعيب ٤٥١	٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٧٨، ٣٨٦،
عبد الله بن محمد العدوي ٤٥٦	٤٠٥، ٤١٧، ٤٤١، ٤٧٠، ٤٨٣،
عبد الله بن محمد القبيلي ٣٥٣	عبادة بن الصامت ١٥١، ٢٧٥،
عبد الله بن مسعود ١٢٢، ٢٨٤،	العباس بن عبد المطلب ٦٣، ٢٦٢، ٣٤٤،
٢٩٠	عبد الله ٢٠٣
عبد الله الجرافي - القاضي ٣٥٦	عبد الله بن أبي أوفى ٢٣١
عبد الله الحبشي ٨٥	عبد الله بن إدريس ٢٠٢
عبد بن حميد ٣٥٤	عبد الله بن أسلم ٤١١
عبد بن زمعة ٧٦	عبد الله بن بريدة ٤٠٤
عبد الحق ٤٥٤	عبد الله بن الحسن ٣٧٦
عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن	عبد الله بن الحسن البصري ٣٧٩
أبي الحديد ٤٩، ١٥٢	عبد الله بن حمزة ٣٤٨، ٤٠٤، ٤٤٤،
عبد الرحمن بن أبي بكرة ٣٨٢	عبد الله بن حمزة بن سليمان ٢٥٢
عبد الرحمن بن حسان ١٧٧	عبد الله بن عبد المطلب ٢٨٩
عبد الرحمن بن عائذ ٣٠٤	عبد الله بن الزبيري بن قيس ١٤٩
عبد الرحمن بن عوف ٣٣٢، ٤٧٥	عبد الله بن سرجس المخزومي ١٩٤
عبد الرحمن بن يحيى المخرابي ١٦،	عبد الله بن سلام ٤٣٢
٤٢٣	عبد الله بن عبد الكريم الجرافي ٢٦٦
عبد الرحمن الحيمي ٢٠، ٢٧، ٢٨	عبد الله بن علي الوزير - العالم ٤٥،
عبد الرحمن القاري ٣٧٨	٥٧، ٦٢، ٤٤٣
	عبد الله بن عمر ٦٩، ٨٣، ٤٥٤

عز الدين بن الحسن ٤٣١، ٤٣٥،	عبد الرزاق ٣٥٤، ٤٥١، ٤٧١
٤٣٧، ٤٦٠	عبد الرزاق الرقيمي والحبشي ٤٩
العزي الجرافي - العلامة ١٣	عبد السلام بن محمد بن أحمد الحرافي ١٨
عزه الجمحي ٤٤٨	عبد العزيز بن أبي داود ٤٤٧
العسكري ٢٥٩، ٣٠٤، ٣٨٦	عبد الغني ٢٣٣
عصام بن محمد بن محمد الجرافي ١٨	عبد القاهر الجرجاني ٢٨
عصماء بنت مروان ٤٤٨	عبد المطلب ٢٨٩
عضد الدين الإيجي ١٤١، ١٤٢،	عبد الملك بن مروان ٣٦٦، ٣٧١
١٨١، ٤٥٦	عبيد الله بن مجيرين ٤٥٩
عطاء ٤٥٩	عتاب بن أسيد ٤٦١
عقبة بن عامر ٦٤، ٨٠، ١٦٤	عتبة بن أبي سفيان ٣٦٦
العقيلي ٣٦٥	عتبة بن أبي وقاص ٧٦
عكرمة ٢٧٣	عثمان رضي الله عنه ٤٦، ١٤٥،
علقمة ٨٢، ٢٥٦	١٦٨، ٣٣٢، ٣٧٧
العلاء بن زياد الحارثي ٤٠١	عثمان بن علي الوزير ٢٣
علي إسماعيل المؤيد ٣٥٨	عدنان درويش ١٦، ١٨
علي بن أبي طالب - أمير المؤمنين	عدي بن حاتم ٦٤، ١٢٤، ٢٣٥،
٢٢، ٤٧، ٤٩، ٦٣، ٦٤، ٧١،	٣٥٩، ٣٥٧
١١٤، ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧،	عروة بن مسعود الثقفي ٢٥٤
١٢٨، ١٣١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥،	العرباض بن سارية ٣٧٨
١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩،	عز الدين المؤيدي - المفتي ٢١٣،
١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٥،	٤٢٠، ٤٣٤

١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢١،	عمار ٢٤٣، ٣٣٢، ٤٢٠
٢٢٢، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٠،	عمار بن ياسر ١٢٧
٢٥٥، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٨٧،	عمارة ٢٠٣
٢٩١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠،	عمار ٣٥٧
٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٣،	عمارة بنة حمزة ٤١١
٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٧،	عمر بن الخطاب ٨٢، ١٤٤، ١٥٧،
٤٠١، ٤٠٢، ٤١١، ٤١٢، ٤٣٠،	١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٠،
٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٩،	١٩٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٥٢،
٤٤١، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،	٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩،
٤٦١، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٤،	٤٤٨، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٢،
علي بن أحمد أبي الرجال ١٦	عمر بن عبد العزيز ١٩٠، ٣٧٩،
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ٤٦	٤٥٩
علي بن الحسين ٣٧١	عمر بن جعمان الشافعي ١٦٩
علي بن زيد بن جدعان ٤٥٧	عمر بن محمد الغني ١٦٩
علي بن صلاح الدين ٥٧	عمر بن يوسف الرسولي ٣٥٧
علي بن صلاح الطبري الصعدي ٤٤٩	عمران بن حصين ١٩٦
علي بن القاسم بن أحمد بن القاسم	عمرو بن حزم- الصحابي ٨٢
٢٦، ١٦	عمرو بن شعيب ٨٢، ٢٩٠
علي بن محمد القرشي ٣٦٤	عمرو بن العاص ١٢٩، ٣٦٦
علي بن محمد النجري ٧٢، ٧٣، ٧٤،	العمري ٢٦، ٣٠، ٣٥، ٤٧، ٥٥،
علي الطبري ٤٥٥	٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٢، ٧٥، ٨٥، ٩١،
علي محمد زيد ٦٧	١١٧، ١٣٣، ١٥٠، ٢٩٧، ٣٤٤،
	٣٥٧، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٧٩،
	الغنيري ٧٣

عوف بن مالك ١٣٠	القاسم ١٨٤، ٤٣٧، ٤٧٣
عياض - القاضي ١٨٩	القاسم بن إبراهيم ٣١٣، ٣١٤،
عيسى - عليه السلام ٣٥٣، ١١٥	٣٧٦، ٤٤٤
عينه بن حصن الفزاري ٣٥٦، ٣٥٧،	قاسم بن أحمد المحلي الوادعي ٣١
٣٦٠	القاسم بن سلام ٣٥٧
(غ)	القاسم بن عبد الرحمن ٢٥٦
الغزالي ١١٥، ٢٤٩، ٢٦٢، ٣٨٣،	القاسم بن علي بن أبي طالب ٢٢
٤١٤	القاسم بن محمد - الإمام ٢٦، ٤٥،
الغساني ٣٥٧	٤٨، ٤٩، ٥٦، ٢٠١، ٤٣٨
الغياث ٢٦	قاسم المحلي ٣١
(ف)	القاشاني ٤٦، ٦٧
فاطمة ٢٢، ١٧٥، ٢٩١، ٤١٣	قتادة ٢٧٣، ٣٥٤
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه	قرظة بن كعب ٢٠١، ٢٠٢
وسلم ٦٤، ٦٦، ١٢٤، ٢٩١، ٣٢٩	القزويني ٤١٠
فاطمة بنت الجلال ٣٨	القضاعي ٢٣٨، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٢٥،
فاطمة بنت قيس ١٦٢، ١٨٠	٣٨٦، ٤٢٠
فخر الدين بن الخطيب ١٥٣	قيس بن رفاعه ٤٤٨
فرعون ١٨٨، ٢٦٤	قيس بن عاصم المنقري ٣٨٦
فضل بن حسن الجلال ٣٨	(ك)
فضالة بن عبيد ٤٠٤	كافور ٢٦٩
الفضيل ٢٢	الكامل ٣٥٥
(ق)	الكبير ٤٤١
قارون ٣٩٢، ٤٠٨	



- كعب بن الأشرف اليهودي ٤٤٨  
 كعب بن زيد ٢٥٩  
 كعب بن عجرة ٣٢٥  
 كعب بن مالك ٢٨١، ٣٩١  
 الكلبي ٣١٠  
 كلثوم الخزاعي ٣٥١  
 كليب - أخو مهلهل بن ربيعة ٣٥٨  
 كميل بن زياد النخعي ١٦٧، ٢٨٧  
 (ل)  
 لبيد ١٣٧، ٢٣٧  
 لطف الله الغياث الظفيري ٢٠، ٢٥،  
 ٤٥  
 لطف الباري بن أحمد الورد ٤٢٣  
 لوط - عليه السلام ١١٣  
 (م)  
 مالك - الإمام ٦٥، ٨٢، ٨٣، ١٩٠،  
 ٢٠٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤١٣، ٤٤٨،  
 ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥  
 مالك بن الحارث بن... ٢٠٣  
 المتقي الهندي ٤٤٨  
 المتوكل ٣٣، ٣٤  
 المتوكل - إسماعيل ٤٩  
 مجاهد ٢٦٨، ٢٧٣، ٣١٠  
 المحبي ٤١، ٨٥  
 محمد ٢٢  
 محمد صلى الله عليه وسلم - (أنظر:  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 محمد بن إبراهيم الوزير ٢٣، ١٩٩،  
 ٤٥٦، ٤٥٩  
 محمد بن إبراهيم = ابن طبا طبا ٣١٣  
 محمد بن أحمد الجرافي ١٣، ١٤، ٧٥،  
 ٢٠٩  
 محمد بن إسماعيل الأمير ١٨، ٤٠،  
 ٤٢٣، ٤٧٦  
 محمد بن حاطب ٤١٠  
 محمد بن حسن بن أحمد الجلال ١٤،  
 ١٥، ١٧، ٢٤، ٣٨  
 محمد بن الحسن بن القاسم ٢١  
 محمد بن الحسن الديلمي ١٩٩  
 محمد بن الحنفية ٣٣٢  
 محمد بن عبد الله العدوي ٤٥٧  
 محمد بن عبد الكريم الشهرستاني  
 ١٥٤  
 محمد بن عبد الملك الآنسي ١٦،  
 ٤٤٣، ٤٤٤  
 محمد بن عجلان ٢٣٦

محمد بن عز الدين - المفتي المؤيدي	المسعودي ٣٦٧
٢٧، ٢٨، ٣١، ٤٥، ٦٤، ٢٢٢،	مسكين الدارمي ١٧٧
٢٤٩	مسلم - الإمام ٦٥، ٧١، ٧٦، ٨٠،
محمد بن علي الشوكاني (انظر:	٨٢، ١٠٩، ١١٥، ١٢٠، ١٢٩،
الشوكاني - الإمام)	١٣٠، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥١،
محمد بن عمر بن الحسن التيمي - فخر	١٥٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٦،
الدين الرازي ١٥٣، ٢٠٢	١٧٩، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩،
محمد بن القاسم - المؤيد بالله ٢١،	٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٥،
٢٤، ٢٦، ٤٧٣	٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤،
محمد بن منصور ٦٣، ٧١، ٤٤٢	٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧،
محمد بن يحيى بهران - القاضي ٤٣٣،	٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢،
٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦١	٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠،
محمد - صاحب أبي حنيفة ٦٦	٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٢،
محمد عبد الرحيم جازم ٦٢	٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣،
محمد عبده - الشيخ ١٥٨	٣١٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤،
محمد عدنان سالم ١٨	٣٣٦، ٣٣٧، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٧٩،
محمد فؤاد عبد الباقي ٢٢٦	٣٨٠، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٣،
المحسن بن محمد بن كرامة ٣١٠	٤١٤، ٤٢٢، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣،
المرتضى ١٤٤، ٢٠٩، ٢٤٣، ٤٣٧	٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٥،
المروزي ٨٣	٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣،
المزي ٣٥٧	مسلم بن يسار ٤٥٩
مسدد ٤٧٢	مسلم البطين ٢٠٢

المنجنيقي ٤٤٧	المسوري - القاضي ٢٨
المنذري ٤١٨، ٣٢٥	مصعب بن عمير ٤٦٠
المنصور بالله = عبد الله بن حمزة	المصطفى ٤٣٧
٣٣٣	مطرف بن الشخير ٣٠٤
موسى ٢٢٩، ١٧٤	معاذ ٢٠٦، ٣٢٥، ٤٦١، ٤٧٥
موسى بن عبد الله بن الحسن بن...	معاذ بن أنس ٣٢١، ٣٢٠
٢٠١	معاذ بن جبل ٣٢٠، ١٦٩
موسى - عليه السلام ١٥٤، ١٧٢،	معاوية ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٥٤، ٢٩١،
٢٦٤، ١٩٣، ١٩٠	٣٨٢، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٦
موسى بن عطية ٤٥٦	معاوية بن أبي سفيان ٣٥٩، ٣٦٧
موسى - القاضي ١٦٤	معاوية بن حيدة ٣١٤
مؤمن آل فرعون ١٨٨	معدي بن سليمان ٣٩٥
مؤنس - القاضي ٤٣٢	معقل بن يسار ٢٨٠
المؤيد ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٤٦،	معمر ١٥٧، ٣٥٤، ٤٤٨
٨٣، ٨٢، ٧١، ٤٩	معن بن عيسى القزاز ٢٠٢
المؤيد بالله ١٨٩، ١٩٦، ٣٧٤،	المغيرة ١٥١، ١٥٧، ١٥٩
٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٧٩	المغيرة بن شعبة ٢٥٤، ٢٩١، ٣٦٦
المؤيدي - المفتي - العلامة ٢٠	مقاتل بن سليمان ١١٦
المؤرخون اليمينيون في العصر الحديث	المقبلي - العلامة ٦٨
٤٣	المقداد ٢٤٣
المهدي ٤٨، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٧٢،	المقدام بن معدي كرب ٣٩٩
٧٩	مكحول ٨٠، ٣١٠، ٣٧٢

المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ٨٦،	الواحدى ٢٦٨، ٣١٠، ٣٢٩
٤٧٤، ٨٧	واصل بن عطاء ٣٣٢
المهدي بن محمد ٣٨٤	وائل ٣٥٩
المهدي علي ٣٨٤	وسيم بن طارق بن صعب ٣٢٩
مهلهل بن ربيعة ٣٥٨	الوقار ٤٥٧
ميمونة - أم المؤمنين ٣٧٧	وكيع ٤٥٧
(ن)	الوليد بن عقبة ٣٥٤، ٣٦٦
الناصر الأطروش ٤٣٧	الوليد بن المغيرة ١٧٨
نافع ٤٤٧	الوليد بن يزيد ٣٧٧
النسائي ٥٩، ٨٠، ٢١٩، ٢٣٧،	وهب بن منبه ٣٣٢
٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٨٠، ٣١٣،	(هـ)
٣٤٦، ٤٠٤، ٤١٧، ٤٤٨، ٤٥٣،	الهادي ٢٢، ٤٨، ٤٣١، ٤٣٧،
نشوان بن سعيد الحميري ١٤، ٦٢،	٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٠،
٣٥٩	٤٨٢، ٤٨٣
نشوان وائل بن أوس ٣٥٨	الهادي بن إبراهيم بن علي الوزير ٢٣
النعمان بن بشير ١٤٠، ٢١٥، ٢٧٧،	الهادي بن أحمد الجلال ٢٠، ٢١،
٤٥٢، ٣٠٣	٢٢، ٢٣، ٢٥
النواس بن سمعان ١٦٠	الهادي يحيى بن الحسين ٤٧، ٤٣٩،
نوح - عليه السلام ١٢٤، ١٧٠،	٤٥٩، ٤٧٥
النووي ١٣٠، ١٦٠، ١٦٦، ١٩١،	هارون الرشيد ١٧٩
٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٦، ٤٧٤،	هارون ٢٢٩
(و)	هرقل ١٧٩
واثلة ٧١، ٤٤١	

٣٥، ٤١، ٤٣، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١،	الهروي ١٧٥، ٤٧٤ .
٦٢، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٥	هشام ٣٧١
يحيى بن حمزة - الإمام ٦١، ٤٧٩،	هشام بن عبد الملك ١٧١، ٣٧٧
٤٨٠	همام بن منبه ١٥٧
يحيى بن سعيد ٢٠٠	هوازن ٢٦١
يحيى بن صالح الشهاري ٤٦٤	هود - عليه السلام ٤١٩
يحيى بن معين ٢٠٢	الهيثمي ١٦٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦
يحيى بن يحيى التيمي ١٩٦	(ي)
يحيى الشهاري ١٧	ياقوت ٢٥
يعقوب - عليه السلام ٤٣١	يحيى - الإمام ٧١، ٧٨، ٨٢، ١٥٥،
يوسف ٢٣١	١٨٩، ٢١٥، ٢٧٥، ٣٧١، ٤٣٩،
يوسف - عليه السلام ٢٨٥	٤٤٢
يوسف عيد ٢٣٧	يحيى بن إبراهيم بن عبد الله الجحافي
يوسف - الفقيه ٤٨	١٦
يوسف القرضاوي ٦٥	يحيى بن الإمام محمد المؤيد ٢٧
يونس - عليه السلام ١٧٠، ١٨٨	يحيى بن الحسين بن القاسم ١٤، ٢١،
	٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١،

## ٢- أسامي الكتب

آداب العلماء والمتعلمين ٢٥	الأمالي ١٦٩، ٢٥٠، ٢٨٣، ٣٢٥،
الأثمار ٢٧، ٤٧٤، ٤٧٥	٣٧١، ٤٥٦
أحاديث الأنبياء ١٩٩	الأم ٢٤٣
الأحاديث الضعيفة ٢٨٩	الأموال ٣٥٨
الأحاديث الموضوعة ١٥٠	إنباء ابن حجر ٢٣
الأحكام ٤٧، ٢٣٠، ٤٧٥	الأنبياء ١٩٨
أحكام الأحكام ٤٦	الانتصار ٦١، ٤٧٩
الإحياء ٢٤٩، ٣٨٣، ٤١٤	الأنساب ٢٩٧، ٣٥٨
آدب الطلب ٢٥	الإنصاف للباقلاني ٢٣
إرشاد الفحول ٤٨، ٧٥، ١٦٢	أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٤٠
الأزهار ٢٧، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢،	الأوسط الصغير ٨٠، ٢٤١، ٢٤٩،
٧٠، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٤٧٤	٣٠٤، ٣١٤، ٤٥٢، ٤٥٦،
أسباب النزول ٣١٠، ٣٢٩	إيثار الحق على الخلق ١٩٩
الاستيعاب ٣١٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨	إيساغوجي ٧٣
أسد الغاية ٣٥٩	بحث في الصفات ٨٦
الإصابة ٣٥٧	بحث في قبة وضعت في مقبرة ٨٥
الإعراب ٨٧	البحر الرخاير ١٧، ٥٨، ٦١، ٧٤،
إعلام الموقعين ٣٩	٧٨، ١٤٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩،
أدخال القلوب ١٧	٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦،
الإكليل ٣٥٨	٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤،

٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ،	بہجة الزمن ١٤ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ،
٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،	٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٥ ،
٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ،	٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ،
٣٠٦ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،	بہران ٢٥٦ ،
٣٧٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦ ، ٤٢٩ ،	تاریخ أصبهان ٢٣٨ ،
٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٤٧٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ،	تاریخ بغداد ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٣٥٩ ،
البدر الطالع ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،	تاریخ الخطیب ٢٨٦ ، ٤٤٧ ،
٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،	تاریخ الیمن ٣٤ ،
٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٥ ،	تاریخ الیمن الحدیث المعاصر ٣٠ ،
٥٧ ، ٨٥ ، ٣٣٥ ، ٣٨٤ ، ٤٢٣ ،	التحرید ٤٩ ،
٤٣٣ ، ٤٣١ ،	تذکرۃ الحفاظ ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،
بدیعیۃ ابن حجة ٤٦٥ ،	٢٠٢ ، ٢٩٧ ، ٣٧١ ،
بدیعیۃ الحسن الجلال ٨٧ ،	الترجمة العربية ٢٥ ،
براءۃ الذمة فی نصیحة الأمة ١٥ ، ٣٤ ،	الترغیب والترہیب ٣٢٥ ،
٥٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٣٤٢ ،	التصفیة ٢١٥ ،
٤٢٥ ،	تفسیر الجلالین ٣٢٩ ،
البسامة ٣٣٥ ،	تکملة الأحکام ١٦ ، ١٧ ، ١٥ ،
بغیۃ المريد ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٣ ،	تکملة البحر الزخار ٢٢٣ ، ٢٢٧ ،
بلاغ النہی فی شرح مختصر المنتہی ٨٥ ،	٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٠٧ ،
البلدان الیمنیة عند یاقوت ٢١ ،	٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ،
بہجة الجمال ٤٤٠ ، ٤٦١ ،	٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،
بہجة الجمال وحجة الکحال ٤٤٠ ،	٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ،

الجامع الصغير ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٩،	٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١،
٢٨٠، ٣٠٤، ٣٢٥، ٣٨٦، ٣٨٨،	٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥،
٤٠٩، ٤١٠، ٤٨١،	٤٠٣، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٦٢، ٤٦٤،
الجامع الكافي ٧١، ٤٤٢	٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٣
الجرح والتعديل ٣٥٩، ٣٧١	تلخيص الخبر ٤٧١
الجفر ١٦٨	تلقيح الأفهام شرح تكملة الأحكام
الجملة والألفة ٧١، ٤٤٢	١٣، ٨٧، ٨٩
جواهر الأخبار ٣٦٧	تلقيح الأفهام يصحح الكلام ١٦،
الجوهرة المنتقاة من كتب الرواة ٤٨	١٧، ١٨، ٢٠٩، ٣٠٣
حاشية على شرح القلائد ٨٦	التمهيد ٦٨، ١٨٩
الحجري ٤١	التمهيد للباقلاني ٢٣
حديقة الحكمة ٣٤٨	تنبيه الغافلين ٣١٠
حل الإشكال ودافع الإبطال ٤٤٣	التهذيب ٥٠، ٣٧١
الخورا لعين ٦٢	تهذيب التهذيب ١٩٠، ٣٧٩
حوليات العلامة الجرافي ١٦	تهذيب كتاب النبوات ١٨٩
خلاصة الأثر ٤١، ٨٥	تهذيب المنطق ٥٠
خطبة الأشباح ١٥٨	توضيح الأفكار ٢٦
الدافع ٣١٩	تيارات معتزلة اليمن ٦٧
الدرر الكامنة ٣٩	جامع الأصول ٤١٩، ٤٤٨
در السحابة ١٥٠، ٢٩٧	جامع الترمذي ١٦٩
الدر المنتقى ٦٥	



الدر المنثور في التفسير المأثور ٤٤٤،	زكاة بني هاشم ٦٥
٤٤٨	سنن البيهقي ١١٨، ٢٤٩، ٤٧٠
الرد على ابن المقنع ٣١٣	سياسة النفس ٣١٣
الرسالة ٤٩، ٧٥	سير أعلام النبلاء ١٩٦، ٢٤٠، ٢٥٦
رسالة إلى المتوكل على الله إسماعيل	٣١٥، ٣٢٦، ٣٥٩، ٣٦٨
٨٥	السيرة ٢٤٠، ٣١٥
رسالة تتعلق بتقرير البانيان (الهنود)	سيرة ابن سيد الناس ٢٤٨
٨٦	سيرة ابن هشام ١٧٠، ١٧٧، ٢٢١
رسالة الطراز المذهب ٨٦	٢٥٢، ٢٥٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٦
رسالة الإمامة ٣١٣	٣٣٥
رسالة التحسين والتقبيح ٨٦	السيوطي ٣١٩
رسالة في الدخول في صوم رمضان ٨٦	شرح التهذيب ٨٦
رسالة في زكاة بني هاشم ٨٦	شرح تهذيب المنطق ٣٢
رسالة في عدم تقرير البانيان (الهنود)	شرح التهذيب في المنطق ١١٤
وأهل الذمة ٨٩، ٤٦٧، ٤٦٩	شرح الحاشية ٣٥٨
رسالة في عدم وجوب الجمعة على من	شرح السنة ٤١٢، ٤١٣
لم يسمع النداء ٢٨٩، ٤٤٥، ٤٤٧	شرح الفصول ٧٢، ٢٨٧، ٣٤٠
رسالة في عدم وجوب الخمس في	٣٩٧
الخطب ١٨، ٨٩، ٤٧٧	شرح القلائد ٦٣، ٧٢، ٧٤، ٧٨
رواية الكبار عن الصغار ٤٤٧	٧٩
الروض الناضر في آداب الناظر ٨٦	شرح كافية ابن الحاجب ٨٧
الرياض النضرة ٢٥٠	

٣٧٩، ٣٨٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٢،	شرح المختصر ١٤٢
٤٧٣	شرح مسلم ٧٤٧
صحح البخاري ١٩٩، ٢٥٣	شرح النسبة ٩٩
صحح ابن حبان ٧٢، ٢٨٣	شرح التقاية ٢٤٨
صحح مسلم ٦٥، ٦٩، ١٠٩، ١٢٤،	شرح نهج البلاغة ٤٩
١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٢٦، ٢٤٠،	شرح النووي ٤٧٢
الصراط المستقيم ١٩٩	شرح النووي لمسلم ١٥٠
الصغير ٣١٤	الشفا ٨١، ١٨٩، ٣٢٨، ٤٠٩،
صفة الصفوة ١٦٧	٤٣٥، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨١، ٤٨٢
الضوء اللامع ٢٣، ٥٦، ٥٧	شفاء الأوام للتمييز بين الحلال والحرام
ضوء النهار ١٣، ١٤، ٣٧، ٥٠،	٤٣٥
٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١،	شمس الأختيار ٢٧٥، ٣٦٤
٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٧٨،	شمس العلوم ١٤، ٦٢، ٦٨، ٣٢٩،
٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٢٣،	٤٠٨، ٣٥٨
١٢٦، ١٤٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢٨٧،	الشهاب ٢٨٨
٣٢٨، ٣٦٢، ٤١٠، ٤٣٠،	الصحائف السمرقندية ٩٨
طبقات ابن سعد ١٤٤، ١٦٧، ٣١٥،	الصحيحان ٧٢، ٧٦، ١١٥، ١٢٩،
٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٦،	١٤٠، ١٥٢، ١٥٩، ١٧٦، ١٩٨،
طبقات فقهاء اليمن ٣٧١	٢٠١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٥٩،
طبق الحلوى ١٤، ١٥، ٢٥، ٢٦،	٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩١، ٢٩٦،
٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٥، ٤٧،	٣١٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٩، ٣٧٨،
٥٧، ٦٢، ٦٥	

الطراز المذهب في إسناد المذهب ٤٧	فتح الباري ٧٥، ٧٦، ١٢٠، ١٤٠،
طرفة الأخبار ١٥٧	١٥٠، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦،
طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب	١٧٩، ١٩٤، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٤٠،
٣٥٧	٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨، ٣١٢، ٣٥٦،
طوالع الأنوار ٤٤٠	٣٦٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٧٠،
طيب السحر ٤١	فتح القدير ١٨٠، ٢٠٤، ٢٢١،
العبر ٢٩٧، ٣٥٧	٢٤٣، ٢٦٢، ٢٧٣، ٤١٠،
عصام المتورعين من مزلق أصول	الفردوس ٢٩٧، ٢٩٨،
المشرعين ١٣، ٥٦، ٧٥، ٨٥	الفصول ٥٠، ٢١٥، ٤٧٠، ٤٧٣،
العصمة عن الضلال ١٤، ١٥، ٥٩،	الفصول اللؤلؤية ٣١، ٥٠، ٤٧،
٦٤، ٦٧، ٧٧، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٣،	٣٣٥، ٣٤٠، ٣٩٧، ٤٣١،
٩٧	فضائل الصحابة ٦٥، ١٢٤، ١٩٦،
العقد ٣٦٦، ٣١٧	فضائل القرآن ٦٥، ١٢٤،
العواصم والقواصم ٢٣	فقه الزكاة ٦٥
الغاية ٢٦	الفلک الدوار ٤٣١
الغاية في الأصول ٤٥	الفنون ٤٧، ٤٥٩،
غرر الخصائص ٨٠	فوائد تمام ٣٠٥
غريب الحديث ١٧٥، ١٩٣، ١٩٤،	الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة
٢٧٤، ٢٠٣	٤٤٨
الغيث ٤٧١	الفوائد المجموعة ٤٦٠
الغيث المدرار ٥٨	في الأحاديث الدائرة على الألسنة
الفتح ٤٧٤	٢٤٩

مختصر المنتهى ١٤٢	فيض الشعاع ١٤، ١٥، ٣٦، ٥٠،
المخطوط ٥٦	٨٦، ٨٩
المخطوطات ٧٢	فيض الشعاع الكاشف للقناع عن
المدارس الإسلامية في اليمن ٣٠	أركان الابتداء ١٣٣
مرآة العصر ٢٠، ٢٨	القاموس ٣٠٢، ٤٠٨، ٤٧١، ٤٨٠،
مروج الذهب ٣٦٧	٤٨١
مساجد صنعاء ٤١، ٤٧، ٨٥	القلائد ٥٠، ٦٤، ٢٧٣
المستدرك ١٢٤، ١٢٥، ١٥٠، ١٨٠،	القلائد في تصحيح العقائد ٥٠
٢٤٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣١١،	القلائد في مقدمة البحر ٢٥١
٣٩٠، ٤٦٣،	الكامل ٣٦٨
مسند أحمد ١٠٢، ١٣٩، ١٥٠،	الكبير ٧١، ٢٥٥، ٣١٤، ٤٥٦،
١٥٩، ١٦٠، ١٧٦، ١٨٠، ٢٣٠،	الكشاف ٥٠، ٥٥، ٨٣، ٨٦، ٣٢٧،
٤٤٥، ٤٥٢، ٤٧٠،	٣٣٣، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٨٣، ٤٠٨،
مسند الحميدي ٣١٥	كشف الأستار ٢٣٨
مسند الفردوس ٢٩٧، ٣٨٦، ٤٤٧،	كشف الخفاء ٤٤٧
مشكل الآثار ٢٠١	كشف القناع عن أركان الابتداء
مصادر التراث ٧٢، ٣١٣	٣٥٦
مصادر التراث اليمني ٣٠، ٤٧، ٤٥٩،	الكلييات ٣٥، ٦٩
مصادر الحبشي ٤١، ٨٥	كنز العمال ٤٤٨
مصادر العمري ٤١، ٨٥، ٢٥٢،	اللسان ٤٠٨
٢٣٨	متن الأزهار ٤٧، ٥٧
مطالع البدور ٢٨	مجمع الزوائد ٧١، ١٢٤، ١٦٨،
المعتمد ٧٥، ١٠٢، ١٦٢	٢٥٥، ٣٢٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦،
المعتمد في أصول الفقه ١٨٣	المحصول ٧٥، ٧٦
معجم الأدباء ٢٥٠	مختصر سيرة الرسول الكريم صلى الله
معجم الباقلاني ٧٠، ٤٤٠،	عليه وسلم ٨٧

الموطأ ٧٦، ٢١٩، ٣٩٥، ٤١٣،	المعجم الصغير ١٢٤، ٢٣٨، ٤١٢،
٤٥٣، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٥	٤١٦
الناسخ والمنسوخ ٣١٣	معجم الطبراني ٤٥٦
النبوات ١٨٩	معجم الطبراني الكبير ١٦٨
نشر العرف ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠،	معرفة علوم الحديث ٤٦
٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٨٥،	مغازي الواقدي ٢٢١
نصب الراية ٤٥١، ٤٧١	مفاتيح الغيب ١٧١
نظام الفصول ١٣، ٣١، ٤٦، ٥٠،	المقاصد ٧٥
٥٩، ٧٥، ٨٥، ٤٧٠	المقاصد الحسنة ١٢٢، ١٦٦
نفحات الصير ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٧،	مقالات الإسلاميين ٢٣٩
٣٨	ملحق البدر الطالع ٣١
النهاية ٢١٨، ٢٣٩، ٤١٩، ٤٨١	الملل والنحل ١٥٤، ٢٣٩
نهاية الإقدام ١٥٤	المنار ٦٨، ٧٤
نهج البلاغة ١٥٢، ١٥٨، ٢٥٠،	المنتخب ٤٧
٤١٢، ٤٠٢، ٤٠١	منتهى السؤل والأمل ١٤٢
النهر الجاري ٣٠٠	منح الألفاف ٥٠، ٥٥، ٨٣، ٨٦
نيل الأوطار ٤٧٠	المنحة ٦٠، ٨١
نيل الوطر ٤٢٣	منحة الغفار ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٧٤
وفيات الأعيان ١٥٥	منظومة نشوان الحائية ٣٥٨
الهداية ٣٣٥، ٤٣١	منهاج الوصول إلى علم الأصول ٤٤٠
هداية العقول شرح غاية السؤل ٢٦	المواهب الوافية ٨٧
هدية العارفين ٤١، ٨٥	المؤرخون اليمنيون ٣٥
يমানيات ٥٧	الموسوعة اليمنية ٢٢٧
	الموضوعات ٢٤٩

### ٣ - البلدان والأماكن

بيروت ٦٨، ٧٠، ٢٣٧، ٢٥٠،	(أ)	
٢٦٩، ٤٠١		إب ٢١
البيضاء ٤٤٠		أبين ٤٧١
(ت)		أحد ١٧٥
تبوك ٣٣٥، ٣٣٦		الأميردزيانا ٤٥٩
تعز ٢١، ٣٠		الأندلس ٤٦
التهائم ٣٠		أيلة ٤٧٥
(ث)	(ب)	
ثلا ٢٧		باقم ٢١
(ج)		بحر الهند ٤٧١
جامع حوران ٣٢		البحرين ٤٦١
جدة ٤٧١		بدر ٤٤٨
الجراف ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٣٣،		بدر الكبرى ٣٤٨
٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٩٣،		البصرة ٢٤٢
٤٥٤،		بغداد ١٥٥، ٤٢١
جزيرة العرب ٤٠٦، ٤٧٠، ٤٧١،		بقيع الخصمان ٤٦٠
٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥		بيت المقدس ٤٥٧
جماعة صعده - قرى ٢١		

الروضة ٤٥٤	جواثا ٤٦١
الري ١٥٣	(ح)
(ز)	الحبشة ٤١١
زيد ٣٠	الحجاز ٣٣، ٢٩١، ٤٧١، ٤٧٢،
(س)	٤٧٣
سناع حلة ٤٣٣	الحديبية ٢٥٤، ٣٤٧، ٣٦٨
(ش)	حرة بني بياضة ٤٦٠
الشام ١٦٠، ٢٥٦، ٤٠٦، ٤٧١،	حصن الدامغ ٣٢
٤٧٥	الحصين ٣٢
السحر ٤٣٨	حضر موت ٤٣٨
شهارة ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧،	حنين ٢٥٢، ٢٦٠
٤٥، ٣١	(خ)
شهرستان ١٥٤	الخليج ٤٦٩
شيراز ٤٤٠	خير ٢٩١
(ص)	(د)
صعدة ٢١، ٢٤، ٣٠، ٣٢، ٣٣،	الديلم ٤٤٠
٤٧٥، ٤٥	(ذ)
صفين ١٩٩، ٣٥٩	ذمار ٢١، ٣٠، ٣٢، ٤٧٩
صنعاء ٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥،	ذو الخليفة ٢٦٢
٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤،	(ر)
٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠،	الرس - جبال ٣١٣
	رغافة ٢١، ٣٨، ٤٥

الفرات ٤٧١	٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧٤، ٨٥، ٩٣،
فلسطين ٤٧٥	١١٤، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٥٤، ٤٧٩
(ق)	(ض)
القاهرة ٣٥، ٤٦، ٤٦٥	ضوران ٣٢، ٣٤
قباء ٤٥٤	ضوران أنس ٣٢
قلعة قصر صنعاء ٥٧	(ط)
(ك)	طبرستان ١٥٣، ٣٣٥
الكعبة المشرفة ٤٨٢	(ظ)
كوكبان ٢٧	ظفير حجة ٢٥
الكوفة ٢٥٦، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٧١	ظهران ٢١
الكويت ٢١	(ع)
(ل)	عدن ٤٧١
لندن ١٨، ٨٥	العراق ٣٠٩، ٣٦٨، ٤٦٢، ٤٧١،
(م)	٤٧٩
مأرب ٣٥٨	عرفات ٤٦٣
منتزه الروضة ٤٠	العقبة ٣٣٦
المدينة المنورة ٧٩، ١٦٨، ٢٧٣،	العقيق ٣٥٨
٣١٣، ٤٠٦، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧١،	عُمان ٣٣
٤٨٢، ٤٧٤	عمورية ٤٧٥
مشرفة الجوز ٤٢١	العوالي ٢٩١، ٤٥٤
مصر ٢٦٤، ٤٠٤	العين ٣٣
المعرة ٣١	(ف)
	فدك ٢٩١



(و)	مكة المكرمة ٢٥، ٢٨، ٣٩،
وادي بني سالم ٤٦٣	١٤٩، ١٧٧، ١٩٤، ٢٠٣،
وادي النائجة ٣١	٢٣٧، ٣٤٧، ٣٧٧، ٤٠٦، ٤٦٠،
(ي)	٤٧٤
يافث ٤٣٩	المكتبة البريطانية ٨٥
يافع ٣٤	مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ٤٩، ٨٥،
يريم ٣٠	٤٣٥، ٤٤٢، ٤٥٩،
يغرس ٣٢، ٣٤	مؤنة ٢٥٦، ٢٥٧،
اليمامة ٤٧٤	(ن)
اليمن ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٨،	نجران ٢١، ١٤٩، ٤٧٥،
٢٩، ٣٠، ٤٥، ٤٧، ٦٧، ٦٨، ٨٢،	نهاوند ١٦٧، ١٦٨،
٨٦، ٨٩، ١٩٤، ٣٣٦، ٣٥٨،	(هـ)
٣٦٠، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٥،	هجر ٤٧٥
اليمن الأسفل ٣٠	همدان ٢٩٧
	هند ٤٦٩

#### ٤- الأقوام والجماعات والفرق

الإمامية ٤٦، ٨٣	(أ)
الأنصار ١٣٠، ١٤٤، ٢١٦، ٣٠٣،	آل عتيك ٢٤٢
٣٨٦، ٣٠٩	آل علي عليه السلام ٣٢٩
أهل بدر ٣١٥	آل القاسم ٣٠، ٥٦
أهل البيت ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧١،	آل محمد صلى الله عليه وسلم - آل
١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٩، ١٥٦،	البيت ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٣٧١،
١٧٣، ١٩٦، ٢٧٣، ٢٩٤، ٣٠١،	٤٥٩
٣٢٩، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٩٢، ٤٣٩،	الأتراك - العثمانيون ٢٦، ٣٠، ٣٢،
٤٤٢، ٤٥٨، ٤٨٠	٤٧، ٣٣
أهل الذمة ١٨	الأشاعرة ٤٧، ٦٧، ٧٠، ١٠٣،
أهل الردة ٤٣٩، ٤٧٥	١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥،
أهل السنة ٤٦، ٦٧، ١١٥، ٤٢٦	٤٤٠، ٤١٥
أهل الصحف ٤٧٥	أشجع ٣٣٥
أهل العراق ٣٦٨	الأشعري ٤٩، ٢١٩، ٢٣٩
أهل الكتاب ٤٧٠، ٤٧٥	الأشعرية ٢٣، ٦٨، ١١٠
أهل الكساء ٢٧٣	الأصو المجتهد ١٥
أهل مكة ٤١٠	الأصوليون ١٤٦، ١٥٥
أهل المنطق ١٤٦	الاعتزال ٤٦، ٤٤٠

(ث)	أهل نجران ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٥
تقيف ٣٥٥	(ب)
(ج)	الباطنية ١٨٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣
الجبائية ٢٣٩	البانيان (الهنود) ١٨، ٤٦٩، ٤٧٥
الجبر ٤٦، ٤٤٠	البراهمة ١٠٤، ١٨٧
الجبرية ٤٤٢	بنو إسرائيل ١٩٠، ١٩٣، ١٩٨
الجعفرية ٦٥	١٩٩، ٣٥٢، ٣٥٣
الجهيمة ٢٣	بنو أمية ٣٦٩، ٣٧٦
جهينة ٣٣٥	بنو بكر ٣٣٥
(ح)	بنو بياضة ٤٦٠
الحاميات التركية ٢٧	بنو تغلب ٤٧٥
الحشوية ١٥٥	بنو خيثمة ١٣١، ٤٣٩
حمير ٣٥٧، ٣٥٩	بنو خيثمة ٤٦٠
الحنابلة ٢٣، ٥٠، ٦٥، ١٤٨	بنو سليم ٣٣٥
الحنفية ٢٨، ١٤٨، ٤١٦، ٤٦٣	بنو العباس ٣٧٦
(خ)	بنو غفار ٢٥٩
خزاعة ٣٣٥، ٣٤٧	بنو ليث ٣٣٥
الخلف ٤٧٤	بنو المصطلق ٣٥٤
الخلفاء الراشدون ٤٥٣	بنو هاشم ٦٥
الخوارج ٤٦، ٦٢، ٨٢، ١٢١	بنو هاشم والمطلب ٦٦
٣٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٨٤	البهشمية ١٥٥
(د)	(ت)
الدولة الزيدية الأولى ٢١	التابعون ٨٣، ١٩٤

١٩٢، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٦٠، ٣٥٥

٤٢١، ٤٣٤، ٤٥٣

الصوفية ٣٥، ٤٥، ٤٥١، ١٠١،

٤١٤

(ط)

الطبائية ١٨٧

(ظ)

الظاهرية ٢٦، ٦٢، ٨٣، ١٦٠، ١٦١

(ع)

عبد القيس ٤٦١

(غ)

غفار ٣٣٥

(ف)

الفاطميون ٦٣

الفاطميون العلويون ٦٣

الفرس ٤١٠

الفلاسفة ٧٣، ٩٩، ١٠١، ١٠٢،

١٠٦، ١٦٠

(ق)

قرشي ٦٣، ٦٤، ١٢٤، ١٢٥،

١٢٦، ١٣٠، ١٩٤، ٢٥٤، ٢٨٩،

٣١٥، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٤٨

(ر)

الرافضي ٤٩

الرافضة ٤٨

الروافض ١٢١، ٢٠٠، ٢٣٤

الروم ١٧٩، ٤١٠

(ز)

الزبيدي - مذهب ٢٧

الزبيدية ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٥٩، ٦٥،

٦٧، ٧٧، ٧٨، ٤٧٩

(س)

السحرة ١١٣

السلف ١٤٠، ١٥٨، ١٧٣، ١٩٠،

١٩٢، ٢٧٦، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٨٦،

٤٤٢، ٤٥٣، ٤٦٤، ٤٧٤، ٤٨٣،

٤٨٤

السنة ٢٠٠

السوفسطائية ١٨٧

(ش)

الشافعية ٢٨، ٦٥، ٦٦،

الشيعة ٢٠٠، ٤٣٣

(ص)

الصحابة ١٠٩، ١٣١، ١٤٠، ١٤٢،

١٤٣، ١٤٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٨،

المنافقون ٤٥٦	(ك)
المنجمة ٧٣، ١٨٧	الكهان ١١٣
(ن)	(م)
النصارى ٣٥، ٧٢، ٧٣، ١٥١	المسلمون ٣٥
١٩٨، ٤٢١، ٤٧٠	المالكية ٢٨، ٦٦، ٦٧، ١٣٩، ٤٦٤
نصارى نجران ١٧٨	المتكلمون ١٥٥
(هـ)	المجيرة ١١٦
الهادي - مذهب ٤٧	المجوس ٤٧٥
هاشم ٦٣	مجوس أهل حجر ٤٧٥
الهاشميون ٦٥، ٦٦	مزينة ٣٣٥
همدان ٣٣٦	المطرقية ٦٧
هوازن ٣٣٥	المعتزلة ٤٧، ٤٩، ٦٧، ٦٩، ٧٠
(ي)	٧٨، ٩٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨
اليهود ٧٢، ٧٣، ١٥١، ١٩٨	١٠٩، ١١٥، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٤
٢٣٤، ٢٧٨، ٢٩١، ٣٣٦، ٤٢١	٢٧١، ٣٩٧، ٤١٥
٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣	المعطلة ١٠٦
	المفوضة ١٨٧
	الملامتية ٢٧٩

## ثبت بالمصادر والمراجع<sup>(\*)</sup>

- الأزهار، (المهدي) أحمد بن يحيى المرتضى (عدة طبعات)
- أسباب النزول: علي بن محمد الواحدي، القاهرة ١٣١٦هـ
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي (تحقيق علي محمد البجاوي) القاهرة ١٩٦٠.
- (الإكليل) الحسن بن أحمد المهداني (تحقيق القاضي محمد بن علي الأكوغ) الأول والثاني والثامن (عدة طبعات).
- الأم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٠.
- البحر الزخار: للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى، القاهرة ١٣٦٦/١٩٤٧.
- البدر الطالع: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر ١٩٩٨م.
- تاريخ الطبري: (تاريخ الرسل والملوك) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ٦٠ - ١٩٦٩.
- تاريخ مدينة صنعاء للرازي تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري (ط٣) دار الفكر - دمشق/بيروت ٨٩.
- تاريخ اليمن = طبق الحلوى لابن الوزير.

---

(\*) لم نذكر هنا بعض المراجع الثانوية التي ذكرت في مكانها من حواشي الكتاب.

- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، الهند/حيدر آباد.
- تيارات معتزلة اليمن د. محمد علي زيد، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، صنعاء ١٩٩٧.
- الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي
- الجامع الصغير للسيوطي، دار الفكر، بيروت (د. ت).
- الحور العين: نشوان بن سعيد الحميري تحقيق كمال مصطفى، القاهرة ١٩٤٨.
- الرسالة: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر (عن ط. مصر ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).
- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: حسين بن أحمد السياغي (ط ٢) الطائف ١٣٨٨/١٩٦٨.
- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب اللبناني (بلا تاريخ)، (عن الأصل المطبوع بمصر عام ١٩٥٤).
- سنن أبي داود: دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨.
- سنن الترمذي: دار الفكر بيروت (ط ٣/١٩٨٣).
- سنن الدارمي: تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٩م.
- السيرة النبوية لابن هشام الكلبي: تحقيق السقا والأبياري والشليي القاهرة ١٩٥٥.
- السيل الجرار لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، الدار العلمية، بيروت (لعله في سنة ١٩٨٣).

- شمس العلوم: نشوان بن سعيد الحميري تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري، مطهر الإيراني، د. يوسف محمد عبد الله (دار الفكر ١٩٩٩).

- صحيح مسلم = الجامع الصحيح

- ضوء النهار: الحسن بن أحمد الجلال (ط. مجلس القضاء الأعلى، صنعاء، ١٩٨٥).

- طبق الحلوى: عبد الله بن علي الوزير تحقيق محمد بن عبد الرحيم جازم، مركز الدراسات، صنعاء ١٩٨٥.

- الطبقات الكبرى لابن سعد؛ ط. دار صادر، بيروت ١٩٨٥.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦.

- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق البحايي: ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر (بدون تاريخ).

- فتح القدير لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (تصوير دار الفكر).

- الكامل للميزد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وليد شحاته، القاهرة ١٩٥٦.

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة بيروت (بدون تاريخ).

- لسان العرب لابن منظور.

- مئة عام من تاريخ اليمن: الدكتور حسين بن عبد الله العمري دار الفكر، دمشق (ط ٢/١٩٨٨).

- المستدرک: للحاكم النيسابوري.



- مسند الإمام أحمد بن حنبل (تصوير دار صادر، بيروت).
- مسند الإمام الشافعي: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.
- مصادر التراث العربي الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات، صنعاء ١٩٧٨، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: الدكتور حسين بن عبد الله العمري (دار المختار).
- المعجم الصغير للطبراني: تحقيق عبد الرحمن محمد، القاهرة ١٣٨٨/١٩٦٨.
- المعجم الكبير للطبراني: تحقيق السلفي بغداد ١٩٧٩.
- ملوك حمير وأقيال اليمن - شرح القصيدة النشوانية -: لنشوان بن سعيد الحميري تحقيق إسماعيل بن أحمد الجرافي وعلي بن إسماعيل المؤيد، ط. دار العودة، بيروت ١٩٧٨، (ط٣)، منشورات المدينة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م).
- المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر دمشق ١٩٨٨.
- الموسوعة اليمنية: مؤسسة العقيف الثقافية، صنعاء (ط. دار الفكر ١٩٩٢).
- الموطأ للإمام مالك بن أنس: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الإحياء العربي، بيروت (د. ت).
- ميزان الاعتدال للذهبي: تحقيق علي محمد البحوي القاهرة ١٩٦٣.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي القاهرة ١٩٦٣.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨ - ١٩٧٢.

# البَدَدُ الطَّالِعُ

محاسن من بعد القرن السابع

لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني

حققه وقدم له

الدكتور حسين بن عبد الله العُمري

كُتِبَ الشوكاني ترجمة من تقدموا على عصره، فكان أميناً في نقله، وصاحب مدرسة في كتابته التاريخ.

أُلْحِقَ الكتاب بفهارس عامة للأعلام والأماكن والكتب

تحقيق  
أ.د. حسين بن عبد الله العمري

أ. مطهر بن علي الإرياني

أ. د. يوسف محمد عبد الله

# شمس العلوم

ودواء كلام العرب من الكلام

لمؤلفه اللغوي الإخباري القاضي العلامة

نشان بن سعيد الحميري

المتوفى سنة ٥٧٣ هـ / ١١٧٨ م

معجم لغوي فذ، في منهجه المبتكر الذي يحاكي منذ القرن الثاني عشر الميلادي فكرة المعاجم الحديثة في القرن العشرين، وموسوعة علمية جامعة في ثناياها سائر العلوم؛ بالتوثيق الدقيق والأمانة العلمية النادرة.

الدكتور حسين بن عبد الله العمري

# يَمَانِيَّات

في  
التاريخ والثقافة والسياسة

( I + II )

يجمع الكتابان أبحاثاً ومقالات وأوراقاً محققة وموثقة، كتبها المؤلف في السنوات القليلة المنصرمة، بعضها نشر في دوريات. والبعض الآخر ينشر الآن للمرة الأولى.

# ديوان الشوكاني

«أسلاك الجواهر»

والحياة الفكرية والسياسية في عصره

١١٧٢ - ١٢٥٠ هـ / ١٧٦٠ - ١٨٣٤ م

محقق ومراجعة

الدكتور حسين بن عبد العري

يقدم المحقق الشوكاني في هذا الكتاب، كشاعر ملتزم بأرائه ومواقفه وقضايا مجتمعه، بعيداً عن كونه علامة، وفتياً ومفسراً، وناقداً، ولغوياً، ومؤرخاً...

# الإمام الشوكاني رائد عصره دراسة في فقهه وفكره

الدكتور حسين بن عبد العري

يكشف المؤلف عن جوانب متعددة من حياة وشخصية الشوكاني الفذة،  
الذي كان لفقهه وفكره أثر بالغ في حركة التجديد في الفقه الإسلامي.

إريك ماكرو

# اليمن والخرب

١٥٧١ - ١٩٦٢ م

نقله إلى العربية وعلق عليه  
الدكتور حسين بن عبد الحمري

يُعرف الكتاب بعلاقة أوروبا باليمن عبر القرون السابقة، في مواقف الاقتصاد والسياسة والحرب متعرضاً للعلاقات اليمنية الانجليزية بين الحربين العالميتين، وعلاقاتها مع ألمانيا وهولندا وأمريكا واليابان.

الدكتور حسين بن عبد الحميد العمري

# الأمراء العبيد والمماليك في اليمن

بحث تاريخي مقارنة بين الشرق والغرب  
حتى القرن العشرين

يعد هذا الكتاب بحثاً تاريخياً مقارنة بين الشرق والغرب حتى القرن العشرين... متعرضاً لحال العبيد والرق وتجارتهم، ليخلص إلى عصر التنوير ومبادئ الحرية والمساواة.



## مؤلفات

الأستاذ الدكتور حسين بن عبد الله العمري، الصادرة عن دار الفكر في دمشق

- ١- الإمام الشوكاني رائد عصره (تأليف)
- ٢- الأمراء العبيد والمماليك في اليمن (تأليف)
- ٣- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (تحقيق)
- ٤- تاريخ مدينة صنعاء وبذيله كتاب الاختصاص للعرشاني (تحقيق)
- ٥- تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (تأليف)
- ٦- حوليات العلامة الجرافي (تحقيق ودراسة)
- ٧- حوليات المؤرخ جحّاف (تحقيق)
- ٨- حوليات النعمي التهامية (تحقيق ودراسة)
- ٩- در السحابة في مناقب القراة والصحابة (تحقيق)
- ١٠- ديوان الشوكاني: أسلاك الجوهر والحياة الفكرية والسياسية (تحقيق)
- ١١- شمس العلوم (بالاشتراك)
- ١٢- فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء (تحقيق)
- ١٣- في السلوك الإسلامي القويم (تحقيق)
- ١٤- المنار واليمن (تحقيق ودراسة)
- ١٥- المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث (تأليف)
- ١٦- مئة عام من تاريخ اليمن الحديث (تأليف)
- ١٧- يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسة I (تأليف)
- ١٨- يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسة II (تأليف)
- ١٩- اليمن والغرب ١٥٧١ - ١٩٦٢ (تعريب)